كلنا شركاء في الوطن.. ولا مكان فيه للتطرف والإرهاب

176 صفحة

9 جرائد x جريدة

اهداف الثورة اليمنية

- التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما وإقامة حكم جمهوري عادل وإزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات.
- بناء جيش وطني قوي لحماية البلاد وحراسة الثورة ومكتسباتها.
- رفع مستوى الشعب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافيا.
- إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل مستمد أنظمته من روح الإسلام الحنيف.
- العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة.
- احترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والتمسك بمبدأ الحياد الايجابي وعدم الانحياز والعمل على إقرار السلام العالمي وتدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم.

14 أكتوبر

14 OCTOBER

يومية - سياسية - عامة

السعر 30 ريالاً

176 صفحة ▫ السبت 22 مايو 2010م ▫ الموافق 8 جمادى الآخرة 1431 هـ ▫ العدد 14827 ▫ السنة الثانية والأربعون

يومياً على شبكة الإنترنت
www.14october.com

البريد الاليكتروني :
14october@14october.com

مواقيت الصلاة:
■ الفجر 4:17 ■ الشروق 5:33 ■ الظهر 11:58
■ العصر 3:17 ■ المغرب 6:19 ■ العشاء 7:27

حسب التوقيت المحلي لمدينة عدن

رئيس الجمهورية في خطاب مهم وجهه إلى أبناء الشعب اليمني في الداخل والخارج بمناسبة العيد الوطني العشرين لقيام الجمهورية اليمنية:

همنا الرئيسي العمل على رفع معيشة المواطنين .. ومواصلة الإعمار والتنمية

كل أطياف العمل السياسي وأبناء الوطن في الداخل والخارج مدعوون إلى حوار وطني مسؤول

إطلاق سراح جميع المحتجزين على ذمة أحداث فتنة صعدة والأعمال الخارجة عن القانون في المحافظات الجنوبية

مطالبة الحكومة بإنجاز المهام التالية:

مواصلة مسيرة الإصلاحات وتعزيز الإقتصاد الوطني

تنفيذ المزيد من المشاريع الإستراتيجية لخلق فرص عمل للشباب للتخفيف من الفقر والحد من البطالة

تحديث مصفاة عدن، ومشاريع توليد الطاقة الكهربائية والبتروكيماويات والأسمنت والإسكان

▫ تعز / 14 أكتوبر:

دعا فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية كل أطياف العمل السياسي وأبناء الوطن في الداخل والخارج إلى إجراء حوار وطني مسؤول تحت قبة المؤسسات الدستورية دون شروط أو عراقيل مرتكز على اتفاق فبراير الموقع بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك.

ورحب فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح في خطاب مهم وجهه إلى أبناء الشعب اليمني في الداخل والخارج مساء أمس الجمعة بمناسبة العيد الوطني العشرين لقيام الجمهورية اليمنية في 22 مايو بالشراكة الوطنية مع كافة القوى السياسية في ظل الدستور والقانون وما يتفق عليه الجميع.. مؤكدا بأنه وفي ضوء نتائج الحوار سيتم تشكيل حكومة من كافة القوى السياسية الفاعلة الممثلة في مجلس النواب وفي المقدمة الشريك الأساسي في صنع الوحدة والشركاء في الدافع عنها.

ووجه فخامة الرئيس في خطابه بإطلاق سراح جميع المحتجزين على ذمة فتنة التمرد بصعدة والمحتجزين الخارجين على القانون في بعض مديريات لحج وأبين والضالع.

وأعلن فخامة الرئيس عن منح جميع المقاتلين من أفراد القوات المسلحة والأمن والقوات الجوية والدفاع الجوي والقوات الشعبية وسامي الواجب والشجاعة.. مؤكدا ضرورة مواصلة تعزيز مسيرة البناء والتحديث في المؤسسة العسكرية والأمنية وتقديم الرعاية لمنتسبيها.

وثمن فخامة رئيس الجمهورية النجاحات التي حققتها الأجهزة الأمنية في م جال مكافحة الإرهاب.. داعيا إلى تضافر جهود الجميع في الوطن لمواجهته..

والتطرف في يمن الإيمان والحكمة والاعتدال والسلام.

يا أبناء أمتنا العربية والإسلامية:

إن التحديات الراهنة التي تواجه أمتنا تستدعي توحيد الصف، وتعزيز التضامن والتكامل والتنسيق لمواجهتها، وتفعيل العمل العربي المشترك، وتطوير آلياته لمواكبة المتغيرات بما يخدم المصلحة العليا للأمة.

السلام في المنطقة مرهون بتطبيق قرارات الشرعية الدولية

إننا نشعر بالحزن والأسى ونحن نتابع ما يعانيه شعبنا العربي الفلسطيني من حصار جائر وانتهاكات لحقوقه الإنسانية من قبل إسرائيل، وندعو المجتمع الدولي وفي المقدمة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي إلى ممارسة الضغط على الكيان الإسرائيلي للقبول بالسلام والانصياع لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالصراع العربي الإسرائيلي، بما من شأنه إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان وجنوب لبنان، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني وعاصمتها القدس.

كما نجدد دعوتنا للوقوف إلى جانب الشعب الصومالي الشقيق الذي أنهكته الحروب، ودعم جهود الحكومة الانتقالية لإحلال الأمن والاستقرار وإعادة بناء مؤسسات الدولة الصومالية وعودة الآلاف من النازحين الصوماليين للعيش في بلادهم بأمان واطمئنان.

ونثمن الجهود التي بذلها السودان الشقيق من أجل إحلال السلام وحل مشكلة دارفور، مؤكدين وقوفنا إلى جانبه بما يضمن أمنه واستقراره وسيادته ووحدته.

ختاماً نجدد لكم التهاني والتبريكات بهذه المناسبة الوطنية الغالية، سائلين المولى عز وجل أن يتغمد شهداء الوطن الأبرار بالرحمة والغفران، وأن يسكنهم فسيح جناته، وأن يوفقنا ويسدد خطانا على درب الخير والرشاد إنه على كل شيء قدير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الحمد لله والصلاة والسلام على نبيه الصادق الأمين

الإخوة المواطنين..

الأخوات المواطنات..

يا أبناء شعبنا اليمني العظيم في الوطن والمهجر..

يسعدني أن أتوجه إليكم جميعاً رجالاً ونساءً.. شباباً وشيوخاً بأحر التهاني والتبريكات بحلول العيد الوطني العشرين، ومرور عقدين من الزمن على إعادة تحقيق وحدة الوطن وقيام الجمهورية اليمنية في الـ22 من مايو العظيم، هذا اليوم الخالد الذي التأم فيه شمل الأسرة اليمنية.. وأعاد للتاريخ اليمني اعتباره.. ولليمن مكانتها وقوتها وعزتها.. وطوى وإلى الأبد عهود الانقسام والتشطير.. وأعلن ميلاد اليمن الجديد: يمن الحرية والديمقراطية والتنمية والنهوض الحضاري الشامل.

رفع معيشة المواطنين همنا الأول

الإخوة والأخوات:

تأتي احتفالات شعبنا بالعيد الوطني للجمهورية اليمنية مقترنة بما تحقق من إنجازات وتحولات عظيمة وعلى مختلف الأصعدة السياسية والتنموية والديمقراطية والاجتماعية والثقافية وغيرها، وخلال احتفالاتنا بهذا العيد سيتم افتتاح ووضع الحجر أساس لعدد من المشاريع التنموية والخدمية التي نفذتها الحكومة والقطاع الخاص، على الرغم من كل التحديات السياسية والأمنية التي واجهتها بلادنا.. وتحديات الأزمة المالية العالمية التي عصفت بأقوى اقتصاديات العالم؛ إلا أننا حققنا إنجازات كبيرة على صعيد البناء التنموي والتقدم الاجتماعي، وحيث سيظل همنا الرئيسي العمل على رفع معيشة المواطنين.. ومواصلة الإعمار والتنمية في الوطن ليتحقق لأبناء شعبنا طموحاتهم في حياة حرة كريمة وآمنة ومزدهرة.. ونعبر عن شكرنا وتقديرنا لكافة الدول الشقيقة والصديقة التي وقفت إلى جانب اليمن ووحدته ومسيرته التنموية وفي مقدمتها الدول الشقيقة في مجلس التعاون الخليجي ومجموعة أصدقاء اليمن.

لا تنمية بدون أمن واستقرار

وعلى الحكومة مواصلة مسيرة الإصلاحات وتعزيز الإقتصاد الوطني، وتنفيذ المزيد من المشاريع الإستراتيجية لخلق فرص عمل للشباب للتخفيف من الفقر والحد من البطالة، والبدء بتنفيذ مشروع أنبوب الغاز من مأرب إلى معبر، وتحديث مصفاة عدن، ومشاريع توليد الطاقة الكهربائية والبتروكيماويات والأسمنت والإسكان، وتشجيع الاستثمار والسياحة، والدفع بعملية التنمية التي تحتاج إلى تعاون الجميع من أجل ترسيخ الأمن والإستقرار، وحيث لا تنمية بدون أمن واستقرار.

نرحب بالشراكة الوطنية في ظل الدستور والقانون

الإخوة والأخوات:

إننا في هذه المناسبة ندعو كل أطياف العمل السياسي وكل أبناء الوطن في الداخل والخارج إلى إجراء حوار وطني مسئول تحت قبة المؤسسات الدستورية دون شروط أو عراقيل مرتكزاً على اتفاق فبراير الموقع بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك الممثلة في مجلس النواب من أجل بناء يمن الـ22 من مايو والـ26 من سبتمبر والـ14 من أكتوبر، وتعزيز بناء دولة النظام والقانون، والإبتعاد عن المشاريع الصغيرة والمكايدات السياسية والعناد والأنانية والتعصب الفردي والمناطقي والطائفي والسلالي، والترفع فوق كل الصغائر، وأن يكبر الجميع مثلما كبر الوطن بوحدته المباركة؛ حيث لا يجوز بأي حال من الأحوال لأي شخص ينتمي إلى هذا الوطن أن يسعى إلى التخريب والإضرار بمصالح الوطن والمواطنين، فالوطن ملكنا جميعاً وهو يتسع للجميع.

وانطلاقاً من ذلك فإننا نرحب بالشراكة الوطنية مع كل القوى السياسية في ظل الدستور والقانون وما يتفق عليه الجميع، وفي ضوء نتائج الحوار فإنه يمكن تشكيل حكومة من كافة القوى السياسية الفاعلة الممثلة في مجلس النواب وفي المقدمة الشريك الأساسي في صنع الوحدة وشركاؤنا في الدفاع عنها، وكذلك التحضير لإجراء انتخابات نيابية في موعدها المجدد في ظل الشرعية الدستورية والتعددية السياسية، وذلك حرصاً منا على طي صفحة الماضي وإزالة آثار ما أفرزته أزمة عام 1993م وحرب صيف عام 1994م.

وبهذه المناسبة الوطنية الخالدة فإننا نوجه بإطلاق سراح جميع المحتجزين على ذمة الفتنة التي أشعلتها عناصر التمرد في صعدة، وكذا المحتجون الخارجون على القانون في بعض مديريات لحج وأبين والضالع، آملين أن يستفيدوا من هذا العفو وأن يكونوا مواطنين صالحين.

كما نعلن عن منح جميع المقاتلين من أفراد القوات المسلحة والأمن والقوات الجوية والدفاع الجوي والقوات الشعبية الذين استبسلوا وقاتلوا في المنطقة الشمالية الغربية وسامي الواجب والشجاعة، وكذا منح أسر الشهداء والمعاقين من أبناء القوات المسلحة والأمن والقوات الشعبية قطع أراض لبناء مساكن لهم، تقديراً لما قاموا به من واجب وطني كبير دفاعاً عن الثورة والجمهورية والأمن والاستقرار.

سنواصل الجهود في بناء وتحديث مؤسستنا العسكرية والأمنية

الإخوة والأخوات:

إننا ونحن نحتفل بهذه المناسبة الوطنية الغالية نتقدم بالتحية والتقدير إلى أبطال القوات المسلحة والأمن حماة الوطن وعيونه الساهرة المرابطين في ميادين الشرف والكرامة.. يؤدون واجبهم بكل تفانٍ وإخلاص ونكران ذات، مؤكدين أن الجهود سوف تتواصل من أجل تعزيز مسيرة البناء والتحديث في مؤسستنا العسكرية والأمنية وتقديم الرعاية لمنتسبيها.

لا مكان للإرهاب والتطرف في يمن الإيمان والحكمة

كما أننا نثمن عالياً تلك النجاحات التي حققتها الأجهزة الأمنية في مجال مكافحة الإرهاب.. وندعو إلى تضافر جهود الجميع في الوطن والعمل كفريق واحد لمواجهة الإرهاب الذي أضر بالوطن والتنمية ويهدد الأمن والسلم الاجتماعي، مؤكدين أن لا مكان للإرهاب

اعلان

Mercure

فندق ميركيور عدن

ضع همومك جانباً
وأنعم بالهدوء معنا

Mercure Aden Hotel
Tel. +967 2 238 666, Fax + 967 2 238 660
Email:mercureaden@accoryemen.com

مواقيت الصلاة: ■ الفجر 4:17 ■ الشروق 5:33 ■ الظهر 11:58 ■ العصر 3:17 ■ المغرب 6:19 ■ العشاء 7:27

حسب التوقيت المحلي لمدينة عدن

استنكرت المحاولات البائسة للبيض والعطاس لخلق صراعات جديدة.. محليات لحج :

ترديد الخطابات المأزومة والمشبعة بلغة الدم أمر مرفوض من أبناء المحافظات الجنوبية والشرقية

لحج/ 14 أكتوبر :
استنكر أعضاء المجالس المحلية والشخصيات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني بمحافظة لحج تلك التصريحات الصادرة عن المدعوين علي سالم البيض وحيدر أبو بكر العطاس وعلي ناصر محمد حول الأحداث الأخيرة التي شهدتها بعض مناطق ردفان بمحافظة لحج في ضوء ما ارتكبته بعض العناصر التخريبية من أعمال قتل وتقطع في الطرقات واعتداءات على المواطنين الأبرياء التي جاءت وشعبنا اليمني العظيم يحتفل بأزهى أيامه وأروع انجازاته الوطنية التاريخية العظيمة العيد الوطني الـ20 لإعادة تحقيق وحدة الوطن .
واكد البيان الصادر عن أعضاء المجالس المحلية والشخصيات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني في محافظة لحج - والذي تلقت الصحيفة نسخة منه- انه لم يكن بجديد أو مستغرب من تلك العناصر التي تسعى للفتنة من جديد لخلق صراعات وتصفية حساباتها القديمة ان تقوم باصدار تلك التصريحات وما تحتويه من ادعاءات باطلة من عناصر تاريخها معروف بممارسة الخداع والتضليل وأياديها ملطخة بدماء الأبرياء في مجزرة 13 يناير الدموية

>> 2

اهداف الثورة اليمنية

- التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما وإقامة حكم جمهوري عادل وإزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات.
- بناء جيش وطني قوي لحماية البلاد وحراسة الثورة ومكتسباتها.
- رفع مستوى الشعب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافيا.
- إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل مستمد أنظمته من روح الإسلام الحنيف.
- العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة.
- احترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والتمسك بمبدأ الحياد الايجابي وعدم الانحياز والعمل على إقرار السلام العالمي وتدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم.

9 جرايد في جريدة

14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة

السعر 30 ريالاً

176 صفحة ◻ السبت 22 مايو 2010م ◻ الموافق 8 جمادى الآخرة 1431 هـ ◻ العدد 14827 ◻ السنة الثانية والأربعون

رئيس الجمهورية يؤدي صلاة الجمعة مع جموع المصلين في جامع الجند بتعز

تعز/ سبأ :
أدى فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية أمس صلاة الجمعة مع جموع المصلين في جامع الجند التاريخي بتعز.
وألقى فضيلة الشيخ زيد المحاقري خطبتي الجمعة اللتين تحدث فيهما عن الوحدة كنعمة كبرى انعم الله بها على أبناء اليمن .. مشيرا إلى أن الوحدة هي منهاج الإسلام الذي دعا إلى الاعتصام بحبل الله وعدم الفرقة والشتات والتمزق والى التآلف والمحبة والتآخي، فالوحدة هي القوة والعزة والمنعة والفخر وهي طريق الأمن والاستقرار، فاليمن الموحد هو اليمن المستقر الذي يخدم الأمن والاستقرار لدى جيرانه في المنطقة وما دون الوحدة هو الضعف والهوان والشتات .
وأشار خطيب الجمعة إلى أن دعاة الفرقة والانقسام لا يمكن أن يفلحوا في مسعاهم لأنه مسعى شر وتدمير وضد الطبيعة الإنسانية السوية الداعية إلى التآلف والوحدة والتسامح .. لافتا إلى احتفالات الشعب اليمني بعيد وحدته المباركة التي أدخلت الفرحة والسرور في قلب كل يمني ويمنية وهو ما يوجب الحفاظ على الوحدة والتمسك بها وصونها والاجتماع تحت رايتها لأنها عنوان للخير والتقدم في الوطن وان يؤدي الجميع واجبه تجاه هذا الوطن والولاء له كل من موقعه لان حب الوطن من الإيمان.
وتطرق الشيخ المحاقري إلى ظاهرة التطرف والإرهاب و التغرير ببعض

>> 2

■ رئيس الجمهورية يؤدي صلاة الجمعة في جامع الجند بتعز

تقديراً لأدوارهم البطولية في الذود عن الوطن ومكتسباته

رئيس الجمهورية يمنح منتسبي القوات المسلحة والأمن نوط (22 مايو)

صنعاء / سبأ :
أصدر فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة أمس قراراً بمنح نوط العيد الوطني العشرين للجمهورية اليمنية، وإعادة تحقيق الوحدة اليمنية (22مايو) لكافة منتسبي القوات المسلحة والأمن المسجلين في قوائم الخدمة ليوم الـ22 من مايو عام 2010م، وذلك تقديراً لأدوارهم البطولية الوطنية العظيمة في الذود عن حياض الوطن والحفاظ على مكتسباته ومنجزاته وثوابته العليا وفي مقدمتها الثورة والجمهورية والوحدة، وحماية الأمن والاستقرار ،و عرفاناً بما سطره أبطال القوات المسلحة والأمن في مختلف المراحل والظروف من بطولات ناصعة ومآثر خالدة في سفر النضال الوطني، دفاعاً عن الوطن والثورة والوحدة، وما يقدمونه من تضحيات في سبيل عزة ورفعة اليمن تجسيداً لقيم الوفاء والتضحية والفداء.

ألمانيا تؤكد مواصلة دعمها لليمن لتحقيق تنمية ذاتية ومستقرة

صنعاء / سبأ :
تلقى فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية برقية تهنئة من فخامة الرئيس هورست كولر رئيس جمهورية ألمانيا الاتحادية بمناسبة احتفالات شبعنا بالعيد الوطني الـ 20 للجمهورية اليمنية(22 مايو) .. جاء فيها :
يطيب لي بمناسبة العيد الوطني للجمهورية اليمنية أن أعرب عن خالص التهاني لفخامتكم أصالة عن نفسي ونيابة عن الشعب الألماني .
تربط بين بلدينا منذ سنوات طويلة علاقات وثيقة ودية وتتسم هذه العلاقات بما يجمع البلدين من مصلحة متبادلة مهمة ومودة عميقة يكنها كل منهما لثقافة البلد الآخر, ونحن حريصون على مواصلة تعزيز وتعميق هذا العلاقات الممتازة في المستقبل أيضاً .
وتحل هذا العام في كل من اليمن وألمانيا ذكرى العام العشرين لإعادة توحيد كل منهما ، اللذين كانا مقسمين في السابق, وتأتي هذه الذكرى بالنسبة للجمهورية اليمنية في فترة صعبة يسعى فيها بلدكم إلى التغلب على التحديات التي تواجه مسيرته التنموية والحفاظ على استقراره ووحدته, ونجدد التأكيد أن المانيا ستواصل دعمها لبلدكم في جهوده من اجل تحقيق تنمية ذاتية ومستقرة .

>> 2

في برقية تهنئة إلى رئيس الجمهورية باسم قيادات وقواعد وأعضاء المؤتمر الشعبي

نائب الرئيس: أعضاء (المؤتمر) سيكونون جنوداً مدافعين عن النظام الجمهوري والوحدة والديمقراطية

صنعاء / سبأ :
رفع الأخ عبد ربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر الشعبي العام الأمين العام للمؤتمر برقية تهنئة إلى فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر بمناسبة العيد الوطني العشرين للجمهورية اليمنية الـ 22 من مايو جاء فيها : .
بمناسبة العيد الوطني العشرين لقيام الجمهورية اليمنية الذي كان لفخامتكم بعد الله الفضل في صناعة هذا التاريخ المجيد في الـ 22 من مايو 1990م حينما رفعتم علم الجمهورية اليمنية خفاقا في سماء مدينة عدن الباسلة معلنين بذلك نهاية عهد التشطير البغيض.
وبهذه المناسبة الغالية على قلب كل يمني يطيب لي باسمي ونيابة عن كافة قيادات وكوادر وقواعد وأعضاء المؤتمر الشعبي العام في مختلف أطره وهياكله التنظيمية أن أرفع إلى فخامتكم أسمى آيات التهانئ والتبريكات ..متمنيا لكم وللشعب اليمني العظيم الذي منحكم دعمه وتأييده في كل المراحل النضالية المزيد من التقدم والازدهار.
وقال الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام ": فخامة الأخ الرئيس..إن احتفال شعبنا اليمني العظيم بالعيد الوطني لقيام الجمهورية اليمنية وإعادة تحقيق اللحمة الوطنية التي قدم شعبنا من أجلها آلاف الشهداء وكانت هدفا من أهداف الثورة اليمنية المباركة 26 سبتمبر ،و14 أكتوبر يأتي وقد تحقق للوطن الكثير من المنجزات في مختلف المجالات التنموية والاقتصادية والسياسية وترسيخ النهج الديمقراطي التعددي وتوسيع مساحة الرأي والتعبير ،وهي المنجزات التي تحققت بفضل حنكتكم السياسية وحكمتكم القيادية ورؤيتكم الثاقبة في إدارة دفة البلد والسير به قدما نحو بر الأمان ".
وأضاف : "إن مرور عقدين كاملين من مسيرة الوحدة اليمنية المباركة يؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن الوحدة اليمنية إنما جاءت استجابة طبيعية للإرادة الوطنية وإنجازا وطنيا يرقى إلى مستوى التحولات التاريخية العظمى في تاريخ الشعوب .
لقد حققت الحركة الوطنية اليمنية بقواها السياسية المختلفة والتي تشرفتم بقيادتها هذا المنجز العظيم .. إن صمود الوحدة اليمنية في وجه كل المؤامرات والدسائس والادعاءات الزائفة ليبرهن من جديد على أصالة هذا الحدث وعمق

>> 2

■ عبد ربه منصور هادي

رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن :

إنجازات كثيرة تحققت للعمال اليمنيين خلال عشرين عاماً من الوحدة

تعز / سبأ :
قال رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن محمد الجدري أن الحركة العمالية اليمنية تعيش تفاصيل الحلم الوحدوي الذي تجسد واقعيا منذ عشرين عاما تنعم بالكثير من الإنجازات التي تحققت للعمال في مختلف مواقع العمل الخاص والعام والمختلط .
وقال الجدري أمس أنه منذ تأسيس الحركة النقابية اليمنية في الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي كان الهم والهاجس الوحيد هو السير في اتجاه تحسين الحياة المعيشية للعمال والموظفين ومقارعة وطرد الاستعمار الأجنبي واستقلال جنوب اليمن وإعادة تحقيق وحدة الوطن ..
وأكد أن هدف الحركة العمالية التي ظهرت بدايتها في عدن كان يرتكز على عودة الجنوب إلى الشمال والشمال إلى الجنوب .
وأشار الجدري إلى الكثير من الإنجازات التي قال إنها تحققت للعمال اليمنيين خلال عشرين عاما من الوحدة اليمنية أجملها في إنهاء تشطير اليمن واعتماد الحركة النقابية وصدور العديد من التشريعات التي تهتم بالعمال منها "قانون العمل , وقانون التأمينات الاجتماعية وقانون الخدمة المدنية وقانون النقل ».
واستعرض رئيس اتحاد عمال نقابات اليمن المكاسب الأخرى منها ارتفاع المرتبات والأجور للتواكب مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في تلك الفترة و تمكين الحركة العمالية من كثير من مجالس الإدارة واعتبارها شريكاً في صندوق التدريب المهني والوحدات الفنية في الخدمة المدنية والوحدات الفنية في المحافظات وصندوق الخدمة المدنية وصندوق التدريب المهني ومجلس إدارة التأمينات الاجتماعية واللجان التحكيمية حيث صار الاتحاد العام يشارك مشاركة فعلية في القرارات القضائية .

>> 2

■ محمد الجدري

مصدر في (التحالف الوطني):

(المشترك) لا يحلو له إلا إشعال الحرائق والفتن والوقوف على أطلال الخرائب والدمار

صنعاء/ متابعات :
عبر مصدر مسئول في أحزاب التحالف الوطني عن استغرابه واستنكاره من تلك المحاولات الصبيانية العبثية غير المسئولة التي تقوم بها أحزاب اللقاء المشترك لتعكير أفراح وابتهاجات أبناء الشعب اليمني بعيده الوطني الـ 20 لإعادة تحقيق وحدته المباركة.. وكأن القائمين على تلك الأحزاب لا يحلو لهم إلا إشعال الحرائق والفتن والوقوف على أطلال الخرائب والدمار.
وقال المصدر "لقد كان جديراً بقادة تلك الأحزاب أن تتحلى بالمسئولية الوطنية ولو لمرة واحدة وأن تشارك الشعب أفراحه وفي مناسبة غالية وعزيزة على قلب كل يمني ويمنية.. ولكن للأسف من أين لأولئك الذين أعمى الله بصائرهم وبصيرتهم أن يدركوا ما الذي ينبغي أن يضطلعوا به من واجب تجاه وطن أعطاهم الكثير فلم يقابلوا عطاءه بغير الجحود والنكران"..
وأضاف أن الشعب اليمني يكتشف في كل يوم حقيقة هؤلاء ونواياهم ويدرك بأنهم بأفعالهم الطائشة تلك لا يستحقون ثقته التي لطالما حجبها عنهم عبر صناديق الاقتراع ولا يزيدون أنفسهم إلا عزلة عنه وعاجزون عن تقديم أي شيء مفيد له وللوطن وحتى لأنفسهم .. (لأن فاقد الشيء لا يعطيه).

في حوار بثته وكالة الأنباء السعودية بمناسبة العيد الوطني للجمهورية اليمنية

الأحول : نثمن مواقف المملكة الداعمة لليمن والحفاظ على وحدته واستقراره

الرياض / سبأ :
ثمن سفير اليمن لدى المملكة العربية السعودية محمد علي محسن الأحول مواقف المملكة الداعمة لليمن والحفاظ على وحدته وأمنه واستقراره.
ولفت السفير الأحول في تصريح بثته وكالة الأنباء السعودية (واس) يوم أمس الجمعة بمناسبة العيد الوطني العشرين للجمهورية اليمنية 22 مايو إلى أن العلاقات بين البلدين تحظى برعاية مباشرة من فخامة الرئيس علي عبدالله صالح وأخيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود.. ووصف هذه العلاقات بالمميزة والضاربة في أعماق التاريخ، كما أنها علاقات قربى وجوار ومصالح مشتركة وشراكة دائمة تأسست منذ القدم وهي مستمرة ومتطورة.
وأعرب سفير اليمن لدى الرياض عن شكره وتقديره لمواقف المملكة العربية السعودية وقيادتها تجاه اليمن ودعمها للتنمية في اليمن والحفاظ على وحدته وأمنه واستقراره.. مشيرا إلى أن توقيع اتفاقية الحدود البرية والبحرية بين البلدين الشقيقين في مدينة جدة عام 2000م فتح آفاقاً واسعة لهذه العلاقة الأخوية إضافة إلى التواصل واللقاءات المستمرة بين قيادتي البلدين التي دفعت إلى الأمام العلاقات بينهما في مختلف المجالات.
وثمن السفير الأحول ما تحظى به الجالية اليمنية في المملكة من رعاية واهتمام من قبل حكومة المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني .
وأوضح أن الجمهورية اليمنية تعتمد سياسة متوازنة على الصعيد الخارجي تقوم على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وعدم التدخل في الشأن الداخلي للغير واحترام سيادة الدول ومواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والتمسك بمبدأ الحياد الإيجابي وعدم الانحياز والعمل على إقرار السلام العالمي وتدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم وحل الخلافات بالطرق السلمية وإقامة جسور للتعاون والشراكة مع الأشقاء العرب وفي مقدمتهم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمملكة العربية السعودية بشكل خاص بهدف التنمية وبناء القدرات لتحقيق مزيد من النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي ومكافحة الإرهاب بكل صوره.
وقال «إن الوحدة اليمنية بعد أن كانت حلماً يراود كل اليمنيين أصبحت في الثاني والعشرين من مايو 1990م حقيقة واقعة وهي لم تكن استحقاقاً تاريخياً للشعب اليمني فحسب لكنها مثلت إطاراً رائعاً لعملية واسعة النطاق من الإصلاحات السياسية والاقتصادية المجسدة للمبادئ التي قامت عليها الدولة

>> 2

■ محمد علي محسن الأحول

اعلان

تعلموا وتثقفوا وتأهلوا وعمقوا الوحدة الوطنية بين صفوفكم

علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية

السبت 22 مايو 2010 م - العدد (14827) السنة الثانية و الأربعون

مبعوث جلالة سلطان عمان يصل تعز للمشاركة في احتفالات بلادنا بالعيد الوطني

تعز/ سبأ:

وصل إلى مدينة تعز أمس مبعوث جلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان سلطنة عمان شهاب بن طارق آل سعيد على رأس وفد للمشاركة في احتفالات بلادنا بالعيد الوطني الـ20 للجمهورية اليمنية 22 مايو .

وقال المبعوث الخاص لجلالة السلطان لوكالة الأنباء اليمنية(سبأ)"نحن هنا اليوم لمشاركة إخواننا أبناء اليمن شعبا وقيادة وحكومة في احتفالاتهم بالعيد الوطني الـ20 للجمهورية اليمنية 22 مايو ويشرفني في الوقت ذاته أن أمثل صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيدوالشعب العُماني في هذه الاحتفالات وأنقل خلالها تحيات جلالته والشعب العماني إلى الشعب اليمني والتمنيات له بدوام الرقي والعز في ظل قيادته الحكيمة ممثلة بفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية".

وأكد مبعوث السلطان قابوس بن سعيد مشاركة الشعب العماني الشعب اليمني أفراحه في احتفالاته بوحدته وفي جميع مجالات النمو والتطور في هذا البلد الشقيق..منوها بمستوى العلاقات الاخوية بين قيادتي وشعبي البلدين.

وقال:" هناك علاقات ملموسة بين البلدين في المجالات التجارية والاقتصادية والسياسية وكذا التعاون المشترك في جوانب التنمية بمختلف مجالاتها في ظل رعاية قيادتي البلدين وهو ما يعزز من تطوير العلاقة بما يخدم الشعبين الشقيقين".

وأكد أن مشاركة الشعب العماني في مثل هذه الاحتفالات دليل الحرص على تعزيز وتطوير وتواصل العلاقات اليمنية العمانية.

كان في استقباله نائب رئيس الوزراء لشئون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية الدكتور رشاد العليمي ووزير النقل خالد الوزير وأمين عام المجلس المحلي بمحافظة تعز محمد أحمد الحاج , ومندوب مراسم رئاسة الجمهورية والسفير العماني بصنعاء عبد الله البادي.

طاهر المصري: الأردن يعتز بوحدة اليمن ويعتبرها قدوة ومثالاً للعالم العربي

صنعاء / سبأ:

وصل إلى صنعاء أمس رئيس مجلس الأعيان بالمملكة الأردنية الهاشمية طاهر المصري والوفد المرافق له للمشاركة في احتفالات العيد الوطني العشرين للجمهورية اليمنية «22 مايو».

وأعرب المصري عن سعادته لمشاركة الشعب اليمني وقيادته الحكيمة ممثلة بفخامة رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح أفراحه بالعيد العشرين للوحدة اليمنية.

وقال «نحن نعتز بهذه الوحدة لأننا نعتبر بقاءها قوية قدوة ومثلاً طيباً لما يجب أن يكون عليه العالم العربي» .. معربا عن تمنياته لشعب وقيادة اليمن التوفيق والمزيد من التقدم والازدهار.

كان في الاستقبال نائب رئيس مجلس الشورى عبدالله البار وعضو مجلس الشورى رئيس بعثة الشرف عبدالوهاب يحيى الدرة وعضوا مجلس الشورى محمد الطيب وعبدالعزيز الكميم ومندوب مراسم رئاسة الجمهورية محمد المتوكل والسفير الأردني بصنعاء احمد جرادات.

اليوم.. فنانو الجزائر يتغنون بالوحدة اليمنية في عيدها العشرين

الجزائر / متابعات:

تقيم سفارة اليمن بالجزائر بمشاركة المئات من الطلاب اليمنيين الدارسين في جمهورية الجزائر الشقيقة صباح اليوم السبت حفلا فنيا وخطابيا يشارك فيه عدد من فناني اليمن والجزائر بمناسبة العيد العشرين للوحدة المباركة وذلك في مسارح وقاعات القرية الجامعية بجامعة هواري بو مدين بالعاصمة الجزائر.

وسيتخلل الحفل تقديم فقرات فنية تمتزج فيها الرقصات الشعبية اليمنية على أنغام النشيد الجمهوري و الأغاني الوطنية المعبرة عن فرحة اليمن بتحقيق أغلى منجزاتها في العصر الحديث على يد باني نهضة اليمن فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية قائد الوحدة المباركة.

وقال رشاد صالح بن شائع الملحق الثقافي بسفارة اليمن بالجزائر بهذه المناسبة الغالية: ان الملحقية كما دأبت كل عام بمشاركة الطلاب الدارسين قد أقرت إقامة حفل فني كبير يليق بعظمة العيد العشرين للوحدة اليمنية الخالدة , مضيفا ان الحفل الفني سيشتمل على تقديم لوحات غنائية راقصة يصاحبها عرض للموروث الشعبي إلى جانب إقامة معرض للصور الفوتوغرافية والتي تعكس مراحل نضال اليمنيين حتى تحققت الوحدة الخالدة كما سيتم تسطير أوجه التعمير والتطوير والتحديث الذي شهده الوطن على مدى 19 عاماً منذ إعلان قيام الجمهورية اليمنية في 22 مايو 1990م .

وأشار الى عرض (اوبريت الوحدة أو الموت) من قبل الفنانين اليمنيين توفيق الاضرعي وعمار الربصي والفرقة المصاحبة لهما وعروض جزائريين ثلاث أغان عن اليمن لفنانين وفنانات جزائريين وقصيدة للشاعر اليمني إيهاب الاكوع وقصيدة أخرى للشاعرة الفلسطينية ابنة غزة عشتار كنعان واسكتش ضاحك عن دعاة الردة والانفصال لممثلين يمنيين وجزائريين يجسد مآسي التشطير .

احتفاء بالعيد الوطني

وزارة الثقافة تنظم حفلاً فنياً وأمسية مسرحية ومهرجاناً للشعر الشعبي

صنعاء /سبأ :

تنظم وزارة الثقافة ممثلة بقطاع الفنون الشعبية والمسرح في سياق برنامجها الاحتفالي بالعيد الوطني العشرين للجمهورية اليمنية 22 مايو عددا من الفعاليات تنطلق مساء اليوم السبت بحفل فني وخطابي بقاعة المركز الثقافي بصنعاء وتتواصل إلى الاربعاء القادم بحفل تكريمي مسرحي وتتجدد في التاسع والعشرين من مايو الجاري بمهرجان الشعر الشعبي .

واوضحت وكيل وزارة الثقافة لقطاع الفنون الشعبية والمسرح في تصريح لوكالة الانباء اليمنية (سبأ) ان هذا البرنامج الذي يأتي في اطار احتفالات الوزارة ومكاتبها بالعيد الوطني العشرين سينطلق اليوم بحفل فني يتضمن عددا من الفقرات الفنية والغنائية بمشاركة مجموعة من الموسيقيين يتصدرهم الموسيقار عبدالباسط الحارثي وطاقة رائعة من الاصوات النسائية الشابة .

واشارت الى ان برنامج الحفل سيشتمل ايضا على لوحة استعراضية لعدد من الزهرات والاشبال يتغنون من خلالها بأغنية الموسيقار الراحل احمد بن احمد قاسم "من كل قلبي احبك يابلادي يايمن" وفقرة شعرية لعدد من الاطفال ينشدون من خلالها طاقة مختارة من المقطوعات الشعرية المعبرة عن عظمة المناسبة.

واكدت الوكيلة حداد تواصل هذه الاحتفالات الوطنية من خلال مكاتب الثقافة في محافظات الجمهورية ، بما فيها ديوان الوزارة الذي سينظم يوم الاربعاء المقبل حفلاً تكريميا بقاعة المركز الثقافي لـ65 مسرحياً ممن كان لهم اسهامات رائدة ومتميزة في الحركة المسرحية من عموم المحافظات.

واضافت : كما سيتم افتتاح مهرجان الشعر الشعبي في الـ29 من الشهر الحالي على قاعة المركز الثقافي بصنعاء بمشاركة 80 شاعراً من مختلف محافظات الجمهورية ،منوهة بتواصل فعاليات ملتقى الفنون التشكيلية الدولي حتى الرابع والعشرين من مايو الجاري وكذا استمرار فعاليات وانشطة تريم عاصمة الثقافة الاسلامية 2010م وتخصيص مجموعة من فعالياتها لهذه المناسبة .

تتمات الصفحةالأولى.. تتمات الصفحة الأولى.. تتمات الصفحة الأولى..

رئيس الجمهورية...

الشباب لتفجير أنفسهم وتبديد حياتهم هباء منثورا .. مطالبا الشباب بعدم الوقوع في شرك من يجعلون منهم وقودا لمعاركهم وغاياتهم الشريرة .

وحث العلماء ورجال الفكر والثقافة والإعلام على الاضطلاع بدورهم في تحصين الشباب وتوعيتهم بأمور دينهم ودنياهم بعيدا عن الغلو والتشدد حتى يكونوا نافعين لوطنهم وشعبهم وأنفسهم.

ألمانيا تؤكد ...

أجدد التهانئ لفخامتكم بهذه المناسبة, مع تمنياتي القلبية لفخامتكم شخصيا بموفور الصحة والسعادة ولبلدكم وشعبكم بمستقبل يسوده الهناء والازدهار والاستقرار.

في برقية ...

جذوره التاريخية في حياة شعبنا اليمني .

واستطرد عبد ربه منصور هادي قائلاً ": لقد تمكنتم يا فخامة الرئيس بفضل سمو أهدافكم ونبل مقاصدكم وصدق نواياكم من الحفاظ على أعظم الإنجازات الوطنية فدافعتم عن الثورة وانتقلتم بها إلى آفاق أرحب وحافظتم على الجمهورية ورسختم نظامها الوطني وجعلتم الوحدة هدفا وغاية وكان لكم ما اردتم لأنكم كنتم نبض الأمة وروح الوطن والمعبر عن الأماني العظيمة للشعب اليمني والأمة العربية لأن الوحدة اليمنية بقدر ما كانت املا يتطلع إليه اليمنيون كانت هدفا للشعوب العربية التي رأت فيها خطوة جبارة نحو الوحدة العربية، أما وقد تحققت الوحدة اليمنية ديمقراطيا وأصبحت الديمقراطية التعبير السياسي عن المشاركة الشعبية في تحقيق هذا المنجز فقد اضفى ذلك ابعادا إنسانية ووطنية في سجلكم التاريخي العظيم .

وقال": فخامة الرئيس لقد استطاعت اليمن بفضل قيادتكم الحكيمة أن تتجاوز الكثير من التحديات سواء على الصعيد الاقتصادي أو على صعيد تحقيق الأمن والاستقرار وهو ما تجلى في حكمتكم السياسية في التعامل مع القضايا الكبرى لقد أعطيتم لليمن دولتها المعاصرة وخارطتها السياسية ونجحتم في الدفاع عنها عندما تعرضت لمخاطر الانفصال صيف العام 1994 ... وتحققت تحت رعايتكم تحولات اقتصادية وتنموية نقلت اليمن إلى آفاق جديدة من التطور والتقدم والازدهار فضلا عن نجاحكم في تجنيب اليمن ويلات الإرهاب سواء عبر دخول اليمن كشريك فاعل مع المجتمع الدولي في مواجهة الإرهاب أو من خلال حرصكم على بناء مؤسسة القوات المسلحة والأمن التي باتت تمثل صمام أمان لحماية الوطن ووحدته واستقراره وأمنه ومواجهة كافة مخاطر الإرهاب ومحاولات الارتداد نحو الاستعمارية والتشطيرية والأمامية .

وأضافت برقية المؤتمر الشعبي العام ": فخامة الرئيس إننا بهذه المناسبة الخالدة نؤكد لكم ولشعبنا اليمني العظيم أننا في المؤتمر الشعبي العام سنظل على العهد أوفياء وسنكون جنودا مجندين للدفاع عن المكاسب الوطنية للحفاظ على النظام الجمهوري والوحدة الوطنية والنهج الديمقراطي باعتبارها ثوابت وطنية مقدسة غير قابلة للمساومة أو الجدال ، وسيكون كافة أعضاء المؤتمر رجالا ونساء وشبابا أول المدافعين عن امن البلاد واستقرارها ، وسيقدمون كل ما يملكون خلف قيادتكم الحكيمة من اجل ترسيخ دعائم الوحدة أرضا وإنسانا وتاريخا وحضارة وثقافة وسلوكا والتصدي بحزم لكل من تسول له نفسه محاولة المساس أو التشكيك بهذا المنجز الوطني الخالد الذي وجد ليبقى والى الأبد ، رافضين رفضا مطلقا كل المشاريع الصغيرة التي تحاول العودة بالوطن إلى عهود الظلام والجهل والتخلف ،مؤكدين وقوف أعضاء المؤتمر خلف قيادتكم الحكيمة لمواصلة مسيرة التنمية وبناء الدولة الحديثة ، دولة النظام والقانون بما يسهم في تحقيق طموحات وأهداف شعبنا العظيم في تحقيق التقدم والازدهار.

وأعربت البرقية مرة أخرى عن التهانئ للقيادة السياسية والشعب اليمني الحر الموحد بهذه المناسبة الوطنية الغالية سائلة الله أن يحفظ اليمن وشعبه وان يحقق له المزيد من الرخاء والقوة والمنعة.

استنكرت المحاولات ...

وما تلاها من أحداث بعد أن جنت على نفسها والوطن بما ارتكبته من جرائم وأفعال مشينة في إطار نهمها للسلطة وحبها الجم للمال المدنس بعد أن انحرفوا قبل ذلك عن مسار الثورة والوحدة وناصبوا الوطن العداء.

واضاف البيان ان ترديد تلك الجماعة لخطاب مأزوم ومشبع بلغة الدم والصراع والتحريض والأباطيل امر مرفوض من أبناء المحافظات الجنوبية والشرقية الذين يرفضون هذه الوصاية وهم اليوم على درجة من الوعي والنضج لمعرفة حقيشقة المقاصد السيئة التي تقف وراء هؤلاء المهووسين بحلم البحث عن الزعامة والعودة إلى دائرة الأضواء مهما كلف ذلك من ثمن بعد أن لفظهم الشعب ورماهم إلى مزابل التاريخ .

واشار البيان إلى انه بدلاً من إعلان تلك الجماعة التوبة وإظهار الندم على ما اقترفوه بحق الوطن وأبنائه من جرائم فإنهم يقومون بتأييد عصابات النهب وقطاع الطرق والقتلة والمجرمين ومحاولة التضليل إزاء ما تضطلع به السلطة المحلية وأجهزة الدولة في لحج من مسئولية للوقوف في وجه تلك العصابات الخارجة على النظام والقانون وحماية المواطنين وأموالهم وأعراضهم مما يتعرضون له من أذى على يد تلك العصابات التي يمدونها بالمال ويشجعونها على ارتكاب جرائمها المخزية .

واوضح البيان أن هناك رجالاً أبطالاً من القيادات من أبناء ردفان والضالع مخلصون لوطنهم ووحدتهم ومستعدون لأن يقدموا الغالي والنفيس من اجلهما وفي مقدمتهم أبناء الشهيد البطل راجح لبوزة اللواء محمد راجح لبوزة والعميد قاسم راجح لبوزة والعميد الركن جواس والعميد الركن فضل حسن والعميد محمد بن محمد والعميد ثابت والدكتور يحيى الشعيبي والدكتور علي مثنى حسن ولحسون صالح مصلح وجهاد علي عنتر وغيرهم الكثير الكثير من الأبطال الشرفاء المخلصين وهم من سيتحدثون عن آبائهم وإخوانهم وأبناء محافظتهم وهم رجال الدولة الذين لا ينتظرون من هؤلاء ولن يقبلوا منهم أن يكونوا أوصياء عليهم وعلى محافظاتهم .

وجدد البيان رفضه لتلك الهرطقات التي ترددها تلك الجماعة والتي عفى عليها الزمن والتي هي دليل على إفلاسهم وبؤس خطابهم خاصة أنهم قد أدمنوا مشاهد الدمار والعنف والقتل والسحل وزرع الفتنة والخراب ولكن هيهات أن تتحقق مآربهم.. وسيظل الوطن شامخا بوحدته وإنجازاته وعطاءات أبنائه ولن ينال منه المتآمرون مهما وأينما كانوا فلقد خابت ظنونهم في الماضي وسوف يخيب رهانكم الخاسر في الحاضر وفي كل زمان.

رئيس الاتحاد ..

ونوه بأنه بناء على طلب من الاتحاد العام صدر مؤخرا قرار بتفعيل دائرة الصحة والسلامة المهنية وإعادة تشكيل اللجنة وتفعيل مجلس العمل الذي من أهدافه وضع الخطوط العريضة لنظم العمل والتأمينات الاجتماعية واقتراح السياسة العامة للأجور والحوافز وأية مستحقات أخرى للعمال الخاضعين لقانون العمل في القطاع الخاص والخدمة المدنية والتنسيق لبرامج التدريب و التأهيل المهني بحسب متطلبات التنمية .

من جانبه قال الأمين العام للاتحاد العام لنقابات عمال اليمن علي أحمد بالخدر إن تحقيق الوحدة اليمنية أعاد لليمن كثيرا من قدراته البشرية والتنموية.. ولفت إلى أن هذا المنجز العظيم تعرض ومازال يتعرض إلى الكثير من التهديدات وقال " إن مواجهة هذه التهديدات والمؤامرات التي تحاك اليوم بعد عشرين عاما على تحقيق الوحدة اليمنية تقع على عاتق كل اليمنيين الذين حلموا بتحقيق الوحدة اليمنية ".

وأكد بالخدر أن هذه المؤامرات لن تنال من هذا المنجز الذي كلف الكثير مهما حاولوا ومهما بذلوا لان اليمنيين سياج ودرع واقية للوحدة اليمنية .

وتمنى لعمال وعاملات وشباب وشابات ونقابات ومنظمات اليمن بذل كل ما يستطيعون من أجل تنمية اليمن والأخذ به إلى المستقبل والتطلعات التي أملنا كشعب يمني بتحقيقها في ظل الوحدة اليمنية. ودعا الأمين العام للاتحاد العام لنقابات عمال اليمن اليمنيين إلى أن يحاربوا كل الدعوات النشاز وعزلها خارج المجتمع ..مؤكدا أنها لن تقبل في الجنوب ولن تقبل في الشمال .

في حوار ...

اليمنية العصرية».

وأشار السفير الأحول إلى أن إعادة تحقيق الوحدة اليمنية أسهمت في تحقيق نهضة حضارية في جميع المناطق والمدن اليمنية على جميع الصعد ذات الصلة المباشرة بخدمة الإنسان اليمني وحياته اليومية، كما أنها أسهمت في تحقيق المزيد من الشراكة الدولية وتعزيز علاقات اليمن بأشقائها في دول مجلس التعاون الخليجي والعالم العربي ومع دول العالم قاطبة.

اعلان

14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
البريد الاليكتروني : 14october@14october.com

تصدر عن مؤسسة (14 أكتوبر) للصحافة والطباعة والنشر
المعلا - عدن

مدير التحرير
نجيب مقبل
n.moqbil@gmail.com

نائبا مدير التحرير
عبدالرؤوف هزاع
محمود ثابت صالح

سكرتيرا التحرير
محمود غلام حسن
نبيل علي أنعم

مدير الإخراج الفني
منصور عبدالخالق عبدالرب

نائبا مدير الإخراج الفني
أحمد محمد ثابت
أكرم رياض محمد

14 أكتوبر - المعلا - عدن الجمهورية اليمنية:
هواتف: 247297-241332-247558-240085 ملحق مشاعل -247558
فاكس: 240550-247559 - ص.ب: 5487
الإعلانات: 248050 - البريد الألكتروني: Adv@14october.com
المبيعات التجارية: 241186 - العلاقات العامة: 243029
صنعاء - تلفون: 230039 - فاكس: 226314 - لحج: 503729 منطقة ذمار: 420888 - مكتب تعز: 279282 - الحديدة: 212049 - المكلا: 05300666

اعلان

اعلان

اعلان

اعلان

اعلان

اعلان

اعلان

اعلان

اعلان

اعلان

14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة

رئيس مجلس الإدارة - رئيس التحرير
أحمد محمد الحبيشي
Ahmedalhobishi@Yemen.Net.Ye

تصدر عن مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر - عدن - الجمهورية اليمنية
تأسست في عدن بتاريخ 19 يناير 1968م

السبت 22 مايو 2010 م - الموافق 8 جمادى الآخرة 1431 هـ - العدد 14827 - السنة الثانية والأربعون - رقم الإيداع 2

البحث عن هوية !!

عبده بورجي

هل وحدة اليمن بحدوده الطبيعية تمثل حالة طارئة ونزوة عاطفية عابرة ؟!.. أم أنها حقيقة تاريخية يقينية ترتبط بالهوية والوجود والمصير والجغرافيا والمصالح المتشابكة لشعب ظل عبر تأريخه موحداً رغم ما واجهه في مراحل مختلفة من تاريخه من واقع التجزئة لحدوده الجغرافية الطبيعية نتيجة صراعات ومطامع داخلية أدت إلى انهيار الدولة المركزية وبروز دويلات وكيانات تشطيرية هيأت المجال لتدخلات أجنبية استلبت القرار الوطني وكرست واقع التجزئة والانقسام.

وفي دراسة أعكفُ عليها حالياً لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية بعنوان "العوامل الوطنية والإقليمية والدولية وإنعكاس تأثيرها على إعادة تحقيق الوحدة اليمنية وقيام الجمهورية اليمنية عام1990م" ثمة حقائق جوهرية برزت أمامي تتصل بموضوع التأثير الإيجابي للعوامل الداخلية على نماذج التجارب الوحدوية من مراحل التاريخ المختلفة وفي مقدمتها ما يتصل بخصائص الهوية اليمنية التي تتميز بدرجة عالية من الوحدة الدينية واللغوية والاجتماعية والثقافية وإسهامها الايجابي في بناء الوحدة السياسية لليمن بحدوده الطبيعية في ظل حكم سلطة مركزية واحدة ساعدت على تأمين استمرار أقدم نظام توحيدي عرفه اليمن .. وهناك دراسة مهمة للمؤرخ اليمني الدكتور محمد عبدالقادر بافقيه بعنوان "اليمن القديم من دولة القبائل إلى دولة الوحدة" وكذلك محاضرة قيِّمة للدكتور عبدالكريم الارياني في معهد الدراسات بلاهاي بعنوان"الجمهورية اليمنية – الوحدة – الديمقراطية- التنمية الاقتصادية" تناولتا موضوع الهوية اليمنية وارتباطها بوحدة اليمن والحفاظ عليها .. وخلال مرحلة التجزئة التي تعرض لها اليمن عقب تفككك حكم الدولة المركزية فان خصائص ومقومات وحدة الهوية اليمنية شكلت الضمانة الحقيقية لاستمرار وحدة شخصية اليمن الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في ظل مراحل انفصام عُرى وحدتها السياسية وبقيت موحدة عبر القرون ومكونة تواصلاً حضارياً وثقافياً واجتماعياً وظل اليمنيون يشعرون على الدوام بأن اليمن هي الهوية الوطنية حتى في أيام التجزئة وظلت هذه الهوية رابطاً عضوياً مشتركاً بينهم حتى في ظل حالات التجزئة السياسية وتعدد سلطات الحكم الاستثنائية للدويلات وقد ثبت حقيقة ما سبق في التأريخ القديم خلال حالة التجزئة السياسية التي تعرض لها اليمن من 525 - 620م عقب تفكك وحدة اليمن السياسية وانهيار دولة حمير المركزية إلى أن استعاد اليمن وحدته في ظل حكم الدولة الإسلامية وتأكد تكرار هذا التأثير أيضاً أثناء حالة التجزئة السياسية التي تعرض لها اليمن في عصر الدويلات عام 820م وعقب خروج اليمن من حاضرة حكم دولة الخلافة الإسلامية حتى استعادة وحدته السياسية أثناء حكم الدولة القاسمية وفي آخر حالات التجزئة والتشطير التي تعرض لها اليمن في التأريخ الحديث والمعاصر للفترة من 1839م- 1990م ظلت خصائص وحدة الهويَّة اليمنية رابطاً قوياً لاستمرار وحدة اليمن رغم غياب الوحدة السياسية وتعرض اليمن لشتى محاولات استهداف مقومات وحدة هويته الوطنية بعد أن تكالبت خلال تلك المراحل العوامل الداخلية والإقليمية والدولية لترسيخ واقع تشطيري مفروض متجاوز حدود تأثيراته السلبية على وحدة اليمن السياسية إلى بعض خصائص مقومات الهوية الأيديولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب اليمني الواحد التي عكست نفسها في صراعات سياسية وعسكرية إلا أن خصائص وحدة الهوية اليمنية أثبتت أنها أقوى من تلك في تأثيرها الايجابي وقدرتها في الحفاظ على استمرار وتواصل جهود إعادة تحقيق الوحدة اليمنية في الـ 22 من مايو 1990م والتي تحتفل اليمن اليوم بمرور عقدين من الزمن على ميلادها.. ورغم التحديات والأعاصير التي ظلت تواجها الوحدة إلا إن وحدة الهوية الوطنية ظلت هي صمام الأمان لاستمراريتها وحمايتها ضد التحديات واستهداف حاضر ومستقبل اليمن السياسية في تاريخه المعاصر خاصة في ظل تلك المحاولات التي ظل يقوم بها البعض ضمن مشروع قديم جديد لطمس الهوية الوطنية ومحاولة الترويج لهوية مسخ يسمونها "بالجنوب العربي" يحاولون من خلالها سلخ أبناء المحافظات الجنوبية والشرقية من جلودهم اليمنية وسلبهم تاريخهم وهويتهم الوطنية التي عرفوا بها عبر التاريخ ومثل تلك الهوية سبق أن روج لها الاستعمار أثناء فترة حكمه وتخلى عنها بعد أن قاومها الشعب وأفشلها ولكن البعض عاد من جديد للترويج لها لتمرير مشروع انفصالي ظن هؤلاء بأنه لن يمر إلا تحت هذه اللافتة المهترئة.!

ومن المؤسف ما نلاحظه في مناهج التعليم وأجهزة الثقافة والإعلام من قصور فاضح في إيصال حقائق جوهرية من التاريخ اليمني إلى الأجيال اليمنية المتعاقبة خاصة الناشئة والشباب سواء ما يتصل بالهوية الوطنية أو الوحدة كحاضن وطني لأبناء الشعب اليمني على إمتداد اليمن الطبيعية وحيث أقترن بالوحدة أكتساب القوة والمنعة والرخاء والازدهار والقدرة على التأثير في المحيط الإقليمي وعلى العكس من ذلك فان التجزئة والتشطير تلازمت بالضعف والوهن والتشتت وبوجود المطامع والتدخلات والسيطرة الأجنبية على الشأن اليمني .. كما أن الوحدة ظلت تاريخياً هي القاعدة الثابتة، والتجزئة هي الإستثناء وحتى في حالات التجزئة فإن اليمنيين ظلوا يناضلون ويحثون الخطى من أجل استعادة الوحدة والانضواء تحت مظلتها وهذه هي الحقائق التي ينبغي أن يعلمها الجميع وان يتعلمها أبناؤنا وأطفالنا حتى لا نجد أنفسنا أمام واقع أشبه بذلك الحال المحزن الذي نشاهده اليوم في بعض شوارع الضالع وردفان عندما نرى بأن من نسميهم بجيل الوحدة يتظاهرون ضد الوحدة أو يطالبون لأنفسهم بهوية مسخ غريبة لا وجود لها في التاريخ أو الواقع غير هويتهم اليمنية التي يعتز كل أبناء العروبة بالانتماء إليها وباعتبار أن من لم يكن له جذور أو أصول من اليمن فليس بعربي !.

عن/ مجلة محطات

نبض القلم

الشيخ الدكتور / علوي عبدالله طاهر

أهلاً.. بالعيد العشرين للوحدة

تحل على شعبنا اليمني في هذا اليوم الذكرى العشرون للوحدة اليمنية، ففي مثل هذا اليوم 22 مايو عام 1990م، تم بعون الله تعالى وتوفيقه، إعلان قيام الجمهورية اليمنية، التي أتت تتويجاً لنضالات شعبنا اليمني التي وجاءت لتجمع شمل اليمنيين وتصهرهم في بوتقة الوطن الواحد، وجاء أيضا لتوجههم نحو المثل العليا في الحق والخير والفضيلة، وتجمعهم على المبادئ السامية التي تنفعهم في معاشهم، وتهيئ لهم أسباب السعادة والنجاح.

لقد جمعت الوحدة اليمنية منذ بزغت شمسها المضيئة في مثل هذا اليوم قبل عقدين من الزمن، جمعت اليمنيين على اختلاف مناطقهم وتعدد قبائلهم وعشائرهم، فارتبطوا جميعهم بمصالح مشتركة رغم المؤامرات الداخلية والخارجية التي تسببت في خلق كثير من المصاعب والمشكلات والمآسي التي عانى منها شعبنا طويلاً، ولكنها في الوقت نفسه قد خلقت في شعبنا روح التحدي والصمود في مواجهة أعدائها الذين تكالبوا عليها وعملوا على وأدها في سنواتها الأولى، غير أن شعبنا بتكاتفه وصموده استطاع أن يفشل كل المؤامرات والدسائس.

إننا اليوم ونحن نحتفي بالذكرى العشرين لوحدة بلادنا جدير بنا أن نقف وقفة إجلال وتقدير وإعجاب بهذا الصرح الخالد، وجدير بنا كذلك أن نحمد الله على نعمائه، ونشكره على توفيقه إيانا، للحفاظ على هذا الصرح الشامخ، الذي تحققت في ظله جملة من المنجزات والمكاسب، والتي يمكن أن نتحدث عنها شعراً بالأبيات الآتية:

بعد عقدين منذ ميلاد بلادي
صارت الخيرات فيها بازدياد
من مبان شامخات في رباها
وسدود أنشئت في كل وادي
ومساحات من الآكام صارت
طرقات تعتلي كل النجاد
وصناعات حديثات تلبي
كل ما قد كان يهواه فؤادي
ومواني في ثغور واسعات
فتحت أبوابها رغم الكساد
ومشاريع كثيرات تغطي
كل ما يحتاجه أهل بلادي
وزراعات تغذي كل فرد
والمواشي في البراري والبوادي
وشباب يتبارى بحماس
كي ينال المجد يمضي للرشاد
وحوارات ترى فيها سجالاً
بين أفكار، لإصلاح تنادي
وجدال بين أحزاب تنامت
منذ ذاك اليوم صار الحق بادي

خطيب جامع الهاشمي (الشيخ عثمان)

مصدر في الاتصالات يؤكد حجب المواقع التي تقوم بنشر الرسومات المسيئة للرسول

صنعاء / سبأ:

قال مصدر مسئول في المؤسسة العامة للاتصالات ممثلة بالإدارة العامة لشبكة تراسل المعطيات والإنترنت انه يتم باهتمام بالغ متابعة ما ينشر على الموقع الاجتماعي " الفيس بوك " من رسومات مسيئة للرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم.

وأوضح المصدر في تصريح لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) إن مجموعة قامت بإنشاء صفحات تحت عنوان " يوم رسوم الرسول محمد " التي تستهدف الإساءة للرسول الأعظم في انتهاك صارخ لحرية التعبير وقيم الحرية والعدالة ومبادئ احترام الأديان وعدم ازدراء معتقدات الآخرين .

وأكد المصدر انه تم حجب عدد من تلك المجموعات أو الصفحات التي تقوم بنشر تلك الرسومات المسيئة للرسول الكريم .

وأكد المصدر أن شبكة تراسل المعطيات والانترنت ستستمر في المتابعة لحظر أي مجموعات (جروبات) جديدة قد تظهر وتسير في ذات الاتجاه

وأشار إلى أن المؤسسة العامة للاتصالات ممثلة بالإدارة العامة لشبكة تراسل المعطيات والإنترنت تشارك في الحملة المضادة على موقع (الفيس بوك) المستهدفة تلك المجموعات التي تتبنى الهجمة المسيئة للرسول والأمة الإسلامية.

الإثنين.. بدء المؤتمر العاشر لاتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين بعدن

عدن / سبأ:

تبدأ الاثنين القادم بقاعة محمد علي لقمان بديوان جامعة عدن أعمال المؤتمر العاشر لاتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين "مؤتمر الفقيد الدكتور عبدالرحمن عبدالله إبراهيم" ويستمر أربعة أيام

وأوضح رئيس اللجنة التنظيمية في اللجنة التحضيرية للمؤتمر ميفع عبدالرحمن انه تجري حاليا الاستعدادات والتحضيرات لعقد هذا المؤتمر الذي يتزامن مع مرور أربعين عاما على تأسيس الاتحاد بمدينة عدن عام 1970م .. مشيرا إلى أن /91/ مندوبا يمثلون 11 فرعا للاتحاد بالإضافة إلى أعضاء المجلس التنفيذي سيقفون خلال أيام المؤتمر أمام مشروع التقرير العام والتقرير المالي.

وأضاف ميفع انه سيتم على هامش المؤتمر عقد المهرجان السادس للأدب اليمني الذي سيتم خلاله مناقشة ثلاثة محاور يتناول المحور الأول مرحلة التأسيس فيما يتناول المحور الثاني تريم عاصمة الثقافة الإسلامية ويتناول المحور الثالث دراسة في الإبداع النسوي في اليمن .

مكتب الثقافة في الحديدة يحتفي بالعيد العشرين للوحدة

الحديدة / أحمد كنفاني:

نظم مكتب الثقافة في محافظة الحديدة مساء أمس حفلاً خطابياً وفنياً احتفاءً وابتهاجاً بالعيد الوطني العشرين لإعادة تحقيق الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية الـ 22 من مايو.

وفي الحفل الذي حضره محافظ الحديدة أحمد سالم الجبلي وعدد من المسؤولين في السلطة المحلية ومديري المكاتب التنفيذية والخدمية ألقى مدير عام مكتب الثقافة الدكتور / أحمد عزي صغير كلمة أكد فيها أن إعادة تحقيق وحدة الوطن أعظم منجز تأريخي توج نضالات الشعب اليمني وأصبح واقعاً معاشاً أسقط رهانات أعداء الثورة والوحدة والسلام ومحاولاتهم اليائسة لإرجاع عجلة التاريخ إلى الوراء وأشار إلى ما تم تحقيقه من إنجازات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية وتنموية خلال (20) عاماً من الوحدة التي تجاوزت كل مخلفات الماضي.

وقال صغير إن يمن الوحدة وهو يعانق عيد أعياده الوطنية إنما يحتفي بما يعيشه من مناخات تنموية وتحولات عملاقة وما ينعم به من أجواء الاستقرار والأمن والسلام والحرية والديمقراطية في ظل القيادة الحكيمة لفخامة الأخ / علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.

ودعا الجميع إلى غرس المفاهيم الوطنية وحب الوطن في قلوب وأذهان النشء والشباب والطلاب والحفاظ على الثورة والجمهورية والوحدة.

مبعوث ومنسق الصندوق الكندي يزوران مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان

زيارة الممثل الكندي لمركزدراسات حقوق الإنسان

عدن / 14 اكتوبر:

قام السيد ايفان ماكنتوش مسؤول الصندوق الكندي لدعم الموارد المحلية يرافقه الأخ احمد اليمني منسق الصندوق في اليمن قاما يوم الأربعاء بزيارة مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان بمدينة عدن حيث كان باستقبالهما الأخ محمد قاسم نعمان رئيس المركز وقد عقد لقاء شارك فيه فريق العمل المناط به تنفيذ برنامج مشروع (شباب من أجل التنمية) الذي ينفذه المركز بالتعاون مع الصندوق الكندي وهو المشروع الذي يستهدف إعداد دراسة حول ابرز المشكلات التي تواجه الشباب والشابات في محافظة عدن و تشمل كذلك ابرز مشكلات الشباب والشابات المنتمين لفئات المهمشين (الفئات الأشد فقرا) وكذا مشكلات الأطفال (أطفال الشوارع وعمالة الأطفال) وذلك من خلال البحث الميداني واللقاءات العشوائية بنماذج من المستهدفين ومن خلال (استبانة) أعد لذلك .

وقد اطلع كل من السيد ايفان والأخ احمد اليمني على سير عملية تنفيذ المشروع الذي شارف على انجاز حلقاته الأخيرة ويجرى حاليا الإعداد النهائي لهذا البحث الميداني والذي سيتم الوقوف أمامه في حلقة نقاش موسعة يجرى حاليا الترتيبات لعقدها في عدن .

وقد أشاد كل من السيد ايفان والأستاذ اليمني بالجهود الكبيرة التي قام بها فريق البحث الميداني الذي عمل على تغطية حوالي ألف (استبيان) شملت أسئلة قدمت للمستهدفين والذين قاموا بالإجابة عنها وغطت محافظة عدن بمختلف مديرياتها ، كما اشادا بجهود فريق عمل المشروع وحلقاته المختلفة- الإدارية والإعلامية والمالية- والخبير اليمني الذي تولى المهمات المتعلقة بإعداد الاستبيان وتحليلة .

وتحدث السيد ايفان عن البرنامج القادم للصندوق الكندي مؤكدا على حرص ادارة الصندوق على تواصل عمل وعلاقات الشراكة مع مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان من اجل تواصل تنفيذ المشاريع المشتركة التي تسهم في تعزيز وتطوير دور منظمات المجتمع المدني في تنمية وتطوير المجتمع اليمني وفي مواجهة وحل مشكلاته المعيقة لتطوره وتقدمه .

وقد قام كل من السيد ايفان والأستاذ احمد اليمني بعد ذلك بزيارة الى منتدى «التحديث» حيث التقيا بعدد من الأكاديميين والمثقفين .

اليوم في عدن.. احتفالية بالعيد الوطني العشرين

عدن/ 14 أكتوبر:

تنظم جمعية (أجيال الغد) بالتنسيق مع اتحاد نساء اليمن في عدن اليوم احتفالية خاصة بالعيد العشرين لقيام الوحدة المباركة تحت شعار "أنت عهد عالق في كل ذمة" في قصر (22 مايو) مكان رفع أول علم مثل انتهاء عهد التشطير وبدء مرحلة اليمن الموحد.

وأوضح رئيس جمعية أجيال الغد في عدن والمشرف العام للاحتفالية صبري صالح الحبيشي أن الاحتفالية التي يشارك فيها أكثر من (150) شاباً وشابة من مختلف منظمات المجتمع المدني بالمحافظة تتضمن تشكيلات ولوحات استعراضية تعبر عن هذا اليوم التاريخي العظيم، بالإضافة إلى إطلاق سرب من الحمام في سماء المحافظة وترديد النشيد الوطني تعبيراً عن الإخاء والمحبة والوحدة والسلام، كما سيتم خلال الاحتفالية تسليم وثيقة عهد ووفاء باسم منظمي الفعالية والمشاركين إلى راعي الشباب الأول فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.

وأشار إلى أن الشباب المشاركين في الاحتفالية يمتلكون أساليب خاصة للاحتفال بهذه المناسبة الوطنية الغالية باعتباره يوماً مشهوداً لوحدة الأرض والإنسان بعد عقود طويلة من التشطير والتمزق.

14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
يومياً على شبكة الإنترنت www.14october.com
2
السعر 30 ريالاً

ملحق خاص بالعيد الوطني العشرين لقيام الجمهورية اليمنية

اهداف الثورة اليمنية

- التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما وإقامة حكم جمهوري عادل وإزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات.
- بناء جيش وطني قوي لحماية البلاد وحراسة الثورة ومكتسباتها.
- رفع مستوى الشعب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافيا.
- إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل مستمد أنظمته من روح الإسلام الحنيف.
- العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة.
- احترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والتمسك بمبدأ الحياد الايجابي وعدم الانحياز والعمل على إقرار السلام العالمي وتدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم.

16صفحة □ السبت 22 مايو 2009م □ الموافق 8 جمادى الآخرة 1430 هـ □ العدد 14827 □ السنة الحادية والأربعون

حدائق الوحدة تعبق بالزهور

اعلان

نأمل أن يتحمل العلماء والخطباء والمرشدون مسؤولية تنمية قيم الوسطية والاعتدال في المجتمع

علي عبدالله صالح – رئيس الجمهورية

14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
السبت 22 مايو 2010 م - العدد (14827) السنة الثانية و الأربعون

مواليد عام تحقيق الوحدة اليمنية وجيلها من الشباب والشابات لـ 14 أكتوبر :

الوحدة اليمنية كانت ولا تزال أغلى وأجمل حلم تحقق لليمنيين

الوطن اليمني الواحد شهد خلال مسيرة الوحدة المباركة مكاسب عظيمة ولا ينكرها إلا جاحد

دورنا كشباب هو العمل على حماية الوحدة ومكاسبها والدفاع عنها

الوحدة قوتنا وعزتنا وهي الكنز العظيم الذي نمتلكه

بالعلم والجد والاجتهاد نبني يمن 22 مايو ونحقق كل الرقي والازدهار

أكد عدد من الشباب والشابات من جيل الوحدة اليمنية المباركة من مواليد 1990م من مختلف محافظات الجمهورية عظمة الوحدة اليمنية ومكتسباتها واستعدادهم لتقديم كل غال ونفيس من أجل حمايتها والدفاع عنها من أية مخاطر أو تحديات تواجهها.

وقالوا في أحاديثهم لـ (14 أكتوبر) إن الوطن اليمني قد شهد خلال مسيرة الوحدة المباركة مكاسب عظيمة وإنجازات عديدة وأن دورهم كشباب من جيل الوحدة اليمنية الحفاظ على هذا المنجز التاريخي العظيم بالعلم والجد والاجتهاد وتحقيق كل الرقي والازدهار لهذا الوطن الغالي.. فإلى التفاصيل :

استطلاع / بشير الحزمي

الأخ عدي محمد صالح – طالب جامعي سنة أولى هندسة تقنية معلومات ومن مواليد محافظة إب قال :

إن الوحدة اليمنية تعني لنا كثيرا فبفضلها بعد الله نعيش اليوم في سلام وأمان واستقرار وتعمنا المحبة والعدل، وكذلك الازدهار في العلم والتطور لحال أفضل وازدهار في شتى المجالات ولن ننسى من كان لهم دور في تحقيق الوحدة العظيمة والغالية علينا، ومن قدموا أرواحهم من أجلنا كي نعيش حياة أفضل من التي عاشوها، ونحن كشباب يجب علينا المحافظة على الوحدة اليمنية والتضحية بأرواحنا من أجلها ومن أجل الأجيال القادمة مهما كبرت التحديات، ونحن كشباب نأمل أن نعيش ونرى الوحدة اليمنية، وقد تعمقت جذورها واتسعت وكبرت لتصبح وحدة عربية شاملة، ونحن طبعا ندرك أن هناك كثيرا من الحاقدين الذين يسعون إلى تشويه الوحدة اليمنية وتمزيقها بشتى الوسائل، ولكن نقول لهؤلاء هيهات، فلن تستطيعوا تحقيق أغراضكم الدنيئة لأننا شباب الوحدة وجيلها حراس لها ولمكاسبها ولن ندع جهود من قدموا التضحيات الغالية من أجل تحقيقها تذهب مع مهب الرياح، فسوف تدوم الوحدة، إن شاء الله ما حيينا وما دمنا محبين مخلصين للوطن وعاشقين لترابه الطاهرة.

الحلم الذي تحقق

الأخت أماني محمد الرميم – طالبة جامعية سنة أولى قسم فرنسي ومن مواليد أمانة العاصمة :

تحدثت وقالت : 22 مايو 1990م هو الزمن الذي وافق تحقيق أغلى وأجمل أحلام اليمنيين من أجيال وأجيال، انتظرت تحقيقه عقودا طويلة، قدم في سبيله الغالي والنفيس، فكان ثمرة من ثمار الصبر والتضحية وتحقق لليمنيين معنى الانتماء ليمن جديد ودولة حديثة موحدة ووطن واحد وجاءت الوحدة بمكاسب عظيمة وإنجازات عديدة لم تكن لتتحقق لولاها.

وأضافت : طبعا لم أكن أعرف ما كان عليه الحال قبل الوحدة، ولكنني سمعت عن الفساد والظلم والاضطهاد والاستبداد الذي كان يعيشه أهل اليمن قبلها، وأنا أشعر بأنني محظوظة اليوم كوني لم أشهد ذلك، فأنا من مواليد يوم الوحدة التي جاءت تحمل الفخر والاعتزاز وتعمق من مكانة اليمن، فكبرت معها صورة اليمن واليمنيين أحفاد صانعي الحضارة التليدة، وجاءت معها مكاسب عديدة كحرية التعبير والرأي والرأي الآخر، والتجربة الديمقراطية الرائدة بعد الأنظمة الشمولية التي لم تحقق شيئا للوطن، وللجماهير سوى الأزمات المتتالية، وكوني أشعر بالمكاسب والمنجزات التي حققتها الوحدة اليمنية وأراها أمام عيني وعشت تحقيقها لحظة بلحظة فأؤكد من هنا أننا سنقف أمام كل المخاطر والتحديات التي تواجهها الوحدة، ونحن جيل الوحدة مطالبون جميعا بالعطاء والتفاني وتقديم المزيد من الجهود ورفع قدرات الوطن وتحقيق آمال كل أبناء الشعب اليمني في التنمية والنهضة الشاملة.

وقالت إن الشعب العربي يثبت تاريخه الطويل في القدم أنه لم يصنع حضارته المتألقة إلا بفعل الانتماء الحقيقي والعطاء وبتلك التضحيات وصنع المبادرات واستطاع بجهود أبنائه المخلصين الشرفاء تطويع كل عوامل الطبيعة وإمكاناته المتوافرة لتحقيق حضارة إنسانية عظيمة التي لا تزال شواهدها تثير الدهشة والإعجاب حتى يومنا هذا.

وأكدت في السياق ذاته أن العطاء والإنتاج والبذل والتفاني المبني على حقيقة الانتماء وحب الوطن يصنع المعجزات وقبل ذلك يحقق للأجيال كينونتها ويحصن هويتها ويصل بها إلى معايشة الآمال والتطلعات.

الكنز العظيم

ويقول الأخ جمال عبدالناصر – طالب جامعي سنة أولى هندسة معلومات من مواليد محافظة إب :

إن الوحدة اليمنية تعني لي كثيرا، خصوصا وقد كان ميلادي في عام تحقيقها، ففي ظلها نحتمي ونسمو عاليا في فخر واعتزاز، فقد حققت لنا كثيرا من المنجزات العظيمة في ظل بانيها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، ولو نظرنا إلى مسيرتها الظافرة طوال السنوات الماضية لوجدنا أنها قد حققت لشعبنا مكاسب عظيمة وإنجازات عديدة كحرية التعبير وحرية التنقل في أرجاء الوطن العزيز بأمان وسلام وبكل سهولة من شرقه إلى غربه ومن شماله إلى جنوبه، فنحن وبفضل من الله لم نعش الوضع الذي كان قبل الوحدة، ولكننا سمعنا كثيرا ولا زلنا نسمع عن تلك المساوئ التي كان يعيشها أبناء هذا الوطن في ظل التشطير.. فنحمد الله تعالى الذي رحمنا بهذه الوحدة وبقائدها الشهم النبيل فخامة الرئيس علي عبدالله والسلام.. لا بالتطرف والعصبية والإرهاب الذي لا نجني منه سوى الخراب والدمار، وكل أملي وطموحاتي وتطلعاتي أن يسود يمننا السعيد الأمن والاستقرار، فأدعو الله أن يحفظ اليمن جنوبه وشماله وشرقه وغربه سهوله وجباله ووديانه وتلاله.. وروحي ما تغلى عليك يا وطن 22 مايو ونموت ونفنى ويحيا اليمن.

خطوة مشجعة نحو تحقيق الوحدة العربية

أما الأخت خديجة منصور الجمل – طالبة جامعية سنة أولى قسم فرنسي ومن مواليد أمانة العاصمة فتقول :

الوحدة اليمنية بالنسبة لي هي اكتمال السيادة اليمنية على جميع أراضيها سواء أكانت برا أو بحرا أو جوا وأيضا لتحقيق الاستقرار والتنمية، وقد حققت الوحدة اليمنية لنا مكاسب ومنجزات عديدة في مختلف الجوانب وأنا من مواليد عام تحقيق الوحدة أتعايش مع هذه المكاسب والمنجزات يوما بعد يوم وأشهد كل أحداثها طوال السنوات الماضية، ولعل من أبرزها من وجهة نظري أنها أعطت الشعب اليمني دفعة قوية لترسيخ النظام الديمقراطي القائم على التعددية السياسية، وتوفير موارد طبيعية أكثر ما يساعد على النهوض الاقتصادي، وتوفير إمكانية أفضل في الدفاع عن اليمن وأمنها واستقرارها، ولم شمل الأسرة اليمنية الواحدة بعد عهود من التمزق والفرقة، لذلك فالوحدة اليمنية تعتبر خطوة مشجعة نحو تحقيق الوحدة العربية ودورنا كشباب في حماية الوحدة اليمنية ومكاسبها وفي مواجهة التحديات والمخاطر المحدقة بها هو العمل على الدفاع عن الوحدة من المتآمرين ضدها وتقديم التضحيات العظيمة من أجلها وعلينا كجيل الوحدة اليمنية محاربة روح التعصب القبلي والطائفي والحزبي، واحترام النظام والقانون في كل تعاملات الحياة اليومية، الاجتهاد في تحصيل العلم التقدم الدراسي لخدمة المجتمع وازدهاره، المحافظة على الممتلكات العامة سواء أكانت في الجامعة أو المدرسة وفي كل مكان من اليمن. لذلك فحماية الوحدة اليمنية واجب وطني وديني مقدس.

وأتمنى أن يكون مستقبل اليمن مستقبلا زاهرا مليئا بالخيرات والاستقرار والأهم الأمن والأمان والتضحية بالنفيس والغالي من أجل مستقبل زاهر مليء بكل ما هو جميل.

الوحدة هي الحياة

أما الأخ فؤاد عبدالله المحجري – طالب في الثانوية العامة من مواليد محافظة صنعاء فيقول :

أولا : أنا سعيد أن ميلادي كان متزامنا مع تحقيق منجز عظيم على مستوى اليمن والوطن العربي وهو تحقيق الوحدة اليمنية العظيمة والمباركة التي تعني بالنسبة لي وللشعب اليمني صغيرا وكبيرا الشيء الكثير، فهي بالنسبة لي الحياة التي أعيشها فلا حياة لي من دون وحدة الوطن، التي عشت وترعرعت في ظلها فهي شرايييني التي تنتشر في جميع أجزاء جسمي وهي في دمي وروحي، وقد جاءت الوحدة اليمنية المباركة بالخير الكثير لكل أبناء الوطن الواحد، فخلال السنوات الماضية من عمر الوحدة اليمنية تحقق لليمن من البناء والتنمية ما جعلها تحتل مكانة عظيمة في المجتمع الدولي وصارت دولة لها ثقلها السياسي والاقتصادي والعسكري والثقافي والاجتماعي بين الدول، وهذا بفضل الله تعالى وبفضل باني ومؤسس اليمن ومحقق الوحدة اليمنية المباركة فخامة الرئيس الوحدوي الجسور علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، فكم من منجزات ومكاسب تحققت لهذا البلد العظيم بلد الإيمان والحكمة بعد تحقيق الوحدة اليمنية المباركة في 22 مايو 1990م.

ودورنا كشباب في حماية هذا المنجز الغالي هو أن نبذل كل ما في وسعنا لحماية وحدتنا التي هي عزتنا وكرامتنا وفيها قوتنا وأن نحافظ عليها كحدقات أعيننا فهي حياتنا التي من دونها لا حياة لنا، فيجب أن نحميها بكل ما أوتينا من قوة ونفديها بدمائنا وأرواحنا فهي أغلى وأثمن المنجزات التي تحققت التي نفاخر بها بين الشعوب العربية والإسلامية والعالم أجمع، وبالروح وبالدم نفديك يا يمن الوحدة، وكل آمالنا وتطلعاتنا أن يسود يمن 22 مايو بلد الإيمان والحكمة الأمن والاستقرار وأن نعيش في يمن موحد ويسوده البناء والتنمية والتطور والازدهار كل أرجائه وأن يكون البلد الطيب الذي وصفه الله في كتابه الكريم (بلدة طيبة ورب غفور).

رفيقة عمري

ويقول الأخ محمد عبدالله الشرعبي – طالب جامعي سنة أولى قسم فرنسي من مواليد محافظة تعز:

إن الوحدة اليمنية المباركة هي منجز عظيم تحقق للشعب اليمني بعد أن كان يعيش في شطرين منفصلين الشطر الجنوبي والشطر الشمالي، فقد كان الشعب اليمني قبل الوحدة يعيش حالة من البؤس والاضطراب والخوف وبتوفيق من الله عز وجل توحد الشعب اليمني، فأصبح اليمن شعب واحد لا فرق بين الإنسان الجنوبي ولا الإنسان الشمالي، وذلك تطبيقا لمبادئ ديننا الإسلامي الحنيف الذي جعل التوحد أساس بناء المجتمعات، كما فعل نبينا وقدوتنا سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، حينما وصل إلى المدينة قادما من مكة، فقد كان أول عمل سياسي قام به هو المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار.

فأنا سأظل بعمري شاهدا على الوحدة التي هي رفيقة تاريخ ميلادي، فكلما تذكرت أنني من مواليد الوحدة المباركة يزدني ذلك شغفاً وحباً لرفيقة عمري الوحدة اليمنية المباركة. وأن الحاقدين على الوحدة المباركة الذين يسعون إلى خراب البلاد وتمزيقها إلى دويلات فأنا أقول لهم عليهم أن يراجعوا ذاكرة التاريخ إلى ما قبل الوحدة وينظروا إليها كيف كان وضع البلاد من ذلك الحين، مقارنين ذلك بما تزخر به البلاد في وقتنا الحاضر، وعليهم أن يعوا معنى الوحدة وما لها من أهمية عظيمة بالنسبة لهم خصوصا والجميع عموما، وإن واصلوا أعمالهم التخريبية ضد الوطن فسوف لن ينتصروا بإذن الله تعالى، طالما هم يسعون إلى تفكيك صفوف المسلمين وتحقيق أحلام العدو الذي في أحلامه تمزيق الدين الإسلامي والأمة العربية إلى جزيئات.

فقد جسدت الوحدة اليمنية مكاسب عظيمة وإنجازات هائلة ومن أهم هذه الإنجازات الأمن والأمان لكل مواطن يمني، ففي الحاضر أصبح الإنسان آمنا على أهله وماله بعد أن كان عائشا في خوف وقلق لا يأمن على نفسه وماله، ومن الإنجازات العظيمة بناء المشاريع وفتح مدارس وجامعات للتعليم وشق الطرق فأصبحت البلاد بإنجازاتها لا تقارن بما كانت عليه في السابق، فواجبنا نحن الشباب حماية الوحدة والحفاظ عليها والاقتداء بالشرفاء الذين دافعوا عنها وضحوا بأرواحهم ودمائهم من أجلها، كي نعيش بأمن وسلام وننعم بحياة سعيدة ورغدة.

وفي الختام أسأل الله عز وجل أن يديم علينا وحدتنا وأمننا واستقرارنا إلى يوم القيامة.

مكاسب عظيمة وإنجازات عديدة

الأخ ناصر سعيد أحمد باجري – خريج ثانوية عامة من مواليد محافظة حضرموت قال :

الوحدة اليمنية أتاحت لنا فرصة كبيرة، أننا نتعلم وننمي إبداعاتنا ونحقق التفوق والتميز ونبدع أكثر، وبفضل الوحدة اليمنية المباركة التي ولدنا وترعرعنا ونشأنا في كنفها وننعم اليوم بخيراتها ونحصد ثمارها وصلنا إلى ما وصلنا إليه من تعليم، وعلى مدى سني حياتي التي ترافقت مع مسيرة الوحدة اليمنية طوال السنوات الماضية تحققت في وطننا الغالي مكاسب عظيمة وإنجازات عديدة لا يمكن حصرها ولا يمكن لأي كان أن ينكرها سواء أكانت في قطاع التعليم أو الصحة أو الطرق أو النقل أو الاتصالات أو غيرها من القطاعات الحيوية التي تشهدها بلادنا التي ينعم اليوم بخيراتها كل أبناء الوطن اليمني الواحد من شرقه إلى غربه ومن أقصى شماله إلى أقصى جنوبه.

وأضاف بأن واجبنا نحن كشباب جيل الوحدة اليمنية أن نمضي قدما ونحافظ على مكتسباتها وأن نتعلم ونجد ونجتهد في دراستنا لنخدم وطننا الحبيب وندافع عنه وعن وحدته ونتصدى لكل من تسول له نفسه المساس بأمنه واستقراره ووحدته، وعلينا كجيل الوحدة أن ننظر دائما إلى الأمام لا إلى الخلف، ونتمنى أن تفتح كثير من المجالات أمامنا حتى نبرز إبداعاتنا أكثر ونخدم وطننا ونقدمه بأفضل صوره.

مفخرة لنا

أما الأخ محمد جعفر حسين فردوم – خريج ثانوية عامة من مواليد محافظة حضرموت فيقول :

في الحقيقة الوحدة اليمنية هي نعمة من الله عز وجل، وهي مفخرة لنا وفيها عزتنا وقوتنا وبفضل الوحدة اليمنية نشأنا وتعلمنا وحصدنا منها الخير الوفير.

صحيح أننا لم نكن نعلم عن الوضع الذي كانت عليه اليمن قبل الوحدة، ولكن كما نسمع وكما يروى لنا ممن عاشوا قبل تحقيقها بأننا اليوم في خير وأن اليمن قد شهد تطورات كبيرة بعد الوحدة في شتى المجالات، وأنه لا مجال للمقارنة لما هو الآن مع ما كان عليه الوضع قبل الوحدة، ونحمد الله أننا جيل الوحدة، ودورنا كشباب أن نحافظ عليها ونصونها ونحميها من أية مخاطر أو مؤامرات وأن ندافع عنها ونقدم لأجلها كل غال ونفيس؛ لأن فيها مستقبلنا ومعها تسمو آمالنا وأحلامنا، وأتمنى أن يكون جيل الوحدة عند حسن الظن به وأن يقدم للوطن وللوحدة كل الولاء والإخلاص والعمل من أجل أن ينمو الوطن ويزدهر.

مصدر عزتنا وقوتنا

من ناحيتها تقول الأخت هناء عيدروس محمد – خريجة ثانوية عامة من مواليد محافظة عدن :

الوحدة اليمنية شيء ثمين وغال وهي مصدر لعزتنا وقوتنا، فالإنسان عندما يتحد مع أخيه يحقق قوة، ونحن عندما اتحد شمال الوطن مع جنوبه حققنا قوة وتقدما وتطور، فاليد الواحدة لا تصفق، والتعاون يكمل الطريق بشكل أسهل ومن دون معوقات، ونحن كشباب وجيل الوحدة ا ليمنية ممتنين لقيادتنا السياسية ممثلة بفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الذي صنع لنا هذا الإنجاز وحقق لنا الوحدة اليمنية المباركة، وإن شاء الله نستطيع أن نرد هذا الجميل بالحفاظ على الوحدة وعلى مكاسبها العظيمة وأن نكون جنوداً لحمايتها وأن نفديها بدمائنا وأرواحنا فهي أعز ما نملك ولا مستقبل لنا إلا بها وبالحفاظ عليها، ومصلحة البلاد هي بالوحدة، وطبعا هناك مكاسب وانجازات تحققت في بلادنا منذ تحقيق الوحدة في كل المجالات في عموم محافظات الجمهورية.

■ جمال عبدالناصر

■ طارق محمد المجذوب

■ عدي محمد صالح

■ محمد جعفر فردوم

■ ناصر سعيد باجري

■ محمد عبد الله الشرعبي

■ فؤاد عبدالله الحجري

■ هناء عيدروس محمد

اعلان

معلمو الأجيال عن الوحدة قالوا:

من ينادي بالانفصال ينادي للجحيم
الوحدة سرعت حركة التطور والتنمية

الوحدة اليمنية .. اختزال لمشروع نهضوي إنساني أنهى معاناة شعب فرقته الحواجز والحدود وعاش الصراعات لعدد من العقود .. الوحدة اليمنية حلم ظل يراود الإنسان اليمني شمالا وجنوبا شرقا وغربا.

الوحدة أبدا لم تكن وليدة لحظة عابرة بل أتت نتيجة نضالات عديدة ومخاضات طويلة.. نحتفل اليوم بالذكرى العشرين لـ22مايو 1990م ذكرى إعادة تحقيق الوحدة اليمنية .

وحول الوحدة وما تحقق بفضلها من إنجازات عجلت بمسيرة البناء والتنمية في ظل قيادة حكيمة. كان لـ14اكتوبر وقفة مع شريحة من أهم شرائح المجتمع وهم المعلمون والمعلمات. فماذا تحقق بفضل الوحدة ..ومن هو عدو الوحدة الحقيقي.. وما الرد على كل من يدعو إلى الانفصال كانت محاور أسئلة وجهناها إليهم فإلى التفاصيل :

استطلاع / لؤي عباس غالب- سميرا لصلوي - عبدالله بخاش

عبدالناصر الزيادي:
الوحدة مشروع نهضوي صنعه شعب ..ولا يحق لأحد المساومة عليه

سامية اليمني :
الوحدة طريق تأمين للحاضر والمستقبل

جميلة الجعدبي : الوحدة رفعت مكانة المرأة ودورها

عاطف الجبل : الوحدة قائمة حاضراً وباقية ابداً

الوحدة إنجازات مختلفة...ودعوات الانفصال انحطاط وتخلف

سماح الجنداري مدرسة بمدرسة عبدالوهاب السماوي بأمانة العاصمة تحدثت حول ما حققته الوحدة اليمنية بقولها:

حققت الوحدة اليمنية الكثير من الانجازات وهذا واضح في مجالات عديدة وبالنسبة للمرأة فقد حققت الوحدة اليمنية لها الكثير وفي مجالات عديدة أهمها مجال صناعة القرار فالمرأة اليوم دخلت هذا المجال كما لم يكن من قبل حيث كانت غائبة تماما وبفضل الوحدة تبوأت المرأة اليمنية العديد من المناصب فالمرأة اليوم سفيرة ووزيرة بل ومشرعة حيث أصبحت في مجلس النواب وهذا كله بفضل الوحدة اليمنية التى اقل ما نقول عنها في هذا المجال انها مكنت المرأة اليمنية من الوصول لأعلى المراتب فقد حققت المرأة الكثير الكثير و الوحدة أيضا سهلت التحاق المرأة بالتعليم فمئات الآلاف من النساء والفتيات اليوم ملتحقات بالمدارس والجامعات... بما يعكس أن الوحدة أحدثت ثورة في مجال تعليم الفتاة وهذا من شأنه أن يعزز حضور المرأة في ساحة العمل الوطنية سياسيا واجتماعيا في المستقبل القريب ...وبفضل الوحدة دخلت المرأة اليمنية المجال التجاري والاستثماري فاليوم هناك الكثير من سيدات المال والأعمال وبالمثل في كل المجالات نلحظ الانجازات التي تحققت للمرأة اليمنية وكل هذا بفضل الوحدة ومن خيراتها .ونحن كنساء ومربيات للأجيال نرفض كل الدعوات التشطيرية الانفصالية لأنها دعوات تخلف وانحطاط، فالوحدة معنى ومبنى ومنذ القدم تعتبر مكسباً وليست خسارة إنما الخسارة الحقيقية هي في الانفصال.

من ينادي بالانفصال ينادي للجحيم

في المناسبة تحدثت الاستاذة جميلة الجعدبي - مدرسة من مدرسة عبدالوهاب السماوي بأمانة العاصمة قائلة:

لا احد ينكر أن الوحدة اليمنية كان لها الدور المحوري في الرفع من شأن وقيمة المرأة.

فالحمد لله اقترنت الوحدة بالديمقراطية وهذا كان له دور في الرفع من قدر المرأة اليمنية فالمرأة اليوم أصبح لها صوت والكل مستعد لسماعه, وتستطيع المرأة اليوم أن توصل رأيها والأدلة كثيرة.. وهذا تحقق بفضل الوحدة ويعتبر اهم المكاسب للمرأة

ومن يتحدث اليوم عن الانفصال والعودة الى الوراء .. هو عدو للوطن فمن ينادي بالانفصال ينادي للجحيم ... فما يطالب به من يدعون للانفصال هو خراب للوطن... ونحن وكل اليمنيين الشرفاء نحتقر وننبذ ونرفض كل من يطالب بهذا الشيء فهذه دعوات منبوذة من جميع فئات الشعب .

وأقول بصراحة أننا جميعا متضررون من الاخطاء الموجودة في الساحة ويجب على الحكومة أن تتلمس مكامن هذه الأخطاء وتعمل على إصلاحها بما يقطع الطريق على من يتذرع بهذه الاخطاء ليدعو للانفصال فهذه الأخطاء هي ما يتذرع به دعاة الانفصال .

الوحدة تاج لا يمكن نزعه

أما الأستاذ عاطف الجبل من كلية التجارة بجامعة صنعاء تحدث عما حققته الوحدة اليمنية من انجازات قائلا:

الوحدة حققت الكثير من الانجازات على مختلف الأصعدة التي لم تكن لتتحقق بهذه الصورة والسرعة من دون الوحدة فالوحدة أوجدت وسرعت من حركة التطور والتنمية في كل القطاعات وفي كل المحافظات.

ولعل اهم الانجازات التي حققتها الوحدة بالاضافة الى التنمية والاستقرار والديمقراطية هو البعد الانساني لها وذلك من خلال انها مكنت الاهل من التلاقي بعد طول غياب فليس أجمل من أن ترى الأم ابنتها والأب ابنه والأخ أخاه فما كان قائماً إبان التشطير والانفصال اللذين كانا قائمين قبل 1990م , بين يمن شمالي ويمن جنوبي هو أوضاع سوداء مظلمة على الفرد وعلى الأسرة وعلى المجتمع واقل ما يمكن قوله ان الإنسان لم يكن يعامل كأنسان فقد كان الفرد منتهك الحقوق.

وأضاف فمن معاناة الانفصال يتضح أن الوحدة اليمنية هي التاج الذي لا يمكن نزعه فلا خوف على الوحدة فالوحدة قائمة حاضرا وباقية أبدا ولا شيء يهدد الوحدة ..

الوحدة قدر ومصير

أما الأستاذ راشد البشيري - مدرس بمدرسة التضامن بأمانة العاصمة

فيرى أن الوحدة قدر ومصير وهو حلم الأباء والأجداد اللذين بذلوا الغالي قبل الرخيص ليتحقق ....أما من يدعو للانفصال فهو يدعو المجتمع إلى نبذه ، ويجب على الجميع الدفاع عن الوحدة ونبذ كل من يدعو الى الانفصال وأرى في المعارضة اليمنية مثلاً للمفلسين والمتخاذلين عن الدفاع عن الوحدة ... وهذا جد واضح من خلال إعلامهم السلبي والمتخاذل الذي يغرس ثقافة الانفصال وما يهمهم هو القضاء على النظام غير مبالين بأي شيء غير مدركين أن هذا معناه القضاء على البلد.

وعن رسالته لدعاة الانفضال قال نحن الآن نواجه إبليس أو ما يمكن أن نطلق علية (الشر).وعلى الجميع التراص والاصطفاف ضد الشر ضد إبليس الانفصال والتجزئة . وقال خلاصة الرسالة هي أننا في خطر ويجب أن نعتبر من تجارب الآخرين في العراق والصومال وأفغانستان.

كما قال أن الوحدة واليمن شيء واحد لا يمكن أن ينفصلا، فالوحدة خط احمر لا تتجاوزه مهما اختلفت معي أو مهما اختلفت معك .

الوحدة مشروع نهضوي صنعه شعب

عبدالناصر الزيادي - وكيل مدرسة التضامن بأمانه العاصمة أدلى بدلوه في هذا الموضوع بالقول:

مثلت الوحدة اليمنية انجازاً تاريخياً في حياة الشعب اليمني خاصة والعربي الإسلامي عامة لما اختزلته من مشروع نهضوي وإنساني أنهى معاناة شعب فرقته الحواجز والحدود وبهذه المناسبة العظيمة على أبناء شعبنا أوجه دعوة إلى كل أبناء الشعب بالحفاظ على هذا المنجز وعدم المساومة عليه أو الانجرار وراء المتاجرين بالوطن واصحاب المصالح الأنانية ,فالوحدة مشروع لا يمكن لأي فرد يحب هذا الوطن أن يتنازل عنه أو يساوم عليه ومهما كانت خلافاتنا يجب أن لا تنعكس على الوحدة فالوحدة كلنا متفقون عليها وأي شيء نختلف عليه نتحاور عليه تحت سقف الوحدة والدستور والقانون الذي يضمن لنا انتزاع حقوقنا بالقانون لا بحمل السلاح والخراب ورفع شعارات الانفصال والتشطير الذي لم يؤد إلا إلى مزيد من المشاكل .فالوحدة اليمنية خط أحمر انتهينا منه ولا يجوز أن نذكرها بسوء أو نحاور عليها نهائيا....

فكل الشعب اليمني ساهم في صناعة الوحدة.. وليس من العدل أن تحمل الوحدة تبعات ممارسات بعض المسؤولين ..وأضاف أنا مادام لدي حق يجب أن آخذه ويجب على الدولة أن تمكنني من اخذ حقي سواء كان كبيرا أم كان صغيراً ولا يمكن تبرئة ساحة اللقاء المشترك الذي له اليد الكبرى في تأزيم الأوضاع والذي لم يحرك ساكنا أمام دعوات الانفصال ولا ننسى أنها كانت في البداية دعوة للحقوق فكلنا مع الوحدة وكلنا ضد السلبيات التى تهدف الى الاساءة الى الوحدة وكلنا مع كل من يطالب بحقوقه المشروعة . وختاما أقول أين الحكمة اليمانية في الدعوة للانفصال ..

راشد البشيري :
الوحدة قدر ومصير .. والانفصال إبليس شر

فوزية الطربوش :
الوحدة هي الحياة ومن يدعو للانفصال يدعو إلى الخراب

اليمن واحد منذ الأزل

الأستاذة سعاد الثالبي مدرسة من مدرسة شهداء السبعين تحدثت في هذه المناسبة بقولها:

إن الوحدة اليمنية ليست خيار شخص أو قرار مجموعة فاليمن منذ الأزل هو وطن واحد وكان ضمن اطار الامة العربية والاسلامية لكن الهيمنة الاستعمارية هي ما فرق هذه الشعوب من اجل السيادة بزرع الحواجز وتمزيق الوطن العربي الى عدد من الدويلات الصغيرة المتفرقة وهم من قسم الوطن الواحد الى وطنين .

ولكن بفضل الحكماء من أبناء شعبنا وبفضل من ضحوا بدمائهم رخيصة في سبيل الوطن تم اعادة تحقيق الوحدة اليمنية فجميعنا يعرف ان اليمن دولة واحدة وشعب واحد وقد عانى أبناء الشعب الامرين أثناء تمزيق الوطن وكان هناك عدد من الحروب بين الاخوة الاعداء ... اليوم وبفضل الله وبعد تحقيق الانجاز الوحدوي بدلا من ان ننادي بتحقيق وحدة عربية نشاهد من يدعو الى الانفصال وبهذه المناسبة ادعو جميع الاطراف السياسية ومنظمات المجتمع المدني الى فتح باب الحوار والنقاش وعدم المساس بالثوابت الوطنية بنشر المقالات والعبث بالامن والاستقرار .

وأضافت إننا كشباب نعد أننا سنعمل على زراعة وغرس حب الوحدة الوطنية بين الأجيال وسنقف سدا منيعا أمام كل من يحاول المساس بوحدتنا ولن نفرط بذلك أبدا فالحوار هو الوسيلة للخروج من الأزمات أما غير ذلك فلا يمكن تحقيق شيء وادعو كل شرائح المجتمع الى الوقوف صفا واحدا لحماية الوحدة اليمنية من أي مخاطر كما ادعو الى ايجاد علاقة وطيدة بين وسائل الاعلام المختلفة وبين الشباب في المدارس فالاعلام هو المحور الاول وهو الوسيلة التى تضاهي ما يقوم به التربوي في المدرسة فايجاد شراكة بين وسائل الاعلام وطلاب المدارس يعزز من ايصال الافكار للآخرين.

وحول المرأة اليمنية وما تحقق لها في ظل الوحدة قالت ان الوحدة اليمنية حققت الكثير للمرأة اليمنية ببناء عدد من المدارس الخاصة بالبنات ووصول المرأة إلى مستويات صنع القرار والقيام ببناء عدد من الجمعيات والاتحادات الخاصة بالمرأة واتاحة الفرصة للمرأة بالانضمام الى الاحزاب السياسية وغيرها من التطورات التي تشهدها الساحة اليمنية .

سعاد الثالبي :
الوحدة ليست خياراً ولا قرارا ..فاليمن واحد منذ الأزل

عبده محمد فارع:
الوحدة اليمنية إنجاز عظيم فتح باب الحرية والديمقراطية

الوحدة هي الحياة

الأستاذة فوزية محمد طربوش مديرة مدرسة اروى للبنات بأمانة العاصمة تحدثت عن هذه المناسبة العظيمة على أبناء الشعب اليمني بقولها :

ان تحقيق الوحدة اليمنية ودمج الشطرين كان له اثر كبير على قلوبنا ولا أستطيع ان اصف السعادة والشعور الذي عشناه آنذاك فالوحدة اليوم بالنسبة لي هي الحياة فأبناء الوطن اليوم المنتشرون في جميع المحافظات اليمنية تربطهم روابط وعلاقات اجتماعية واسرية ..وقد عانى ابناء اليمن قبل الوحدة اشد المعاناة فالأخ لم يكن يستطيع زيارة اخيه والاب لم يكن يستطيع زيارة ابنه ...وهذا كان بفعل التشطير والعلاقات القائمة بين الشطرين قبل الوحدة وكنا في جنوب اليمن نحلم بزيارة أهالينا في الشطر الشمالي فالوحدة حققت للشعب اليمني الكثير من الانجازات وما نشاهده اليوم من رفع شعارات انفصالية وشطرية لا تعبر عن ابناء الوطن الذين ذاقوا مرارة التشطير، ودعاة الانفصال هم جماعة من المندسين فالانفصال اليوم كفصل الروح عن الجسد وعلى الجميع أن يراجع صفحات التاريخ وان يقف لمحاربة الفساد وان يعمل على تقوية اواصر الوحدة اليمنية الانجاز الذي حلمنا به طويلا كما ادعو المسئولين في الوطن الى محاربة كل الفاسدين الذين يسيئون الى الوحدة الوطنية بما يمارسونه من خراب وفساد في الوظائف العامة وفرض القانون على الجميع وهذا هو الطريق الصحيح لترسيخ الوحدة اليمنية .

انجاز عظيم فتح باب الحرية والديمقراطية

كما تحدث الأستاذ عبده محمد فارع من مدرسة أروى بأمانة العاصمة عن معاناته الشخصية قبل الوحدة وما تمثل الوحدة بالنسبة له حيث قال:

إنه أحد المواطنين الذين عانوا مرارة التشطير فبداية حياتي كانت في جنوب الوطن وكانت أسرتي في الشمال وكنا نعاني من صعوبة التنقل بين الشطرين فدخولك إلى الجنوب كان أصعب من دخول أمريكا بسبب ما كان سائداً من نظام في منح التراخيص وإعطاء مدة محددة تصل لمدة شهر وتخضع للتجديد وان لم تجدد تتعرض للمسائلة والعقوبة كما كان للأحداث بين الشطرين في السبعينات والثمانينات آثار سيئة على أبناء الشعب شمالا وجنوبا فالوحدة الوطنية هي الانجاز العظيم الذي أتاح للمواطن اليمني حرية التعبير وابداء الرأي وهي ولادة وميلاد لليمن الحديث يمن الديمقراطية والتعددية والحرية... يمن التنمية والاستقرار ..يمن سهولة التواصل والتقارب.

وادعو الجميع اليوم الى الحفاظ على هذا الانجاز الفريد في الوطن العربي والوقوف ضد كل من يدعو إلى التشرذم والانفصال ومحاربة كل السلبيات التي تسيء للوحدة الوطنية ,وأقول للشباب الذين يجهلون الكثير من الحقائق حول تاريخ الوحدة وأهدافها السامية أن يعودوا لدراسة وقراءة التاريخ ومعرفة الحقائق والتاريخ اليمني وأهمية الوحدة للشعب اليمني وللوطن العربي وخاصة في ظل ما نشاهده من توجه عالمي لتكتل الدول وفرض نفسها في تجمعات .

الوحدة اليمنية طريق تأمين للحاضر والمستقبل

الاستاذة سامية اليمني من مدرسة الشهيد السماوي بامانة العاصمة تحدثت عن ذكرى العيد العشرين لتحقيق الوحدة اليمنية وما تحقق للمرأة اليمنية خلال السنوات الماضية بقولها:

احتفالنا بالذكرى العشرين لتحقيق الوحدة اليمنية الحلم الذي انتظر تحقيقه ملايين اليمنيين جنوبا وشمالا ... فالوحدة هي الطريق الذي يمكن من خلاله تجاوز الصعاب وبناء المستقبل تأمين حياة الأجيال القادمة فالوحدة اليمنية لم تتحقق اعتباطا ولم يكن تحقيقها في لحظة فليست صدفة وانما جاءت بعد مخاضات ومراحل طوال وكان وراء تحقيقها رجال بذلوا كل ما يملكونه و أغلى ما يملكونه ضحوا بأموالهم وأبنائهم و أرواحهم حتى تحققت الوحدة اليمنية وترسخت فالوحدة اليمنية كانت هدفا من أهداف الثورة اليمنية ناضل كل أبناء الوطن شمالا وجنوبا من اجل تحقيقها وظل هذا حلمهم حتى تحقق في الثاني والعشرين من مايو 1990م ,وعندها دخل الشعب اليمني مرحلة تأريخية جديدة مرحلة الديموقراطية والتعددية السياسية وهو ما أتاح للمرأة اليمنية المساهمة في شتى الميادين بكل فخر واعتزاز لتشارك أخاها الرجل في بناء الوطن وقد حققت المرأة اليمنية الكثير من الانجازات والمكاسب السياسية واستطاعت الوصول الى مراكز متقدمة سواء في القطاع الحكومي او في القطاع الخاص كما استطاعت المرأة وخاصة في شمال الوطن الخروج من الكبت الذي كان يسيطر على الكثير من الأسر بحكم المجتمع القبلي الذي ينظر إلى تعليم الفتاة بأنه نوع من العيب والخروج على المألوف .

وأضافت أن ما نشاهده اليوم من رفع شعارات انفصالية لم تضر الوحدة اليمنية لأنها الخيار الذي ناضل الشعب من أجله والوحدة اليوم ليست بحاجة الى رفع السلاح للدفاع عنها وأنما بحاجة الى محاربه الفساد وكل ما يسيء الى الوحدة من تصرفات من بعض من يملكون السلطة الذين عكسوا نظرة سلبية عن الوحدة بتصرفاتهم .

طالبات من جيل الوحدة

اعلان

اعلان

تعلموا وتثقفوا وتأهلوا وعمقوا الوحدة الوطنية بين صفوفكم
علي عبدالله صالح – رئيس الجمهورية
Email: 14october@14october.com
السبت 22 مايو 2010 م - العدد (14827) السنة الثانية و الأربعون
14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة

المدير التنفيذي للهيئة الوطنية للتوعية الدكتور عبدالله أبو حورية لصحيفة 14 أكتوبر :

تقارب وتطابق أهداف الهيئة مع مهام بعض مؤسسات الدولة يعزز من إمكانية تحقيق الأهداف

رئيس الوزراء يدشين اعمال الهيئة

من حفل تدشين عمل الهيئة

اوبريرت غنائي

غرس الولاء الوطني وخلق ثقافة الوسطية والاعتدال من أهم أهداف الهيئة

التنسيق بين الجانب الرسمي ومنظمات المجتمع المدني ووضوح دور هذه المنظمات في عملية تسيير دفة الحياة بالتنسيق والتناغم مع أجهزة الدولة هو أحد المتطلبات الضرورية لقياس الحكم الرشيد، و الهيئة الوطنية للتوعية من أهم منظمات المجتمع المدني في الساحة بل من أكثرها فاعلية رغم حداثة إشهارها الذي تم في بداية هذا العام التي دشن برنامج عملها بحضور رئيس مجلس الوزراء في 17 /1 /2010م .

الدكتور عبدالله أبو حورية – النائب الأول للمدير التنفيذي للهيئة الوطنية للتوعية في حوار صريح لـ (14أكتوبر) حول هيئة التوعية أسباب وفكرة إنشاء وأهداف وأنشطه ونشاط... أوضح لنا الكثير ...

وكان لنا وقفة مع تساؤلات مهمة منها هل يستشف أن وراء إنشاء الهيئة خطرا حقيقيا يتهدد الوحدة؟ وهل فعلا لا تضارب بين أهداف الهيئة و مهام بعض مؤسسات ووزارات الدولة ؟ وما الفعاليات الخاصة التي ستنظمها الهيئة بمناسبة الذكرى العشرين لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية ؟ وما هو يوم (العلم) وما تفاصيل احتفالات السبعة أيام والثمان المحافظات.. فإلى التفاصيل :

أجرى اللقاء/ لؤي عباس غالب

د. عبدالله أبو حورية

الوحدة تعني اليمنيين جميعاً وأي شيء يعترضها ولو كان في بقعة صغيرة في أطراف أطراف اليمن فهو مشكلة تعني كل اليمنيين

الزوكا رئيس الهيئة

المشاركون في حفل تدشين عمل الهيئة

اوبريرت غنائي للوحدة

برامج الهيئة الوطنية ذات أهداف وطنية وإنسانية

لا خوف على الوحدة فهي إرادة شعب باقية ببقائه

في جعبة الهيئة حزمة من البرامج المدروسة والهادفة

دكتور نود أن تحدثونا كيف أتت فكرة إنشاء هيئة التوعية ؟

- أتت فكرة إنشاء الهيئة الوطنية للتوعية من خلال مجموعة من الأكاديميين والشخصيات الاجتماعية وأساتذة الجامعات ومجموعة من الشباب الذين أبوا أن يقفوا موقف المتفرج تجاه ما يحيط بالوطن و وحددته من مخاطر.

كوارث التشدد

الأسباب التي دعتكم إلى إشهار الهيئة ؟

- كانت السلبيات الموجودة في الشارع و الناتجة عن التطرف الديني ... فبروز الخطر الحوثي وتعاظم الخطر القاعدي ؟ كشف إلى أي كوارث يمكن أن يصل بنا التشدد الديني .وتستطيع القول إن هذا من أهم الأسباب التي دعتنا إلى إشهار الهيئة الوطنية للتوعية.

قمه الفجور

دكتور ، التطرف والتشدد أبعد ما يكونان عن الحكمة والإيمان اليماني ؟

- نعم فما أوجده التشدد من فتن وما أنتجه من عمليات إجرامية تضر بالوطن والمواطن .. بل وفجورهم للحد الذي يجعلهم يستخدمون الدين مرتكزا وشماعة لإضفاء شرعية على أعمالهم... هو ما جعلنا نتكاتف كلنا لنشهر هذه الهيئة هذا من جانب ومن الجانب آخر كان دافعنا هو رغبتنا في المساهمة في غرس الولاء الوطني في هذا الجيل من النشء الذين لا يعرفون ما معنى الوحدة ولم يعايشوا ما عايشناه وعايشه الآباء والأجداد من قبل بسبب ظروف التشطير.

فنلاحظ وجود فجوة كبيرة بين اعتناق وفهم جيل النشء والشباب وفهم واعتناق جيل الكبار لقيم حب الوطن وهذا ما يؤكد وجود (هوان) وضعف في الجوانب الوطنية بمختلف أبعادها فهدفنا المحقق إن شاء الله هو تعميق القيم الوطنية لدى جيل النشء.

الوطن وطننا جميعا

ألا تلاحظون أن المهام التي قامت الهيئة لغرض القيام بها هي من صميم مهام عمل وزارات وجهات حكومية قائمة مثل وزارة التربية والتعليم ووزارة الأوقاف والإرشاد؟ بمعنى ألا تلاحظون وجود تداخل في المهام ؟

- كما ذكرت لابد من إدراك أن الوطن وطننا جميعا وأي مهمة تخدم الوطن وتعمق وحدته تنفيذها مناط بنا جميعا ومن الخطأ ايكالها جهة معينة سواء أكانت رسمية أو غير رسمية فـ(غرس الولاء الوطني-خلق ثقافة الوسطية والاعتدال) هي مهام تخدم الوطن والقيام بها هو واجبنا جميعا .

فهي مهام تحتاج إلى تكاتف الجهود بين الكل أسرة ومدرسة

كل الجهود والطاقات .. من أجل شموخ الثورة والوطن الواحد

وجامع وجامعة و صحافة.. ومن الخطأ القول أن هذه مهمة طرف بعينه وقد يتفاوت حجم مسئولية كل طرف لكنها تبقى في الأخير مهمتنا جميعا... ونحن في الهيئة الوطنية للتوعية لم نأت محاولين أخذ مهام احد، بل إننا في مهامنا نتناغم ونتكامل معهم.. بل نحاول جاهدين عند قيامنا بأي نشاط التنسيق التام والمسبق مع الجهات ذات العلاقة وهذا ما يدلل عليه قيام رئيس الهيئة الأخ طارق محمد عبدالله صالح بعقد سلسلة لقاءات فردية وثنائية وجماعية مع الوزراء مثل وزير التربية والتعليم ووزير الثقافة ووزير الأوقاف والإرشاد ووزير الإعلام وغيرها من الوزارات التي قد تتقارب أهدافنا معها ويحتاج عملنا الميداني إلى التنسيق العمل معها ... فلا نعمل عملا إلا وقد خططنا له نسقنا مع الجهة التي قد يدخل في صميم أعمالها... محددين الخطوط العريضة لعمل برنامج متكامل متناغم الأهداف مستقبلي بطريقة علمية مدروسة .

تنسيق لا تضاد

ألا ترون أن هذا التقارب والتطابق بين المهام والأهداف قد يستحيل إلى معوق عند التنفيذ ؟

- نحن نعرف أن بعض أهدافنا وما نبغى القيام به من مهام قد تكون هي نفسها الأدوار المناطة بوزارات فهذا التطابق في الهدف يجب أن يعزز من فرصة تحقيقه .

و نحن ندرك قدراتنا فنحن أولا وأخير منظمة مجتمع مدني إمكانياتنا محدودة حتى ان توفرت الطاقة الروحية لدى منتسبي الهيئة فستظل إمكانياتنا محدودة ما لم تتعاون معنا الأجهزة المعنية خاصة في تنفيذ العمل الميداني .. ما أود أن أقوله هو أن نظام الحكم الرشيد يشترط فيه أن يكون هناك دور لمنظمات المجتمع المدني يكمل دور الوزارات ومؤسساتها والهيئات المختلفة .

فعملنا قائم على التنسيق وليس التضاد على سبيل المثال سنقوم نحن و وزارة التربية والتعليم بعدد كبير من البرامج تتضمن فكرة تدعيم الجوانب الوطنية والدينية لدى شريحة طلاب المدارس بمحاضرات وندوات.. كما سنقوم وبالتنسيق مع وزارة الأوقاف بدورات تخصصية مع المرشدين وخطباء المساجد .. وهذا التنسيق قائم أيضا في مجالات عديدة ومع جهات عديدة مثل وزارة الإعلام والثقافة .

فالهيئة الوطنية للتوعية ليست إلا إضافة وما تعمله هو التنسيق مع الجهات المختصة لتنفيذ أعمال متعلقة بأهداف تخدم الوطن بشكل عام .

حقيقة المشكلة

هل تصف مشكلتنا بمشكلة تنسيق أم مشكلة فعالية وضعف قدرة مؤسسات الدولة على أداء المهام ؟ أم ماذا ؟او كيف تنظر لمشكلتنا؟

- أقول أن جزءا كبيرا من مشكلتنا قائمة بسبب أن كل طرف يرمي باللائمة على الطرف الآخر.. والحقيقة التي يجب أن تتجلى هي أن المسئولية مسئولية جماعية تكاملية فمثلا مسؤولية الاهتمام بالنشء والشباب وغرس قيم الولاء الوطني فيهم ليست مناطة بوزارة الشباب والرياضة فقط ولا بوزارة التربية والتعليم فقط بل هي مهمة الجميع وزارة التربية و التعليم ووزارة الشباب و وزارة الثقافة و الشخصيات الاجتماعية والمنتديات والأندية الرياضية والثقافية ومنظمات المجتمع المدني...نعم فكلنا مسئولون عن أن نصنع سياجا يحمي وطننا الحبيب ووحدته الغالية .

مشكلتنا ليست في غياب الوطنية بل في تغايب الوطنيين

تفسيركم لما هو حادث من قلاقل واضطرابات هو عائد لانعدام قيم الولاء الوطني وما تطلق عليه (هوان) الشعور الوطني؟ وما ردكم على من يقول ان نشاطكم محصور جغرافيا؟

- أنا أريد أن أؤكد أن مشكلتنا ليست في غياب الوطنية بل في تغايب الوطنيين وانزوائهم عن الساحة..فلا توجد منطقة في اليمن ينعدم فيها الولاء الوطني.. فمن الخطأ القول ان قيام مظاهرة في الضالع يعني أن أبناء الضالع ليسوا وطنيين ،كما لا يعني قيام مسيرة في لحج أن الولاء الوطني لدى كل أبناء لحج انعدم!! ..... بل يعني أن الوطنيين انزووا من الساحة .

نعم لدينا مشكل ولكن عوامل حلها في أيدينا ولا خوف على الوطن ولا على وحدته فالوطنيون موجودون في كل محافظة.. وانزواؤهم وتركهم الساحة للطرف الآخر هو ما أعطى لهم حجماً أكبر من حجمهم ومن يدعو للإنفصال صغير في نفسه وفي تأثيره وتفكيره وفعله .

نعم فتفسير ما هو حادث هو وجود وهن في الولاء الوطني... وهذا الوهن والضعف موجود في كل المناطق ونشاطنا ليس محصورا جغرافيا ولكنا نستهدف المناطق التي تعاني .. فلا تقل لي أن أحداث صعدة تخص صعدة ولا أن أحداث الشغب في بعض مديريات محافظة الضالع أو لحج تعنيهما بقعتهما الجغرافية المحصورة بل تعني اليمن بامتداده شمالا وشرقا جنوبا وغربا.. و منه فنشاطنا في أي محافظة هو نشاط يستهدف اليمن من دون استثناء.

وسأضرب لك أمثله من أنشطتنا أصدرنا CD اسمه (ذلك قولهم بأفواههم) ووزعناه في كل أنحاء الجمهورية عن طريق كل القنوات المتاحة عن طريق وزارة التربية والتعليم وعن طريق خطباء المساجد وعن طريق الشخصيات الاجتماعية .. فالوحدة تعني اليمنيين جميعا وأي شيء يعترضها ولو كان في بقعة صغيرة في أطراف أطراف اليمن فهو مشكلة تعني كل اليمنيين... والقول أننا نستهدف محافظات على حساب محافظات أخرى كلام غير صحيح فرسالتنا تخاطب الجميع وهدفنا لا يقف إلا عند حدود اليمن من أقصاها لأقصاها .

ندواتنا ومحاضراتنا وبروشوراتنا ومختلف أنشطتنا الحالية والمستقبلية والتي سنعلن عنها في قريبا هي نشاطات تستهدف كل اليمن ولعلها تكون أكثر تركيزا في المناطق التي يوجد فيها توتر مثل صعدة والضالع لكن هذا لا يعني أننا نغفل بقية المحافظات .

ما يحصل اليوم امتداد لطموحات الانفصاليين ومن فقدوا مصالحهم

كيف تنظر اليوم لظهور نزعات وأفعال داعية إلى الانفصال ونحن على بعد عشرين عاما من إعادة تحقيق الوحدة اليمنية المباركة؟

- يدرك اللبيب اليوم أن الحزب الاشتراكي وللأسف الشديد لم يدخل الوحدة إلا هروبا من السقوط وكانت خطوته نحو الوحدة بمثابة هروب إلى الأمام ..وهذا ما تأكد للجميع من خلال محاولتهم الانفصالية عام 1994م...التي قاموا بها عندما شعروا أن بقدرتهم الانفصال وقد خاضوا حربا من اجلها فبادروا بها فهم أول من أطلق قذائف الحرب .. وما يحصل اليوم ليس جديدا بل هو امتداد وانعكاس لأزمة صيف 1994 م التي تسببت بها طموحات الانتهازيين ممن فقدوا مصالحهم وها هم اليوم يعيدون الكرة مستغلين قضايا الحقوق أبشع استغلال ...إلا أن الوحدة راسخة ولا خوف عليها فهي إرادة شعب باقية ببقاءة.

ذيول و رؤوس

.....؟

- أس ظهور النزعات الانفصالية وأساسها ناس فاقدون مصالحهم يريدون العودة للحكم متسلطين أو متسلطنين على هذا الجزء الغالي من الوطن ...فهذه النعرات يقوم بها ذيول موجودة في الداخل بينما الرؤوس الكبيرة في الخارج .. نعم هناك مطالب حقوقية لكن ما يجب إدراكه أن على الدولة ان تحلها وتعيد الحقوق لأصحابها فما هو حادث هو أن البعض استغل هذه المطالب وركبوا هذه الموجه وضخموها ليحيلوها لازمة ساعين لإعادة التاريخ إلى الوراء وصاروا يقولون إن الانفصال هو الحل وهذا من عاشر المستحيلات .

بصراحة دكتور هل من خوف فعلي على الوحدة ، دفع باتجاه تأسيس هيئة وطنية للتوعية بالولاء الوطني ؟

- الأسباب التي جعلتنا نشهر الهيئة كثيرة و قد تعرفها من خلال معرفة أهدافها التي من أهمها دراسة الظواهر السلبية على أساس أن نعرف ما هي الحلول ونعرف حجم وعمق الفجوة بين المفترض والقائم كل هذا يجب ان يتم على أساس علمي لكي نستطيع ردم هذه الفجوة.

ومن ضمن الأسباب التي جعلتنا ننشئ هذه الهيئة هي جوانب التقصير الكبير في تعزيز قيم الولاء سواء في الأسرة أو في رسائل الإعلام فالتقصير واضح سواء من جانب الدولة ومؤسساتها في الميدان ....إذا فهناك عدة من عوامل دعتنا إلى إشهار الهيئة في هذا الوقت خاصة في ظل ما نشاط خبيث يحيك بالوطن ووحدته وفي ظل تكاسل وركود حكومي في المقابل فكان إشهار الهيئة ضرورة .

لا قلق على الوطن ولا على الوحدة

دكتور لم تجب عن سؤالي هل من دواع للقلق على اليمن ووحدته ؟ وهو ما قد يستشعره البعض من إنشاء الهيئة الوطنية للتوعية ؟

- أقول لك لا قلق على الوطن ولا على وحدته فبرامج الولاء الوطني كل الدول بل وكبرى الدول تعمل بها ففرنسا تنفذ برنامج مثله وبالمثل روسيا وكما أن مصر أيضا تعمل نفس الشيء مع الوضع في الحسبان ان المصري أكثر اعتزازا بمصريته ... كما أن الإمارات حاليا تنفذ برنامجا في هذه المجال والكويت كذلك.... جهودنا هذه لا تدعو للقلق بل هي بسبب تغافل وتقاعس عن تأدية ادوار كان من المفروض أن تقوم جميعا بها سواء مؤسسات دولة و شخصيات اجتماعية ومؤسسات مجتمع مدني ...لكن الآن جاء الوقت لشد الحزام والانطلاق لتنفيذ الأدوار .

برامج الهيئة الوطنية ذات أهداف وطنية وإنسانية

ماذا عن برامج الهيئة الماضية والحالية والمستقبلية ؟

- الهيئة الوطنية للتوعية قامت وتقوم وستواصل إن شاء الله بتنفيذ برامج متنوعة تهدف إلى تعميق وترسيخ الولاء الوطني وتدعو إلى الوسطية والاعتدال في الجانب الديني ...وهي برامج تم إقرارها في جلسة مجلس أمناء الهيئة برئاسة توفيق محمد عبدالله صالح رئيس الهيئة .

وهل من برامج أو فعاليات خاصة بعيد الوحدة العشرين؟

- نعم فسيكون لنا برنامج كبير في مايو من ضمن فعالياته رفع أعلام الجمهورية على حوالي مليون بيت (يوم العلم)... وسنوزع أعلاما لعدد كبير من المدارس في كل محافظات الجمهورية بالشراكة مع مؤسسات الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني .

والجميل في هذا البرنامج هو أن هدفه ليس فقط رفع الأعلام وإنما ترسيخ قيمة العلم الوطني وقيمة الولاء الوطني ...وله قيمة ذات جانب اقتصادي إنساني تتضح من خلال أننا أوكلنا إنتاج هذه الأعلام إلى الأسر المنتجة والجمعيات ... بما يحقق هدفا تكافليا و اجتماعيا .

يوم العلم

مقاطعا : يوم العلم ...ماذا تعني بيوم العلم ؟

- يوم العلم ..هو ما نسعى لإقراره إن شاء الله وسيكون في العاشر من مايو من كل عام وسننفذ نشاطنا الخاص بتوزيع الأعلام بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم بحيث يتم في هذا اليوم وتخصص حصة خاصة توضح ماذا يعني العلم ؟وما هي رمزيته؟ وبعدها سيتم توزيع الأعلام على الطلاب ليرفعوها على منازلهم .

كنا نتحدث عن برامج وأنشطة الهيئة ؟

- من ضمن أنشطتنا ما ربما شاهدته بداية الشهر الحالي من توزيع اللواصق الموجودة على السيارات والتي تحمل العلم الوطني وعبارة اليمن في قلوبنا والتي استهدفنا فيها حوالي ثمانمائة ألف إلى مليون سيارة في مختلف محافظات الجمهورية .

سبعة أيام وثماني محافظات

هل من أنشطة خاصة تعقد بالتزامن مع الاحتفال بالذكرى العشرين للوحدة ؟

- مايو شهر خاص واحتفالنا به سيكون احتفالا خاصا، فكما قلت لك سنقوم بتوزيع مليون علم في مختلف المحافظات ترفع في مليون بيت ،كما سنقوم باحتفالات شعبية مفتوحة تستمر لمدة سبعة أيام تقام في ثماني محافظات .

ماذا عن الأنشطة بشكل عام على مدار العام ؟

- برامجنا كما تعرف هادفة وطويلة تمتد مدار العام حاوية لحزمة كبيرة من البرامج في المجال التوعوي الثقافي والديني.... منها برامج ستنطلق في رحاب جامع الصالح في هيئة محاضرات وندوات بالإضافة استضافة بعض كبار العلماء من الداخل والخارج وسنعقد دورات تنشيطية للعلماء والخطباء وسنعمل ندوات وبرامج هادفة تسجل تلفزيونيا من ضمنها فلاش جميل يقترب من (فلاش السبورة) سيتم إطلاقه قرب العيد العشرين انتهينا من تصويره ، اخذ منا اسبوعين تصوير مع أن مدته لا تتجاوز دقيقة واحدة، ..كما لدينا برامج سننفذها مع شعراء يمنيين وغيرها الكثير الكثير وأود أن اذكر بأننا أولا وأخيرا لسنا جهة تنفيذ بل جهة تنسيق .

تعز والاحتفال

تعز ستكون مدينة الاحتفال هذا العام هل من أنشطة خاصة ستنفذوها فيها ؟

- تعز المدينة الساحرة ، المدينة التي يكن لها كل اليمنيين الحب كونها ساحرة اليمن وعاصمة ثقافتة ...لهذا ولكونها ولكونها عاصمة الاحتفال فسيكون تركيزنا على أن يكون نصيبها من فعالياتنا كبير نخص بها (تعز) ... فنحن نعد لاحتفال مفتوح كبير وشعبي في محافظة (تعز) إلى جوار المحافظات السبع الأخرى التي قلت لك عليها .. وسنقيم فيها عددا كبيرا من الأنشطة بالتنسيق مع فنانين ومسرحيين وسنقيم معارض للرسوم التشكيلية وسنقدم لوحة فنية كبيرة سيتم عرضها يوم الثاني والعشرين من مايو .

احتفالات شعبية

هل يتعارض هذا الحفل وهذه الاحتفالات مع الاحتفالات الرسمية أم أنها هي نفسها؟

- احتفالاتنا لا تتعارض مع الاحتفالات الرسمية وليست الاحتفالات الرسمية فهي احتفالات كما قلت لك شعبية مفتوحة تقام في ثماني محافظات وتستمر لمدة سبع أيام .

ماذا سيكتب التاريخ

سؤال أخير ماذا تعني لك الوحدة اليمنية ؟

- الوحدة تعني الكثير لكل مواطن يمني شريف فالوحدة حلم تحقق وأصبح مصير .. ومن المستحيل أن نتنازل عن الوحدة لأي سبب كان لأنه لا يشرفنا أمام أنفسنا ولا أمام أبنائنا وأمام الأجيال أن يكتب عنا التاريخ بأننا الجيل الذي ضيع أهم منجز تحقق في التاريخ الحديث ليس لليمن فقط ولكن في تاريخ الأمة العربية ألا وهو الوحدة اليمنية .

رئيس ملتقى (أبناء اليمن الوطني التضامني) لـ 14 أكتوبر :

ثقافة الكراهية بين أبناء الوطن الواحد هي ثقافة مسخ

الملتقى يهدف إلى إرساء الوعي الثقافي الوحدوي الوطني

علي صالح الحميقاني رئيس ملتقى ابناء اليمن الوطني التضامني يتحدث لـ (14اكتوبر) عن مسيرة الملتقى وأهدافه ودوافع إنشائه ...متعمقا في هذا الشأن واستطرد ليحدثنا عن خطة الخسران ومموله الخسران.. ويدعونا للتأمل في القرآن لنستنبط الجزاء المستحق لمن يدعو للانفصال .. ويقول عن الوحدة إنها الانتصار الكبير الذي توج انتصار سبتمبر وأكتوبر.. فقد كانت بالأمس حلما ومولودا منتظرا وهي اليوم تحققت بارادة الله فأصبحت قدرا بقدرة مقتدر.. فإلى التفاصيل :

لقاء/ لؤي عباس غالب

بداية

استهلالا حبذا لو تحدثنا عن بداية مشوار الملتقى ؟

- بدأنا رحلتنا التضامنية مع الوطن ووحدته في شهر فبراير 2009م الذي كان بإعداد اللجنة التحضيرية التي كان قوامها ثلاثمائة وواحد كنواة تأسيسية حيث قمنا بعمل منتديات تثقيفية وتوعوية لإرساء الوعي الثقافي الوطني في صفوف المجتمع كخطوة أولى وكخطوة ثانية قمنا بالتشبيك بيننا وبين ما يقارب اثنين وسبعين منتدى في العاصمة صنعاء كان يأوي إليها أبناء اليمن من جميع محافظات الوطن سواء من شماله أو من جنوبه وكخطوة ثالثه قمنا بتدشين المهرجانات التضامنية مع الوطن ووحدته والتي كانت تحت شعار((قال الشعب يمانيون إخوة.. شعب واحد ..بلد واحد.. مصير واحد ..عقيدة واحدة... زعيم حكيم) ثم أخيرا أتت المرحلة الأهم والتي انتقلنا فيها من مرحله المهرجانات إلى تكوين ملتقى أبناء اليمن التضامني الوطني الذي اوجد وتبنى مشروع إرساء الوعي الثقافي الذي يصل قوام لجنته التحضيرية إلي أربعمائة شخصية مهمتها التواصل مع مختلف الشرائح بهدف خلق استجابة وجدانية من كل أبناء الوطن تجاه حاضرهم ومستقبلهم .

■ علي صالح الحميقاني

مع الوطن ومع الوحدة

إلى ماذا كان يهدف الملتقى من خلال إقامته للمهرجانات التضامنية العام الماضي ؟

- كانت هذه المهرجانات رسالة تأكيد للداخل والخارج بأن الإنسان اليمني على المستوى الشعبي والثقافي والأدبي والديني مع الوطن وخلف الوحدة قدر ومصير , كان الهدف من مهرجانات التضامن التي استمرت عاماً كاملاً هو إيجاد غطاء رادع لكل الثقافات المعادية لهذا الوطن وخلق مظلة يقف تحتها كل اليمنيين حاملين ثقافة واحدة ,رؤية وطنية وحدوية واحدة .

أهداف التضامن

ما الأهداف التي يسعى ملتقى التضامن لتحقيقها ؟

- الأهداف التي يسعى هذا الملتقى لتحقيقها تدور كلها حول هدف رئيسي وأحد هو إرساء الوعي الثقافي الوحدوي الوطني وإيجاد المواطن الصالح .. وبعدها تأتي أهداف مهمة أخرى مثل مكافحة الجريمة والارهاب ايا كان شكله ونسعى لخلق اصطفاف وطني مع قيادتنا السياسية الوحدوية الممثلة بفخامة الرئيس علي عبدالله صالح .. وأخيرا يسعى الملتقى لإغلاق مسرح الجريمة والانفصال ومحاربة ثقافة الكراهية من خلال السعي للحفاظ على الجيل وتنشئته تنشئة وطنية .

وحدة وجدان ومصير

الدوافع التي جعلتكم تسيرون في إنشاء هذا الملتقى ؟

- هو حس وجداني صادق لان الظروف التى تواجه وطننا تتطلب الوجود مع قيادتنا السياسية لان غيابنا في هذا الوقت يتيح الفرصة أمام أعداء الوطن أصحاب المشاريع المكيدة لهذا الوطن ووحدته وللإنسان اليمني بشكل عام، فهذا دافع صادر عن إيماني العميق بأننا كشعب شركاء في الوطن شركاء في الوجدان وفي المصير..

برامج وأنشطة

هل من فعاليات تستعدون للإعلان عنها في الفترة القليلة القادمة ؟

- ملتقى التضامن الوطني هو ملتقى تضامن مع الوطن ووحدته وفعالياته متنوعة تحوي برامج واسعة على مستوى كل محافظات الجمهورية فنحن نعد لتدشين برنامج ندوات نهدف منها غرس الولاء الوطني في القلوب والعقول مستهدفين جيل الشباب بشكل خاص ...وبالنسبة للأنشطة القادمة فنحن الآن نضع اللمسات الأخيرة للإعلان عن تفاصيل الحصول على جائزة نطلق عليها اسم جائزة شهداء الثاني والعشرين من مايو .. فنحن نعتز بـ 22مايو ...وهي جائزة سنقدمها على مستوى الجمهورية وعلى مستوى المحافظات في مجالات عديدة فسنعطيها لأفضل طالب ثانوية على مستوى المحافظة وعلى مستوى الجمهورية ولأفضل محافظة وأفضل مثقف وأفضل أديب وأفضل شاعر تبنى في شعره الوطن ووحدته .وسنكرم كل من يساهم بشكل بارز في غرس حب الوطن والوحدة ساعين من خلال هذه الجائزة إلى تحقيق أهداف اجتماعية ووطنية وحدوية وتثقيفية في آن واحد..

الوحدة اعتزاز عربي وإسلامي

الوحدة اليمنية قيمة دينية وحضارية وتعتبر ميلاد اليمن الحديث الذي ناضل من اجله الآباء والأجداد ماذا تقولون لمن يدعون للانفصال ؟

- الوحدة اليمنية ولدت في زمن العقم ، كما أنها لم تكن وليد توافق وجهات نظر بين أطراف معينة متى ما اختلفت وجهات النظر بين هذه الاطراف انتهت ..لا بل هي أسمى وأعلى فهي بالأمس كانت حلم ومولوداً منتظراً واليوم تحققت فغدت قدر بقدرة قوى مقتدر .

فالوحدة هي مبدأ عقيدي إسلامي وعليه فنحن مؤمنون أن العمل التضامني مع الوطن ووحدته هو واجب ديني أساسا, فأنا كيمني إن لم اعتز اليوم بوحدتي فلن اعتز أساسا بالقدس كعربي ولن اعتز بالأمة الإسلامية كمسلم.

لا نقاش على الوحدة

وأقول لمن يدعون للتفكير والنقاش حول الوحدة لا مجال للتفكير ولا للنقاش فالفكر والحوار والنقاش يكون في أمور الحياة التي نختلف أو يصح أن نختلف عليها أما قضية الوحدة أو التنازل عن مبدأ وطن والتخلي عن قائد يحمل طموحي فهذا كلام لا تفكير فيه ولا نقاش , لأن الفكر كله وحدة وطن واعتزاز فقد نشأنا على حب وطننا وعلى حب قائدنا وحبنا لعلي عبدالله صالح لم يأت من فراغ بل لأننا شركاء بالمصير ولأنه قائد يتبنى إحساسنا الوحدوي ...

ثقافة الانفصال

كمواطن يمني عاش الغربة لسنوات عديدة هل لامستم وجود نزعات عنصرية بين اليمنيين وهل هناك فعلا من يقوم بإشعال هذه الفرقة بين الجاليات؟

- ثقافة الكراهية هي ثقافة مسخ بدأت تظهر مؤخرا للعلن ولعل بدايتها كانت في بلاد الغربة.. فخلال غربتي وخاصة في 2005م وجدت قيام البعض بنشر ثقافة الكراهية بين أبناء اليمن الواحد في بلاد الاغتراب سواء في الإمارات أوالسعودية أوبقية دول الخليج وغيرها..

خطة الخسران وقائدها الخسران

وقال مواصلا حديثه وهذا ما اكتشفه لاحقا انه كان تنفيذا لخطة ذات مراحل يقودها ويمولها خائب الأمل الخسران المبين علي سالم البيض و زمرته (التعبانة) محاولين نشر الفرقة وثقافة الانفصال بين صفوف المجتمع المغترب وكانت هذه مرحلتهم الأولى تبعها مرحلة النزول الميداني الذي كان في بداية 2009 م وأعني بهذه المرحلة المرحلة التي بدؤوا فيها بتجنيد مجالس القرى والمدن محاولين إيجاد ثقافة الكراهية في المجتمع لحقها مرحلة ثالثة تمثلت بتشكيل الحراك الذي يعتبر المنشأة الأخيرة التي يعتقدون أنهم من خلالها سيحققوا مشاريعهم الهدامة .....

ليس بمسلم

واستتبع حديثه بالقول ثم كانت فكرة تقوية الحراك ..بأنصار اقل ما أقول عنهم إنهم لا يحبون لا الله ولا الرسول و يكرهون كل ما يقوله الله وكل ما يقوله الرسول يكرهون الإسلام الذي يدعو إلى الوحدة فلا يوجد مسلم صادق الا ويحب وطنه ويحب وحدته بل ويسعى للوحدة الاكبر فليس بمسلم من يحمل ثقافة الفرقة والتشتيت بين الناس.

وجامع وجامعة و صحافة.. ومن الخطأ القول أن هذه مهمة طرف بعينه وقد يتفاوت حجم مسئولية كل طرف لكنها تبقى في الأخير مهمتنا جميعا... ونحن في الهيئة الوطنية للتوعية لم نأت محاولين أخـذ مهام احد، بل إننا فـي مهامنا نتناغـم ونتكامل معهم.. بل نحاول جاهدين عند قيامنا بأي نشاط التنسيق التام والمسبق مع الجهـات ذات العلاقة وهذا ما يدلل عليه قيـام رئيس الهيئة الأخ طارق محمد عبدالله صالح بعقد سلسـلة لقاءات فردية وثنائية وجماعية مع الوزراء مثـل وزير التربية والتعليـم ووزير الثقافة ووزير الأوقاف والإرشاد ووزير الإعلام وغيرها من الوزارات التي قد تتقـارب أهدافنا معها ويحتـاج عملنا الميداني إلى التنسـيق العمل معها ... فلا نعمل عملا إلا وقد خططنا له نسقنا مع الجهة التي قد يدخل في صميم أعمالها... محددين الخطوط العريضة لعمل برنامج متكامل متناغم الأهداف مستقبلي بطريقة علمية مدروسة .

تنسيق لا تضاد

ألا تـرون أن هذا التقارب والتطابق بيـن المهام والأهداف قد يستحيل إلى معوق عند التنفيذ ؟

- نحن نعرف أن بعض أهدافنا وما نبغى القيام به من مهام قد تكون هي نفسها الأدوار المناطة بوزارات فهذا التطابق في الهدف يجب أن يعزز من فرصة تحقيقه .

و نحن نـدرك قدراتنا فنحـن أولا وأخير منظمـة مجتمع مدني إمكانياتنا محدودة حتى ان توفرت الطاقة الروحية لدى منتسبي الهيئـة فسـتظل إمكانياتنا محدودة ما لم تتعـاون معنا الأجهزة المعنية خاصة في تنفيذ العمل الميداني .. ما أود أن أقوله هو أن نظام الحكم الرشـيد يشـترط فيه أن يكون هناك دور لمنظمات المجتمع المدني يكمل دور الوزارات ومؤسساتها والهيئات المختلفة .

فعملنـا قائم على التنسـيق وليس التضاد على سـبيل المثال سـنقوم نحن و وزارة التربيـة والتعليم بعدد كبير مـن البرامج تتضمن فكـرة تدعيم الجوانـب الوطنية والدينية لدى شـريحة طلاب المدارس بمحاضرات وندوات.. كما سنقوم وبالتنسيق مع وزارة الأوقاف بدورات تخصصية مع المرشدين وخطباء المساجد .. وهذا التنسيق قائم أيضا في مجالات عديدة ومع جهات عديدة مثل وزارة الإعلام والثقافة .

فالهيئة الوطنية للتوعية ليست إلا إضافة وما تعمله هو التنسيق مع الجهات المختصة لتنفيذ أعمال متعلقة بأهداف تخدم الوطن بشكل عام .

حقيقة المشكلة

هل تصف مشكلتنا بمشكلة تنسيق أم مشكلة فعالية وضعف قدرة مؤسسـات الدولة على أداء المهـام ؟ أم ماذا ؟او كيف تنظر لمشكلتنا؟

- أقول أن جزءا كبيرا من مشكلتنا قائمة بسبب أن كل طرف يرمي باللائمـة على الطرف الآخر.. والحقيقـة التي يجب أن تتجلى هي أن المسئولية مسئولية جماعية تكاملية فمثلا مسؤولية الاهتمام بالنشء والشباب وغرس قيم الولاء الوطني فيهم ليست مناطة بوزارة الشباب والرياضة فقط ولا بوزارة التربية والتعليم فقط بل هي مهمة الجميع وزارة التربية و التعليم ووزارة الشـباب و وزارة الثقافة و الشـخصيات الاجتماعية والمنتديات والأندية الرياضية والثقافية ومنظمات المجتمع المدني...نعم فكلنا مسـئولون عن أن نصنع سياجا يحمي وطننا الحبيب ووحدته الغالية .

مشكلتنا ليست في غياب الوطنية بل في تغايب الوطنيين

تفسيركم لما هو حادث من قلاقل واضطرابات هو عائد لانعدام قيم الولاء الوطني وما تطلق عليه (هوان) الشـعور الوطني؟ وما ردكم على من يقول ان نشاطكم محصور جغرافيا؟

- أنا أريد أن أؤكد أن مشـكلتنا ليست في غياب الوطنية بل في تغايب الوطنييـن وانزوائهم عن السـاحة..فلا توجد منطقة في اليمـن ينعدم فيهـا الولاء الوطنـي.. فمن الخطأ القـول ان قيام مظاهرة فـي الضالع يعني أن أبناء الضالع ليسـوا وطنيين ،كما لا يعني قيام مسيرة في لحج أن الولاء الوطني لدى كل أبناء لحج انعدم!! ..... بل يعني أن الوطنيين انزووا من الساحة .

نعم لدينا مشـكل ولكن عوامل حلها فـي أيدينا ولا خوف على الوطن ولا على وحدتـه فالوطنيون موجودون في كل محافظة.. وانزواؤهم وتركهم الساحة للطرف الآخر هو ما أعطى لهم حجماً أكبـر من حجمهم ومن يدعـو للإنفصال صغير في نفسـه وفي تأثيره وتفكيره وفعله .

نعم فتفسـير ما هو حادث هو وجود وهن في الولاء الوطني... وهذا الوهـن والضعف موجود في كل المناطق ونشـاطنا ليس محصورا جغرافيا ولكنا نستهدف المناطق التي تعاني .. فلا تقل لي أن أحداث صعدة تخص صعدة ولا أن أحداث الشغب في بعض مديريات محافظـة الضالع أو لحج تعنيهمـا ببقعتهما الجغرافية المحصورة بل تعني اليمن بامتداده شمالا وشرقا جنوبا وغربا.. و منه فنشـاطنا في أي محافظة هو نشاط يسـتهدف اليمن من دون استثناء.

وسأضرب لك أمثله من أنشطتنا أصدرنا CD اسمه (ذلك قولهم بأفواههـم) ووزعنـاه في كل أنحـاء الجمهورية عـن طريق كل القنـوات المتاحة عن طريق وزارة التربيـة والتعليم وعن طريق خطباء المساجد وعن طريق الشـخصيات الاجتماعية .. فالوحدة تعنـي اليمنيين جميعـا وأي شـيء يعترضها ولـو كان في بقعة صغيرة في أطراف أطراف اليمن فهو مشكلة تعني كل اليمنيين... والقول أننا نستهدف محافظات على حساب محافظات أخرى كلام غير صحيح فرسالتنا تخاطب الجميع وهدفنا لا يقف إلا عند حدود اليمن من أقصاها لأقصاها .

ندواتنـا ومحاضراتنا وبروشـوراتنا ومختلف أنشـطتنا الحالية والمستقبلية والتي سنعلن عنها في قريبا هي نشاطات تستهدف كل اليمـن ولعلها تكـون أكثر تركيـزا في المناطـق التي يوجد فيها توتر مثل صعدة والضالع لكـن هذا لا يعني أننا نغفل بقية المحافظات .

ما يحصل اليوم امتداد لطموحات الانفصاليين ومن فقدوا مصالحهم

كيف تنظر اليوم لظهور نزعـات وأفعال داعية إلى الانفصال ونحـن على بعد عشـرين عاما من إعادة تحقيـق الوحدة اليمنية المباركة؟

- يـدرك اللبيب اليوم أن الحزب الاشـتراكي وللأسـف الشـديد لم يدخـل الوحـدة إلا هروبا من السـقوط وكانـت خطوته نحو الوحدة بمثابة هروب إلى الأمام ..وهذا ما تأكد للجميع من خلال محاولتهم الانفصالية عام 1994م...التي قاموا بها عندما شعروا أن بقدرتهم الانفصال وقد خاضوا حربا من اجلها فبادروا بها فهم أول من أطلق قذائف الحرب .. وما يحصل اليوم ليس جديدا بل هو امتداد وانعكاس لأزمة صيف 1994 م التي تسببت بها طموحات الانتهازيين ممن فقـدوا مصالحهم وها هم اليوم يعيدون الكرة مستغلين قضايا الحقوق أبشع اسـتغلال ...إلا أن الوحدة راسخة ولا خوف عليها فهي إرادة شعب باقية ببقاءة.

ذيول و رؤوس

.....؟

- أس ظهـور النزعـات الانفصاليـة وأساسـها نـاس فاقدون مصالحهم يريدون العودة للحكم متسلطين أو متسلطنين على هـذا الجزء الغالي مـن الوطن ...فهـذه النعرات يقـوم بها ذيول موجـودة في الداخـل بينما الـرؤوس الكبيرة في الخـارج .. نعم هناك مطالب حقوقية لكن ما يجب إدراكه أن على الدولة ان تحلها وتعيد الحقوق لأصحابها فما هو حادث هو أن البعض استغل هذه المطالب وركبوا هذه الموجه وضخموها ليحيلوها لازمة ساعين لإعادة التاريخ إلى الـوراء وصاروا يقولون إن الانفصال هو الحل وهذا من عاشر المستحيلات .

بصراحة دكتور هل من خوف فعلي على الوحدة ، دفع باتجاه تأسيس هيئة وطنية للتوعية بالولاء الوطني ؟

- الأسباب التي جعلتنا نشهر الهيئة كثيرة و قد تعرفها من خلال معرفـة أهدافها التي من أهمها دراسـة الظواهر السـلبية على أسـاس أن نعرف ما هي الحلول ونعرف حجم وعمق الفجوة بين المفترض والقائم كل هذا يجب ان يتم على أسـاس علمي لكي نستطيع ردم هذه الفجوة.

ومن ضمن الأسباب التي جعلتنا ننشئ هذه الهيئة هي جوانب التقصير الكبير في تعزيز قيم الولاء سواء في الأسرة أو في رسائل الإعلام فالتقصير واضح سواء من جانب الدولة ومؤسساتها في الميدان ....إذا فهناك عدة من عوامل دعتنا إلى إشـهار الهيئة في هذا الوقت خاصة في ظل ما نشاط خبيث يحيك بالوطن ووحدته وفي ظل تكاسل وركود حكومي في المقابل فكان إشهار الهيئة ضرورة .

لا قلق على الوطن ولا على الوحدة

دكتور لم تجب عن سـؤالي هل مـن دواع للقلق على اليمن ووحدته ؟ وهو ما قد يستشعره البعض من إنشاء الهيئة الوطنية للتوعية ؟

- أقـول لك لا قلق علـى الوطن ولا على وحدتـه فبرامج الولاء الوطنـي كل الدول بل وكبرى الـدول تعمل بها ففرنسـا تنفذ برنامج مثله وبالمثل روسيا وكما أن مصر أيضا تعمل نفس الشيء مع الوضع في الحسبان ان المصري أكثر اعتزازا بمصريته ... كما أن الإمارات حاليا تنفذ برنامجا في هذه المجال والكويت كذلك.... جهودنا هذه لا تدعو للقلق بل هي بسـبب تغافل وتقاعس عن تأدية ادوار كان من المفروض أن تقوم جميعا بها سواء مؤسسات دولة و شخصيات اجتماعية ومؤسسات مجتمع مدني ...لكن الآن جاء الوقت لشد الحزام والانطلاق لتنفيذ الأدوار .

برامج الهيئة الوطنية ذات أهداف وطنية وإنسانية

ماذا عن برامج الهيئة الماضية والحالية والمستقبلية ؟

- الهيئة الوطنية للتوعية قامت وتقوم وسـتواصل إن شاء الله بتنفيذ برامج متنوعة تهدف إلى تعميق وترسـيخ الولاء الوطني وتدعو إلى الوسطية والاعتدال في الجانب الديني ...وهي برامج تم إقرارها في جلسة مجلس أمناء الهيئة برئاسة توفيق محمد عبدالله صالح رئيس الهيئة .

وهل من برامج أو فعاليات خاصة بعيد الوحدة العشرين؟

- نعم فسيكون لنا برنامج كبير في مايو من ضمن فعالياته رفع أعلام الجمهورية على حوالي مليون بيت (يوم العلم)... وسنوزع أعلامـا لعدد كبيـر من المدارس فـي كل محافظـات الجمهورية بالشراكة مع مؤسسات الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني .

والجميل في هذا البرنامج هو أن هدفه ليس فقط رفع الأعلام وإنما ترسيخ قيمة العلم الوطني وقيمة الولاء الوطني ...وله قيمة ذات جانب اقتصادي إنساني تتضح من خلال أننا أوكلنا إنتاج هذه الأعلام إلى الأسر المنتجة والجمعيات ... بما يحقق هدفا تكافليا و اجتماعيا .

يوم العلم

مقاطعا : يوم العلم ...ماذا تعني بيوم العلم ؟

- يوم العلم ..هو ما نسـعى لإقراره إن شـاء الله وسيكون في العاشـر من مايو من كل عام وسـننفذ نشـاطنا الخاص بتوزيع الأعلام بالتنسـيق مع وزارة التربية والتعليم بحيث يتم في هذا اليـوم وتخصص حصة خاصة توضح مـاذا يعني العلم ؟وما هي رمزيته؟ وبعدها سيتم توزيع الأعلام على الطلاب ليرفعوها على منازلهم .

كنا نتحدث عن برامج وأنشطة الهيئة ؟

- من ضمن أنشطتنا ما ربما شـاهدته بداية الشهر الحالي من توزيع اللواصق الموجودة على السيارات والتي تحمل العلم الوطني وعبارة اليمن في قلوبنا والتي استهدفنا فيها حوالي ثمانمائة ألف إلى مليون سيارة في مختلف محافظات الجمهورية .

سبعة أيام وثماني محافظات

هل من أنشـطة خاصة تعقد بالتزامن مع الاحتفال بالذكرى العشرين للوحدة ؟

- مايو شهر خاص واحتفالنا به سيكون احتفالا خاصا، فكما قلت لك سـنقوم بتوزيع مليون علم في مختلف المحافظات ترفع في مليون بيت ،كما سـنقوم باحتفالات شعبية مفتوحة تستمر لمدة سبعة أيام تقام في ثماني محافظات .

ماذا عن الأنشطة بشكل عام على مدار العام ؟

- برامجنـا كما تعرف هادفـة وطويلة تمتد مـدار العام حاوية لحزمة كبيرة من البرامج في المجال التوعوي الثقافي والديني.... منها برامج ستنطلق في رحاب جامع الصالح في هيئة محاضرات وندوات بالإضافة استضافة بعض كبار العلماء من الداخل والخارج وسنعقد دورات تنشيطية للعلماء والخطباء وسنعمل ندوات وبرامج هادفة تسجل تلفزيونيا من ضمنها فلاش جميل يقترب من (فلاش السبورة) سيتم إطلاقه قرب العيد العشرين انتهينا من تصويره ، اخذ منا اسبوعين تصوير مع أن مدته لا تتجاوز دقيقة واحدة، ..كما لدينا برامج سننفذها مع شعراء يمنيين وغيرها الكثير الكثير وأود أن اذكر بأننا أولا وأخيرا لسنا جهة تنفيذ بل جهة تنسيق .

تعز والاحتفال

تعز ستكون مدينة الاحتفال هذا العام هل من أنشطة خاصة ستنفذوها فيها ؟

- تعز المدينة الساحرة ، المدينة التي يكن لها كل اليمنيين الحب كونها سـاحرة اليمن وعاصمـة ثقافتة ...لهـذا ولكونها ولكونها عاصمة الاحتفال فسـيكون تركيزنا على أن يكـون نصيبها من فعالياتنا كبير نخص بها (تعز) ... فنحن نعد لاحتفال مفتوح كبير وشعبي في محافظة (تعز) إلى جوار المحافظات السبع الأخرى التي قلت لك عليها .. وسنقيم فيها عددا كبيرا من الأنشطة بالتنسيق مع فنانين ومسـرحيين وسـنقيم معارض للرسـوم التشكيلية وسـنقدم لوحة فنية كبيرة سيتم عرضها يوم الثاني والعشرين من مايو .

احتفالات شعبية

هـل يتعارض هذا الحفـل وهذه الاحتفالات مـع الاحتفالات الرسمية أم أنها هي نفسها؟

- احتفالاتنـا لا تتعـارض مـع الاحتفـالات الرسـمية وليسـت الاحتفالات الرسـمية فهي احتفالات كما قلت لك شعبية مفتوحة تقام في ثماني محافظات وتستمر لمدة سبع أيام .

ماذا سيكتب التاريخ

سؤال أخير ماذا تعني لك الوحدة اليمنية ؟

- الوحدة تعني الكثير لكل مواطن يمني شـريف فالوحدة حلم تحقق وأصبح مصير .. ومن المستحيل أن نتنازل عن الوحدة لأي سبب كان لأنه لا يشرفنا أمام أنفسنا ولا أمام أبنائنا وأمام الأجيال أن يكتـب عنا التاريخ بأننا الجيل الذي ضيع أهم منجز تحقق في التاريخ الحديـث ليس لليمن فقط ولكن في تاريخ الأمة العربية ألا وهو الوحدة اليمنية .

رئيس ملتقى (أبناء اليمن الوطني التضامني) لـ 14 أكتوبر :

ثقافة الكراهية بين أبناء الوطن الواحد هي ثقافة مسخ

الملتقى يهدف إلى إرساء الوعي الثقافي الوحدوي الوطني

علـى صالح الحميقانـي رئيس ملتقى ابناء اليمن الوطنـي التضامني يتحدث لـ (14اكتوبر) عن مسيرة الملتقى وأهدافه ودوافع إنشائه ...متعمقا في هذا الشأن واسـتطرد ليحدثنا عن خطة الخسران وممولها الخسـران.. ويدعونا للتأمل في القرآن لنسـتنبط الجزاء المسـتحق لمـن يدعو للانفصال .. ويقـول عن الوحدة إنها الانتصار الكبير الذي توج انتصار سـبتمبر وأكتوبر.. فقد كانت بالأمس حلما ومولودا منتظرا وهي اليوم تحققت بارادة الله فأصبحت قدرا بقدرة مقتدر.. فإلى التفاصيل :

لقاء/ لؤي عباس غالب

بداية

استهلالا حبذا لو تحدثنا عن بداية مشوار الملتقى ؟

- بدأنا رحلتنا التضامنية مع الوطن ووحدته في شهر فبراير 2009م الذي كان بإعداد اللجنة التحضيرية التي كان قوامها ثلاثمائة وواحد كنواة تأسيسية حيث قمنا بعمل منتديات تثقيفية وتوعوية لإرساء الوعي الثقافي الوطني في صفوف المجتمع كخطوة أولى وكخطوة ثانية قمنا بالتشبيك بيننا وبين ما يقارب اثنين وسبعين منتدى في العاصمة صنعاء كان يأوي إليها أبناء اليمن من جميع محافظات الوطن سواء من شماله أو من جنوبه وكخطوة ثالثه قمنا بتدشين المهرجانات التضامنية مع الوطن ووحدته والتي كانت تحت شعار((قال الشعب يمانيون إخوة.. شعب واحد ..بلد واحد.. مصير واحد ..عقيدة واحدة... زعيم حكيم) ثم أخيرا أتت المرحلة الأهم والتي انتقلنا فيها من مرحله المهرجانات إلى تكوين ملتقى أبناء اليمن التضامني الوطني الذي اوجد وتبنى مشروع إرساء الوعي الثقافي الذي يصل قوام لجنته التحضيرية إلي أربعمائة شخصية مهمتها التواصل مع مختلف الشرائح بهدف خلق استجابة وجدانية من كل أبناء الوطن تجاه حاضرهم ومستقبلهم .

■ علي صالح الحميقاني

مع الوطن ومع الوحدة

إلى ماذا كان يهدف الملتقى من خلال إقامته للمهرجانات التضامنية العام الماضي ؟

- كانت هذه المهرجانات رسالة تأكيد للداخل والخارج بأن الإنسان اليمني على المستوى الشعبي والثقافي والأدبي والديني مع الوطن وخلف الوحدة قدر ومصير , كان الهدف من مهرجانات التضامن التي استمرت عاماً كاملاً هو إيجاد غطاء رادع لكل الثقافات المعادية لهذا الوطن وخلق مظلة يقف تحتها كل اليمنيين حاملين ثقافة واحدة ,رؤية وطنية وحدوية واحدة .

أهداف التضامن

ما الأهداف التي يسعى ملتقى التضامن لتحقيقها ؟

- الأهداف التي يسعى هذا الملتقى لتحقيقها تدور كلها حول هدف رئيسي وأحد هو إرساء الوعي الثقافي الوحدوي الوطني وإيجاد المواطن الصالح .. وبعدها تأتي أهداف مهمة أخرى مثل مكافحة الجريمة والارهاب ايا كان شكله ونسعى لخلق اصطفاف وطني مع قيادتنا السياسية الوحدوية الممثلة بفخامة الرئيس علي عبدالله صالح .. وأخيرا يسعى الملتقى لإغلاق مسرح الجريمة والانفصال ومحاربة ثقافة الكراهية من خلال السعي للحفاظ على الجيل وتنشئته تنشئة وطنية .

وحدة وجدان ومصير

الدوافع التي جعلتكم تسيرون في إنشاء هذا الملتقى ؟

- هو حس وجداني صادق لان الظروف التى تواجه وطننا تتطلب الوجود مع قيادتنا السياسية لان غيابنا في هذا الوقت يتيح الفرصة أمام أعداء الوطن أصحاب المشاريع المكيدة لهذا الوطن ووحدته وللإنسان اليمني بشكل عام، فهذا دافع صادر عن إيماني العميق بأننا كشعب شركاء في الوطن شركاء في الوجدان وفي المصير..

برامج وأنشطة

هل من فعاليات تستعدون للإعلان عنها في الفترة القليلة القادمة ؟

- ملتقى التضامن الوطني هو ملتقى تضامن مع الوطن ووحدته وفعالياته متنوعة تحوي برامج واسعة على مستوى كل محافظات الجمهورية فنحن نعد لتدشين برنامج ندوات نهدف منها غرس الولاء الوطني في القلوب والعقول مستهدفين جيل الشباب بشكل خاص ...وبالنسبة للأنشطة القادمة فنحن الآن نضع اللمسات الأخيرة للإعلان عن تفاصيل الحصول على جائزة نطلق عليها اسم جائزة شهداء الثاني والعشرين من مايو .. فنحن نعتز بـ 22مايو ...وهي جائزة سنقدمها على مستوى الجمهورية وعلى مستوى المحافظات في مجالات عديدة فسنعطيها لأفضل طالب ثانوية على مستوى المحافظة وعلى مستوى الجمهورية ولأفضل محافظة وأفضل مثقف وأفضل أديب وأفضل شاعر تبنى في شعره الوطن ووحدته .وسنكرم كل من يساهم بشكل بارز في غرس حب الوطن والوحدة ساعين من خلال هذه الجائزة إلى تحقيق أهداف اجتماعية ووطنية وحدوية وتثقيفية في آن واحد..

الوحدة اعتزاز عربي وإسلامي

الوحدة اليمنية قيمة دينية وحضارية وتعتبر ميلاد اليمن الحديث الذي ناضل من اجله الآباء والأجداد ماذا تقولون لمن يدعون للانفصال ؟

- الوحدة اليمنية ولدت في زمن العقم ، كما أنها لم تكن وليد توافق وجهات نظر بين أطراف معينة متى ما اختلفت وجهات النظر بين هذه الاطراف انتهت ..لا بل هي أسمى وأعلى فهي بالأمس كانت حلم ومولوداً منتظراً واليوم تحققت فغدت قدر بقدرة قوى مقتدر .

فالوحدة هي مبدأ عقيدي إسلامي وعليه فنحن مؤمنون أن العمل التضامني مع الوطن ووحدته هو واجب ديني أساسا, فأنا كيمني إن لم اعتز اليوم بوحدتي فلن اعتز أساسا بالقدس كعربي ولن اعتز بالأمة الإسلامية كمسلم.

لا نقاش على الوحدة

وأقول لمن يدعون للتفكير والنقاش حول الوحدة لا مجال للتفكير ولا للنقاش فالفكر والحوار والنقاش يكون في أمور الحياة التي نختلف أو يصح أن نختلف عليها أما قضية الوحدة أو التنازل عن مبدأ وطن والتخلي عن قائد يحمل طموحي فهذا كلام لا تفكير فيه ولا نقاش , لأن الفكر كله وحدة وطن واعتزاز فقد نشأنا على حب وطننا وعلى حب قائدنا وحبنا لعلي عبدالله صالح لم يأت من فراغ بل لأننا شركاء بالمصير ولأنه قائد يتبنى إحساسنا الوحدوي ...

ثقافة الانفصال

كمواطن يمني عاش الغربة لسنوات عديدة هل لامستم وجود نزعات عنصرية بين اليمنيين وهل هناك فعلا من يقوم بإشعال هذه الفرقة بين الجاليات؟

- ثقافة الكراهية هي ثقافة مسخ بدأت تظهر مؤخرا للعلن ولعل بدايتها كانت في بلاد الغربة.. فخلال غربتي وخاصة في 2005م وجدت قيام البعض بنشر ثقافة الكراهية بين أبناء اليمن الواحد في بلاد الاغتراب سواء في الإمارات أوالسعودية أوبقية دول الخليج وغيرها..

خطة الخسران وقائدها الخسران

وقال مواصلا حديثه وهذا ما اكتشفه لاحقا انه كان تنفيذا لخطة ذات مراحل يقودها ويمولها خائب الأمل الخسران المبين علي سالم البيض و زمرته (التعبانة) محاولين نشر الفرقة وثقافة الانفصال بين صفوف المجتمع المغترب وكانت هذه مرحلتهم الأولى تبعها مرحلة النزول الميداني الذي كان في بداية 2009 م وأعني بهذه المرحلة المرحلة التي بدؤوا فيها بتجنيد مجالس القرى والمدن محاولين إيجاد ثقافة الكراهية في المجتمع لحقها مرحلة ثالثة تمثلت بتشكيل الحراك الذي يعتبر المنشأة الأخيرة التي يعتقدون أنهم من خلالها سيحققوا مشاريعهم الهدامة .....

ليس بمسلم

واستتبع حديثه بالقول ثم كانت فكرة تقوية الحراك ..بأنصار اقل ما أقول عنهم إنهم لا يحبون لا الله ولا الرسول و يكرهون كل ما يقوله الله وكل ما يقوله الرسول يكرهون الإسلام الذي يدعو إلى الوحدة فلا يوجد مسلم صادق الا ويحب وطنه ويحب وحدته بل ويسعى للوحدة الاكبر فليس بمسلم من يحمل ثقافة الفرقة والتشتيت بين الناس.

اعلان

المنتديات الثقافية في عدن .. عين على التنوير وأخرى على البناء والتطوير

أدت (عدن) دورا مهما في دعم الإبداع بمختلف ألوانه وأشكاله ، كما احتضنت وساندت المبدعين ، من شعراء وفنانين وكتاب ومفكريــن وعلماء في العلــوم الدينية والدنيوية ، وعرفت بدورها التنويري إلى جانب كونهــا مهدا لثقافة التآخي بين الأجناس والأديان ، ناهيك عن كونها مدينة اليمنيين الذين نسجوا فيها وعلى ترابها وأديم بحرها أحلامهم سنوات بعد سنوات.

وعلــى الرغــم من تبدل الظــروف والتحولات الكثيرة والكبيرة التي ماكان لها أن تمضــي دون ترك أثر إلا أن عدن بقيت على حالها، محبة لاتكره ، ومجمعة لا تستهويها لغة التفريق.

عدن بروحها الوحدوية كانت ملاذا للباحثين عن السكينة ومأوى للحالمين بالأمن والأمان .. وكانت مرفأ للفكر والثقافة ولكل ما يرفع شأن الإنسان.

نبتت على أرضها بذور الإبداع وتفرع منها المبدعون وأضحت بتقاليد إبداعية وثقافية وفكرية لايمكن تجاهلها.

ومن أجل رسم صورة (ثقافية) لهذه المدينة الحاضنة لكل الثقافات قمنا بالتجوال في بعض (الكيانات) الثقافية التي قامت على المبادرة الذاتية واســتفادت من المناخ الديمقراطي لتكون شــريكة في الرأي والفكرة ومن ثم القرار إضافة إلى اشــتغالها بالهم الإبداعي البحت.

بمناسبة العيد الوحدوي الـ 20 للوحدة اليمنية المباركة كانت لنا جولة في منتديات عدن وبعض جمعياتها الإبداعية الأهلية لنتعرف على طبيعة النشاط القائم فيها ومدى ارتباطها بالهم الوطني العام ، وأيضا تحضيراتها لمعايشة أجواء احتفالات الوطن بالعيد الوطني العشــرين، حاورنا القائمين على تلك المنتديات وعددا من الرواد والمهتمين وهاهي خلاصة ماحوته تســاؤلاتنا وإجاباتهم في السطور التالية:

إحدى فعاليات جمعية تنمية الثقافة

إحدى فعاليات حمعية الثقافة

استطلاع / حســن عيــاش

محمد مبارك حيدرة:
هدفنا نشر ثقافة وطنية تقوم على نبذ التشرذم والكراهية

من أجل بلورة ثقافة وطنية

محمد مبارك حيدرة رئيس جمعية تنمية الثقافة والأدب (عدن) تحدث عن دور الجمعية وإسهاماتها في النشاط الثقافي والوطني عموما بالقول: أنشئت الجمعية بهدف المساهمة مع بقية المنظمات الإبداعية ومنظمات المجتمع المدني في نشر الوعي وبلورة ثقافة وطنية تقوم على نبذ مظاهر التشرذم والانغلاق والعصبية والكراهية والاستعلاء.

ومنذ قيامها في يونيو من عام 2002 على يد مجموعة من المثقفين في محافظة عدن تبنت الجمعية الكثير من الأنشطة الثقافية والفنية والندوات، كما حرصت على توثيق العديد من الأعمال المختلفة لمبدعين يمنيين مخضرمين ومواهب شابة وجدت في الجمعية عونا وسندا من اجل الظهور وتقديم نتاجاتها ، وعلى صعيد النشاط الثقافي العام على مستوى محافظة عدن فقد شاركت الجمعية في كافة المناشط جنبا إلى جنب مع المؤسسات والجمعيات والمنتديات الثقافية والإبداعية المختلفة.

وإلى جانب الفعاليات التي تقيمها الجمعية في إطار نشاطها السنوي فإن المناسبات الوطنية دائما ماتحتل الأولوية لدى القائمين على جمعية تنمية الثقافة والأدب حيث تخصص الفعاليات المكرسة في مثل هذه المناسبات ، وعلى سبيل المثال وليس الحصر نذكر أن الجمعية تشارك في احتفالات العيد الـ 20 لقيام الجمهورية اليمنية من خلال اوبريت « الإيمان يمان والحكمة يمانية » الذي أسهم في كتابة كلماته عدد من شعراء الجمعية وصاغه لحنا الفنان فيصل الصلاحي، كما تشارك الجمعية في الندوة الثقافية « الثقافة ودورها في تعزيز قيم الوحدة بالتنسيق مع (جامعة عدن) و(صحيفة 26 سبتمبر).

وكان للجمعية دور في الاحتفاء بعدد من القامات التي أثرت الحياة الثقافية بأعمال إبداعية لاتنسى على غرار الأساتذة أحمد الوريث وإبراهيم صادق وإدريــس حنبلة ومحمد سعيد جرادة و الزبيري والبردوني والجاوي والجابري وباكثير، جنبا إلى جنب مع إفساحها المجال لمبدعي الجيل الحالي لعرض نتاجاتهم على أعضاء الجمعية وزوارها من النقاد والمثقفين والمتخصصين.

وبطبيعة الحال فإن كل هذا الزخم الذي تعيشه جمعية تنمية الثقافة وغيرها من الجمعيات المماثلة ما كان له أن يبرز ويؤتي أكله لولا المناخات الوطنية الداعمة للإبداع والمبدعين في ظل النهج الديمقراطي لليمن وفي ظل الوحدة اليمنية المباركة التي نحتفل اليوم بذكراها العشرين.

وبهذه المناسبة العظيمة اسمحوا لنا أن نتوجه إلى قيادتنا السياسية وإلى الأخ الرئيس علي عبدالله صالح بالتهانئ والتبريكات متمنين للوطن كل الخير والتطور والنماء.

مواجهة الأفكار الضالة

محمد باهيصمي - رئيس منتدى باهيصمي الثقافي في مديرية المنصورة تحدث عن أنشطة المنتدى والدور الذي يضطلع به في إطار منظومة العمل الثقافي في المحافظة وفي الجمهورية بشكل عام فقال :أنشئ المنتدى في 13 أغسطس عام 2000 بهدف المساهمة مع المنتديات والجمعيات والأطر الثقافية الأخرى في بلورة وعي ثقافي وتنويري يقوم على أسس وطنية وحدوية.

وإضافة إلى النشاط الثقافي اخذ المنتدى على عاتقه مهمة البحث عن المبدعين من شعراء وفنانين وأدباء وغيرهم ومساعدتهم في التغلب على بعض المصاعب التي تعترض سبلهم في مجال الإبداع وفي الحياة بشكل عام .

ومن خلال التعاون بين المنتدى وقيادة محافظة عدن خلال فترة تولي الدكتور يحيى الشعيبي مسئولية المحافظة كمحافظ وتم التوصل إلى اتفاق تم بموجبه منح عدد من المبدعين مبالغ شهرية كإعانة في إطار التنسيق بين المنتدى وديوان المحافظة ، لكن هذه الإعانة توقفت الآن ، وهناك تنسيق بين المنتدى والدكتور عدنان الجفري لإعادتها باعتبار هذه الإعانة جزءا من التكريم لهؤلاء المبدعين الذين قدموا الكثير للوطن.

وللمنتدى مشاركة فاعلة في إحياء المناسبات الوطنية حيث نقيم الفعاليات الاحتفالية المخصصة بمشاركة المثقفين والفنانين وأصحاب الشأن.

وبالنسبة لاحتفالات العيد الوطني العشرين الذي يحل علينا هذه الأيام ، نحن في منتدى باهيصمي لدينا فعالية خاصة سوف نحتفي من خلالها بالمناسبة ، كما نخصص جزءا منها لاستعراض مسيرة صحيفة (22 مايو) الصادرة في محافظة عدن وذلك لارتباطها بالحدث من حيث تاريخ صدورها ودلالات الاسم الذي تحمله.

وعن دور المنتديات والجمعيات الثقافية والإبداعية في المحافظة في مواجهة الأفكار الضالة التي يطلقها بعض الخارجين على القانون نستطيع القول إن المنتديات تحتضن العديد من المثقفين القادرين على فعل الكثير في مواجهة هذه الأفكار وأصحابها غير أنها - المنتديات - تحتاج إلى الدعم لتنفيذ برامجها في ظل اعتمادها على الإمكانيات الذاتية البسيطة.

قرنان من تاريخ اليمن في مركز حنبلة

احمد السعيد من مركز الفقيد إدريس حنبلة بمديرية الشيخ عثمان أكد في البداية الدور المتعدد الأوجه الذي يقوم به المركز قبل أن يضيف : المركز الذي تأسس في أكتوبر عام 1951 على يد المربي والشاعر والقائد النقابي إدريس حنبلة ويدار من قبل مجلس أمناء جاء بموجب وصية مكتوبة وموثقة من قبل المحكمة يحتوي مكتبة تضم (2750) كتابا وما يزيد على (775) ملفا موضوعيا بالإضافة إلى أرشيف المركز من الكتب الصادرة في ستينيات القرن الماضي والخاصة بمؤلفين يمنيين ونماذج من الصحف الصادرة في عدن في الفترة ذاتها.

ويستفيد من خدمات المركز وتسهيلاته بشكل أساسي طلاب اللغة العربية والتاريخ وبعض التخصصات الأخرى في جامعة عدن ، بالإضافة إلى طلاب الدراسات العليا والباحثين والزوار العرب والأجانب.

ويخصص المركز أيام السبت والثلاثاء والأربعاء لإقامة النشاط الثقافي ، حيث يقيم المركز الفعاليات الثقافية والندوات.

ويعد التوثيق من أهم الأعمال التي يقوم بها المركز إذ يوثق لأكثر من قرنين من تاريخ اليمن ، ويرتبط بعلاقات عملية مع العديد من مراكز البحوث في اليمن ، وفي مقدمتها مركز الدراسات والبحوث اليمنية ، ومركز البحوث في جامعة عدن ، بالإضافة إلى المركز الوطني للوثائق ومؤسسة السعيد وغيرها من المؤسسات والمنتديات الفاعلة في محافظة عدن.

ولايختلف المركز عن غيره من الأطر الثقافية إذ يحتفل بالعديد من المناسبات الوطنية من خلال إقامة الفعاليات الخاصة ، كما هو الحال في ذكرى (الوحدة) وقيام الجمهورية اليمنية .

وسام رئاسي على صدر الشهيد الحجيري

في منتدى الشهيد الشاعر سالم علي حجيري كان لنا لقاء مع رئيس المنتدى جمال الحجيري الذي قال : تأسس المنتدى في ستينيات القرن الماضي بوجود كوكبة من الأدباء والمثقفين والفنانين اليمنيين الذين اثروا الساحة اليمنية.

وكان من ابرز مؤسسي المنتدى ورواده في تلك الفترة مهدي حمدون واحمد سيف ثابت ومحمود السلامي وعبده علي ياقوت ومحمد نعمان الشرجبي وسيف صلوح وغيرهم.

كما ارتبط بالمنتدى عدد من ابرز المطربين اليمنيين من أبرزهم فقيد الأغنية اليمنية فيصل علوي الذي عرف عنه الارتباط فنيا ووجدانيا بالمنتدى ومؤسسه الشاعر سالم علي حجيري.

ويفخر المنتدى بإخراجه الكثير من الأعمال الفنية والكتب المجمعة لمؤسسه وأعضائه ، إذ صدر لشاعره الأول الشهيد سالم حجيري عدد من الدواوين والمخطوطات منها ديوان (قد نلتقي بكرة) وديوان (الود المفقود) وكتاب التوثيق الغنائي (مائة شاعر وستمائة أغنية) الذي وضعه بالاشتراك مع زميله احمد سيف ثابت ، كما نشرت لمؤسس المنتدى العديد من القصص القصيرة في صحف محلية مختلفة.

ويكفي منتدى (الحجيري) فخرا أن مؤسسه الشهيد الشاعر سالم علي حجيري نال وسام الاستقلال (30 نوفمبر) من لدن فخامة الرئيس علي عبدالله صالح في عام 1990 نظير دوره النضالي والإبداعي.

أدوار سياسية وإنسانية

وفي منتدى الحجيري أيضا تحدث إلينا الزميل شوقي عوض وهو من الشعراء الذين ارتبطوا بالمنتدى ووجدوا فيه المناخ المناسب لتفجير طاقاتهم في شتى صنوف الإبداع حيث قال: منذ تأسيسه على يد مجموعة من الرواد عمل المنتدى على تأصيل العملية الثقافية والإبداعية وتبنى نشر إبداعات منتسبيه ، كما أن للمنتدى دورا لايقل أهمية في المجالات السياسية والاجتماعية والإنسانية باعتبار أن الهم الوطني أو السياسي كان ولايـزال ملازما للهم الثقافي في مجمل الفعاليات التي تحتضنها هذه الكيانات الإبداعية.

وطوال الفترة الماضية كان المنتدى ملاذا للمبدعين وكنوز التراث الشعبي واحتضن مناسبات خاصة بشعرائه ومنتسبيه ، وأخرى احتفي فيها بالمناسبات الوطنية.

وبمناسبة العيد الوطني العشرين لقيام الجمهورية اليمنية يستعد المنتدى بالتنسيق مع الأطر الثقافية الأخرى للاحتفاء بهذه المناسبة من خلال فعاليات تسعى قيادته إلى أن تكون بحجم الفرحة وبوزن الحدث العظيم.

امتداد لحركة التنوير

بدوره تحدث إلينا (رائد مسرح الطفل) المسرحي المعروف أبو بكر القيسي فأكد أهمية وجود المنتديات الثقافية والملتقيات الفكرية في محافظة عدن الرائدة في مجال التنوير.

وقال إن هذه المنتديات تشكل امتدادا للحركة الثقافية التي ميزت المحافظة منذ أزمنة بعيدة ، وهي (المنتديات) تمثل متنفسا لمثقفي عدن ومبدعيها في مختلف المجالات .

وأكـد أن ما يحدث في هذه المنتديات من قبل النخبة المثقفة وبحضور المتخصصين والباحثين عن المعرفة يشكل ظاهرة صحية ومسلكا حضاريا عالي القيمة ، خصوصا ان المواضيع المطروحة لاتخرج على الهموم العامة للإنسان البسيط ويجتهد القائمون على تلك المنتديات لإيجاد المخارج للإشكاليات المطروحة سواء أكان الهم المطروح ثقافيا فكريا أو اجتماعيا أو سياسيا في ظل ترابط موضوعي بين كل هذه الهموم.

واحات لتلاقح الأفكار

الشاعر المعروف محمود السلامي أكد الدور الثقافي والتربوي الذي تؤديه المنتديات والملتقيات والجمعيات الإبداعية في عدن معتبرا إياها احد المتنفسات المهمة للمبدعين وواحة لتبادل وتلاقح الأفكار والآراء.

وقال جميعنا استفدنا من المنتديات وتأثرنا بها وبعضنا اثر فيها ودائما ما يكون التواجد في المنتديات بين المتخصصين والمتلقين له فوائد جمة.

في المنتديات نجد المرآة لأعمالنا وفيها نتعرف على بعضنا كمبدعين وتنشأ بيننا علاقات عمل وشراكة غالبا ماتكون لمصلحة العمل.

محمد باهيصمي :
المنتديات كفيلة بالوقوف في وجه الأفكار الضالة ومروجيها

أحمد السعيد:
مركز "حنبلة" يؤرخ لجزء مهم من تاريخ اليمن .. وهو أكثر من مركز للتوثيق

جمال الحجيري :
منتدانا احتضن كثيرا من رواد الكلمة والنغم ومنه خرجت عدد من المؤلفات الأدبية

محمود السلامي:
المبدعون يؤثرون ويتأثرون ويثرون تجاربهم من خلال التجمعات والملتقيات

أبو بكر القيسي :
المنتديات قيمة حضارية ووجودها امتداد للدور التنويري الذي عرفت به عدن

شوقي عوض :
البعدان الوطني والإنساني كانا ولايزالان ملازمين للبعد الثقافي في كل الكيانات الإبداعية

الوحدويون .. سلوكاً وممارسة .. هم أهل الثقة الشعبية لقيادة العمل الوطني

اعلان

اعلان

سيحافظ أبناء الوطن الوحدويون على منجز الوحدة في حدقات أعينهم

علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية

14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
السبت 22 مايو 2010 م - العدد (14827) السنة الثانية و الأربعون

شخصيات اجتماعية ومواطنون في الذكرى الـ (20) للوحدة اليمنية :

الوحدة اليمنية هي النقطة المضيئة في حياة الشعب اليمني والاحتفال بها دليل على رسوخها وقوتها وصلابة أبنائها

الوحدة ملك أبناء الشعب جميعاً وهم من سيقف أمام كافة المكايدات والمؤامرات

■ معاذ جباري

■ محمد حمود عثمان

■ عايشة اليريمي

■ صادق الحارثي

■ جمال السنباني

الاحتفال بالعيد العشرين لتحقيق الوحدة اليمنية هو احتفال بإنهاء عصر مظلم وكابوس جثم على أبناء الشعب اليمني لحقبة من الزمن عايشوا فيه المعاناة والفرقة وكانت الوحدة هي الحلم والهدف الأسمى الذي وضعه الثوار والمناضلون في أولويات أهدافهم وناضلوا من أجل هذا الهدف بل إنهم سطروا أروع صفحات الوحدة والإخاء في دفاعهم عن ثورتي سبتمبر وأكتوبر المجيدتين ولم تفلح الحدود التي وضعها الاستعمار والإمامة أن تمزق قلوب أبناء اليمن في الشمال والجنوب وكانت الوحدة - رغم ما شاب السياسيين من صراع - هدف الشعب الأول وحلمهم الذي لا يمكن التنازل عنه والذي كان لتحقيقه في 22 مايو 1990م صدى واسع بين أبناء الشعب.

صحيفة (14 أكتوبر) في هذه الذكرى التقت بعدد من المواطنين والشخصيات الاجتماعية لمعرفة انطباعهم في هذه المناسبة فإلى التفاصيل:

الوقوف أمام المؤامرات والمكايدات

الأستاذ جمال السنباني نائب رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن تحدث بقوله:

لقد أدت الحركة العمالية دوراً كبيراً في الدفاع عن الثورة ولا يزال عمال اليمن يمثلون الطليعة في الدفاع عن الأهداف الثورية والوطنية ولا يمكن أن ننسى ما قدمته الحركة النقابية من شهداء في الدفاع عن الوحدة اليمنية فمنذ 1956م وكان هدفها الرئيس هو الوحدة والدليل على ذلك إعلان التوحد للحركة النقابية في شمال الوطن وجنوبه قبل 22 مايو وهذا تتويج للأهداف التي تتبناها الحركة النقابية العمالية التي لا زالت تناضل من أجل ترسيخ الثوابت الوطنية وعدم الالتفاف عليها، ونحن اليوم نقف ضد كل من يدعو إلى الانفصال أو إلى الخراب ونحن مع كل المطالب السلمية الحقوقية ولا يمكن أن نقبل أي فرد يدعو إلى الانفصال والتمرد فالحركة النقابية حركة وحدوية، وندعو كل أبناء الوطن إلى تجسيد روح الإخاء والمحبة، كما سنقف مع كل من له مطالب حقوقية بالطرق والأساليب القانونية وتحت سقف الدستور والقانون كما أدعو الجميع إلى الالتفاف حول الحكومة والقيادة السياسية من أجل ترسيخ المفاهيم الوطنية وعدم الانجرار وراء كل من يطالب بالإضرار بالوحدة والوطن.

وعلى الجميع أن يعودوا إلى الماضي ويستفيدوا منه فما مر يفترض أن يكون عبرة لأبناء اليمن حيث كانت الحدود تفصل الأخ عن أخيه وكانت الأنظمة الشمولية السبب في ذلك ومازالت تلك المعاناة قائمة حتى تحقيق الوحدة التي ألغت الحدود وجاءت بالديمقراطية للشعب اليمني وكانت النقطة المضيئة في حياة الشعب اليمني وأكرر دعوتي إلى كل النقابات والاتحادات ووسائل الإعلام وجماهير الشعب اليمني إلى الوقوف صفاً واحداً أمام كل من يدعو إلى الفرقة أو يحاول المساس بالثوابت الوطنية خدمة لمصالح أنانية فردية أو لمصالح خارجية.

فالشعب اليمني وبفضل القيادة الحكيمة استطاع تجاوز عدد من الأزمات التي كادت أن تعصف بالوطن ولكن بفضل القيادة الحكيمة والخيرين من أبناء الوطن استطعنا تجاوز الكثير من المراحل ونحن اليوم في الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن وبفضل الوحدة والديمقراطية استطعنا أن نحقق الكثير من المكاسب للعامل اليمني وأن وجدت بعض العراقيل فمصيرها الزوال لتمسكنا بالتشريعات والقوانين التي لا يمكن لأي جهة الحياد عنها، فبفضل الوحدة يضم الاتحاد اليوم "3500" لجنة نقابية منتشرة في كل مرافق العمل والإنتاج في محافظات الجمهورية إضافة إلى "12" نقابة عامة و "15" فرعاً للاتحاد في المحافظات كما بلغ عدد المنضوين في النقابات أكثر من "764" ألف عامل من مختلف محافظات الجمهورية.

الوحدة أنهت مرحلة مأساوية في حياة الشعب

كما التقينا بالأخ صادق الحارثي أمين عام المجلس المحلي بمديرية الصافية بأمانة العاصمة وتحدث في المناسبة بقوله:

حقيقة أن الوحدة اليمنية مثلت الحلم اليمني الجميل والكبير والعظيم الذي تحقق بفضل المخلصين من أبناء الوطن، فالوحدة كانت حلماً لآبائنا وأجدادنا واحتفالنا اليوم بالعام العشرين لتحقيقها هو الدليل على رسوخها وقوتها ودفاع أبنائها عنها أمام كل المؤامرات والمكايدات التي أحاطت بهذا الانجاز العظيم.

وعلى من يقلل من هذا الانجاز أن يعود إلى ما قبل الوحدة وما شاب تلك الفترة من منازعات وانقسامات وكان أجمل ما في الوحدة هو تميز أبناء اليمن بالاندماج والتوحد في ظل وضع يشهد العالم فيه الانقسام والتجزؤ فالوحدة جاءت لتنهي تلك المعاناة التي كان يعانيها الكثير من المواطنين الهاربين من الشطر الجنوبي إلى شمال الوطن والعكس، وكوني أحد أبناء المناطق الوسطى فقد شهدت قرانا وأسرنا تضحيات عديدة طالت كل الأسر بفعل ما كان سائداً في تلك الفترة من أعمال تخريب استهدفت تلك المناطق وأودت بحياة الكثير من المواطنين الأبرياء فالأنظمة في شمال الوطن وجنوبه قبل تحقيق الوحدة كان نظام الحزب الواحد ولكن تغير الحال بفضل الوحدة وتغيرت الساحة اليمنية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية فقد شهدنا تعددية

صنعاء/ سمير الصلوي

حزبية وسياسية وشهدنا عدداً من الدورات الانتخابية، ولم تفلح الدعوة إلى الانفصال التي نادى لها بعض قيادات الحزب الاشتراكي والتحم الشعب اليمني شمالاً وجنوباً في مواجهة تلك الدعوة، وللأسف الشديد نشاهد اليوم أحزاب اللقاء المشترك تتضامن مع الحراك الجنوبي الداعي إلى الانفصال ومع الحوثيين الحاملين السلاح في وجه الدولة وهو ما يعد خروجاً عن الثوابت الوطنية وأدعو الشباب اليوم إلى معرفة تاريخ اليمن وما ساد الوطن قبل تحقيق الوحدة وما هي الانجازات التي حققتها الوحدة والتي منها السلطة المحلية التي قلصت الفجوة بين السلطة المركزية والمواطنين وأتاحت وصول التنمية إلى جميع محافظات الجمهورية، كما أدعو وسائل الإعلام المختلفة إلى القيام بواجبها وأن تفرد برامج توضح ما كان عليه الشعب اليمني قبل الوحدة فالكثير من الشباب لا يدرك تلك المرحلة فمعرفة تلك الحقبة من التاريخ هو الكفيل بتنوير عقلية الشباب وخاصة المعرضين لتغذية فكرية خاطئة وأدعو الشباب إلى التمسك بالثوابت الوطنية وعدم الحياد عنها والشعور بالحس الوطني العالي وأن نختلف في جميع الرؤى ما عدا الرؤى الوطنية التي لا يمكن الحياد عنها، فالثورة والوحدة والديمقراطية انجازات جماهيرية لا يمكن لأحد المساومة عليهم أو القفز أعلى منهم وما عدا ذلك يمكن أن نختلف ونتفق تحت سقف الدستور والقانون الذي كفل لنا كل الحقوق وضمن كل الواجبات وأضاف أن الاحتفال بهذه المناسبة هو احتفال بما تحقق من انجازات تنموية وديمقراطية شملت أرجاء الوطن اليمني كما أنه احتفال بتحقيق أحد أهداف الثورة اليمنية الذي ضحى الثوار بأنفسهم في سبيل تحقيق تلك الأهداف التي نعيشها اليوم ونجني ثمرات تضحياتهم التي يمكن لنا أن نتعلم منها حب الوطن والدفاع عنه وعن وحدته وأمنه واستقراره وأن نبني المستقبل في ظل أهداف الثورة اليمنية.

التمسك بالثوابت الوطنية

الأخ معاذ جباري نائب الأمين العام لوثيقة الولاء الشعبي يرى أن الوحدة اليمنية في عيدها العشرين قد خطت خطوات موثوقة وتجاوزت عدداً من العراقيل بفضل القيادة السياسية الحكيمة ممثلة بفخامة رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح الذي عمل على تعزيز النهج الديمقراطي والبناء والتنمية في أرجاء الوطن اليمني، فالوحدة للشعب اليمني تعد بمثابة الغيث في أرض قاحلة لما حققت من مردود على الشعب وفتحت الطرق أمام العالم وأعادت لأبناء اليمن اعتبارهم أمام شعوب العالم وأنهت عقوداً من التشرذم والاحتقان بين أبناء اليمن في شمال الوطن وجنوبه وفرحتنا اليوم بالعيد العشرين تذكرنا بتلك الفرحة العارمة يوم تحقيق الوحدة والتئام اليمن أرضاً وإنساناً.

وأضاف إننا ومن واجبنا التصدي لكل ما يسيء للوحدة وللثورة وللديمقراطية عملنا على توقيع الوثيقة المليونية لشباب اليمن من مختلف المحافظات وقد وجدت صدى واسعاً بين مختلف الفئات على الساحة اليمنية لإدراكهم مدى أهمية التمسك بالثوابت الوطنية والدستور والقانون وأهمية الحوار كمخرج من كل الأزمات ونبذ الإرهاب والتطرف والتعصب الطائفي والمذهبي الذي لم يحقق للوطن سوى الأزمات والتناحر.

وبهذه المناسبة أدعو أبناء الوطن إلى التمسك بالثوابت الوطنية وعدم الانجرار وراء الدعاوى التشطيرية والطائفية والانضمام صفاً واحداً لمواجهة كل ما يسيء للوطن وللثورة اليمنية التي يستغلها البعض للإساءة لهذه المنجزات ولإعاقة البناء في الوطن عبر الترويج للسلبيات الموجودة وتناسي كل الإنجازات الموجودة على الساحة رغم ما تعترض هذه المسيرة من معوقات داخلية وخارجية.

مكاسب وطنية وحدوية

الأستاذ محمد حمود عثمان مدير عام مديرية الثورة بأمانة العاصمة تحدث في المناسبة بقوله:

إن الاحتفال بالعيد العشرين لإعادة تحقيق الوحدة الوطنية يأتي وقد تحقق لشعبنا الكثير مما كان يصبو إليه في السابق و الاحتفال اليوم بهذه المناسبة يأتي وقد توطدت الروابط الاجتماعية بين الإخوة في شمال الوطن وجنوبه والتفافهم حول القيادة السياسية ضد كل المحاولات الهادفة تمزيق الوطن، فالوحدة اليمنية اليوم، وبما تزامنت من نهج ديمقراطي في الوطن تتمتع به في شتى مناحي الحياة وأتاحت لنا التعبير عن القضايا المختلفة وفقاً للدستور والقانون والتعددية الحزبية والسياسية والمنظمات الجماهيرية والشعبية فالاحتفال اليوم بمرور عشرين عاماً يأتي ليذكرنا بمعاناة الشعب جراء التشطير وما اعترضه من مصاعب لعقود من الزمن والذي ينبغي علينا اليوم أن نأخذ تلك المعاناة بعين الاعتبار وأن نلتف جميعاً حول هذا الإنجاز وأن لا نترك مجالاً لدعاة الردة والانفصال والطائفية والعنصرية في هذا الوطن وأن نقف صفاً واحداً خلف القيادة السياسية لتحقيق المزيد من المشاريع والمنجزات التنموية ومن أجل أمن واستقرار هذا الوطن وعزته وتقدمه وازدهاره فما تحقق على مستوى السلطة المحلية والحكم المحلي منذ عام 2001م وحتى اليوم يعد إنجازاً كبيراً على مستوى المديريات والمحافظات وهو من ثمار الوحدة اليمنية.

وقال أن الوحدة اليمنية كانت وما زالت حلم بناء الوطن جميعاً وما نشاهده اليوم من دعوات هنا وهناك تأتي من بعض الحاقدين على الوطن الذين لم يستوعبوا المناخ الديمقراطي الذي نعيش فيه وهم قلة بحد ذاتها يمكنهم أن ينظروا إلى ما تحقق من إنجازات ومناخ ديمقراطي وأن يعتبروا من الماضي الشطروي الذي سادته المشاكل والمعوقات على مر عقود من الزمن.

إتاحة نهج ديمقراطي

كما تحدثت الأخت عائشة اليريمي حول الوحدة في عيون المرأة اليمنية قائلة:

إن الوحدة هي بداية المرحلة الحقيقية لنهوض المرأة اليمنية ودخولها في شتى مجالات ومناحي الحياة العلمية والعملية فقد كفلت الوحدة اليمنية للمرأة الحق في منافسة أخيها الرجل وبما يحقق التنمية للوطن وأبنائه.

وقد استطاعت المرأة اليمنية في ظل الوحدة الوصول إلى مراكز متقدمة في أجهزة الدولة وأماكن صنع القرار كما كفل دستور الوحدة للمرأة حقوقاً كثيرة لم تكن موجودة من قبل واستطاعت المرأة الخروج من براثن التخلف عبر الانضمام إلى الأحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية وعملت على تأسيس عدداً من المنظمات النسوية التي تهتم بقضايا المرأة وحل مشاكلها والمطالبة بالحقوق ومنع التعسفات ضدها وبفضل ما أتاحته الوحدة من نهج ديمقراطي استطاعت المرأة الوصول إلى البرلمان والمشاركة في العملية السياسية على مختلف مراحلها وتخطت عدداً من الحواجز والعوائق القائمة بكل إرادة وإصرار.

فالمتأمل إلى وضع المرأة اليمنية اليوم وقبل عشرين عاماً يجد فارقاً كبيراً لوضع المرأة اليمنية قبل وبعد الوحدة التي في ظلها نسعى لتحقيق المزيد من المكاسب والانجازات، وأضافت أنها لمناسبة عظيمة أن نحتفل بالعيد العشرين للوحدة اليمنية وأن نوجه دعوتنا لكل المتاجرين بالقضايا الوطنية بأن يعودوا إلى رشدهم وأن يطرحوا قضاياهم للمناقشة والحوار إن وجدت قضايا كما يدعون وأن يدركوا أن العنف وحمل السلاح والدعوة إلى الطائفية والانفصال لا يمكن قبولها في أوساط الشعب اليمني الذي يعي حجم المؤامرات ومردودها على الوطن وأبنائه.

الوحدويون .. سلوكاً وممارسة .. هم أهل الثقة الشعبية لقيادة العمل الوطني

اعلان

اعلان

14 أكتوبر

14 OCTOBER

يومية - سياسية - عامة

يومياً على شبكة الإنترنت www.14october.com

3

السعر 30 ريالاً

ملحق خاص بالعيد الوطني العشرين لقيام الجمهورية اليمنية

اهداف الثورة اليمنية

- التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما وإقامة حكم جمهوري عادل وإزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات.
- بناء جيش وطني قوي لحماية البلاد وحراسة الثورة ومكتسباتها.
- رفع مستوى الشعب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافيا.
- إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل مستمد أنظمته من روح الإسلام الحنيف.
- العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة.
- احترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والتمسك بمبدأ الحياد الايجابي وعدم الانحياز والعمل على إقرار السلام العالمي وتدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم.

16صفحة □ السبت 22 مايو 2010م □ الموافق 8 جمادى الآخرة 1430 هـ □ العدد 14827 □ السنة الثانية والأربعون

الوحدة تعيد بناء الإنسان اليمني

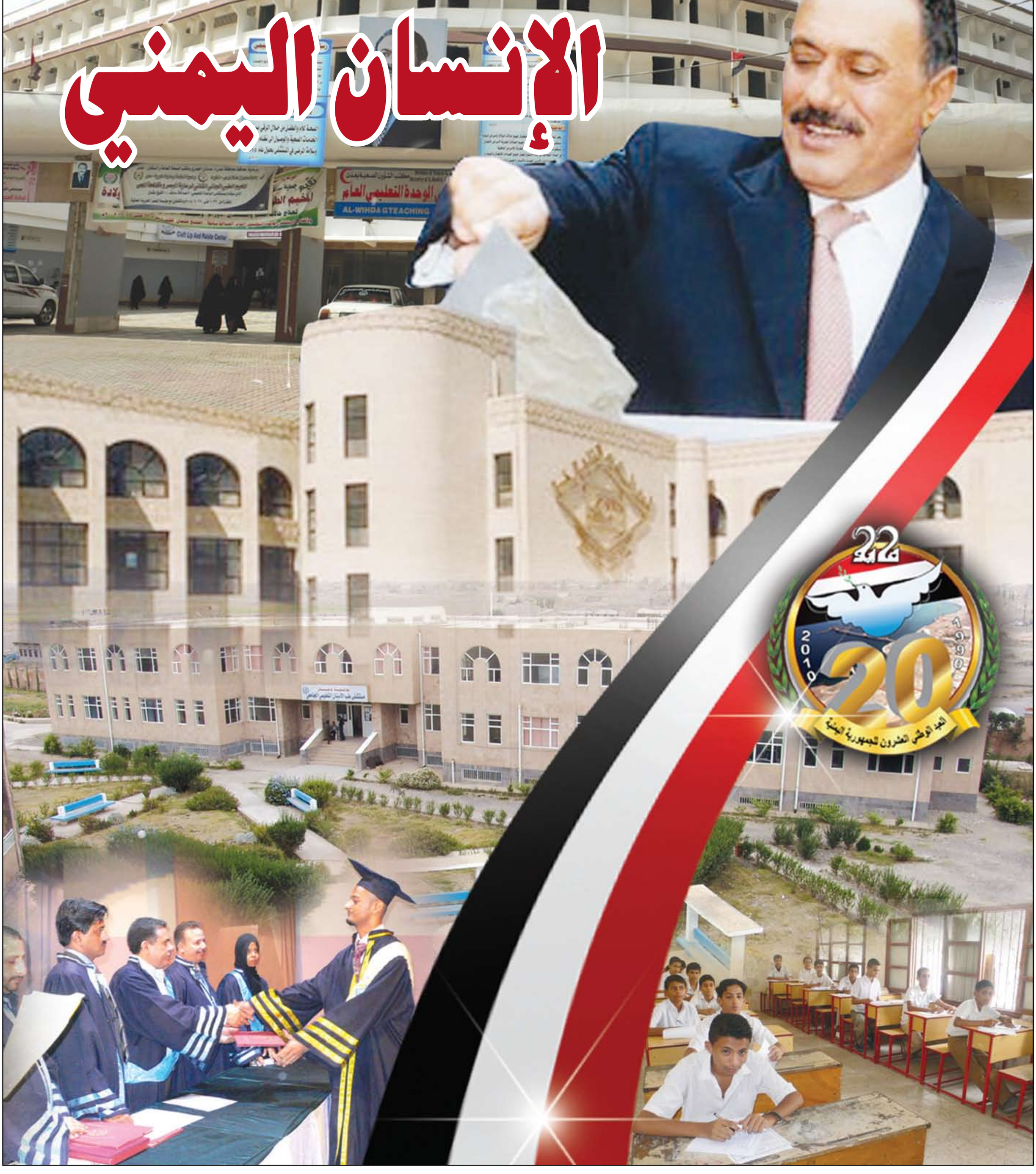

اعلان

زعماء العالم قالوا عن الوحدة اليمنية

إعداد/ عبدالرحمن أنيس

الرئيس المصري محمد حسني مبارك

تعتبر الوحدة اليمنية مبادرة بناءة في الصراع من اجل توحيد الأمة العربية و سوف تساهم هذه الوحدة في التضامن و الاخوة للامة العربية وتضمن تبريكات و امتنان كل الشعب العربي.

الرئيس الإماراتي الراحل الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان

تعتبر الوحدة اليمنية دعم عظيم للاستقرار في المنطقة و للدول العربية. أنها بداية لعصر جديد للاندماج العربي و خطوة تجاه الدولة العربية الموحدة و التي نحن بأمس الحاجة إليها.

الرئيس الليبي العقيد معمر القذافي

إن وحدة اليمن هو الحدث الإيجابي الوحيد في التاريخ العربي المعاصر.

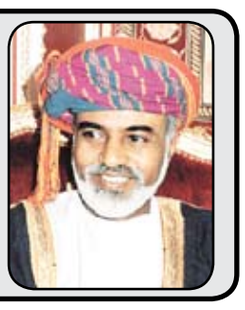

سلطان عمان قابوس بن سعيد

يرمز هذا اليوم التاريخي إلى وحدة الأمة اليمنية. أنجزت هذه الوحدة كنتيجة للجهود المثمرة و العازمة.

الرئيس السوداني عمر حسن البشير

تتزامن الوحدة اليمنية مع جهود الشعب العربي الذي يبحث عن وحدة الأمة العربية و يقف وقفة واحدة ضد أعداءه.

الرئيس الروسي السابق فلاديمير بوتين

«إن توحيد اليمن وطد أسس الدولة وساعد على تحقيق التحولات السياسية والاقتصادية وعزز علاقات الصداقة التقليدية بين بلدينا. اعتقد أن التعاون الروسي - اليمني سيتطور لصالح شعبينا ولمصلحة الاستقرار والأمن الإقليمي. أتمنى لكم يا فخامة الرئيس النجاحات في منصبكم المسؤول وللشعب اليمني الصديق السعادة والازدهار».

العاهل السعودي الراحل فهد بن عبد العزيز آل سعود

نحن نبارك الشعب اليمني لنيله الوحدة و نحن على ثقة بان هذه الوحدة سوف تحقق لليمنيين والأجيال اللاحقة المزيد من التنمية والتقدم والرخاء الاقتصادي. المملكة العربية السعودية كانت تدعو على الدوام إلى وحدة الدول، إدراك إمكانياتها و استخدام مواردها في خدمة الشعب. نحن ندعو اللّه العلي العظيم أن يحفظ الوحدة الأبدية للشعب اليمني الشقيق و أن يمنحهم ما يسعون إليه بآمال جيدة وأمنيات طيبة. نحن على ثقة بان الاخوة سوية هي معتقداتنا الرؤوفة و الأواصر العاطفية العميقة وهذه علاقات الجيرة الطيبة سوف تكون العمود الفقري للتعاون المستقبلي بين البلدين إن شاء اللّه.

الملك الأردني الراحل الحسين بن طلال

يعتبر يوم الوحدة اليمنية يوما وطنيا للابتهاج بالنسبة لنا أيضا لأنها تنهي التفرقة وتحقق الوحدة. ان الوحدة اليمنية طورت ليس فقط ازدهار المستقبل للشعب لكن الأمة العربية ككل بمثالها الجبار.

ملك البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة

الاخوة الأشقاء في اليمن: انه من دواعي سرورنا ان نحتفل معكم بالذكرى العاشرة للوحدة اليمنية. ان أيادي النعمة لحضرتكم التي خدمت في محاربة الانفصال والتجزئة ورفعت علم الوحدة و التطور هي نفس الأيادي ترفرف اليوم و مجدت بصوت عالي جهودكم و تهنئتكم على ما أنجزتم و أسستم. نحن نقدر بشكل كبير جهود القيادة اليمنية الممثلة بفخامة الرئيس علي عبد اللّه صالح خاصة ونحن نتطلع لتقوية العلاقات الدافئة التي تربط البحرين بالشعب اليمني لكي تتقدم سويةً للوصول الى آمالنا و طموحاتنا و الازدهار و الاكتفاء. أود أن استغل هذه المناسبة لابلاغ تحيات شعب البحرين الحارة و قيادته الحكيمة الممثلة بسموه الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أمير البحرين الى قيادة و شعب اليمن. و أمنياتنا الى بلدكم الشقيق المزيد من التقدم والنمو. السلام عليكم

امير دولة الكويت الراحل الشيخ جابر احمد ال صباح

كانت الوحدة اليمنية نجاحا بعون اللّه. سوف تذكر دائما بالفخر والسمو من قبل الشعب اليمني و أشقائهم في العالم العربي.

الرئيس العراقي الراحل صدام حسين

تمثل الوحدة اليمنية تقدير قوي للقوة والحماية ويبجل العالم الإسلامي. أيضا تخدم هذه الوحدة اهتمامات و مصالح الأمة العربية.

الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك

اقدم خالص التهاني و الأمنيات للشعب اليمني بمناسبة ذكرى تحقيق الوحدة اليمنية . أتمنى ان اثني على الالتزام النموذجي للامة اليمنية في خدمة الوحدة والاخوة. كذلك اقدم تقديري الى اختيارهم المصمم و الشجاع لاتمان طموحهم الوطني في خدمة عملية وقيم الديموقراطية و القانون.لذلك طلبت من السفير فرا نسس كوتمان الذي سوف يمثل الوفد الفرنسي الرسمي في احتفالات الثاني و العشرين من مايو 2000 ان ينقل الى حضرتكم صداقة وثقة فرنسا. أنتم على دراية بالثمن الكبير الذي ارتبط به للمحافظة على علاقاتنا الممتازة مع اليمن ولضمان التزامنا الأبدي إلى جانب دولتكم. تقبل فائق تقديراتي سيادة الرئيس.

الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات

إن الوحدة اليمنية تعني ولادة البلد من جديد. إنها هدية لأطفال الانتفاضة والحجارة و للعالم العربي.

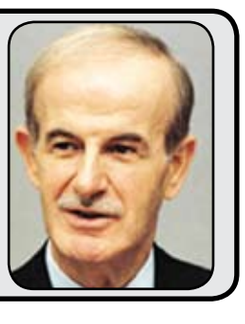

الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد

إن الوحدة اليمنية هي إنجاز وطني و كانت جديرة بالتصديق عند تحقيقها في أوقات عصيبة. في هذا اليوم التاريخي، حقق الشعب اليمني اعظم هدف للوحدة من خلال جهود قادته .

وليام ج. بيل كلنتون الرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية

نيابة عن الولايات المتحدة والشعب الأمريكي، اقدم التهاني الى الشعب اليمني و الحكومة اليمنية بمناسبة ذكرى الوحدة اليمنية. ان قيام الوحدة في الثاني و العشرين من مايس عام 1990 بين جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية في الجنوب والجمهورية العربية اليمنية في الشمال لإنشاء الجمهورية اليمنية أضاف استقراراً ملحوظاً الى المنطقة و انجاز هذا كله يعود الى المباحثات السلمية. كنت مرتاحاً لاستقبال الرئيس علي عبد اللّه صالح في واشنطن أوائل شهر أبريل. ان الولايات المتحدة تعي العديد من التحديات التي تواجه بلدكم والمطالب التي تقع على عاتقكم في مرحلة دخولكم الحقبة الثانية من الوحدة. هذه التحديات والمطالب حقيقية و تتطلب الالتزام والإسهام الكامل من قبل جميع اليمنيين لإنجازها. ان الولايات المتحدة تتطلع للعمل مع اليمن كواحدة من الديموقراطيات الناشئة في العالم و نحن ملزمون في تأدية المساعدة للتنمية السياسية والاقتصادية للبلد. في مناسبة احتفالات البلد في يوم الوحدة، نحن نتمنى لشعب ارض سبأ السلام و الازدهار الدائمين.

الرئيس التونسي زين العابدين بن علي

الوحدة اليمنية نصر عظيم لكل العرب في الوقت الذي تواجه فيه الأمة العربية تحديات كبيرة. إنها أيضا إنجاز كبير يعكس الآمال والطموحات لكل العرب نحو الوحدة والتضامن. اصبح هذا الأمل حقيقة في اليمن من خلال رغبة الشعب و امنية قيادته و حكمتها.

اعلان

14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
السبت 22 مايو 2010 م - العدد (14827) السنة الثانية و الأربعون

إن الوحدة جاءت وتحققت كترجمة لأهداف الثورة اليمنية المباركة (سبتمبر وأكتوبر)

علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية

Email: 14october@14october.com

بمناسبة احتفائها بتدشين العقد الثالث للوحدة اليمنية المباركة والاستعداد للاحتفال بمرور عيدها العشرين

الصوفي: تعز ستشهد افتتاح ووضع الحجر الأساس لمشاريع إستراتيجية بكلفة 220 مليار ريال

■ مدينة تعز

1963 مشروعا في قطاع التربية والتعليم بتعز منذ قيام الوحدة المباركة

أوضـح محافظ محافظة تعز حمود خالد الصوفي أن تعز وهي تحتفي بتدشـين العقد الثالث للوحدة اليمنية المباركة وتستعد للاحتفال بمرور عيدها العشرين ستشـهد افتتاح وتدشين مشاريع إستراتيجية سـتكون باشرة خير لمواطني المحافظة.

وأشار إلى أن تعز ستطوي صفحة مشكلة المياه بعد إنهاء كافة المعاملات المتعلقة بها وحصول المحافظة على الدعم للمرحلة الثانية بكلفة 220 مليون دولار منحة من الأشقاء في السعودية مقدمة من ولي العهد السعودي سـمو الأمير سلطان بن عبد العزيز كما تكفل القطاع الخاص ممثلاً بمجموعة شركات هائل سعيد أنعم بتجهيز محطة التحلية بالمخا.

■ حمود خالد الصوفي

تعز/ حلمي محفوظ/ نعائم خالد/ احمد النويهي

وأكد الصوفي في حديثه لـ«14 أكتوبر» أن العيد العشرين سيشهد إعادة الاعتبار لمدينة المخا حيث سيتم وضع الحجر الأساس لتأهيل ومد الرصيف وتعميق الميناء وإقامة كاسر الأمـواج وقـد تم الموافقة على المناقصة الخاصة به وأعلنت مؤخراً ورست على إحدى الشركات .

وأضاف أن من ضمن المشاريع التي ستشهدها محافظة تعز إنشاء محطة كهربائية بقوة 300 ميجا و تتزامن مع المحطة الخاصة بتحلية المياه والمحجر البيطري ومركز إقليمي للمواشي يتسع لـ2.5مليون رأس من الماشية مع البنى التحتية والثلاجات والإشراف الطبي و كلفة المحجر قدرها 30 مليون دولار.

وأكد المحافظ في حديثه للصحيفة أن تعز ستشهد افتتاح ووضع الحجر الأساس لعدد من المشاريع الإستراتيجية والبنى التحتية بكلفة تصل إلى 220 مليار ريال.

وقال: إن مدينة تعز ستودع قريباً مشكلة الازدحام حيث ستشهد افتتاح عدد من الطرق مثل طريق سالمين بطول كيلو متر ويبدأ من مفرق الذكرة شرقاً حتى منطقة حذران غرباً، وشارع النعمان بعرض 50م الممتد من أمام مصنع الصابون حتى مصلحة الطرق شرقاً وكذلك الخط الدائري الثالث مع إنشاء جسر عصيفرة وطريق سوفتيل الحوبان وطي مشكلة شارع وادي القاضي نهائياً.

ونوه إلى أن مشروع المدينة الرياضية قد رسا على شركة السعيد للإنشاءات وتسلم المقاول كل ما يخص المشروع من أوراق وعقد وخلافه.

ولفت المحافظ إلى أن مشكلة الكهرباء في تعز في طريقها إلى الحل حيث تتوفر في تعز كامل الشبكة الكهربائية لكافة المديريات، معتبرا ذلك جزءاً من إجراءات ومتابعات قامت بها السلطة المحلية .

وفيما يخص المرحلة الثانية من المدينة السكنية أشار المحافظ إلى انه تم اعتماد إنشاء 1000 وحدة سكنية في المرحلة الثانية وان العمل جار للبحث عن ارض مناسبة لتنفيذها، مشيراً إلى أن المرحلة الأولى من الوحدات السكنية سيتم توزيعها بناء على قرار مجلس الوزراء الذي سيصدر قريبا ويوضح من هم ذوو الدخل المحدود والمستحقون للوحدات.

أما فيما يخص الجانب الجمالي فقد أشار المحافظ إلى أن تعز ستتزين بالعديد من المجسمات في شجرة الغريب وسيتم إنشاء مجسم كبير للشاعر الكبير عبدالله عبد الوهاب نعمان الفضول ومجسم لحاملة الاجب اللوحة الإبداعية للمرحوم الفنان هاشم علي.

واستعرض الصوفي ما تشهده المحافظة و أكد بأنه لم يخصص له ريال واحد كموازنة مشاريع بل أن الحكومة اعتمدت 45 مليار ريال لتنفيذ مشاريع الخطة الاستثنائية خارج الخطط الاستثمارية للمحافظة والبرامج المعتمدة للأجهزة التنفيذية وان تعز بهذا تكون نالت ضعف ما نالته عدد من المحافظات التي احتضنت العيد سابقاً.

وقال الصوفي: إنه تم تخصيص 35 مليون دولار لتوسعة مطار تعز الدولي و28 مليون دولار لإعادة تأهيل ميناء المخا وأن المناقصة لهذا المشروع استكملتها إحـدى الشـركـات المتخصصة و تم استكمال الإجراءات القانونية وسيتم التنفيذ قريبا. كما سيتم وضع الحجر الأساس لمشروعي المحجر البيطري التابع لـوزارة الزراعة والمركز الإقليمي للتصدير الذي تنفذه المؤسسة الاقتصادية ومركز استيراد المواشي بكلفة 30 مليون دولار والمشروع يضم أقساماً لتوفير الأعلاف والتبريد والتسمين.

وقـال الصوفي انـه يجري العمل فـي مشاريع إستراتيجية رئيسية على صعيد البنية التحتية والخدمية حيث تم وضع الحجر الأساس لمشروع حماية البحر الأحمر ومدينة المخا بالرقابة الرادارية بكلفة 20 مليون يورو وتم تخصيص 80 مليار ريال لتحلية مياه البحر و10 مليارات ريال للمدينة السكنية و4 مليارات ريال للمدينة الرياضية الجديدة إضافة إلى توجه لإنشاء قاعة مؤتمرات كبيرة تتناسب مع وضع ومكانة مدينة تعز.

واختتم الأخ المحافظ حديثه مع الصحيفة حول تنفيذ عدد من المشاريع الثقافية في محافظة تعز حيث أشار إلى انه يجري حالياً تأهيل المركز الثقافي بتعز بالإضافة إلى إيجاد مركز ثقافي متعدد الخدمات والأغراض لجميع أوجه النشاطات الثقافية بالمحافظة.

وأضـــاف: « لـعـل إقـامـة المعرض الدولي للكتاب وتقنية المعلومات للمرة الثامنة في مدينة تعز هو تكريس لتكون تعز عاصمة للثقافة، مؤكداً أن إقامة الفعاليات وتعدد المشاريع التنموية وتحقيق المتطلبات الـضـروريـة لأبـنـاء المحافظة تهدف فـي الـواقـع إلـى إظهار فرحة حقيقية لديهم، راجياً أن يكون لأبناء محافظة تعز صوت مسموع وموقف مشهود فيما يتعلق بترسيخ وحدة الوطن.

إلى ذلك شهد قطاع التربية والتعليم بمحافظة تعز تحقيق الكثير من المنجزات سواء على مستوى البنى التحتية او القوى العاملة منذ قيام الوحدة المباركة التي كان لتحقيقها دور كبير في التنامي المستمر الذي شهدته تعز في مجال التعليم فقد اكد الأستاذ عبد الكريم محمود مدير عام مكتب التربية والتعليم بتعز ان المحافظة حظيت بالكثير من المشاريع شانها شان القطاعات الأخرى حيث وصل عدد المشاريع من مرافق ومـدارس ومبانٍ تربوية من 1990 وحتى 2010م الى 1963 مشروعاً بتكلفة إجمالية مقدارها 27804433064 ريالاً .

ونوه بان المشاريع التي سيتم افتتاحها عددها 73 بتكلفة 12844000 دولار ..فيما يصل عدد مشاريع التي سيتم وضع حجر الاساس لها الى 33 مشروعاً بتكلفة 5274000 دولار .

ولفت مدير مكتب التربية والتعليم بتعز الى ان المشاريع التربوية لم تقتصر عملية تمويلها على وزارة التربية والتعليم فقط بل ان هناك جهات أخرى ساهمت الـى الـوصـول الـى هـذا العدد من المباني المنجزة التي نفخر بها فقد قام الصندوق الاجتماعي للتنمية بإنشاء 473 مشروعاً بلغت التكلفة بالدولار 54912456.دولاراً ' وبما يساوي 10982491362ريالاً ، اما المشاريع التي تم انجازها من قبل الأشغال العامة بلغت 220 مبنى بتكلفة 18798717.دولاراً (759743522 ريالاً)..لافتا الى ان عدد المباني التي مولتها وزارة التربية والتعليم بلغ 583 مبنى مدرسياً بكلفة 28153555. دولاراً (5630711157 ريال) ..مشيرا الى ان المجالس المحلية قامت بإنشاء353 مبنى بتكلفة وصلت الى 32346430.دولاراً (646928653 ريـالاً) ..وقال بـان تعز شهدت تنفيذ مشاريع اخـرى مـن قبل جهات أخرى صديقة مثل المشروع الياباني والذي قام ببناء 18 مجمعاً بكلفة 11000000 دولار وبما يعادل (2200000000 ريـالاً) ، ومـشـروع واحـد مولته حكومة الصين الصديقة بكلفة5000000 يوان صيني (14000000 ريال) ، مضيفا ان هناك 92 مشروعا نفذت من قبل مشروع تطوير التعليم الأساسي بكلفة12411800دولاراً وبما يعادل 2482360162ريـالاً وقامت جمعية هائل سعيد أنعم ببناء200 مشروع بكلفة وصلت الى6600000 دولار.

■ عبدالكريم محمود

واوضـح ان الخطة الاستثنائية مولت انشاء23 مشروعاً بكلفة 3840991.دولارا' وبما يعادل 768198208 ريـالات ولا تـزال قيد التنفيذ من 2009م ليكون الإجمالي العام للمشاريع التي شهدتها محافظة تعز خلال عمر الوحدة اليمنية المباركة1963 مبنى وبكلفة اجمالية بلغت 27804433064ريالاً.

وأكد محمود في سياق تصريحه ان هذه المنجزات العملاقة ومرحلة النمو يأتي تلبية للمستوى التعليمي الذي بلغته المحافظة فقد وصل وعدد القوى العاملة في المكتب والمدارس الحكومية 36800معلم ومعلمة وعدد القوة العاملة في المدارس الاهلية (الخاصة) 2630'ليكون اجمالي عدد القوى العاملة(حكومي+ اهلي) 39430معلماً ومعلمة .

ونـوه بان الإقبال على التعليم في تعز معروف بارتفاعه الـدائـم حيث بلغ إجمالي عـدد الطلاب 739270 الذين يتلقون تعليمهم في 1478 مدرسة حكومية .. ووفيما يخص الجانب التاهيلي للمنضوين في هذا الحقل الهام اكد مدير مكتب التربية انه تم تنفيذ العديد من الدورات والبرامجاً منذ العام 2006م وحتى الآن وصلت الى 95 برنامجاً ودورة مختلفة شملت كافة التخصصات ووصل عدد المستهدفين من الدورات والبرامج 75001.

وقال بان مكتب التربية نفذ منذ العام -2006 وحتى العام الجاري العديد من الدورات والبرامج التاهيلية للمنضوين في الحقل التربوي.

22 مايو.. ألق الانتصار لثورتي سبتمبر وأكتوبر المجيدتين

اعلان

اعلان

الدكتور عبدالله الحامدي نائب وزيـــــــر التربية والتعليم يتحدث لـ 14 أكتوبر :

التعليم شهد خلال مسيرة الوحــــــدة تطوراً كمياً وتوسعاً كبيراً

شهد التعليم خلال العشرين سنة الماضية تطورا كبيرا وتوسعا غير عادي، بفضل اهتمام ورعاية القيادة السياسية وتوجهات الحكومة الساعية دوما إلى جعل التعليم في طليعة أولوياتها حيث عملت على تسخير كل الإمكانيات المتاحة لتطويره والنهوض به من أجل بناء جيل متعلم قادر على مواصلة مسيرة التنمية في البلاد.

وفـي اللقاء الذي أجريناه مع الدكتور / عبدالله الحامدي نائب وزير التربية والتعليم اسـتعرض أهم المكاسـب والإنجازات التي تحققت لهذا القطاع المهـم والجهـود المبذولة لتطوير وتجويد التعليم فـي بلادنا .. فإلى التفاصيل :

أجرى اللقاء / بشير الحزمي

الوزارة مهتمة بقضية تعميق الولاء الوطني لدى الطلاب من خلال المراجعة الحقيقية والصادقة للمناهج

ارتفاع عدد مدارس التعليم العام في محافظات الجمهورية منذ عام 1990 بنسبة (23,7 ٪)

عدد المدارس في المحافظات الجنوبية والشرقية ارتفع من (1732) مدرسة في 1991م إلى (2994)

□ في البدء نود أن تحدثونا عن الوحدة اليمنية في عيدها الـ 20 وما تحملونه من انطباعات تجاه هذه المناسبة العظيمة؟

- شكرا لصحيفة (14 أكتوبر) وأنا متيقن أن الوحدة اليمنية حدث كبير وتحول تاريخي ليس في تاريخ شعبنا اليمني العظيم، وإنما في تاريخ أمتنا العربية والإسلامية، و التي طبعا كان الفضل الكبير في تحقيقها بعد الله سبحانه وتعالى لفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وباني نهضة اليمن الحديث، وأعتقد أن هذا المشروع اليوم أصبح حقيقة واقعة وأصبح شابا يافعا قويا، وكنا نحن الذين عشنا هذه المرحلة نحلم يوما ما أن تتحقق الوحدة، فأصبحت اليوم حقيقة راسخة، ولم يحصل في تاريخ الوطن العربي لا الحديث ولا البعيد أن حقق شعب وحققت أمة حدثا بهذا الحجم، طبعا نحن اليوم نفخر ونفاخر بأننا نحن اليمنيين بقيادة قائد المسيرة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح تحققت لنا هذه الوحدة التي نحمد الله سبحانه وتعالى على نعمة تحققها، ولذلك فإن بعض الأصوات النشاز الذين يحاولون أن يهددوا هذا الكيان العظيم وهذا المنجز الذي نفاخر به، وربما يحسدنا عليه كثيرون، أعتقد أنهم لن يكون لهم مكان في تاريخنا اليمني وسيلعنهم التاريخ وسيلعنهم الحاضر وسيلعنهم المستقبل وستبقى وصمة عار في جبينهم وخصوصا أولئك الذين كانوا يتشدقون بأنهم وحدويون وكانوا يحاولون أن يهزوا كيانها لكن الشعب اليمني من أوله إلى آخره من عدن إلى صعدة ومن المهرة إلى تعز سيدافعون عن هذه الوحدة دفاعا شرسا ولا أعتقد أن هناك يمنيا عاقلاً سيترك هؤلاء الجبناء وهؤلاء الانفصاليين يتجهون نحو تهديد وحدتنا المجيدة، لأنها هي عزنا وهي قوتنا وهي مفخرتنا وهي أيضا، عامل قوة وعامل حضاري مهم ينظر إليه إخواننا العرب اليوم بأننا أنجزنا حدثا تاريخيا الكل يتطلع إليه ويحلم به وهذا طبعا بفضل الله سبحانه وتعالى وبفضل قائدنا العظيم فخامة الرئيس علي عبدالله صالح وهو بعد أن أنجز الوحدة اليمنية لاحظناه وهو يدعو إلى الوحدة العربية خصوصا بدعوته إلى الاتحاد العربي التي لاقت ترحيبا كبيرا في مؤتمر القمة العربية المنعقدة في مدينة سرت الليبية، وهو رجل ليس فقط بنى الوحدة، وإنما لديه سلوك وثقافة وحدوية، ونحن طبعا نسأل الله أن يديم هذه الوحدة وأن يحقق للأمة العربية عزتها في الاتحاد العربي الذي دعا إليه فخامة الأخ الرئيس.

الاحتفال في تعز.. دلالات ومعان

□ تحتفل بلادنا في 22 مايو هذا العام في مدينة تعز بالذكرى الـ 20 لتحقيق الوحدة اليمنية المباركة.. ما هي الدلالات التي يحملها احتفال هذا العام في تعز.. وما هي مشاركة التربية في هذه الاحتفالية؟

- طبعا الاحتفال بالذكرى الـ 20 للوحدة اليمنية في محافظة تعز لها مدلول كبير جدا حيث تحتضن تعز هذا الاحتفال، لأنه ليس فقط محافظة تعز هي المحافظة الوحدوية، فقد يكون الترتيب الزمني أتى إليها في هذا الأمر لكن الأعياد السابقة التي تمت سواء التي كانت في أمانة العاصمة أو عدن أو حضرموت أو إب أو الحديدة وهكذا تتوزع خيرات الوحدة على محافظات الجمهورية اليمنية، فنحن نعتبر أن هذا مدلول بأن الوحدة اليمنية فعلا تعبر تعبيرا واضحا وليس نظريا، ولكن من خلال المسلك الفعلي أن يحتفل في كل فترة من الفترات بمحافظة من المحافظات، يعني حينما يتجسد هذا الأمر اليوم أنا أعتقد أن احتفال أبناء تعز بهذه المناسبة في هذا الوقت بالذات بالذكرى العشرين دليل واضح على أن الوحدة اليمنية كبرت ونضجت وصارت طبعا يافعة، ولذلك أنا أرى أن هذا هو التجسيد الحقيقي للوحدة وليس عبارة عن إنجاز، اليوم حينما نرى ماذا حققت الوحدة اليمنية من إنجازات منذ تحقيقها في يوم 22 مايو 1990م إلى اليوم لن نتمكن من السرد ومن الحصر لعظمة هذه الإنجازات سواء أكان على مستوى المحافظات الجنوبية أو المحافظات الشمالية أو الشرقية أو الغربية وعلى محافظات الجمهورية كافة، لاحظ حتى حركة الاتصالات والتواصل بين المحافظات كانت أشبه بالمستحيل أو كانت تشكل عقبة غير عادية، اليوم في ظل الوحدة اليمنية بفضل الله سبحانه وتعالى وبفضل قائدنا نستطيع أن نصل إلى أي محافظة ليس فقط من طريق واحد، ولكن من خلال شبكة من الطرق، وهذه الإنجازات العظيمة في كل محافظات الجمهورية ليست فقط في الطرق التي شكلت وسهلت التواصل والاتصال وأيضا عمقت الوحدة وأزالت كل الحدود المصطنعة التافهة، بل هناك إنجازات عظيمة جدا على مستوى التنمية البشرية التي أحدثتها، اليوم الشعب اليمني أصبح بفضل الوحدة يمتلك ثقافة وحدوية عميقة جدا، ويمتلك ثقافة ديمقراطية يمارسها بنضج كامل ويمارس اليوم سلطته ويحكم نفسه بنفسه في كل حارة ابتداء من المركز الانتخابي إلى كرسي رئاسة الجمهورية.. أحدثت هذه الوحدة اليمنية بقيادة زعيمنا وقائدنا الأخ علي عبدالله صالح ثورة تحول كبيرة في حرية الإنسان وثقافته الداخلية، اليوم أصبح حرا ولا يجب أن نلتفت إلى تلك الغربان التي تنعق، لأن من عاش التجربة قبل الوحدة وبعد الوحدة يلاحظ الفرق الكبير في كل صغيرة وكبيرة.

مكاسب وإنجازات

□ ما هي أبرز المكاسب والإنجازات التي حققتها الوحدة اليمنية في قطاع التربية والتعليم خلال السنوات العشرين الماضية؟

- على مستوى التعليم ستلاحظ من خلال الأرقام والمعلومات التالية التي تحدد الفاصل الكبير كيف كان التعليم عند نقطة الصفر وعلى الأصعدة كافة، سواء أكان في مركز المحافظات أو في الأرياف، وستلاحظ أولا التطور الكمي ثم ستلاحظ التوسع في المعلمين، ثم ستلاحظ التوسع في الجامعات، التعليم أعطي له اهتمام كبير سواء أكان تعليما أساسيا أو فنيا أو عاليا، اليوم تقريبا عدد كبير جدا من المحافظات لا نستطيع أن نقول كلها لكن معظمها أصبحت فيها كل مقومات العملية التعليمية من المدرسة إلى المعهد الفني إلى الجامعة وفتح المجال للقطاع الخاص أن يمارس حريته على شتى الأصعدة التعليمية، فهناك الجامعات الخاصة، وهناك المدارس الخاصة، وهناك المعاهد الخاصة وأصبح التعليم هو الشغل الشاغل لقيادتنا السياسية ولمجتمعنا إجمالا، وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أن الشعب اليمني في ظل وحدته أصبح يدرك بوصلته الحقيقية في التنمية المستقبلية، ولذلك فإن الأرقام التالية تعطي مدلولا واضحا عن ذلك حيث نجد أن عدد المدارس بالتعليم العام في عموم محافظات الجمهورية خلال العام الدراسي 2008م - 2009م قد بلغت نحو (15,661) مدرسة، بينما كانت خلال العام الدراسي 1990 / 1991م (11,950) مدرسة، وبنسبة زيادة بلغت (23,7 ٪)، وقد كانت نسبة الزيادة في المحافظات الجنوبية والشرقية (42,2 ٪)، حيث زادت من (1732) مدرسة في عام 1990 / 1991م إلى (2994) مدرسة في عام 2008 / 2009م.

أما الشعب الدراسية في التعليم الأساسي والثانوي فقد نمت بشكل كبير خلال السنوات الماضية، حيث وصلت في التعليم الأساسي في عموم محافظات الجمهورية عام 2008 / 2009م إلى (136,306) شعبة دراسية، بينما كانت في عام 1990 / 1991م (56,722) شعبة دراسية، وبمعدل زيادة بلغ (58,4 ٪)، وفي التعليم الثانوي وصلت عدد الشعب الدراسية في عام 2008 / 2009م إلى (15,629) شعبة دراسية بينما كانت في عام 1990 / 1991 (5896) شعبة دراسية وبمعدل زيادة بلغ (62,3 ٪).

وعلى مستوى التحاق الطلاب في مراحل التعليم الأساسي والثانوي خلال السنوات الماضية، نجد أن عدد الطلاب الملتحقين بمرحلة التعليم الأساسي في عموم محافظات الجمهورية قد بلغ في عام 2008 / 2009م (4,327,451) منهم (2,498,676) طالبا و(1,228,775) طالبة، وكانت فجوة النوع (0,73 ٪)، بينما كانت أعدادهم في عام 1990 / 1991م (2,047,032) طالبا وطالبة منهم (1,398,694) ذكورا و(648,338) إناثا، وكانت فجوة النوع (0,46 ٪)، أما عدد الطلاب الملتحقين بمرحلة التعليم الثانوي في عموم محافظات الجمهورية فقد بلغ في عام 2008 / 2009م (580,829) طالبا وطالبة، منهم (374,317) ذكورا، و(206,512) إناثا، وكانت فجوة النوع قد بلغت (0,55 ٪)، بينما كان عددهم في عام 1990 / 1991م (188,456) طالبا وطالبة، منهم (165,333) ذكورا، و(23,123) إناثا، وكانت فجوة النوع (0,14 ٪) وعلى مستوى القوى العاملة بالإدارة المدرسية والمعلمين بالتعليم العام في عموم المحافظات، فقد بلغ عددها في عام 2008 / 2009م (443,377)، منهم (331,326) ذكورا، و(112,051) إناثا، بينما كان عددهم في عام 1990 / 1991م (220,390)، منهم (163,988) ذكورا، و(56,402) إناثا، وعلى مستوى المحافظات الجنوبية والشرقية، فقد زاد عدد القوى العاملة بالإدارة المدرسية والمعلمين بالتعليم العام من (67,855) في عام 1990 / 1991م إلى (113,397) في عام 2008 / 2009م.

وإجمالا يمكن القول إن نظام التعليم والتدريب بعد مرور عشرين عاما منذ إعادة تحقيق الوحدة اليمنية المباركة قد شهد تطورا ملحوظا من الناحيتين الكمية والنوعية، فقد ارتفع عدد التلاميذ والطلاب وانتشرت المؤسسات التعليمية على مستوى البلاد وتوافرت الفرص التعليمية والتدريب بعد التعليم الأساسي سواء أكانت في التعليم العام أو العالي أو الجامعي أو التدريب الفني والمهني، كما أن الدولة ثابرت على توفير المدخلات الضرورية لتشغيل وتسيير المؤسسات التعليمية من معلمين وإدارة تعليمية ومدرسية وتجهيزات وأثاث ووسائل تعلمية وتعليمية، كما تناولت الجهود تأسيس برامج لمحو الأمية وتعليم الكبار والتعليم غير النظامي سعيا وراء هدف القضاء على الأمية وتوفير فرص التدريب الأساسي لكبار السن.

افتتاح مشاريع جديدة

□ ما هي المشاريع التعليمية التي سيتم افتتاحها أو وضع الحجر الأساس لها هذا العام بمناسبة العيد الوطني الـ 20 للجمهورية اليمنية؟

- منذ تحقيق الوحدة اليمنية ومشاريع التربية والتعليم في تصاعد مستمر، ونستطيع أن نقول إن التوسع في الكم أصبح شبه مشبع، وهناك كثير من المشاريع التي ذكرناها لكم في أرقام واضحة، ما الذي تم ابتداء من تحقيق الوحدة إلى الآن، يكفي أن نقول إنه حينما وجدت قيادتنا السياسية، أن التعليم هو الأساس وجهت توجيها حاسما بضرورة الاهتمام بالتعليم وبتنشئة الأجيال لدرجة أنه بلغت عدد المدارس التي تنجز بمعدل ثلاث مدارس يوميا في حدود ألف ومائتي مدرسة سنوياً، لذلك نقدر أن نقول إن البنية الأساسية لهذه المدارس صرنا راضين عنها، واليوم التوجه الجديد والكبير لإصحاح وتطوير المناهج والتوجه نحو جودة التعليم إجمالا؛ لأن جودة التعليم اليوم هي هدف أساسي، في البدء كان طبعا لا يمكن أن نتحدث عن جودة التعليم قبل أن نتحدث عن كميته، وإستراتيجية التعليم الأساسي وإستراتيجية التعليم الثانوي وأيضا إستراتيجية محو الأمية حققت تقدما ملحوظا ومشهودا له، ونحن طبعا من خلال الأرقام المذكورة نلاحظ ما هي المشاريع التي أنجزناها خلال العشرين عاما أما ما سيتم افتتاحه أو وضع الحجر الأساس له في هذا العيد المبارك، فتبلغ (1572) مشروعا بكلفة إجمالية بلغت (39,813,844,000) ريال، منها (956) مشروعا سيتم افتتاحها بكلفة بلغت (26,829,751,000) ريال، (616) مشروعا سيتم وضع الحجر الأساس لها بكلفة بلغت (12,984,093,000) ريال، وتتوزع المشاريع التي سيتم افتتاحها بمناسبة العيد الوطني الـ (20) لقيام الجمهورية اليمنية على مستوى المحافظات على النحو التالي :

أمانة العاصمة (49 مشروعا).

عدن	(13 مشروعا).
المحويت	(23 مشروعا).
حضرموت	(42 مشروعا).
البيضاء	(66 مشروعا).
صعدة	(29 مشروعا).
المهرة	(23 مشروعا).
الجوف	(18 مشروعا).
حجة	(189 مشروعا).
الحديدة	(45 مشروعا).
إب	(112 مشروعا).
عمران	(72 مشروعا).
ريمة	(29 مشروعا).
صنعاء	(84 مشروعا).
مأرب	(33 مشروعا).
ذمار	(23 مشروعا).
أبين	(5 مشاريع).
تعز	(76 مشروعا).
لحج	(9 مشاريع).
الضالع	(13 مشروعا).
شبوة	(3 مشاريع).

تعميق الولاء الوطني

□ أين يكمن دور وزارة التربية والتعليم في تجسيد روح الولاء الوطني

الوحدة أحدثت ثورة تحول كبيرة في حرية الإنسان وثقافته

الخطوة الجديدة للوزارة هي التوجه نحو تجويد التعليم وصناعة الثروة الإنسانية

ونشر الثقافة الوطنية وثقافة الوحدة في عقول وقلوب الطلاب والطالبات، خصوصا أنهم يمثلون نسبة كبيرة من سكان الوطن اليمني، ويتواجدون في كل بيت وأسرة وقرية في مختلف أرجاء الوطن.. وهل من مبادرات أو جهود لتطوير المنهج الدراسي ليشمل ويركز على هذه الجوانب؟

- طبعا ما من شك في أنه كان هناك خلل لابد أن نعترف به، في الفترة الماضية، لكن اليوم وزارة التربية والتعليم اهتمت بشكل واضح وأساسي بقضية تعميق الولاء الوطني من خلال المراجعة الحقيقية والصادقة مناهج العلوم الإنسانية، وبالذات ما يخص التربية الوطنية والتاريخ وكل ما يؤدي إلى إبراز الدور المشرق لحضارة اليمنيين في التاريخ القديم والحديث وما يتطلعون إليه في المستقبل، طبعا تقوم مدارسنا عبر الإذاعة الصباحية والطابور الصباحي يوميا بترديد النشيد الوطني والنشاطات الأخرى المرتبطة بالأنشطة المدرسية المختلفة عبر المسرح والأغنية والقصيدة وعبر الرحلات وعبر كثير من الأنشطة التي نتطلع إليها من خلال المراكز الصيفية ويمكن القول إن هناك جهدا كبيرا يبذل اليوم على الأصعدة كافة، لتعميق روح الولاء الوطني، وجعل اليمن أولا وقبل كل شيء، في وجدان التلميذ من المرحلة الأولى، وهناك طبعا برامج ووجدنا كثيرا من منظمات المجتمع المدني التي انضمت إلى جانب التربية والتعليم تساند وتساهم معها في تعميق روح الولاء الوطني، والورشة الأخيرة التي تمت لتقييم المناهج وحضرها وافتتحها الأخ دولة رئيس الوزراء قبل عدة أسابيع ماضية، قيمت الاختلالات التي كانت حاصلة في المناهج ووقفت وقفة تقييمية جادة وواضحة وسلمت نتائج هذه الورشة إلى كليات تربية في ست جامعات في مختلف محافظات الجمهورية، لكي تتم عملية تمحيصها وإثرائها ليتم بعد ذلك بناء جيل واع بقضاياه وثوابته الوطنية.. الثورة والجمهورية والوحدة والديمقراطية وكل ما هو مرتبط بمتطلبات الولاء الوطني.

حماية الشباب

□ لعلكم لاحظتم كما لاحظنا أن معظم المشاركين في حرب صعدة من جماعة الحوثي والمنظمون إلى الحراك في بعض المديريات الجنوبية ومن يقومون بالعمليات الإرهابية التي كان آخرها العملية التي استهدفت السفير البريطاني بصنعاء هم من الشباب ممن لا تتجاوز أعمارهم الـ20 عاما، وهؤلاء هم جيل الوحدة، ترى من المسؤول عن تحول هؤلاء الشباب إلى السلوك غير السوي وانخراطهم في تلك الجماعات الخارجة على النظام والقانون والولاء الوطني؟

- أولا يجب ألا نتخوف من بعض الظواهر الصغيرة والنشاز التي تحصل هنا وهناك ويجب أيضا حينما نرى أعداء الوحدة يحاربون هذه الوحدة من الأصعدة كافة، يجب أن نشعر بالفخر أن وحدتنا شجرة مثمرة، وأن الشجرة المثمرة هي التي ترمى بالحجر، وإن لو لم تكن الوحدة، ولم يكن هناك إنجازات لقيادتنا السياسية ودولتنا الفتية ما كان خصوم أبدا، لذلك فإن هذه الظواهر التي نشاهدها هنا وهناك لا تشكل شيئا، فهناك من استغل المساحة الديمقراطية والحريات التي وفرتها دولة الوحدة، وأقامت معاهد أو مدارس خاصة أو مدارس تقوم بأدوار ضد الوطن، أنا اعتقد أنه شيء جميل، أن الدولة ونحن في وزارة التربية والتعليم تنبهنا إلى هذا الأمر، واعتقد أنه يجب ويجب ثم يجب علينا جميعا ألا نسمح بوجود أي نوع من التعليم أيا كانت مسمياته في التعليم إجمالا خارج النظام التعليمي الرسمي القائم، تحت مسؤولية وإشراف وزارة التربية والتعليم، وكل من يمارس أي نشاط فكري أو تعليمي تحت أي مسمى من سن الطفولة ابتداء من الروضة وحتى سن (18 عاما) التي هي مرحلة التعليم العام، أنا اعتقد أنه يجب أن يمنع منعا باتا، وأنه يشكل خطرا تحت أي مسمى، والظاهرة التي نشأت في صعدة أو التي نشأت في بعض المحافظات الجنوبية من خلال بعض المدارس التي كانت تأخذ بعض المسميات استغلت مساحة الحرية التي وفرتها دولة الوحدة استغلالا سيئا، فنعتقد أنه يجب أن يكون هناك توجه جاد جدا جدا من كل مؤسسات الدولة حتى مؤسسات المجتمع المدني ألا نسمح بالتدخل في تشكيل أفكار أجيالنا بطريقة مخالفة لما هو قائم من التعليم العام، هذا فيما يخص الجانب الذي نراه فعلا أنه يشكل خطرا، حينما ترى دعوة ما كان يسمى بالشباب المؤمن حينما بدأ سواء أكان في أواخر الثمانينات أو مع بدء التسعينيات من خلال الدعوة التي دعا إليها نجد أن ما كان يظهره شيء، وما نتج منه شيء آخر، أدى ذلك إلى محاولة تشويه وحدتنا الجميلة من خلال هذه النزعات الانفصالية المدعومة والممولة خارجيا، لكن أنا اعتقد أن الضربات القوية إذا كانت تهشم الزجاج؛ فإنها تصقل الحديد، وأنا اعتقد أن هذه الضربات التي وجهت لدولتنا الفتية سواء أكانت في صعدة أو في بعض المحافظات الجنوبية والشرقية زادت من قوة وحدتنا ومتانتها وحصنتها أكثر، ولن يجدوا منفذا آخر أيا كان، فقط يجب على مؤسسات الدولة المختلفة أن تتنبه لهذا الأمر، هذه الحركات الصغيرة التي تحاول أن ترفع بعض الشعارات المدفوعة الأجر أو رفع بعض الأعلام الشطرية أنا أعتقد أنه يجب على كل مواطن يمني وعلى كل منظمات المجتمع المدني وعلى مؤسسات الدولة أن تقاضيها، لأننا دولة مؤسسات شرعية وديمقراطية، وحينما يرفع شخص علما أيا كان هذا العلم الذي يرفعه أعتقد أنه يجب أن يتخذ بحقه أقصى العقوبات، لأنه ينشط داخل مؤسسات شرعية تمتلك مؤسسة رئاسية ومؤسسة تشريعية ومؤسسات تنفيذية وكل شيء لدينا صار منتخبا ويدير نفسه، لأن هؤلاء النشاز وحينما تراهم اليوم تجد أنهم يشكلون عددا لا يساوي شيئا، أن يقوم مثلا شخص وظف توظيفا واستغل حالته المرضية أو حالته الاقتصادية وتم تخريب أفكاره وهو طفل صغير نعتقد أن هذا ليس خللا في العملية التعليمية، لأن هؤلاء لم يتعلموا داخل المؤسسات التعليمية للجمهورية اليمنية، وإنما تم استغلالهم واستغلال ظروفهم الاقتصادية أو استغلال نموهم الفكري القاصر وتوجيههم توجيها خاطئا سواء أكان من القاعدة أو من الحوثيين أو من مسميات أخرى، وأنا أعتقد أن هذه الحركات لها فضل كبير اليوم، أنها زادت شعبنا اليمني قوة لمواجهة هذه الظواهر النشاز والسيئة ومن يعتقد أنه سيؤثر على مسيرة الوحدة أو من يقول إن الوحدة ستنتهي أو ستتحول إلى صوملة.. فهذا كابوس في نفوس هؤلاء الشرذمة أينما كانوا وأعتقد أنه يجب على كل قوى شعبنا اليمني أينما كانت أن تبلغ عن كل من يهدد أمنها واستقرارها وتطورها ووحدتها.

إعداد وتأهيل المعلم

□ نجاح العملية التربوية يرتكز على عدة عوامل أبرزها المنهج الدراسي ثم يأتي دور المعلم الذي يجسد المنهج في أذهان وأفكار وسلوك وحياة الطلاب.. أين يقع دور الوزارة في إعداد وتأهيل المعلم القادر على القيام برسالته المطلوبة بالشكل الصحيح والسليم، كأحد متطلبات التطوير للعملية التعليمية في بلادنا؟

- ما من شك في أنه بحجم التحول الكبير الذي تم للوحدة وعملية دمج المناهج لدولتين شطريتين سابقا، وما حصل من تحولات كبيرة مثل كثيرا من الظروف التي فرضت في إيجاد جزء من الكادر التعليمي لم يكن مؤهلا تأهيلا كبيراً فأعتقد أن وزارة التربية والتعليم اليوم تقف بنوع من الجدية الكبيرة من خلال تدريب وتأهيل المعلمين، ومن خلال تطوير المناهج وخصوصا بعد أن أصبحت اليمن جزءا من منظومة دول الخليج العربي، والآن نتبادل مع أشقائنا في دول الخليج كثيراً من الأفكار والخطط وكثيرا من المشاريع، وأعتقد أن ما يحصل من تطور يأتي ونحن مستعجلون أكثر، والتطور فقط ليس مرتبطا بوزارة التربية والتعليم لوحدها إنما يجب على المجتمع إجمالا أن يساهم في العملية التعليمية ويجب دعم العملية التعليمية، الخطوة الجديدة التي نفكر فيها بنوع من المسؤولية الكبيرة هي التوجه نحو تجويد التعليم، فالتعليم والتعليم فقط يبني الأمم لذلك بعد أن انتشرنا كميا وبعد كثير من الممارسات للتربية والتعليم وعليها أن تتحمل المسؤولية هي ويشاركها عوامل كثيرة فيجب علينا الآن بعد ما أنهينا التوسع الكمي التوجه نحو تجويد التعليم وصناعة الثروة البشرية من خلال اكتشاف الموهوبين وإقامة مدارس الموهوبين، لأن هؤلاء هم علماء المستقبل وهم ثروة المستقبل وما لم توظف إمكانات غير محدودة وهائلة جدا وما لم يشارك المجتمع ومشاركة المجتمع نقصد بها أولا هذا المجتمع الذي استفاد من الوحدة واستفاد من الأمن والاستقرار الذي حققته الوحدة فهذه المؤسسات الاقتصادية الكبيرة في القطاع الخاص وهذه المؤسسات الكبيرة من مؤسسات المجتمع المدني والوقف وغيره يجب توفير كمية هائلة من الأموال إذا أردنا حقا أن نجود التعليم وننتقل ونخطو خطوات سريعة في هذا المضمار، ولذلك أنا أعتقد أنها مسؤوليتنا في التربية والتعليم وهي مسؤولية الدولة إجمالا ومسؤولية القطاعات المختلفة.

تجويد التعليم

□ فيما يتعلق بالتوجه نحو الاعتماد الذاتي وتحويل المدرسة إلى الاعتماد الذاتي.. ما هي خطتكم في هذا المجال.. وما هي المكاسب التي ستحققها التربية والتعليم من هذا التوجه؟

- العنوان الأساسي هو تجويد التعليم، ففي يوم من الأيام كانت الأمية مسيطرة سيطرة كبيرة، ثم بدأنا بالتوسع الكمي والقضاء على الأمية وتوفير المدرسة أمام كل أبناء الشعب اليمني.. فحينما نتحدث اليوم عن ثلث السكان مثلا هم في مدارسنا وفي جامعاتنا، أنا أعتقد أننا شعب فتي وحي، وحينما نفكر في جودة التعليم ماذا نريد من جودة التعليم، الخطوات الأساسية لابد من تطوير الإدارة المدرسية ولابد من إيجاد أنظمة جديدة للقياس وللتقويم ولمزاولة المهنة، يعني أنه كي نجود التعليم لابد أن نسهم في إيجاد الاعتماد المدرسي أو الاعتماد الأكاديمي وهذا سيوفر مؤسسات تعليمية جاذبة.. مدرسة تحقق الهدف الأساسي من وجودها تكون ذات رسالة تربوية سامية وذات رسالة تعليمية وذات رسالة اجتماعية، لذلك نحن نقول إنه لابد من أن يأتي يوم تحصل فيه المدرسة على ترخيص بأنها صالحة وقادرة على تأدية رسالتها التربوية، ونحن اليوم بدأناه وعقدنا أول ورشة هنا، وهناك تنسيقات بيننا وبين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال مكتب التربية الذي تعتبر اليمن عضوا أساسيا وفاعلا فيه، حينما نبدأ نرفع هذا الشعار ونقول على المدارس أن تهيئ نفسها للحصول على الاعتماد المدرسي، إذا حصلت على الاعتماد المدرسي معناه أنها مؤسسة قادرة وأصبح لديها شهادة من جهة محايدة وليس من وزارة التربية والتعليم، أنها مؤهلة لهذا الدور، هذه العملية مرتبطة بالمبنى ومرتبطة بالمعلم، وبالإدارة وبكل الوسائل التي تحقق لها الشروط، لأن تحصل على هذه الشهادة، شهادة الاعتماد المدرسي هي شهادة إقليمية أو محلية أو دولية يعتمد على أصلها أنها فعلا تؤكد أن المعايير أصبحت متكاملة، أنا اعتقد أن هذه خطوة مهمة ويجب على وزارة التربية والتعليم وعلى الدولة إجمالا أن تعطيها اهتماما لهذا الجانب، لأنه اليوم من غير تجويد التعليم لن يكون لدينا مخرجات تستطيع أن تواكب المستقبل، والبعد الآخر هو الموهوبون والموهوبون هؤلاء هم علماء المستقبل في أي دولة وفي أي مجتمع، فإذا كان في أي مجتمع دراسي يشكل الموهوبون من 2 إلى 5 ٪ نه فتخيل حينما تبدأ هناك إستراتيجيات وقد بدأت ولكنها لا تزال بسيطة واليوم الجمهورية اليمنية ومن خلال وزارة التربية والتعليم لها دور مساهم مع الدول الخليجية بإيجاد إستراتيجية للموهوبين، لأن ثروة أي دولة وثروة أي مجتمع هم هؤلاء العلماء، أعتقد أنه لن يتحقق لنا ذلك، إلا بالعمل بهذا المحور، إستراتيجية التعليم المبكر الذي هو الروضة والتمهيدي أعتقد أنه من سيبقى هناك قصور، ونحن الآن نتجه واعتقد عما قريب يمكن أن تكون هناك إستراتيجية رابعة للتربية والتعليم وهي إستراتيجية التعليم ما قبل الأساسي، هذا كله هو الذي سيكون صمام الأمان للمستقبل.

رؤى لإصلاح وتطوير التعليم

□ من خلال متابعتنا لتصريحاتكم والأنشطة التي تقومون بها نلاحظ أن هناك مجموعة من الخطوط العريضة التي تتحدثون عنها وتعتبرونها منطلقا لإصلاح التعليم، كالاعتماد المدرسي كما ذكرتم واكتشاف الموهوبين ورعايتهم والسجل المدرسي وإصلاح الاختلالات في الامتحانات.. إلى أين وصلتم في ذلك؟

- نحن عندما نتحدث عن الاعتماد المدرسي فإننا نضع الأسس المتينة لتجويد التعليم وحينما نتحدث عن المنهج وتطويره وتحديثه، منهج للموهوبين ومدارس للموهوبين وطرق اكتشاف الموهوبين لن تتم إلا بإيجاد مدرسة جاذبة وبمعلم مؤهل ولن توجد إلا بمنهج أكثر فعالية، ويعتمد على الكفاءات أكثر مما يعتمد على الأهداف، والاعتماد المدرسي لم نبدأ فيه حتى الآن، لكن يفترض أن يتم البدء به وأي مدرسة ستحصل على الاعتماد المدرسي يجب أن تبحث وزارة التربية والتعليم وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة عن مؤسسات محايدة أكانت إقليمية أو دولية وأن تشجع وتساعد على إيجاد مؤسسات الاعتماد المدرسي المحلية وتعطي لها الحرية والاستقلالية وتأخذ ترخيصاتها بشكل صحيح من وزارة التربية والتعليم، ولكن سيكون لها الكلمة النهائية بتحديد أن هذه المدرسة أخذت الاعتماد المدرسي أم لا، لأنه هناك أكثر من أربعة عشر معيارا للحصول على ذلك، وإذا ما أخذت المدرسة الاعتماد المدرسي تقدر تقول إن المدرسة أصبحت مؤهلة لكي تدير نفسها، مجتمع المدرسة أو مجتمع الزمام الجغرافي الخاص بالمدرسة الذين يدرس أبناؤهم وبناتهم في تلك المدارس يجب أن يكون لهم مساهمة فاعلة من خلال مجالس الآباء والأمهات التي نظمتها وزارة التربية والتعليم والتي أسهمت في دعم المدرسة ورفع مستواها إلى الحد الذي يجعلها تتقدم أكثر، أما إذا ما أخذت المدرسة الاعتماد المدرسي أنا أرى أن تعطى استقلاليتها الكاملة، لأنها ستكون مؤسسة متفرغة لبناء الجيل، وبالنسبة للاختلالات الإمتحانية وأنتم لاحظتم أننا منذ العام الماضي حاولنا أن نبذل جهداً للوقوف أمام كثير من الاختلالات، لأن الغش الامتحاني أو كل ما يحصل من اختلالات امتحانية نحن مصممون على أن يأخذ مرتكبوها جزاءهم الرادع والهدف ليس العقاب فقط، ولكن كي يرتدع الآخرين حتى لا تتكرر هذه الظواهر، فحينما نغش في مؤسساتنا التعليمية بحجة أننا نبحث عن مقعد دراسي أو كرسي في الجامعة أو نحصل على شهادة اعتقد أننا نغش أنفسنا، ولذلك نحن مصممون وسنرفع القضية قريبا ونحيل الملفات المتعلقة بذلك إلى هيئة مكافحة الفساد وإلى الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وسينال كل الذين قصروا في واجباتهم في المحافظات أين كان هؤلاء من الجهات الرسمية عقابهم حتى يثق مجتمعنا أن وزارة التربية والتعليم قائمة فعلا على إصلاح أوضاعها بجدية متناهية، صحيح أن هناك مقاومة كبيرة للإصلاح، لكن هذا لا يعني أن نتراجع.

وأضاف : نحن نقول أن إصلاح العملية التعليمية سهل جدا، وحينما نتحدث عن السجل المدرسي والرقم الوطني للطالب الذي سيبقى معنا من أول ابتدائي إلى ثالث ثانوي وهذا توجه جديد يؤدي إلى أن نلزم المدرسة وكل مدرسة تلزم طاقمها بإيجاد سجل يوثق عن وضع تلاميذها في أي مرحلة من المراحل وكلما انتهت مرحلة ينتقل السجل للمرحلة التي انتقلت فيه المدرسة، لنفترض أنه لدينا مدرسة أساسية من أول إلى سادس هذا الملف من أول ابتدائي على المدرس وعلى إدارة المدرسة ولذلك نريد أن نبحث عن آلية لتطويرها بحيث أنه يستطيع هذا السجل أن يتابع التلميذ حتى إذا ما حصل انحراف أو حصل أي شيء يساعد على اكتشافه وتقويمه، هذا السجل سيساعد على اكتشاف كل القدرات والمبدعين والموهوبين، ونحن الآن قد بدأنا العمل فيه في كثير من المدارس سواء أكان في أمانة العاصمة أو في بعض المحافظات أو في بعض الأرياف كخطوات تجريبية ونتابع نتائجه وبدأ يعطي ثماره، تجويد التعليم ليس فقط مرتبط بهذه القضية، وقد بدأنا من خلال التوسع الكمي ومن خلال توفير المباني المدرسية حتى الآن العمل على أن تكون المدارس فترة دراسية واحدة، ونعتقد أن ما يقارب (86 ٪) من مدارسنا قد أصبحت مع إصلاحات هنا وهناك جاهزة لتكون فترة دراسية واحدة، وعلينا أن نتجه إلى أن تكون مدارسنا جميعا فترة واحدة صباحية، لأنه بعد ذلك سنتجه إلى أن يكون اليوم الدراسي يوما أطول لكي يكون هناك مساحة للأنشطة المدرسية ولكي نوجد فلسفة تربوية جديدة، فمن خلال الفترة الواحدة ومن خلال يوم دراسي أطول سنرسي مفهوما جديدا في موضوع الواجبات التي تسمى الآن الواجبات المنزلية، أنا أحلم باليوم الذي تختفي فيه الواجبات المنزلية، وألا يكون أمام الطالب أو الطالبة أية واجبات منزلية وأن تتحول إلى واجبات مدرسية، السبب أنه أثبتت الواجبات المنزلية فشلها حينما يذهب التلميذ ويجد أن الأب أمي أو مشغول وغير معني في فهم ابنه أو ابنته ويجد التلميذ صعوبة في حل واجباته يؤدي إلى أن تخلق لديه صعوبات ثم إحباطات ثم عقد، لكن بتطويل اليوم الدراسي فإن الواجب بدلا من تأديته في المنزل سيكون في المدرسة ويحله في الفصل ويساعده في ذلك مدرس موجود أمامه، وبوجود يوم مدرسي أطول ستجمع حصص مع بعض وسيكون في الجزء الأول من الحصة المدرس يدرس ويقدم النماذج وفي الجزء الثاني من الحصة سيطلب من تلاميذه أن يحلوا الواجبات ولو جزئيا، وقد أثبتت هذه التجربة نجاحها في بعض الدول التي أخذت بها، ونأمل أن تكون مدارسنا فترة واحدة وبيوم دراسي أطول، نريد أن تكون مدارسنا مؤسسة اجتماعية يأمن فيها ويحبها التلميذ والطالب أكثر ما يغادرها وهذه لن تتوافر إلا من خلال مساهمات كاملة من المجتمع ومن الوزارة ومن الجميع، وقال : هناك قضية أخرى مهمة وأريد أن أركز عليها أنه لا نقصد فقط باليوم الدراسي أننا نريد فترة دراسية صباحية فقط، لكن ما أقصده أننا نريد إعادة ترتيب مدارسنا، فنحن الآن في أمانة العاصمة على سبيل المثال وهكذا في مدارسنا في المحافظات المختلفة، لكن بدأنا اليوم عبر خطوات تجريبية ننفذها في أمانة العاصمة.

إن المدارس غير مرتبة فمعظمها أساسي - ثانوي، ولدينا اليوم رؤية لترتيب المدارس كي نعمل مدارس مثلا تكون أساسية فقط، وثانوية فقط، وقد تمكنا في بعض المديريات من أن نعمل مدارس من أول إلى ثالث ابتدائي وفي هذه المدارس نوفر لها كل المعطيات من معلم ومنهج ووسائل وحتى الفئة العمرية عندما تكون متساوية ويكون التركيز عليها، فأنت بذلك تستطيع أن تعدها إعدادا صحيحا، نفكر أيضا ولدينا رؤية أن توجد المدارس تكون أعمارها متقاربة بمعنى أن المدارس الثانوية بدلا ما تكون من أول ابتدائي إلى ثالث ثانوي تتحول لتصبح مدارس للمرحلة الثانوية فقط، وقد أصبح لدينا الآن في أمانة العاصمة أربع مدارس للمرحلة الثانوية فقط، ونحن اليوم نخطط والمعلومات الورقية والمكتبية أصبحت جاهزة لأن تكون في العام القادم إن شاء الله أربعون مدرسة في هذا الإطار، وسننتقل بهذا العمل إلى بقية المحافظات المختلفة، ومن خلال كل ما ذكرته نحن نتجه إلى تجويد التعليم ومن هنا يمكن القول إن تجويد التعليم هو عنوان المرحلة القادمة، ونحن مستوعبون أن التربية والتعليم مهمة كبيرة ومسؤولية يجب أن نشارك فيها جميعا، لكن أنا شخصيا عندي أمل كبير من خلال الإصرار الذي لدينا وإصرار فخامة الأخ رئيس الجمهورية على إصلاح التعليم وعلى تجويد التعليم والاهتمام بالتعليم وفي كل مناسبة وهو يركز على العملية التعليمية، والعملية التعليمية ليست فقط قضايا الولاء الوطني والقضايا الإنسانية ولكن على بناء إنسان يستطيع أن يكون له دور وتكون لليمن مساهمة في الحضارة الإنسانية، وأنا أنظر إليها أنها ليست صعبة أبدا وأنها سهلة ورؤية واضحة أمامنا والقضية هي قضية وقت إن شاء الله.

تعليم الفتاة

□ أين وصلت جهودكم في النهوض بتعليم الفتاة وردم الفجوة التعليمية بينها وبين الذكور؟

- الفتاة اليمنية أثبتت أنه إذا أتيحت لها فرصة ستمثل رديفا حقيقيا أو ركنا آخر بجانب أخيها الرجل، بل لو لاحظت ونحن نكرم أوائل الجمهورية كان الجزء الأكبر من المتفوقين هم من الفتيات، وقد سعت وزارة التربية والتعليم مع بعض شركائها إلى تنفيذ برامج تشجيعية وتحفيزية تحث الفتيات على الالتحاق بالتعليم، سواء أكان من خلال التحويلات النقدية المشروطة في المناطق الريفية التي تكون نسبة الالتحاق فيها متدنية أو من خلال توفير الغذاء المدرسي لأسر الفتيات أو من خلال توفير الحقيبة المدرسية وغيرها من الحوافز المتعددة، وقد أدى كل هذا فعلا إلى ظهور نتائج هذا العمل إلى تضييق الفجوة ما بين الذكور والإناث.

مراكز ومخيمات صيفية

□ بما أن العام الدراسي أوشك على الانتهاء لتبدؤوا مع شركائكم في الجهات المعنية بإقامة المراكز الصيفية.. هل لكم أن تطلعونا على أهم ملامح المراكز الصيفية القادمة وأبرز ما سيتم فيها؟

- المراكز الصيفية هي واحدة من الوسائل التي تبذل للحفاظ على الشباب في فترة الفراغ في الصيف، وقد تطورت تطورا نوعيا، وكان الفضل لتوجيهات فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية العام الماضي بإقامة مخيمات صيفية وكانت هذه المخيمات واحدا وعشرين مخيما، بحيث أن كل مخيم ليس فيه طلاب المحافظة أو طالبات المحافظة المعنية وإنما في كل مخيم يوجد عينات من كل محافظة ويلتقون سويا، وهذه المخيمات أثبتت فاعليتها وأثمرت نتائج طيبة واعتقد أنه يجب تطوير هذه الظاهرة وتطوير وسائل توظيفها، ويجب على الدولة إجمالا، وكذلك وزارة التربية والتعليم وغيرنا عدم السماح لأية جهة أين كانت أن تنظم مراكز صيفية خارج إطار التربية والتعليم ووزارتي الشباب والأوقاف والجهات ذات العلاقة، لأن هذا يعتبر تخريبا لأفكار أبنائنا ويجب أن يكون هناك قانون يمنع منعا باتا مزاولة أي نشاط لأي جهة أيا كانت في سن التعليم العام.

كلمة أخيرة

□ في ختام هذا اللقاء هل تودون قول كلمة ما أو توجيه رسالة محددة؟

- أهنئ وأبارك لقيادتنا السياسية ممثلة بفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية على إنجازه العظيم الذي سيبقى خالدا في التاريخ ونقول له نحن نشكرك ونحييك ونعتبر أن ما أنجزته عملا عظيما وسنحافظ عليه وسيحافظ عليه أبناؤك اليمنيون، وأعتقد أن هذه الوحدة لو كان مكتوبا لها أن تزول لاختفت في أيامها الأولى، لكن اليوم أصبحت حقيقة واقعة وسيدافع عنها كل أفراد الشعب اليمني بكل ما يملكون من قوة، وأقول إنه يجب أن يكون مطمئنا وأن نطمئن جميعا وأنا أحد الذين تسيطر عليهم هذه الطمأنينة والسكينة لأنني لا أستطيع أن أتخيل كيف سأعود إلى الشطرية أو كيف سأعود إلى الانفصال، والوحدة راسخة رسوخ الجبال وعلينا فقط أن نستمر في الحفاظ عليها.. وأهنئ الجميع بهذه المناسبة العظيمة.

اعلان

سيحافظ أبناء الوطن الوحدويون على منجز الوحدة في حدقات أعينهم

علي عبدالله صالح – رئيس الجمهورية

14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
السبت 22 مايو 2010 م - العدد (14827) السنة الثانية و الأربعون

التعليم الفني والتدريب المهني خلال 20 عاماً من عمر الوحدة اليمنية

مراكز التدريب والتأهيل المهني والتقني توسعت من 6 مراكز إلى أكثر من 100مركز ومؤسسة تعليمية مهنية

ما تحقق من إنجازات يعكس الاهتمام الكبيرلفخامة رئيس الجمهورية بمنظومة التعليم الفني والتدريب المهني

أبدت دولة الوحدة اهتمامها بالتعليم الفني والتدريب المهني باستحداث وزارة العمل والتدريب المهني في تشكيلة الحكومة عام 1990م ضمت قطاع للتدريب المهني وكذا إنشاء المؤسسة العامة للتعليم والتدريب المهني والتقني كخطوة أولى لاهتمام الدولة بالتعليم الفني والتدريب المهني، غير أن ذلك الوضع الجديد لم يكتب له النجاح بسبب الظروف السياسية التي رافقت تلك الفترة.

إعداد / سميرالصلوي

وفي العام 1992م ألغي قطاع التدريب المهني بالوزارة و تم إنشاء الهيئة العامة للتدريب المهني. وفي عام 1993م دمجت وزارة العمل والتدريب المهني بوزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية وأصبحت الهيئة العامة للتدريب المهني أحد الأجهزة التابعة لها ، وفي عام 1995م أعيد تنظيم الهيئة بالقرار الجمهوري رقم(64) نتيجة لضرورة تجميع معاهد التعليم الفني والتدريب المهني تحت مظلة واحدة توفيراً للإمكانيات وحشداً للطاقات والكوادر وتوحيداً للنظم والمستويات ، حيث أصبحت الهيئة بموجبه مسئولة عن كافة أنواع ومستويات التعليم والتدريب المهني والتقني.

كما صدر في العام 1995م القرار الجمهوري بالقانون رقم (15) الخاص بإنشاء صندوق للتدريب المهني والتقني مرتبط بإصلاح نظام التمويل، ويتعلق بجوانب إدارة النظام ورسم سياساته وتنظيمه.

وفي نفس العام (1995) صدر قرار مجلس الوزراء رقم 67 في عام 1995م، والخاص بتشكيل المجلس الوطني للتدريب المهني والتقني ليضم في تركيبته مختلف أطراف الإنتاج والجهات المستفيدة وذات العلاقة ، ويتمثل فيه أصحاب العمل نسبة كبيرة ويتولى المجلس اقتراح السياسات الموحدة للتدريب المهني والتقني في مختلف مستويات العمل المهني ما دون المستوى الاختصاصي وذلك بما يلبي احتياجات خطط التنمية وسوق العمل .

وفي الحكومة الجديدة التي شكلت في عام 1997م تم إنشاء وزارة العمل والتدريب المهني التي ضمت قطاعاً للتدريب المهني يتولى مسؤولية التخطيط للتعليم والتدريب المهني والتقني ، وأصبحت الهيئة العامة للتدريب المهني والتقني تتولى مسؤولية تنفيذ الخطط والبرامج الخاصة لهذا النوع من التعليم على المستوى الوطني.

وكانعكاس للاهتمام الكبير الذي أولاه فخامة الأخ / علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حفظه الله لمنظومة التعليم الفني والتدريب المهني تم في عام 2001م تشكيل حكومة جديدة ضمت في عضويتها وزارة التعليم الفني والتدريب المهني التي حددت مهامها في رفع الطاقة الاستيعابية للتعليم الفني والتدريب المهني من خلال إنشاء مؤسسات جديدة وتأهيل القائم منها وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص لجميع أفراد المجتمع وتحديث وتطوير مناهجه وبرامجه بمشاركة جميع الفئات وخلق التوازن المطلوب بين مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني ومخرجات التعليم الجامعي لتصحيح الخلل القائم في هرم القوى العاملة وتطبيق الإستراتيجية الهادفة للوصول إلى نسبة استيعاب 15٪ من مخرجات التعليم الأساسي لصالح التعليم الفني إضافة إلى التوسع في برامج التدريب والتعليم المستمر من حيث برامج رفع الكفاءة والبرامج التحويلية ليشمل الحرف والصناعات التقليدية .

تدريب وتأهيل الكادر

يعد تدريب وتأهيل الكوادر العاملة في مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني في الجوانب الفنية والإدارية والتربوية واستمرار تطويرها من العوامل التي تعزز قرارات الوزارة ومؤسساتها لتلبية احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية والموارد البشرية .

ويعد هذا الجانب من أولويات خطوط التعليم الفني لرفع قدرات الكوادر التعليمية والتدريبية وذلك لتحسين جودة مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني .

وبعد تأسيس وزارة التعليم الفني والتدريب المهني شهد هذا المجال توسعاً ملحوظاً وذلك من خلال وضع شروط لشغل وظيفة مدرس ومدرب الذي يعد نقله نوعية كونه يحدد شروط شغل وظيفة المدرس والمدرب ويجعل المشاركة إجبارية في برامج التأهيل والتدريب وذلك لتحسين جودة مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني وبما يواكب متطلبات واحتياجات سوق العمل .وتتمثل أهم أنواع البرامج المتبعة في تأهيل وتدريب كادر التعليم الفني والمهني في برامج التعليم الإداري بقسميه العام والتخصصي والتدريب ألمسلكي الذي يشمل تدريباً تربوياً قصيراً وتدريباً تربوياً طويلاً إضافة إلى التدريب التخصصي الفني المتمثل في التأهيل الدراسي والمنح المحلية والخارجية وقد بلغ إجمالي الأنشطة التأهيلية والتدريبية المحلية منذ عام 1990م حتى نهاية 2009م 447 نشاطاً شمل دورات تدريبية وندوات وورش عمل وزيارات وبهدف رفع مستوى الكادر المحلي و الاستفادة من اتفاقيات التعاون المبرمة مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة .

التوسع في خارطة التعليم الفني والتدريب المهني

شهدت الأعوام الماضية منذ 1991م تطورا كبيرا في عدد المؤسسات والمراكز التدريبية في مجال التعليم الفني والتدريب المهني حيث ازداد عددها من 6مراكزتدريبية في 5 محافظات عام 1991م إلى 79 مركزاً ومؤسسة تدريبية نهاية عام 2009م في 19 محافظة ويضاف إلى هذا العدد 24 مشروعاً تم الانتهاء من بنائها خلال الأشهر الأولى من عام 2010م منها11 مركز تدريب بتمويل من الصندوق السعودي للتنمية و13 مركزا بدعم حكومي إضافة إلى توسعة 7 معاهد كما سيتم خلال هذا العام وضع حجر الأساس لـ 14 مشروعاً جديداً.

تطور أنظمة التعليم الفني والتدريب المهني

لا شك بأن التطور الإداري للوحدات الإدارية المسئولة عن التعليم الفني والتدريب المهني خلال العشرين عاما الماضية قد رافقه تطور في معظم عناصر منظومة التعليم الفني والتدريب المهني كنتيجة حتمية، ومن هذه العناصر الأنظمة التعليمية التي ظلت محصورة قبل الوحدة في نظام تعليمي واحد هو التعليم النظامي بتخصصات محدودة، ولم تكن هناك مناهج موحدة أو حتى مواصفات وتجهيزات موحدة للتدريب والتعليم وظل هذا الأمر لسنوات عدة بعد الوحدة حتى عام 1996م عندما قامت الهيئة بتدشين بعض البرامج وأنظمة التعليم الجديدة وإجراء التعديلات في الأنظمة القديمة وتحديثها , وقد نتج عن ذلك العديد من التطورات التي شملت برامج التعليم النظامي وانعكست في استحداثات في البناء الإداري والمؤسسي للتعليم الفني والتدريب المهني بشكل إيجابي وواضح على بنية التعليم النظامي ومدخلاته ومخرجاته التدريبية ومن أهم التطورات التي حصلت في بنية التعليم النظامي استحداث نظام مهني سنتان وثلاث سنوات وهو نظام تعليمي يمكن الملتحقين بمستوى السنتين مهني الالتحاق بعدها بمستوى الثلاث السنوات مهني من خلال مجموعة من الإجراءات الإدارية والتقييمية المرنة، وقد هدف من هذه الاستحداثات تحسين مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني من ناحية وتوفير فرص العمل للراغبين بالاندماج بسوق العمل من ناحية أخرى.و ازداد عدد المتدربين المقيدين في كافة صفوف مستويات التعليم في المؤسسات التدريبية بشكل تصاعدي خلال العشرين عاماً كنتيجة مباشرة لتوجيهات ورعاية واهتمام فخامة الأخ/ الرئيس حفظه الله .حيث ارتفع عدد الملتحقين بالمعاهد والموسسات المهنية والفنية من768 متدرباً ومتدربة عاام1991م إلى 25816 عام 2009م.

وقد زادت أعداد الخريجين أيضاً بنسب مضطردة والأهم من ذلك هو تحسن نوعية المخرجات والمهارات التي يكتسبونها والتي تؤهلهم للاندماج بسوق العمل بشكل مباشر فور التخرج و قد بلغ إجمالي الخريجين من مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني منذ العام 1990م وحتى الآن (55879) متدرباً ومتدربة.

برامج التدريب التعاوني

بدء بتنفيذ برامج التدريب التعاوني عام 1996م، بمحافظة الحديدة بعد سلسلة من التحضيرات ونتاجاً لثمرة تواصل الهيئة آنذاك مع العديد من الجهات الرسمية والمؤسسات الخاصة وتكمن أهمية هذا النوع من التعليم في كونه المجال والمحك الحيوي والواقع الميداني لطلاب المؤسسات التدريبية وقد بلغ عدد المتدربين المستفيدين في هذا البرنامج 3952 متدربا في 1048 موقع إنتاج تتوزع في 11 محافظة.

نظام التعليم والتدريب المستمر (الدورات القصيرة)

بدء بتنفيذ هذا النوع من التعليم خلال العام 1998م، بعد استصدار قرارات من مجلس الوزراء بشأن موافقة الحكومة على رصد مبالغ مالية لتنفيذ برامج الدورات التدريبية القصيرة، ومنذ البدء بتنفيذ هذه الدورات وحتى الآن تم تدريب وتخريج (34801) متدرب تم التحاقهم ب (1731) دورة تدريبية ويهدف هذا النوع من التعليم إلى استيعاب التدفق الكبير على مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني ويتم في هذا النوع من التعليم والتدريب تجزئة البرنامج النظامي إلى دورات (برامج) مختلفة تختلف عددها من مهنة إلى أخرى وذلك وفقا لممارسة المهنة في سوق العمل ومتطلباته، وعلى هذا الأساس تمت عملية تجزئة البرامج النظامية إلى برامج تعليم مستمر يلتحق بها الطلاب ابتداء من البرنامج التأسيسي ثم الذي يليه وهكذا . ويتم تنفيذ هذا النوع من التعليم والتدريب في الفترة المسائية وقد بلغ عدد المتقدمين لهذه الدورات 51066 قبل منهم 39948 وبلغ عدد الناجحين في هذه الدورات 34801 في 1731 دورة تدريبية.

التعاون الدولي

عملت الوزارة على تدعيم وتطوير علاقات التعاون مع عدد من الدول العربية والاسلامية والاجنبية والمنظمات الدولية والاقليمية،وتتمثل أهم النشاطات التي تم تنفيذها خلال هذا العام في التوقيع على اتفاقيات ومذكرات تفاهم وبرامج تنفيذية مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة وقد تم إعداد وصياغة عدد من الاتفاقيات والبرامج التنفيذية خلال العام 2009م وتم التوقيع على اتفاقيات وبرامج تنفيذية مع كل من العراق ولبنان وماليزيا وعمان والصين إضافة إلي اتفاقية القرض المقدم من بنك التصدير والاستيراد الكوري لتمويل مشروع المعهد الفني العالي اليمني الكوري واتفاقية المنحة الاماراتيه لتجهيز 20معهداً تقنياً ومركز تدريب مهني واتفاقيه المنحة الفرنسية للمساعدة في التأهيل والبحث الزراعي اليمني كما تم عقد عدد من اجتماعات اللجان الفنية المشتركة خلال العام 2009م تنفيذا لما ورد في اتفاقيات التعاون والبرامج التنفيذية الموقعة مع جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية والمملكة الاردنية ومملكة ماليزيا .

مشاريع التعليم الفني والتدريب المهني

نفذت الوزارة عدداً من المشاريع في إطار التعليم الفني والتدريب المهني منها مشروع تطوير التدريب المهني (المرحلة الثانية) الذي بدأ الإعداد له في عام 2004م ويهدف إلى المساعدة في توجيه نظام التعليم الفني والمهني لخدمة الاحتياجات التدريبية الفعلية لأصحاب العمل ومتطلبات السوق من المهارات المطلوبة وذلك من خلال إيجاد علاقة شراكة بين كل من القطاع العام والخاص لتطوير المهارات في قطاعات اقتصادية نامية وتطوير القدرات المؤسسية للوزارة في التخطيط المبني على احتياج سوق العمل، والمتابعة والتقييم .

وبهدف. تأسيس برامج تقنية جديدة للتدريب قبل وأثناء الخدمة، يتم تحديدها بمشاركة أصحاب العمل ورفع قدرات المعلمين ورفع قدرات أصحاب العمل من القطاع الخاص لتحديد احتياجاتهم من مهارات، وتفعيل دورهم في تمويل وتنمية تلك المهارات، وذلك من خلال إعادة هيكلة صندوق التدريب المهني

إضافة إلى مشروع قرض صندوق التنمية السعودي الذي يهدف إلى توسيع وتطوير التدريب المهني والتقني في مختلف محافظات الجمهورية، من خلال إنشاء (18) مؤسسة تدريبية بقرض من صندوق التنمية السعودي وبمبلغ (50) مليون دولاراضافة الى مشروع إنشاء المعهد التقني بأمانة العاصمة الذي تم التوقيع على اتفاقية قرض مع البنك الإسلامي للتنمية في 4/ 8/ 2001م بمبلغ (6,840,000) دينار إسلامي أي ما يعادل (9,240,000 دولار)، وبلغت إجمالي المبالغ المنصرفة على إنشاءات المشروع خلال العام 2007م (61,413,000) ريال تمويل محلي و (147,252,439) ريالاً تمويل خارجي.كما نفذت الوزارة مشروعاً لتأسيس نظام للتعليم الفني العالي في اليمن في إطار مشاريع دعم قدرات التعليم والتدريب NPT الممول من قبل المؤسسة الهولندية للتعاون الدولي في مجال التعليم العالي NUFFIC .بدأ المشروع نشاطاته في شهر فبراير من العام 2006م والذي تستمر مدته ثلاث سنوات ، وتبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع 2.4 مليون يورو ، ستقدم الحكومة الهولندية منها (2) مليون يورو بينما سيتم تغطية بقية التكلفة بتمويل محلي.يهدف المشروع إلى رسم وتحديد رؤية ومهام محددة لوزارة التعليم الفني والتدريب المهني فيما يتعلق بتخطيط وإدارة وتقييم برامج التعليم التقني العالي واستيعاب هذه البرامج في منظومة التعليم الفني التابعة للوزارة.وبهدف بناء القدرة التأهيلية للمؤسسات التدريبية التابعة للوزارة بحيث تتمكن من تزويد سوق العمل بكوادر فنية اختصاصية عالية الكفاءة من خلال برامج التعليم التقني العالي.

إعداد آليات ونظم للربط بين برامج التعليم التقني العالي وبرامج التعليم الجامعي تنظم وتحكم عملية انتقال الطلاب بين هذه البرامج. إضافة إلى مشروع توأمة الموسسات التدريبية الزراعية اليمنية والفرنسيةالممول من قبل جمهورية فرنسا بصفة رئيسة ويهدف إلى

إدراج أسس الري التي تتوافق مع احتياجات الاستثمارات في القطاع الزراعي في اليمن في أنظمة المراجع التدريبية . وتحسين التعليم الفني في المعهد الزراعي و البيطري بالأمانة.

ووصلت قيمة المنحة الفرنسية للمشروعين إلى (188,345) يورو ومدتهما ثلاث سنوات (-2005 2007 م .

إعداد الإستراتيجية الوطنية للتعليم الزراعي بحضور خبراء فرنسيين خلال الفترة يونيو-يوليو/2007م.

إنهاء تركيب المضخة وشبكة الري بمزرعة المعهد المهني الزراعي/ سردود.

حضور (3) طلاب فرنسيين لإجراء التطبيق في المعهد المهني الزراعي/ سردود خلال الفترة 8/ 6 - 3/ 9/ 2007م.

الانتهاء من المرحلة الأخيرة لدمج التدريب التطبيقي في منهج الإنتاج الحيواني بالمعهد التقني الزراعي والبيطري/ الحصبة.

مشروع إنشاء المعهد اليمني الكوري التقني العالي يهدف هذا المشروع إلى إنشاء معهد تقني عال، يمول الجانب الإنشائي في المشروع محلياً ، بينما يتكفل الجانب الكوري فيه بتوفير التجهيزات وإعداد المناهج وتدريب الكادر، ولقد تم الاتفاق بين كل من الوزارة و وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبنك الاستيراد والتصدير في جمهورية كوريا الجنوبية بشأن إعداد دراسة جدوى حول إنشاء المعهد، وقد نفذت الدراسة فعلياً من خلال زيارة رسمية لفريق مختص من الكوريين خلال الفترة 7- 26 /7/ 2007م و أسفرت نتائجها تالياً عن تعهد صندوق التعاون الكوري للتنمية الاقتصادية بتقديم قرض مبلغ (15,380,287) دولاراً ، وقد تمت الموافقة على نتائج هذه الدراسة وتم تقديم طلب القرض.

المشروع الياباني

ويهدف من هذا المشروع اختيار مؤسستين تدريبيتين من أجل تحسين نوعية وجودة خريجي التعليم الفني والتدريب المهني وتأهيلهم للحصول على فرص عمل وتحسين أداء المدرسين والمدربين وتدريب المدربين وتحسني وتطوير المناهج وتوفير بعض التجهيزات..

الاتجاهات المستقبلية الإستراتيجية الوطنية للتعليم الفني والتدريب المهني

مرت عملية إعداد إستراتيجية التعليم الفني والتدريب المهني بعدة مراحل لتظهر بالشكل التي هي عليه الآن من الشمولية والضبط،حيث تمت الدراسة من الواقع اليمني،وتم جمع المعلومات والبيانات المختلفة عن قطاع التعليم الفني والتدريب المهني بكافة عناصره... الخ، وإعداد وصياغة وثيقة الإطار العام للإستراتيجية، وتنفيذ عدة ورش عمل لمناقشتها ، وتتلخص مراحل عملية الإعداد لهذه الإستراتيجية في ثلاث مراحل: صياغة خلفية، ووصف قطاع التعليم الفني والتدريب المهني و إعداد مشروع الإستراتيجية مناقشة وإقرار الإستراتيجية

برنامج رفع الطاقة الاستيعابية للمؤسسات التدريبية

لا شك في أن البرنامج التنفيذي لرفع الطاقة الاستيعابية للمؤسسات التدريبية إلى 15 ٪ من مخرجات التعليم العام بحلول عام 2012م، قد أصبح عنصراً رئيسياً في خطط وتوجهات الوزارة وقياداتها، والذي يعتبر أحد المراجع الأساسية لإستراتيجية التعليم الفني والتدريب المهني. وتأتي البداية الحقيقية للبرنامج الذي دخل عامه الثاني انطلاقاً من اهتمام قائد المسيرة التنموية وراعي النهضة التعليمية في بلادنا فخامة الأخ/ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية حفظه الله ، وتوجيهاته الرشيدة بضرورة الاهتمام بالتعليم الفني والتدريب المهني حيث صدر قرار مجلس الوزراء رقم (280) لعام 2002م بشأن الموافقة على البرنامج التنفيذي المقدم من الوزارة بشأن رفع الطاقة الاستيعابية للتعليم الفني والتدريب المهني إلى 15٪ من مخرجات التعليم الأساسي والثانوي بحلول عام 2012م، وكان الهدف العام لهذه الخطة رفع الطاقة الاستيعابية للتعليم الفني والتدريب المهني للوصول إلى نسبة 15٪ من مخرجات التعليم الأساسي والثانوي بحيث تغطي عموم المناطق في الجمهورية اليمنية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص لجميع أفراد المجتمع للحصول على فرص الالتحاق بالتعليم الفني والتدريب المهني.

وخلق التوازن المطلوب بين مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني ومخرجات التعليم الجامعي لتصحيح الخلل القائم في هرم القوى العاملة. إضافة إلى التوسع في توفير خدمات التعليم الفني والتدريب المهني التي تحقق أهدافاً اجتماعية مباشرة والموجهة للعاطلين عن العمل وذوي الدخل المتدني والذين يتلقون المعونات الاجتماعية والمقيمين في المناطق الريفية.وتقليص الفجوةبين المستويات الثقافية والتعليمية لمختلف فئات المجتمع.

رفع الطاقة الاستيعابية وخلق التوازن بين مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني ومخرجات التعليم الجامعي ابرز أهداف الوزارة

مركز للتعليم والتدريب المهني والتقني

اعلان

اعلان

القطاع الصحي..(20)عاماً من التحولات المتسارعة وإنجازات تعم أرجاء الوطن

الوحدة اليمنية مثلت انطلاقة حقيقية للنهوض بالوضع الصحي

عدد المنشآت الصحية زادت منذ 1990م بنسبة(211 ٪)

الجهاز الصحي الحكومي شهد إصلاحات جذرية سدت جوانب القصور في مختلف المجالات

شهد القطاع الصحي كغيره من القطاعات الخدمية الأخرى تحولات كبيرة خلال مسيرة الوحدة اليمنية، وقد حظي هذا القطاع علي وجه الخصوص برعاية واهتمام كبيرين من قبل القيادة السياسية والحكومة لما له من أهمية في حياة المواطنين.

وخلال الـ20سنة الماضية من عمر وحدتنا المباركة شهد هذا القطاع العديد من النجاحات والإنجازات التي تحققت في مختلف مكوناته.

صحيفة14أكتوبر وبمناسبة العيد الوطني الـ20 للجمهورية اليمنية تستعرض لقرائها الكرام أهم التحولات التي شهدها هذا القطاع وأبرز المكاسب والإنجازات التي تحققت خلال العشرين سنة الماضية .. فإلى التفاصيل:-

إعداد/بشير الحرمي

في مجال الإصلاحات التشريعية والتنظيمية والمؤسسية والسياسات العامة لتطوير القطاع الصحي وتحسين خدماته تم تحقيق جملة من الانجازات والتي شملت:

الاستراتيجيات الوطنية

بعد تحقيق الوحدة تم وضع الخطط الموجهة الأجل للتنمية الصحية التي اشتملت على السياسات والاستراتيجيات الصحية والبرامج والمشاريع في إطارها الموحد مثلت هذه الخطط نقلة نوعية في نهج الرعاية، حيث تبنت قطاع دولة الوحدة في المحافظات الشمالية وفي المحافظات الجنوبية، تلاها وبمراسة التحضير الموسع بكافة أشكالها ،انتهاج سياسة الخدمات الإيصالية (نشاط خارج الجدران) بصورة دورية لتعزيز النشاط الروتيني الذي يقوم عبر المرافق الصحية، وقد ساعد هذا كثيراً في رفع التغطية،انتهاج إستراتيجية التكامل في تقديم الخدمات وهي إستراتيجية يتم بها تقديم حزمة خدمات الرعاية الصحية الأولية للمواطنين،إتباع سياسة الكشف المبكر عن الأمراض وتأكيد تشخيصها مخبرياً وتقديم الأدوية الفاعلة ومراقبة عدم حدوث مقاومة للأدوية،إتباع سياسة التدخل لمكافحة الأمراض وفق ما هو متبع عالمياً،المصادقة على الاتفاقية العالمية الإطارية لمكافحة التبغ ، إعداد ثلاثة برامج عمل سكانية متزامنة مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (2000-1996م ، 2005-2001م و2010م -2006م)،دمج البرامج والمتغيرات السكانية ضمن الخطط الخمسية للتنمية على المستوى الوطني،تحديث وتمديد السياسة الوطنية للسكان عام 2001م، للغطي الفترة حتى 2025م متزامنة ومتناسقة مع الرؤية الإستراتيجية للبمن 2025 ومع أهداف التنمية الألفية 2015م، تبني سياسة تسجيل الصفائح الدوائية المحلية والأجنبية معتمدة في ذلك على تطبيق تلك المصائح لشروط سياسة التسعيرة سعر التصنيع الدوائي الجيد c-GMP، إتباع الدوائية والرأس المستوردين بطباعة البيع للجمهور على العبوات الدوائية،استحداث الوصف والتوصيف الوظيفي للقابلات.

مؤشرات صحية

وحول مؤشرات تحسن الخدمة الصحية من حيث التغطية وخدمات الرعاية والجملات المنفذة يمكن القول إن امتداد الجمهورية اليمنية على مساحة كبيرة تقدر بأكثر من 5555,000 كم2 وتوزع السكان فيها في 137,000 تجمع سكاني قد مثل تحدياً كبيراً لتقديم الخدمات الصحية ومع ذلك فقد بذلت وزارة الصحة جهوداً كبيرة خلال العقدين الماضيين مكنتها من رفع التغطية بالخدمات الصحية من 42 ٪ عام 1993م إلى 64٪ عام 2009م،خفض معدل وفيات الأطفال الرضع من 173 وفاة لكل 1000 ولادة حية إلى 68,5وفاة لكل 1000 ولادة حية،خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من 305 وفيات لكل 1000 حالة ولادة في عام 1992م إلى 78,2 وفاة لكل 10000 حالة ولادة حية،خفض معدل وفيات الأمهات من 1000 وفاة إلى 365 وفاة لكل 1000,000.

استئصال شلل الأطفال

تمكنت الجمهورية اليمنية خلال الفترة من 1996م- 2009م من تنفيذ العديد من حملات التحصين ضد شلل الأطفال وكان الكثير منها من منزل إلى منزل نتج عنها استئصال فيروس شلل الأطفال البري تماما ، إلا أن انخفاض التغطية بالتحصين خلال الأعوام 2002 - 2004م أدى إلى الفيروس الوافد من السودان الشقيق الأمر الذي تفشي وباء شلل الأطفال ليعم ، تمكن من الانتشار في بلادنا وحدوث وباء شديد بين الأطفال غير المطعمين سابقاً ، وبعد تنفيذ 12 حملة وطنية متواصلة خلال العامين 2005و2006م تمكنت الوزارة من استئصال الفيروس ووقف الوباء ما جعل اللجنة الدولية للإشهاد الخاصة باستئصال شلل الأطفال تصدر تقريرها الوطني في فبراير عام 2009م. وهذا يعتبر من أهم منجزات وزارة الصحة العامة والسكان خلال العقدين الماضيين.

مكافحة الحصبة

بعد أن تم تنفيذ أكبر حملة وطنية في تأريخ مكافحة الحصبة في بلادنا خلال عام 2006م حيث تم تطعيم أكثر من 6مليون ونصف طالبة ومطالبة ضد مرض الحصبة فقد تراجعت أعداد الإصابة بالحصبة بعد أن كانت تسجل سنوياً ما يزيد عن 30,000 حالة سريرى إلى اقل من 100 حالة ، ولم تعد تسجل أي حالة وفاة في المرافق الصحية نتيجة الإصابة بمرض الحصبة ولله الحمد، وبهذا فإن مكافحة الصحة العالمية تعتبر أن بلادنا قد دخلت فعلاً مرحلة التخلص من الحصبة .

اتباع عدد من السياسات الهادفة مواكبة التطورات العالمية في تطوير القطاع الصحي

التحصين الموسع

كانت اللقاحات قبل عام 1990م تشمل : لقاح السل- لقاح الدفتيريا- لقاح السعال الديكي- لقاح الكزاز- لقاح الحصبة و لقاح الشلل.وأصبحت اللقاحات المقدمة الآن للأطفال تشمل: لقاح السل- اللقاح الخماسي (التهاب الكبد الباقي - المستدمية الانفلونزية « هيموفيلس انفلونزا»، السعال الديكي ، الدفتيريا ، الكزاز)- لقاح الحصبة- لقاح الشلل. وبالتالي تم زيادة أنواع اللقاحات المقدمة وتم التخفيف من عدد الحقن المؤلمة للطفل حيث أن اللقاح الخماسي يضم خمسة لقاحات ويقدم في حقنة واحدة. و تعمل الوزارة على إدخال لقاح فيروس الروتا والذي يتسبب في ملاك الاف الحالات من الإسهال بين الأطفال، وكذلك لقاح ذات الرئة(النيموكوكال).

وقد حدث تطور كبير في سلسلة التبريد حيث لا يوجد مرفق صحي (مستشفى أو مركز صحي أو وحدة صحية) إلا وتتوفر فيه على الأقل ثلاجة واحدة لحفظ اللقاحات) وما تبع ذلك من حافظات تبريد للقاحات.وحصلت اليمن على جائزتين دوليتين من حلف اللقاحات نتيجة تحقيقها دقة في بيانات التحصين تجاوزت 99 ٪.

مكافحة الملاريا

قبل عام 1990م كان برنامج الملاريا من أضعف البرامج وأقلها إمكانيات (مادية وبشرية وتجهيزاً).

وبحق للجمهورية اليمنية أن تفتخر الآن بأن بلادنا لديها برنامج مثالياً لمكافحة الملاريا وأهم الإنجازات في مكافحة الملاريا:استئصال مرض الملاريا في جزيرة سقطرى بعد أن عانى سكانها لعدة عقود من انتشار الملاريا بينهم،الرأجع الكبير في عدد الحالات الحادثة بين السكان بمرض الملاريا من أكثر من مليوني حالة في مطلع الثمانينات كما قدرت منظمة الصحة العالمية في الثمانينات والتسعينات من حين آنه لم تسجل في العام 2009م سوى أكثر من 134,492 حالة في محافظات الجمهورية، تم تنفيذ مسح وطني موسع لمؤشرات الملاريا في العام 2009م ،تعزيز البنية التحتية للبرنامج إذ أصبح لديه مبنى مركزي بأمانة العاصمة ولديه مبنى لفرع الملاريا في كل من الحديدة وعدن وأيبن، تم تطوير القدرات الفنية لكوادر البرنامج على المستوى المركزي وفي عدد من المحافظات وذلك ضمن برنامج تدريبي مكثف محلياً وخارجياً، تم البدء في تطبيق الخطة الإستراتيجية لجعل شبه الجزيرة العربية خالية من الملاريا وهي الخطة التي أقرها المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة دول مجلس التعاون الخليجي، حصول البرنامج على منحة من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا بمبلغ 27 مليون دولار، تطبيق إستراتيجية رش المنازل بالمبيد ذي الأثر الباقي حتى يقلل عدد المنازل التي تم رشها بنهاية عام 2009م 817,476 منزل ووفر ذلك حماية لـ2 ملايين مواطن ومواطنة في المناطق الموبوءة بالملا ريا وبهذا يعتبر البرنامج قد غطى 80 ٪ من المنازل المستهدفة بحسب إستراتيجية منظمة الصحة العالمية،وصول عدد الناموسيات المشبعة التي تم توزيعها خلال الفترة من 2001 إلى 2009م 881,208 ناموسية، تدشين العمل بالسياسة العلاجية الجديدة بالأدوية المضادة للملاريا وتم توزيع 295,895 جرعة علاجية ، وكذلك تم توزيع 1,577,751 شريط فحص سريع على أكثر من 1000 مرفق صحي، تدريب 2,456 كادراً صحياً في مجال مكافحة الملاريا، تم إنشاء 7 محطات للدراسات الحشرية وتم فعلياً تنفيذ 7 دراسات لحساسية البعوض الناقل.

مكافحة السل

بالرغم من أن أنشطة مكافحة السل قد بدأت قبل العام 1990م ، إلا أن الأنشطة المكثفة للمكافحة لم تبرز سوى في العقدين الماضيين وخصوصا الست سنوات الأخيرة وتتمثل أهم إنجازات البرنامج في وصول خدمات السل تحت إستراتيجية المعالجة اليومية تحت الإشراف المباشر (دوتس) إلى جميع مديريات الجمهورية الـ334، تجاوز معدل شفاء حالات السل 86 ٪ وهو أعلى من المعدل الدولي المطلوب (85 ٪)، تم إجراء مسح لمعدل حالات الحدوث للسل في عام 1990م والذي أظهر أن هنالك 43 حالة سل تحدث بين كل 100,000 نسمة من السكان، وبالمقارنة فقد تم تكرار تنفيذ مسح مماثل في العام 2008م وأظهرت النتائج تراجعا كبيرا في معدل حدوث الحالات فقد بلغت 27 حالة بين كل 100,000 نسمة من السكان، البدء بالتعاون والشراكة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني المهتمة بمكافحة السل، نجاح البرنامج في الحصول على منحتين من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، الأولى في العام 2003م بمبلغ وقدره 14 مليون دولار، والثانية في العام 2009م بمبلغ وقدره 24مليون دولار.

مكافحة البلهارسيا

تبنت الوزارة ولأول مرة في تأريخها هدف التخلص من البلهارسيا وهو قرار وصفته منظمة الصحة العالمية بالجريء لأن دولا قليلة في العالم وفي إقليمنا أهتمت بهذا المرض والذي عرف لعقود كثيرة بأنه ضمن الأمراض المهملة (المنسية). علماً بأن المنظمة تقدر عدد المصابين في بلادنا بـ3,ملايين مواطن ومواطنة، ولقد تملكت أهم إنجازات الوزارة في مكافحة البلهارسيا في تنفيذ4 حملات وطنية خلال العام 2008م في 115 مديرية ضمن 17 محافظة، وقد أدى نجاح والتزام الوزارة بالحملات عام 2008م إلى إقناع البنك الدولي بدعم اليمن بمنحة قدرها 25 مليون دولار للتخلص من البلهارسيا خلال الست سنوات القادمة2010 - 2015م، وإتباع إستراتيجية جديدة وهي المعالجة الجماعية لكل سكان المديرية وليس الاقتصار فقط على طلاب المدارس و من هذا الدعم تم تنفيذ حملة تجريبية من28 - 31 ديسمبر 2009م في 10 مديريات مختارة ضمن 3 محافظات هي الأعلى إصابة بين المحافظات ، وتم في هذه الحملة معالجة 802,585 مواطنا ومواطنة من جميع الفئات العمرية في المديريات.

التوسع في الخدمات العلاجية إنشاء المراكز التخصصية

توسع العلاقات مع شركاء التنمية حيث زاد عدد المانحين الداعمين لتنفيذ خدمات الصحة الإنجابية إلى (17) مانحا.

استخدام اللجنة التقنية للصحة الإنجابية من عام 2006م .

التثقيف والإعلام الصحي

وفي مجال التثقيف والإعلام الصحي السكاني يمكن أن نوجز أهم ما تحقق من انجازات بعد تحقيق الوحدة المباركة وتتمثل في اعتماد المركز الوطني مركزا إقليميا متعاونا مع الصحة العالمية WHO عام 1997م ، وفتح فروع في عموم محافظات الجمهورية ومديرياتها وتجهيزها وتدريب مدراء التثقيف الصحي في المحافظات ومنسقّي التثقيف الصحي في المديريات على مهارات التخطيط لبرامج التثقيف الصحي ومهارات التواصل مع الآخرين ، تدريب مثقفين صحيين في المرافق الصحية ، تدريب متطوعين (متثقفين ومثقفات مجتمعيات «على مستوى المديريات ظروف الانتفاح وزيادة مساحة الحرية الفكرية بعد الوحدة المباركة على العزل والقرى ، إقامة العروض الصحية بالسينما المتنقلة في المدارس والمعسكرات والميادين العامة ، تدريب الإعلاميين من مختلف وسائل الاتصال الجماهيري المرئية والمسموعة والمقروءة ،إنتاج وبث العديد من البرامج والفلاشات والتلفزيونيات الصحية في 14 محطة إذاعية وطنية ومحلية، تدريب العديد من الخطباء والمرشدين ونشر الوعي الصحي عبر المساجد ، تنفيذ العديد من الحملات الإعلامية في الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة عبر وسائل الاتصال الجماهيري الإذاعة والتلفزيون والصحافة والمدارس والمساجد والمرافق الصحية ، إنشاء مبنى للمركز بصنعاء ،تنفيذ برنامج تدريب داخلي وخارجي للكوادر في مجال الإنتاج الفني ،التدريب للكوادر الوطنية في مجال الصحة الإنجابية في إطار الخطة الوطنية للتثقيف الصحي .

الترصد الوبائي

تم تأسيس المركز الوطني للترصد الوبائي في أغسطس 1998م نظرا لغياب المعلومات الوبائية عن الأمراض السارية في بلادنا وكان عدد المتخصصين في علم الوبائيات لايزيد على عدد أصابع اليد الواحدة، ولقد تمثلت أهم إنجازات هذا المركز خلال العقد الماضي في تحقيق النجاح في استئصال مرض دودة غينيا (المعروفة محليا بمرض عروق الماء) وقد حصلت الجمهورية اليمنية عام 2004م على شهادة خلوها من هذا المرض ، وأهدى الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر وساما تقديريا لفخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية ووساما آخر لوزارة الصحة العامة والسكان، تأسيس البنية التحتية للترصد الوبائي وبناء القدرات في مجال علم الأوبئة حيث دربت الوزارة أكثر من 120 كادراً طبياً (من محافظات الجمهورية) في علم الوبائيات ضمن دورات تدريبية لمدة ثلاثة شهور، كما تم تدريب أكثر من 585 كادرا صحيا على مبادئ علم الأوبئة والترصد للأمراض في دورات قصيرة لمدة أسبوع من جميع مديريات الجمهورية، إصدار الدليل الوطني للترصد الوبائي للأمراض السارية والتي بلغ عددها 31 مرضا ويتم وصول تقرير أسبوعي من المحافظات إلى المركز الوطني للترصد الوبائي، العمل على رفع الجاهزية للاستعداد للأوبئة والجائحات العالمية حيث تمكن المركز وكوادره في جميع المحافظات من التعامل مع جائحة الأنفلونزا العالمية فيروس إتش1 إن1. وتم ذلك بتفعيل اللجنة الوطنية العليا ومتابعتها للمكافحة والحد من انتشار الفيروس وكذلك بتدريب الكوادر في جميع المديريات بما في ذلك جزيرة سقطرى ، وتوزيع الأدوية الكافية المضادة للأنفلونزا وتوفير الأجهزة التشخيصية والمحاليل المخبرية اللازمة ، وقد واجهت الوزارة خلال العقدين الماضيين عدداً من الأوبئة وتمكنت ولله الحمد من مواجهتها واحتوائها كما حدث في أوبئة شلل الأطفال والإسهالات والملاريا والحمى والحصبة، كما تم إصدار الدليل الوطني للترصد الوبائي للأمراض السارية .

مكافحة الإيدز

تم إنشاء البرنامج الوطني لمكافحة الايدز وإنشاء وحدة مشروع مكافحة الإيدز في الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان و تمكنت الوزارة إلى حد ما من مواجهة الوصمة التي يتم التعامل بها مع هذا المرض ، ولقد أصبحت الدولة تتعامل معه بكل شفافية ووضوح والتزام سياسي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا بهدف رفع الالتزام السياسي لدى قيادة الدولة ومنظمات المجتمع المدني للوقاية ومكافحة فيروس الإيدز وعدم التمييز بين الحالات المصابة ورفع تعزيز الوعي المجتمعي بخطورة فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) والأمراض الأخرى المنقولة جنسيا، ولاسيما في أوساط الفئات الأكثر تعرضا للإصابة، حيث حصلت اليمن على منحة مالية من الصندوق العالمي ، لمكافحة الإيدز والسل والملاريا بهدف رفع الالتزام السياسي لدى قيادة الدولة ومنظمات المجتمع المدني للوقاية ومكافحة فيروس الإيدز وعدم التمييز بين الحالات المصابة ورفع تعزيز الوعي المجتمعي بخطورة فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) والأمراض الأخرى المنقولة جنسيا، ولاسيما في أوساط الفئات الأكثر تعرضا للإصابة، حيث حصلت اليمن على منحة مالية من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا بهدف.

مكافحة داء الكلب

في بداية عام 1990م لم يكن لدى الجمهورية سوى 3 وحدات للمعالجة والمكافحة ثم تطورت خلال العقدين لتبلغ 19 وحدة في 16 محافظة ينتشر فيها مرض داء الكلب، ويعمل البرنامج طوال العام على توفير اللقاحات والأمصال المضادة لفيروس داء الكلب وكذلك على نشر الوعي في أوساط المجتمع لتجنب الإصابة .

الصحة المدرسية

تم تعزيز العلاقة بين وزارتي الصحة العامة والسكان والتربية والتعليم بما يمكن من النهوض بخدمات الصحة المدرسية وهنالك العديد من الأنشطة المشتركة ، وقد كان للورات تجربة ممتازة في تنفيذ الحملات للتحصين ومعالجة طلاب المدارس من البلهارسيا ، ومكافحة الجائحة العالمية أنفلونزا «إتش1 إن1».

المؤشرات السكانية

لقد تحققت تطورات في الواقع لأهم المؤشرات السكانية حيث شهد القطاع السكاني تطورات هامة خلال العشرين سنة الماضية فقد ساعدت ظروف الانفتاح وزيادة مساحة الحرية الفكرية بعد الوحدة المباركة على العزل والقرى ، إقامة العروض الصحية بالسينما المتنقلة في المدارس والمعسكرات والميادين العامة ، تدريب الإعلاميين من مختلف وسائل الاتصال الجماهيري المرئية والمسموعة والمقروءة ،إنتاج وبث العديد من البرامج والفلاشات والتلفزيونيات الصحية في 14 محطة إذاعية وطنية ومحلية، تدريب العديد من الخطباء والمرشدين ونشر الوعي الصحي عبر المساجد ، تنفيذ العديد من الحملات الإعلامية في الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة عبر وسائل الاتصال الجماهيري الإذاعة والتلفزيون والصحافة والمدارس والمساجد والمرافق الصحية ، إنشاء مبنى للمركز بصنعاء ،تنفيذ برنامج تدريب داخلي وخارجي للكوادر في مجال الإنتاج الفني ،التدريب للكوادر الوطنية في مجال الصحة الإنجابية في إطار الخطة الوطنية للتثقيف الصحي .

حوالي 9 حالات وفاة لكل ألف عام 2004م.

حدوث تحسن نسبي في التركيب العمري للسكان حيث كانت نسبة الأطفال في العمر أقل من 15 سنة حوالي 50 ٪ من إجمالي السكان، مقابل 46 ٪ للشريحة السكانية في سن العمل (15-64 سنة) وذلك عام 1994م، لتصبح هذه التركيبة النسبية لهاتين الفئتين في وضع أفضل نسبيا حيث أصبحت نسبة الأطفال أقل من 15 سنة) حوالي 46 ٪ من إجمالي السكان مقابل ارتفاع في نسبة السكان في سن العمل إلى حوالي50 ٪ من إجمالي السكان وذلك عام 2004م، وهو مؤشر ايجابي يبين انخفاض إعالة الأطفال بالنسبة لفئة السكان في سن العمل.

ارتفاع الوعي حول وسائل تنظيم الأسرة حيث وصل نسبة النساء المتزوجات في سن الإنجاب اللاتي يعرفن على الأقل وسيلة واحدة لتنظيم الأسرة حوالي 85 ٪ حسب مسح صحة الأم والطفل عام 1997م وارتفعت نسبة النساء المتزوجات اللاتي يستخدم من وسائل تنظيم الأسرة من 1 ٪ عام 1991 إلى 23 ٪ عام 2003م.

بلغ عدد الولادات التي تمت تحت إشراف كادر مؤهل في عام 1997م 22.649 بينما بلغ عدد الولادات التي تمت تحت إشراف صحي في عام 2009م 385.520 حالة.

استخدام وسائل تنظيم الأسرة ارتفع من 14 ٪ عام 2005 م إلى 27.7 ٪ عام 2008م.

ارتفاع عدد الحوامل اللاتي حصلن على رعاية أثناء الحمل إلى 24 ٪ زيادة في نسبة الولادة اللأتي حصلن على ولادة تحت الإشراف الطبي.

تأهيل القابلات ومقدمي الخدمة على الأدلة والمعايير الدولية .

تم تأهيل الكوادر في مجال دبلومات نساء وولادة وتدريب ورعاية حديثي الولادة (الدبلوم المهني بواسطة المجلس اليمني للاختصاصات الطبية) 15 شخصا في عام 2005م وعدد 82 في عام 2009م وهناك 95 شخصا تحت التدريب لهذا العام.

تأهيل خارجي لعدد 6 في مجال الإحصاء - طب المجتمع.

تأهيل وتدريب قابلات المجتمع.

وصل عدد المرافق التي تقدم خدمات الصحة الإنجابية إلى 415 مرفقا.

القطاع السكاني شهد خلال الـ20 سنة الماضية تطورات مهمة وتبنى سياسات وبرامج لمعالجة المشكلة السكانية أسفرت عن نتائج إيجابية

خفض معدل الوفيات لفئات السكان ومعدل حدوث انتشار الأمراض المعدية والمزمنة وتطوير النظام الصحي الوطني أبرز التوجهات المستقبلية

اليمن حصلت على جائزتين دوليتين من حلف اللقاحات نتيجة تحقيقها دقة في بيانات التحصين تجاوزت99 ٪

المنشآت الصحية

وعن تطور أعداد المنشآت الصحية والكادر الصحي وما يتعلق بالتجهيزات يمكن القول إن نهضة قياسية قد تحققت في المجال الصحي كما ونوعاً منذ العام 1990م ففي جانب المنشآت الصحية التي تم إنشاؤها خلال العشرين عاما فقد تجاوز عددها (2925) مرفقاً صحياً في القطاع العام بزيادة عما كانت عليه قبل الوحدة المباركة 211 ٪ وبتكلفة تجاوزت (78) مليار ريال تقريبا، شملت بناء وتشييد (155) مستشفى و(421) مركزا صحيا و(1906) وحدة صحية و(49) مركز أمومة وطفولة و(28) مجمعا و(21) معهداً صحيا، والجدول المرفق يوضح تفاصيلها وقد تميزت المنشآت الجديدة بمواءمتها للتلبية كافة الاحتياجات الصحية اللازمة لعلاج ومكافحة جميع الأمراض المستخصية فعلاوة على التقسيمات السابقة تم انشاء الأقسام والمراكز المتخصصة مثل المركز الوطني لعلاج الأورام السرطانية ووست وحدات له في المحافظات و11مركزاً للغسيل الكلوي و9مراكز الحروق و9مراكز القلب و 50مركزا طوارئ توليدية و15مركزا للصحة الإنجابية و9مراكز أمومة وطفولة ومراكز اعلاج الأمراض النفسية ومراكز الجذام والمحاجر الصحية ومراكز الأطراف الصناعية و المركز الوطني لمختبرات الصحة العامة مع بسلة فروع له في المحافظات ومراكز نقل الدم وأبحاثه وفرعه في عدن و مراكز علاج أمراض السكر ومراكز علاج الأمراض المعدية والمنقولة مثل الإيدز ...الخ فاصبحت تتم فيها معالجة كثير من الأمراض المستعصية والتي كان يتم علاجها في الخارج وتجرى فيها عمليات جراحية نادرة مثل زراعة الكلى وجراحة القلب المفتوح والعظام والمخ والعيون وعلاج أمراض السرطان وسرطان الدي وغيرها.. وتم تجهيزها بأحدث التجهيزات والمعدات الطبية بعضها لم تكن موجودة من قبل .

الكادر الصحي

وخلال العشرين عاما بلغ إجمالي الكادر الوطني الذي تم توظيفه (35734) في مختلف التخصصات الصحية بزيادة بلغت(273 ٪) كما عانت عليه الدول الوحدة المباركة وبشكل عام ولمواجهة متطلبات تطوير القطاع الصحي تم الاهتمام برفع مستوى الكادر من خلال برامج التأهيل والتدريب في الداخل حيث تم إنشاء المجلس اليمني للاختصاصات الطبية في العام 1994م وحتى هذا العام بلغ عدد الخريجين منه (1865) طبيبا في شهادة الزمالة العربية (الدكتوراه) والماجستير والدبلومات وكذلك عبر إشارة 21معهدا صحيا في مختلف محافظات الجمهورية حيث بلغ عدد خريجيها (23009) خريجا و مختلف التخصصات الطبية المساعدة كما بلغ عدد المبتعثين للدراسة في الجامعات العالمية (3100) مبتعث ،هذا بالإضافة إلى آلاف الدورات التدريبية في جميع المجالات الصحيةالتي استهدفت معظم العاملين في القطاع الصحي.

تطورات وإنجازات أخرى

ومن التطورات والإنجازات الأخرى في القطاع الصحي إنشاء خدمات الطوارئ والإسعاف على الطرقات السريعة فأشرف(76) سيارة إسعاف مجهزة بطواقم مدربه على طول الطرق السريعة بين محافظات الجمهورية، وإنشاء برنامج المخيمات الطبية المجانية في 2005م يهدف لإسناد الخدمات المجانية للمناطق الريفية والنائية في كل أرجاء الوطن وبخاصة للفئات ذات الدخل المحدود وسكان المناطق ذات الكثافة السكانية والنائية، و العمل كفريق طوارئ في حالة الكوارث الطبيعية والأزمات وقد تم تنفيذ (45) مخيما طبيا مجانيا في مختلف محافظات الجمهورية شملت أغلب التخصصات الطبية وقد بلغ أجمالي العمليات الجراحية التي أجريت (21329) عملية جراحية وبلغت إجمالي الحالات الاستشارية (145221) حالة ، رفع النفقات التشغيلية لجميع المرافق الصحية بنسبة وصلت إلى (400/) في بعضها ومنع جميع المستشفيات الاستقلالية المالية واستقدام (33) بعثة طبية أجنبية ومنع بدل طبيعة عمل للعاملين في القطاع الصحي. ويجري الإعداد لعدد من المشاريع الإستراتيجية التي سيكون لها الأثر البالغ في إحداث تحولات نوعية غير مسبوقة في تطوير وتحسين الخدمات الصحية ومن:

إنشاء مدينة الصالح الطبية في صنعاء بسعة (1000) سرير تشمل كافة الأقسام والتخصصات والمراكز الطبية بكلفة تبلغ واحدا وعشرين مليار ريال حيث تم الانتهاء من مرحلة الدراسات والتصاميم.

إنشاء مستشفيات مركزية في كل من عدن والحديدة سعة كل مستشفى (400) سرير بكلفة كل مشروع ستون مليون دولار وقد تم إنجاز الدراسات والتصاميم.

توجهات مستقبلية

ولتحسين الخدمات الصحية في الفترة القادمة تسعى وزارة الصحة من خلال توجهاتها المستقبلية إلى خفض معدلات الوفيات لفئات السكان والتركيز على خفض وفيات الأمهات وحديثي الولادة والرضع والأطفال دون الخامسة من خلال تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية الشاملة ذات الجودة العالية والعمل على الإسراع في تحقيق مرامي الألفية ، خفض معدلات حدوث وانتشار الأمراض المعدية والمزمنة التي تصيب جميع فئات السكان وخاصة الأطفال والنساء في سن الإنجاب ، تعزيز وتطوير النظام الصحي الوطني ليكون قادراً على الأداء المهام التي تساعد في تحقيق الأهداف الوطنية العامة للصحة، تعزيز الأنماط الصحية للحياة ورفع مستوى الوعي لدى جميع السكان وكسب تأييد صانعي القرار في مختلف القطاعات الحكومية وغير الحكومية بالقضايا الصحية ذات الأولوية ومن بينها القضايا المتصلة بالصحة البيئية والمهنية، تحسين جودة الخدمات الوقائية والتشخيصية والعلاجية والتأهيلية في جميع المرافق الصحية، تفعيل التنسيق بين القطاعات الصحية المختلفة مع الشركاء للعمل من أجل السيطرة على العوامل البيئية التي تساهم في حدوث وانتشار الأمراض والتصدي للمحددات الاجتماعية للتنمية الصحية.

جدول يوضح تطور المرافق الصحية خلال الفترة 1992-2009م

نوع المرفق	1992	2009
المستشفيات المرجعية		٢
المستشفيات العامة		٥٥
مستشفيات المديريات	٧٥	١٧٥
مراكز قلب	٠	٤
مراكز علاج الأورام السرطانية	٠	١
وحدات علاج الأورام	٠	٦
مراكز غسيل كلوي	٠	١١
مراكز حروق	٠	٦
مراكز الصحة العامة	٠	٧
مراكز نقل الدم	٠	٢
مراكز طوارئ توليدية	٠	٥٠
مختبرات دوائية		٢
مراكز صحية	٣٧٠	٧٩١
وحدات صحية	٩٤٠	٢٨٤٦
مراكز الأمومة والطفولة	-	٥٤
مرافق تقدم خدمات الصحة الإنجابية	-	٤١٥
مجمعات	-	٢٨
معاهد صحية		٢١
عدد الأسرة	٧٩٧٠	١٥٨٠٨
إجمالي عدد المرافق الصحية	١٣٨٥	٤٤٧٥

جدول يوضح تطور القوى العاملة في القطاع الصحي خلال الفترة ١٩٩٢ - ٢٠٠٩م

نوع الكادر	١٩٩٢	٢٠٠٩
اختصاصيون	-	١٦٤٩
أطباء عموم	٢٨١٨	٥٣٣٨
أطباء أسنان	١٥٣	٦٤٢
مساعدو أطباء	١٢٢	٢٨٣٣
كادر تمريض	٥٠٣٣	١٣١٥٢
صيادلة	٢٣٣	١٠٢٤
فنيو صيدلة	٣٦٦	١٥٥٣
تخدير	٤٠	١٢٧
فنيو تخدير		٣٥٢
مختبرات	١٨٦	١١٨٩
تمريض جامعي	-	٥٢٩
صحة عامة	-	٢٣١
صحة نفسية	-	٤١
أشعة		١٩
فنيو أشعة	٢٨٢	٩٠٢
فنيو أسنان		٣٧٨
قابلات	٤٧٩	٤٥٠٠
مرشدون صحيون	٥٢٠	٣١٦٢
إداريون	١٢١٧	١٤٢٣
فنيو عمليات	٢٠	٣٥٧
دبلوم صحة عامة		٤٤٥
أخرى	٥٢١	١١٤٠
الإجمالي	13123	48857

اعلان

14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة

يصدر عن مؤسسة ١٤أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر - عدن - الجمهورية اليمنية
تأسست في عدن بتاريخ ١٩ يناير ١٩٦٨م

السبت 22 مايو 2010م ■ السنة الثانية والأربعون

اهداف الثورة اليمنية

- التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما وإقامة حكم جمهوري عادل وإزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات.
- بناء جيش وطني قوي لحماية البلاد وحراسة الثورة ومكتسباتها.
- رفع مستوى الشعب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافيا.
- إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل مستمد أنظمته من روح الإسلام الحنيف.
- العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة.
- احترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والتمسك بمبدأ الحياد الايجابي وعدم الانحياز والعمل على إقرار السلام العالمي وتدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم.

22 مايو 1990 2010 20 العيد الوطني العشرون للجمهورية اليمنية

ملحق خاص بمناسبة العيد الوطني العشرين للجمهورية اليمنية

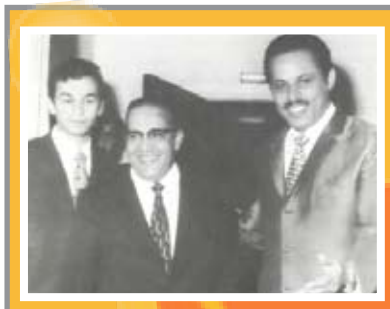

1972
1973
1974
1975
1976
1977
1978
1979
1980
1981
1982
1983
1984
1985
1986
1987
1988
1989
1990

من التشطير إلى الوحدة
1972 - 1990 م

يا عـادة تحقق الوحدة انتهت دورات الصـراعات الدمويـة والتصـفيات الجسـدية

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

اتفاقية القاهرة

28/ 10/ 1972م

في الثالث عشر من أكتوبر 1972م بدأت المفاوضات في القاهرة بين ممثلي شطري اليمن بحضور لجنة وساطة من جامعة الدول العربية ضمت ممثلين من ليبيا، مصر، الجزائر، سوريا والكويت. وقامت لجنة الوساطة العربية بزيارة شطري اليمن لإنهاء الحرب المؤسفة التي شهدتها مناطق الأطراف خلال الفترة من 26/ 9 إلى 12/ 10/ 1972م.

وفي 28/ 10/ 1972م عقد اجتماع مهم في القاهرة بين وفدي الشطرين برئاسة رئيسي الوزراء :الأستاذ/ محسن العيني رئيس الوزراء وزير الخارجية في الشطر الشمالي والأستاذ/ علي ناصر محمد رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع في الشطر الجنوبي من الوطن، وتوصل الطرفان إلى اتفاق تاريخي دخل التاريخ باسم (اتفاقية القاهرة) التي أكدت حتمية الوحدة اليمنية بين شطري اليمن.

رئيسا الوزراء محسن العيني (يسار) وعلي ناصر محمد (يمين)

إن حكومتي الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، باسم شعب اليمن الواحد، وباسم الأمة العربية، وانطلاقاً من واقع المسؤولية التاريخية والمسؤولية القومية، وإيماناً بأن شعب اليمن وأرضه وحدة لا تقبل التجزئة والانقسام وان هذه الحقيقة قد أثبتت نفسها على مر التاريخ برغم كل محاولات ترسيخ الانقسام وخلق الحواجز والسدود والحدود، ووفاءً لنضال وتضحيات الشعب اليمني على طول التاريخ في سبيل القضاء على نظام الإمامة الملكي المتخلف في شمال الوطن والسيطرة الاستعمارية في جنوبه.. وحرصاً على تعزيز وتدعيم النضال الوطني التقدمي في اليمن، وتأكيداً بأن الوحدة اليمنية هي الأساس في بناء مجتمع يمني حديث يضمن الحريات الديمقراطية لكافة القوى الوطنية المعادية للاستعمار والصهيونية، وهي الأساس لبناء اقتصاد وطني مستقل ولحماية استقلال وسيادة اليمن من أي تدخل او عدوان خارجي، وتأكيداً بأن الوحدة اليمنية الشاملة بالإضافة إلى انها قضية المصير الحتمي، هي قضية التقدم والحضارة والازدهار للشعب اليمني. واثقة بأن الوحدة اليمنية هي حاجة فوق انها أمل كل يمني على طول رقعة اليمن وهي حاجة أساسية لتوطيد دعائم الاستقلال السياسي، وبناء اقتصاد وطني مستقبل، وهي أيضاً ضرورة قومية لانها تمكن اليمن من المساهمة في الكفاح الذي تخوضه الأمة العربية ضد التحالف الامبريالي الصهيوني كما انها تشكل خطوة جادة نحو تحقيق وحدة الأمة العربية بأسرها، وتجاوباً مع الجهود الصادقة التي بذلتها لجنة التوفيق العربية، المشكلة بقرار مجلس جامعة الدول العربية رقم (2961) بتاريخ 13/9/1972م. من اجل تسوية الخلافات بين شطري اليمن، وهي الجهود التي تمثل اهتمام الأمة العربية بواقع شعب اليمن ومستقبله. وعملاً بأحكام المادة التاسعة من ميثاق جامعة الدول العربية.

فقد اتفقت الحكومتان على قيام دولة موحدة تجمع شطري اليمن شماله وجنوبه، وذلك وفقاً، للأسس والمبادئ الواردة فيما بعد:

مادة (1):
تقوم وحدة بين دولتي الجمهورية العربية اليمنية، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية تذوب فيها الشخصية الدولية لكل منهما في شخص دولي واحد، وقيام دولة يمنية واحدة.

مادة (2):
يكون للدولة الجديدة:
1 - علم واحد وشعار واحد.
2 - عاصمة واحدة.
3 - رئاسة واحدة.
5 - سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة.

مادة (3):
1 - نظام الحكم في الدولة الجديدة، نظام جمهوري وطني ديمقراطي.
2 - يضمن دستور الوحدة جميع الحريات الشخصية والسياسية والعامة للجماهير كافة، ولمختلف مؤسساتها ومنظماتها الوطنية والمهنية والنقابية وتتخذ جميع الوسائل الضرورية لكافة ممارسة الحريات.
3 - تضمن دولة الوحدة جميع المكاسب التي حققتها ثورتا سبتمبر وأكتوبر.

وسائل تحقيق قيام الدولة الجديدة

مادة (4): كخطوة أولى نحو تحقيق الوحدة تتخذ الإجراءات اللازمة نحو عقد مؤتمر قمة يجمع رئيسي الدولتين للنظر في الإجراءات الفورية اللازمة لإتمام الوحدة على ان يعقد هذا المؤتمر في الموعد الذي حدده رئيسا الحكومتين.

مادة (5): يختار كل من رئيسي الدولتين ممثلاً شخصياً له، ويشرف هذان الممثلان على أعمال اللجان الفنية الواردة في المادة (7).

مادة (6): تستمر جامعة الدول العربية في تقديم مساعداتها اللازمة لإنجاح هذه الوحدة بناءً على رغبة الدولتين.

مادة (7): يشكل مؤتمر القمة للدولتين اللجان الفنية المشتركة من عدد متساو من ممثلي الدولتين لتوحيد وتحديد فترة زمنية أقصاها سنة لانتهاء هذه اللجان من المهام المعهود بها إليها. وتبدأ هذه السنة من تاريخ توقيع هذا الاتفاق.

لجان فنية مشتركة:

مادة (8): تشكل اللجان الفنية المشتركة من ممثلي الدولتين على مستوى عال ومن المختصين، ويحق لهذه اللجان تكوين لجان فرعية لتسهيل أعمالها.

وتتألف هذه اللجان من:

لجنة الشؤون الدستورية: وتختص بوضع مشروع الدستور.

لجنة الشؤون الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والقنصلي: وتختص بتوحيد السياسة الخارجية للدولتين ووضع الأسس للسياسة الخارجية للدولة الجديدة الموحدة.

اللجنة الاقتصادية والمالية: وتختص بالشؤون الاقتصادية والجمارك والتنمية الاقتصادية والنظام النقدي الموحد وميزانية الدولة.

لجنة الشؤون التشريعية والقضائية: وتختص بتوحيد التشريعات ووضع الأنظمة الموحدة للقضاء.

لجنة شؤون التعليم والثقافة والإعلام: وتختص بشؤون التعليم في كافة مراحله والثقافة والإعلام.

لجنة الشؤون العسكرية: وتختص بالدفاع والقوات المسلحة وتوحيدها.

لجنة الشؤون الصحية: وتختص بالشؤون العلاجية والمستشفيات وما الى ذلك.

لجنة الإدارة والمرافق العامة: وتختص بنظام الحكم المحلي ومرافق الدولة وتسييرها.

مادة (9): عند انتهاء لجنة الشؤون الدستورية من وضع مشروع الدستور يطرح من قبل الدولتين على المجالس التشريعية المختصة للموافقة عليه طبقاً للأنظمة الدستورية لكل منهما.

مادة(10): 1 - يقوم رئيسا الدولتين بتفويض السلطتين التشريعيتين في القطرين بتنظيم عمليتي الاستفتاء على الدستور وانتخاب سلطة تشريعية موحدة للدولة الجديدة طبقاً للدستور الجديد.

2 - تنفيذاً لذلك يشكل رئيسا الدولتين لجنة وزارية مشتركة تضم إلى عضويتها وزيري الداخلية في كلا الشطرين لكي تقوم بالإشراف على هذه الأعمال. وذلك خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ موافقة السلطات التشريعية في الدولتين على مشروع الدستور، ويكون لهذه اللجنة كافة الصلاحيات اللازمة للقيام بمهمتها.

3 - ويدعو رئيسا الدولتين جامعة الدول العربية لإيفاد ممثلين عنها للمشاركة في أعمال اللجنة.

مادة (11): تحل المجالس التشريعية في الدولتين فور إقرار مشروع الدستور الجديد بالاستفتاء الشعبي.

مادة (12): في حالة موافقة الشعب على مشروع الدستور يمكن قيام الدولة الجديدة فوراً طبقا للدستور.

مادة (13): يعمل بأحكام الدستور الجديد فور إقراره.

مادة (14): تنفيذاً لما ورد في بيان لجنة التوفيق وعملا بأحكام المواد السابقة.. يقرر الطرفان التزامهما الكامل بهذه الأحكام وتنفيذها.

مادة (15): حررت هذه الوثيقة من ثلاث نسخ تسلم كل طرف النسخة الخاصة به وتحفظ النسخة الثالثة لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

وقع هذه الوثيقة المندوبان المفوضان بذلك

عن جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	عن الجمهورية العربية اليمنية
علي ناصر محمد	**محسن العيني**
رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع	رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

بالوحدة اتجه النشء والشباب نحو التعليم للتسلح بالعلوم والمعارف الحديثة

عدد خاص
بمناسبة عيد الوحدة
22مايو 2010م

بيان طرابلس

28 / 11 / 1972م

باستضافة الجمهورية العربية الليبية انعقدت أول قمة يمنية بين رئيسي شطري اليمن القاضي/ عبدالرحمن الارياني رئيس المجلس الجمهوري في الشطر الشمالي وسالم ربيع علي رئيس مجلس الرئاسة في الشطر الجنوبي من الوطن بمشاركة العقيد/ معمر القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة في الجمهورية العربية الليبية في الفترة من 26 - 28/ 11/ 1972م.

وخرجت القمة ببيان طرابلس الذي بموجبه اتفق الشطران على مشروع قيام دولة موحدة تجمع شطري اليمن وتسمى الجمهورية اليمنية وحدد البيان علم الدولة وعاصمتها وأهدافها ونظام الحكم والتنظيم السياسي الموحد وسمى اللجان الفنية المشتركة.. وفيما يلي نص البيان:

القذافي يتوسط الرئيسين سالم ربيع علي والقاضي عبدالرحمن الإرياني أثناء لقاء طرابلس

وفاء لنضال الشعب اليمني وشهدائه لبناء يمن موحد مستقل. وحرصاً على إزالة كل العراقيل التي تقف عقبة في طريق تحقيق وحدة اليمن.. وشعورا بالمسؤولية التاريخية تجاه الأمة العربية.. وعملاً بأحكام المادة (4) من اتفاقية الوحدة.. وتلبية للدعوة الكريمة التي وجهها الأخ العقيد معمر القذافي لرئيسي دولتي اليمن.. اجتمع الأخ القاضي عبدالرحمن الارياني رئيس المجلس الجمهوري بالجمهورية العربية اليمنية والأخ سالم ربيع علي رئيس مجلس الرئاسة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في طرابلس في الفترة من 21 شوال 1392هـ الموافق 26نوفمبر 1972م إلى 23 شوال 1392هـ الموافق 28نوفمبر 1972م.

وشارك لقاء القمة اليمنية الأخ معمر القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة في الجمهورية العربية الليبية.. وقد بحث الرئيسان في اللقاء التاريخي العظيم أوضاع اليمن بصفة عامة والاقتتال الأخير على وجه الخصوص.. وقد أكد الرئيسان ضرورة الإسراع في تنفيذ اتفاقية الوحدة ببيان رئيسي الوزراء في شطري اليمن نصا وروحا وتوفير كل الظروف الملائمة لبناء اليمن الموحد في ظل المحافظة على منجزات ثورتي 26سبتمبر و14أكتوبر وتوفير مناخ ديمقراطي كامل، وذلك حرصاً على استقلال وبناء مجتمع متطور يسير في طريق التقدم والاشتراكية.. وأكدا ضرورة العمل من اجل القضاء على مخلفات نظام الإمامة والنظام الاستعماري في اليمن، وحكم السلاطين الإقطاعي كطريق وحيد لحل معضلات الإنسان اليمني.

وحرصاً من الرئيسين اليمنيين على خلق الظروف الملائمة لسرعة انجاز أعمال اللجان المشتركة اتفقا على الأسس التالية:

1 - يقيم الشعب العربي في اليمن دولة واحدة تسمى الجمهورية اليمنية.

2 - للجمهورية اليمنية علم واحد ذو الألوان الثلاثة الأحمر فالأبيض فالأسود.

3 - مدينة صنعاء عاصمة الجمهورية اليمنية.

4 - الإسلام دين الدولة، وتؤكد الجمهورية اليمنية على القيم الروحية، وتتخذ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع.

5 - اللغة العربية هي اللغة الرسمية للجمهورية اليمنية.

6 - تهدف الدولة إلى تحقيق الاشتراكية مستلهمة الطراز الإسلامي العربي وقيمه الإنسانية وظروف المجتمع بتطبيق العدالة الاجتماعية التي تحظر أي شكل من أشكال الاستغلال، وتعمل الدولة عن طريق إقامة علاقات اشتراكية في المجتمع على تحقيق كفاية في الإنتاج، وعدالة في التوزيع بهدف تذويب الفوارق سلمياً بين الطبقات.

7 - الملكية العامة للشعب أساس تطوير المجتمع، وتنمية وتحقيق كفاية الإنتاج والملكية الخاصة غير المستغلة مصونة ولاتنزع إلا وفقاً للقانون وبتعويض عادل.

8 - نظام الحكم في الجمهورية اليمنية وطني ديمقراطي.

9 - ينشأ تنظيم سياسي موحد يضم جميع فئات الشعب المنتجة صاحبة المصلحة في الثورة للعمل ضد التخلف ومخلفات العهدين الإمامي والاستعماري، وضد الاستعمار القديم والجديد والصهيوني وتشكل لجنة مشتركة لوضع النظام الأساسي للتنظيم السياسي ولوائحه مستهدياً بالنظام الخاص بإقامة الاتحاد الاشتراكي العربي في الجمهورية العربية الليبية.. وفي ضوء مناقشته من قبل فئات الشعب.

10 - يعين دستور الجمهورية اليمنية حدودها.

ان الرئيسين يؤكدان حق الإنسان اليمني في ان يحيا على أرضه حراً كريماً يتفيأ ظلال العدالة والمساواة تحقيقاً لمضامين الدين الإسلامي التقدمية والإنسانية ويعتبران هذه المضامين التي ترفض استغلال الإنسان لأخيه الإنسان.. بكل أشكاله أساساً لأي تقدم حضاري في الوطن العربي.

ولقد ناقش الرئيسان الوضع العربي وأعربا عن دعمهما التام لنضال الشعب الفلسطيني من اجل استعادة أراضيه كما يعتبران وحدة المقاومة والكفاح المسلح الفلسطيني ضرورة حتمية لمواجهة العدو الصهيوني، ولمواجهة المؤامرات الاستعمارية والرجعية التي تتعرض لها القضية الفلسطينية والقضية العربية.

كما أعربا عن دعمهما التام للبلدان العربية المحتلة أراضيها من قبل العدو الصهيوني في نضالها من اجل تحرير هذه الأراضي.

علاوة على ذلك فقد أكد الرئيسان إن تحقيق الوحدة اليمنية وإقامة الدولة اليمنية التقدمية الواحدة سيشكل دعماً قوياً لنضال الشعب العربي الفلسطيني، ولنضال البلدان العربية من اجل تحرير فلسطين والأراضي العربية المحتلة، وسيقوى النضال العربي التحرري ضد الاستعمار والصهيونية.

ولقد استعرض الرئيسان الوضع في الخليج العربي وأعربا عن تأييدهما لشعب الخليج العربي وكفاحه من أجل حماية عروبته من كل المطامع الاستعمارية.

وقد اتفق الرئيسان على محاربة النشاط الإسرائيلي المحموم في البحر الأحمر، وعلى اتخاذ جميع الوسائل الكفيلة بحماية الجزر اليمنية الواقعة في هذا البلد العربي.

كما عبرا عن إيمانهما بضرورة قيام الحركة العربية التقدمية الواحدة كأساس لتحقيق الوحدة العربية التقدمية الشاملة.

وعند استعراضهما للوضع الدولي أكدا مساندتهما وتأييدهما لكفاح الشعوب في أفريقيا وآسيا وأمريكا.

كما أدانا سياسة الاستعمار الجديد والتمييز العنصري.

هذا وقد اتفق الرئيسان أيضاً على ما يلي:

أولاً: تنفيذاً للمادة السادسة من الاتفاق المعقود بين حكومتي الشطرين تشكل لجان فنية مشتركة على النحو التالي:

لجنة الشؤون الدستورية

حسين الحبيشي، محمد انعم غالب، محمد السياغي، إسماعيل الوزير، احمد علي المطري، عبدالسلام خالد، عبدالملك الطيب، محمد عبدالله الفسيل، عبدالله الخامري، الدكتور عبدالرحمن عبدالله، الدكتور محمد جعفر، عمر الجاوي، طه علي صالح، ناجي بريك، احمد سعيد باخبيرة، عثمان مهدي.

لجنة الشؤون الخارجية والتمثيل الدبلوماسي القنصلي

غالب علي جميل، احمد الارياني، علي محسن حميد، محمد صالح عولقي، مطلق عبدالله وسالم باجميل.

اللجنة الاقتصادية والمالية

عبدالله الاصنج، عبدالكريم الارياني، عبدالوهاب محمود، احمد عبده سعيد، محمد خادم الوجيه، عبدالعزيز عبدالغني، علي لطف الثور، محمد سعيد عبدالرحمن، محمد عبدالوهاب جباري، عبدالله حمود الحسيني، محمود عبدالله عشيش، فرج بن غانم، نصر ناصر علي، فاروق ناصر، صالح احمد النينو، عبدالله حسن، محمد صالح الوالي، عفيف عبدالله، عبدالرحمن البصري وصالح بادغيسان.

لجنة الشؤون التشريعية والقضائية

غالب راجح، عبدالله عوض، محمد علي المطاع، محمدابن محمد الشامي، عبدالقادر مكسم، محمد احمد الجرافي، أسعد طاهر، طه علي صالح، الشيخ عبدالله محمد حاتم، علي عوض احمد، عمر البار، حميدة زكريا، علي سليمان وعبدالواسع سلام.

لجنة شؤون التربية والثقافة والإعلام

احمد جابر غفيف، محمد اليريمي، عبدالله عطية، محمد الربادي، عبدالعزيز اليوسفي، عبدالودود سيف، علي الرزاقي، احمد محمد هاجي، علي حمود عفيف، محمود الكنزي، احمد عبدالله عبدالاله، سعيد النوبان، عبدالله فاضل فارع، دكتور جعفر الظفاري، سلطان عبده ناجي، فوزية محمد جعفر، راشد محمد ثابت، عبدالله الملاحي، عبدالله شرف، علي أسعد عبدالخالق.

لجنة الشؤون العسكرية

علي الضبعي، حمود بيدر، محمد خميس، عبدالوهاب الشامي، علي أبو لحوم، عبدالله الحمدي، عبدالواحد السياغي، محمد صالح مطيع، ملازم أول/ هادي احمد ناصر، رائد/ احمد صالح عبده، رائد/ احمد سالم عبيد، رائد/ احمد صالح حاجب، نقيب/ محمد عبدالله البطاني، ملازم أول/ احمد محمد حاجب.

لجنة الشؤون الصحية

محمد عبدالودود، عبدالله الجنداري، عبدالرحمن اسحاق، دكتور عبدالعزيز الدالي، توفيق حاتي، عبدالله احمد.

لجنة الإدارة والمرافق العامة

عبدالله الكرشمي، حسين المقبلي، يحيى البشاري، احمد الويسي، احمد الرعيني، علي أبو الرجال، محمد الحيمي، احمد شجاع الدين، مصطفى عبدالخالق، فارس سالم، علي حسين موسى، خالد فضل منصور، محمد القطيشي، محمد عبادي، أمين صالح، محمد غالب.

ثانياً: يطلب الرئيسان من الأخ معمر القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة في الجمهورية العربية الليبية تعيين ممثل شخصي له يشارك في أعمال الممثلين الشخصيين للرئيسين.

ثالثاً: يطلب الرئيسان من أمين عام جامعة الدول العربية ان يعين مندوباً عن الجامعة في كل لجنة من اللجان الفنية الواردة أعلاه، وان يعين ممثلاً شخصياً له مقيماً في اليمن لمساعدة الممثلين الشخصيين للرؤساء الثلاثة في عملهم.

رابعاً: على لجنة الدستور ان تفرغ من إعداده في اقرب وقت ممكن.

ويعبر الرئيسان عن شكرهما العميق للأخ العقيد معمر القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة الذي شارك مشكوراً في إنجاح الإجراءات الفورية لتنفيذ اتفاقية الوحدة وللإخوة أعضاء مجلس قيادة الثورة في الجمهورية العربية الليبية وللشعب الليبي الشقيق على حسن الاستقبال وكرم الضيافة وعلى مشاعرهم الأخوية الصادقة تجاه الشعب العربي اليمني.

كما يعبران عن شكرهما للجهود التي بذلتها لجنة التوفيق العربية من اجل إنهاء حالة التوتر والاقتتال التي كانت سائدة في اليمن وللجهود التي بذلها رئيسا جمهورية مصر العربية والجمهورية العراقية وممثلاهما الشخصيان من اجل حقن الدماء اليمنية وإنجاح اتفاقية الوحدة.. وبالله التوفيق.

عن جمهورية اليمن
الديمقراطية الشعبية
سالم ربيع علي

عن الجمهورية العربية اليمنية
القاضي/
عبدالرحمن الإرياني

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

الدعوة إلى الانفصال ورفع الشعارات المعادية للوحدة خيانة وطنية كبرى

عدد خاص
بمناسبة عيد الوحدة
22مايو 2010م

قمة الجزائر

4 / 9 / 1973م

في الرابع من سبتمبر 1973م التقى رئيسا شطري اليمن القاضي/ عبدالرحمن الإرياني رئيس المجلس الجمهوري في الشطر الشمالي من الوطن، وسالم ربيع علي رئيس مجلس الرئاسة في الشطر الجنوبي في العاصمة الجزائرية- الجزائر بحضور الرئيس الجزائري هواري بومدين.

واستعرض هذا اللقاء سير أعمال اللجان المشتركة المنبثقة عن اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس.

وصدر عن القمة بيان سياسي مهم فيما يلي نصه:

التقى رئيسا شطري اليمن سيادة القاضي عبد الرحمن بن يحيى الإرياني وسيادة سالم ربيع علي، وقد استعرضا في هذا اللقاء سير أعمال اللجان المشتركة المنبثقة عن اتفاقية القاهرة وطرابلس لإعادة الوحدة اليمنية حيث وجدا أن المدة الزمنية التي حددت لإنجاز هذه اللجان أعمالها لم تكن كافية. وانطلاقا من روح المسؤولية التاريخية وإيمانا بحق الشعب اليمني في استعادة وحدته بعد انتفاء مبررات التجزئة بزوال الحكم الإمامي من الشمال والاحتلال البريطاني من الجنوب.. أكد الرئيسان اليمنيان حرصهما الشديد على تنفيذ الاتفاق واستمرار اللجان المشتركة في أعمالها إلى النهاية على أن تترك لممثليهما الشخصيين الصلاحيات في تحديد المواعيد المنظمة لمواصلة أعمال اللجان.

واتفق الرئيسان اليمنيان على وجوب توفير المناخ الملائم لهذه اللجان المشتركة في أعمالها وذلك عن طريق إيقاف التدريب والتخريب في كل أنحاء اليمني وعدم السماح للعناصر المخربة بالنشاط تحت أي اسم وعدم مدها أو تدريب عصاباتها أو تشجيعها وإغلاق معسكراتها. والتقت وجهة نظر الرئيسين حول وجوب الانصراف الكامل إلى بناء البلد وتطويرها في كلا الشطرين.

إن إعادة الوحدة اليمنية مطلب شعبي لا يمكن التفريط فيه وأمل لكل يمني لا يمكن بأي حال التساهل في العمل من اجل بلوغه.

وإذا كانت الوحدة العربية هي قدر الأمة ومصيرها فإن في إعادة الوحدة للشعب اليمني قدره وأمله وطريقه إلى تحقيق الاستقرار والحرية والرخاء والتقدم ومدخله الرئيسي إلى الإسهام الفعلي في بناء صرح الوحدة العربية المنشودة لذا فإن الرئيسين يؤكدان في اللقاء أنهما لن يدخرا جهدا في سبيل تحقيق ذلك.

ويؤكد الرئيسان حرصهما على أن تظل الدول العربية الشقيقة ممثلة بالجامعة العربية وبالأخص منها، الجمهورية العربية الليبية.. وجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية موجودة من خلال الممثلين الشخصيين للأمين العام للجامعة العربية وللرئيس معمر القذافي وللرئيس هوارى بومدين في كل المحادثات ومتابعة لكل أعمال اللجان إيمانا منهما بان قضية إعادة وحدة اليمن أرضا وشعبا لا تهمهما، والشعب اليمني فقط وإنما هي قضية يجب أن تهتم بها الأمة العربية كلها.

وهما يكلفان ممثليهما الشخصيين بترتيب اللقاءات مع الممثلين الشخصيين للرئيسين الليبي والجزائري والأمين العام للاطلاع على ما اتفق عليه لكي تكون المشاركة فعلية في تحقيق هذا الهدف العظيم.

الرئيسان القاضي عبدالرحمن الإرياني (يسار) وسالم ربيع علي أثناء لقاء طرابلس

يرجو الرئيسان من الله العون والتوفيق وتسديد الخطى نحو إعادة وحدة اليمن أرضا وشعبا.

وبالله التوفيق:

جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية
سالم ربيع علي
رئيس مجلس الرئاسة

الجمهورية العربية اليمنية
القاضي/ عبدالرحمن الإرياني
رئيس المجلس الجمهوري

قمة تعز- الحديدة

12 / 11 / 1973م

في الحادي والعشرين من نوفمبر 1973م قام الرئيس سالم ربيع علي رئيس مجلس الرئاسة في الشطر الجنوبي من الوطن بزيارة تاريخية للشطر الشمالي هي الأولى من نوعها منذ استقلال الشطر الجنوبي من الوطن في 30نوفمبر 1967م.

واستقبل الرئيس سالم ربيع علي استقبالاً شعبياً حاراً في مدينة الراهدة وفي مدينة تعز. وعقد الرئيسان القاضي/ عبدالرحمن الإرياني وسالم ربيع علي اجتماعين مغلقين في تعز ثم انتقلا إلى محافظة الحديدة براً وعقدا اجتماعاً مشتركاً شارك فيه جانبا الشطرين.

وصدر عن ذلك اللقاء البلاغ الصحفي التالي:

قام سيادة الأخ/ سالم ربيع علي رئيس مجلس الرئاسة في الشطر الجنوبي من الوطن بزيارة للشطر الشمالي على رأس وفد رفيع المستوى يرافقه عدد كبير من المدنيين والعسكريين وقد أجريت لسيادته مراسم استقبال رسمي حيث خرج لاستقباله فخامة الرئيس القاضي عبدالرحمن بن يحيى الارياني رئيس المجلس الجمهوري إلى مركز الراهدة على رأس عدد كبير من المستقبلين، وقد إستقبل سيادته والوفد المرافق له استقبالاً شعبياً في مدينة تعز، وقد عقد الرئيسان اجتماعين مغلقين ناقشا خلالهما التطورات اليمنية والعربية والعالمية واتفقا في التحليل حول كافة القضايا المطروحة على بساط البحث والنقاش، وقد اتفق الرئيسان على أهمية إيجاد صيغ مشتركة على صعيد الاقتصاد الوطني تمكن من اتخاذ خطوات عملية تخدم في الأساس الشعب اليمني وترفع من مستواه المعيشي.

وقد أشاد الرئيسان بالدور البطولي الذي قامت به القوات المصرية والسورية والفلسطينية في المعركة لمواجهة العدو الغاصب.

وفي يوم 17 شوال 1393هـ - الموافق 11/11/ 1973م قام الرئيسان يرافقهما الوفدان من الشطرين بزيارة لمدينة الحديدة مارين بطريق البر، وقد استقبلا استقبالاً شعبياً حاراً في كل المدن التي مرا بها في لواء

الحديدة، واستقبلا ومرافقيهما استقبالاً شعبياً كبيراً في مدينة الحديدة، وقام سيادة الرئيس سالم ربيع علي والوفد المرافق له بعد الظهر بزيارة معالم المدينة والمشاريع التي تم إنشاؤها والمشاريع التي في طريقها إلى التنفيذ، وقد أبدى سيادته إعجابه بهذه المنجزات.

وفي مدينة الحديدة عقد الرئيسان اجتماعاً مشتركاً شارك فيه جانبا الشطرين في المحادثات، وقد ناقش الرئيسان والوفدان سير أعمال اللجان المنبثقة عن بيان طرابلس المنعقدة في الفترة من 26 إلى 29 نوفمبر 1972م واستمع الرئيسان والوفدان المشاركان إلى تقرير مفصل للممثلين الشخصيين عن سير أعمال اللجان المشتركة وما أنجزته منذ لقاء طرابلس إلى ما

بعد لقاء الجزائر واتفق الرئيسان في ضوء ذلك التقرير على ان أعمال اللجان تسير بصورة مشجعة، وأكدا على تذليل الصعوبات التي قد تعترض مضي اللجان في أعمالها، وكلف الرئيسان ممثليهما الشخصيين بأن يمضيا في العمل بموجب جداول زمنية يتفقان عليها بحسب ما تقتضيه مصلحة الشعب اليمني وظروف البلد في الشطرين على ان يعرضا عليهما كل ما قد يعترض طريقهما أو طريق اللجان المشتركة من المصاعب ليعملا على تذليلها إيماناً بضخامة المسؤولية التاريخية.

لقد أعرب الرئيس سالم ربيع علي رئيس مجلس الرئاسة في الشطر الجنوبي من الوطن والوفد المرافق له عن امتنانهم لما لاقوه من كرم الضيافة وحسن الاستقبال والحفاوة البالغة من إخوانهم في الشطر الشمالي.

ان الرئيس القاضي عبدالرحمن بن يحيى الارياني رئيس المجلس الجمهوري والوفد المشارك معه في الاجتماع ليشكرون إخوتهم رئيس مجلس الرئاسة في الشطر الجنوبي والوفد المرافق له على مشاعرهم الطيبة، ويعتبرون هذه الزيارة مبادرة حسنة نحو تحقيق ما تتطلع إليه جماهير الشعب اليمني قاطبة.

وقد وجه الرئيس سالم ربيع علي رئيس مجلس الرئاسة إلى أخيه الرئيس القاضي عبدالرحمن الارياني الدعوة إلى زيارة الشطر الجنوبي، وقد قبلت الدعوة بالتقدير والموافقة على ان يحدد موعدها فيما بعد.

والله نسأل ان يسدد خطانا لما فيه خير الوطن والشعب اليمني.

عن الشطر الجنوبي
سالم ربيع علي
رئيس مجلس الرئاسة

عن الشطر الشمالي
القاضي/ عبدالرحمن الإرياني
رئيس المجلس الجمهوري

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

من يسعى للإضرار بمصالح الوطن والمواطنين ومن يدعو إلى الباطل هو الخاسر الوحيد

عدد خاص
بمناسبة عيد الوحدة
22مايو 2010م

قمة قعطبة

15 / 2 / 1977م

في الخامس عشر من فبراير 1977م عقد لقاء قمة بين الرئيسين سالم ربيع علي رئيس مجلس الرئاسة في الشطر الجنوبي من الوطن والمقدم/ إبراهيم محمد الحمدي رئيس مجلس القيادة في الشطر الشمالي، وهو أول لقاء يعقد بين الرئيسين.

وشكل هذا اللقاء حدثاً مهماً في المسار الوحدوي بما خرج به من خطوات وحدوية مهمة أهمها الاتفاق على تشكيل مجلس تنسيق رئاسي بين الشطرين.

وصدر عن هذا اللقاء البلاغ الصحفي التالي:-

سالمين يصافح مستقبليه في قعطبة عام 1977م

سالمين يتوسط الحمدي والغشمي في قعطبة

عقد الأخوان الرئيسان المقدم إبراهيم الحمدي والرئيس سالم ربيع علي اجتماعا يوم 15/ 2/ 1977م حضره الإخوة/ المقدم أحمد حسين الغشمي عضو مجلس القيادة ونائب القائد العام ورئيس هيئة الأركان العامة، وعبدالله حمران وزير الدولة والممثل الشخصي للأخ/ رئيس مجلس القيادة وأحمد دهمش وزير الشؤون الاجتماعية والعمل والشباب والأخ/ صالح مصلح قاسم عضو المكتب السياسي ووزير الداخلية والأخ/ علي سالم لعور وزير شؤون الرئاسة والأخ/ منصور الصراري عضو اللجنة المركزية.

وقد ناقش الرئيسان ومرافقوهما في هذا الاجتماع القضايا الرئيسية التي تهم اليمن بشطريه وفي مقدمتها القضايا الاقتصادية والتجارية والتنسيق في مجالات التنمية الصناعية والزراعية بما يخدم المصلحة اليمنية العليا وتم الاتفاق على تشكيل مجلس يتكون من الرئيسين ومسئولي الدفاع والاقتصاد والتجارة والتخطيط والخارجية يجتمع مرة كل ستة أشهر بالتناوب في كل من صنعاء وعدن لبحث ومتابعة القضايا التي تهم الشعب اليمني وسير أعمال اللجان المشتركة في مختلف المجالات وتشكيل لجنة فرعية من الاقتصاد والتخطيط والتجارة في الشطرين مهمتها دراسة ومتابعة المشاريع الإنمائية والاقتصادية في الشطرين ورفع التقارير عنها إلى الرئيسين مع الاقتراحات بشأنها.. كما تم الاتفاق أيضا على أن يمثل أحد الشطرين الشطر الآخر في البلدان التي لا توجد له فيها سفارات .

هذا وسيعقد أول اجتماع للمجلس يوم الخامس عشر من يوليو القادم.

قمة صنعاء

15 / 8 / 1977م

في الخامس عشر من أغسطس 1977م قام الأخ سالم ربيع علي رئيس مجلس الرئاسة في الشطر الجنوبي من الوطن بزيارة أخوية للشطر الشمالي من الوطن التقى خلالها بأخيه المقدم إبراهيم الحمدي رئيس مجلس القيادة القائد العام للقوات المسلحة في الشطر الشمالي، وذلك بمكتبه بالقيادة العامة.

وقام الرئيسان بزيارة لمنتزه حدة حيث استقبل هناك استقبالاً شعبياً كبيراً من قبل المواطنين والمشايخ والأعيان.

وكان الأخ سالم ربيع علي قد قام بزيارة لمحطة التلفزيون، حيث كان في استقباله الأخ الأستاذ احمد دهمش وزير الشؤون الاجتماعية والعمل والشباب ووزير الإعلام والثقافة بالوكالة، والأخ حسن اللوزي وكيل وزارة الإعلام والثقافة لقطاع الإعلام، والأخ مدير مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، والإخوة المديرون المساعدون للتلفزيون والإذاعة والشؤون الفنية، وقد طاف الأخ رئيس مجلس الرئاسة في الشطر الجنوبي من الوطن بأقسام التلفزيون المختلفة واستمع إلى شرح مفصل من قبل المسؤولين المختصين عن الأجهزة وطبيعة عملها، وقد أبدى إعجابه بما شاهده وشكر العاملين فيها على مالمسه من دقة وتنظيم في العمل وتمنى لهم التوفيق، وفي نهاية الزيارة قدم الأخ الأستاذ احمد دهمش إلى الأخ سالم ربيع علي هدية عبارة عن لوحة فنية رائعة تمثل الفن المعماري اليمني الأصيل، هذا وقد رافق الأخ رئيس مجلس الرئاسة في الشطر الجنوبي من الوطن في هذه الزيارات بعثة الشرف المرافقة برئاسة المقدم احمد الغشمي عضو مجلس القيادة ورئيس هيئة الأركان العامة.

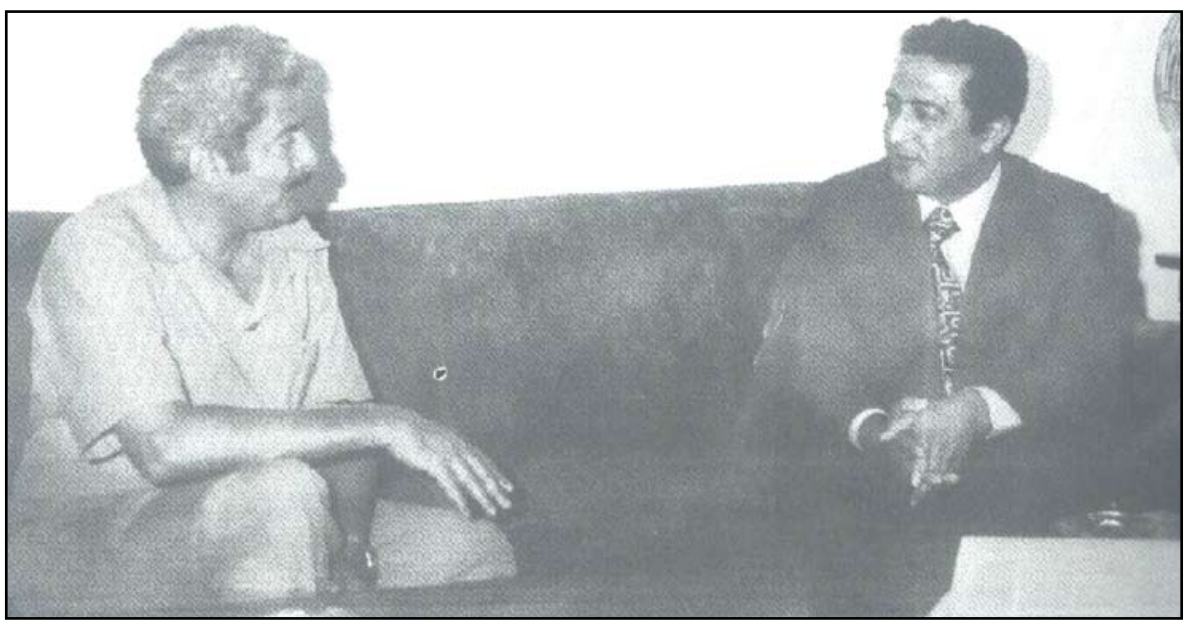

الرئيسان إبراهيم الحمدي وسالم ربيع علي في صنعاء عام 1977م

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

قمة الكويت

28 – 30 / 3 / 1979م

على أساس التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الجامعة العربية بدورته الاستثنائية الطارئة التي عقدت بالكويت، وتجاوزاً لكل الصعاب التي سببتها الأحداث المؤسفة التي وقعت مؤخراً بين الشطرين، وانطلاقاً من الحرص على المصلحة الحقيقية للشعب اليمني كله.. بوضع حلول شاملة للمشاكل القائمة بين الشطرين تمنع بقاءها وتجددها.. وتمسكاً بإعادة تحقيق الوحدة اليمنية باعتبارها هدفاً غالياً من أهداف شعبنا.

عقد الرئيسان المقدم علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة في الشطر الشمالي من الوطن وعبدالفتاح إسماعيل الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشـتراكي اليمني في الشـطر الجنوبي من الوطن لقاء القمة اليمني في الكويت الشقيق في الفترة من 28 مارس الى 30 مارس 1979م، كما عقد اجتماع موسع بقصر السـلام في الساعة الخامسة من مساء يوم 28 مارس 1979م بين وفدي الشطرين برئاسة الرئيسـين علي عبدالله صالح وعبدالفتاح إسـماعيل بحضور سـمو الشـيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت، وعدنان حسـين عضو مجلس قيادة الثورة وزير التخطيط العراقي، وخالد الحسـن عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وسفيري المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة.

وتم في هذا الاجتماع توقيع البيان المشترك بين الجانبين الذي وقعه الأخ المقدم علي عبدالله صالح وعبدالفتاح إسماعيل في أول لقاء قمة بينهما.

وفيما يلي نص البيان المشترك:

في ضيافـة دولة الكويت وتنفيذاً لمـا ورد في البند السـادس من قرار مجلس جامعة الدول العربية في دورته الاسـتثنائية المنعقدة في الكويت في الفترة من 4-6 مارس عام 1979م واستجابة للمسـاعي العربية وصلات الدم والقربى بين الاخوة الأشـقاء وحرصاً على المصالح العليا للشعب اليمني والأمة العربية جمعاء التقى الرئيسان اليمنيان الأخ المقدم علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية العربية اليمنية القائد العام للقوات المسلحة والأخ عبدالفتاح إسماعيل الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني ورئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، في دولة الكويت يوم الأربعاء الموافق 28 مارس 1979م إلى 30 مارس 1979م، وقد استعرض الرئيسان بحضور سمو الشيخ جابر الاحمد الصباح أمير دولة الكويت وبرعايته ومشاركته الايجابية والمشكورة، وكذا مشاركة ممثلي لجنـة المتابعـة العربية من الأقطار الشـقيقة، اسـتعرضا كافة القضايا والمشـاكل المطروحة للبحث في هذا اللقاء وتجـاوزا كل الآلام والمصاعب التي سببتها الحوادث المؤسفة الأخيرة بين الشطرين، وانطلاقاً من روح الاخوة الصادقة والأماني والآمال العريضة والمصالح الحقيقية لجماهير الشـعب اليمني بكامله، وحرصاً منهما على تجسـيد المصلحة الوطنيـة والقومية العليا للشـعب اليمني المتمثلة في حل مختلف المشاكل القائمة واسـتئصال جذورها وحلها حلاً شاملاً يمنع بقاءها، وتجددها ولينهى نهائياً شـبح الحرب وأسـبابها واستئصال دوافعها وعوامل عدم الاستقرار والسلام والتقدم لليمن وعموم منطقتنا من خلال تحقيق الهدف الغالي والعزيز على شعبنا الا وهو الوحدة الوطنية وتمسكاً بإعادة تحقيق وحدة اليمن التاريخية تلبية لواقع وحدة الشـعب اليمني وحقه ومصيره وإفشـالاً لكل محاولات تكريس التمزق والتجزئة والانفصال ووفاءً لتضحيات شعبنا اليمن وثمرة نضالاته الوطنية عبر التاريخ من اجل تحقيق هدفه النبيل في الوحدة، ولان الوحدة اليمنية هي ضرورة قومية مهمة خاصة في الظروف العربية الراهنة التي تمر بها قضيتنـا القومية وامتنا العربية كلها بعد توقيـع اتفاقيتي (كامب ديفيد) التآمرية والصلح الاستسـلامي المنفـرد، ودعماً للاتجاهـات الوحدوية القومية، ومن اجل مسـاهمة اليمن الاستراتيجي والسياسـي والاقتصادي والعسكري في معركة المصير العربي ودعماً لنضال الشعب العربي الفلسطيني ممثلاً بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني من اجل استعادة وطنه وإقامة دولته الوطنية المستقلة عليها، والدعم التام والثابت للبلدان العربية الشقيقة المحتلة أراضيها من اجل تحريرها ودحر الاحتلال الصهيوني واستعادة سيادتها الوطنية العربية باعتبار الوحدة اليمنية تقوية للتضامن العربي المعادي للامبريالية الصهيونية، وتعزيزاً للنضال القومي العربي العادل ضد العدو المشترك المتمثل في التحالف الأمريكي الصهيوني والخياني، وتجسيداً للدعوة التي نادى بها اليمن إلى ضرورة قيام الحركة العربية التقدمية الواحدة لتحقيق الوحدة العربية الشـاملة ولانها تعتبر تعزيزاً لوحدة النضال العربي العالمي المعادي للامبريالية والصهيونية والفاشـية والعنصرية والتمييز العنصري، ومـن اجل خدمة أهداف الحركة والسـلام في العالم تنفيذاً لاتفاقية القاهرة وبيـان طرابلس وتوصيات لجان الوحدة اليمنية، وانجازاً لها في سـبيل إقامة وتجسيد نظام جمهوري وطني ديمقراطي في اليمن، على أساس الاقتراع الحر المباشر لكل أفراد الشعب اليمني وإيجاد دستور يضمن جميع الحريات الشخصية والسياسية العامة للجماهير كافة، ولمختلف مؤسساتها ومنظماتها الوطنية والمهنية والنقابية، واتخاذ جميع الوسائل الضرورية لكفالة ممارسة الحريات اتفق الرئيسان على ما يلي:

أولاً: تقوم اللجنة الدسـتورية بإعداد مشروع دسـتور دولة الوحدة خلال فترة أربعة أشهر.

ثانياً: عند انتهاء اللجنة الدسـتورية مـن أعمالها يعقد الرئيسـان لقاءً لإقرار الصيغة النهائية لمشـروع الدسـتور الدائم ودعوة كل منهما لمجلس الشعب في الشـطرين للانعقاد خلال مدة يتفق عليها الرئيسـان من تاريخ إقرارها للصيغة النهائية التي يقدم بها مشروع الدستور إلى مجلس الشعب في كل من الشطرين للموافقة عليه كمشروع.

ثالثاً: يقوم رئيسـا الشـطرين بعد ذلك بتشـكيل اللجنـة الوزارية المختصة بالإشراف على الاسـتفتاء العام على مشروع الدسـتور وانتخاب سلطة تشريعية موحدة للدولة الجديدة، والانتهاء من ذلك خلال مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ تشكيلها.

رابعاً: يقر الرئيسـان التقيد والالتزام الكامـل بالمضمون والأحكام الواردة في اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس وقرارات مجلس الجامعة العربية وتنفيذ القرارات والتوصيات التي توصلت إليها لجان الوحدة.

خامساً: يتولى رئيسا الدولة في الشطرين متابعة انجاز عمل اللجنة الدستورية في الموعد المحدد ونتائج أعمال اللجان الأخرى من خلال لقاءات دورية في اليمن في كل من الشطرين.

آن الرئيسـين يعبران عن تقديرهما الكبير وامتنانهمـا للحفاوة وكرم الضيافة التي قوبلا بها من قبل الكويت الشقيق أميراً وحكومة وشعباً، ويؤكدان أن الوحدة اليمنية لن تكون إلا عاملاً من عوامل الاستقرار والأمن والسلام في المنطقة، وهي مع وحدة الشعوب وتقدمها وازدهارها، ومع إقرار السلم في العالم وترفض التدخل في الشؤون الداخلية للشعوب من قبل الامبريالية والصهيونية، وتشجب الاعتداء مهما كان، وتدين العنصرية بكل إشكاليها، وهي مع سيادة الأوطان وحق الشعوب في اختيار النظام الذي ترغب في بنائه.

عبدالفتاح إسماعيل
الأمين العام للجنة المركزية
للحزب الاشتراكي اليمني
رئيس هيئة رئاسة مجلس
الشعب الأعلى في الشطر
الجنوبي من الوطن

المقدم/ علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية
القائد العام للقوات المسلحة
في الشطر الشمالي من
الوطن

أمير الكويت يتوسط الرئيسين علي عبدالله صالح وعبدالفتاح إسماعيل أثناء توقيع اتفاقية الكويت

وفد الشطرين برئاسة الرئيسين / علي عبدالله صالح وعبدالفتاح إسماعيل في الكويت

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

لقد فشلت المؤامرات وتحطمت على صخرة صمود أبناء شعبنا وحبهم وولائهم للوطن

عدد خاص
بمناسبة عيد الوحدة
22مايو 2010م

قمة صنعاء

2 - 4 / 10 / 1979م

في الفترة 2 - 4 أكتوبر 1979م احتضنت العاصمة التاريخية صنعاء لقاء القمة اليمنية بين الرئيسين العقيد/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة في الشطر الشمالي من الوطن، وعلي ناصر محمد رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى بالنيابة ورئيس مجلس الوزراء في الشطر الجنوبي من الوطن في جوٍ ساده الإخاء والشعور العالي بالمسؤولية الوطنية.

وشكل هذا اللقاء الأول بين الرئيسين علي عبدالله صالح وعلي ناصر محمد محطة مهمة في المسار الوحدوي.

وصدر عن اللقاء البيان الصحفي التالي الذي سمي بـ((بيان صنعاء)):

وفاءً للأرض والشعب اليمني والقضية الوحدوية اليمني وإخلاصاً لمبادئ ثورة السادس والعشرين من سبتمبر وثورة الرابع عشر من أكتوبر ولمصالح الشعب اليمني العليا التقى الأخ/ العقيد علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة في الشطر الشمالي من الوطن والأخ/ علي ناصر محمد عضو المكتب السياسي رئيس هيئة مجلس الشعب الأعلى بالنيابة رئيس الوزراء في الشطر الجنوبي من الوطن في العاصمة صنعاء في الفترة 2 - 4 أكتوبر 1979م الموافق 11 - 13ذو القعدة 1399هـ.. وفي جو ساده الإخاء والشعور بالمسؤولية الوطنية والولاء الكامل للثورة اليمنية، ووفاءً للشهداء الذين سقطوا من اجل انتصار مبادئها وأهدافها بحثا الخطوات التي تم اتخاذها لتنفيذ اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس والكويت، وأكدا ان إعادة تحقيق الوحدة اليمنية هي قدر ومصير الشعب اليمني، وتتطلب جهوداً مشتركة لتحقيقها بالطرق السلمية وعلى أساس ديمقراطي صحيح باعتبارها أساس الاستقرار في المنطقة وان تحقيق الوحدة سيضع أمام شعبنا اليمني إمكانات، وسيمكنه من الإسهام الفاعل في معركة المصير القومي ضد الاستعمار والصهيونية.

ويعرب الرئيسان عن العزم والتصميم للالتزام بتنفيذ اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس والكويت، ويعبران عن ارتياحهما للخطوات التي تم اتخاذها في هذا الصدد، وبما ان المدة الزمنية المحددة في بيان الكويت قد انتهت ولم تنته اللجان من أعمالها فقد اتفق على إعطاء اللجان المشتركة الوقت الكافي كي تتاح لها الفرصة لاستكمال المهام المنوطة بها في اقرب وقت ممكن لما يحقق رغبات وآمال الجماهير اليمنية.

ويؤكد الرئيسان ضرورة بذل مزيد من الجهود المشتركة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الشطرين بما يمكن من الاستخدام السليم للإمكانات الاقتصادية المتوافرة وتوظيفها لتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي للشعب اليمني، ويرى الرئيسان ان خلق التنسيق والانسجام بين خطتي التنمية للشطرين مدخل عملي لتحقيق التكامل الاقتصادي المنشود، مشجعين رؤوس الأموال الوطنية والعربية والأجنبية في الاستثمار لما يخدم مصلحة اليمن وتحقيق الرخاء والرفاهية للشعب اليمني، ويكلفان اللجنة الاقتصادية بوضع التصورات العملية لتحقيق ذلك، ويؤكدان ضرورة اتخاذ الخطوات والإجراءات الضرورية الهادفة الى تنشيط التجارة بين الشطرين لما يخدم مصلحة جماهير شعبنا اليمني.

وعبرا عن ارتياحهما للإجراءات المتخذة بين ممثلي الشطرين في الأطراف التي تسهل تنشيط التبادل التجاري وحركة المواطنين، وأكدا ضرورة اتخاذ مزيد من الإجراءات التي تؤكد وحدة الشعب اليمني وأرضه.. ويؤكدان أهمية استمرار تبادل الوفود بين الهيئات الرسمية والمؤسسات الشعبية والاجتماعية من اجل تحقيق الصلات الوحدوية بين الشطرين، وأكدا ضرورة التنسيق بين وفود الشطرين في المؤتمرات واللقاءات العربية والدولية التي يشارك فيها الشطران بما يجسد نضالات الشعب اليمني من اجل صون سيادته الوطنية،وتحقيق تقدمه وتطوره المستقل وموقفه الثابت إلى جانب نضالات الشعوب الأخرى في التحرر والتقدم والسلم.

ويثق الرئيسان بان جماهير الشعب اليمني في الشمال والجنوب بقيادتها الوطنية سوف تقف وقفة رجل واحد، لتحقيق الوحدة اليمنية المنشودة بانية الوطن الواحد ومدافعة بشجاعة عن سيادته الوطنية واستقلاله ويثقان في الوقت ذاته في ان الأشقاء العرب الذين ساعدوا على وقف نزيف الدم اليمني الغالي سوف يسهمون ويقدمون العون والمساعدة من أجل إنجاح المساعي الخيرة بجهودهم للشطرين لتحقيق إعادة الوحدة اليمنية.

واستعرضا في لقائهما الوضع في منطقة البحر الأحمر والخليج العربي ومنطقة المحيط الهندي وحرصا منهما على سلامة واستقرار هذه المناطق، ويؤكدان ضرورة مناطق سلام وتعاون خالية من النزاعات والأحلاف والقواعد العسكرية.

وحول الموقف في الشرق الأوسط أكدا الرئيسان مجدداً رفضهما الكامل لكافة الحلول الانفرادية الاستسلامية، ورفضهما وإدانتهما لاتفاقية ((كامب ديفيد)) واتفاقية الصلح الانفرادية.. وأكدا ان السلام العادل والحقيقي يتطلب الانسحاب الكامل للعدو الصهيوني من كافة الأراضي العربية المحتلة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب العربي الفلسطيني.

وأكدا ان التضامن العربي لمواجهة مخططات الاستعمار والصهيونية هو الشرط الرئيسي لإفشال المخططات التآمرية ضد مصالح شعوب امتنا العربية، كما أكدا وقوف الشعب اليمني إلى جانب نضالات الشعب اللبناني من اجل وحدة لبنان وعروبته، وفي تصديه لاعتداءات الصهيونية المستمرة على جنوب لبنان، كما يؤكدان التزامهما بقرارات قمة بغداد التاسعة، وبقرارات مؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد العرب الذي انعقد في بغداد، وكذا قرارات المؤتمر العاشر لوزراء الخارجية للدول الإسلامية المؤيدة لنضالها وحقها في تقرير مصيرها، وكذلك دعم النضال المعادي للعنصرية والفاشية.

وأكدا أهمية متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر ((هافانا)) لدول عدم الانحياز باعتبارها تسهم في تعزيز دور حركة عدم الانحياز ونضال شعوبها ودولها من أجل استكمال تحررها وتطورها وتعزيز الانفراج الدولي والسلام العالمي.

■ الرئيسان علي عبدالله صالح وعلي ناصر محمد يترأسان وفدي الشطرين في صنعاء

علي ناصر محمد
عضو المكتب السياسي
رئيس هيئة رئاسة
مجلس الشعب الأعلى
بالنيابة
رئيس الوزراء

العقيد/ علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية
القائد الأعلى للقوات
المسلحة

الاتفاق الذي وقع في عدن بين رئيسي وزراء الشطرين لتعزيز الاتصالات والتنسيق بين الشطرين (5 / 6 / 1980م)

انطلاقاً من بيان صنعاء الذي وقع عليه الأخوان علي ناصر محمد الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، رئيس هيئة الرئاسة، رئيس الوزراء بالشطر الجنوبي، والأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة بالشطر الشمالي، من وطننا اليمني، وتأكيداً للروابط الأخوية المتينة تم لقاء في عدن في الفترة من 3 مايو إلى 6 مايو من عام 1980م، بين الأخوين/ عبد العزيز عبد الغني وعلي ناصر محمد وذلك لتعزيز وتنسيق الاتصالات بين الشطرين في جميع المجالات وفي مقدمتها المجال الاقتصادي الحيوي الذي سيعود بالنفع على أبناء اليمن قاطبة، وتمهيد الطريق للوحدة المنشودة، أمل جماهير شعبنا في الشطرين، فقد تم الاتفاق على ما يأتي:

في قطاع الصناعة:

1 - بناء مصنع لتموين الشطرين بالبوتاجاز.
2 - تكرير متطلبات الشمال من المنتجات النفطية في مصفاة عدن.
3 - إقامة المشاريع المشتركة في مجال التكرير والبتروكيماويات.

المعادن:

1 - التنسيق بين الشطرين فيما يتعلق بالتنقيب عن المعادن في الشطرين، ووضع خارطة جيولوجية لأغراض ذلك، وإعداد الدراسات لاستغلال المعادان ذات الجدوى الاقتصادية.
2 - إقامة مختبر مركزي لأغراض التنقيب عن المعادن والتنسيق بين المختبرات القائمة حالياً.

قطاع المواصلات:

1 - إنشاء شرطة يمنية مشتركة للنقل البري.
2 - إنشاء شركة يمنية مشتركة للنقل البحري.

قطاع المصارف:

1 - زيادة دور الجهاز المصرفي لخدمة التبادل التجاري بين الشطرين وتكليف البنوك المركزية لمتابعة ذلك.
2 - تشكيل لجنة لدراسة أسس الوحدة النقدية والنظام المصرفي والهيئات التنفيذية الخاصة بهذا القطاع.

قطاع الإحصاء وخطط التنمية:

التنسيق بين جهات الاختصاص في الشطرين لتوحيد الإحصائيات المختلفة وأسس الاحتساب والتنسيق بين خطط التنمية.

قطاع السياحة:

1 - تكوين شركة يمنية مشتركة للسياحة اليمنية والاستفادة من الشركات السياحية العربية والأجنبية لتنشيط هذا القطاع.
2 - إقامة مشاريع الفنادق اليمنية المشتركة والدخول مع طرف ثالث لتمويل هذه المشاريع.

المعارض:

1 - العمل على إقامة معارض مشتركة للمنتجات ذات المنشأ اليمني في الشطرين بشكل دوري.
2 - متابعة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية من أجل تنفيذ طريق الوحدة (إب/ قعطبة/ دكيم).

وكذا العمل على تشجيع مساهمة الرأسمال الوطني والعربي والصناديق العربية في المشاريع الاقتصادية الحيوية وفقا لقوانين الشطرين.

وعلى جهات التنفيذ في الشطرين أن تتابع ما ورد في هذا الاتفاق من تاريخ توقيعه.

■ رئيسا وزراء الشطرين علي ناصر محمد و عبدالعزيز عبدالغني

علي ناصر محمد
الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني
رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى
رئيس مجلس الوزراء في الشطر الجنوبي من الوطن

عبدالعزيز عبدالغني
رئيس مجلس الوزراء
في الشطر الشمالي من الوطن

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

سيحافظ أبناء الوطن الوحدويون على منجز الوحدة في حدقات أعينهم

قمة صنعاء

13 / 6 / 1980م

في الفترة 9 - 13 يونيو 1980م التقى الرئيسان علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة في الشطر الشمالي من الوطن، وعلي ناصر محمد الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى رئيس مجلس الوزراء في الشطر الجنوبي من الوطن في العاصمة التاريخية صنعاء لبحث خطوات تحقيق الوحدة اليمنية، ومثلت القمة محطة رئيسية في العمل الوحدوي بين شطري اليمن، إذ وضعت اللبنات الأساسية القوية على طريق إعادة تحقيق الوحدة اليمنية.

وهذه القمة هي الأولى بين الرئيسين بعد تولي الرئيس علي ناصر محمد مهامه أميناً عاماً للجنة المركزية ورئيساً لهيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى بالإضافة إلى منصبه رئيساً للوزراء في الشطر الجنوبي من الوطن، ونتج عن هذه القمة اتفاق تضمن عدداً من البنود أهمها التعاون على توطيد الأمن والاستقرار بين الشطرين بكافة الوسائل الممكنة والمتاحة، كما صدر بلاغ صحفي مهم عن هذه القمة، وفيما يلي نص الاتفاق ونص البيان السياسي:

الاتفاق الموقع بين الرئيسين

تم الاتفاق بين الأخ العقيد/ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة في الشطر الشمالي من الوطن والأخ/ علي ناصر محمد الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني ورئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى ورئيس مجلس الوزراء في الشطر الجنوبي من الوطن.. وسعياً لخلق الأجواء الآمنة والمستقرة كخطوة إيجابية لإعادة توحيد الوطن وكأساس لتوطيد الأمن والاستقرار وترسيخ دعائم الديمقراطية والتقدم الاجتماعي في ربوع اليمن الحبيب وكضرورة حتمية للحفاظ على مكتسبات ثورتي السادس والعشرين من سبتمبر والرابع عشر من أكتوبر المجيدتين.

من أجل ذلك كله اتفق الرئيسان على التالي:

1 - التعاون على توطيد الأمن والاستقرار في شطري اليمن بكافة الوسائل الممكنة والمتاحة.

2 - عودة المواطنين الراغبين في العودة إلى أي شطر في الوطن.

3 - عدم دعم أي نشاط سياسي أو عسكري أو إعلامي مناهض أو مضاد أو معاد لثورتي 26 سبتمبر و 14 أكتوبر، وللسيادة الوطنية والديمقراطية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي التي يسير على أساسها النظامين الوطنيين في الشطرين.

4 - العمل على إزالة المواقع العسكرية في مناطق الأطراف في الشطرين وعلى أن تحل محلها قوات الشرطة الاعتيادية أو قوات رمزية عسكرية يتفق عليها الطرفان.

5 - تكليف الأخوين وزير الدفاع في الشطر الجنوبي من الوطن ورئيس هيئة الأركان العامة في الشطر الشمالي من الوطن بتحديد أماكن تمركز القوات اليمنية.

6 - وضع خطة للدفاع عن الأرض اليمنية والحفاظ على السيادة الوطنية.

7 - يتم اللقاء الدوري بين رئيسي شطري اليمن مرة كل أربعة أشهر من أجل متابعة تنفيذ الاتفاقيات والقرارات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية والخطوات اللاحقة.

صنعاء القصر الجمهوري
في 30 رجب سنة 1400هـ
الموافق 13 يونيو 1980م

علي ناصر محمد
الأمين العام للجنة المركزية
رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى
رئيس مجلس الوزراء في الشطر الجنوبي

عقيد/ علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية
القائد العام للقوات المسلحة في الشطر الشمالي

الرئيسان علي عبدالله صالح و علي ناصر محمد وبجانبه حسن مكي في صنعاء

البيان السياسي الصادر عن قمة صنعاء 1980م

((وفاءً لدماء الشهداء اليمنيين الذين سقطوا على طريق حرية ووحدة شعبنا اليمني عبر مسيرته النضالية ضد الحكم الإمامي والاستعمار، وانطلاقاً من مبادئ وأهداف ثورة 26سبتمبر وثورة 14أكتوبر الخالدتين وسعياً لتحقيق تطلعات شعبنا اليمني في إعادة وحدة ترابه وإقامة الدولة اليمنية الواحدة التي تكفل له التقدم والتطور المضطرد.. وعملاً بمواثيق عملها بين قيادتي الشطرين.. التقى الأخوان العقيد علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة في الشطر الشمالي من الوطن، وعلي ناصر محمد الأمين العام للجنة المركزية رئيس هيئة رئاسة مجلس الأعلى رئيس مجلس الوزراء في الشطر الجنوبي من الوطن في العاصمة صنعاء في جو ساده الإخاء والشعور بالمسؤولية الوطنية والولاء الكامل للتراب اليمني، ولعظم الدور الذي تتحمله القيادتان السياسيتان في شطري الوطن في هذه المرحلة المهمة من تاريخ نضال شعبنا اليمن.

واستأنفا بحث ما تم التوصل إليه من انجازات إثر لقائهما الأول في صنعاء في أكتوبر عام 1979م.. واللقاء الذي تم في عدن خلال زيارة الأخ عبدالعزيز عبدالغني رئيس مجلس الوزراء في الشطر الشمالي من الوطن في شهر مايو 1980م بصدد الخطوات التي اتفقت عليها القيادتان والمسؤولون في الشطرين لإعادة تحقيق الوحدة بطرق سلمية وعلى أسس ديمقراطية.

وجددا تأكيدهما على الالتزام الكامل بضرورة العمل الجاد في إعادة وحدة الوطن اليمني باعتبارها مسألة قدر ومصير لشعبنا، وان هذه المسألة بقدر ما هي ضرورية بما سيتحقق لشعبنا من إمكانات للتنمية والنهوض الاقتصادي والاجتماعي فإنها ستساهم في تحقيق الأمن والاستقرار بالمنطقة، وستعد الشعب اليمني لان يقوم بفعالية بدوره في النضال العربي المشترك في سبيل القضية العربية والدفاع عن مصير الأمة العربية وكفاحها ضد الاحتلال الصهيوني والمؤامرات الاستعمارية التي تحاك من قبل أعداء الأمة العربية.

وعبر الرئيسان والمسؤولون في الشطرين عن ارتياحهما البالغ للخطوات العملية التي أنجزت في ظل قيادتي الشطرين على طريق إعادة الوحدة، وقيام علاقات متينة وتعاون بين الشطرين بصورة لم يسبق لها مثيل سواء قبل قيام الثورة او بعدها، وهذا يوضح الرغبة الصادقة والراسخة للقيادتين والمسؤولين في سبيل انجاز المهمة العظيمة واستشعارهم المسؤولية التاريخية الملقاة على عواتقهم.

واتفقا على الأهمية القصوى التي تكتسبها الخطوات العملية الوحدوية التي تتخذها قيادتا الشطرين، وفي مختلف المجالات عن طريق بناء الأسس الصحيحة والراسخة للوحدة اليمنية، وعبرا عن رضاهما الكامل للانجازات التي حققتها اللجان المشتركة، وإذ يوجهان الشكر لهذه اللجان على ما بذلته من جهود فإنهما يحثانها على ضرورة الإسراع باستكمال المهام المنوطة بها عن طريق تنفيذ مواثيق الوحدة باعتبارها الأساس لكل الخطوات التي تنفذ لتحقيق الغاية المقدسة والهدف المنشود.

ويعربان عن اقتناعهما بأن ما تم تحقيقه من تعاون وتبادل للزيارات بين مسؤولي مختلف المؤسسات الثقافية والفنية والمهنية في الشطرين خلال الفترة القصيرة المنصرمة يعتبر بداية مشجعة تتطلب المزيد من التوسيع لكي تكون نتائجها ومردوداتها ذات اثر ايجابي وملموس لدى المواطنين وعلى طريق الوحدة المنشودة.

واتفقا على إقامة المشاريع الاقتصادية المشتركة والتنسيق في الخطط الاقتصادية وتبادل الخبرات والمعلومات، وتشجيع رأس المال الوطني وتوفير الضمانات الكافية له، وللاستثمارات العربية والأجنبية في مشاريع التنمية الاقتصادية في الشطرين، وفق قوانين الاستثمارات في الشطرين، وذلك بغرض الإسراع بتحقيق التكامل الاقتصادي باعتباره خطوة مهمة وضرورية على طريق الوحدة التي تشهدها جماهير شعبنا اليمني التي ناضلت وتناضل من اجل هذه الغاية، وتمنح تأييدها الكامل لقيادتيهما السياسيتين في كلا الشطرين، وتقف بإيمان وإخلاص خلفهما من اجل تدعيم جهودهما في هذا السبيل.

وخلال هذه الزيارة تم استعراض ما توصلت إليه اللجان الفنية في الجانب الاقتصادي، وتم تدارس الخطوات العملية لتنفيذها في ضوء اتفاق عدن الموقع بتاريخ 6 مايو 1980م.. وبروح عالية من المسؤولية الوطنية وسعياً وراء إرساء الأسس الفنية لوحدة الوطن اليمني، فقد تم التوقيع على عدد من الاتفاقيات الاقتصادية والثقافية سيتم بموجبها إنشاء شركة يمنية للنقل البحري، وشركة يمنية للنقل البري، وشركة يمنية للسياحة، وسيتم كذلك تعزيز وتوسيع التعاون الثقافي والإعلامي والتربوي بما يكفل التطور المضطرد والمتنامي لجوانب البناء الاقتصادي والثقافي للشعب اليمني الواحد، وبهدف وضع الأسس الصحيحة للتنمية المتكاملة لشطري الوطن تم الاتفاق على ان تعطى الأولوية عند أداء خطط التنمية للمشروعات التي ستساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي بين الشطرين واتخاذ الإجراءات اللازمة لتوحيد آمال خطتي التنمية في الشطرين، ومشاركة أجهزة التخطيط والإحصاء في الشطرين في كل مراحل إعداد ومراجعة وتقييم خطط التنمية ولتحديد القواعد والأسس التي تكفل تحقيق التناسق بينهما.

الرئيسان علي عبدالله صالح وعلي ناصر محمد يوقعان البيان السياسي

وفي مجال النقد والمصارف تم الاتفاق على عدد من الإجراءات والتدابير التي من شأنها ان ترفع من دور النظام المصرفي في الشطرين في تسهيل حركة التبادل التجاري بينهما، ووضع أسس الوحدة النقدية والتشريعية المصرفية.

ويؤكدان ان التنسيق بين وفود الشطرين في مختلف المؤتمرات والمحافل الدولية التي يشارك فيها الشطران تعتبر مسألة ضرورية ومهمة بهدف اتخاذ مواقف موحدة تجاه القضايا العربية والدولية بما يتفق ومواثيق الوحدة.

واستعرضا التطورات السياسية التي شهدتها وتشهدها منطقة الخليج العربي والبحر الأحمر والمحيط الهندي.. وعبرا عن قلقهما تجاه عملية تصعيد حدة التوتر في هذه المنطقة الحساسة من العالم.

ويؤكدان ضرورة إبقاء هذه المنطقة خالية من القواعد العسكرية والأحلاف الأجنبية المعادية، وذلك حتى تتاح لشعوب هذه المنطقة فرص أفضل لتحقيق التعاون والأمن والاستقرار.

كما شددا على ان أمن هذه المنطقة هي مسؤولية شعوبها وحدها.. لكل ذلك يرفضان كافة أشكال التدخل والعدوان العسكري ضد شعوب المنطقة، ويؤمنان بضرورة تكوين علاقات مع دول شبه الجزيرة العربية، وعلى أسس واضحة ومتكافئة من وسائل السعي المتواصل لتحقيق تعاون عربي شامل يدفع بقضية الوحدة العربية الشاملة خطوات إلى الأمام.

وباستعراض الوضع في منطقة الشرق الأوسط أكدا مواقفهما المبدئية تجاه قضية الصراع العربي – الإسرائيلي والقائمة على اعتبار القضية الفلسطينية هي جوهر النزاع، وان الحلول التي لا تعنى بمتطلبات الشعب الفلسطيني هي حلول جزئية لن يكتب لها النجاح، وجددا إدانتهما لاتفاقيتي ((كامب ديفيد)) ومعاهدة الصلح المنفرد ومؤامرة الحكم الذاتي التي نتجت عنهما.

وأكدا تأييدهما المطلق للنضال الذي يخوضه الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة والذي يواجه بأعمال الإرهاب من قبل السلطات الإسرائيلية، ويستنكران بشدة ويدينان هذه الأعمال وخاصة محاولة اغتيال بعض رؤساء بلديات الضفة الغربية، فإنهما يدعوان المجتمع الدولي إلي إدانتها ووضع حد للاستهتار بقرارات المنظمة الدولية ومواثيقها.

وأكدا انه لا يمكن ان يتحقق السلام في منطقة الشرق الأوسط ما لم تنسحب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة بدون قيد او شرط والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد.

←

تتمة (البيان السياسي الصادر عن قمة صنعاء 1980م)

وجددا تأييدهما للنضال الذي يخوضه الشعب اللبناني تجاه الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على جنوب لبنان، من اجل الحفاظ على سيادة وعروبة ووحدة أراضيه.

وأعربا عن تأييدهما الكامل لسوريا بصفتها تمثل القلعة الأولى لدول المواجهة العربية وتتحمل القسط الأكبر من المؤامرات المعادية للأمة العربية.

كما يؤكدان أهمية التضامن العربي في هذه المرحلة الخطيرة التي تمر بها الأمة العربية، وتواجه فيها المؤامرات الاستعمارية والصهيونية التي تستهدف كيانها ومصيرها.

وجددا تمكسهما بأهداف ومبادئ حركة عدم الانحياز باعتبارها عاملاً ايجابياً في العلاقات الدولية ومدعماً للأمن والسلم الدوليين، ومعززاً لنضال الشعوب من اجل الاستقلال الوطني.

ويؤكدان على ان يتسم النظام الاقتصادي الدولي الجديد بالتوازن الذي يكفل لشعوب الدول النامية تطوير مواردها الاقتصادية وإقامة علاقات اقتصادية متكافئة مع البلدان المتقدمة والمطالبة بوضع مقررات الدورات الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول هذا النظام موضع التنفيذ.

وجددا تأييدهما لنضال شعب ناميبيا وأدانا السياسة العنصرية التي تنتهجها حكومة جنوب إفريقيا.

وإذ يعتز الرئيسان بما تمخض عنه لقاء صنعاء فإنهما يؤكدان عزمهما على مواصلة اللقاءات الدورية على مختلف المستويات، وذلك من اجل تكثيف الجهود وتضافرها لتحقيق تطلعات جماهير الشعب اليمني في شطريه نحو التقدم والوحدة.

ويعبران عن رضاهما الكامل لهذا اللقاء باعتباره خطوة ايجابية على طريق الوحدة.

ووجه الأخ علي ناصر محمد الدعوة لأخيه علي عبدالله صالح إلى زيارة الشطر الجنوبي.. واتفقا على ان يحدد موعد الزيارة في وقت لاحق)).

قمة تعز

1 - 2 / 9 / 1980م

في الفترة 1 - 2 / 9 / 1980م التقى في مدينة تعز الأخوان العقيد علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة في الشطر الشمالي من الوطن وعلي ناصر محمد الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى رئيس مجلس الوزراء في الشطر الجنوبي من الوطن في إطار اللقاءات من أجل إعادة تحقيق الوحدة اليمنية، وبحث الخطوات التي أنجزت وتذليل الصعوبات التي رافقت العمل الوحدوي.

وصدر عن القمة البيان الصحفي التالي:

التقى الأخوان العقيد علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة في الشطر الشمالي من الوطن وعلي ناصر محمد الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى رئيس مجلس الوزراء في الشطر الجنوبي في مدينة تعز يومي الأول والثاني من شهر سبتمبر 1980م، وخلال هذا اللقاء الذي تم في جو ودي مفعم بالإخلاص والتفاني لقضية الشعب اليمني ولأهدافه الوطنية الثورية استعرضا النتائج التي تمخضت عن اللقاءات السابقة في صنعاء وعدن، وذلك لتدارس الخطوات التي تتخذ على طريق إعادة وحدة الوطن وما أنجزته اللجان على هذا الطريق العظيم، وما تم بصدد التنسيق الاقتصادي والتبادل التجاري وتشجيع حركة السياحة والنقل البري والبحري بين شطري الوطن باعتبار ذلك يشكل خطوة مهمة وضرورية لا تخدم مصالح الشعب اليمني الواحد وتطوره فحسب، ولكنها أيضاً توفر أجواء وظروفاً جديدة تسهم في تعزيز قدراتنا للسير في طريق إعادة توحيد الوطن عن طريق تطور الشعب وازدهاره ورخائه.

ودعا الرئيسان إلى بذل جهود متزايدة من اجل الإسراع في استكمال المهمات والواجبات التي أنيطت بلجان الوحدة استناداً إلى ما نصت عليه اتفاقية ((القاهرة)) وبيان ((طرابلس)) والبيانات المشتركة اللاحقة والصادرة عن قيادتي الشطرين ومن اجل ضمان متابعة تنفيذ ما اتفق عليه بين قيادتي الشطرين وتعبئة وتنظيم الجهود المخلصة باتجاه تحقيق أنبل وأسمى أهداف الجماهير اليمنية في إعادة توحيد وطنها واتفق الرئيسان على استمرار اللقاءات وتذليل أية مصاعب قد تنشأ في طريق تنفيذ ما تم الاتفاق عليه، وتشجيعاً منهما للاتصالات بين أبناء الشعب اليمني الواحد في شطري الوطن أكد الرئيسان دعمهما لكافة النشاطات الوحدوية والتعاون المتبادل بين كافة المؤسسات الشعبية والمهنية والمنظمات الجماهيرية، وضرورة تبادل الزيارات للفرق الرياضية والفنية وتنفيذ اتفاقية التعاون والتنسيق في مجال الثقافة والإعلام بين الشطرين.

وعبرا عن تقديرهما للانجازات التي تمت بين الشطرين على طريق النهوض بالمجتمع اليمني بما يحقق طموحاته في إعادة وحدة التراب والشعب اليمني.

وعند استعراضهما لتطورات الوضع السياسي في هذه المنطقة التي تحتل اليمن بشطريها موقعاً رئيسياً مهماً في خارطتها الجغرافية، أعربا عن عزمهما الراسخ على مواصلة نشاطهما السلمي في علاقات الشطرين الخارجية مع دول المنطقة تجسيداً لالتزامهما بمبادئ ومواثيق الأمم المتحدة والجامعة العربية وبمبادئ حركة عدم الانحياز والتعايش السلمي بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة.

وتعبيراً عن إدراكهما لأهمية الأمن والاستقرار في تطور وتقدم الشعوب فقد عبر الرئيسان عن قلقهما البالغ من التواجد العسكري الأجنبي بالمنطقة، الذي اخذ أشكالاً متعددة يهدد امن دول وشعوب المنطقة واستقرارها، وفي الوقت الذي يؤكد فيه الرئيسان أهمية جعل منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي والمحيط الهندي والخليج العربي منطقة امن وسلام فإنهما يؤكدان ضرورة حشد وتجنيد كل الطاقات العربية لمعركة المصير العربي ضد الاستعمار والصهيونية من اجل انتصار كافة أهداف الثورة الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب العربي الفلسطيني.

كما أكدا مواقفهما الثابتة في إدانة اتفاقيات ((كامب ديفيد)) لما تمثله من إهدار للحق العربي وحقوق الشعب الفلسطيني على وجه الخصوص.

ويرى الرئيسان ان الظروف الراهنة التي تواجه امتنا العربية تستوجب جمع الشمل والتغلب على الخلافات وتنقية الأجواء، وحشد كل الإمكانات والطاقات وتسخيرها لخدمة معركة الأمة العربية مع أعدائها الحقيقيين.. ويعتبران ان لقاءهما هذا يشكل خطوة مهمة وتقدماً ايجابياً على الطريق التي تسعى إليها جماهير شعبنا في الشطرين، في طريق إعادة وحدة الوطن اليمن التي هي الغاية والهدف من كل مساعينا وكل لقاءاتنا التي ستسهم في دعم الاستقرار والأمن في المنطقة.

الرئيسان علي عبدالله صالح وعلي ناصر محمد في تعز 1980م

قمة صنعاء

26 - 27 / 9 / 1980م

في الفترة 26 – 27 / 9 / 1980م قام الأخ علي ناصر محمد الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى رئيس مجلس الوزراء في الشطر الجنوبي من الوطن بزيارة أخوية للشطر الشمالي للمشاركة في احتفالات شعبنا بالعيد الثامن عشر لثورة 26سبتمبر الخالدة.

وقد أجرى الرئيسان علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة وعلي ناصر محمد الأمين العام للجنة المركزية رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى رئيس مجلس الوزراء مباحثات أخوية هدفت إلى تعزيز الاتصالات بين الشطرين وقيادتيهما بما يخدم مصالح الشعب اليمني الواحد، ويسرع في الخطوات الوحدوية لإعادة تحقيق وحدة اليمن أرضاً وإنساناً.

الرئيس علي عبدالله صالح يستقبل الرئيس علي ناصر محمد في مطار صنعاء

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

عدد خاص
بمناسبة عيد الوحدة
22مايو 2010م

قمة تعز

14 – 15 / 9 / 1981م

في الفترة 14 - 15 / 9 / 1981م التقى في مدينة تعز الرئيسان العقيد علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة في الشطر الشمالي من الوطن وعلي ناصر محمد الأمين العام للجنة المركزية رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى رئيس مجلس الوزراء في الشطر الجنوبي، وشكل هذا اللقاء حدثاً مهماً ونقلة نوعية في مسار العمل الوحدوي بين شطري اليمن، وجسد حرص القيادتين السياسيتين على السير قدماً لتحقيق الهدف السامي للثورة والشعب في الوحدة اليمنية المنشودة.

وقد تمخض عن هذه القمة الاتفاق الذي عرف باتفاق تعز وفي ما يلي نص الاتفاق ونص البيان السياسي الصادر عن هذه القمة:

اتفاق تعز

انطلاقاً من إيمان قيادتي شطري الوطن بأهداف ثورتي سبتمبر وأكتوبر المجيدتين، وإخلاصاً للشعب اليمني ومن أجل تحقيق السلام والاستقرار والتقدم والرخاء لشعبنا اليمني، واستناداً إلى ما تمخضت عنه لقاءات القمة والمشاورات المستمرة بين قيادتي الشطرين، تم الاتفاق في لقاء تعز خلال الفترة 14 - 15 سبتمبر 1981م على ما يلي:

1 - تنفيذ المادة (9) من بيان طرابلس 1972م وتشكيل لجنة لبحث هذه المادة.. وتقوم هذه اللجنة بدراسة نتائج لجان الوحدة، وتقدم تصورات بشان تنفيذ المادة (9) من بيان طرابلس والمتعلقة بتشكيل التنظيم السياسي الموحد وتقدم نتائج أعمال اللجنة إلى الرئيسين في موعد أقصاه نهاية نوفمبر 1981م.

2 - السعي من أجل التعجيل بخطوات عملية لتحقيق الوحدة اليمنية الحل النهائي لكل مشاكل اليمن القائمة.

3 - تشكيل لجنة من رئيسي هيئة الأركان لتنفيذ البنود 4،5،6 من اتفاق 13 يونيو 1980م وتبدأ اللجنة أعمالها ابتداء من 20 سبتمبر 1981م.

علي ناصر محمد
الأمين العام للجنة المركزية
رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى
رئيس مجلس الوزراء في الشطر الجنوبي

عقيد/ علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية
القائد العام للقوات المسلحة
في الشطر الشمالي

(من اليمين) عبدالكريم العرشي، عبدالعزيز عبدالغني والرئيسان علي عبدالله صالح وعلي ناصر محمد في تعز 1981م

نص البيان السياسي المشترك الصادر عن قمة تعز 1981م

تلبية لدعوة من الأخ العقيد/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة للشطر الشمالي من الوطن، قام الأخ علي ناصر محمد الأمين العام للجنة المركزية رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى رئيس مجلس الوزراء في الشطر الجنوبي من الوطن، في الفترة 15 - 16 ذي القعدة 1401هـ - الموافق 14-15 سبتمبر 1981م بزيارة أخوية ورسمية للشطر الشمالي من الوطن، وفي جو مفعم بالحماس الشعبي النابع عن روح الوحدوية الكامنة في أعماق الشعب اليمني استقبل الأخ علي ناصر محمد استقبالاً رسمياً وشعبياً عبر عن حرارة روابط ومشاعر الاخاء والوحدة التي تربط بين اليمنيين ووطنهم الغالي اليمن.

وانطلاقاً من مبادئ وأهداف ثورتي الشعب اليمني 26سبتمبر و14أكتوبر الخالدتين، ووفاءً لتضحيات الشعب اليمني لشهداء الثورة اليمنية الذين رووا بدمائهم الزكية طريق حرية ووحدة الشعب اليمني عبر مسيرتها النضالية الطويلة طيلة الحكم الإمامي الكهنوتي والاستعماري البغيض، واستجابة للمصالح العليا النبيلة للشعب اليمني باستمرار النضال على طريق إعادة تحقيق الوحدة اليمنية أرضاً وشعباً بالطرق السلمية والديمقراطية ومواصلة للجهود المخلصة للقيادة السياسية في كلا الشطرين الرامية إلى المتابعة الحريصة والدقيقة للدفع بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه من خطوات عملية وحدودية، وعملاً بمواثيق الوحدة اليمني التي تم الاتفاق عليها بين قيادتي الشطرين. فقد التقى بمدينة تعز الأخوان / علي ناصر محمد الأمين العام للجنة المركزية رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى رئيس مجلس الوزراء وعلي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة في الشطر الشمالي من الوطن، وفي جو اخوي مفعم بحب الوطن اليمني والشعور بقداسة المسؤولية الوطنية والولاء الكامل للتراب اليمني،، ولعظم الدور الذي تتحمله القيادتان السياسيتان في شطري الوطن في هذه المرحلة المهمة من تاريخ الشعب اليمني.

وفي إطار هذا الشعور السامي استعرض الرئيسان بحث ما تم التوصل إليه من انجازات وخطوات عملية على طريق إعادة الوحدة اليمنية بطرق سلمية وديمقراطية، وجددا تأكيدهما الحازم على أهمية الالتزام الكامل بضرورة استمرار العمل الجاد والمثابر لتحقيق وحدة الوطن اليمني أرضاً وشعباً ومصيراً وقدراً بما يمكنه من بناء حياته الجديدة وتحقيق تطوره الاقتصادي والاجتماعي المستقل، وإسهامه الفاعل في امن واستقرار ورفاهية شعوب المنطقة. وعبر الرئيسان عن ارتياحهما الكامل للخطوات العملية التي أنجزت والنتائج الايجابية التي تحققت في ظل قيادة الشطرين على طريق إعادة تحقيق الوحدة.

كما عبرا عن ارتياحهما الفائق لظهور أنماط جديدة لعلاقات تعاون بناءة بين الشطرين تمثلت في دخول الشركات المشتركة حيز التطبيق والعمل على تنسيق الخطط الاقتصادية بين الشطرين.

وتعبر هذه الخطوات عن الرغبة الصادقة للقيادتين السياسيتين والمسؤولين في شطري الوطن في سبيل ترجمة ما تم الاتفاق عليه إلى حقائق عملية ملموسة استشعاراً منهم بالمسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقهم.

وجدد الرئيسان إيمانهما الراسخ بأن هذه الخطوات الوحدوية التي تتم في الوطن اليمني، وفي مختلف المجالات تفتح الطريق واسعاً لبناء دولة اليمن الديمقراطي الموحد في المستقبل.

إن الرئيسين في استعراضهما للانجازات التي حققتها اللجان المشتركة قد عبرا عن رضائهما الكامل لهذه الانجازات، وإذ يقدران جهود هذه اللجان وعملها المتفاني فإنهما يحثانها على ضرورة الاستمرار باستكمال مهامها بوتائر أعلى على طريق تنفيذ مواثيق الوحدة إيماناً بأنها تشكل الأساس للعمل الوحدوي، وفي سبيل ذلك فان على اللجان المشتركة ان تضاعف من جهودها في مختلف المجالات حتى تعطي هذه العملية التاريخية بعدها الكامل، وتفرغ إلى انجاز كامل مسؤولياتها بأسرع وقت ممكن، ويثمن الرئيسان تثميناً عالياً ما تم تحقيقه من تعاون مثمر بين شطري الوطن، وتبادل للزيارات بين مختلف المؤسسات الثقافية والفنية والمهنية والرياضية خلال الفترة الماضية، ويعتبران ما تحدثه هذه الزيارات المتبادلة من تفاعلات بناءة عاملاً مهماً على طريق الوحدة، ويدعوان إلى توسيع شبكة الاتصالات في المجالات المختلفة لكي تكون نتائجها ومردوداتها ذات أثر ايجابي وملموس في حياة الناس اليومية.

وفي مجرى استعراضهما للتطورات السياسية التي تعتمل في منطقة الجزيرة والخليج العربي والبحر الأحمر والمحيط الهندي، فإن الرئيسين قد لاحظا بقلق متزايد منذ لقائهما في صنعاء استمرار تصاعد حدة التوتر في هذه المنطقة الفائقة الحساسية من العالم، إذ انه منذ ذلك الحين فإن هذه المنطقة شهدت وتشهد تطورات في غاية الخطورة والتعقيد تتمثل - تحديداً - في تهديدات قوات التدخل السريع الأمريكية وتشجيع القطرسة الإسرائيلية ضد الشعوب العربية، وتواجه القواعد العسكرية الأجنبية المعادية، وفي الوقت الذي يؤكدان فيه ضرورة إبقاء هذه المنطقة خالية من القواعد العسكرية والأحلاف الأجنبية المعادية والمشبوهة، فإنهما يدعوان إلى ان تتاح لشعوب هذه المنطقة فرص أفضل لتحقيق التعاون والاستقرار ويشددان على ان امن واستقرار، وتقدم هذه المنطقة هي في المقام الأول مسؤولية شعوبها وحدها، لذلك فإنهما يرفضان كافة أشكال التدخل والتواجد والعدوان العسكري الأجنبي المعادي ضد شعوب المنطقة.

ويؤمن الرئيسان بضرورة تشجيع نشوء علاقات تعاون بين دول الجزيرة العربية والخليج قائمة على أسس التعايش السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام السيادة الوطنية، وخلق فرص التعاون الخلاق المتسم بروح المنفعة المشتركة، سعياً نحو تحقيق تعاون اشمل في كافة المجالات.

وإزاء استعراضهما للوضع المتفاقم في منطقة الشرق الأوسط جدد الرئيسان تأكيدهما لمواقفهما المبدئية والثابتة تجاه قضية الصراع العربي الإسرائيلي القائم على أساس ان القضية الفلسطينية هي جوهر ولب هذا النزاع. وان أية حلول لا ترقى إلى مستوى طموحات وأماني الشعب الفلسطيني في التحرر والعودة وبناء دولته المستقلة، فانه لا يمكن أن يكتب لها النجاح.

وجدد الرئيسان إدانتهما القاطعة لاتفاقيتي ((كامب ديفيد)) ومعاهدة الصلح المنفرد الخيانيتين، ومؤامرات الحكم الذاتي التي نجمت عنهما، ويدعوان إلى مواصلة النضال لإسقاط هاتين الاتفاقيتين، وكذا كافة المشاريع التي تستهدف تصفية الثورة الفلسطينية واحتوائها.

ويؤكد الرئيسان دعمهما الثابت والمطلق للنضال البطولي الرائع الذي يخوضه الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد من اجل تقرير مصيره، وإقامة دولته الوطنية المستقلة على تراب وطنه، وحقه في العودة إلى وطنه، ويدينان الهجمات التي قامت بها إسرائيل مؤخراً على الجنوب اللبناني ومخيمات الفلسطينيين.. ويطالبان الدول العربية وشعوبها وقواها الوطنية الحية إلى اتخاذ موقف عملي شجاع ضد دولة العدو الصهيوني، وأعربا عن دعمهما ومساندتهما للجمهورية العربية السورية باعتبارها قلعة المواجهة الرئيسية مع العدو الصهيوني ولوقوفها في الخندق الأمامي للدفاع عن شرف وأماني وعزة الأمة العربية، ويعلنان عن استمرار مساندتهما للجهود المخلصة لتحقيق التضامن العربي المعادي للصهيونية والاستعمار.. في ضوء قرارات مؤتمرات القمة العربية، وجدد الرئيسان دعمهما لحركة عدم الانحياز باعتبارها عاملاً ايجابياً في العلاقات الدولية المعاصرة، وعنصراً مدعماً للأمن والاستقرار الدوليين في نضالهما ضد الامبريالية والصهيونية والعنصرية.

ويؤكدان مساندتهما لنضال الشعوب المكافحة من اجل التحرر والتقدم الاجتماعي المستقل في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وحقها الثابت في التصرف بثرواتها ومناهضة السيطرة الاستعمارية والصهيونية والعنصرية.

وندد الجانبان بسياسة التمييز العنصري التي ينتهجها النظام العنصري في جنوب أفريقيا، وارتكاب الجرائم والمذابح ضد شعب جنوب أفريقيا واعتداءاته المتكررة على انجولا وموزنبيق، وطالبا باتخاذ خطوات عملية للقضاء على هذه السياسات والممارسات العنصرية، كما طالبا بضرورة فرض العقوبات الشاملة التي نص عليها الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على النظام العنصري في جنوب أفريقيا.

وأكد الجانبان دعمهما لنضال شعب ناميبيا بقيادة منظمة ((سوابو)) ممثله الشرعي الوحيد من اجل الحرية والاستقلال.

وأعرب الجانبان عن قلقهما إزاء التدهور الخطير في الوضع الدولي وردع سباق التسلح والمساهمة في إيجاد الحلول السياسية للنزاعات بين الدول من اجل تثبيت الأمن والسلم الدوليين.

وإذ يعتز الرئيسان بلقاء تعز التاريخي باعتباره امتداداً للقاءات السابقة بين قيادتي الشطرين فإنهما يؤكدان على الأهمية الخاصة للقرارات والاتفاقيات التي تم التوصل إليها في هذا اللقاء، ووضعها موضع التنفيذ العملي والفوري الخلاق سيراً على طريق تحقيق حلم الشعب اليمني الكبير في الوحدة أرضاً وشعباً، وقد وجه الأخ علي ناصر محمد الدعوة لأخيه علي عبدالله صالح إلى زيارة الشطر الجنوبي من الوطن، وقبلت الدعوة على ان تتم الزيارة في اقرب فرصة مناسبة.

قمة الكويت

23 / 11 / 1981م

عقدت في الثالث والعشرين من نوفمبر 1981م قمة يمنية في الكويت بحضور رئيسي شـطري اليمن العقيد علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسـلحة في الشـطر الشـمالي، وعلي ناصر محمد الأمـين العام للجنة المركزية للحزب الاشـتراكي اليمني رئيس هيئة رئاسـة مجلس الشعب الأعلى رئيس مجلـس الوزراء في الشـطر الجنوبي، وبرعاية أمير دولة الكويت الشـيخ جابر الاحمد الصباح.

وجاءت هذه القمة – وهي الثانية في الكويت – بعد قمة 1979م لتشكل محطة مهمة في المسـار الوحدوي، إذ هدفت إلى تصفية الخلافـات وتنقية الأجواء بين الشطرين، والتي جعلت من المعتذر عليهما عقدها في صنعاء أو عدن.

وعكست نتائج هذه القمة حرص قيادتي الشطرين على تجاوز الخلافات بينهما، والتي عالجتهـا القمة والمتمثلة في ازدياد حدة المجابهة في المناطق الوسـطى وتهيئة الظروف المناسبة للدفع بالعمل الوحدوي خطوات ملموسة إلى الأمام.

أمير الكويت يتوسط الرئيسين علي عبدالله صالح وعلي ناصر محمد في االكويت

قمـــة عـدن - سـيئون

30 / 11 - 2 / 12 / 1981م

أثمرت الزيارة التاريخية التي قام بها العقيد/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة في الشطر الشمالي من الوطن إلى الشطر الجنوبي، في الفترة من 30/ 11 إلى 2/ 12/ 1981م، توقيع العديد من الاتفاقيات على طريق إعادة توحيد الأرض اليمنية، وكان في مقدمة هذه الثمار إعلان ميلاد المجلس اليمني الأعلى.

وانطلاقاً من روح الاخوة والتعاون بين القيادتين السياسيتين في شطري اليمن ممثلة بالاخوين الرئيسين العقيد/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة وعلي ناصر محمد الأمين العام للجنة المركزية رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى رئيس مجلس الوزراء في شطرنا الجنوبي من الوطن..، وامتداداً للاتفاقيات الوحدوية الموقعة بينهما بهدف توسيع آفاق التعاون والتنسيق بين الشطرين في جميع المجالات سيراً نحو تحقيق المصلحة العليا للشعب اليمني في إعادة توحيد اليمن أرضاً وشعباً، فقد اتفق على القيام بالخطوات التالية:

أولاً: على صعيد التنسيق بين القيادتين

ينشأ مجلس من رئيسي شطري اليمن يسمى (المجلس اليمني) ويمارس المجلس اليمني الاختصاصات التالية:

1 - متابعة سـير تنفيذ اتفاقيات الوحدة بين شـطري الوطن والإشراف على أعمال لجان الوحدة.

2 - الاطـلاع على ما اتفقت عليه لجـان الوحدة، وما ترفعه إليه مـن نتائج أعمالها والمصادقة على ذلك، وإصدار التعليمات والتوجيهات الكفيلة بتنفيذ ما تمت المصادقة عليها.

3 - إصدار التعليمات والتوجيهات للمسؤولين المعنيين في تنفيذ المشاريع المشتركة المتفق عليها.

4 - الاطلاع على تقارير السكرتارية المتعلقة بسير تنفيذ خطوات الوحدة والصعوبات التـي تعترضها.. وكذا قضايا التنسـيق والمشـاريع المشـتركة، وإصـدار التعليمات والتوجيهات التي من شأنها إزالة الصعوبات وتوفير كافة التسهيلات والإمكانات اللازمة لتحقيق وتنفيذ كل ما تم ويتم والاتفاق عليه في جميع المجالات.

5 - اسـتعراض كل ما يهم الشـطرين من قضايا داخلية وخارجية والاتفاق على ما ينبغي اتخاذه من إجراءات بصددها.

6 - تشكيل سكرتارية للمجلس اليمني على ان يتبع السكرتارية مكتب في صنعاء، ومكتب في عدن.

نظام المجلس اليمني

يجتمع المجلس بصفة دورية مرة كل سـتة أشهر ويحق له الاجتماع متى كان ذلك ضروريا.

تنعقد اجتماعات المجلس في إحدى العاصمتين اليمنيتين بالتناوب، أو في أي مكان آخر في اليمن يتفق عليه.

تنشأ لجنة وزارية مشتركة من الشطرين تتكون من:

1 - رئيسي الوزراء أو من ينوبهما.
2 - وزيري الخارجية.
3 - وزيري الداخلية.
4 - وزيري التنمية والتخطيط.
5 - وزيري التربية والتعليم.
6 - رئيسي هيئتي الأركان العامة للقوات المسلحة.

تمارس اللجنة الوزارية المشتركة الاختصاصات التالية:

- الإشراف على تنفيذ المشاريع المشـتركة التي تضمنتها الاتفاقيات الموقعة بين الشطرين.
- ضمان التنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الشطرين.
- تقديم الدراسـات والتقارير والمقترحات إلى المجلـس اليمني والهادفة إلى دعم خطوات الوحدة، وتحقيق التكامل الاقتصادي بين الشطرين.
- تنفيذ أية مهام توكل إليها من قبل المجلس اليمني.
- الإشراف على تنفيذ اتفاق 13يونيو 1980م الموقع عليه من قبل الرئيسين.

نظام اللجنة الوزارية المشتركة

1 - تجتمع اللجنة الوزارية المشـتركة مرة كل ثلاثة أشهر ويجوز لها الاجتماع كلما كان ذلك ضرورياً.

2 - تكون رئاسة اللجنة بالتناوب.

3 - تنعقد اجتماعات اللجنة في عاصمتي الشطرين بالتناوب.

4 - تكون السكرتارية المعينة للمجلس اليمني هي التي تقوم بأعمال السكرتارية للجنة الوزارية المشتركة.

تتكون السـكرتارية من سـتة أشـخاص ويتم تعيينهم من الشـطرين وتمارس الاختصاصات التالية:

1 - الإعداد والتحضير لاجتماعات المجلس اليمني واللجنة الوزارية المشتركة.

2 - تدوين محاضر اجتماعات المجلس اليمني واللجنة الوزارية المشتركة والاحتفاظ بوثائقها، وإبلاغ قراراتها إلى الجهات المعنية.

3 - القيـام بكافـة أعمال التنسـيق بين المجلـس اليمني، ولجان الوحـدة وجهات الاختصاص في الشطرين.

4 - أية مهام أخرى تكلف بها من قبل المجلس اليمني.

ثانياً: على الصعيد الاقتصادي:

1 - التنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الشطرين.

الرئيس علي ناصر محمد يستقبل الرئيس علي عبدالله صالح أثناء زيارته للشطر الجنوبي عام 1981م

2 - إعـداد خرائط مشـتركة في المجـالات الجيولوجية والمائية والقيـام بأعمال البحث والتنقيب عن كل مصادر المعادن والمياه في المناطق المتجاورة في الشـطرين واستغلاله من هيئات مشتركة في الشطرين.

3 - إنشـاء جهاز مشـترك لدراسـة الجدوى الاقتصادية للمشـاريع الزراعية والصناعية المشتركة بين الشطرين.

4 - دراسة مصادر المياه ووضع دراسات اقتصادية لاستثمار بعض الأودية الزراعية ذات الامتداد المشترك.

5 - توحيد برنامج الأبحاث والتجارب في المحطات الزراعية المتخصصة في الشطرين.

6 - توحيد أجهزة وسبل الإرشاد الزراعي في الشطرين.

7 - دراسة إنشاء جهاز مشترك لتسويق المنتجات الزراعية في كلا الشطرين.

8 - مواصلة تنفيذ طريق الوحدة إب – قعطبة – دكيم.

9 - دراسة تنفيذ الطرق الأخرى التي تربط بين شطري الوطن.

10 - بناء مسـتوصفات مشـتركة على الأطراف لخدمة القرى المتجـاورة تحدد مواقعها لجنة مختصة من الشطرين.

11 - وضع خطة مشـتركة للقضاء على الأوبئة ومكافحة الأمراض المستوطنة، وتواصل الجهود وتبادل الخبرات بشأن الرعاية الصحية الأولية.

←

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

سنحرص على تعليم المرأة وتعزيز مشاركتها الفاعلة في عملية التنمية في الوطن

عدد خاص
بمناسبة عيد الوحدة
22مايو 2010م

تتمة (البيان الصادر عن قمة عدن- سيئون 30 / 11 - 2 / 12 / 1981م)

ثالثاً: على الصعيد التربوي والثقافي والإعلامي:

1 - الموافقة على إنشاء مدارس مشتركة في الأطراف.
2 - السماح للطلبة من الشطرين الالتحاق في اقرب مدرسة إلى محل الإقامة سواء كانت واقعة في الشمال او الجنوب.
3 - تكليف لجنة الثقافة والتربية والإعلام بالتنسيق مع وزارتي التربية والتعليم في الشطرين للقيام بتوحيد المناهج، ووضع المفردات الخاصة بالمواد الاجتماعية.
4 - وضع الترتيبات الخاصة واتخاذ الإجراءات العملية لإيجاد نوع من التخصص في عملية تطوير التعليم العالي والفني، وتكثيف اللقاءات وتبادل الخبرات في هذا المجال.
5 - تكلف أجهزة الإعلام في الشطرين لعمل برامج مشتركة إذاعية وتلفزيونية تذاع في وقت واحد من صنعاء وعدن في هذه الأجهزة، وتتناول الأسس التاريخية للوحدة اليمنية والاتفاقيات والمشاريع المشتركة، وكذا التعريف بالمواقف البطولية والتاريخية والنضالية للشعب ضد حكم الأئمة والاستعمار، كما تتضمن الشرح والتعريف بالتقاليد اليمنية وبالفنون الشعبية وتعريف المواطنين بوطنهم اليمني.

رابعاً: على صعيد التنقل بين شطري الوطن:

يحق لكل مواطن من مواطني الشطرين الانتقال من شطر لآخر بالبطاقة الشخصية العادية طبقاً للشروط والضوابط الواردة في الاتفاقية الموقعة بين وزيري داخلية الشطرين بتاريخ 12/6/1980م.

خامساً: على صعيد السياسة الخارجية:

على الصعيد العربي

1 - توحيد موقف الشطرين نهجاً وممارسة تجاه قضية العرب الرئيسية - القضية الفلسطينية- وذلك من خلال الدعم المادي والمعنوي ومساندة نضال الشعب الفلسطيني من اجل تقرير المصير، وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة على تراب وطنه بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وحقه في العودة إلى وطنه.
2 - مواصلة العمل لإسقاط اتفاقيات ((كامب ديفيد)) الخيانية، وكذا كافة المشاريع التي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية أو احتوائها، ورفض كافة المشاريع التي تمنح بعض الأطراف حق التفاوض نيابة عن الشعب الفلسطيني.
3 - اتخاذ موقف موحد يستهدف دعم وحدة لبنان وعروبته، وإسقاط مشاريع تقسيم لبنان إلى كيانات طائفية مرتبطة بالصهيونية.
4 - دعم ومساندة دول المواجهة مع العدو الصهيوني وفي مقدمتها سوريا والتنسيق بين الشطرين في سبيل تنقية الأجواء العربية لإيجاد التضامن العربي المعادي للامبريالية والصهيونية، وخلق الجبهة العربية المتماسكة القادرة على استعادة الحق العربي ومواجهة المؤامرات الامبريالية والصهيونية، والتصدي لمخططات الهيمنة والنفوذ المعادي لتحرر الشعوب، وحقها في السيادة والاستقلال والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.
5 - الوقوف ضد سياسة زرع القواعد العسكرية الأجنبية المعادية لشعوبنا في المنطقة، ومساندة الجهود والمبادرات الرامية إلى تحويل المنطقة إلى منطقة سلام وامن واستقرار بما فيها مبادرة الأخ/ علي ناصر محمد التي أعلنها في مؤتمر القمة الإسلامية بشأن عقد مؤتمر قمة دول الجزيرة والخليج والقرن الأفريقي والأطراف المعنية بشأن تصفية القواعد الأجنبية في المنطقة، وكذا المبادرة السوفييتية الخاصة بالخليج والمحيط الهندي.
6 - مساندة كافة الجهود المخلصة لتحقيق التضامن العربي المعادي للصهيونية والامبريالية.
7 - اتخاذ إجراءات سياسية ودبلوماسية واقتصادية ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وأية دولة تسهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في دعم الكيان الصهيوني مادياً ومعنوياً، أو تتخذ موقفاً معادياً للأمة العربية وحقها في السيادة والاستقلال.

على الصعيد الدولي

1 - مساندة سياسة الانفراج الدولي والتعايش السلمي ومعارضة السياسة الامبريالية التي تستهدف تصعيد سباق التسلح وتقويض الانفراج الدولي، وتصعيد حدة التوتر في مناطق مختلفة من العالم والقضاء على مكتسبات التعايش السلمي.
2 - مساندة نضال الشعوب المكافحة من اجل التحرر والتقدم الاجتماعي المستقل، وحقها في استغلال ثرواتها ومناهضة الصهيونية والعنصرية والفاشية.
3 - التمييز بين الأعداء والأصدقاء على أساس المواقف من قضايانا الوطنية اليمنية والعربية والدولية، وتوثيق علاقات الشطرين مع كل الدول التي تقف بثبات إلى جانب نضال شعبنا اليمني من اجل تحقيق التقدم، ومع قضايانا العربية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وكذا مع نضال الشعوب التواقة إلى تحقيق التحرر والتقدم.
4 - دعم حركة عدم الانحياز باعتبارها عنصراً ايجابياً في العلاقات الدولية، وتسهم في تحقيق الأمن والاستقرار الدوليين، ولكونها عاملاً مهماً في دعم النضال ضد الامبريالية والصهيونية والعنصرية.

علي ناصر محمد
الأمين العام للجنة المركزية
رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى
رئيس مجلس الوزراء في الشطر الجنوبي

عقيد/ علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية
القائد العام للقوات المسلحة
في الشطر الشمالي

مشروع دستور دولة الوحدة

30 / 12 / 1981م

أسس الدولة

الأسس السياسية

مادة (1): الجمهورية اليمنية دولة مستقلة ذات سيادة، وهي وحدة لا تتجزأ ولا يجوز التنازل عن أي جزء منها، والشعب اليمني جزء من الأمة العربية والعالم الإسلامي.
مادة (2): الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية.
مادة (3): الشرعية الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع.
مادة (4): الشعب مالك السلطة ومصدرها، ويمارسها بشكل مباشر عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامة، كما يزاولها بطريقة غير مباشرة عن طريق الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية وعن طريق المجالس المحلية المنتخبة.
مادة (5): تؤكد الدولة العمل بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وميثاق جامعة الدول العربية وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة.

الأسس الاقتصادية

مادة (6): يقوم الاقتصاد الوطني على المبادئ التالية:
1 - العدالة الاجتماعية الإسلامية في العلاقات الإنتاجية والاجتماعية.
2 - بناء قطاع عام متطور قادر على امتلاك وسائل إنتاجية رئيسية.
3 - صيانة الملكية الخاصة فلا تمس إلا لمصلحة عامة وبتعويض عادل وفقا للقانون.
4 - توجيه كل هذه العلاقات والطاقات لضمان بناء اقتصاد وطني قادر ومتحرر من التبعية، وتحقيق تنمية شاملة تكفل إقامة علاقات اشتراكية مستلهمة التراث الإسلامي العربي وظروف المجتمع اليمني.
مادة (7): الثروات الطبيعية بجميع مشتقاتها ومصادر الطاقة الموجودة في باطن الأرض أو فوقها أوفي المياه الإقليمية أوالامتداد القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة ملك الدولة، وهي التي تكفل استغلالها للمصلحة العامة.
مادة (8): تقوم السياسة الاقتصادية للدولة على أساس التخطيط العلمي، وبما يكفل إنشاء المؤسسات العامة العاملة في حقل استغلال واستثمار الموارد العامة والطبيعية، وتنمية وتطوير قدرات وفرص كل من القطاع العام، والخاص، والمختلط في شتى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي إطار الخطة العامة للدولة بما يخدم المصلحة العامة والاقتصاد الوطني.
مادة (9): توجه الدولة التجارة الخارجية، وتعمل على تطويرها ورفع فاعليتها وتطويعها لخدمة الاقتصاد الوطني وتشرف على التجارة الداخلية بهدف حماية المستهلكين وتوفير السلع الأساسية للمواطنين.
مادة (10): ينظم القانون العملة الرسمية للدولة والنظام المالي والمصرفي، ويحدد المقاييس والمكاييل والموازين.
مادة (11): يراعى في فرض الضرائب والتكاليف العامة مصلحة المجتمع، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين.
مادة (12): إنشاء الضرائب العامة وتعديلها والغاؤها لا يكون إلا بقانون ولا يعفى أحد من أدائها كلها أو بعضها إلا في الأحوال المبينة في القانون ولا يجوز تكليف أحد بأداء غير ذلك من الضرائب والرسوم والتكاليف العامة إلا بقانون.
مادة (13): تشجع الدولة التعاون والادخار وتكفل وترعى وتشجع تكوين المنشآت والنشاطات التعاونية بمختلف صورها.
مادة (14): يحدد القانون القواعد الأساسية لجباية الأموال العامة وإجراءات صرفها.
مادة (15): لا يجوز للسلطة التنفيذية عقد قروض أو كفالتها أو الارتباط بمشروع يترتب عليه إنفاق من خزانة الدولة في سنة أو سنوات مقبلة إلا بموافقة مجلس النواب.
مادة (16): يحدد القانون منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والإعانات والمكافآت التي تتقرر على خزانة الدولة.
مادة (17): عقد الامتيازات المتعلقة باستغلال موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة لا يتم إلا بقانون، ويبين القانون أحوال وطرق التصرف مجانا في العقارات المملوكة للدولة والتنازل عن أموالها المنقولة، والقواعد والإجراءات المنظمة لذلك، كما ينظم القانون كيفية منح الامتيازات للوحدات المحلية والتصرف مجانا في الأموال المملوكة لها.

الأسس الاجتماعية والثقافية

مادة (18): تكفل الدولة حرية البحث العلمي والإنجازات الأدبية والفنية والثقافية المتفقة وروح وأهداف الدستور كما توفر الوسائل المحققة لذلك وتقدم الدولة كل مساعدة لتقدم العلوم والفنون، كما تشجع الاختراعات العملية والفنية والإبداع الفني، وتحمي الدولة نتائجها.
مادة (19): تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وتصدر القوانين لتحقيق ذلك.
مادة (20): الخدمة العامة تكليف وشرف للقائمين بها، ويستهدف الموظفون القائمون بها في أدائهم لأعمالهم المصلحة العامة وخدمة الشعب ويحدد القانون شروط الخدمة العامة وحقوق وواجبات القائمين بها.
مادة (21): العمل حق وشرف وضرورة لتطور المجتمع، ولكل مواطن الحق في ممارسة العمل الذي يختاره لنفسه في حدود القانون، ولا يجوز فرض أي عمل جبرا على المواطنين الا بمقتضى قانون ولأداء خدمة عامة وبمقابل اجر عادل.

أسس الدفاع الوطني

مادة (22): الدولة هي التي تنشىء القوات المسلحة وأية قوات أخرى، وهي ملك الشعب كله ومهمتها حماية الجمهورية وسلامة أراضيها و أمنها، ولا يجوز لأية هيئة أو جماعة إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية، ويبين القانون شروط الخدمة والترقية والتأديب للقوات المسلحة.
مادة (23): تنظيم التعبئة العامة بقانون، ويعلنها رئيس مجلس الرئاسة بعد موافقة مجلس النواب.
مادة (24): ينشأ مجلس يسمى (مجلس الدفاع الوطني) ويتولى رئيس مجلس الرئاسة رئاسته ويختص بالنظر في الشؤون الخاصة بوسائل تأمين الجمهورية وسلامتها ويبين القانون طريقة تكوينه ويحدد اختصاصاته ومهامه الأخرى.
مادة (25): الشرطة هيئة مدنية نظامية تؤدي واجبها في خدمة الشعب، وتكفل للمواطنين الطمأنينة والأمن، وتسهر على حفظ النظام والأمن العام والآداب العامة وينظم القانون تبعيتها للسلطة القضائية وتنفيذ ما تصدره إليها هذه السلطة من أوامر دون مساس بحسن سير العدالة، كما تتولى تنفيذ ما تفرضه عليها القوانين واللوائح من واجبات، وذلك كله على الوجه المبين في القانون.

حقوق وواجبات المواطنين الأساسية

مادة (26): لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتكفل الدولة حرية الفكر والأعراب عن الرأي بالقول: والكتابة والتصوير في حدود القانون.
مادة (27): المواطنون جميعهم سواسية أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو اللون أو الأصل أو اللغة أو المهنة أو المركز الاجتماعي أو العقيدة.
مادة (28): ينظم القانون الجنسية اليمنية، ولا يجوز إسقاطها عن يمني إطلاقا ولا يجوز سحبها ممن اكتسبها إلا وفقا للقانون.
مادة (29): لا يجوز تسليم أي مواطن يمني إلى سلطة أجنبية.
مادة (30): تسليم اللاجئين السياسيين محظور.
مادة (31): المسؤولية الجنائية شخصية، ولا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون، ولا عقاب على الأفعال التي تمت قبل صدور القانون المجرم بها، وكل متم بريء حتى تثبت إدانته بحكم قضائي بات.
مادة (32): 1 - تكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية، وتحافظ على كرامتهم وأمنهم، ويحدد القانون الحالات التي يحرم فيها المواطن من حريته، ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا بحكم من محكمة مختصة.
2 - لا يجوز القبض على أي شخص أو تفتيشه أو حجزه إلا في حالة التلبس، أو بأمر توجبه ضرورة التحقيق، وصيانة الأمن، يصدره القاضي أو النيابة العامة وفقا لأحكام القانون. كما لا يجوز مراقبة أي شخص أو التحري عليه إلا وفقا للقانون، وكل إنسان تقيد حريته بأي قيد يجب أن تصان كرامته، ويحظر التعذيب جسديا أو معنويا، ويحظر القسر على الاعتراف أثناء التحقيقات، وللإنسان الذي تقيد حريته الحق في الامتناع عن الإدلاء بأية أقوال إلا بحضور محاميه، ويحظر حبس أو حجز أي إنسان في غير الأماكن الخاضعة لقانون تنظيم السجون، وتحرم العقوبة الجسدية والمعاملة غير الإنسانية عند القبض أو أثناء فترة الاحتجاز أو السجن.
3 - كل من يقبض عليه مؤقتاً بسبب الاشتباه في ارتكابه جريمة يجب أن يقدم إلى القضاء خلال أربع وعشرين ساعة من القبض عليه على الأكثر، وعلى القاضي أن يبلغه بأسباب القبض وأن يستجوبه ويمكنه من إبداء دفاعه واعتراضاته، وعليه أن يصدر على الفور أمرا مسببا باستمرار القبض أو الإفراج عنه، وفي كل الأحوال لا يجوز الاستمرار في الحجز بعد المدة المذكورة إلا بأمر قضائي.

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

لابد من ثورة تعليمية ثقافية للقضاء على مخلفات الماضي

عدد خاص
بمناسبة عيد الوحدة
22مايو 2010م

4 - عند إلقاء القبض على أي شخص لأي سبب يجب أن يخطر فورا من يختاره المقبوض عليه، كما يجب ذلك عند صدور كل أمر قضائي باستمرار الحجز، فإذا تعذر على المقبوض عليه الاختيار وجب إبلاغ أقاربه أو من يهمه الأمر.

5- يحدد القانون عقاب من يخالف أحكام أي فقرة من فقرات هذه المادة كما يحدد التعويض المناسب عن الأضرار التي قد تلحق بالشخص من جراء المخالفة.

مادة (33): لا يجوز استعمال وسائل بشعة غير إنسانية في تنفيذ العقوبات، ولا يجوز سن قوانين تبيح ذلك.

مادة (34): يحق للمواطن أن يلجأ إلى القضاء لحماية حقوقه ومصالحه المشروعة وله الحق في تقديم الشكاوى والانتقادات والمقترحات إلى أجهزة الدولة ومؤسساتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

مادة (35): للمساكن ودور العبادة ودورة العلم حرمة ولا يجوز مراقبتها أو تفتيشها إلا في الحالات التي يبينها القانون.

مادة (36): حرية وسرية المواصلات البريدية والهاتفية والبرقية وكافة وسائل الاتصال مكفولة، ولا يجوز مراقبتها أو تفتيشها أو إفشاء سريتها أو تأخيرها أو مصادرتها إلا في الحالات التي يبينها القانون وبأمر قضائي.

مادة (37): التعليم حق للمواطنين جميعا تكفله الدولة بإنشاء مختلف المدارس والمؤسسات الثقافية والتربوية، وتهتم الدولة بصورة خاصة برعاية النشء وتحميه من الانحراف، وتوفر له التربية الدينية والعقلية والبدنية وتهيئ له الظروف المناسبة لتنمية ملكاته في جميع المجالات.

مادة (38): حرية التنقل من مكان إلى آخر في الأراضي اليمنية مكفولة لكل مواطن، ولا يجوز تقييدها إلا في الحالات التي يبينها القانون لمقتضيات أمن وسلامة المواطنين، وحرية الدخول إلى الجمهورية والخروج منها ينظمها القانون، ولا يجوز إبعاد أي مواطن عن الأراضي اليمنية أو منعه من العودة إليها.

مادة (39): للمواطنين في عموم الجمهورية بما لا يتعارض مع نصوص الدستور الحق في تنظيم أنفسهم سياسيا ومهنيا ونقابيا والحق في تكوين المنظمات العملية والثقافية والاجتماعية والاتحادات الوطنية بما يخدم أهداف الدستور، تضمن الدولة هذا الحق، كما تتخذ جميع الوسائل الضرورية التي تمكن المواطنين من ممارسته، وتضمن كافة الحريات للمؤسسات والمنظمات السياسية والنقابية والثقافية والعلمية والاجتماعية.

تنظيم سلطة الدولة:

مجلس النواب

مادة (40): مجلس النواب هو الهيئة التشريعية للدولة، وهو الذي يقرر القوانين والسياسة العامة للدولة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والميزانية العامة والحساب الختامي، كما يمارس التوجيه والرقابة على أعمال الهيئة التنفيذية على الوجه المبين في هذا الدستور.

مادة (41): يتألف مجلس النواب من أعضاء ينتخبون بطريقة الاقتراع السري العام الحر المباشر والمتساوي، وتقسم الجمهورية إلى دوائر انتخابية متساوية من حيث العدد السكاني مع التجاوز عن نسبة 5٪ زيادة أو نقصان، وينتخب عن كل دائرة عضو واحد في مجلس النواب.

مادة (42): حق الانتخاب والترشيح مكفول لكل مواطن.

- يشترط في الناخب الشروط التالية:-
- أن يكون يمنيا.
- أن لا يقل سنه عن ثمانية عشر عاما.
- يشترط في المرشح لعضوية مجلس النواب الشروط الآتية:-
- أن يكون يمنيا.
- أن لا يقل سنهعن خمسة وعشرين عاما.
- أن لا يكون أميا.
- أن يكون مستقيم الخلق والسلوك.

مادة (43): مدة مجلس النواب أربع سنوات شمسية تبدأ من تاريخ أول اجتماع له، ويدعو رئيس المجلس الناخبين إلى انتخاب مجلس جديد قبل انتهاء مدة المجلس بستين يوما على الأقل، فإذا تعذر ذلك لظروف قاهرة ظل المجلس قائما ويباشر سلطاته الدستورية حتى تزول هذه الظروف ويتم انتخاب المجلس الجديد.

مادة (44): مقر مجلس النواب العاصمة صنعاء، وتحدد اللائحة الداخلية الحالات والظروف التي يجوز فيها للمجلس عقد اجتماعاته خارج العاصمة.

مادة (45): يضع مجلس النواب لائحته الداخلية متضمنة سير العمل في المجلس ولجانه و أصول ممارسته لكافة صلاحياته الدستورية، ولا يجوز أن تتضمن اللائحة نصوصا مخالفة لاحكام الدستور أو معدلة لها، ويكون صدور اللائحة وتعديلها بقانون.

مادة (46): يختص مجلس النواب وحده بالفصل في صحة عضوية أعضائه وتنظم اللائحة الداخلية للمجلس إجراءات تقديم الطعن في صحة العضوية والجهة التي تتولى الطعن وإجراءات التحقيق وعرض أوراق التحقيق على النواب خلال الستين يوما التالية لتقديم الطعن إلى المجلس ولا تعتبر العضوية باطلة إلا بقرار يصدر من مجلس النواب بأغلبية ثلثي عدد أعضاء المجلس.

مادة (47): لمجلس النواب وحده حق المحافظة على النظام والأمن داخل أبنية المجلس ويتولى ذلك رئيس المجلس عن طريق حرس خاص يأتمرون بأمره، ولا يجوز لأي قوة مسلحة أخرى دخول المجلس أو الاستقرار على مقربة من أبوابه إلا بطلب من رئيس المجلس.

مادة (48): يصادق مجلس النواب على المعاهدات والاتفاقيات السياسية والاقتصادية الدولية ذات الطابع العام أيا كان شكلها أو مستواها، خاصة تلك المتعلقة بالدفاع أو التحالف أو الصلح والسلم أو تعديل الحدود، أو التي يترتب عليها التزامات مالية على الدولة أو التي يحتاج تنفيذها إلى إصدار قانون.

مادة (49): يجب عرض الحساب الختامي لموازنة الدولة على مجلس النواب في مدة لا تزيد على تسعة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية، ويتم التصويت عليها بابا بابا، وتصدر مصادقة المجلس بقانون كما يجب عرض التقرير السنوي للجهاز المختص بالرقابة المحاسبية وملاحظاته على مجلس النواب وللمجلس أن يطلب من هذا الجهاز أي بيانات أو تقارير أخرى.

مادة (50): يجب عرض مشروع الموازنة العامة على مجلس النواب قبل شهرين على الأقل من بدء السنة المالية ويتم التصويت على مشروع الموازنة بابا بابا وتصدر بقانون ولا يجوز لمجلس النواب أن يعدل مشروع الموازنة إلا بموافقة الحكومة، ولا يجوز تخصيص أي أيراد من الإيرادات لوجه معين من أوجه الصرف إلا بقانون، وإذا لم يصدر قانون الموازنة الجديدة قبل بدء السنة المالية عمل بالموازنة القديمة إلى حين اعتماد الموازنة الجديدة، ويحدد القانون طريقة الموازنة ومدلول الباب كما يحدد السنة المالية.

مادة (51): يجب موافقة مجلس النواب على نقل أي مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الموازنة العامة وكل مصروف غير وارد بها أو زائد في إيراداتها يتعين أن يحدد بقانون.

مادة (52): يحدد القانون أحكام موازنات الهيئات والمؤسسات العامة وحساباتها والميزانيات المستقلة والمحلقة وحساباتها الختامية، وتسرى عليها الأحكام الخاصة بالميزانية العامة وحسابها الختامي.

مادة (53): يعقد مجلس النواب أول اجتماع له خلال أسبوعين على الأكثر من إعلان نتائج الانتخاب بناء على دعوة رئيس مجلس الرئاسة، فإن لم يدع اجتمع المجلس من تلقاء نفسه صباح اليوم التالي للأسبوعين المذكورين،

مادة (54): ينتخب مجلس النواب في أول اجتماع له من بين أعضائه رئيسا وثلاثة أعضاء يكونون جميعا هيئة الرئاسة، ويرأس المجلس أثناء انتخاب هيئة الرئاسة أكبر الأعضاء سنا وتحدد اللائحة الداخلية إجراءات انتخاب أعضاء هيئة الرئاسة واختصاصاتها الأخرى.

مادة (55): يشترط لصحة اجتماعات مجلس النواب حضور أكثر من نصف أعضائه مع استبعاد الأعضاء الذين أعلن خلو مقاعدهم، وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين إلا في الحالات التي يشترط فيها بموجب الدستور واللائحة الداخلية للمجلس أغلبية خاصة، وعند تساوي الأصوات يعتبر موضوع المداولة مرفوضا في نفس الدورة، وتكون له أولوية العرض على المجلس في حالة تقديمه في دورة انعقاد أخرى.

مادة (56): جلسات مجلس النواب علنية ويجوز انعقاده في جلسات سرية بناء على طلب رئيسه أو مجلس الرئاسة أو الحكومة أو عشرين عضوا من أعضائه على الأقل.

ثم يقرر المجلس ما إذا كانت المناقشة في الموضع المطروح أمامه تجري في جلسات علنية أو سرية.

مادة (57): يجتمع مجلس النواب في اليوم المحدد له حسب لائحته الداخلية، ولا يجوز فض الدورة قبل اعتماد الميزانية العامة للدولة.

مادة (58): عضو مجلس النواب يمثل الشعب بكامله ويرعى المصلحة العامة، ولا يقيد نيابته قيد أو شرط.

مادة (59): يقسم عضو مجلس النواب قبل مباشرة مهام العضوية أمام المجلس اليمين الدستورية في جلسة علنية.

مادة (60): يتقاضى رئيس مجلس النواب وأعضاء هيئة الرئاسة وبقية أعضاء المجلس مكافأة عادلة يحددها القانون، ولا يستحق رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء المكافأة المذكورة إذا كانوا أعضاء في مجلس النواب.

مادة (61): إذا خلا مكان عضو من أعضاء مجلس النواب قبل نهاية مدة المجلس بما لا يقل عن سنة، انتخب خلف له خلال ستين يوما من تاريخ إعلان قرار المجلس بخلو مكانه وتنتهي عضويته بانتهاء مدة المجلس.

مادة (62): لا يجوز لعضو مجلس النواب أن يتدخل في الأعمال التي تكون من اختصاص السلطتين التنفيذية والقضائية.

مادة (63): لا يؤاخذ عضو مجلس النواب بحال من الأحوال بسبب الوقائع التي يطلع عليها أو يوردها للمجلس أو الأحكام والآراء التي يبديها في عمله في المجلس أو لجانه أو بسبب التصويت في الجلسات العلنية أو السرية ولا يطبق هذا الحكم على ما يصدر من العضو من قذف أو سب.

مادة (64): لا يجوز أن يتخذ نحو عضو مجلس النواب أي إجراء من إجراءات التحقيق أو التفتيش أو القبض أو الحبس أو أي أجراء جزائي إلا بإذن من مجلس النواب ماعدا حالة التلبس، وفي هذه الحالة يجب إخطار المجلس فورا، وعلى المجلس أن يتأكد من سلامة الإجراءات وفي غير دورة انعقاد المجلس يتعين الحصول على إذن من هيئة الرئاسة، يخطر المجلس عند أول انعقاد لاحق له بما اتخذ من إجراءات.

مادة (65): يوجه أعضاء مجلس النواب استقالتهم إلى المجلس وهو الذي يقبل استقالتهم.

مادة (66): لا يجوز إسقاط عضوية أي عضو من أعضاء مجلس النواب إلا إذا فقد أحد شروط العضوية المنصوص عليها في هذا الدستور.

مادة (67): لعضو مجلس النواب وللحكومة وللنقابات والمؤسسات الجماهيرية عبر ممثليها في مجلس النواب حق اقتراح مشاريع القوانين واقتراح تعديلها وكل مشروع قانون قدم من عضو المجلس يحال إلى لجنة خاصة لفحصه و إبداء الرأي في جواز نظر المجلس فيه، فإذا رأى نظره أحيل إلى اللجنة لمختصة، وأي مشروع قانون قدم من غير الحكومة ورفضه المجلس لا يجوز تقديمه ثانية في نفس دورة الانعقاد.

مادة (68): لمجلس النواب حق تقديم توجيهات للحكومة في المسائل العامة فإذا تعذر على الحكومة تنفيذ هذه التوجيهات وجب عليها أن تبين للمجلس سبب ذلك.

مادة (69): يجوز لعشرين بالمائة على الأقل من أعضاء المجلس طرح موضوع عام لمناقشته واستيضاح سياسة الحكومة فيه وتبادل الرأي حوله.

مادة (70): لمجلس النواب بناء على طلب موقع من عشرة أعضاء على الأقل من أعضائه أن يكون لجنة خاصة، أو يكلف لجنة من لجانه لتقصي الحقائق في موضوع يتعارض مع المصلحة العامة، أو فحص نشاط إحدى الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة أو وحدات القطاع العام أو المختلط أو المجالس المحلية، وللجنة في سبيل القيام بمهامها أن تجمع ما تراه من أدلة، وأن تطلب سماع من ترى ضرورة سماع أقواله وعلى جميع الجهات التنفيذية والخاصة أن تستجيب لطلبها وأن تضع تحت تصرفها لهذا الغرض ما تملكه من مستندات أو بيانات.

مادة (71): يكون إقرار مجلس النواب للخطط العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بقانون ويحدد القانون طريقة إعداد تلك الخطط، وعرضها على مجلس النواب.

مادة (72): يقدم رئيس مجلس الوزراء خلال خمسة وعشرين يوما على الأكثر من تاريخ تشكيل الوزارة برنامج الحكومة إلى مجلس النواب للحصول على الثقة بالأغلبية لعدد أعضاء المجلس، وإذا كان المجلس في غير انعقاده العادي دعي إلى دورة انعقاد غير عادية، ولأعضاء المجلس وللمجلس ككل التعقيب على بيان الحكومة، ويعتبر عدم حصول الحكومة على الأغلبية المذكورة بمثابة حجب للثقة.

مادة (73): مجلس الوزراء مسؤول مسؤولية جماعية وفردية، ولكل عضو من أعضاء مجلس النواب أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه أو احد الوزراء أو نوابهم أسئلة في أي موضوع يدخل في اختصاصهم وعلى من يوجه إليه السؤال أن يجيب عليه، ولا يجوز تحويل السؤال إلى استجواب في نفس الجلسة.

مادة (74): لمجلس النواب حق سحب الثقة من الحكومة، ولا يجوز طلب سحب الثقة إلا بعد استجواب يوجه إلى رئيس الوزراء أو من ينوب عنه، ويجب أن يكون الطلب موقعا من ثلث أعضاء المجلس ولا يجوز للمجلس أن يصدر قراره بالطلب قبل سبعة أيام على الأقل من تقديمه ويكون سحب الثقة من الحكومة بأغلبية أعضاء المجلس.

مادة (75): لكل عضو من أعضاء مجلس النواب حق توجيه استجواب إلى رئيس مجلس الوزراء أو نوابه أو الوزراء لمحاسبتهم عن الشؤون التي تدخل في اختصاصهم، وتجري المناقشة في الاستجواب بعد سبعة أيام على الأقل من تقديمه، إلا في حالات الاستعجال التي يراها المجلس وبموافقة الحكومة.

مادة (76): يسمع رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم في مجلس النواب ولجانه كلما طلبوا الكلام، ولهم أن يستعينوا بمن يرون من كبار الموظفين، ولا يكون لهم أي صوت معدود عند أخذ الرأي إلا إذا كانوا من أعضاء مجلس النواب، ولهم أن يستعينوا بمن يرون من كبار الموظفين، ولا يكون لهم أي صوت معدود عند أخذ الرأي إلا إذا كانوا من أعضاء مجلس النواب، ولمجلس النواب أن يطلب من الحكومة أو أحد الوزراء حضور أي من جلساته، وعليهم تلبية ذلك.

مادة (77): لا يكون انعقاد مجلس النواب صحيحا إلا بحضور أغلبية أعضائه ويصدر المجلس قراراته بالأغلبية المطلقة للحاضرين، وذلك في غير الحالات التي يشترط فيها أغلبية خاصة، ويجري التصويت على مشاريع القوانين مادة، وعند تساوي الأصوات يعتبر الموضوع الذي جرت المناقشة في شأنه مرفوضا.

مادة (78): لا يجوز لمجلس الرئاسة حل مجلس النواب إلا عند الضرورة، وبعد استفتاء الشعب في الأسباب التي يبنى عليها الحل، ويجب أن يشمل القرار على دعوة الناخبين، وإجراء انتخابات جديدة لمجلس النواب في ميعاد لا يتجاوز ستين يوما من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء، فإذا لم يشمل قرار الحل الدعوة المشار إليها أو لم تجر الانتخابات اعتبر باطلا، ويجتمع المجلس بقوة الدستور في نهاية الأيام العشرة المشار أليها ويتعين أن تستقي الحكومة قبل أجراء الانتخابات وتشكل حكومة مؤقتة حتى انعقاد المجلس وإذا حل المجلس فلا يجوز حل المجلس الجديد للسبب نفسه مرة أخرى وفي جميع الأحوال لا يجوز حل المجلس في دورة انعقاده الأولى.

مادة (79): لمجلس الرئاسة حق طلب إعادة النظر في أي قانون اقره مجلس النواب ويجب عليه حينئذ أن يعيده إلى المجلس خلال ثلاثين يوما من تاريخ رفعه إليه بقرار مسبب، فإذا لم يرده إلى المجلس خلال هذه المدة أو رده إليه واقره المجلس ثانية بأغلبية مجموعة أعضائه اعتبر قانونا واصدر.

مادة (80): تنشر القوانين في الجريدة الرسمية وتذاع خلال أسبوعين من تاريخ إصدارها، ويعمل بها بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشرها، ويجوز مد هذا الميعاد بنص خاص في القانون.

مادة (81): لا تسري أحكام القوانين الإ على ما يقع من تاريخ العمل بها، ولا يترتب أثر على ما وقع قبل إصدارها، ومع ذلك يجوز في غير المواد الضريبية والجزائية النص في القانون على خلاف ذلك، وبموافقة ثلثي أعضاء المجلس.

مجلس الرئاسة

مادة (82): رئاسة الجمهورية اليمنية يمارسها مجلس رئاسة مكون من خمسة أعضاء.

مادة (83): يتم ترشيح أعضاء مجلس الرئاسة من قبل ربع عدد مجلس النواب، ويعتبر المرشح العضو في مجلس الرئاسة بحصوله على أصوات ثلثي أعضاء المجلس في المرة الأولى، وإذا لم يتم فيكون بالأغلبية المطلقة لعدد أعضاء المجلس، ويشترط أن تكون الانتخابات سرية، وتحدد اللائحة الداخلية للمجلس التفصيلات الأخرى الخاصة بالترشيح والانتخاب.

مادة (84): ينتخب مجلس الرئاسة عقب انتخابه رئيسا له من بين أعضائه وذلك للمدة الدستورية للمجلس.

مادة (85): يشترط في عضو مجلس الرئاسة:

1 - أن لا يقل عمره عن خمس وثلاثين سنة.

2 - أن يكون من والدين يمنيين.

3 - أن يكون متمتعا بحقوقه السياسية والمدنية.

4 - أن لا يكون متزوجا من أجنبية.

مادة (86): يؤدي رئيس وأعضاء مجلس الرئاسة أمام مجلس النواب قبل أن يباشروا مهام مناصبهم - اليمين الدستورية.

مادة (87): مدة مجلس الرئاسة خمس سنوات شمسية ابتداء من تاريخ أداء اليمين.

مادة (88): إذا انتهت مدة مجلس النواب في الشهر الذي انتهت فيه مدة مجلس الرئاسة يستمر مجلس الرئاسة ليمارس مهامه إلى ما بعد انتهاء الانتخابات النيابية، واجتماع المجلس الجديد على أن يتم انتخاب مجلس الرئاسة الجديد وذلك خلال ستين (60) يوما من أول انعقاد لمجلس النواب الجديد.

مادة (89): قبل انتهاء مدة مجلس الرئاسة بتسعين يوما تبدأ الإجراءات لانتخابات مجلس رئاسة جديد، ويجب أن يتم انتخابه قبل انتهاء المدة بأسبوع على الأقل، فإذا انتهت المدة دون أن يتم انتخاب المجلس الجديد لأي سبب كان استمر المجلس السابق في مباشرة مهام منصبه بتكليف من مجلس النواب لمدة لا تتجاوز تسعين يوما ولا تزيد هذه المدة إلا في حالة حرب أو كارثة طبيعية أو أية حالة أخرى يستحيل معها أجراء الانتخابات.

مادة (90): يجوز لرئيس وأعضاء مجلس الرئاسة أن يقدموا استقالة مسببة إلى مجلس النواب، ويكون قرار مجلس النواب بقبول الاستقالة بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه فإذا لم تقبل الاستقالة، فمن حقه خلال ثلاثة أشهر أن يقدم الاستقالة وعلى مجلس النواب أن يقبلها.

مادة (91): في حالة خلو منصب رئيس وأعضاء مجلس الرئاسة يتولى مهام مجلس الرئاسة مؤقتا هيئة رئاسة مجلس النواب وإذا كان مجلس النواب منحلا، حلت الحكومة محل الهيئة لممارسة مهام مجلس الرئاسة مؤقتا. ويتم انتخاب مجلس الرئاسة خلال مدة لا تتجاوز ستين يوما من تاريخ أول اجتماع لمجلس النواب الجديد.

مادة (92): يحدد القانون مرتبات ومخصصات رئيس وإعضاء مجلس الرئاسة ولا يجوز لأي منهم أن يتقاضى أي مرتب أو مكافأة أخرى.

مادة (93): لا يجوز لرئيس وأعضاء هيئة الرئاسة أثناء مدتهم أن يزاولوا – ولو بطريقة غير مباشرة - مهنة حرة أو عملا تجاريا أو ماليا أو صناعيا، كما لا يجوز لأي منهم أن يشتري أو يستأجر شيئا من أمواله أو يقاضيها عليها.

مادة (94): يتولى مجلس الرئاسة الاختصاصات التالية.

- تمثيل الجمهورية في الداخل والخارج.
- دعوة الناخبين في الموعد المحدد إلى انتخاب مجلس النواب.
- الدعوة إلى الاستفتاء العام.
- تكليف من يشكل الحكومة وإصدار القرار الجمهوري بتسمية أعضائها.
- يضع بالاشتراك مع الحكومة السياسة العامة للدولة ويشرف على تنفيذها على الوجه المبين في الدستور.
- دعوة مجلس الوزراء إلى اجتماع مشترك مع مجلس الرئاسة كلما دعت الحاجة إلى ذلك.
- تسمية أعضاء مجلس الدفاع الوطني طبقا للقانون.
- إصدار القوانين التي وافق عليها مجلس النواب، ومجلس الرئاسة ونشرها، وإصدار القرارات المنفذة.
- تعيين وعزل كبار موظفي الدولة من المدنيين والعسكريين وفقا للقانون.
- إنشاء الرتب العسكرية بمقتضى القانون.
- منح النياشين والأوسمة التي ينص عليها القانون أو الإذن بحمل النياشين التي تمنح من دول أخرى.
- إصدار قرار المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات التي يوافق عليها مجلس النواب.

- المصادقة على الاتفاقيات التي لا تحتاج إلى تصديق مجلس النواب بعد موافقة مجلس الوزراء.
- إنشـاء البعثـات الدبلوماسـية وتعيين واسـتدعاء السـفراء طبقا للقانون.
- اعتماد الممثلين للدول والهيئات الأجنبية.
- منح حق اللجوء السياسي.
- إعلان حالة الطوارئ والتعبئة العامة وفقا للقانون.
- يتولى أي اختصاصات أخرى ينص عليها الدستور والقانون.

مادة (95): إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد مجلس النواب، أو في فترة حله ما يوجب الإسـراع في اتخاذ قرارات لا تحتمل التأخير جاز لمجلس الرئاسة أن يتخذ في شأنها قرارات تكون لها قوة القانون على أن لا تكون مخالفة للدستور أو للتقديرات الواردة في قانون الميزانية ويجب عرض هذه القرارات على مجلس النواب فـي أول اجتماع له، فإذا لم تعرض يتولى المجلس مناقشـة الموضوع واتخاذ القرارات المناسـبة، أما إذا عرضت ولم يوافق عليها المجلس، زال ما كان لها من قوة القانون من تاريخ رفض إقرارها أو من التاريخ الذي يقره المجلس مع تسـوية لما يترتب من آثار على النحو الذي يقره.

مادة (96): يصدر مجلس الرئاسة بناء على اقتراح الوزير المختص، وبعد موافقة مجلس الوزراء القرارات واللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين وتنظيم المصالح والإدارات العامة، على أن لا يكون في أي منها تعطيل لأحكام القوانين. وإعفاء من تنفيذها وله أن يفوض غيره في إصدار تلك اللوائح والقرارات، ويجوز أن يعين القانون من يصدر اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذه.

مادة (97): يعلن مجلس الرئاسـة حالة الطوارئ بقرار جمهوري على الوجه المبين في القانون ويجب دعوة مجلس النواب بعرض هذا الإعلان عليه، خلال السبعة الأيام التالية للإعلان ، فإذا كان مجلس النواب منحلا ينعقد المجلس القديم بحكم الدستور، فإذا لم يدع المجلس للانعقاد ولم تعرض عليه في حالة انعقاده على النحو السابق زالت حالة الطوارئ بحكم الدسـتور، وفي جميع الأحوال لا تعلن حالة الطوارئ إلا بسـبب قيام الحرب أو الفتنة الداخلية أو الكوارث الطبيعية ولا يكون إعلان حالة الطوارئ إلا لمدة محدودة، ولا يجوز مدها إلا بموافقة مجلس النواب.

مادة (98): يختص رئيس مجلس الرئاسة بإدارة أعمال المجلس ويوقع على القرارات الصادرة عنه.

مـادة (99): يمثل رئيس مجلس الرئاسـة الجمهوريـة في علاقاتها الخارجية.

مادة (100): يحق لرئيس مجلس الرئاسة أن يطلب تقارير من رئيس الوزراء تتعلق بتحقيق المهام المسؤول عن تنفيذها مجلس الوزراء.

مادة (101): يكون اتهـام رئيس وأعضاء مجلس الرئاسـة بالخيانة العظمى أو بخرق الدسـتور أو بأي عمل يمس اسـتقلال وسيادة البلاد بناء على طلب من نصف أعضاء مجلس النواب، ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثي أعضائه ويبين القانون إجراءات محاكماتهم، فإذا كان الاتهام موجها إلى جميع أعضاء مجلس الرئاسـة تباشر هيئة مجلس النواب مهام مجلس الرئاسـة خلال دور الانعقاد العادي الأول لمجلس النواب التالي لسريان هذا الدسـتور، وإذا حكم بالإدانة على أي منهم اعفي من منصبه بحكم الدسـتور مع عدم الإخلال بالعقوبات الأخرى وفي جميع الحالات لا تسـقط بالتقادم أي مـن الجرائم المذكورة في هذه المادة.

مجلس الوزراء

مادة (102): مجلس الوزراء هو حكومة الجمهورية اليمنية، وهو الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة، ويتبعها بدون استثناء جميع الإدارات والأجهزة والمؤسسات التنفيذية التابعة للدولة.

مـادة (103): تتكون الحكومة مـن رئيس الوزراء ونوابـه والوزراء، ويؤلفون جميعـا مجلس الوزراء ويحدد القانـون اختصاصات وتنظيم مجلس الوزراء واختصاصات رئيس الوزراء ونوابه والوزراء، كما يحدد اختصاصات الوزارات وتنظيماتها.

مادة (104): يختار رئيس الوزراء أعضاء وزارته بالتشاور مع مجلس الرئاسة ويطلب الثقة بالحكومة على ضوء برنامج يتقدم به إلى مجلس النواب.

مادة (105): رئيس الوزراء والوزراء مسئولون أمام مجلس الرئاسة، ومجلس النواب مسؤولية جماعية عن أعمال الحكومة.

مادة (106): قبل أن يباشر رئيس وأعضاء مجلس الوزراء صلاحياتهم يؤدون اليمين الدستورية أمام رئيس مجلس الرئاسة.

مـادة (107): يحدد القانـون مرتبات رئيس الـوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم.

مادة (108): لا يجـوز لرئيس الوزراء ولأي من الـوزراء أثناء توليهم الـوزارة أن يزاولوا ولو بطريقة غير مباشـرة مهنة حرة أو عملا تجاريا أو ماليـا أو صناعيا، كما لا يجوز لهم أن يسـهموا في التزامات تعقدها الحكومة أو المؤسسات العامة أو أن يجمعوا بين الوزارة والعضوية في مجلس إدارة أي شركة، ولا يجوز خلال تلك المدة أن يشتروا أو يستأجروا أموالا من أموال الدولة أو يقايضوا عليها ولو بطريقة المزاد العلني أو أن يؤجروها أو يبيعوها شيئا من أموالهم أو يقايضوها عليها.

مادة (109): يتولى مجلس الوزراء تنفيذ السياسة العامة للدولة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدفاعية، وفقا للقوانين والقرارات كما يمارس بوجه خاص الاختصاصات التالية:

1 - الاشتراك مع مجلس الرئاسة في إعداد الخطة العريضة للسياسة الخارجية والداخلية.

2 - إعداد مشـروع الخطة الاقتصادية للدولة -الميزانية السـنوية- وتنظيم تنفيذها، وإعداد الحساب الختامي للدولة.

3 - إعداد مشاريع القوانين والقرارات وتقديمها إلى مجلس النواب أو مجلس الرئاسة وفق اختصاص كل منهما.

4 - الموافقة علـى المعاهدات والاتفاقيات قبل عرضها على مجلس النواب أو مجلس الرئاسة وفق اختصاص كل منهما.

5 - اتخـاذ الإجـراءات اللازمة للمحافظـة على أمن الدولـة الداخلي والخارجي ولحماية حقوق المواطنين.

6 - توجيـه وتنسـيق ومراجعة أعمال الـوزارات والأجهـزة الإدارية والمؤسسـات والهيئـات العامـة والقطاعيـن العـام والمختلـط وفقا للقانون.

7 - تعيين وعزل الموظفين القياديين طبقا للقانون ورسـم وتنفيذ السياسـية الهادفة إلى تنمية الكوادر الفنية في أجهزة الدولة وتأهيل القوى البشرية وفقاً لاحتياجات البلاد في إطار الخطة الاقتصادية.

8 - متابعة تنفيذ القوانين والمحافظة على أموال الدولة.

9 - الإشراف على تنظيم وإدارة نظم النقد والائتمان والتأمين.

10 - عقد القـروض ومنحها في حدود السياسـة العامة للدولة وفي حدود أحكام الدستور.

مـادة (110): يدير رئيس الوزراء أعمال المجلس ويرأس اجتماعاته، وهو الذي يمثـل المجلس فيما يتعلق بتنفيذ السياسـة العامة للدولة ويشـرف ويعمل على تنفيذ قرارات مجلس الوزراء والسياسـة العامة للدولة بشكل موحد ومنسق، وله ان يطلب من أعضاء المجلس التقارير في أي شأن من شؤون الوزارات والاختصاصات التي يباشرونها والمهام التي يكلفون بها وهم ملزمون بذلك.

مادة (111): يحق لمجلس الرئاسـة إيقاف رئيـس الوزراء أو نوابه أو الوزراء عن أعمالهم وإحالتهم إلـى التحقيق عما يقع منهم من جرائم أثنـاء تأديتهم أعمال وظيفتهم أو بسـببها ويجـوز لمجلس النواب أن يوصي مجلس الرئاسـة بإيقاف رئيـس الوزراء ونوابـه أو الوزراء عن عملهـم وإحالتهم للتحقيق عمـا يقع منهم من جرائـم أثناء تأديتهم أعمـال وظائفهم أو بسـببها ويتخذ مجلس النـواب التوصية بالإيقاف بأغلبية ثلثي أعضائه ولا يجوز إنهاء خدمة من أحيل إلى التحقيق دون إقامة الدعوى أو الاستمرار فيها وتكون المحاكمة وإجراءاتها وضماناتها والعقاب الوجه المبين في القانون، وتسـري هـذه الأحكام على نواب الوزراء.

مادة (112): عند اسـتقالة الوزارة أو إقالتها وسحب الثقة منها تكلف الوزارة بتصريف الشـئون العامة العادية ماعـدا التعيين والعزل حتى تشكل الوزارة الجديدة.

المادة (113): يجوز لرئيس الوزراء إذا تبين أن تعاونه مع أحد أعضاء مجلس الوزراء قد أصبح مستحيلا أن يعرض الأمر على مجلس الرئاسة ليقرر ما يراه مناسباً.

مادة (114): إذا لم يعد في استطاعة رئيس الوزراء تحمل مسؤولياته أو إذا سحب مجلس النواب الثقة من الحكومة وجب على رئيس الوزراء تقديم استقالة الحكومة إلى رئيس مجلس الرئاسة.

مادة (115): إذا قدم أغلبية أعضاء مجلس الوزراء اسـتقالتهم وجب على رئيس الوزراء تقديم استقالة الحكومة.

مـادة (161): يتولى كل وزير الإشـراف على شـئون وزارته وتوجيه إداراتها وفروعها في جميع أنحاء الجمهورية، ويقوم بتنفيذ السياسـة العامـة للحكومة في وزارتـه ويبين القانون الحـالات التي يمكن فيها للوزير إصدار القرارات لتنفيذ القوانين.

أجهزة السلطة المحلية

مادة (117): تقسـيم أراضي الجمهورية اليمنيـة إلى وحدات إدارية تتمتع بالشـخصية الاعتباريـة ويعيـن القانون عددها وتقسـيماتها وحدودها، كما ينظم القانـون توزيع الاختصاصات لرؤسـاء الوحدات الإدارية ورؤسـاء المصالح فيهـا وتعتبر الوحـدات الإدارية والمجالس المحلية جزءاً لا يتجزأ من سلطة الدولة.

ويكون المحافظون محاسبين ومسؤولين أمام مجلس الوزراء وقراراته ملزمة لهم ويجب عليهم تنفيذها في كل الحالات.

مادة (118): يكون للوحدات الإدارية مجالس محلية منتخبة، ويحدد القانون مـا يمنح لها من مهام وصلاحيات وحقـوق وواجبات كما يبين القانون طريقـة انتخابها ونظام عملها ومواردهـا المالية ودورها في إعداد وتنفيذ خطة التنمية.

مـادة (119): يحـدد القانون طريقـة الرقابة على أعمـال المجالس المحلية.

القضاء والادعاء العام

مادة (120): القضاء سلطة مستقلة في أداء مهامه والقضاة مستقلون لا سـلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ولا يجوز لأية جهة وبأية صورة التدخل في القضايا أو في شأن من شؤون العدالة ويعتبر مثل هذا التدخل جريمة يعاقب عليها القانون ولا تسقط الدعوة فيها بالتقادم.

مادة (121): القضاء وحدة متكاملة ويرتب القانون الجهات القضائية ودرجاتها ويحدد اختصاصاتها كما يحدد الشـروط الواجب توفرها في من يتولى القضاء وشروط وإجراءات تعيين القضاة ونقلهم وترقيتهم والضمانات الأخرى الخاصة بهم ولا يجوز إنشاء محاكم استثنائية بأي حال من الأحوال.

النيابة العامة

مادة (122): القضاة وأعضاء الادعـاء العام غير قابلين للعزل إلا في الحالات وبالشـروط التي يحددها القانون ولا يجوز نقلهم من السـلك القضائـي أو أي وظائف غير قضائيـة إلا برضائهم وبموافقة المجلس المختص بشئونهم ما لم يكن ذلك على سبيل التأديب وينظم القانون محاكمتهم التأديبية كما ينظم القانون مهنة المحاماة.

مـادة (123): يكون للقضـاء مجلس أعلـى ينظمه القانـون ويبين اختصاصاته ويعمل على تطبيق الضمانات الممنوحة للقضاة من حيث التعيين والترقية والفصل والعزل وفقا للقانون.

مادة (124): تنشـأ محكمة عليـا للجمهورية ويحـدد القانون كيفية تشـكيلها ويبين اختصاصاتها والإجراءات التي تتبـع أمامها، وتمارس على وجه الخصوص ما يلي:

1 - الرقابة على دستور القوانين واللوائح والأنظمة والقرارات.

2 - الفصل في تنازع الاختصاص بين جهات القضاء.

3 - الفصل في الطعون الانتخابية.

4 - الفصـل في الطعون فـي الأحـكام النهائية المكتسـبة الدرجة القطعية في المواد المدنية والجنائية والأحوال الشخصية.

5 - الفصـل في الطعون فـي الأحـكام النهائية المكتسـبة الدرجة القطعية في المنازعات الإدارية والدعاوى التأديبية.

مادة (125): جلسات المحاكم علنية إلا إذا قررت المحكمة جعلها سرية للنظام العام والآداب وفي جميع الأحوال يكون النطق بالحكم في جلسة علنية.

شعار الجمهورية وعلمها والنشيد الوطني

مـادة (126): يحدد القانون شـعار الجمهورية وشـارتها وأوسـمتها ونشيدها الوطني.

مادة (127): يتألف العلم الوطني من الألوان المرتبة وتبدأ من أعلاه كالتالي:

- الأحمر
- الأبيض
- الأسود

مادة(128): مدينة صنعاء هي عاصمة الجمهورية اليمنية.

سريان الدستور و أصول تعديله و أحكام عامة وانتقالية

مـادة (129): يعتبر هذا الدسـتور نافذا من تاريـخ إعلان موافقة الشعب في شطري اليمن عليه بالاستفتاء العام.

مادة (130): لكل من مجلس الرئاسة ومجلس النواب طلب تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور ويجب أن يذكر في طلب التعديل المواد المطلوب تعديلها والأسـباب الداعية لهذا التعديل، فإذا كان الطلب صـادرا من مجلس النواب وجـب أن يكون موقعا مـن ثلث أعضائه وفي جميع الأحوال يناقش المجلس مبدأ التعديل ويصدر قراره في شـأنه بأغلبية أعضائه فإذا تقرر رفض الطلـب لا يجوز إعادة طلب تعديـل المواد ذاتها قبل مضي سـنة على هذا الرفـض وإذا وافق مجلس النواب على مبدأ التعديل يناقش بعد شهرين من تاريخ هذه الموافقة للمواد المطلـوب تعديلها، فإذا وافق ثلاثة أرباع المجلس على التعديل اعتبر نافذا من تاريخ صدوره.

مادة (131): ابتداء من تاريخ نفاذ هذا الدستور يكون مجلس رئاسة مؤقت يتشـكل من رئيس وأعضـاء المجلس الاستشـاري ورئيس وأعضاء هيئة رئاسـة مجلس الشـعب الأعلى القائمين في شطري اليمن ويمارس منذ هذا التاريخ جميع الاختصاصات المخولة لمجلس الرئاسـة في هذا الدسـتور إلـى أن ينتخب مجلس النـواب مجلس الرئاسة وفقا لإحكام هذا الدستور.

مادة (132): تعتبر الحكومتان القائمتان في شطري اليمن من تاريخ نفاذ هذا الدستور، كما يعتبر المجلسان التشريعيان القائمان فيهما من هذا التاريخ محلولين ويؤلف مجلس الرئاسة المؤقت الحكومة، تمارس الاختصاصـات المخولة للحكومة في هذا الدسـتور إلى أن ينتخب مجلس رئاسة وفقا لأحكام هذا الدستور.

مـادة (133): على مجلـس الرئاسـة المؤقت أن يكلـف الحكومة المؤقتة بالإعداد لانتخاب مجلس النواب في مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ نفاذ هذا الدستور.

مادة (134): كل ما قررته القوانين والقرارات المعمول بها في كل من شطري اليمن تبقى سارية المفعول في الشطر الذي كانت سارية فيه عند صدورها إلى أن تعدل وفقا للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في هذا الدسـتور إلا ما يتعارض منها مـع الحريات والحقوق المنصوص عليها في هذا الدسـتور فيعتبر لا غيا بقرار من مجلس الرئاسة خلال الفترة الانتقالية.

مادة (135): اليمين الدستورية التي يؤديها رئيس وأعضاء مجلس الرئاسة وأعضاء مجلس النواب ورئيس وأعضاء الحكومة نصها كما يلي:

(أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصا على النظام الجمهوري وان احترم الدسـتور والقانون وأن أراعي مصالح الشعب وحرياته رعاية كاملة وأن أحافظ على وحدة الوطن واستقلاله وسلامة أراضيه).

مـادة (136): يصدر مجلس الرئاسـة المؤقت قانـون الانتخابات الذي يتم بموجبـه انتخاب أول مجلس للنواب ويبيـن القانون عدد الدوائر الانتخابية وعدد سـكانها ويحدد حدود كل دائرة والإجراءات التي تتبعها اللجنة العليا للانتخابات واللجان الفرعية التابعة لها على أن يعيـد مجلس النواب النظر في هذا القانـون خلال الدورة الأولى التـي يعقدها عقب الانتخابات وذلك لإقرار قانـون الانتخابات وفقا للدستور.

تم بحمد الله وتوفيقه الانتهاء من إعداد مشـروع دسـتور الوحدة لدولة الجمهورية اليمنية و أقرته اللجنة الدسـتورية المشتركة في جلستها الختامية للدورة الثالثة عشرة، التي عقدتها اللجنة في مقر مكتب الوحدة بصنعاء عاصمة اليمـن الموحد صباح يوم الأربعاء 4 شهر ربيع أول 1402هـ الموافق 30 ديسمبر 1981م.

المقرران	الرئيسان
عمر عبدالله الجاوي	عبدالله أحمد غانم
محمد عبدالله الفسيل	حسين علي الحبيشي

قمة تعز

6 / 5 / 1982م

انطلاقاً من روح الأخوة والتعاون القائم بين القيادتين السياسيتين لشطري الوطن اليمني، فقد اتفق رئيسا الشطرين العقيد علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة في الشطر الشمالي من الوطن، وعلي ناصر محمد الأمين العام للجنة المركزية رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى رئيس مجلس الوزراء في الشطر الجنوبي، في اجتماع المجلس اليمني المنعقد بمدينة تعز في الفترة من 5 إلى 6 مايو 1982م على الآتي:

1 - عدم التدخل من قبل أي شطر في شؤون الطرف الآخر، ونبذ العنف في العلاقة بين الشطرين وحل المشاكل سلمياً.
2 - تنفيذ اتفاق 13يونيو 1980م والالتزام بكامل بنوده نصاً وروحاً، وتنفيذ الخطوات العملية لضمان استقرار الشطرين.
3 - تجتمع سكرتارية المجلس اليمني لمتابعة مهامها المنصوص عليها في اتفاق عدن.

على صعيد العلاقة بين الدولة والجبهة

1 - التأكيد على مبدأ نبذ استخدام العنف والتأكيد على الحل السياسي السلمي.
2 - وقف إطلاق النار التام.
3 - إخفاء المظاهر المسلحة أمام الدولة.
4 - يبدأ استئناف الحوار بعد مضي مدة اقلها شهر وأقصاها شهران من بدء سريان وقف إطلاق النار من اجل حل سلمي سياسي.
5 - تأكيد استمرارية العفو العام الصادر بتاريخ 20 / 8 / 1979م.
6 - تعتبر قيادة الشطر الجنوبي وسيطاً مسؤولاً في تنفيذ هذا الاتفاق.

علي ناصر محمد
الأمين العام للجنة المركزية
رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى
رئيس مجلس الوزراء

العقيد/ علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية
القائد العام للقوات المسلحة

الرئيسان علي عبدالله صالح وعلي ناصر محمد في تعز

الدورة الأولى للمجلس اليمني الأعلى

المنعقدة في صنعاء 15 – 20 / 8 / 1983م

في جو ساده روح الأخوة والتفاهم والشعور بالمسؤولية الوطنية تجاه شعبنا اليمني وقضاياه واهتماماته، وعلى رأسها قضية إعادة وحدة شطري اليمن.. التقى في صنعاء عاصمة اليمن التاريخية الأخوان رئيسا شطري الوطن العقيد علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة وعلي ناصر محمد الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى رئيس مجلس الوزراء في الشطر الجنوبي من الوطن في الدورة الأولى للمجلس اليمني في الفترة من 15 / 8 / 1983م إلى 20 / 8 / 1983م.

وقد استعرض الرئيسان ما تم انجازه في هذا الصدد من خلال اللجنة الوزارية المشتركة وما حققته لجان الوحدة.

كما استعرض الرئيسان الأوضاع العربية الراهنة وفي مقدمتها تطورات القضية الفلسطينية، وكذا التطورات الأخرى التي تشهدها المنطقة والأوضاع الدولية وخاصة ما يهم منها شطرا الوطن.

وخلال هذا اللقاء أولى الرئيسان اهتماماً خاصاً لما تم انجازه وما توصلت إليه لجان الوحدة تنفيذاً لاتفاقيات الوحدة المبرمة بين الشطرين بدءاً باتفاقية القاهرة وبيان طرابلس وانتهاءً باتفاقية عدن.. وإذ يشيدان بالجهود التي بذلتها اللجنة الوزارية في اجتماعها الأخير، وكذا ما توصلت إليه لجان الوحدة، فإنهما يحثان اللجنة الوزارية على بذل المزيد من الجهود لتنفيذ المهام المنوطة بها، ويحثان بقية اللجان التي لم تنته بعد على الإسراع بإنهاء مهامها.

وفي مجال التنسيق الاقتصادي بين الشطرين أعرب الرئيسان عن ارتياحهما لما تم تحقيقه من خطوات وخاصة ما قامت به المؤسسات المشتركة في مجالات السياحة والنقل البري والبحري وغيرها من الأنشطة الاقتصادية ويؤكدان أهمية توسيع التنسيق وتنميته ليشمل مختلف القطاعات الاقتصادية لشطري الوطن باعتبار ذلك ركيزة أساسية للبناء الوحدوي المنشود.

ويعتبر الرئيسان ان التنسيق في المجال التربوي والثقافي والإعلامي هو احد المهام الأساسية في الجهود الوحدوية المبذولة.

وفي هذا الإطار عبرا عن ارتياحهما للتنسيق القائم بين الأجهزة المختلفة في الشطرين، وأكدا أهمية تعزيز ذلك التنسيق يوماً بعد يوم.. كما أعرب الرئيسان عن ارتياحهما البالغ للتنسيق القائم بين شطري الوطن تجاه مختلف التطورات العربية والدولية الأمر الذي يعزز إسهام اليمن ومكانته على الصعيدين العربي والدولي كما تجسد ذلك في المبادرة اليمنية تجاه العدوان الصهيوني على الشعبين الفلسطيني واللبناني في العام الماضي.

وإيماناً منهما بأهمية شمول التنسيق بين شطري الوطن في مختلف القطاعات فإنهما يؤكدان أهمية دور المؤسسات والمنظمات الشعبية في الاضطلاع بمسؤولياتها بالمساهمة في تحقيق طموح شعبنا في بلوغ غايته الوحدوية النبيلة هذا وقد شكل الرئيسان لجنة مشتركة خاصة برئاسة كل من الأخوين الدكتور عبدالكريم الارياني رئيس مجلس الوزراء عضو اللجنة الدائمة وعبدالغني عبدالقادر عضو المكتب السياسي سكرتير اللجنة المركزية لدراسة ما تم الاتفاق عليه من قبل لجان الوحدة ووضع الإجراءات العملية لتنفيذ ما يمكن تنفيذه في جميع المجالات، وقد رفعت اللجنة المشتركة الخاصة نتائج أعمالها التي تضمنها المحضر المرفق الموقع عليه من رئيسي اللجنة، حيث صادق المجلس على ما جاء في المحضر واصدر الرئيسان تعليماتهما إلى الأجهزة المختصة بتنفيذ ما تضمنه المحضر وخاصة تسهيل حرية تنقل المواطنين بين الشطرين بالبطاقة الشخصية بعد شهرين من صدور هذا البيان وفقاً للإجراءات المبسطة المتفق عليها.

وعند استعراض الرئيسين للأوضاع العربية الراهنة أعربا عن أسفهما للضعف الذي اعترى التضامن العربي وما أدى إليه من تزايد النزعة العدوانية التوسعية للعدو الصهيوني المدعوم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.. وفي هذا الصدد أكد الرئيسان أهمية نبذ الخلافات وتوحيد الصف العربي باعتباره ضماناً للحفاظ على وحدة الأمة العربية كياناً ومصيراً واتخاذ المواقف العملية الصادقة، وحشد كل القدرات والإمكانات العربية وتوجيهها لخدمة القضية العربية المركزية قضية فلسطين والالتزام الجاد والمسؤول من كل قطر عربي بالمواثيق والمعاهدات وقرارات القمة العربية في مجال الصراع العربي مع العدو الصهيوني باعتبار ذلك المدخل الوحيد لنصرة القضية الفلسطينية.

الرئيسان علي عبدالله صالح وعلي ناصر محمد يترأسان الدورة الأولى للمجلس اليمني الأعلى في صنعاء 1983م

←

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

ستظل مؤسسة القوات المسلحة والأمن الحارس الأمين والعين الساهرة .. تصون الوطن وتحافظ على مكتسباته

وفي ما يتعلق بتطورات القضية الفلسطينية عبر الرئيسان عن قناعتهما بان الحفاظ على وحدة العمل الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني كان ولا يزال ضرورة ملحة حتمتها طبيعة الأحداث والتحديات التي تواجه الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة وأكدا في هذا السياق ضرورة احترام استقلالية القرار الفلسطيني وفقاً لقرارات المجلس الوطني الفلسطيني وناشدا فصائل المقاومة نبذ الخلافات في ما بينهما والحرص على وحدة العمل الفلسطيني وتوجيه السلاح إلى صدر العدو الغاصب، وحل أية خلافات بالأسلوب الديمقراطي، كما أعرب الرئيسان عن تأكيدهما لموقف اليمن المبدئي والثابت في دعم الثورة الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

كما أعربا عن إيمانهما الراسخ بان السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط لن يتحققا إلا بانسحاب القوات الصهيونية من جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها مدينة القدس الشريف والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وبناء دولته المستقلة على تراب وطنه وبقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد.

وفي نطاق استعراض الأوضاع والتطورات الراهنة في المنطقة.. أدان الرئيسان بشدة استمرار الاحتلال الصهيوني للأراضي اللبنانية وأساليب الابتزاز التي يمارسها الكيان الصهيوني في ظل الاحتلال والتهديد المستمرين وأكدا رفضهما لأي اتفاق منفرد مع العدو الصهيوني من شأنه ان يؤثر على سيادة واستقلال أية دولة عربية او يتعارض مع المواثيق والمعاهدات العربية وقرارات القمة ما يخل بالتضامن العربي والموقف العربي الموحد من الصراع العربي مع العدو الصهيوني.. وطالبا بتنفيذ قرارات مجلس الأمن القاضية بانسحاب القوات الصهيونية الغازية انسحاباً فورياً وغير مشروط، مؤكدين ضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية اللبنانية باعتبارها الأساس للحفاظ على سيادة لبنان ووحدته وعروبته.

وعبر الرئيسان عن بالغ أسفهما وقلقهما لاستمرار الحرب العراقية – الإيرانية لما تسببه من استنزاف للموارد المادية والطاقات البشرية للشعبين الجارين المسلمين، وما تؤدي إليه من تهديد لأمن واستقرار المنطقة.

وعند تناولهما للوضع في القرن الأفريقي أعربا عن قلقهما لما تواجهه المنطقة من عدم استقرار ودعيا دولها إلى ضرورة تسوية الخلافات فيما بينهما بالطرق السلمية.

كما أكدا على ضرورة جعل منطقة المحيط الهندي والبحر الأحمر منطقة سلام وأمن، بعيداً عن القواعد العدوانية التي تهدد أمن واستقرار شعوب المنطقة.

وجدد الرئيسان تمسكهما بسياسة حركة عدم الانحياز والتزامهما الصارم بمبادئها وأهدافها.. وأعربا عن ارتياحهما لنجاح مؤتمر القمة السابع للحركة في ترسيخ وحدة وتضامن أعضائها وتنسيق جهود الدول الأعضاء في سبيل تخفيف حدة التوتر الدولي، وحماية حق الشعوب في السيادة والاستقلال الوطني وإقامة نظام جديد عادل ومنصف للعلاقات الدولية والاقتصادية والإعلامية.

ان اللقاءات التي تعقد بين شطري الوطن، وعلى مختلف المستويات وكذلك التشاور المستمر والتنسيق القائم إنما يخدم الأهداف والتطلعات التي ناضل شعبنا اليمني من اجل تحقيقها، وفي مقدمتها الوحدة والتقدم والديمقراطية والتطور الاقتصادي والاجتماعي، مجددين التزامهما تجاه شعبنا اليمني بالاستمرار ببذل كافة الجهود للتعجيل بيوم إعادة تحقيق الوحدة، اليوم الذي تتطلع إليه كل جماهير شعبنا اليمني العظيم.

وقد اتفق الرئيسان على ان يعقد المجلس اليمني دورته القادمة في عدن.

علي ناصر محمد
الأمين العام للجنة المركزية
للحزب الاشتراكي اليمني
رئيس هيئة رئاسة
مجلس الشعب الأعلى
رئيس مجلس الوزراء
في الشطر الجنوبي من الوطن

العقيد/ علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية
القائد العام للقوات
المسلحة
الأمين العام للمؤتمر
الشعبي العام في الشطر
الشمالي من الوطن

الدورة الثانية للمجلس اليمني الأعلى

المنعقدة في عدن 15 – 17 / 2 / 1984م

في ظل الجهود التي بذلتها قيادتا شطري الوطن لإعادة وحدة الوطن اليمني عقد المجلس اليمني الأعلى دورته الثانية في مدينة عدن في الفترة من 15/ 2/ 1984م إلى 17/ 2/ 1984م برئاسة الأخوين علي ناصر محمد الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى رئيس مجلس الوزراء والعقيد علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام.. وقد سادت اجتماعات المجلس أجواء المودة الأخوية والشعور بالمسؤولية الوطنية والتاريخية تجاه أهم قضايا شعبنا اليمني، وفي مقدمتها قضية الوحدة اليمنية والمحافظة على استقلال الوطن اليمني الواحد أرضاً وشعباً وتعزيز استقراره وتحقيق رفاهيته.

وقد اطلع الرئيسان على التقرير المقدم إليهما من سكرتارية المجلس اليمني الأعلى الذي احتوى على ما تم انجازه منذ انعقاد الدورة الأولى للمجلس في مختلف مجالات التنسيق والتعاون بين الشطرين سواء من خلال اللجان المشتركة أو من خلال التعاون المباشر بين المؤسسات والوزارات والأجهزة المركزية الأخرى في الشطرين.. وقد صادق المجلس اليمني على التوصيات التي قدمتها السكرتارية في تقريرها وكلفها بمتابعة التنفيذ.

كما استعرضا الوضع العربي الراهن في ضوء التطورات الأخيرة التي شهدتها الساحة العربية والوضع الدولي وخاصة ما يهم شطري الوطن.

وقد أولى الرئيسان اهتماماً كبيراً لما تحقق من خطوات على طريق تنفيذ اتفاقيات الوحدة خاصة ما تم الاتفاق عليه في الدورة الأولى للمجلس اليمني الأعلى، وفي هذا الصدد عبرا عن ارتياحهما للخطوات العملية التي اتخذت لتسهيل انتقال المواطنين بين شطري الوطن بالبطاقة الشخصية، وفي هذا الصدد يحث الرئيسان الجهات المختصة على ضرورة الاستمرار في الدفع بهذه العملية إلى مداها الأقصى حتى تتوفر كافة التسهيلات لانتقال المواطنين بين شطري الوطن بصورة عادية.

كما عبر الرئيسان عن رضاهما للخطوات التي تتخذ على صعيد تطوير نشاط الشركات المشتركة وما حققه هذا النشاط من انجازات لشطري الوطن، وفي هذا الصدد يحث الرئيسان كافة الأجهزة ذات العلاقة على العمل في سبيل الدفع بالتنسيق والتعاون ليشمل الحياة الاقتصادية في الشطرين بما يضمن تحقيق التكامل في الخطط والمشاريع الاقتصادية التنموية في شطري الوطن، ويؤكد الرئيسان أهمية شمول التنسيق في ميدان الأبحاث والدراسات العلمية والتقنية في مجال البحث عن المعادن والثروات الطبيعية في شطري الوطن.

وعند استعراضهما لمجالات التنسيق على صعيد السياسة الخارجية عبر الرئيسان عن ارتياحهما للتطور الذي يشهده التنسيق في هذا المجال بين الشطرين.

وعند استعراض للوضع العربي أكدا ما سبق ان دعيا إليه في مناسبات مختلفة وهو ان العودة إلى التضامن العربي المعادي للصهيونية والامبريالية أصبحت ضرورة ملحة لارتباطها بمصير الأمة العربية ذلك أن التمزق الذي تعاني منه لا يقل في خطورته عن التحديات والمؤامرات التي يحيكها أعداؤها.. فتوحيد الجهود وتوجيه الموارد والإمكانات التي تمتلكها الأمة العربية في خدمة قضاياها والارتفاع إلى مستوى المسؤولية التي تقع على قادتها والالتزام بالمواثيق والمعاهدات في إطار الجامعة العربية وقرارات القمم العربية في مواجهة أعدائها هو المخرج الوحيد من حالة التفكك والانهيار التي تعيشها بما يمكنها من مجابهة المؤامرات التي تحاك ضد الأمتين العربية والإسلامية.

وفيما يخص القضية الفلسطينية أكد الرئيسان أهمية وحدة العمل الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في هذه المرحلة التي يمر بها الشعب الفلسطيني.وفي هذا السياق يؤكد الرئيسان أهمية احترام استقلالية ووحدة القرار الفلسطيني المعبر عن تطلعات الشعب الفلسطيني من خلال المجلس الوطني الفلسطيني، مؤكدين دعوتهما لكافة الفصائل إلى نبذ الخلافات والحرص على وحدة العمل الفلسطيني، كما يؤكدان استمرار موقف اليمن المبدئي والثابت في نصرة نضال الشعب الفلسطيني في سبيل استرجاع كافة حقوقه بما فيها حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على الأرض الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

وأعرب الرئيسان عن تأييدهما المطلق لسوريا الشقيقة في صمودها أمام المؤامرات العدوانية الصهيونية والامبريالية.

وعند استعراض الرئيسين للتطورات في لبنان جددا التأكيد على أهمية الوحدة الوطنية اللبنانية باعتبارها الأساس في الحفاظ على الكيان اللبناني وسيادته وعروبته، وعبرا عن إدانتهما لاستمرار الاحتلال الصهيوني المدعوم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية للأراضي اللبنانية وفقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي ودون شرط، كما أشاد الرئيسان بمقاومة الشعب اللبناني ضد الاحتلال الإسرائيلي.. وعبرا عن إدانتهما للقصف العسكري الذي تقوم به القوات الأمريكية في لبنان.

اجتماع الدورة الثانية للمجلس اليمني الأعلى في عدن 1984م

وباستعراضهما للحرب العراقية – الإيرانية عبر الرئيسان عن أسفهما الشديد لاستمرار هذه الحرب وأكدا ضرورة إنهاء هذه الحرب وتسوية الخلافات بين البلدين بالوسائل السلمية.

وأكد الرئيسان أهمية الحفاظ على البحر الحمر والمحيط الهندي منطقة سلام وأمن خالية من القواعد العسكرية الأجنبية.

وحول الوضع في القرن الأفريقي أكد الرئيسان ضرورة الحفاظ على الأمن والاستقرار في هذه المنطقة وتسوية أية خلافات فيها بالطرق السلمية.

وأعرب الرئيسان عن استمرار تمسكهما بسياسة عدم الانحياز وتأييدهما لكافة الجهود التي تبذل في سبيل تقوية حركة عدم الانحياز وشمول دورها كافة المجالات الدولية خاصة في ميدان الحفاظ على السلام الدولي وتخفيف حدة التوتر التي تعيشها العلاقات الدولية في هذه الفترة وفي إقامة نظام دولي اقتصادي وإعلامي عادل ومنصف يفي بحماية حق الشعوب في استثمار مواردها والاستفادة من خيراتها ويهيئ لها سبل امتلاك التكنولوجيا الحديثة وتحقيق التبادل الحر المتكافئ للمعلومات ترسيخاً لمفاهيم التعاون والتعايش السلمي بما يكفل الاحترام المتبادل.

ويعبر الرئيسان عن بالغ ارتياحهما لما تحقق خلال هذه الدورة من انجازات على صعيد إعادة وحدة شطري الوطن مؤكدين استمرار بذل جهودهما في سبيل التعجيل بإعادة وحدة الوطن اليمني أمل جماهير شعبنا اليمني العظيم ومحط تطلعاته.

وقد عبر الرئيسان عن شكرهما للجنة الوزارية ولسكرتارية المجلس لما قامتا به من جهود منذ انعقاد الدورة الأولى للمجلس في متابعة مختلف جوانب التعاون والتنسيق بين الشطرين ويحثان على ضرورة استمرار السكرتارية في تصعيد نشاطها خدمة للأهداف التي أنشىء من اجلها المجلس اليمني الأعلى، وقد اتفق الرئيسان على ان يعقد المجلس اليمني الأعلى دورته الثالثة في صنعاء.

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

خيار الدولة هو السلام وستظل حريصة عليه من أجل أن نتفرغ للبناء والتنمية وإعادة الإعمار

الدورة الثالثة للمجلس اليمني الأعلى

المنعقدة في صنعاء 4 – 6 / 12 / 1984م

في إطار الجهود الأخوية التي بذلتها قيادتا الشطرين تجاه قضية اليمن الأولى والمتمثلة في إعادة تحقيق وحدة الوطن اليمني أرضاً وشعباً.. عقد المجلس اليمني الأعلى دورته الثالثة في صنعاء العاصمة التاريخية لليمن الموحد وذلك في الفترة من 4 إلى 6 ديسمبر 1984م برئاسة الأخوين العقيد/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام وعلي ناصر محمد الأمين العام للجنة المركزية رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى رئيس مجلس الوزراء.

اجتماع الدورة الثالثة للمجلس اليمني الأعلى في صنعاء عام 1984م

وفي جو ساده الشعور بالمسؤولية الوطنية، اطلع المجلس على التقرير المقدم إليه من سكرتاريته، والذي تضمن ما أنجزته اللجان المشتركة منذ انعقاد الدورة الثانية للمجلس اليمني الأعلى وما تحقق في مختلف المجالات التي تم التنسيق فيها سواء من خلال نتائج أعمال اللجان أو من خلال نتائج اللقاءات والزيارات الأخوية المتبادلة التي تمت بين المسؤولين في الوزارات والأجهزة والمؤسسات الرسمية والشعبية في الشطرين، تلك النتائج التي أبرزت تطور العمل الوحدوي وخطوات التنسيق بين شطري الوطن في عدد من المجالات الاقتصادية والزراعية والتربوية والصحية والاجتماعية وغيرها انعكاسا للقاءات الأخوية على مستوى المجلس اليمني واللجنة الوزارية المشتركة، الأمر الذي يعبر تعبيراً صادقاً وامنياً عن حرص قيادتي شطري الوطن على مواصلة السير بعزم وثبات على طريق إعادة وحدة الوطن بالطرق السليمة والديمقراطية وحتى يتحقق بذلك إنجاز من إنجازات ثورتي 26سبتمبر و14أكتوبر.

وقد عبر المجلس عن رضاه للخطوات التي أنجزت خاصة ما يتعلق منها بقطاع التنمية والتجارة والصناعة والزراعة والتنسيق لتبادل منتجات الشطرين والإعداد لمشاريع زراعية وسمكية ومشروع الربط الكهربائي بين شبكتي الكهرباء في الشطرين والمشروع اليمني المشترك للموارد الطبيعية الذي سيبدأ العمل في تنفيذ المرحلة الأولى منه، في بداية العام القادم وكذلك مشاريع إنشاء محطات الرصد الزلزالي ومشروع المعهد الفندقي.

كما عبر المجلس عن ارتياحه للخطوات التي أنجزت في قطاع التربية والتعليم على طريق توحيد المنهج المدرسي، ويؤكد المجلس أهمية مواصلة اللجنة المختصة مهمتها في هذا الشأن.

وعند استعراض المجلس لمجالات التنسيق المقترح أكد أهمية التنسيق في مجالات الطرق والمواصلات السلكية واللاسلكية في الشطرين لمزيد من تسهيل الاتصالات بين المواطنين اليمنيين وكذلك دراسة إمكانية إنشاء صندوق يمني يختص بالمساهمة في تمويل المشاريع اليمنية المشتركة.

كما أكد المجلس عند استعراضه لنتائج أعمال لجان الوحدة أهمية استكمال اللجان لأعمالها وتم في هذا الصدد تسمية أعضاء اللجنة المشتركة الخاصة بالتنظيم السياسي الموحد.

وانطلاقاً من التنسيق بين الشطرين في السياسة الخارجية فقد استعرض المجلس تطورات الأوضاع العربية والدولية وأكد أهمية الحرص على التضامن العربي وتوحيد الجهود والإمكانيات وتسخيرها لخدمة قضاياه وان يكون للإجماع العربي دوره والتزامه لمواجهة المؤامرات التي يحيكها الأعداء.

وفي ما يتعلق بالقضية الفلسطينية أكد المجلس ضرورة الحفاظ على وحدة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وأهمية بذل الجهود والمساعي في هذا الاتجاه استمراراً لموقف الشطرين المبدئية والثابتة في دعم نضال الشعب الفلسطيني من اجل استرجاع كافة حقوقه بما فيها حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على الأرض الفلسطينية.

وعند استعراض الوضع في لبنان حيا المجلس الشعب اللبناني على صموده في وجه العدو الإسرائيلي وأكد من جديد أهمية الوحدة الوطنية اللبنانية حفاظاً على الكيان اللبناني وعلى سيادته وعروبته واستقراره وعبر عن إدانته لاستمرار الاحتلال الصهيوني لجنوب لبنان ودعا إلى ضرورة الانسحاب الكامل للقوات الصهيونية من كل الأراضي اللبنانية وفقاً لقرارات مجلس الأمن ودون شروط.

وحول الحرب العراقية – الإيرانية عبر المجلس عن أسفه البالغ لاستمرارها ودعا إلى ضرورة الإسراع في إنهاء هذه الحرب التي عطلت الكثير من الإمكانيات والقدرات للشعبين الجارين المسلمين العراقي والإيراني واللجوء إلى حل الخلافات بالوسائل والطرق السلمية.

وباستعراض المجلس للتطورات التي شهدتها مياه البحر الأحمر ومحاولة تقويض الملاحة الدولية فيه للخطر من خلال زرع الألغام، أكد المجلس موقف اليمن تجاه تلك التطورات وأهمية الوقوف بحزم تجاه تلك الأعمال وأكد ضرورة الحفاظ على منطقة البحر الأحمر منطقة سلام وخالية من القواعد العسكرية الأجنبية وبعيدة عن التنافس والصراع الدوليين.

وحول الوضع في القرن الأفريقي أكد المجلس ان مسألة الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة هي مسؤولية دولها، كما أكد ان تسوية الخلافات فيها يجب ان تكون بالطرق السلمية.

وأعرب المجلس عن تمسكه بسياسة عدم الانحياز ومساندته للجهود التي تبذل في سبيل تقوية حركة عدم الانحياز وشمول دورها في كافة المجالات الدولية خاصة في ميدان الحفاظ على السلام الدولي وتخفيف حدة التوتر التي تعيشها العلاقات الدولية والحد من التسابق في التسلح النووي وفي إقامة نظام دولي اقتصادي عادل ومنصف يفي بحماية حق الشعوب في استثمار مواردها والاستفادة من خيراتها ويهيئ لها سبل امتلاك التكنولوجيا الحديثة وتحقيق التبادل الحر المتكافئ.

كما أكد أهمية منظمة المؤتمر الإسلامي والدور الذي يجب ان تلعبه لتحقيق مسؤولياتها في مختلف المجالات التي أنشئت من اجلها.. هذا وقد ثمن جانب الشطر الجنوبي من الوطن برئاسة الرئيس علي ناصر محمد الانجازات والمكاسب التنموية العظيمة التي تحققت في مختلف المجالات في الشطر الشمالي من الوطن والتي تعتبر مكسباً وطنياً لجماهير شعبنا في الشطرين، كما عبر عن تقديره لنتائج زيارة أخيه الرئيس علي عبدالله صالح لاتحاد الجمهوريات السوفييتية، كما ثمن جانب الشطر الشمالي من الوطن برئاسة الرئيس علي عبدالله صالح الخطوات والانجازات التنموية التي تحققت في الشطر الجنوبي من الوطن والتي تعتبر كذلك مكسباً وطنياً لجماهير شعبنا في الشطرين.

وقد أعرب المجلس في ختام أعمال دورته الثالثة عن ارتياحه لما تحقق بين دورتي المجلس من انجازات على صعيد إعادة وحدة شطري الوطن والنتائج الايجابية التي تمخضت عنها اللقاءات الأخوية الثنائية بين المسؤولين في الشطرين أثناء انعقاد هذه الدورة، مؤكداً استمرار بذل الجهود المشتركة في سبيل تحقيق إعادة الوحدة هدف الجماهير اليمنية المناضلة وباعتبارها مصدر تطوره ونمائه واستقراره.

كما عبر المجلس عن شكره للجنة الوزارية ولسكرتارية المجلس ولكل لجان الوحدة لما قامت به من جهود منذ انعقاد الدورة الثانية للمجلس اليمني وفي متابعتها لمختلف جوانب التنسيق والتعاون بين شطري الوطن، وحث جميع اللجان على أهمية الاستمرار في زيادة فعالياتها ونشاطاتها خدمة للأهداف المرجوة.

قمة عدن – تعز

19 - 21 / 1 / 1985م

في إطار الجهود الوحدوية التي بذلتها قيادتا الشطرين تحقيقاً لطموحات وأماني الشعب اليمني، قام الأخ العقيد/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام في 19/ 1/ 1985م بزيارة لمدينة عدن في الشطر الجنوبي من الوطن عن طريق البر وذلك في نطاق اللقاءات الأخوية لقيادتي الشطرين وبهدف متابعة تنفيذ قرارات الدورة الثالثة للمجلس اليمني الأعلى إضافة الى مناقشة عدد من القضايا الوطنية وكذا استعراض الأوضاع العربية والدولية.

الرئيسان علي عبدالله صالح وعلي ناصر محمد يرأسان وفدي الشطرين

وقد حقق اللقاء الذي بدأ في عدن ثم استكمل في تعز بين الأخوين العقيد علي عبدالله صالح وعلي ناصر محمد عدداً من النتائج ذات الانعكاسات الايجابية على مسيرة العمل الوحدوي وأسهمت بجدية في ترسيخ دعائم الأمن والاستقرار على مستوى الوطن اليمني بأكمله.

حيث عقد لقاء بين جانبي الشطرين برئاسة الأخوين الرئيسين العقيد/ علي عبدالله صالح وعلي ناصر محمد وجرى خلال هذا اللقاء بحث آفاق التعاون والتنسيق بين شطري الوطن والسبل الكفيلة بتعزيز الخطوات الوحدوية.

وحضر اللقاء من جانب الشطر الشمالي الإخوة/ حسن مكي مستشار رئيس الجمهورية عضو اللجنة الدائمة ومجاهد أبو شوارب نائب رئيس الوزراء للشؤون الداخلية عضو اللجنة الدائمة والمقدم عبدالله البشيري رئيس هيئة الأركان العامة عضو اللجنة الدائمة والأستاذ يحيى العرشي وزير الدولة لشؤون الوحدة وعلي عبدالرحمن البحر وزير الدولة رئيس المؤسسة العامة للنفط والثروات المعدنية عضو اللجنة الدائمة وسنان أبو لحوم عضو مجلس الشعب التأسيسي عضو اللجنة الدائمة وعلي محمد الآنسي مدير مكتب رئاسة الجمهورية.

ومن جانب الشطر الجنوبي الاخوة/ العقيد صالح مصلح عضو المكتب السياسي وزير الدفاع وعبدالغني عبدالقادر عضو المكتب السياسي سكرتير اللجنة المركزية وعلي اسعد مثنى عضو اللجنة المركزية مدير مكتب الامين العام وعبدالقادر باجمال العضو المرشح للجنة المركزية وزير الصناعة ومحمود عبدالله عشيش وزير الدولة ومحمد علي عماية نائب وزير الخارجية وعبدالله علي عليوة النائب الأول لوزير الدفاع رئيس هيئة الأركان وعدد من المسؤولين من الجانبين.

كما عقد لقاء آخر بمدينة عدن بين الإخوين العقيد: علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام وعلي ناصر محمد الأمين العام للجنة المركزية رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى رئيس مجلس الوزراء وبروح من المسؤولية الوطنية المشتركة جرى خلال هذا اللقاء استعراض سير تنفيذ قرارات الدورة الثالثة للمجلس اليمني الأعلى وسبل اتخاذ المزيد من الخطوات العملية التي تعزز من وحدة الوطن، كما تم استعراض التطورات والمستجدات الأخيرة على الساحتين العربية والدولية ومواقف الشطرين إزاءها.

واستكمالاً للقاءات والمباحثات الأخوية بين قيادتي الشطرين وتجسيداً عملياً للروح الأخوية وللخطوات الوحدوية التي يقوم بها الزعيمان الرئيسان العقيد/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام وعلي ناصر محمد الأمين العام للجنة المركزية رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى رئيس مجلس الوزراء، وصل بعد ظهر يوم 20/ 1/ 1985م الى مدينة تعز الأخوان الرئيسان العقيد/ علي عبدالله صالح وعلي ناصر محمد قادمين من عدن عن طريق البر في نطاق اللقاء الإخوي بينهما والمكرس لمناقشة عدد من القضايا التي تهم شعبنا اليمني ومواصلة الجهود التي تبذلها قيادتا الشطرين من اجل إعادة تحقيق وحدة الوطن أرضاً وشعباً وكان في استقبالهما الأخوة محسن اليوسفي محافظ لواء تعز عضو اللجنة الدائمة والمقدم محمد ضيف الله قائد اللواء والمسؤولون في المحافظة وجماهير غفيرة من أبناء محافظة تعز التي احتشدت على جانبي الطريق محيية ومرحبة بالأخوين الزعيمين ومرددة الهتافات الوحدوية ومباركة اللقاءات الوحدوية.

قمة صنعاء

5 / 3 / 1985م

في الخامس من مارس عام 1985م قام الأخ علي ناصر محمد الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى رئيس مجلس الوزراء في الشطر الجنوبي من الوطن بزيارة أخوية للشطر الشمالي من الوطن.

■ الرئيس علي عبدالله صالح يستقبل الرئيس علي ناصر محمد في صنعاء 1985م

■ لدى لقائهما الثنائي في صنعاء 1985م

وعقد الأخوان العقيد/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام في الشطر الشمالي من الوطن وعلي ناصر محمد الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى رئيس مجلس الوزراء في الشطر الجنوبي من الوطن اجتماع عمل لبحث نتائج الزيارة التي قام بها الأخ علي ناصر محمد لعدد من الدول العربية. كما تم في اللقاء بحث العديد من المواضيع المتعلقة بالتنسيق والتشاور بين قيادتي الشطرين في إطار العمل الوحدوي المشترك الذي يخدم قضية إعادة تحقيق وحدة الوطن.

اجتماع المجلس اليمني الأعلى

في صنعاء 24 – 26 / 12 / 1985م

عقد المجلس اليمني الأعلى اجتماعاً له في صنعاء في الفترة من 24 إلى 26 ديسمبر 1985م برئاسة الأخوين العقيد/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام وعلي ناصر محمد الأمين العام للجنة المركزية رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى رئيس مجلس الوزراء وشارك فيه عدد من المسؤولين من شطري الوطن.

حيث تم في هذا الاجتماع بحث عدد من المواضيع المتعلقة بالخطوات الوحدوية في نطاق الجهود المبذولة من مسؤولي الشطرين تجاه قضية إعادة الوحدة اليمنية وتوسيع مجالات التنسيق بين الشطرين بما يكفل مزيداً من تحقيق التكامل بينهما في شتى المجالات وصولاً إلى دولة الوحدة.

كما استعرض في هذا الاجتماع ما أنجزته اللجان المشتركة خلال الفترة الماضية وكذلك نتائج أعمال اللجنة الوزارية المشتركة في دورتها الثالثة المنعقدة مؤخراً في صنعاء.

وفي هذا الإطار عبر المجلس عن ارتياحه لتلك النتائج الايجابية التي أسهمت في البناء الوحدوي وأكد ان الحوار الجاد والتنسيق والتعاون والتشاور المستمر بين شطري الوطن اليمني هو الخيار الوطني الذي ينسجم مع روح ثورتي (سبتمبر وأكتوبر) الخالدتين وأهدافها التحررية النبيلة ويعبر كذلك عما تدركه جماهيرنا اليمنية المناضلة في إعادة وحدتها التي بها تتعاظم مكاسبها وتتضافر جهودها.

وفي سبيل تعزيز وترسيخ الخطوات الوحدوية وبروح أخوية صادقة وإيماناً بما تمليه أمانة المسؤوليات الوطنية اتخذ المجلس عدداً من القرارات والتوجيهات الهادفة إلى مزيد من الانجازات في كافة المجالات وكذلك إلى توسيع التنسيق وتبادل الزيارات على المستويين الحكومي والشعبي.

وفي إطار التنسيق والتشاور بين الشطرين في السياسة الخارجية فقد استعرض المجلس تطورات الأوضاع العربية والدولية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية والتحديات التي تواجهها الأمة العربية في مرحلتها الراهنة واستمراراً لمواقف الشطرين المبدئية والثابتة فقد أعرب المجلس مجدداً عن دعمه لنضال الشعب الفلسطيني من اجل استرجاع كافة حقوقه بما فيها حقه في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية. وفي هذا الخصوص يؤكد المجلس أهمية وحدة منظمة التحرير الفلسطينية واحترام استقلالية القرار الفلسطيني المعبر عن تطلعات الشعب الفلسطيني.

كما يعرب المجلس عن إيمانه بضرورة التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم للقضية الفلسطينية يضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وذلك في إطار مؤتمر دولي تحضره جميع الأطراف المعنية. وتشارك فيه الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن.

وعند استعراض المجلس للتطورات في الحرب العراقية -الإيرانية أعرب المجلس عن أسفه البالغ لاستمرار هذه الحرب. وحقنا لدماء الشعبين المسلمين الجارين وصوناً لأرواحهما وحفاظاً لعلى إمكانياتهما وقدراتهما التي استفدت الحرب الكثير منها يدعو إلى حل النزاع بين العراق وإيران بالطرق السلمية.

وحول الوضع في لبنان أعرب المجلس عن أمله في ان يتمكن الشعب اللبناني من تثبيت الأمن والاستقرار على كل أراضيه وإعادة أعمار وطنه والحفاظ على وحدته الوطنية واستقلاله وسيادته، وحيا المجلس المقاومة الوطنية اللبنانية في وجه العدو الإسرائيلي، مؤكداً إدانته لاستمرار الاحتلال الصهيوني في جنوب لبنان وضرورة اتخاذ موقف دولي حازم إزاء هذا العدوان وإجبار إسرائيل على الانسحاب الكامل من كافة الأراضي اللبنانية.

■ الرئيسان علي عبدالله صالح وعلي ناصر محمد في صنعاء 1985م

←

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

أمتنا العربية تجمعها الكثير من القواسم والأواصر المتينة من العقيدة واللغة والتاريخ والمصير والتطلعات المشتركة

وحول التدابير الأمنية التي اتخذتها كل من سوريا وليبيا لحماية أراضيهما ومياههما الإقليمية فان المجلس يستنكر الحملات المعادية المغرضة من الولايات المتحدة الأمريكية تجاه البلدين الشقيقين (سوريا ولبنان) وذلك لان ما اتخذاه من تدابير أمنية يدخل في نطاق شؤونهما الداخلية ولأغراضهما الأمنية والدفاعية.

وحول الاعتداء الإسرائيلي الغاشم على سيادة الأراضي التونسية وضد مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس فان المجلس إذ يؤكد استنكاره لهذا الاعتداء الذي يمثل أبشع الصور العدوانية الصهيونية ليناشد المجتمع الدولي لوضع حد للأساليب الصهيونية واستهتارها بالقوانين والأنظمة الدولية وبالدماء الإنسانية.

وعند وقوف المجلس أمام الحملة الدعائية الإعلامية الصهيونية حول المواطنين اليمنيين الذين يعتنقون الديانة اليهودية والتشكيك بسوء أوضاعهم فان المجلس إذ يكذب هذا الادعاء المغرض فانه يحذر من أي عمل معادٍ صهيوني تجاه الوطن اليمني بشطريه.

وأكد المجلس أهمية الحفاظ على البحر الأحمر والمحيط الهندي منطقة سلام وأمن خالية من جميع القواعد الأجنبية.

وحول الوضع في القرن الأفريقي أكد المجلس ان مسألة الحفاظ على الأمن والاستقرار في هذه المنطقة هي مسؤولية دولها وتسوية خلافاتها يجب ان تكون بالطرق السلمية.

كما عبر المجلس عن ارتياحه للنتائج التي وصلت إليها لجان تنقية الأجواء العربية المنبثقة عن مؤتمر القمة العربي الطارئ الذي انعقد في أغسطس الماضي في الدار البيضاء وكذا عن تقديرهما للتعاون الذي أبدته كافة الأطراف المعنية ويأمل المجلس المزيد من النتائج الايجابية خدمة لتوحيد الصف العربي ولتتمكن الأمة العربية جمعاء من مواجهة التحديات التي تواجهها من القوى المعادية.

وعند استعراض المجلس للأوضاع الدولية أكد مجدداً التزامه وتمسكه بمبادئ وسياسة عدم الانحياز في كافة المجالات الدولية.

كما أعرب المجلس عن تفاؤله من نتائج لقاء القمة السوفياتي – الأمريكي في جنيف وعن أمله في تحقيق الانفراج الدولي بما يحافظ على الأمن والاستقرار الدوليين ويحقق الأهداف الإنسانية وتجنب عسكرة الفضاء.

هذا وقد عبر المجلس في ختام أعماله عن ارتياحه الكامل لنتائج هذا الاجتماع، مؤكداً استمرار بذل الجهود في سبيل إعادة وحدة الوطن اليمني هدف جماهير شعبنا اليمني العظيم ومحط آماله وتطلعاته.

اجتماع المجلس اليمني الأعلى 1985م

قمة طرابلس

2 / 7 / 1986م

في الساعة السابعة من مساء 2/ 7/ 1986م بتوقيت صنعاء عقد لقاء ثلاثي بين الإخوة العقيد/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام والمهندس حيدر أبوبكر العطاس رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى في الشطر الجنوبي من الوطن والعقيد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح من سبتمبر الليبية.

وفي بداية اللقاء رحب الأخ العقيد معمر القذافي بالأخوين العقيد علي عبدالله صالح وحيدر ابوبكر العطاس وعبر عن سعادته والشعب الليبي الشقيق بهذه الزيارة الأخوية المعبرة عن اصدق المشاعر تجاه الشعب الليبي الشقيق منوهاً بأهمية هذا اللقاء الأخوي الذي يجمع رئيسي شطري الوطن على ارض ليبيا مشيراً إلى المكانة الكبيرة التي تمثلها اليمن في نفس كل عربي كونها مهد الحضارة العربية واصل العروبة.

وأشاد بالأدوار المجيدة التي قام بها الشعب اليمني عبر مسيرته التاريخية مشيراً إلى المخاطر التي تواجهها الأمة العربية في هذه المرحلة العصيبة من تاريخها المعاصر.

وتحدث الأخ العقيد/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام ناقلاً تحيات جماهير ثورة الـ26 من سبتمبر الخالدة في اليمن إلى جماهير الفاتح من سبتمبر الليبية مشيراً إلى المؤامرات التي تحاك من قبل الصهيونية والامبريالية ضد وحدة الأمة العربية وسيادتها واستقلالها مؤكداً أنه يتحتم في هذه المرحلة الحرجة التي تمر بها امتنا العربية الارتقاء إلى مستوى التحديات التي تواجهها والعمل على تحقيق التضامن العربي ووحدة الصف والهدف المشترك من اجل التصدي للمؤامرات الخطيرة والتحديات الكبيرة التي تواجهها امتنا العربية والإسلامية.

وأكد مجدداً وقوف الشعب اليمني إلى جانب إخوانهم في الجماهيرية العربية الليبية في تصديهم لأي عدوان على الأراضي الليبية.

وعبر عن سعادته لهذا اللقاء الأخوي الذي يتم على ارض ليبيا الشقيقة.. وتطرق الأخ الرئيس القائد في حديثه إلى المراحل التي قطعها شطرا الوطن في مجال التنسيق الوحدوي مؤكداً أهمية الانتقال إلى المرحلة التي تتطلع إليها جماهير شعبنا اليمني وترقب فجرها الآتي قريباً بإذن الله ألا وهو تحقيق وحدة الوطن اليمني أرضاً وشعباً.

وقال انه بالوحدة فقط نستطيع ان نجسد أماني وتطلعات شعبنا ونرسي المجتمع اليمني الموحد والقوي والمزدهر.

وحيا الأخ الرئيس القائد في كلمته جهود الجماهيرية العربية الليبية في دعم الجهود الوحدوية بين شطري الوطن كخطوة أساسية على طريق تحقيق وحدة الأمة العربية.

ثم تحدث الأخ المهندس حيدر ابوبكر العطاس معبراً عن سعادته لهذا اللقاء ومؤكداً وقوف جماهير ثورة الـ26 من سبتمبر والـ14 من أكتوبر في اليمن إلى جانب ثورة الفاتح من سبتمبر الليبية وصد كل من يحاول المساس بكرامتها وعزتها.. مشيراً إلى أهمية التضامن العربي في هذه الظروف الدقيقة.

كما أشار الأخ العطاس في حديثه إلى مسيرة العمل الوحدوي بين شطري الوطن فقال إننا نتوق إلى وحدة الوطن وإنهاء التجزئة.

حضر هذا اللقاء الأخوي أعضاء وفدي الشطرين المرافقين للأخوين الرئيسين العقيد علي عبدالله صالح وحيدر ابوبكر العطاس.

كما حضر اللقاء من الجانب الليبي الاخوة الرائد عبدالسلام جلود عضو مجلس قيادة الثورة وكامل المنصور أمين المكتب الشعبي للاتصال الخارجي ومحمد شرف الدين الفيتوري أمين الإعلام والثقافة.

وبعد ذلك واصل الاخوة الرؤساء الأخ العقيد علي عبدالله صالح وحيدر ابوبكر العطاس والعقيد معمر القذافي لقاءهم الثلاثي حيث عقدوا اجتماعاً مغلقاً دام زهاء أربع ساعات متواصلة.

الرئيس علي عبدالله صالح والعقيد معمر القذافي في طرابلس

عبدالسلام جلود يتوسط الرئيس علي عبدالله صالح وحيدر حيدر أبوبكر العطاس في طرابلس 1986م

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

إنشاء الاتحاد العربي سيعزز من قدرة الأمة العربية ومنعتها في مواجهة كافة التحديات والمخاطر المحدقة بها

قمة صنعاء

بدعوة من فخامة الرئيس/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام في الشطر الشمالي من الوطن، قام الأخ علي سالم البيض الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني في الشطر الجنوبي من الوطن بزيارة تاريخية للعاصمة التاريخية لليمن الموحد على رأس وفد رفيع المستوى.

21 / 7 / 1987م

الرئيسان علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض يترأسان وفدي الشطرين 1987م

من اجتماع الشطرين في قمة صنعاء 1987م

وشكلت هذه الزيارة محطة مهمة في المسار الوحدوي هدفت إلى الانتقال بمباحثات الوحدة اليمنية وبالعمل الوحدوي إلى الخطوات الإجرائية المقربة ليوم إعلان قيام دولة الوحدة وفقاً لبرنامج محدد تتويجاً لكل الجهود الوحدوية المشتركة من الحوار الوطني الصادق بين قيادتي الشطرين والعمل من اجل تحقيق الوحدة اليمنية على أسس سلمية وديمقراطية.

وقد عقدت جلسات مباحثات وحدوية ثنائية برئاسة الرئيس القائد علي عبدالله صالح الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام والأخ علي سالم البيض الأمين العام للحزب الاشتراكي في الشطر الجنوبي من الوطن وتم في هذه اللقاءات إقرار المواضيع المدرجة في جدول الأعمال ومناقشتها بروح وحدوية صادقة وبصراحة وجدية.. وأقر الاجتماع تشكيل لجنة لصياغة الأفكار العملية التي تم الاتفاق عليها.

قمة تعز

مواصلة للجهود الوحدوية بين شطري الوطن اليمني وإيماناً بحتمية إعادة الوحدة اليمنية وهي أبرز قضايا الشعب اليمني في ظل أهداف ثورتي (سبتمبر وأكتوبر) الخالدتين.. وتأكيداً على وحدة الأرض والإنسان وحرصاً من مسؤولي شطري الوطن على المضي بخطوات إعادة وحدة الوطن بالطرق السلمية والديمقراطية وبحرص كامل على تجنب كل ما يؤثر على أمن وسلام واستقرار الوطن بشطريه.. وانطلاقاً من سلامة أسس البناء الوحدوي في مختلف المجالات في إطار الحوار والتعاون والتفاهم الأخوي، فقد تم في 17/ 4/ 1988م عقد لقاء قمة تعز بين الأخوين العقيد/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام وعلي سالم البيض أمين عام اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني.

17 / 4 / 1988م

وفي جو مفعم بالروح الأخوية استعرض اللقاء العديد من القضايا التي ترتبط بالنشاط الوحدوي بين الشطرين وسبل تنشيط الهيئات الوحدوية القائمة وتعزيز عمل لجان الوحدة والشركات والمشاريع المشتركة القائمة بين الشطرين، كما أكد الاجتماع على القضايا التالية:

1 - استكمال جهود قيادتي الشطرين في احتواء ومعالجة آثار أحداث 13يناير 1986م المحزنة في الشطر الجنوبي من الوطن.

2 - الالتزام الكامل والتنفيذ في ما سبق ان توصل إليه الشطران في العمل الوحدوي قبل أحداث يناير 1986م في كافة المجالات وأهمية تنشيط أعمال الهيئات واللجان الوحدوية القائمة بين الشطرين.

3 - يكلف لقاء القمة اليمني سكرتارية المجلس اليمني الأعلى بإعداد البرنامج الزمني المتعلق بمشروع دستور دولة الوحدة لإحالته إلى مجلسي الشعب في الشطرين ومن ثم الاستفتاء عليه في ضوء الاتفاقيات الوحدوية بين الشطرين.

4 - حرصاً من قيادتي الشطرين على إزالة كل أسباب التوتر بين الشطرين يكلف لقاء القمة رئيسي هيئة الأركان بتحديد نقاط التمركز لقوات الشطرين على أطراف محافظتي مأرب وشبوة، وتخفيف القوات في هذه المواقع وتحديد حجمها وكذلك تحديد النقاط المشتركة بين مواقع قوات الشطرين في ضوء الوضع الراهن لضمان عدم الاحتكاك وتجنب أي أخطاء بينها مستقبلاً مع عدم استحداث أي مواقع جديدة من قبل الشطرين في كل الاتجاهات في المنطقة وفي هذا الإطار يؤكد لقاء القمة عدم اللجوء إلى المواجهة المسلحة في كل أشكالها بين الشطرين واستبعاد ذلك كلية باعتماد الحوار والتفاهم كوسيلة وحيدة لمعالجة أي مشكلة قد تطرأ.

5 - يؤكد اللقاء أهمية المشروعات الاستثمارية المشتركة ومنها ما يتعلق بالاستثمار المشترك للثروات الطبيعية بين محافظتي مأرب وشبوة وان تستكمل الخطوات العملية الخاصة بتنفيذه.

الرئيسان علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض يترأسان وفدي الشطرين في قمة تعز 1988م

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

إن تهويد القدس الإسلامية والمسيحية وكل الممارسات الإسرائيلية لا يمكن أن تلغي حقاً أو تضمن أمناً

قمة صنعاء

4 / 5 / 1988م

إيماناً من قيادتي شطري الوطن بالوحدة اليمنية والتزاماً بأهداف ثورتي (26سبتمبر و14أكتوبر) الخالدتين ووفاءً لنضال الشعب اليمني وشهدائه من أجل بناء يمن موحد ومستقل وانطلاقاً من تطلعات جماهير شعبنا اليمني إلى تحقيق الوحدة أرضاً وإنساناً وشعوراً بالمسؤولية التاريخية تجاه أمتنا العربية بأهمية الوحدة اليمنية كخطوة جادة ولبنة أساسية على طريق الوحدة العربية الشاملة.

وتتويجاً للجهود الوطنية التي بذلت من اجل تحقيق الهدف المنشود في الوحدة الوطنية وحرصاً من القيادتين في الشطرين على الدفع بالعمل الوحدوي إلى مراحل متقدمة تقرب من يوم الوحدة باعتبار ان الوحدة قدر ومصير شعبنا في الشطرين وعلى المضي بخطوات إعادة تحقيق وحدة الوطن بالطرق السلمية والديمقراطية وعلى تجنب كل ما يؤثر على امن وسلام واستقرار الوطن بشطريه ووصولا إلى تحقيق كامل أمن واستقرار وتطور ونماء وقوة الوطن اليمني.. وحرصاً على إزالة كل العراقيل التي تقف عقبة في طريق وحدة الوطن وتجاوز كل الموروثات وما خلفه الإستعمار البغيض والإمامة البائدة وتعزيزاً لسلامة أسس البناء الوحدوي في مختلف المجالات في إطار التعاون والتفاهم الأخوي بعد أن أسهمت المنجزات الوحدوية في إثراء المناخ الوحدوي بمزيد من الأبعاد الوطنية والأخوية بما عبرت عنه من ممارسات وحدوية على النطاقين الشعبي والحكومي وبناءً على الاتفاقيات والبيانات الموقع عليها من قبل قيادتي ومسؤولي الشطرين واستمراراً للاتصالات واللقاءات الوحدوية.. اتفقت قيادتا الشطرين ممثلة بالأخوين العقيد/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام وعلي سالم البيض الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي في اللقاء الذي تم بينهما في العاصمة صنعاء في الفترة من 4-3 مايو 1988م على ما يلي:

1 - متابعة الخطوات الوحدوية واستكمال تنفيذ ما سبق الاتفاق والتوصل إليه بين الشطرين في كافة المجالات وتنشيط أعمال المجلس اليمني الأعلى واللجنة الوزارية المشتركة واللجان الوحدوية القائمة بين الشطرين.

2 - الإسراع في ان تنجز سكرتارية المجلس اليمني الأعلى المهمة التي كلفها بها لقاء تعز الماضي في إعداد البرنامج الزمني المتعلق بمشروع دستور دولة الوحدة وإحالته إلى مجلسي الشعب في الشطرين ومن ثم إنزاله للاستفتاء عليه وفقاً للاتفاقيات الوحدوية بين الشطرين.

3 - إحياء لجنة التنظيم السياسي الموحد المنصوص عليها في المادة التاسعة من بيان طرابلس تحقيقاً للنوايا الصادقة وترجمة للخطوات الوحدوية حتى يصل الجانبان لتصور مشترك للعمل السياسي الموحد طبقاً للاتفاقيات وان تنهي اللجنة أعمالها خلال اقرب وقت ممكن.

4 - استكمال جهود قيادتي الشطرين في احتواء ومعالجة آثار أحداث 13يناير 1986م المحزنة والتعاون على توطيد الأمن والاستقرار في شطري اليمن بكافة الوسائل الممكنة.

5 - وبالنسبة للمشروع الاستثماري المشترك بين الشطرين جاء في (خامساً) من الاتفاق بأنه نظراً لأهمية التكامل الاقتصادي بين شطرين الوطن ومن اجل تطوير وتعزيز النشاطات الاقتصادية القائمة على مستوى الوطن اليمني الواحد وبعد ان استكملت الخطوات الخاصة بالمشروع الاستثماري المشترك للثروات الطبيعية فقد اتفق في هذا على ما يلي:

1 - إقامة مشروع استثماري مشترك بين محافظتي مأرب وشبوة بمساحة قدرها 2200كم مربع.

2 - تتولى لجنة طبوغرافية مشتركة القيام بتحديد وتوضيع منطقة المشروع الاستثماري المشترك على الطبيعة وتعليمها.

3 - تخلى منطقة الاستثمار المشترك من المواقع العسكرية للشطرين والالتزام والتنفيذ بما ورد في محضر رئيس الأركان بتاريخ 15/ 1/ 1985م.

4 - يقوم وزيرا النفط في الشطرين باتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتنفيذ المشروع بما في ذلك الترتيبات الاستثمارية والفنية والمالية والإدارية وغيرها من الإجراءات اللازمة للاستثمار الاقتصادي.

5 - يأتي هذا المشروع المشترك ليؤكد حرص قيادتي الشطرين على التمسك الكامل بالوحدة اليمنية ووحدة أراضيها ورفضها لأية تجزئة أو لأية اعتبارات حدودية كما ان هذا الاتفاق لا يعني في كل الأحوال تحديد الأطراف بين الشطرين او ترسيم الحدود في ما بينهما كما لا يمثل ترسيخا أو اعترافا بما خلفه الاستعمار البغيض والإمامة البائدة من آثار سلبية هدفها تعميق التجزئة.

6 - تلتزم قيادتا الشطرين بتنفيذ ما ورد في هذا وتذليل كافة الصعوبات التي يمكن ان تطرأ أو تواجه عملية تنفيذ هذا الاتفاق.

تم التوقيع على هذا في العاصمة صنعاء
بتاريخ 18 رمضان 1408هـ
الموافق 4 مايو 1988م

علي سالم البيض
الأمين العام للجنة
المركزية للحزب الاشتراكي
اليمني في الشطر الجنوبي
من الوطن

عقيد/ علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية
القائد العام للقوات
المسلحة الأمين العام
للمؤتمر الشعبي العام في
الشطر الشمالي من الوطن

الرئيسان علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض يترأسان اجتماع قمة صنعاء 1988م

اتفاق بشأن حركة تنقل المواطنين بين الشطرين (4 / 5 / 1988م)

انطلاقاً من حرص قيادتي الشطرين على تسهيل حركة وتنقل المواطنين بين الشطرين تم الاتفاق على ما يلي:

1 - إلغاء النقاط القائمة في كلا الشطرين والمثبتة في الأطراف واستبدال ذلك بنقاط مشتركة من الشطرين.

2 - يسمح للمواطنين بالتنقل والمرور عبر النقاط المشتركة بالبطاقة الشخصية وعدم فرض القيود على المواطنين من قبل الأجهزة في الشطرين.

3 - يتولى وزيرا الداخلية في كلا الشطرين وضع الخطوات العملية لتنفيذ ما ذكر أعلاه في فترة أقصاها شهران.

4 - تبحث حكومتا الشطرين توفير مصادر التمويل محلية كانت أم خارجية لربط الطرق بين الشطرين: قعطبة – الضالع – طور الباحة – المفاليس – مكيراس – البيضاء – بيحان – حريب.

تم التوقيع على هذا الاتفاق في عاصمة دولة الوحدة، صنعاء
بتاريخ 18 رمضان المبارك 1408هـ
الموافق 4 مايو 1988م

د/ ياسين سعيد نعمان
عضو المكتب السياسي
رئيس مجلس الوزراء
في الشطر الجنوبي من الوطن

عبدالعزيز عبدالغني
رئيس مجلس الوزراء
عضو اللجنة الدائمة
في الشطر الشمالي من الوطن

(من اليسار) عبدالعزيز عبدالغني وياسين سعيد نعمان وصالح منصر السيلي وعبدالله بركات في صنعاء 1988م

إن ما تتعرض له المقدسات الإسلامية في فلسطين يستدعي وقفة من العالمين العربي والإسلامي

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

الدورة الأولى للجنة التنظيم السياسي الموحد

2 / 11 / 1989م

عقدت لجنة التنظيم السياسي الموحد دورتها الأولى في مدينة تعز في الفترة من 31 أكتوبر إلى 2 نوفمبر 1989م. حيث تبودلت الكلمات التي عبرت عن الرغبة الجادة والقناعة المشتركة لقيادتي شطري الوطن في تعزيز العمل الوحدوي، ومنها قيادة التنظيم السياسي حيث شارك في الاجتماع كل من:

عن الشطر الشمالي:
1- د/ عبدالكريم الارياني
2- يحيى حسين العرشي
3- د/ احمد الأصبحي
4- علي لطف الثور
5- إسماعيل الوزير
6- احمد علي المطري
7- محمد ضيف الله

عن الشطر الجنوبي:
1- سالم صالح محمد
2- د/ سيف صائل خالد
3- د/ صالح محسن الحاج
4- راشد محمد ثابت
5- د/ حسين علي حسن.
6- أحمد محمد الحبيشي

وجرى في الاجتماع النقاش في المسائل التالية:

أولاً: البدء في إيجاد الصياغة المناسبة للتنظيم السياسي لدولة الوحدة حيث عرضت في هذا الإطار أربعة بدائل:

البديل الأول: اندماج المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني في إطار واحد.

البديل الثاني: احتفاظ الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام باستقلاليتهما وحق القوى الوطنية والشخصيات الاجتماعية الوطنية بممارسة نشاطها السياسي.

البديل الثالث: يحل المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني نفسيهما ويتركان الحرية لقيام التنظيمات السياسية.

البديل الرابع: قيام تنظيم سياسي يتكون بشكل جبهة وطنية عريضة تضم المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني والقوى الوطنية المؤمنة بأهداف ثورتي (سبتمبر وأكتوبر)، على ان تحتفظ كل من هذه القوى باستقلاليتها.

وتم الاتفاق على مواصلة مناقشة وبحث هذه البدائل في الدورة القادمة، على ان يتم بلورة هذه البدائل والمقترحات أياً كانت وسبل مناقشتها خارج إطار المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني.

ثانياً: أن تناقش اللجنة القضايا التالية:
1 - الأسس السياسية والاجتماعية للتنظيم السياسي.
2 - برنامج التنظيم ونظامه الداخلي.

ثالثاً: أهمية دراسة تجربتي العمل التنظيمي والسياسي للمؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني في شطري الوطن والاستفادة مما هو ايجابي في التجربتين، وتعزيز القواسم المشتركة في الوثائق السياسية للشطرين بما يخدم مهمة اللجنة.

رابعاً: البحث في صيغ وأشكال مناسبة للاطلاع على تجارب عمل المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني.

هذا وقد تم أثناء هذه الدورة استقبال اللجنة من قبل الأخ العقيد/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام، حيث جرى نقاش مستفيض حول مهمة اللجنة، ومسائل العمل الوحدوي الأخرى، وعمق اللقاء القواسم المشتركة وعزز الثقة للسير بالعمل الوحدوي قدماً.

تم التوقيع على هذا في تعز
بتاريخ 2 نوفمبر 1989م
الموافق 4 ربيع الثاني 1410هـ

سالم صالح محمد
الأمين العام المساعد
للحزب الاشتراكي اليمني
عن الشطر الجنوبي

د. عبدالكريم الإرياني
نائب رئيس الوزراء
وزير الخارجية
عضو اللجنة الدائمة
عن الشطر الشمالي

لقاء عدن التاريخي

(30 / 11 / 1989م)

الرئيسان علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض يوقعان اتفاق عدن التاريخي

جانب من اجتماع قمة الشطرين في عدن 1989م

إيماناً من كلا جانبي شطري الوطن بالوحدة اليمنية وأهداف ثورتي السادس والعشرين من سبتمبر والرابع عشر من أكتوبر الخالدتين ووفاء لنضال الشعب اليمني وتضحيات شهدائه لبناء يمن موحد مستقل وتلبية للإرادة اليمنية وحرصا منهما على الدفع بالعمل الوحدوي بين شطري الوطن الواحد إلى مراحل متقدمة، تقرب من يوم الوحدة باعتبار ان الوحدة قدر ومصير شعبنا في الشطرين، وانطلاقاً من تطلعات جماهير شعبنا اليمني في تحقيق الوحدة اليمنية أرضاً وإنسانا ووصولا إلى تحقيق كامل استقرار وأمن وتطور ونماء الوطن اليمني خاصة بعد أن أسهمت منجزاتنا الوحدوية في إثراء المناخ الوحدوي بمزيد من الأبعاد الوطنية والأخوية بما أفرزته من ممارسات وحدوية على النطاق الشعبي والحكومي والمؤسسات والهيئات العامة، الأمر الذي جعل المواطن اليمني أكثر ترقبا للانتقال بقضيته الوطنية إلى وضع اللمسات الأخيرة لإعلان قيام دولة الوحدة، وبناء على الاتفاقيات والبيانات الموقع عليها من قيادتي ومسئولي الشطرين، واستمرارا في تهيئة المناخ السلمي والديمقراطي اللازمين لإنجاز الخطوات الوحدوية وصولا لدولة الوحدة، وتأكيداً على الالتزام بسياسة الحوار والتفاهم بين الشطرين، وحماية الأمن والاستقرار ومواصلة للاتصالات واللقاءات الوحدوية بين الشطرين، فقد تم خلال الزيارة التي قام بها العقيد/ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام، على رأس وفد رسمي وشعبي كبير للمشاركة في احتفالات الشعب اليمني بمناسبة العيد الثاني والعشرين لاستقلال جنوب الوطن اليمني، في الفترة 29 - 30 نوفمبر 1989م، تم خلال ذلك المصادقة وإقرار مشروع الدستور الدائم لدولة الوحدة، الذي أنجزته اللجنة الدستورية المشتركة بتاريخ 30 / 12 / 1981م، الموافق 4 ربيع الأول 1402هـ، من قبل قيادتي الشطرين ممثلة بالأخوين العقيد علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام، وعلي سالم البيض الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني تنفيذاً لما ورد في (ثانياً) من اتفاقية الكويت، وعلى أن تستكمل الإجراءات المتفق عليها في الاتفاقيات السابقة وعلى وجه الخصوص المواد التاسعة والعاشرة، والحادية عشرة، والثانية عشرة، والثالثة عشرة من اتفاقية القاهرة، وذلك من خلال اتخاذ الخطوات التالية:

أولاً:

1 - إحالة مشروع الدستور إلى مجلسي الشورى والشعب في شطري الوطن، وذلك للموافقة عليه طبقاً للأنظمة الدستورية لكل منهما خلال مدة زمنية أقصاها ستة أشهر.

2 - يقوم رئيسا الشطرين بتفويض من السلطتين التشريعيتين بتنظيم عمليتي الاستفتاء على مشروع الدستور، وانتخاب سلطة تشريعية موحدة للدولة الجدية طبقاً للدستور الجديد.

3 -تنفيذاً لذلك يشكل رئيسا الشطرين لجنة وزارية مشتركة تضم إلى عضويتها وزيري الداخلية في كلا الشطرين لكي تقوم بالإشراف على هذه الأعمال، وذلك خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ موافقة السلطات التشريعية في الشطرين على مشروع الدستور.. ويكون لهذه اللجنة كافة الصلاحيات اللازمة للقيام بمهمتها.

4 - يدعو رئيسا الشطرين جامعة الدول العربية إلى إيفاد ممثلين عنها للمشاركة في أعمال اللجنة.

ثانيا:

1 - استكمال كافة الإجراءات لتنفيذ اتفاق رمضان مايو 1988م، ومنها ما يتعلق بتنشيط أعمال المجلس اليمني الأعلى واللجنة الوزارية المشتركة واللجان الوحدوية القائمة بين الشطرين، وتنفيذ نتائج الدورة الأولى لعام 1989م للجنة الوزارية المشتركة التي انعقدت في صنعاء بتاريخ 23-21 مارس 1989م والإسراع في إنجاز أعمال اللجان الوحدوية المشتركة خلال مدة زمنية أقصاها شهران.

2 - التأكيد على لجنة التنظيم السياسي الموحد بالإسراع في إنجاز مهمتها التي بدأتها في دورتها الأولى خلال فترة زمنية أقصاها شهران وذلك بما يكفل الإعداد لمستقبل العمل السياسي لدولة الوحدة في ضوء مشروع دستور دولة الوحدة، بما يسهم في تعزيز المسار الديمقراطي للعمل السياسي.

ثالثاً:

تلتزم قيادتا الشطرين بتنفيذ ما ورد في هذا الاتفاق خلال الفترة الزمنية المحددة في مواده.

تم التوقيع على هذا في عدن بتاريخ 30 نوفمبر 1989م الموافق الأول من جمادى الأولى 1410هـ.

علي سالم البيض
الأمين العام للحزب
الاشتراكي اليمني

العقيد/ علي عبد الله صالح
رئيس الجمهورية
القائد العام للقوات المسلحة
الأمين العام للمؤتمر
الشعبي العام

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

نحن مع الرأي والرأي الآخر.. ولكننا ضد الإرهاب والعنف وأعمال الشغب والتخريب

عدد خاص
بمناسبة عيد الوحدة
22مايو 2010م

قمة صنعاء

24 - 26 / 12 / 1989م

في الفترة من 24 إلى 26 ديسمبر 1989م التقى في العاصمة التاريخية لليمن الموحد صنعاء الأخوان العقيد علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام، وعلي سالم البيض الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، وانطلاقاً من قرارات لقاء عدن التاريخي واستجابة لإرادة الشعب اليمني، ومن أجل التجسيد الخلاق للمهام الوطنية، وفي مقدمتها إحالة مشروع دستور دولة الوحدة إلى السلطتين التشريعيتين في الشطرين وتنظيم عملية الاستفتاء الشعبي عليه.. وحرصاً من القيادة السياسية في الشطرين على تعزيز روح الثقة والعمل الأخوي الموحد، واتخاذ خطوات عملية ثابتة ومدروسة لتنفيذ اتفاق عدن الوحدوي تقر الإجراءات التالية:

أولاً: انتظام لقاءات القمة للوقوف أولا فأول أمام سير تنفيذ الاتفاق ومتابعة الإجراءات الدستورية للتصديق على مشروع دستور دولة الوحدة في مجلسي الشعب والشورى، وكذا إجراءات الاستفتاء عليه ونتائج عمل الهيئات القيادية الوحدوية المختلفة، ومعالجة أية مستجدات او قضايا في طريق العمل الوحدوي.

ثانياً: تكليف مجلسي الوزراء في الشطرين بعقد اجتماعات مشتركة ووضع برنامج عمل موحد لانجاز ما يلي:

1 - الوقوف أمام نتائج عمل اللجان الوحدوية واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذها.

2 - تقديم تصور بشأن دمج الوزارات والمصالح والمؤسسات والأجهزة المختلفة في الشطرين، ومتابعة اللجان التخصصية التي تشكلت في إطار النشاط الوحدوي لاستكمال المهام المنوطة بها في توحيد النظم واللوائح المنظمة للنشاط في ظل دولة الوحدة، وتحديد الأولويات في هذا المجال.

3 - وضع دراسة تقييمية لتجربة الشطرين في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وفي مجال الممارسة الديمقراطية.

4 - استخلاص الايجابيات في تجربة الشطرين بهدف الحفاظ على منجزات ثورتي 26 سبتمبر و 14 أكتوبر والعمل على تثبيتها وتطويرها في ظل دولة الوحدة، وإعداد ومناقشة برنامج الإصلاح الشامل لدولة الوحدة.

5 - إعداد مشروع قانون الانتخابات الجديد، ونظام إجراء الاستفتاء الشعبي على مشروع دستور دولة الوحدة، وتنظيم فترة الانتخابات وإجراءاتها وقانون التنظيمات السياسية في ضوء الاتجاهات السياسية التي تقرها القيادة السياسية في الشطرين في ضوء الدستور.

6 - اتخاذ إجراءات سريعة لإزالة العوائق من الطرقات لتأمين حركة تنقل المواطنين بحرية تامة في جميع مناطق الأطراف وإلغاء الإجراءات الجمركية المعيقة لذلك.

7 - العمل السريع لتوحيد الأنظمة والقوانين المنظمة للحقوق والحريات الشخصية للمواطنين في عموم الوطن بما يحافظ على كرامة الإنسان اليمني، وبما يؤمن سيادة القانون وهيبة الدولة، وتوسيع المشاركة الديمقراطية وحرية التعبير في الحياة العامة.

ثالثاً: تعلن القيادة السياسية انطلاقاً من روح الأجواء الوحدوية، ومن جوهر اتفاق عدن التاريخي الذي دشن مرحلة جديدة في العمل الوطني العفو العام الشامل عن جميع المواطنين اليمنيين الذين تعرضوا للإجراءات

■ الرئيسان علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض في قمة صنعاء 1989 م

نتيجة لنشاطهم السياسي بحيث يشمل الحق العام، وإنهاء جميع المطالب الثأرية والانتقامية وتكليف مجلس الوزراء للشطرين باتخاذ الإجراءات المنفذة لذلك.

رابعاً: تكليف لجنة التنظيم السياسي بإنجاز ما يلي:

1 - مشروع الاتجاهات الأساسية لقانون التنظيمات السياسية.

2 - مشروع الاتجاهات الأساسية لقانون الانتخابات.

3 - مشروع الميثاق الوطني.

4 - تنظيم الحوار مع التنظيمات والشخصيات الوطنية، وإشراكها في مناقشة المشاريع أعلاه.

5 - إعداد تصور يحدد وضع القوات المسلحة من العمل السياسي في ظل دولة الوحدة.

1990م عام انتصار الإرادة اليمنية

الدورة الثانية للجنة التنظيم السياسي الموحد

8 - 10 / 1 / 1990م

واصلت لجنة التنظيم السياسي الموحد اجتماعاتها عبر دورتها الثانية المنعقدة في مدينة عدن في الفترة من 8 - 10 يناير 1990م، في ظل مناخات مفعمة بالإصرار الوطني الجاد والمسؤول على تسريع الانجاز المتكامل لكافة الضوابط والأساسيات اللازمة لقيام دولة الوحدة (الجمهورية اليمنية) الخيار القدري لشعبنا والضرورة الحتمية لتكامل نموه وتطوره.. وقد شارك في اجتماعات هذه الدورة:

من جانب الشطر الجنوبي الإخوة:

1 - سالم صالح محمد
2 - محمد حيدرة مسدوس
3 - د/ سيف صائل خالد
4 - د/ سالم عمر بكير
5 - د/ صالح محسن الحاج
6 - قاسم عبدالرب صالح
7 - راشد محمد ثابت
8 - د/ حسين علي حسن

ومن جانب الشطر الشمالي الإخوة:

1 - د/ عبدالكريم الارياني
2 - د/ احمد محمد الأصبحي
3 - يحيى حسين العرشي
4 - إسماعيل الوزير
5 - علي لطف الثور
6 - احمد علي المطري
7 - محمد ضيف الله محمد
8 - محمد شاهر حسن.

وبعد مناقشات ديمقراطية واعية ومسؤولة وبروح نضالية أخوية حميمة وقفت اللجنة بالدراسة والتقييم الموضوعي أمام البدائل التي أسفرت عنها اجتماعات دورتها الأولى في مدينة تعز، والمتصلة بموضوع الصيغة المناسبة لممارسة العمل السياسي في ظل دولة الوحدة، وأقرت اللجنة ان البديل الثاني والذي ينص على:

احتفاظ الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام باستقلاليتهما وحق القوى الوطنية والشخصيات الاجتماعية الوطنية بممارسة نشاطهم السياسي.

هو حق يكلفه دستور دولة الوحدة لجميع التنظيمات السياسية في ظل دولة الوحدة.

ورأت اللجنة ان البديل الرابع الذي ينص على:

قيام تنظيم سياسي يتكون بشكل جبهة وطنية عريضة تضم المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي اليمني، والقوى الوطنية المؤمنة بأهداف ثورتي (سبتمبر وأكتوبر) على ان تحتفظ كل من هذه القوى باستقلالها، يظل أمراً متاحاً وطوعياً للتنظيم أو أكثر للعمل به في ظل دولة الوحدة وبما يتفق مع دستورها.

وتم الاتفاق على تشكيل لجنة مصغرة لإعداد التصورات المتصلة بالمهام التي تضمنها البلاغ الصحفي في لقاء صنعاء، والتي من ضمنها تنظيم الحوار مع التنظيمات والشخصيات الوطنية والديمقراطية المؤمنة بأهداف ثورتي (سبتمبر وأكتوبر) لتأمين مساهمتها في الحياة الديمقراطية ومسيرة العمل الوحدوي.

وأكدت اللجنة أهمية التعاون والتنسيق بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني لما فيه صالح شعبنا، وتعزيز وحدته الوطنية، وبهذا تكون اللجنة قد أنجزت الجزء الأكبر من المهمة التي كلفت بها في لقاء عدن التاريخي، وسوف تستكمل ما تبقى منها في اللقاء القادم لتسهم في الدخول بشعبنا إلى واقع وحدوي مشرق جديد، وستواصل العمل على إنجاز المهام التي كلفت بها في البلاغ الصحفي للقاء صنعاء.

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

العلماء مطالبون بتوعية المجتمع لتحصينه ضد الممارسات الخاطئة والنعرات المقيتة والمغرضة

عدد خاص
بمناسبة عيد الوحدة
22مايو 2010م

قمة مكيراس

18 / 2 / 1990م

عقد الأخ العقيد/ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام، والأخ علي سالم البيض الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني في مكيراس بمديرية لودر في محافظة أبين لقاءً أخوياً تم فيه بحث الخطوات الوحدوية الجارية على الساحة اليمنية واستكمال تنفيذ ما تمخض عنه اتفاق عدن التاريخي، وما تضمنه بلاغ صنعاء الصحفي وسير عمل نشاط اللجان الوحدوية ومستوى تنفيذ المهام المنوطة بها.

■ الرئيسان علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض في مكيراس 1990م

■ جانب من اجتماع مكيراس

حضر اللقاء كل من د. عبدالكريم الارياني نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية عضو اللجنة الدائمة ومحمد سعيد عبدالله عضو المكتب السياسي سكرتير اللجنة المركزية ومجاهد أبو شوارب نائب رئيس الوزراء عضو اللجنة الدائمة وفضل محسن عبدالله عضو المكتب السياسي سكرتير اللجنة المركزية والعقيد عبدالله البشير رئيس هيئة الأركان العامة عضو اللجنة الدائمة ومحمد حيدرة مسدوس عضو المكتب السياسي والعميد هيثم قاسم طاهر عضو المكتب السياسي والمرشح نائب وزير الدفاع رئيس هيئة الأركان العامة ويحيى حسين العرشي وزير الدولة لشؤون الوحدة عضو اللجنة الدائمة وراشد محمد ثابت عضو اللجنة المركزية وزير الدولة لشؤون الوحدة وإسماعيل الوزير وزير الشؤون القانونية ومجلس الشورى عضو اللجنة الدائمة والدكتور صالح محسن الحاج سكرتير اللجنة المركزية ودرهم نعمان رئيس لجنة الدفاع والأمن باللجنة الدائمة وعلي احمد الحرازي محافظ لواء البيضاء والأخ سكرتير منظمة الحزب بمحافظة أبين وعدد من القادة العسكريين وضباط القوات المسلحة والأمن ومشايخ لواء البيضاء وأعضاء المؤتمر الشعبي العام ومسؤولي محافظة أبين.

قمة تعز-عدن

8-10 / 3 / 1990م

في الفترة من 8 - 10/ 3 / 1990م عقدت قيادة الوطن اليمني سلسلة لقاءات وحدوية في كل من تعز وعدن برئاسة الأخوين العقيد/ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام، وعلي سالم البيض الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني.

وجرى خلال هذه اللقاءات بحث العديد من القضايا والموضوعات المرتبطة بالجهود الهادفة إلى الانتقال بالعمل الوحدوي إلى مجالات أكثر تقدماً في ضوء تقييمها لنتائج أعمال اللجان الوحدوية والنشاط الوحدوي الجاري على الساحة اليمنية وما اتفق عليه في بلاغ صنعاء ولقاء مكيراس ونتائج اجتماعات مجلسي الوزراء بصنعاء ولقاء رئيسي الوزراء بتعز.

وتركز البحث في هذه اللقاءات على المنطلقات والأسس لبناء مستقبل اقتصادي مزدهر لدولة الوحدة يكفل لشعبنا الرفاء والتقدم.

حضر اللقاءات الإخوة:

1 - سالم صالح محمد - الأمين العام المساعد سكرتير اللجنة المركزية
2 - عبدالعزيز عبدالغني - رئيس مجلس الوزراء عضو اللجنة العامة
3 - ياسين سعيد نعمان - عضو المكتب السياسي رئيس مجلس الوزراء
4 - د/ حسن مكي - نائب رئيس الوزراء عضو اللجنة العامة
5 - محمد سعيد عبدالله محسن - عضو المكتب السياسي سكرتير اللجنة المركزية
6 - د/ عبدالكريم الارياني - نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية عضو اللجنة العامة
7 - فضل محسن عبدالله - عضو المكتب السياسي سكرتير اللجنة المركزية
8 - مجاهد أبو شوارب - نائب رئيس الوزراء عضو اللجنة الدائمة
9 - سعيد صالح سالم - عضو المكتب السياسي وزير أمن الدولة
10 - سنان أبو لحوم - عضو المجلس الاستشاري عضو اللجنة الدائمة
11 - محمد جباري - عضو المجلس الاستشاري
12 - محمد الرباعي - سفير بلادنا لدى هولندا
13 - العميد/ صالح عبيد أحمد - عضو المكتب السياسي وزير الدفاع
14 - العقيد/ علي محمد صلاح - نائب رئيس هيئة الأركان للشؤون العسكرية
15 - د/ صالح محسن الحاج - عضو اللجنة المركزي سكرتير اللجنة المركزية مدير مكتب الأمين العام
16 - يحيى حسين العرشي - وزير الدولة لشؤون الوحدة عضو اللجنة الدائمة
17 - راشد محمد ثابت - عضو اللجنة المركزية وزير الدولة لشؤون الوحدة
18 - إسماعيل الوزير - وزير الشؤون القانونية لشؤون مجلس الوزراء
19 - د/ شائع محسن - عضو اللجنة المركزية
20 - د/ عبدالواسع سلام - عضو اللجنة المركزية وزير العدل والأوقاف
21 - العقيد/ محمد هيثم - عضو اللجنة المركزية نائب هيئة الأركان العامة
22 - أحمد الاصبحي - عضو المجلس الاستشاري أمين اللجنة الدائمة عضو اللجنة العامة
23 - علي محمد الآنسي - مدير مكتب رئاسة الجمهورية

■ الرئيسان علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض يترأسان اجتماعاً مشتركاً في تعز 1990 م

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

لنواجه جميعاً كل أشكال الفساد وليتحمل الجميع مسؤوليته في مكافحة كل مظاهر الفساد

عدد خاص
بمناسبة عيد الوحدة
22مايو 2010م

نص اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية

22 / 4 / 1990م

والوطن اليمني يعيش مرحلة الإعداد الكامل لإعادة بناء وحدته وإنشاء دولة الوحدة بما تشهده الساحة اليمنية من نشاطات متواصلة على كافة المستويات القيادية والحكومية والتنظيمية والشعبية والهيئات والاتحادات النقابية والجماهيرية لتنفيذ اتفاق عدن التاريخي في الثلاثين من نوفمبر 1989م من العام الماضي.

ومواصلة للمشاورات المخلصة والجادة التي تتم بين قيادتي الوطن من أجل تعزيز الإرادة الواحدة في قيادة العمل الوحدوي، وتثبيت واجب المسئولية لدى كافة القيادات وعلى كل المستويات، ومن أجل سلامة الخطوات والإجراءات الوحدوية في المرحلة الانتقالية ، وقيام دولة الوحدة ، وتقديراً من القيادة لكل ما يطرح على المستوى الوطني من نقاشات وحوارات وطنية استهدفت في مجملها خدمة قضية وحدة الوطن بشكل عام.

وانسجاماً مع ما تشهده مسيرة الوحدة من مناخ ديمقراطي.. وتعزيزاً لهذا المناخ الذي يعبر عن أهم الأهداف والمكاسب الوطنية لثورتي سبتمبر وأكتوبر الخالدتين كمرتكز أساسي قامت عليه حوارات أبناء الوطن اليمني من أجل إعادة وحدتهم، وحرصاً على توفير كامل السلطات الدستورية لدولة الوحدة فور قيامها وعدم وجود فراغ دستوري في ظلها، وتحقيقاً للشرعية الكاملة في المشاركة الشعبية والديمقراطية في الحكم.

ونظراً لضرورة أن تكون الفترة الانتقالية بعد قيام الجمهورية اليمنية محددة بمدة كافية لاستيعاب عملية الإعداد لمستقبل الدولة اليمنية وإجراء الانتخابات العامة لمجلس النواب، وحرصاً على أن يسود العمل بدستور دولة الوحدة والشرعية الدستورية، وعدم اللجوء إلى تجاوز الدستور أو تعديله من قبل أي جهة غير مخولة حق التعديل.

وتأكيداً على نقاوة البناء الوحدوي الذي يقوم على أسس وطنية مستندة على أهداف ثورتي سبتمبر وأكتوبر المجيدتين.. ومنطلقاً من انتمائه القومي والإسلامي والإنساني، فقد شهدت صنعاء أول اجتماع لكامل قيادتي الوطن اليمني ممثلة في الأخوين العقيد علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام وعلي سالم البيض الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني والإخوة الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني ورئيس مجلس الشورى ورئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى ورئيسي الوزراء وأعضاء المكتب السياسي واللجنة العامة والمجلس الاستشاري وعدد من أعضاء هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى ومجلس الشورى والحكومتين واللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني واللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام ومن كبار المسئولين المدنيين والعسكريين وفقاً للقائمة المرفقة وذلك خلال الفترة من 24 - 27 رمضان 1410هـ الموافق 19 - 22 إبريل 1990م حيث تم الاتفاق على ما يلي:-

مادة (1): تقوم بتاريخ الثاني والعشرين من مايو عام 1990م الموافق 27 شوال 1410هـ بين دولتي الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (شطري الوطن اليمني) وحدة اندماجية كاملة تذوب فيها الشخصية الدولية لكل منهما في شخص دولي واحد يسمى (الجمهورية اليمنية) ويكون للجمهورية اليمنية سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة.

مادة (2): بعد نفاذ هذا الاتفاق يكون مجلس رئاسة للجمهورية اليمنية لمدة الفترة الانتقالية يتألف من خمسة أشخاص ينتخبون من بينهم في أول اجتماع لهم رئيساً لمجلس الرئاسة ونائباً للرئيس لمدة المجلس.

ويشكل مجلس الرئاسة عن طريق الانتخابات من قبل اجتماع مشترك لهيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى والمجلس الاستشاري، ويؤدي مجلس الرئاسة اليمين الدستورية أمام هذا الاجتماع المشترك قبل مباشرة مهامه.

ويمارس مجلس الرئاسة فور انتخابه جميع الاختصاصات المخولة لمجلس الرئاسة في الدستور.

مادة (3): تحديد فترة انتقالية لمدة سنتين وستة أشهر ابتداء من تاريخ نفاذ هذا الاتفاق ويتكون مجلس النواب خلال هذه الفترة من كامل أعضاء مجلس الشورى ومجلس الشعب الأعلى بالإضافة إلى عدد (31) عضواً يصدر بهم قرار من مجلس الرئاسة ويمارس مجلس النواب كافة الصلاحيات المنصوص عليها في الدستور عدا انتخاب مجلس الرئاسة وتعديل الدستور.

وفي حالة خلو مقعد أي من أعضاء مجلس النواب لأي سبب كان يتم ملؤه عن طريق التعيين من قبل مجلس الرئاسة.

مادة (4): يصدر مجلس الرئاسة في أول اجتماع له قراراً بتشكيل مجلس استشاري مكون من (45) عضواً وتحدد مهام المجلس في نفس القرار.

مادة (5): يشكل مجلس الرئاسة حكومة الجمهورية اليمنية التي تتولى جميع الاختصاصات المخولة للحكومة بموجب الدستور.

مادة (6): يكلف مجلس الرئاسة في أول اجتماع له فريقاً فنياً لتقديم تصور حول إعادة النظر في التقسيم الإداري للجمهورية اليمنية بما يكفل تعزيز الوحدة الوطنية وإزالة آثار التشطير.

مادة (7): يخول مجلس الرئاسة إصدار قرارات لها قوة القانون بشأن شعار الجمهورية وعلمها والنشيد الوطني وذلك في أول اجتماع يعقده المجلس، كما يتولى مجلس الرئاسة في أول اجتماع له اتخاذ قرار بدعوة مجلس النواب للانعقاد وذلك للبت في ما يلي:-

1 - المصادقة على القرارات بالقوانين التي أصدرها مجلس الرئاسة.

2 - منح الحكومة ثقة المجلس في ضوء البيان الذي ستقدمه.

3 - تكليف مجلس الرئاسة بإنزال الدستور للاستفتاء الشعبي العام عليه قبل 30 نوفمبر 1990م.

4 - مشاريع القوانين الأساسية التي سيقدمها إليه مجلس الرئاسة.

مادة (8): يكون هذا الاتفاق منظماً لكامل الفترة الانتقالية وتعتبر أحكام دستور الجمهورية اليمنية نافذة خلال المرحلة الانتقالية فور المصادقة عليه وفقاً لما أشير إليه في المادة السابقة وبما لا يتعارض مع أحكام هذا الاتفاق.

مادة (9): تعتبر المصادقة على هذا الاتفاق ودستور الجمهورية اليمنية من قبل مجلسي الشورى والشعب ملغية لدستوري الدولتين السابقتين.

تم التوقيع على هذا الاتفاق في صنعاء بتاريخ 27 رمضان 1410هـ
الموافق 22 إبريل 1990م

المشاركون في لقاء صنعاء لقيادتي ومسئولي الوطن اليمني في الفترة من 24-27 رمضان 1410هـ الموافق 19-22 أبريل 1990م

1 - رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام عقيد/ علي عبد الله صالح.

2 - أمين عام اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني علي سالم البيض.

3 - رئيس مجلس الشورى عضو اللجنة العامة عبد الكريم العرشي.

4 - رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى عضو المكتب السياسي حيدر أبو بكر العطاس.

5 - الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني سالم صالح محمد.

6 - رئيس الوزراء عضو اللجنة العامة عبد العزيز عبد الغني.

7 - عضو المكتب السياسي رئيس الوزراء دكتور/ ياسين سعيد نعمان.

8 - نائب رئيس الوزراء عضو اللجنة العامة دكتور حسن محمد مكي.

9 - عضو المكتب السياسي سكرتير اللجنة المركزية محمد سعيد عبد الله.

10 - نائب رئيس الوزراء عضو اللجنة العامة دكتور/ عبد الكريم الإرياني.

11 - عضو المكتب السياسي سكرتير اللجنة المركزية فضل محسن عبد الله.

12 - نائب رئيس الوزراء وزير التنمية رئيس الجهاز المركزي للتخطيط دكتور محمد سعيد العطار.

13 - عضو المكتب السياسي وزير أمن الدولة عميد/ سعيد صالح سالم.

14 - نائب رئيس الوزراء عضو اللجنة الدائمة عميد/ مجاهد أبو شوارب.

15 - عضو المكتب السياسي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية عميد/صالح منصر السيلي.

اجتماع تعز 1990م

16 - رئيس هيئة الأركان العامة عضو اللجنة العامة عميد/ عبد الله حسين البشيري.

17 - عضو المكتب السياسي دكتور/عبد الله احمد الخامري.

18 - عضو المجلس الاستشاري أمين سر اللجنة الدائمة دكتور/ محمد الأصبحي.

19 - عضو المكتب السياسي وزير الدفاع عميد/ صالح عبيد احمد.

20 - عضو المجلس الاستشاري عضو اللجنة العامة حسين المقدمي.

21 - عضو المكتب السياسي سكرتير اللجنة المركزية عميد/ محمد حيدره مسدوس.

22 - عضو المجلس الاستشاري عضو اللجنة العامة عقيد/ يحيى المتوكل.

23 - عضو المكتب السياسي المرشح النائب الأول لوزير الدفاع رئيس هيئة الأركان العامة عميد/ هيثم قاسم طاهر.

24 - عضو المكتب السياسي المرشح سكرتير أول منظمة الحزب بمحافظة عدن. دكتور/ سيف صائل خالد.

25 - عضو اللجنة العام عقيد/ درهم عبده نعمان.

26 - عضو المكتب السياسي المرشح وزير الثروة السمكية سالم محمد جبران.

27 - عضو اللجنة العامة علي لطف الثور.

28 - عضو اللجنة العامة دكتور/ حسين عبد الله العمري.

29 - عضو اللجنة المركزية سكرتير اللجنة المركزية دكتور/ سالم بكير.

30 - عضو اللجنة العامة عقيد/احمد يحيى العماد.

31 - عضو اللجنة المركزية سكرتير اللجنة المركزية شعفل عمر علي.

32 - نائب رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي/ محمد إسماعيل الحجي.

33 - عضو المجلس الاستشاري عميد/حسين الدفعي.

34 - عضو المجلس الاستشاري عقيد/ احمد الرحومي.

35 - عضو المجلس الاستشاري احمد جابر عفيف.

36 - عضو المجلس الاستشاري عقيد/ محمد عبد الله الإرياني.

37 - عضو المجلس الاستشاري عقيد/ علي قاسم المؤيد.

38 - عضو المجلس الاستشاري محمد سالم باسندوه.

39 - عضو المجلس الاستشاري دكتور/ عبد العزيز المقالح.

40 - عضو المجلس الاستشاري محمد احمد الجنيد.

41 - عضو المجلس الاستشاري ناجي عبد العزيز الشايف.

42 - عضو المجلس الاستشاري محمد احمد منصور.

43 - عضو المجلس الاستشاري يحيى الفسيل.

44 - عضو اللجنة العامة مقدم/عبد الحميد الحدي.

45 - عضو اللجنة المركزية سكرتير اللجنة المركزية صالح محسن الحاج.

46 - عضو اللجنة العامة عبد الملك منصور.

47 - عضو اللجنة المركزية نائب رئيس الوزراء وزير الطاقة والمعادن صالح أبو بكر بن حسينون.

48 - وزير الدولة وشئون الوحدة عضو اللجنة الدائمة يحيى حسين العرشي.

49 - عضو اللجنة المركزية رئيس لجنة الرقابة الحزبية قاسم عبد الرب.

50 - وزير النفط والثروات المعدنية احمد المحني.

51 - عضو اللجنة المركزية وزير الخارجية دكتور/ عبد العزيز الدالي.

52 - وزير الشئون القانونية وشئون مجلس الشورى عضو اللجنة الدائمة إسماعيل الوزير.

53 - عضو اللجنة المركزية وزير الدولة لشئون الوحدة راشد محمد ثابت.

54 - وزير العدل عقيد/محسن العلفي.

55 - عضو اللجنة المركزية عضو هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى صالح شايف حسين.

56 - وزير الإعلام والثقافة عضو اللجنة الدائمة حسن اللوزي.

57 - عضو اللجنة المركزية وزير الثقافة والإعلام دكتور/ محمد احمد جرهوم.

58 - عضو هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى احمد الحبيشي.

59 - وزير الزراعة والثروة السمكية دكتور/ ناصر العولقي.

60 - عضو اللجنة المركزية مدير الدائرة السياسية بالقوات المسلحة مقدم/ د حسين علي حسن.

61 - رئيس الجهاز المركزي للأمن الوطني عضو اللجنة الدائمة عقيد/ غالب مطهر القمش.

62 - وزير العدل عبد الواسع سلام.

63 - عضو مجلس الشورى عضو اللجنة الدائمة احمد علي المطري .

64 - عضو اللجنة الدائمة عقيد/ علي محسن صالح.

65 - قائد لواء تعز عضو اللجنة الدائمة عقيد/ محمد ضيف الله .

66 - عضو اللجنة الدائمة محمد شاهر.

67 - عضو هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى علي احمد السلامي.

68 - عضو اللجنة الدائمة مقدم/ ضيف الله شميلة.

69 - عضو مجلس الشعب الأعلى جعفر سعيد باصالح.

70 - رئيس دائرة التوجيه السياسي والمعنوي مقدم/ علي حسن الشاطر.

71 - مدير مكتب شئون الوحدة. محمد العماري.

قـــمـــة عـــدن

1 / 5 / 1990م

في الأول من مايو 1990م قام فخامة الرئيس/ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام، بزيارة أخوية إلى عدن، وعقدت قيادة الوطن اليمني الواحد اجتماع عمل بمقر رئاسة مجلس الشعب الأعلى بمدينة عدن.. برئاسة الأخوين العقيد/ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام، وعلي سالم البيض الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، حيث جرى بحث ومناقشة عدد من القضايا المرتبطة بالعمل الوحدوي والخطوات الإجرائية وبقية الترتيبات المتعلقة بإعلان قيام الجمهورية اليمنية وفقاً للاتفاقيات الوحدوية واستكمالاً لما جرى بحثه في لقاء صنعاء التاريخي المنعقد في خواتم شهر رمضان المبارك.

شارك في هذا اللقاء من جانب الشطر الجنوبي من الوطن الإخوة: سالم صالح محمد الأمين العام المساعد للجنة المركزية والمهندس حيدر ابوبكر العطاس عضو المكتب السياسي رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى والدكتور ياسين سعيد نعمان عضو المكتب السياسي رئيس مجلس الوزراء وأعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية والوزراء.

ومن جانب الشطر الشمالي الإخوة: الدكتور عبدالكريم الارياني نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية عضو اللجنة العامة والعميد مجاهد أبو شوارب نائب رئيس مجلس الوزراء عضو اللجنة الدائمة ويحيى حسين العرشي وزير الدولة لشؤون الوحدة عضو اللجنة الدائمة وإسماعيل أحمد الوزير وزير الدولة للشؤون القانونية عضو اللجنة الدائمة.

قمة عدن برئاسة علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض في 1990م

الدورة الأخيرة للجنة التنظيم السياسي الموحد

3 - 5 / 5 / 1990م

عقدت لجنة التنظيم السياسي اجتماعات دورتها الأخيرة بمدينة تعز في الفترة من 3-5/ 5/ 1990م برئاسة الأخ/ سالم صالح محمد وبحضور الإخوة:

1- د/ عبدالكريم الارياني
2- محمد حيدرة مسدوس
3- د/ احمد الاصبحي
4- د/ سيف صائل
5- يحيى حسين العرشي
6- د/ صالح محسن الحاج
7- علي لطف الثور
8- شعفل عمر علي
9- راشد محمد ثابت
10- محمد علي المطري
11- قاسم عبدالرب
12- محمد شاهر
13- د/ حسين علي حسن
14- صالح شائف
15- أحمد محمد الحبيشي

وقد ناقشت اللجنة القضايا المدرجة بجدول أعمالها وهي:

1 - مشروع الاتجاهات الأساسية لقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية.
2 - مشروع الاتجاهات الأساسية لميثاق العمل السياسي للأحزاب والتنظيمات السياسية.
3 - اتفاق حول وثيقة العمل الحزبي والسياسي في المؤسسات العسكرية والأمنية.
4 - مشروع اتفاق العمل المشترك بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني ورفعه لقيادة المؤتمر والحزب لإقراره.
5 - وضعية المنظمات الجماهيرية التي ليس لها نظير.
6 - مشروع اتجاهات قانون الانتخابات.

وقد ناقشت اللجنة القضايا المدرجة في جدول أعمالها بروح أخوية وديمقراطية نابعة من الحرص على تجسيد الوحدة الوطنية، وتوفير المناخات للعمل المشترك من اجل صيانة الوحدة ونهوض وتقدم شعبنا اليمني، وبعد مداولات مستفيضة أقرت اللجنة ما يلي:

أولاً: إقرار مشروع الاتجاهات الأساسية لقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية.

ثانياً: إقرار اتفاق وثيقة العمل الحزبي والسياسي في المؤسسات العسكرية والأمنية.

ثالثاً: إقرار مشروع اتفاق العمل المشترك بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني.

رابعاً: وعند مناقشة موضوع المنظمات الجماهيرية التي ليس لها نظير فقد تم الاتفاق على ما يلي:

1- على قيادة اتحاد الشباب تقديم تصور في موعد أقصاه منتصف يونيو القادم مشفوعاً بمشروع البرنامج والنظام الداخلي الأساسي، وتغيير التسمية وبآلية العمل الإجرائي والتحضيري لإقامة اتحاد الشباب على صعيد الوطن كله وتقديم التصور إلى القيادة السياسية لتعطي توجيهاتها اللازمة.

2- توصي اللجنة الجهات المختصة في صنعاء بالتعجيل في إصدار قانون التعاونيات الزراعية وتشكيلاته حتى يتمكن اتحاد الفلاحين في الجنوب من استكمال خطوات الاندماج معه.

3- فيما يخص منظمة الدفاع الشعبي فقد رأت اللجنة استمرارها مع الأخذ بعين الاعتبار التغييرات اللازمة في مهامها ووثائقها، وفي ظل الجمهورية اليمنية، وحرصاً على امتداد نشاطها على الساحة اليمنية فان اللجنة ترى تحديد الأشكال المماثلة في شمال الوطن، مثل لجان الدفاع المدني، ولجان الحارات في المدن، وحرس الليل في الأحياء، وإعداد نظام شامل لها ولجان الدفاع الشعبي في جنوب الوطن بحيث تصبح هيئة واحدة وتحدد تبعيتها من قبل الجهات العليا في الدولة.

4- وفيما يتعلق بوحدة الحركة النسائية اليمنية توصي اللجنة بحث الجهات المعنية في صنعاء بسرعة إنشاء الاتحاد النسائي المقابل حتى يتمكن اتحاد نساء اليمن من الحوار والاندماج في فترة أقصاها شهران من التاريخ أعلاه.

يكلف الأخوان/ د. احمد محمد الاصبحي وشعفل عمر علي بمتابعة ما ورد في (1،2،3،4) في رابعا من هذه التوصيات بالاشتراك مع رؤساء المنظمات الجماهيرية المعنية.

خامساً: كما ناقشت مشروع الاتجاهات الأساسية لقانون الانتخابات ورأت بأن يحال الى مجلس الرئاسة ومجلس النواب في الجمهورية اليمنية.

سادساً: ترى اللجنة رفع البديلين التاليين إلى القيادة السياسية اليمنية:

مع القوى والشخصيات الوطنية.
تشكيل لجنة موسعة تشارك فيها القوى والشخصيات الوطنية برعاية المؤتمر والحزب.

وبهذا تكون لجنة التنظيم السياسي قد أنجزت المهام الموكلة إليها وفقاً للاتفاقيات الوحدوية بين قيادة الوطن اليمني.

تم التوقيع على هذا في تعز
بتاريخ 10 شوال 1410هـ
الموافق 5 مايو 1990م

سالم صالح محمد
الأمين العام المساعد
للحزب الاشتراكي اليمني

د/ عبدالكريم الإرياني
نائب رئيس الوزراء
وزير الخارجية
عضو اللجنة العامة

حرصت الجمهورية اليمنية على التعامل مع الأشقاء والأصدقاء على قاعدة الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

قـمـة تـعـز

10 - 12 / 5 / 1990م

رأس الأخوان العقيد/ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام، وعلي سالم البيض الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، اجتماعاً مشتركاً ضم عدداً من الإخوة أعضاء اللجنة العامة والمكتب السياسي واللجنة الدائمة واللجنة المركزية والوزراء.

وقد ألقى فخامة الرئيس علي عبدالله صالح كلمة في بداية اللقاء.. حيث رحب في مستهل كلمته بالإخوة علي سالم البيض الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني وأعضاء المكتب السياسي واللجنة العامة واللجنة المركزية واللجنة الدائمة والوزراء، وقال: اسمحوا لي ان استعرض أمامكم ما تم التوصل إليه من مشاورات خلال اليومين الماضيين حول الترتيبات الخاصة بإعلان الدولة اليمنية، وفي الحقيقة لقد جرى حوار اخوي مسؤول على كافة المستويات.. وقد تلخص الأمر في الآتي:

الرئيسان علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض يوقعان اتفاقية العمل المشترك بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني

من اجتماع قمة تعز 1990م

أولاً: تشكيل لجنة حوار مع التنظيمات السياسية والقوى الوطنية والشخصيات الاجتماعية على الساحة اليمنية من عدد من الاخوة من لجنة التنظيم السياسي الممثلة للحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام.

ثانياً: تم الاتفاق والتشاور بعد حوار مسؤول ان المحطة الوطنية العليا تقتضي إخلاء العاصمة صنعاء والعاصمة الاقتصادية عدن من القوات المسلحة وسحبها إلى مناطق عسكرية يتفق عليها المسؤولون في رئاسة الأركان ضمن المناطق العسكرية للدولة اليمنية.. والحفاظ على الأمن العام في مدينتي صنعاء وعدن من خلال الترتيبات الأمنية الكفيلة بحفظ الأمن العام.. وهذا ما ترى القيادة ان المصلحة العامة تقتضيه بدلاً من تكديس الأسلحة في العواصم، وبما يكفل تفويت الفرصة على أي مندس القيام بشكل مباشر أو غير مباشر في التسبب في كارثة -لاسمح الله-.

هذا وقد قام الاخوان العقيد/ علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض بالتوقيع على اتفاقية العمل المشترك بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني.. وقد اقر الاجتماع كافة النتائج التي توصلت إليها لجنة التنظيم السياسي في دورتها الرابعة والأخيرة المنعقدة بمدينة تعز، ومنها مشروع الاتجاهات الأساسية لميثاق العمل السياسي للأحزاب والتنظيمات السياسية في الجمهورية اليمنية والوثيقة المنظمة للعمل السياسي في المؤسسات العسكرية والأمنية خلال الفترة الانتقالية.

وقد تم تشكيل لجنة الحوار مع القوى والتنظيمات العامة والشخصيات الاجتماعية من الاخوة:

سالم صالح محمد، والدكتور عبدالكريم الارياني ومحمد حيدرة مسدوس والدكتور احمد الاصبحي والدكتور سيف صائل وعلي لطف الثور.

هذا وكان الأخوان العقيد/ علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض قد عقدا اجتماعاً ثنائياً مغلقاً استكملا فيه مشاوراتهما حول القضايا التي تهم الوطن اليمني، وفي طليعتها الاستعدادات المرتبطة بإعلان قيام الجمهورية اليمنية.

بيان مجلس الشورى إلى جماهير الشعب اليمني بشأن المصادقة على اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية ومشروع دستور دولة الوحدة 21/5/1990م

الرئيس علي عبدالله صالح في اجتماع مجلس الشورى بصنعاء في 1990/5/21م

الحمد لله القائل ((الذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم)).. صدق الله العظيم.

ياجماهير شعبنا العظيم.. يا صناع مجد اليمنية وحضارتها التليدة.. ان مجلس الشورى يزف إليكم والى قيادة الوطن اليمني بشرى مصادقته بالأغلبية الساحقة على اتفاق القيادة السياسية للوطن الواحد إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية ومشروع دستور الجمهورية اليمنية لسد الاحتياج الملح لوجود أسس دستورية للفترة الانتقالية، كما ان الاستفتاء الشعبي على الدستور يبقى ضرورة لكي يكون هو الدستور النهائي بقوة الاستفتاء، وهو الانجاز التاريخي الذي طالما انتظرناه جميعاً ومعنا أرواح الشهداء الأبرار تطل من أعلى الأعالي ترقب اللحظة التاريخية لإعلان قيام الجمهورية اليمنية.

هذا الحدث العظيم النابع من الحكمة اليمانية والايمان اليماني، إنما هو تعبير عملي صادق عن انتهاج الديمقراطية التي اثبت التاريخ إنها أفضل السبل التي اختارها شعبنا دربا آمنا لإعادة تحقيق وحدة الوطن اليمني، ومضى في سبيل ذلك يستكمل بنيان مؤسساته الدستورية والديمقراطية حتى جاء هذا اليوم المشهود الذي يصادق فيه مجلس الشورى بالأغلبية الساحقة على اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية، وتنظيم الفترة الانتقالية ومشروع دستور الجمهورية اليمنية للفترة الانتقالية، وحتى يتم الاستفتاء الشعبي على الدستور المذكور ليؤكد ان الديمقراطية هي السبيل المقدس الموصل إلى بناء المجتمع الموحد الذي يعمه الخير والرخاء، وان الشعب بدون الديمقراطية غير قادر على تحقيق وحدته.

يا جماهير شعبنا الأبية..

ان مجلس الشورى بمصادقته على اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية ومشروع دستور الجمهورية اليمنية للفترة الانتقالية يؤكد على القيم الدينية والوطنية والإنسانية الداعية إلى وحدة الأرض والإنسان، ويعيد الاعتبار للتاريخ الحضاري لشعبنا بعد ان تجاوز حالة التجزئة شأن الشعوب المتحضرة التي تصنع رقيها وتقدمها بنضالها من اجل الحرية والديمقراطية وبالتزام قواها بمبدأ التداول السلمي للسلطة، والحيلولة دون استئثار السيادة في يد فرد أو جماعة بعينها، والانطلاق نحو البناء والتنمية الشاملة وتحقيق العدل الاجتماعي.

فقيام الجمهورية اليمنية الذي يشكل إنجازاً سلمياً وديمقراطياً يمثل في الوقت ذاته عنواناً للتحدي الحضاري، وتتويجاً لانتصارات الثورة في تحقيق مجتمع العدل والتقدم والرخاء القائم على أسس الدين الإسلامي الحنيف ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وإذا كان شعبنا العريق يعيد لوحدته كتابة تاريخه الحضاري. فإنه قد ينسج من أشعتها وهجاً ساطعاً في سماء الصحوة القومية يستنهض في الأمة عوامل توحدها، ويسهم في تعزيز التضامن العربي وتعظيم دوره في التكامل الاقتصادي والثقافي العربي، والانتصار لقضايا امتنا العربية والإسلامية.

يا أبناء شعبنا اليمني المناضل..

إن مجلس الشورى الممثل لطموحات الشعب والمعبر عن إرادته وأحلامه في الحياة الحرة الكريمة، وهو يقر بالأغلبية اتفاق القياد السياسية للوطن الواحد لإعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية، وإقرار مشروع دستور الجمهورية اليمنية للفترة الانتقالية القادمة، ليعتبر هذا اليوم يوما تاريخيا من أيام العمر، ويرى ان ما تحقق اليوم على الأرض اليمنية إنما هي إرادة الله سبحانه وتعالى في ان يلتئم شمل الأسرة الواحدة.. ان المجلس وهو يتوج أعماله بالإسهام في هذا الحدث العظيم ليقدر الجهود الوطنية المخلصة التي بذلتها القيادة السياسية للوطن اليمني في تحقيق رغبة الجماهير وتحويل حلم الوحدة إلى حقيقة ماثلة.

الكل يبارك قيام الجمهورية اليمنية التي تعتبر ميلاداً جديداً للأمة اليمنية ومنطلقا لقيام كيان يمني قوي على التربة اليمنية الطاهرة وينهي عهود التمزق والشتات، ويعد خطوة تاريخية تحقق بها واحداً من أهداف ثورة الـ26 من سبتمبر وهو تحقيق الوحدة اليمنية على طريق الوحدة العربية الشاملة.

يا أبناء شعبنا اليمني المناضل..

إن إعلان قيام الجمهورية اليمنية يتزامن مع صمود واستمرارية تصعيد الانتفاضة الشعبية البطلة لشعبنا العربي الفلسطيني في عامها الثالث، ليؤكد شموخ الإرادة القومية وصحوة الشعب العربي، وتلاحم جماهيره وقيادته في مواجهة التحديات والأخطار التي تهدد الأمن القومي العربي، وهو ما تغدو فيه الجمهورية اليمنية قوة وعزة وكرامة لكل العرب.

وتحية لشهداء امتنا في اليمن وفلسطين، وفي كل خنادق النضال لبلوغ قيام الجمهورية اليمنية التجسيد التاريخي العظيم لأغلى أماني شعبنا اليمني واكتمال النصر ضد الاستبداد والاستعمار.

ولمثل هذا فليعمل العاملون.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مصادقة مجلس الشعب الأعلى على اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية ودستور دولة الوحدة

21 / 5 / 1990م

عقد مجلس الشعب الأعلى اليوم دورة استثنائية برئاسة الأخ حيدر أبوبكر العطاس عضو المكتب السياسي رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى كرسها للمناقشة والمصادقة على اتفاقية إعلان الجمهورية اليمنية ومشروع دستور الجمهورية.

بعد مناقشة أعضاء مجلس الشعب الأعلى لاتفاق إعلان الجمهورية اليمنية، وتنظيم الفترة الانتقالية ودستور الجمهورية اليمنية صادق المجلس عليهما بالإجماع وأصدر القرار التالي:

باسم الشعب..
مجلس الشعب الأعلى..

ممارسة لاختصاصاته الدستورية وتحديداً المادة (70) من الدستور، وبعد إطلاعه على اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية الموقع عليه في مدينة صنعاء بتاريخ 22 إبريل 1990م وعلى مشروع دستور الجمهورية اليمنية الموقع عليه في 30 نوفمبر 1989م بمدينة عدن يقرر ما يلي:

مادة (1): المصادقة على اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية الموقع عليه في مدينة صنعاء بتاريخ 22 إبريل 1990م وعلى دستور الجمهورية اليمنية المقر من قبل القيادة السياسية لشطري الوطن اليمني في 30 نوفمبر 1990م.

مادة (2): استثناء من أحكام المواد (1و8) من اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية تفوض هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى بمتابعة تنفيذ إجراءات قيام الجمهورية اليمنية، وفقاً لنصوص الاتفاق خلال الأربع والعشرين الساعة التالية لصدور هذا القرار.

إعلان قيام الجمهورية اليمنية

22 /5 / 1990م

في الحادي والعشرين من مايو 1990م وصل إلى عدن فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام في الشطر الشمالي من الوطن.

وتتويجاً لمسار العمل الوحدوي المخلص لقيادتي شطري الوطن أعلن في الثاني والعشرين من مايو 1990م في حفل خطابي وجماهيري مهيب أقيم في قاعة فلسطين للمؤتمرات الدولية حضره الأخ/ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام وعلي سالم البيض الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني والرئيس الفلسطيني/ ياسر عرفات وأعضاء الهيئات القيادية للمؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، ومجلسي الوزراء ومجلس الشعب التأسيسي، ومجلس الشعب الأعلى، وقيادات الاتحادات الجماهيرية والمهنية، والقيادات العسكرية والأمنية في شطري الوطن، ورجال السلك الدبلوماسي العربي والأجنبي، وجمع غفير من أبناء شعبنا، أعلن عن قيام وحدة اندماجية كاملة بين شطري الوطن ((الجمهورية العربية اليمنية، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية)) وقيام الجمهورية اليمنية.

وقد ألقى كل من الأخوين/ علي سالم البيض وعلي عبدالله صالح كلمتين تاريخيتين نورد نصهما فيما يلي:

يوم إعلان الوحدة في عدن بحضور الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات

الرئيسان علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض في آخر اجتماع لوفدي شطري اليمن يوم 22 مايو

كلمة الأخ / علي سالم البيض

من حسن حظنا، وحسن حظ هذا الجيل ان منحهم التاريخ هذا الشرف الرفيع شرف تحقيق الوحدة اليمنية والاستمتاع بأجوائها وأضوائها المشرقة.

لقد فزنا بانجاز أعظم وأنبل الأهداف الوطنية، وهذه واحدة من فضائل هذا الجيل من السياسيين الوطنيين سيسجلها لهم التاريخ على نحو ساطع وكامل السطوع، وإذا كانت فرحة الوحدة تغمرنا في هذه اللحظة وتملؤنا بالفخر والاعتزاز، فإنه ليس من الصواب ان نغمط أحداً غيرنا من أولئك الذين مهدوا بحياتهم وأرواحهم لمجيء هذه اللحظة المجيدة.. وكانت نضالاتهم وتضحياتهم وقود الرحلة العظيمة للوحدة اليمنية، ولولاها لما كان مقدراً لنا ان نحظى بهذا الشرف العظيم.. قضى على طريق الوحدة مئات وآلاف من أبناء الشعب الأبرار، وهاهي تضحياتهم تؤتي ثمارها الطيبة ولم تذهب ثمارها أبداً وأفلحت جهودهم في ان تصل بأهداف الحرية والوحدة الى هذه النتيجة السعيدة، وقبل ان نهنئ أنفسنا بحلول يوم الوحدة العظيم يقتضي منا الواجب ان نتذكر أبطال اليمن الأفذاذ والمكافحين الذين حملوا رسالة الحرية والوحدة والتقدم، وكانوا جديرين بتحمل أمانة الرئاسة.. أدوها بشرف وأعطوها بسخاء، ساروا على نهج الثورة والمستقبل ولم يترددوا عندما كان الموقف يدعوهم للإقدام، ولم يبخلوا عندما كان يتطلب الأمر منهم العطاء، أتذكرهم في لحظة الفرح هذه ونحن نعي ونقدر عذاباتهم وتضحياتهم، فلهم منا كامل التقدير والعرفان بالجميل.. الأبطال أبطال سبتمبر وأكتوبر فلهم جميعاً كامل الحب والوفاء والمجد لهم، وليكونوا نجوماً في سماء الوحدة تتلألأ بها حياة الشعب اليمني، فتزداد ضياءً وإشراقاً وفرحةً ينعم بها مستقبلهم، فيزداد بهجة وروعة، وللمجاهدين من اجل الوحدة الذين فازوا بنعمة الحياة أحر التحايا، وللشعب اليمني أجمل التهاني بعرس أعراسه، بيوم الوحدة اليمنية المجيدة.

أيتها الأخوات، أيها الإخوة الأعزاء.. لقد انتظرنا هذا اليوم كثيراً لكنه لم يكن غائباً عن أحلام ووجدان الشعب اليمني وطلائعه الوطنية الشريفة، كانت الوحدة هدفاً عظيماً لنضالات أجيال عديدة من أبناء شعبنا وطموحاً عزيزاً، كان يؤجج المشاعر الوطنية الرفيعة، ويولد القيم النبيلة عند المكافحين الوطنيين في أكثر من حقبة من تاريخنا المعاصر.. وكانت ثورتا السادس والعشرين من سبتمبر والرابع عشر من أكتوبر المجيدتان بشارات حقيقية بهذا النصر العظيم.

فالوحدة جاءت على بساط الحرية، وعلى صرح التحرر من الاستبداد والاستعمار، وهنا يكمن بالضبط معناها العظيم كظفر وطني مؤزر، ها نحن مرة أخرى بعد سنوات طويلة من النضال نجدد رسالة شعبنا التاريخية، ونواصل تقاليده الإنسانية الرائعة ومآثره الحضارية.. فلقد أوكل التاريخ أكثر من مرة لشعبنا مهام جليلة فكان ينجزها بجدارة ويؤدي دوره في خدمة الحياة والحضارة الإنسانية.

فهذا الشعب الذي شيد واحدة من أقدم الحضارات وأقام واحدةً من أقدم الدول، قد أغنى الحياة البشرية بالعديد من مآثره وانجازاته. لقد استطاع شعبنا في فجر الحضارة الإنسانية ان يبني أقدم السدود، ويشيد المدن ويشق قنوات الري ويبعث الحياة في الصحاري المجدبة والجبال الجرداء، ويكسوها بالخضرة وبالخيرات، ووضع واحدة من أقدم اللغات وبحروفها ورموزها طور العلم والمعرفة وعلم البشرية فنوناً عديدة في أنواعها أيضا ورسخ شعبنا قيم الحرية منذ وقت مبكر، فقد علم كيف يدافع عن حضارته وكيانه الوطني، ويصد الغزوات الأجنبية ويرد كيد الطامعين في ثرواته، ومن اجل الحرية والكرامة كان يقاتل بشرف وينتصر بجدارة، وعلى يديه تحطمت الغزوات الرومانية والحبشية والفارسية، وأضافت البشرية إلى رصيدها دروساً جديدة للكفاح الوطني ومقاومة قوات الاحتلال الغاصبة، وفي دورة أخرى من دورات التاريخ نهض شعبنا بواحدة من أعظم رسالاته الحضارية عندما استجاب للدعوة الإسلامية، وتلقف نورها وانبرى من فوره يدافع عنها، وينشر ضياءها في مشارق الأرض ومغاربها، وكان أجدادنا يخوضون معركتين في وقت واحد، معركة الفتح الإسلامي وتحرير الشعوب من أنظمة الجهل والاستبداد الغاشمة، وبعث بناء الحياة السعيدة المفعمة بنور العلم والإيمان، وفي طول وعرض الإمبراطورية العربية الإسلامية كان اليمنيون مدافعين أشداء، وفقهاء مجتهدين، وأدباء وشعراء ورجال علم وما ان بدأت تحل الكوارث بالدول العربية والإسلامية حتى نهض شعبنا برسالة أخرى قدم فيها عميق النفس الإنسانية، فقد حفظ علماؤه وفقهاؤه الكثير من ثروات الفقه والعلم، وسجلوا الكثير من معارف تلك العصور وحفظوها من الضياع والاندثار وحلت عهود آل حميد الدين الرهيبة بظلامها الذي تطاول مئات السنين، وتخبط شعبنا في متاهات الجمود والتخلف وظل الشعب اليمني كواحد من الشعوب الحية يقاوم ويرفض تقبل منطق الهزيمة والخذلان، وتضافرت عليه دول باغية داخلية وخارجية أرادت ان تقتل فيه روح التطلع للحرية والتقدم والعدل، وتسد في وجهه طريق المستقبل، وكان لهم شيء مما أرادوا ولكن إلى حين فقط..

فاستمرت الثورات والهبات الوطنية وفجر شعبنا ثورة السادس والعشرين من سبتمبر في وقت شاعت فيه أجواء انفصال الوحدة المصرية- السورية المريبة، وأعاد بثورته الزخم للحركة التحررية العربية وانتصرت فيه ثورة الرابع عشر من أكتوبر، وتم طرد الاستعمار البريطاني في زمن النكسة بعد هزيمة خمسة حزيران 1967م، وتأكد بهذا الانتصار حقيقة طالما أراد أعداء امتنا العربية طمسها، وهي حقيقة ان لدى شعوبنا القدرة على الصمود والقدرة على الانتصار أيضا.

وفي هذا الزمن العربي الذي يوصف بالزمن الرديء، لما فيه من تشرذم وخلافات عربية تركت وراءها المحن والعداوات، يقوم شعبنا اليمني بأداء رسالته الجديدة ويضع قاعدة الأمل للشعوب العربية ويجترح مآثر الوحدة ويدلل بذلك على الطريق الذي ينبغي ان تسلكه امتنا العربية، طريق الوحدة، لأنها نفسها الطريق التي تؤدي إلى التحرر، والى التقدم والازدهار والخروج من كابوس المهانة والتبعية.

علينا أيها الاخوة ان نعتز كشعب يمني إننا قد وفقنا بهذا السبق، وإننا نطلق ضوءاً حضارياً معاصراً كما أطلقنا أضواء أخرى في حقب سابقة من التاريخ، ونجد ان تحقيق الوحدة اليمنية سيشكل بداية لنهوض عربي جديد، وعلى معلم الانعطاف من هذا الزمن الرديء إلى آخر تغمره العزة والكرامة ويعززه الوئام والتقدم.. وعندما نعزو لأنفسنا ولبلادنا هذا الدور التاريخي فإننا ندرك عن يقين أكيد كيف ارتبط النضال الوطني للشعب اليمني بقضية تحقيق الوحدة اليمنية التي كانت هدفاً ثابتاً من أهداف الثورة اليمنية في مختلف مراحل نموها ومراحلها، غير ان الطريق إلى الوحدة كان وعراً، وكانت تعترضه قوى عاتية ومصاعب كبيرة، وحاولت بكل السبل الممكنة ان تمنع شعبنا من بلوغه، فكان التحدي كبيراً، والصراع شاقاً إلا ان الشعوب التي جبلت على التعلق بالحرية وبالقيم العظيمة لا تعرف المستحيل، وها نحن اليوم نؤكد ذلك، وان لا مستحيل في حياة الشعوب الحية المتسلحة بإرادة الحياة والإصرار على تحقيق الأماني والتطلعات، إننا نستطيع الآن من علياء النصر الوحدوي إلى الطريق الذي قطعناه، ونحن ننشدها ونحاول بلوغها ولاشك انه كان طريقاً متعرجاً وفيه ما فيه من العثرات والصعوبات.

لقد بدأنا هذا الطريق منذ أواخر العقد السابع عندما بدأ أول خط يمني من اجل الوحدة وتشكلت لهذا الغرض العديد من اللجان وجرت العديد من اللقاءات والحوارات، ولا ريب أننا في هذه اللحظة نفهم ان الأمور أخذت

←

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

منجز الوحدة العظيم ليس ملك فرد أو شخص بل هو ملك لكل أبناء الوطن وكل الشرفاء وكل المخلصين

عدد خاص
بمناسبة عيد الوحدة
22مايو 2010م

منحىً يتسم بالبطء، رغم كل ما تحقق من ايجابيات، وقادت العثرات التي قامت في طريق العمل الوحدوي إلى وجود العديد من الأوهام والمفاهيم الخاطئة، والرؤية الوحيدة الجانب وذات الأفق الضيق.. ليس ملائماً الآن شرح بعض معاناة الطريق الذي قطعناه كي نفسد على أنفسنا فرحة اللحظة الوحدوية الغامرة، ولكن نستطيع ان نستعيد إلى الذاكرة بعض الأشياء التي تغدو منذ هذه اللحظة جزءاً من ذكريات الماضي كي نتفهم دروس المسيرة الوحدوية، وهي نفس الدروس التي لا ينبغي إهمالها بالزمن اللاحق، لقد كانت السياسات المتبعة إزاء قضية الوحدة في مرحلة ما قبل ثلاثين نوفمبر 1989م تتسم بضيق الأفق وبالمفاهيم الخاطئة القائمة على اعتبارات، لاشك في إنها كانت ترتقي إلى مستوى الوهم، وكان العمل الوحدوي محكوماً بنفسية معينة تقوم على محاولة الاستئثار واستبعاد الآخر، ومحاولة فرض نمط من التفكير السياسي والاختيارات المحددة.. بمعنى ان الحوار الوحدوي كان حواراً يركز على الاختلاف، وينظر إلى القواسم المشتركة كقضايا من الدرجة الثانية، ولم تكن الجدية بسبب ذلك موجودة بالقدر الذي يعزز مسار العمل الوحدوي، وليس عيباً القول ان نمط التفكير القديم قد ضيق الكثير من الفرص، لأنه كان تفكيراً لا ديمقراطياً يصوغ الإلحاق وإلغاء الآخر، ولذلك فإن العديد من الاتفاقيات التي تم التوصل إليها كانت تواجه بمصاعب كبيرة في التنفيذ، ولم تكن تتوافر الجدية اللازمة لتنفيذها.

ونستطيع الآن ان نقدر تقديراً صحيحاً عمق التحولات الفكرية والسياسية وسقوط المسلمات الواهمة في الآونة الأخيرة.. وان المراجعة المسؤولة للأشياء والسياسات والمواقف والتكتيكات أمر تجرأت القيادة اليمنية على الأخذ به وتقبل نتائجه.. وكان اتفاق 30 نوفمبر 1989م يعكس لحظة فريدة نضج فيها التفكير السياسي، وازدادت واقعية الاختيارات المطروحة أمام التطور في الساحة اليمنية.

وبسبب ذلك تجسدت الجدية منذ اللحظة الأولى واخذ العمل الوحدوي مساراً جديداً يتسم بالديناميكية، وحدث كل ذلك التداعي السريع للتطورات بحيث إن ما انجزناه في غضون خمسة أشهر واثنين وعشرين يوما يفوق عشرات المرات ما تحقق خلال ثماني عشرة سنة منذ اتفاقية القاهرة عام 1972م، ولان الجدية توافرت بالمستوى اللازم، فإنه أمكن اختصار الفترة الزمنية التي حددها اتفاق 30 نوفمبر إلى اقل من النصف.

وهنا يمكننا ان نؤكد بارتياح كبير ان اتفاق نوفمبر التاريخي قد أشاع أجواء وحدوية جديدة وبفضله اتسعت مساحة الممارسات الديمقراطية، ووفر فرصة نادرة للمراجعة الشاملة وتصحيح مسار السياسات السابقة، وأتيحت للجميع إمكانية إعادة النظام في كل شيء تقريباً.. وزاد في حيوية هذه الأجواء إنها كرست الاقتناع بأهمية المشاركة الواسعة في العمل الوحدوي، وفي الحياة السياسية في وجود الرأي الآخر واحترامه والعمل من اجل توسيع نطاق التفاهم والتعاون دون اعتبار للحساسيات التي كانت تستند على الاختلاف والمغايرة في الفترة السابقة.

في هذه الأجواء الجديدة تعززت الممارسات الديمقراطية ومعها تعزز المسار الوحدوي.. ونشأ بينهما ترابط وثيق حيث صارت الديمقراطية تفضي إلى الوحدة، والوحدة تعمل معها المزيد من الانفتاح الديمقراطي.. وأتيحت لأول مرة إمكانية التفكير ببناء مجتمع يمني جديد، لا يندرج تحت أي من التصورات السابقة المتسمة بالجمود والإلحاق.

إننا نملك اليوم فرصة تاريخية جديدة للنهوض بالمهام الوطنية وتجاوز التخلف الذي يعانيه شعبنا وورثه عن العهد الماضي، وأنجز التنمية الشاملة، وبناء الدولة الحديثة وتحقيق النهوض الحضاري للشعب اليمني، ويمكن تحقيق ذلك بالاستناد إلى التقييم الموضوعي والاستيعاب الدقيق لحاجات التطور ومصالح وخصوصيات الشعب اليمني.

الأخ/ الرئيس علي عبدالله صالح..

الاخوة والأخوات جميعاً..

نقف في هذه اللحظة الميمونة بين عهدين في نقطة انتهاء عهد وبداية آخر.. نهاية التشطير وبداية الوحدة، وعلينا ان ندرك بعمق المضمون الاستثنائي لهذه اللحظة التاريخية.

ان العهد الذي انتهى الآن استكمل كل عملياته، وأفسح الطريق لعهد آخر.. والعهد الجديد يبدأ للتو، وبين يديه رصيد ضخم من التصورات الجديدة والاتجاهات الصائبة والخيارات الديمقراطية.

وعلى عاتق جيلنا هذا تقع مهمة النهوض باحتياجات هذا العهد والدفع بمسار التطور بقوة وثبات.

وأول الأسئلة التي ينبغي ان نوجهها إلى أنفسنا هو: ماذا نريد من الوحدة ان تحققه للشعب اليمني؟.

إن لدينا مهام كثيرة ينبغي انجازها.. ومن واجب الوحدة علينا ان نسعى بكل القوة والثبات لإغناء مضامينها وجعل تحقيقها إيذاناً بنهوض شامل يسير وفق وتائر عالية.

ودون شك ان لدينا الكثير من الأوضاع الموروثة والمعاناة والمصاعب والخيارات التي أمامنا ليست كثيرة.. بل تكاد تتحصر في خيار واحد فقط.. هو خيار التقدم.. ومن اجل ذلك نحتاج إلى ديمقراطية المشاركة الشعبية الواسعة كي تستطيع جميع القوى الحية والخيرة في المجتمع ان توحد جهودها، وتحقق التضافر المطلوب للنهوض بالمهام الجسيمة التي تقف أمام تطور الشعب اليمني.

وفي الوقت ذاته علينا واجب إصلاح ما وصل إلينا من أوضاع من عهود التشطير.. وهذه الأوضاع ليست مفرحة بكل تأكيد بل انها تحتاج ان يصل إليها التصحيح والإصلاح، وان يمس كل جوانبها، ومثل ذلك لا يتحقق إلا في الأجواء الديمقراطية، وفي إطار المشاركة الشعبية الواسعة التي تمكن أوسع الطبقات والأحزاب الوطنية والتيارات السياسية والفكرية من ان تسهم بدورها في انجاز المهام الوطنية، إذ ليس بمقدور طبقة أو تحالف ضيق ان يحل محل التنوع الخلاق للمجتمع، وليس بمقدور قوة واحدة ان تنوب عن كل القوى الحية، فالديمقراطية والمشاركة الواسعة تشكلان ضمانات نجاح مهام المستقبل، وهذا السبيل الذي علينا ان نختاره ونسير فيه.

ان الوطن الذي نتطلع إلى بنائه في ظل الوحدة نريده أكثر جمالاً وتقدماً، نريد ان نحقق لشعبنا حياة أكثر أمناً وعدلاً وسعادة، ومن هذا التطلع ينبغي ان نحدد خياراتنا وتطلعاتنا واهم وابرز هذه الخيارات هو خيار الحفاظ على دولة الوحدة وترسيخ أسسها الوطنية والديمقراطية، فالدولة اليمنية الجديدة ينبغي ان تشمل كل أبناء الوطن بالرعاية والاهتمام، وان تكون مساحة للحياة الديمقراطية وللمساواة والعدل، دولة للعزة والكرامة، وللتقدم والازدهار.

وبهذه المناسبة يسرني ان أؤكد عزم الحزب الاشتراكي اليمني على الوفاء بالتزاماته الوطنية، وان يكون قوة ساهرة على الوحدة يدافع عن بنيانها ويبذل أقصى الجهود لحمايتها، وتأمين مسار تطورها، وحزبنا مقتنع بأن تحالفه مع المؤتمر الشعبي العام وبقية أطراف الحركة الوطنية الديمقراطية اليمنية يوفر اضمن السبل لتأمين مستقبل الوحدة، وبناء وطن ديمقراطي على طريق التقدم والازدهار.

أيها الاخوة والأخوات..

أحييكم مرة أخرى وأهنئكم جميعاً بهذه المناسبة العظيمة مناسبة إعلان قيام الجمهورية اليمنية.

ويطيب لي بهذه المناسبة ان أعلن لكم ان الاجتماع الأول للمجلس الاستشاري لدولة الوحدة قد انتخب مجلس الرئاسة للجمهورية اليمنية والذي يتكون من الإخوة:

الفريق/ علي عبدالله صالح
علي سالم البيض
القاضي/ عبدالكريم العرشي
سالم صالح محمد
عبدالعزيز عبدالغني

كما ان مجلس الرئاسة انتخب بدوره الأخ/ علي عبدالله صالح رئيساً للجمهورية اليمنية والأخ/ علي سالم البيض نائبا لرئيس الجمهورية اليمنية.

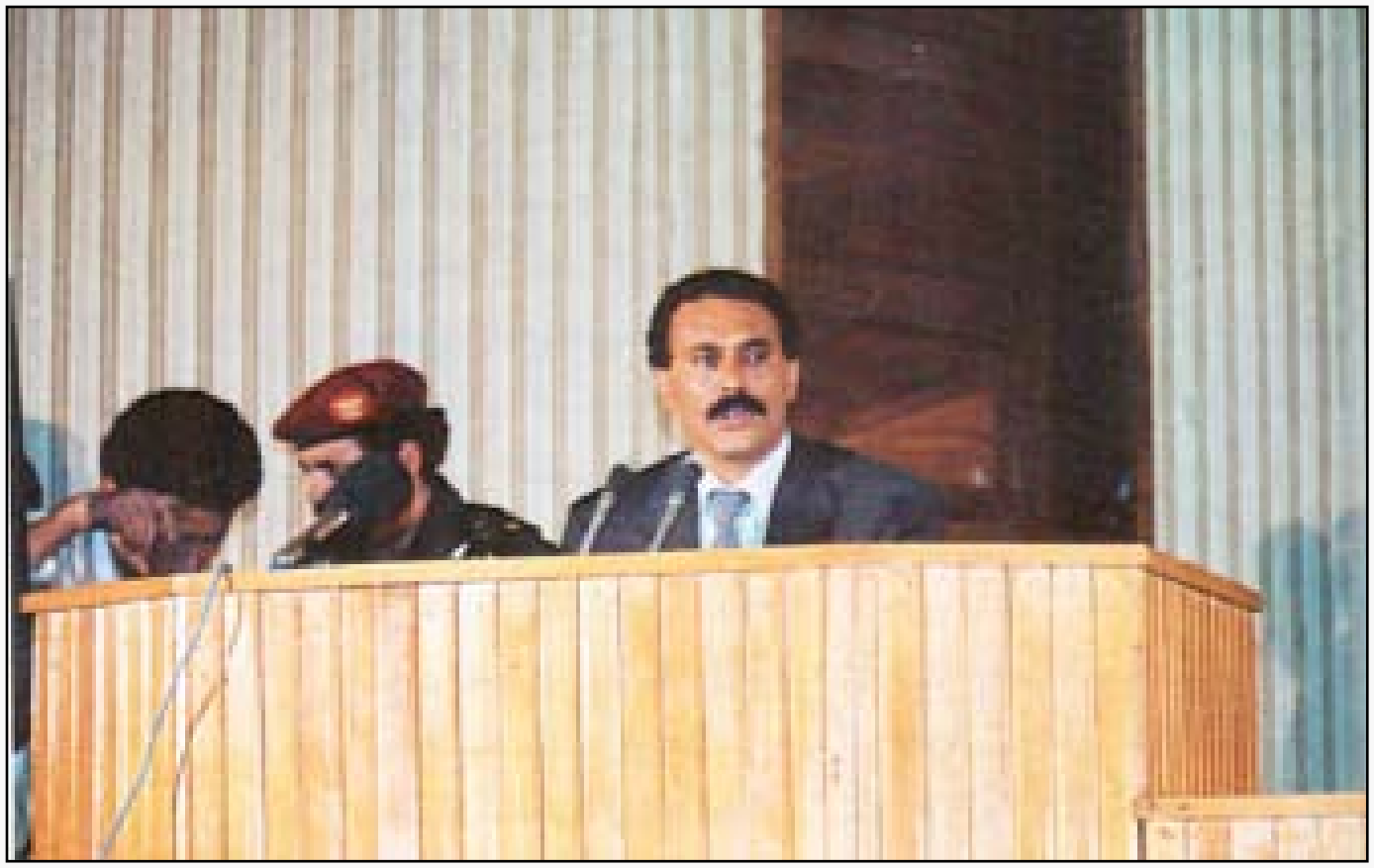

الرئيس علي عبدالله صالح يلقي كلمة يوم إعلان الوحدة في عدن 1990م

كلمة فخامة الرئيس / علي عبدالله صالح

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسول الحق والعدل والتوحيد.

أكرر مرة ثانية الترحيب بالأخ المناضل ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين الذي يشارك شعبنا اليمني أفراحه اليمنية في هذا اليوم التاريخي العظيم وأتوجه بالتهنئة القلبية الصادقة إلى كل جماهير شعبنا اليمني في الوطن والمهجر بهذه المناسبة التاريخية والعظيمة.

الإخوة الحاضرون السادة أعضاء السلك الدبلوماسي الإخوة المواطنون في الداخل والخارج يا أحفاد سبأ وحمير أحييكم باسمي شخصيا ونيابة عن إخواني أعضاء مجلس الرئاسة وكل القيادات اليمنية في هذا اليوم التاريخي العظيم، وأتوجه بالتهنئة القلبية الصادقة إلى كل جماهير شعبنا اليمني في الوطن والمهجر، وإلى أبناء أمتنا العربية والإسلامية بتحقيق الوحدة اليمنية وقيام الجمهورية اليمنية التي ينتهي بها واقع التشطير والتجزئة الذي ورثه شعبنا عن الإمامة والاستعمار ويمتلك بها نصر الثورة السبتمبرية 26 سبتمبر و14 من أكتوبر المجيدتين. كما أزف التهنئة إلى كل الأجيال اليمنية التي ناضلت من أجل الوحدة وإلى الرجال البواسل حماة الثورة اليمنية وحراس مكاسبها أبطال القوات المسلحة والأمن الصامدين على امتداد الساحة اليمنية الواحدة. وأبارك لهم جميعا بهذا الإنجاز التاريخي الذي مكن شعبنا من تعزيز قدراته وتجاوز آلام ومآسي الماضي ؛ ليبدأ مرحلة جديدة نحو المستقبل المجيد بإرادة قوية وعزم أكيد لاقتحام تحديات البناء والتنمية والديمقراطية ولتحقيق النهوض الوطني الشامل في ظل دولته الواحدة التي ناضل من أجل قيامها طويلا وقدم في سبيلها أغلى التضحيات.

الإخوة المواطنون جميعاً إن المسئولية التي نتحملها في مجلس الرئاسة جسيمة وعظيمة ندعو الله سبحانه وتعالى أن يعيننا على القيام بها وإنجاز كل المهام الدستورية الموكلة إلينا مؤكدين أننا سنعمل كفريق عمل واحد وقيادة جماعية واحدة من أجل تحقيق كل الأهداف والسياسات العامة للجمهورية اليمنية كدولة يمنية عربية مستقلة ذات سيادة دينها الإسلام، والشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي لتشريعاتها وسنعمل في القيادة اليمنية الواحدة على تعزيز وترسيخ الوحدة الوطنية لشعبنا وإنهاء آثار التشطير ورواسبه ومضاعفة الجهد لرفع مستوى حياة شعبنا اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً وإزالة كل الفوارق وتطبيق العدالة الاجتماعية وتحقيق المساواة في الحقوق والواجبات والحفاظ على المال العام وترسيخ مبدأ سيادة القانون وتسخير خيرات الوطن من أجل بناء الإنسان اليمني وبناء الاقتصاد الوطني القوي والاهتمام بالأخوة المغتربين كتجسيد لحرص دولة الوحدة على رعايتهم وتقديم كافة التسهيلات ودعم استثماراتهم داخل الوطن ومساعدتهم الفعالة في جهود التنمية الشاملة والعمل على تعزيز القدرة الدفاعية للبلاد من خلال مواصلة البناء للمؤسسة الوطنية الرائدة القوات المسلحة على أسس علمية حديثة لتواصل دورها في تعزيز الأمن والاستقرار وحماية السيادة والاستقلال والإسهام في مساندة ودعم مسيرة التنمية منطلقين في ذلك كله من خلال التمسك بالخيار الديمقراطي الذي لا بديل له في حياة شعبنا وتعميق الممارسة والسلوك الديمقراطي والحضاري الذي سيمكننا من الانتقال من أجواء الديمقراطية إلى مجالات أوسع خلال الفترة الانتقالية بما يحقق صحة الأجواء والمناخات الكفيلة بتسليم السلطة لجماهير الشعب صاحبة الحق في الاختيار وصاحبة المصلحة الحقيقية في الثورة والوحدة..

الأخوة المواطنون إن الوحدة اليمنية بقدر ما هي تعزيز لقدرات شعبنا وتوحيد طاقاته وإمكانياته وسبيل عزته وكرامته ؛ فإنها ستكون عاملاً من عوامل تعزيز الأمن والاستقرار في الجزيرة والخليج وسنداً قوياً للأشقاء في الوطن العربي الكبير ودعما لجامعة الدول العربية وللعمل العربي المشترك كخطوة عملية متقدمة نحو تحقيق الوحدة العربية الشاملة وبهذه المناسبة نؤكد مجدداً أن الجمهورية اليمنية ستمد يدها مخلصة إلى كل الأشقاء والأصدقاء للتعاون المثمر والصادق لما فيه خير شعوبها وتقدمها ملتزمة بواجباتها القومية في نصرة القضايا العربية المصيرية وفي مقدمتها قضية الشعب العربي الفلسطيني والاستمرار في دعم ومساندة الثورة الفلسطينية وانتفاضته الشعبية العارمة في الأرض المحتلة حتى يتحقق لشعبنا العربي الفلسطيني كامل حقوقه المشروعة في التحرر والعودة وإقامة دولته المستقلة على أرض فلسطين بعاصمتها القدس وكذلك الإسهام في خدمة قضايا الإسلام وجمع شمل الأمة الإسلامية وتوحيد كلمتها وصفوفها لما فيه خيرها وتقدمها وازدهارها حريصين أشد ما يكون الحرص على مكانة بلادنا في الساحة الدولية متمسكين بسياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز وفي تعزيز وتطوير العلاقات الدولية بما يخدم المصلحة المشتركة لشعبنا ولكل الشعوب الصديقة وفي الوقت الذي ستظل بلادنا على موقفها المبدئي في مناصرة كل قضايا التحرر الوطني ومحاربة العنصرية ودعم وتأييد الحق والعدل في العالم.

يا أبناء شعبنا اليمني الأحرار في الداخل والخارج.. في هذا اليوم التاريخي الخالد نعلن أن الجمهورية اليمنية التي ذابت فيها الشخصية الدولية لكل من الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية استناداً لإرادة الشعب اليمني كله من خلال ممثليه الشرعيين في مجلسي الشورى والشعب قد أصبحا منذ هذه اللحظة وعلى ضوء المذكرة التي تسلمها الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية عضواً فعالاً في المجتمع الدولي ملتزمة بميثاق كل منهما وبقواعد القانون الدولي السائدة وهنا نود التأكيد على أن الجمهورية اليمنية تلتزم بكل المعاهدات والاتفاقيات التي قامت الدولتان السابقتان بإبرامها وفقا للإجراءات الدستورية وقواعد القانون الدولي وإن الجمهورية اليمنية إذ تلتزم وتتمسك بذلك فإنما تؤكد انتماءها الفاعل إلى الأسرة الدولية على أسس راسخة من الالتزام بأحكام القانون الدولي ومبادئ الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والحفاظ على الحقوق والسيادة الوطنية.

أيها الإخوة..

إن بلادنا تدخل في هذه اللحظة المباركة عصراً جديداً وتقتحم زمنا مختلفا وتضع أقدامها على أول الدرب الصحيح بإعادة تحقيق الوحدة وقيام الدولة اليمنية الواحدة لتوفر لأبنائها على اتساع الساحة اليمنية الفرص التي يتطلعون إليها وبما يمكنهم من المشاركة في مسيرة البناء الوطني وتحقيق النهوض الشامل وتسخير كل الطاقات وإنجاز كل الأهداف والتطلعات الشعبية وفي الحفاظ على الجمهورية اليمنية وترسيخ مؤسساتها وتطويرها والتمسك بمبادئها وأهدافها وتحقيق التنمية والتقدم بالانفتاح الفكري والثقافي والاجتماعي على روح العصر وبالمشاركة بالتطلعات والإنجازات وبرفض الانغلاق والتحجر وكل ما يسيء إلى شعبنا وعقيدته وتراثه الحضاري كل ذلك يفرض الكثير من الأعباء والواجبات التي يجب على المجتمع النهوض بها وبما يحقق التنفيذ الخلاق لمبادئ وأهداف الثورة اليمنية ودولتها الواحدة بما يتفق مع المجد الحضاري لبلادنا.

أيها الأخوة:

إن شعبنا الذي حقق بإرادته الوطنية قيام الجمهورية اليمنية والقضاء على التشطير والتجزئة التي فرضها عليه وعلى أرضه يكون بهذا قد أسقط وإلى الأبد الحدود الوهمية والمصطنعة التي أنشأها الغير في ظل التجزئة والتشطير فهنيئا لك يا شعب سبتمبر وأكتوبر هذا النصر العظيم.. الخلود لشهداء شعبنا الأبرار الذين سقطوا على درب الثورة والحرية والوحدة.. المجد لشعبنا اليمني المناضل.

عاشت الثورة والجمهورية

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

قرار بالقانون رقم (1) لسنة 1990م

بشأن العلم الوطني للجمهورية اليمنية

رئيس مجلس الرئاسة..
بعد الاطلاع على اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية، وعلى دستور الجمهورية اليمنية.

قرر..
مادة(1): يتألف العلم الوطني للجمهورية اليمنية من ثلاثة ألوان وهي:
الأحمر والأبيض والأسود مرتبة من أعلى إلى أسفل على النحو التالي:
الأحمر
الأبيض
الأسود
مادة(2): يكون العلم مستطيل الشكل، عرضه ثلثا طوله، يتكون من ثلاثة مستطيلات متساوية الأبعاد بطول العلم.
مادة(3): يرفع العلم الوطني على مباني مجلس الرئاسة والأماكن الخاصة بإقامة رئيس مجلس الرئاسة والمباني الحكومية ودور السفارات والمفوضيات والقنصليات اليمنية في الخارج، وعلى السفن والطائرات التي تحمل الجنسية اليمنية.
ويجوز رفعه على المباني الخاصة في الأعياد والاحتفالات العامة والخاصة.
مادة(4): يجب رفع العلم على دور الحكومة في الأعياد الرسمية والمناسبات العامة، وذلك من شروق الشمس إلى غروبها.
مادة(5): يرفع العلم إلى منتصف السارية فقط في حالات إعلان الحداد الرسمي في الجمهورية، كما يطبق الحكم السابق على دور السفارات والمفوضيات اليمنية في الخارج في حال إعلان الحداد الرسمي في البلاد الموجود بها الهيئات المذكورة.
مادة(6): كل من حمل أو عرض في المحال أو الاجتماعات العامة أو وزع أو عرض للبيع العلم الوطني بالمخالفة للمواصفات المنصوص عليها في المادة (1) وكل من استعمل العلم الوطني كعلامة تجارية أو كجزء منها أو بقصد أو رفع علماً وطنياً ممزقاً أو في حالة غير لائقة يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز (ستة أشهر) أو بغرامة لا تزيد على خمسة آلاف ريال، وذلك دون إخلال بأية عقوبة أشد، منصوص عليها في القوانين النافذة.
مادة (7): كل من اسقط أو عدم أو أهان بأية طريقة كانت العلم الوطني للجمهورية اليمنية أو لإحدى الدول الأجنبية كراهةً أو احتقاراً لسلطة الحكومة أو لتلك الدول، وكان ذلك علناً أو في محل عام يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو غرامة لا تزيد على عشر آلاف ريال وذلك مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد مقررة قانوناً.

مادة (8): ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ صدوره.

صدر برئاسة الجمهورية
بتاريخ 27 شوال 1410هـ
الموافق 22 مايو 1990م

الفريق/
علي عبدالله صالح
رئيس مجلس الرئاسة
الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام

قرار بالقانون رقم (2) لسنة 1990م

بشأن شعار الجمهورية اليمنية وخاتمها الرسمي

رئيس مجلس الرئاسة..
بعد الإطلاع على اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية، وعلى دستور الجمهورية اليمنية.
وبعد موافقة مجلس الرئاسة.

قرر

المادة(1): يكون للجمهورية اليمنية شعار يتكون من نسر يرمز إلى قوة الشعب وانطلاقه في افق التحرر باسطا جناحيه على العلم الوطني مرتكزا على قاعدة كتب عليها الجمهورية اليمنية- كما نقش به رسم يمثل سد مأرب وشجرة البن باعتبارهما من ابرز خصائص اليمن وذلك وفقا للنموذج المرافق ويكون هذا هو الخاتم الرسمي للجمهورية اليمنية.
المادة(2): يجب في جميع الأحوال ان يكون الشعار مطابقا للنموذج المرافق لهذا القانون- ولا يجوز ان يطمس المظهر العام للشعار أو التفاصيل الدقيقة التي يتكون منها كما لا يجوز ان تضاف إليه أية رسومات أو خطوط أو زخارف.
المادة(3): يتالف خاتم الجمهورية من شعار الجمهورية موضوعا داخل إطار دائري الشكل وقد نقشت في جانبي الدائرة زخارف عربية الطراز وذلك وفقا للنموذج المرافق.
المادة(4): ينقش خاتم الجمهورية على أختام الوزارات والمصالح العامة المختلفة مع ذكر اسم الجمهورية اليمنية على جانبي الإطار الدائري أعلى اسم الوزارة أو المصلحة ذات الشأن بين جانبي الإطار الدائري.
المادة(5): يستعمل الشعار في جميع المحررات والمكاتبات الصادرة من أجهزة الدولة المختلفة كما يستعمل في كل من:
- العملة اليمنية.
- المطبوعات الحكومية.
- على مقر رئيس مجلس الرئاسة.
- تليفزيون الجمهورية اليمنية.
- وسائل النقل الخاصة برئاسة الجمهورية.
- العلامات المميزة للرتب وأغطية الرأس والخاصة بالقوات المسلحة والأمن.
- الهدايا التي تقدم باسم رئيس مجلس الرئاسة.
- واجهات السفارات اليمنية.

ولا يجوز لأي جهة أو شخص ان يستعمل الشعار لأي من الأغراض عدا ما تقدم إلا بإذن من رئيس مجلس الرئاسة.
المادة(6): ما لم ينص أي قانون آخر على السماح باستخدام الشعار لغرض معين لا يجوز استعمال الشعار:
1 - كجزء مكون لأي شعار من شعارات الوزارات والمؤسسات والهيئات العامة أو أية جهة أخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الرئاسة وان يودع نموذج من ذلك الشعار لدى رئاسة الجمهورية ولا يجوز تعديل الشعار الذي تمت الموافقة عليه إلا بموافقة رئيس مجلس الرئاسة.
2 - لأي غرض تجاري أو ذي طابع تجاري أو دعائي.

3 - للزينة.
4 - كجزء مكون لأي نقوش أو مصوغات.
5 - في أي عمل مطبوع.
المادة(7): يجب الحجز على أي مال يكون موضوع مخالفة لأحكام هذا القانون.
المادة(8): لا يجوز لأي شخص ان يقوم عن قصد بأي فعل يكون من شانه إظهار شعور الاحتقار ضد الشعار أو الدولة أو يستعمل بطريقة سيئة أي شيء يكون الاحتقار جزءاً منه.
المادة(9): مع عدم الإخلال بأية عقوبة اشد في القوانين الأخرى يعاقب:
1 . كل من يخالف أحكام المادة (6) من هذا القانون يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على خمسة آلاف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين.
2 . كل من خالف أحكام المادة (8) من هذا القانون يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تزيد على عشرة آلاف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين.
المادة(10): ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره.

صدر برئاسة الجمهورية
بتاريخ 27 شوال 1410هـ
الموافق 22 مايو 1990م

الفريق/
علي عبدالله صالح
رئيس مجلس الرئاسة
الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

شيء مؤسف أن تسعى مجموعة من الحاقدين إلى خلق ثقافة سيئة لدى بعض الشباب .. ثقافة الكراهية المناطقية القروية السلالية العنصرية

عدد خاص
بمناسبة عيد الوحدة
22مايو 2010م

قرار بالقانون رقم (3) لسنة 1990م

بشأن النشيد الوطني

رئيس مجلس الرئاسة..

بعد الاطلاع على اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية.

وعلى دستور الجمهورية اليمنية وبعد موافقة مجلس الرئاسة.

قرر:

مادة (1): يكون النشيد الوطني للدولة هو نشيد «رددي أيتها الدنيا نشيدي» كلمات الشاعر عبدالله عبدالوهاب نعمان ونصه كما يلي:

رددي أيتها الدنيا نشيدي
رددي وأعيدي وأعيدي
واذكري في فرحتي كل شهيدي
وامنحيه حللاً من ضوء عيدي
يا بلادي نحن أبناء وأحفاد رجالك
سوف نحمي كل ما بين يدينا من جلالك
وسيبقى خالد الضوء على كل المسالك
كل صخرة في جبالك كل ذرات رمالك
كل أنداء ظلالك.. ملكنا
إنها ملك أمانينا الكبيرة.. حقنا
جاء من أمجاد ماضيك المثيرة
رددي أيتها الدنيا نشيدي
رددي وأعيدي وأعيدي
واذكري في فرحتي كل شهيدي
وامنحيه حللاً من ضوء عيدي
وحدتي.. وحدتي.. يا نشيداً رائعاً يملأ نفسي
أنت عهد عالق في كل ذمة
رايتي.. رايتي.. يا نسيجاً حكته من كل شمس
أخلدي خافقة في كل قمة
أمتي.. أمتي.. امنحيني البأس يا مصدر بأسي
وأذخريني لك يا أكرم أمة
عشت إيماني وحبي سرمديا
ومسيري فوق دربي عربيا
وسيبقى نبض قلبي يمنيا
لن ترى الدنيا على أرضي وصيا
رددي أيتها الدنيا نشيدي
رددي وأعيدي وأعيدي
واذكري في فرحتي كل شهيدي
وامنحيه حللاً من ضوء عيدي

مادة(2): يكون اللحن الموسيقي للنشيد الوطني هو السلام للجمهورية اليمنية، وذلك وفقاً للنموذج المبين في النوتة المرفقة.
مادة(3): يعتبر النشيد: هو النشيد الوطني في كافة المناسبات الرسمية والشعبية ويصدر مجلس الرئاسة قراراً يوضح الأحكام الخاصة به والمناسبات التي يتم فيها ترديد النشيد الوطني أو لحنه الموسيقي.
مادة(4): ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره.

صدر برئاسة الجمهورية
بتاريخ 27 شوال 1410هـ
الموافق 22 مايو 1990م

الفريق/
علي عبدالله صالح
رئيس مجلس الرئاسة
الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام

قرار بالقانون رقم (3) لسنة 1990م

بشأن اليوم الوطني

رئيس مجلس الرئاسة..

بعد الاطلاع على اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية، وعلى دستور الجمهورية اليمنية، وبعد موافقة مجلس الرئاسة.

قرر:

مادة(1): يعتبر يوم الثاني والعشرين من شهر مايو من كل عام اليوم الوطني للجمهورية اليمنية.

مادة(2): يكون اليوم الوطني للجمهورية اليمنية يوم عطلة رسمية.

مادة(3): ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره.

صدر برئاسة الجمهورية
بتاريخ 27 شوال 1410هـ
الموافق 22 مايو 1990م

الفريق/
علي عبدالله صالح
رئيس مجلس الرئاسة
الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام

قرار جمهوري رقم (1) لسنة 1990م

قرار مجلس الرئاسة رقم (1) لسنة 1990م

رئيس مجلس الرئاسة..

بعد الاطلاع على اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية، وعلى دستور الجمهورية اليمنية، وبعد موافقة مجلس الرئاسة.

قرر:

مادة(1): يكلف الأخ/ حيدر أبوبكر العطاس بتشكيل الحكومة.
مادة(2): يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة الجمهورية بصنعاء
بتاريخ 27 شوال 1410هـ
الموافق 22 مايو 1990م

الفريق/
علي عبدالله صالح
رئيس مجلس الرئاسة
الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام

قرار مجلس الرئاسة رقم (2) لسنة 1990م

بدعوة مجلس النواب للانعقاد

رئيس مجلس الرئاسة..

بعد الاطلاع على اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية، وعلى دستور الجمهورية اليمنية، وبعد موافقة مجلس الرئاسة.

قرر:

مادة(1): يدعى مجلس النواب للانعقاد صباح يوم السبت الاول من ذي القعدة 1410هـ - الموافق 26مايو1990م.

مادة(2): يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة الجمهورية بصنعاء
بتاريخ 27 شوال 1410هـ
الموافق 22 مايو 1990م

الفريق/
علي عبدالله صالح
رئيس مجلس الرئاسة
الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام

قرار جمهوري رقم (1) لسنة 1990م

بتشكيل مجلس الوزراء

رئيس مجلس الرئاسة..

بعد الاطلاع على اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية..

وعلى دستور الجمهورية اليمنية..

وعلى قرار مجلس الرئاسة رقم (1) لسنة 1990م بتكليف الأخ/ حيدر أبوبكر العطاس بتشكيل الحكومة..

وبعد موافقة مجلس الرئاسة.

قرر:

مادة(1): يشكل مجلس الوزراء على النحو التالي:

1- الأخ/ حيدر أبوبكر العطاس - رئيساً لمجلس الوزراء.
2- الدكتور/ حسن محمد مكي - نائباً أول لرئيس مجلس الوزراء.
3- العميد/ مجاهد يحيى أبو شوارب - نائباً لرئيس الوزراء للشؤون الداخلية.
4- العميد/ صالح عبيد أحمد - نائباً لرئيس الوزراء لشؤون الأمن والدفاع.
5- الأخ/ محمد حيدرة مسدوس - نائباً لرئيس الوزراء لتنمية القوى العاملة والإصلاح الإداري.
6- المهندس/ عبدالله حسين الكرشمي- وزيراً للإنشاءات والتعمير.
7- الدكتور/ عبدالكريم علي الارياني - وزيراً للخارجية.
8- العميد/ صالح منصر السيلي - وزيراً لشؤون المغتربين.
9- الدكتور/ محمد سعيد العطار - وزيراً للصناعة.
10- الأخ صالح أبوبكر بن حسينون - وزيراً للنفط والثروات المعدنية.
11- الأخ/ فضل محسن عبدالله - وزيراً للتموين والتجارة.
12- الأخ/ محمد سعيد عبدالله - وزيراً للإدارة المحلية.
13- الدكتور/ عبدالوهاب محمود عبدالحميد - وزيراً للكهرباء والمياه.
14- الدكتور/ عبدالعزيز الدالي - وزيراً للدولة للشؤون الخارجية.
15- الأخ/ محمد الخادم الوجيه - وزيراً للخدمة المدنية والإصلاح الإداري.
16- الأخ/ يحيى حسين العرشي - وزيراً للدولة لشؤون مجلس الوزراء.
17- الأخ/ راشد محمد ثابت - وزيراً للدولة لشؤون مجلس النواب.
18- الدكتور/ فرج بن غانم - وزيراً للتخطيط والتنمية.
19- المهندس/ أحمد محمد الآنسي - وزيراً للمواصلات.
20- الأخ/ إسماعيل أحمد الوزير - وزيراً للشؤون القانونية.
21- الأخ/ محسن محمد العلفي - وزيراً للأوقاف والإرشاد.
22- الأخ/ أحمد محمد لقمان - وزيراً للتأمينات والشؤون الاجتماعية.
23- الأخ/ حسن أحمد اللوزي - وزيراً للثقافة.
24- الدكتور/ محمد أحمد الكباب - وزيراً للشباب والرياضة.
25- الأخ/ محمد عبدالله الجائفي - وزيراً للتربية والتعليم.
26- الأخ/ عبدالواسع سلام - وزيراً للعدل.
27- الدكتور/ محمد أحمد جرهوم - وزيراً للإعلام.
28- الأخ/ صالح عبدالله مثنى - وزيراً للنقل.
29- الأخ/ سالم محمد جبران - وزيراً للثروة السمكية.
30- الأخ/ عبدالقوي مثنى هادي - وزيراً للإسكان والتخطيط الحضري.
31- الأخ/ علوي صالح السلامي - وزيراً للمالية.
32- الأخ/ محسن الهمداني - وزيراً للدولة.
33- الدكتور/ محمد علي مقبل - وزيراً للصحة العامة.
34- الأخ/ صادق أمين أبو راس - وزيراً للزراعة والموارد المائية.
35- الأخ/ محمود عبدالله العراسي - وزيراً للسياحة.
36- العقيد/ غالب مطهر القمش - وزيراً للداخلية والأمن.
37- العميد/ هيثم قاسم طاهر - وزيراً للدفاع.
38- الأخ/ عبدالرحمن ذيبان - وزيراً للعمل والتدريب المهني.
39- الدكتور/ أحمد سالم القاضي - وزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي.

مادة (2): يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة الجمهورية بصنعاء
بتاريخ 29 شوال 1410هـ
الموافق 24 مايو 1990م

حيدر أبوبكر العطاس
رئيس مجلس الوزراء

الفريق/
علي عبدالله صالح
رئيس مجلس الرئاسة

قرار جمهوري رقم (2) لسنة 1990م

بتعيين رئيس لهيئة الأركان العامة

رئيس مجلس الرئاسة..

بعد الاطلاع على اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية، وعلى دستور الجمهورية اليمنية، وبناءً على عرض رئيس مجلس الوزراء، وبعد موافقة مجلس الرئاسة.

قرر:

مادة (1): يعين الأخ العميد/ عبدالله حسين البشيري رئيساً لهيئة الأركان العامة للقوات المسلحة.
مادة (2): يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة الجمهورية
بتاريخ 29 شوال 1410هـ
الموافق 24 مايو 1990م

حيدر أبوبكر العطاس
رئيس مجلس الوزراء

الفريق/
علي عبدالله صالح
رئيس مجلس الرئاسة

قرار مجلس الرئاسة رقم (3) لسنة 1990م

بتعيين محافظ لمحافظة عدن

رئيس مجلس الرئاسة..

بعد الاطلاع على اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية، وعلى دستور الجمهورية اليمنية، وبناءً على عرض رئيس مجلس الوزراء، وبعد موافقة مجلس الرئاسة.

قرر:

مادة (1): يعين الأخ/ سعيد صالح سالم محافظاً لمحافظة عدن.
مادة (2): يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة الجمهورية بصنعاء
بتاريخ 29 شوال 1410هـ
الموافق 24 مايو 1990م

حيدر أبوبكر العطاس
رئيس مجلس الوزراء

الفريق/
علي عبدالله صالح
رئيس مجلس الرئاسة

قرار مجلس الرئاسة رقم (4) لسنة 1990م

بتعيين أعضاء في مجلس النواب

رئيس مجلس الرئاسة..

بعد الاطلاع على اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية، وعلى دستور الجمهورية اليمنية، وبعد موافقة مجلس الرئاسة.

قرر:

مادة (1): يعين الإخوة التالية أسماؤهم أعضاء في مجلس النواب وهم:

1 - أحمد عباد شريف
2 - عبده محمد الجندي
3 - أحمد السلامي
4 - علي عبدالرزاق باذيب
5 - أحمد ناصر
6 - علي ناصر طريق
7 - خالد أبوبكر باراس
8 - علي شيخ عمر
9 - رياض العكبري
10 - فيصل عبدالله مناع
11 - سلطان أحمد عمر
12 - قائد صالح حسين
13 - صالح أحمد بامجبور
14 - مجاهد مجاهد القهالي
15 - عبدالله مطلق صالح
16 - محمد عبدالله الفسيل
17 - عبدالله صالح سبعة
18 - محمد عبدالله الطيري
19 - عبدالله ناصر رشيد
20 - محمد مفتاح عبدالرب
21 - عبدالرحمن مهيوب
22 - محسن علي صالح
23 - عبدالقادر باجمال
24 - نصر نصران
25 - عبدالحميد سيف الحدي
26 - نجيب قحطان الشعبي
27 - عبدالحافظ قائد
28 - هشام علي بن علي
29 - عبدالغني قاسم
30 - يحيى منصور أبو إصبع
31 - عبدالقدوس المضواحي

مادة (2): يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة الجمهورية بصنعاء
بتاريخ 29 شوال 1410هـ
الموافق 24 مايو 1990م

الفريق/
علي عبدالله صالح
رئيس مجلس الرئاسة

قرار مجلس الرئاسة رقم (5) لسنة 1990م

بتشكيل مجلس استشاري

رئيس مجلس الرئاسة..

بعد الاطلاع على اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية..
وعلى دستور الجمهورية اليمنية..
وبعد موافقة مجلس الرئاسة..

قرر

مادة (1): يشكل المجلس الاستشاري على النحو التالي:

1- علي سالم البيض
2- يحيى محمد المتوكل
3- عبدالكريم عبدالله العرشي
4- جار الله عمر القهالي
5- سالم صالح محمد
6- أحمد محمد الاصبحي
7- عبدالعزيز عبدالغني
8- يحيى محمد الشامي
9- حيدر أبوبكر العطاس
10- محمد أحمد الجنيد
11- عبدالله بن حسين الأحمر
12- سيف هائل خالد
13- ياسين سعيد نعمان
14- أحمد جابر عفيف
15- حسين عبدالله المقدمي
16- محمد عوض السعدي
17- مهدي عبدالله سعيد
18- عبدالله أحمد غانم
19- حسين الدفعي
20- قائد علي صلاح
21- يحيى عبدالله قحطان
22- أحمد الرحومي
23- محمد إسماعيل الحجي
24- سعد سالم فرح
25- علي أحمد السلامي
26- علي قاسم المؤيد
27- سنان عبدالله أبو لحوم
28- سعيد عبدالله باضريس
29- شعفل عمر علي
30- أحمد علي المطري
31- ناجي عبدالعزيز الشايف
32- عثمان عبدالجبار راشد
33- قاسم عبدالرب صالح
34- محمد سالم باسندوة
35- يحيى لطف الفسيل
36- عبدالعزيز صالح المقالح
37- سالم عمر بكير
38- عبدالله حسين بركات
39- محمد أحمد منصور
40- علي بن علي السمان
41- سعيد عسكري عبدالله
42- أحمد علي المحني
43- محمد عبدالله الارياني
44- محمد عبدالوهاب جباري
45- صالح محسن الحاج

مادة (2): يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة الجمهورية بصنعاء
بتاريخ 29 شوال 1410هـ
الموافق 24 مايو 1990م

الفريق/
علي عبدالله صالح
رئيس مجلس الرئاسة

قرار مجلس الرئاسة رقم (3) لسنة 1990م

بتشكيل لجنة عُليا لإعادة النظر في التقسيم الإداري

رئيس مجلس الرئاسة..

بعد الاطلاع على اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية..
وعلى دستور الجمهورية اليمنية..
وبعد موافقة مجلس الرئاسة.

قرر

مادة (1): تشكل لجنة عليا لإعادة النظر في التقسيم الإداري للجمهورية بما يحقق ترسيخ الوحدة الوطنية، وإزالة آثار التجزئة وذلك على النحو التالي:

1- الأخ/ عبدالله بن حسين الأحمر – رئيساً
2- الأخ/ وزير الخدمة المدنية والإصلاح الإداري– عضواً
3- الأخ/ وزير التخطيط والتنمية – عضواً
4- الأخ/ وزير الإدارة المحلية – عضواً
5- الأخ/ وزير الداخلية والأمن – عضواً

مادة (2): يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة الجمهورية - بصنعاء
بتاريخ 29 شوال 1410هـ
الموافق 24 مايو 1990م

الفريق/
علي عبدالله صالح
رئيس مجلس الرئاسة

كشف خاص باللجان الوحدوية

اتفاقية القاهرة

1- لجنة الشؤون الدستورية: تختص بوضع مشروع الدستور.
2- لجنة الشؤون الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والقنصلي: وتختص بتوحيد السياسة الخارجية للدولتين، ووضع الأسس للسياسة الخارجية للدولة الجديدة الموحدة.
3- لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية: وتختص بالشؤون الاقتصادية والجمارك والتنمية الاقتصادية والنظام الإداري الموحد وميزانية الدولة.
4- لجنة الشؤون التشريعية والقضائية: وتختص بتوحيد التشريعات ووضع الأنظمة الموحدة للقضاء.
5- لجنة شؤون التربية والإعلام: وتختص بشؤون التعليم في كافة مراحله والثقافة والإعلام.
6- لجنة الشؤون العسكرية: وتختص بالدفاع والقوات المسلحة وتوحيدها.
7- لجنة الشؤون الصحية: وتختص بالشؤون العلاجية والمستشفيات، وما الى ذلك.
8- لجنة الإدارة والمرافق العامة: وتختص بنظام الحكم المحلي ومرافق الدولة وتسييرها.

اللجان المشكلة بموجب بيان طرابلس

أ - لجنة الشؤون الدستورية:

1- حسين الحبيشي
2- محمد أنعم غالب
3- محمد أحمد السياغي
4- إسماعيل الوزير
5- أحمد علي المطري
6- عبدالسلام خالد
7- عبدالملك الطيب
8- محمد عبدالله الفسيل
9- عبدالله الخامري
10- الدكتور/ عبدالرحمن عبدالله
11- الدكتور/ محمد جعفر
12- عمر الجاوي
13- طه علي صالح
14- ناجي بريك
15- أحمد سعيد باخبيرة
16- عثمان مهدي

ب- لجنة الشؤون الخارجية والتمثيل الدبلوماسي

1 - غالب علي جميل
2 - أحمد الارياني
3 - علي محسن حميد
4 - محمد صالح عولقي
5 - مطلق عبدالله حسن
6 - سالم باجميل

ج- اللجنة الاقتصادية والمالية:

1 - عبدالله الاصنج
2 - عبدالكريم الارياني
3 - عبدالوهاب محمود
4 - أحمد عبده سعيد
5 - محمد الخادم الوجيه
6 - عبدالعزيز عبدالغني
7 - علي لطف الثور
8 - محمد سعيد عبدالرحمن
9 - محمد عبدالوهاب جباري
10 - عبدالله حمود الحسيني
11 - محمود عبدالله عشيش
12 - فرج بن غانم
13 - نصر ناصر علي
14 - فاروق ناصر
15 - صالح أحمد النينو
16 - عبدالله حسن
17 - محمد صالح الوالي
18 - عفيف عبدالله
19 - عبدالرحمن البصري
20 - صالح بادغيسان

د- لجنة الشؤون التشريعية والقضائية:

1 - غالب راجح
2 - عبدالله عوض
3 - محمد علي المطاع
4 - محمد بن محمد الشامي
5 - عبدالقادر مكرم
6 - محمد أحمد الجرافي
7 - اسعد طاهر
8 - طه علي صالح
9 - الشيخ/ عبدالله محمد حاتم
10 - علي عوض أحمد
11 - عمر البار
12 - حميدة زكريا
13 - علي سليمان
14 - عبدالواسع سلام

هـ- لجنة شؤون التربية والثقافة والإعلام:

1 - أحمد جابر عفيف
2 - محمد اليريمي
3 - عبدالله عطية
4 - محمد الربادي
5 - عبدالعزيز اليوسفي
6 - عبدالودود سيف
7 - علي الرزاقي
8 - أحمد محمد هادي
9 - علي حمود عفيف
10 - محمود الكنزي
11 - أحمد عبدالله عبدالإله
12 - سعيد عبدالخير النوبان
13 - عبدالله فاضل فارع
14 - الدكتور/ جعفر الظفاري
15 - سلطان عبده ناجي
16 - فوزية محمد جعفر
17 - راشد محمد ثابت
18 - عبدالله الملاحي
19 - عبدالله شرف
20 - علي اسعد عبدالخالق

و- لجنة الشؤون العسكرية:

1 - علي الضبعي
2 - حمود بيدر
3 - محمد خميس
4 - عبدالوهاب الشامي
5 - علي أبو لحوم
6 - عبدالله الحمدي
7 - عبدالواحد السياغي
8 - محمد صالح مطيع
9 - ملازم أول/ هادي أحمد ناصر
10 - رائد/ أحمد صالح عبده
11 - رائد/ أحمد سالم عبيد
12 - رائد/ أحمد صالح حاجب
13 - نقيب/ محمد عبدالله البطاني
14 - ملازم أول/ أحمد محمد حاجب

ز- لجنة الشؤون الصحية:

1 - محمد عبدالودود
2 - عبدالله الجنداري
3 - عبدالرحمن إسحاق
4 - دكتور/ عبدالعزيز الدالي
5 - توفيق حاتي
6 - عبدالله أحمد

ح- لجنة الإدارة والمرافق العامة:

1 - عبدالله الكرشمي
2 - حسين المقبلي
3 - يحيى البشاري
4 - أحمد الويسي
5 - أحمد الرعيني
6 - علي أبو الرجال
7 - محمد الحيمي
8 - أحمد شجاع الدين
9 - مصطفى عبدالخالق
10 - فارس سالم
11 - علي حسين موسى
12 - خالد فضل منصور
13 - محمد صالح القطيشي
14 - محمد بن محمد عبادي
15 - أمين صالح
16 - محمد غالب

الموقعون على اتفاق انتقال المواطنين بين شطري اليمن بتاريخ 10/ 6/ 1980م

عن الشطر الشمالي:

1- مقدم/ عبدالعزيز البرطي – رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة.
2- مقدم/ حسين الدفعي – مستشار رئيس الجمهورية لشؤون الوحدة - عضو المجلس الاستشاري.
3- مقدم/ محمد حمود خميس – وزير الداخلية.

عن الشطر الجنوبي:

1- عقيد/ علي شائع هادي – عضو اللجنة المركزية وزير الداخلية.
2- مقدم/ أحمد سالم عبيد – عضو اللجنة المركزية نائب وزير الدفاع.

اللجنة الوزارية المشتركة المشكلة بموجب اتفاق تعز 15سبتمبر 1981م كل من:

1- رئيسي الوزراء أو من ينوبهما.
2- وزيري الخارجية.
3- وزيري الداخلية.
4- وزيري التنمية والتخطيط.
5- وزيري التربية والتعليم.
6- رئيسي هيئتي الأركان العامة للقوات المسلحة.

المشاركون في الدورة الأولى لسكرتارية المجلس اليمني الأعلى 4/ 9/ 1982م

1- أحمد الشجني – وزير الدولة لشؤون مجلس الشعب التأسيسي.
2- عبدالله أحمد غانم – وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء.
3- محمد السعيدي – عضو السكرتارية.
4- يحيى الاحرمي – عضو السكرتارية.

المشاركون في الدورة الثانية لسكرتارية المجلس اليمني الأعلى 9-10/ 11/ 1982م

من جانب الشطر الشمالي:

1- أحمد الشجني – وزير الدولة لشؤون مجلس الشعب.
2- عبدالله أحمد غانم – وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء.
3- محمد السعيدي – عضو السكرتارية.
4- يحيى الاحرمي - عضو السكرتارية.

من جانب الشطر الجنوبي:

1- الدكتور/ مطلق عبدالله حسن – سكرتير هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى.
2- جعفر زين – عضو السكرتارية.
3- عبدالواسع سلام – عضو السكرتارية.

المشاركون في الدورة الثالثة لسكرتارية المجلس اليمني الأعلى 28/ 11/ 1982م

من جانب الشطر الشمالي:

1- الأخ/ أحمد الشجني – وزير الدولة لشؤون مجلس الشعب.
2- محمد السعيدي - عضو السكرتارية.
3- يحيى الاحرمي - عضو السكرتارية

من جانب الشطر الجنوبي:

1- الدكتور/ مطلق عبدالله حسن – عضو اللجنة المركزية، سكرتير هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى.
2- الدكتور/ محمد جعفر زين – عضو السكرتارية.
3- عبدالواسع سلام – عضو السكرتارية.

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

احتفالنا بالعيد الوطني يكتسب ميزته ودلالاته من خلال مايتم من تدشين للمشاريع الإنمائية والخدمية

المشاركون في الدورة الأولى للجنة الوزارية المشتركة 29/11 - 1/ 12/ 1982م

برئاسة الأخوين/ علي ناصر محمد الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى، رئيس الوزراء، والدكتور عبدالكريم الارياني رئيس مجلس الوزراء عضو اللجنة الدائمة، ومشاركة الاخوة:

1- الدكتور/ مطلق عبدالله حسن – عضو اللجنة المركزية سكرتير هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى.
2- أحمد الشجني – وزير الدولة لشؤون مجلس الشعب عضو اللجنة الدائمة.
3- راشد محمد ثابت – عضو اللجنة المركزية، وزير الثقافة والسياحة.
4- أحمد محمد الآنسي – وزير المواصلات والنقل العام.
5- الدكتور/ عبدالعزيز الدالي – عضو اللجنة المركزية، وزير الخارجية.
6- حسن أحمد اللوزي – وزير الإعلام والثقافة.
7- عبدالله محمد عزيز – عضو اللجنة المركزية، وزير المواصلات.
8- علي محمد عثرب – وزير الداخلية، عضو اللجنة الدائمة.
9- محمد عبدالله البطاني – عضو اللجنة المركزية، المرشح وزير الداخلية.
10- الدكتور/ فؤاد قائد محمد – وزير التنمية رئيس الجهاز المركزي للتخطيط.
11- الدكتور/ فرج بن غانم – وزير التخطيط.
12- غالب علي جميل – نائب وزير الخارجية.
14- محمد مقبل عون – نائب رئيس هيئة الأركان.
15- عمر علي العطاس – نائب رئيس هيئة الأركان.

المشاركون في الدورة الرابعة لسكرتارية المجلس اليمني الأعلى 5/ 8/ 1983م

حسين عبدالله الدفعي – مستشار الرئيس لشؤون الوحدة.
عبدالله أحمد غانم – وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء.
عبدالواسع سلام – عضو السكرتارية من الشطر الجنوبي.
محمد عبده شطفة – عضو السكرتارية من الشطر الجنوبي.

المشاركون في اجتماع اللجنة المشتركة الخاصة المشكلة من قبل المجلس اليمني الأعلى (الدورة الأولى) 18 / 8/ 1983م

1- رأس جانب الشطر الشمالي الدكتور/ عبدالكريم الارياني رئيس مجلس الوزراء عضو اللجنة الدائمة.
2- ورأس جانب الشطر الجنوبي الأخ/ عبدالغني عبدالقادر عضو المكتب السياسي سكرتير اللجنة المركزية.
3- وحضر الاجتماع لجان الوحدة من الشطرين وسكرتارية المجلس اليمني.

اللجنة الدائمة المشتركة المشكلة في هذا الاجتماع:

عن الشطر الشمالي:

1- وزير الاقتصاد والصناعة.
2- وزير المالية.
3- وكيل وزارة الاقتصاد والصناعة المساعد.
4- مدير عام الجمارك بمحافظة تعز.
5- مدير عام الاقتصاد بمحافظة تعز.
6- مدير عام التموين بمحافظة تعز.

عن الشطر الجنوبي:

1- وزير المالية.
2- وزير التجارة والتموين.
3- مساعد نائب وزير التجارة والتموين.
4- مساعد نائب وزير المالية.
5- مدير عام الجمارك والعوائد.
6- مدير شركة التجارة الخارجية.

المشاركون في الدورة الخامسة لسكرتارية المجلس اليمني الأعلى 7/ 9/ 1983م

1- عبدالله أحمد غانم – وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء.
2- المقدم/ حسين الدفعي – مستشار الرئيس لشؤون الوحدة.
3- العقيد/ محمد عبدالله البطاني – وزير الداخلية في الشطر الجنوبي.
4- المقدم/ علي عثرب – وزير الداخلية في الشطر الشمالي.
5- المقدم/ محمد عبدالله صالح – نائب وزير الداخلية.
6- الدكتور/ جعفر الزين.
7- المقدم/ عبدالواسع سلام.

المشاركون في الدورة السادسة لسكرتارية المجلس اليمني الأعلى 5/ 2/ 1984م

1- أحمد الشجني وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء في الشطر الشمالي.
2- عبدالله أحمد غانم وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء في الشطر الجنوبي.
3- أعضاء السكرتارية من الشطرين .

المشاركون في الدورة الثالثة للجنة الوزارية المشتركة 10-12-1985/12/م

ترأس الدورة الاخوان/ عبدالعزيز عبدالغني رئيس مجلس الوزراء عضو اللجنة الدائمة في الشطر الشمالي من الوطن، والمهندس حيدر أبوبكر العطاس عضو المكتب السياسي رئيس مجلس الوزراء في الشطر الجنوبي من الوطن، وشارك فيها كل من:

1- الدكتور/ محمد سعيد العطار – نائب رئيس الوزراء، وزير التنمية، رئيس الجهاز المركزي للتخطيط.
2- الدكتور/ ياسين سعيد نعمان – عضو اللجنة المركزية، نائب رئيس الوزراء، وزير الثروة السمكية.
3- المقدم/ عبدالله حسين بركات – وزير الداخلية.
4- العقيد/ محمد عبدالله البطاني – عضو اللجنة المركزية، وزير الداخلية.
5- يحيى حسين العرشي - وزير الدولة لشؤون الوحدة اليمنية، رئيس جانب الشطر الشمالي في السكرتارية.
6- محمود عبدالله عشيش – عضو اللجنة المركزية، وزير الدولة لشؤون الوحدة اليمنية، رئيس جانب الشطر الجنوبي في السكرتارية.
7- محمد عبدالله الجائفي – وزير التربية والتعليم، عضو اللجنة الدائمة.
8- الدكتور/ حسن أحمد السلامي – عضو اللجنة المركزية، وزير التربية والتعليم.
9- أحمد علي المطري – محافظ لواء صنعاء، عضو اللجنة الدائمة.
10- عوض صالح عبيد – عضو اللجنة المركزية، محافظ محافظة شبوة.
11- محمد أحمد الحيمي – نائب وزير المالية.
12- محمد صالح الوالي – نائب وزير المالية.
13- المقدم/ صالح عباد الخولاني – وكيل وزارة الداخلية، عضو اللجنة الدائمة.
14- المقدم/ محمد هيثم – عضو اللجنة المركزية، المرشح نائب رئيس هيئة الأركان العامة.
15- أحمد محمد الارياني – وكيل وزارة الخارجية.
16- محمد علي عماية – نائب وزير الخارجية.
17- يحيى محمد الاحرمي – عضو سكرتارية المجلس اليمني الأعلى.
18- عبدالواسع سلام – عضو سكرتارية المجلس اليمني الأعلى.
19- محمد السعيدي – عضو سكرتارية المجلس اليمني الأعلى.
20- الدكتور/ محمد جعفر زين – عضو سكرتارية المجلس اليمني الأعلى.
21- محمد العماري – مدير مكتب شؤون الوحدة.

المشاركون في قمة تعز 16-17/ 4/ 1988م

عقد لقاء قمة بمدينة تعز بين الأخوين العقيد/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام، وعلي سالم البيض أمين عام اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني.
وقد شارك في اللقاء الاخوة:

من الشطر الشمالي:

1 - عبدالعزيز عبدالغني – رئيس الوزراء – عضو اللجنة الدائمة.
2 - الدكتور/ حسن مكي – نائب رئيس الوزراء، عضو اللجنة الدائمة.
3 - الدكتور/ عبدالكريم الارياني – نائب رئيس الوزراء، وزير الخارجية عضو اللجنة الدائمة.
4 - مقدم/ مجاهد أبو شوارب – نائب رئيس الوزراء، عضو اللجنة الدائمة.
5 - مقدم/ عبدالله البشيري – رئيس هيئة الأركان العامة، عضو اللجنة الدائمة.
6 - يحيى حسين العرشي – وزير الدولة لشؤون الوحدة، عضو اللجنة الدائمة.
7 - أحمد المحني – وزير النفط والثروات المعدنية.
8 - الدكتور/ محمد الكباب – وزير الصحة، عضو اللجنة الدائمة.
9 - مقدم/ علي الآنسي – مدير مكتب رئاسة الجمهورية، عضو اللجنة الدائمة.
10 - مقدم/ أحمد الرحومي – رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة لصناعة الغزل والنسيج، عضو اللجنة الدائمة.
11 - مقدم/ صالح عباد الخولاني – وكيل وزارة الداخلية، مساعد أمين سر اللجنة الدائمة.
12 - مقدم/ علي محسن صالح - أركان حرب الفرقة الأولى مدرع، عضو اللجنة الدائمة.
13 - مقدم/ درهم نعمان – محافظ لواء مأرب، عضو اللجنة الدائمة.
14 - مقدم/ محسن اليوسفي – محافظ لواء تعز، عضو اللجنة الدائمة.
15 - الدكتور/ محمد عبدالملك العلفي – رئيس مصلحة المساحة.
16 - مقدم/ محمد ضيف الله – قائد لواء تعز، عضو اللجنة الدائمة.
17 - مقدم/ عبدالله محرم – وكيل الجهاز المركزي للأمن الوطني.

ومن الشطر الجنوبي:

1- فضل محسن عبدالله – عضو المكتب السياسي سكرتير اللجنة المركزية.
2- سعيد صالح سالم – عضو المكتب السياسي، وزير أمن الدولة.
3- عقيد/ هيثم قاسم طاهر – عضو المكتب السياسي، المرشح النائب الأول لوزير الدفاع، رئيس هيئة الأركان العامة.
4- صالح أبوبكر بن حسينون – عضو اللجنة المركزية، نائب رئيس الوزراء، وزير الطاقة والمعادن.
5- راشد محمد ثابت – عضو اللجنة المركزية، وزير الدولة لشؤون الوحدة.
6- الدكتور/ صالح محسن – عضو اللجنة المركزية، مدير مكتب الأمين العام.
7- محمد علي القيرحي – عضو اللجنة المركزية، رئيس المكتب التنفيذي لمحافظة شبوة.
8- محمود حسين سبعة – عضو اللجنة المركزية، رئيس المكتب التنفيذي لمحافظة لحج.

المشاركون في الدورة الأولى لعام 1989م للجنة الوزارية المشتركة والمنعقدة في العاصمة صنعاء في الفترة من 21-23 مارس 1989م

ترأس الدورة الأخوان/ عبدالعزيز عبدالغني رئيس مجلس الوزراء عضو اللجنة الدائمة في الشطر الشمالي من الوطن، والدكتور/ ياسين سعيد نعمان عضو المكتب السياسي رئيس مجلس الوزراء في الشطر الجنوبي من الوطن، وعضوية كل من:

1- عبدالكريم الارياني – نائب رئيس الوزراء، وزير الخارجية، عضو اللجنة الدائمة.
2- الدكتور/ عبدالعزيز الدالي – عضو اللجنة المركزية، وزير الخارجية.
3- صالح أبوبكر بن حسينون – عضو اللجنة المركزية، نائب رئيس الوزراء، وزير الطاقة والمعادن.
4- أحمد علي المحني – وزير النفط والثروات المعدنية.
5- يحيى حسين العرشي – وزير الدولة وشؤون الوحدة، عضو اللجنة الدائمة.
6- راشد محمد ثابت – عضو اللجنة المركزية، وزير الدولة لشؤون الوحدة.
7- محمد الخادم الوجيه – وزير المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية، عضو اللجنة الدائمة.
8- صالح عبدالله مثنى – وزير المواصلات.
9- أحمد محمد الآنسي – وزير التربية والتعليم، رئيس الهيئة العامة للمعاهد العلمية، عضو اللجنة الدائمة.
10- سالم أبوبكر باسالم – وزير التربية والتعليم.
11- حسن اللوزي – وزير الإعلام والثقافة، عضو اللجنة الدائمة.
12- الدكتور/ محمد أحمد جرهوم – عضو اللجنة المركزية، وزير الثقافة والإعلام.
13- العقيد/ يحيى الرازقي – وكيل وزارة الداخلية.
14- العقيد/ مطهر مسعد مصلح – عضو اللجنة المركزية، نائب وزير الداخلية.
15- العقيد/ علي محمد صلاح – نائب رئيس الأركان العامة، عضو اللجنة الدائمة.
16- العقيد/ علي محمد هيثم قاسم – عضو اللجنة المركزية، نائب رئيس الأركان العامة.
17- الدكتور/ مطهر السعيدي – نائب وزير التنمية، نائب رئيس الجهاز المركزي للتخطيط.
18- الدكتور/ جعفر حامد – نائب وزير التخطيط.
19- محمد سعيد ظافر – مدير مكتب رئاسة الوزراء.
20- محمد عوض بن ربيعة – مدير مكتب رئيس الوزراء.
21- محمد أحمد السعيدي – عضو السكرتارية.
22- جعفر باهيصمي – عضو السكرتارية.
23- يحيى الاحرمي - عضو السكرتارية.
24- محمد العماري – مدير مكتب شؤون الوحدة.
25- أحمد صالح السلامي – مساعد نائب وزير الدولة لشؤون الوحدة.

←

القوات المسلحة والأمن .. ينبوع دافق للوفاء الوطني ومدرسة للبطولة والبسالة والفداء والتضحية

أسماء أعضاء لجنة التنظيم السياسي الموحد المتفق عليهم في هذه القمة

عن الشطر الشمالي من الوطن:

1- الدكتور/ عبدالكريم الارياني
2- يحيى حسين العرشي
3- الدكتور/ أحمد الاصبحي
4- علي لطف الثور
5- عقيد/ عبدالله البشيري
6- إسماعيل الوزير

عن الشطر الجنوبي من الوطن:

1- سالم صالح محمد
2- الدكتور/ سيف صائل خالد
3- سالم عمر بكير
4- الدكتور/ صالح محسن الحاج

المشاركون في اجتماع لجنة التنظيم السياسي الموحد في دورتها الأولى 31/ 10 - 2/ 11/ 1989م

عن الشطر الشمالي:

1- الدكتور/ عبدالكريم الارياني
2- يحيى حسين العرشي
3- أحمد الاصبحي
4- علي لطف الثور
5- إسماعيل الوزير
6- أحمد علي المطري
7- محمد ضيف الله محمد

عن الشطر الجنوبي:

1- سالم صالح محمد
2- الدكتور/ سيف صائل خالد
3- الدكتور/ صالح محسن الحاج
4- راشد محمد ثابت
5- الدكتور/ حسين علي حسن
6- أحمد محمد الحبيشي

لجنة الحدود اليمنية المشكلة في لقاء قمة عدن 29-30 نوفمبر 1989م

1- عبدالواسع سلام
2- أحمد محمد الارياني
3- مطهر مسعد مصلح
4- محمد عبدالملك العلفي
5- مسلم المنهالي
6- أحمد الخطابي
7- الدكتور/ يحيى عبدالرحمن
8- محمد سعيد ظافر

المشاركون في اجتماع لجنة التنظيم السياسي الموحد 8-10/ 1/ 1990م

من جانب الشطر الجنوبي الإخوة:

1- سالم صالح محمد
2- محمد حيدرة مسدوس
3- سيف صائل خالد
4- الدكتور/ سالم عمر بكير
5- الدكتور/ صالح محسن الحاج
6- قاسم عبدالرب صالح
7- راشد محمد ثابت
8- الدكتور/ حسين علي حسن
9- أحمد محمد الحبيشي

ومن جانب الشطر الشمالي الإخوة:

1- الدكتور/ عبدالكريم الارياني
2- الدكتور/ أحمد محمد الاصبحي
3- يحيى حسين العرشي
4- إسماعيل الوزير
5- علي لطف الثور
6- أحمد علي المطري
7- محمد ضيف الله محمد
8- محمد شاهر حسن

المشاركون في لقاء صنعاء لقيادتي ومسؤولي الوطن اليمني في الفترة 19-22 إبريل 1990م

- عقيد/ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام
- علي سالم البيض الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني.
- عبد الكريم العرشي رئيس مجلس الشورى عضو اللجنة العامة.
- حيدر أبو بكر العطاس رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى عضو المكتب السياسي.
- سالم صالح محمد الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني
- عبد العزيز عبد الغني رئيس الوزراء عضو اللجنة العامة.
- دكتور/ ياسين سعيد نعمان عضو المكتب السياسي رئيس الوزراء.
- دكتور حسن محمد مكي نائب رئيس الوزراء عضو اللجنة العامة.
- محمد سعيد عبد الله عضو المكتب السياسي سكرتير اللجنة المركزية.
- دكتور/ عبد الكريم الإرياني نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية عضو اللجنة العامة.
- فضل محسن عبد الله عضو المكتب السياسي سكرتير اللجنة المركزية.
- دكتور/ محمد سعيد العطار نائب رئيس الوزراء وزير التنمية رئيس الجهاز المركزي للتخطيط.
- عميد/ سعيد صالح سالم عضو المكتب السياسي وزير أمن الدولة.
- عميد/ مجاهد أبو شوارب نائب رئيس الوزراء عضو اللجنة الدائمة.
- عميد/صالح منصر السيلي عضو المكتب السياسي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية.
- عميد/ عبد الله حسين البشيري رئيس هيئة الأركان عضو اللجنة العامة.
- عبد الله احمد الخامري عضو المكتب السياسي.
- دكتور/ أحمد الأصبحي عضو المجلس الاستشاري أمين سر اللجنة الدائمة.
- عميد/ صالح عبيد احمد عضو المكتب السياسي وزير الدفاع.
- حسين المقدمي عضو المجلس الاستشاري عضو اللجنة العامة.
- عميد/ محمد حيدرة مسدوس عضو المكتب السياسي سكرتير اللجنة المركزية.
- عقيد/ يحيى المتوكل عضو المجلس الاستشاري عضو اللجنة العامة.
- عميد/ هيثم قاسم طاهر عضو المكتب السياسي المرشح النائب الأول لوزير الدفاع رئيس هيئة الأركان العامة.
- دكتور/ سيف صائل خالد عضو المكتب السياسي المرشح سكرتير أول منظمة الحزب بمحافظة عدن.
- عقيد/ درهم عبده نعمان عضو اللجنة العامة.
- سالم محمد جبران عضو المكتب السياسي المرشح وزير الثروة السمكية.
- علي لطف الثور عضو اللجنة العامة.
- دكتور/ حسين عبد الله العمري عضو اللجنة العامة.
- دكتور/ سالم بكير عضو اللجنة المركزية سكرتير اللجنة المركزية.
- عقيد/احمد يحيى العماد عضو اللجنة العامة.
- شعفل عمر علي عضو اللجنة المركزية سكرتير اللجنة المركزية.
- القاضي/ محمد إسماعيل الحجي نائب رئيس مجلس القضاء الأعلى.
- عميد/حسين الدفعي عضو المجلس الاستشاري.
- عقيد/ احمد الرحومي عضو المجلس الاستشاري.
- احمد جابر عفيف عضو المجلس الاستشاري.
- عقيد/ محمد عبد الله الإرياني عضو المجلس الاستشاري.
- عقيد/ علي قاسم المؤيد عضو المجلس الاستشاري.
- محمد سالم باسندوة عضو المجلس الاستشاري.
- دكتور/ عبد العزيز المقالح عضو المجلس الاستشاري.
- محمد احمد الجنيد عضو المجلس الاستشاري.
- ناجي عبد العزيز الشايف عضو المجلس الاستشاري.
- محمد احمد منصور عضو المجلس الاستشاري.
- يحيى الفسيل عضو المجلس الاستشاري.
- مقدم/عبد الحميد الحدي عضو اللجنة الدائمة.
- صالح محسن الحاج عضو اللجنة المركزية سكرتير اللجنة المركزية.
- عبد الملك منصور عضو اللجنة العامة.
- صالح أبو بكر بن حسينون عضو اللجنة المركزية نائب رئيس الوزراء وزير الطاقة والمعادن.
- يحيى حسين العرشي وزير الدولة وشؤون الوحدة عضو اللجنة الدائمة.
- قاسم عبد الرب عضو اللجنة المركزية رئيس لجنة الرقابة الحزبية.
- احمد المحني وزير النفط والثروات المعدنية.
- دكتور/ عبد العزيز الدالي عضو اللجنة المركزية وزير الخارجية.
- إسماعيل الوزير وزير الشؤون القانونية وشؤون مجلس الشورى عضو اللجنة الدائمة.
- راشد محمد ثابت عضو اللجنة المركزية وزير الدولة لشؤون الوحدة.
- عقيد/ محسن العلفي وزير العدل.
- صالح شايف حسين عضو اللجنة المركزية عضو هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى.
- حسن اللوزي وزير الإعلام والثقافة عضو اللجنة الدائمة.
- دكتور/ محمد احمد جرهوم عضو اللجنة المركزية وزير الثقافة والإعلام.
- احمد الحبيشي عضو هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى.
- دكتور/ ناصر العولقي وزير الزراعة والثروة السمكية.
- مقدم/ د حسين علي حسن عضو اللجنة المركزية مدير الدائرة السياسية للقوات المسلحة.
- عقيد/ غالب مطهر القمش رئيس الجهاز المركزي للأمن الوطني عضو اللجنة الدائمة.
- عبد الواسع سلام وزير العدل والأوقاف.
- احمد علي المطري عضو مجلس الشورى عضو اللجنة الدائمة.
- عقيد/ علي محسن صالح عضو اللجنة الدائمة.
- عقيد/ محمد ضيف الله محمد قائد لواء تعز عضو اللجنة الدائمة.
- محمد شاهر عضو اللجنة الدائمة.
- علي احمد السلامي عضو هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى.
- مقدم/ ضيف الله شميلة عضو اللجنة الدائمة.
- جعفر سعيد باصالح عضو مجلس الشعب الأعلى.
- مقدم/ علي حسن الشاطر مدير دائرة التوجيه السياسي والمعنوي.
- محمد العماري مدير مكتب شئون الوحدة.

المشاركون في اجتماع لجنة التنظيم السياسي الموحد في دورتها الأخيرة بمدينة تعز 3-5/ 5/ 1990م

عقدت لجنة التنظيم السياسي اجتماعاتها الأخيرة بمدينة تعز في الفترة من 3 إلى 5 مايو 1990م برئاسة الأخ/ سالم صالح محمد وبحضور الإخوة:

1- الدكتور/ عبدالكريم الارياني
2- محمد حيدرة مسدوس
3- الدكتور/ أحمد الاصبحي
4- الدكتور/ سيف صائل
5- يحيى حسين العرشي
6- الدكتور/ صالح محسن الحاج
7- علي لطف الثور
8- شعفل عمر علي
9- راشد محمد ثابت
10- أحمد علي المطري
11- قاسم عبدالرب
12- محمد شائف
13- الدكتور/ حسين علي حسن
14- صالح شائف

اللجنة الخاصة لمتابعة تقصي الحقائق حول الأزمة 7/ 11/ 1993م

الشيخ/ عبدالله بن حسين الأحمر - رئيس مجلس النواب (رئيساً)
القاضي/ أحمد عبدالله الحجري (مقرراً)

أعضاء اللجنة المشكلة:

1- يحيى علي الراعي
2- محمد أحمد سلمان
3- أنيس حسن يحيى
4- الدكتور/ عبدالله علي المصالح
5- يحيى عبدالله قحطان
6- قاسم عبدالرب
7- أحمد إسماعيل أبو حورية
8- محمد علي عجلان
9- عباس المؤيد
10- حسين بدر الدين الحوثي
11- القاضي/ علي البعداني
12- عبدالله مجيدع
13- أحمد عبيد بن دغر
14- سلطان سعيد البركاني
15- الدكتور/ محمد الافندي
16- القاضي/ أحمد عبدالله الحجري
17- أحمد علي السنيدار
18- عبدالولي هزاع العامري
19- عبدالودود شرف
20- حسن محمد المطري
21- سلطان الصريمي
22- عمر جبران
23- سلطان حزام العتواني
24- ناجي محمد جمعان الجدري
25- حميد عبدالله العذري
26- عبدالله مهدي عبده
27- علي أحمد الذهب
28- محمد عبدالله الشريف

اللجنة العسكرية المشتركة

1- عميد ركن/ هيثم قاسم طاهر
2- عميد ركن/ عبدالملك السياني
3- عقيد ركن/ علي محمد صلاح
4- عقيد ركن/ محمد هيثم قاسم
5- عقيد ركن/ محمد ضيف الله محمد
6- عقيد ركن/ علي ناجي عبيد
7- عقيد ركن/ علي أحمد السياني
8- عقيد ركن/ أحمد سيف محسن
9- عقيد ركن/ شرف محمد أحمد

النشيد الوطني

كلمات: عبدالله عبدالوهاب الفضول
ألحان: أيوب طارش

رددي أيتها الدنيا نشيدي
رديه وأعيدي وأعيدي
واذكري في فرحتي كل شهيدي
وامنحيه حللاً من ضوء عيدي
يا بلادي نحن أبناء وأحفاد رجالك
سوف نحمي كل ما بين يدينا من جلالك
وسيبقى خالد الضوء على كل المسالك
كل صخرة في جبالك كل ذرات رمالك
كل أنداء ظلالك.. ملكنا
إنها ملك أمانينا الكبيرة.. حقنا
جاء من أمجاد ماضيك المثيرة
رددي أيتها الدنيا نشيدي
رديه وأعيدي وأعيدي
واذكري في فرحتي كل شهيدي
وامنحيه حللاً من ضوء عيدي
وحدتي.. وحدتي.. يا نشيداً رائعاً يملأ نفسي
أنت عهد عالق في كل ذمة
رايتي.. رايتي.. يا نسيجاً حكته من كل شمس
أخلدي خافقة في كل قمة
أمتي.. أمتي.. امنحيني البأس يا مصدر بأسي
وأذخريني لك يا أكرم أمة
عشت إيماني وحبي أمميا
ومسيري فوق دربي عربيا
وسيبقى نبض قلبي يمنيا
لن ترى الدنيا على أرضي وصيا
رددي أيتها الدنيا نشيدي
رديه وأعيدي وأعيدي
واذكري في فرحتي كل شهيدي
وامنحيه حللاً من ضوء عيدي

14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
يصدر عن مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر - عدن - الجمهورية اليمنية
تأسست في عدن بتاريخ 19 يناير 1968م

رئيس مجلس الإدارة - رئيس التحرير
أحمد محمد الحبيشي
Ahmedalhobishi@Yemen.Net.Ye

السبت 22 مايو 2010م السنة الثانية والأربعون

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

شعبنا اليوم أكثر إصراراً وعزيمة على التواصل مع أمجاد حضارته واشراقات تاريخه والتفاعل الخلاق مع المتغيرات والتطورات المذهلة في هذا العصر

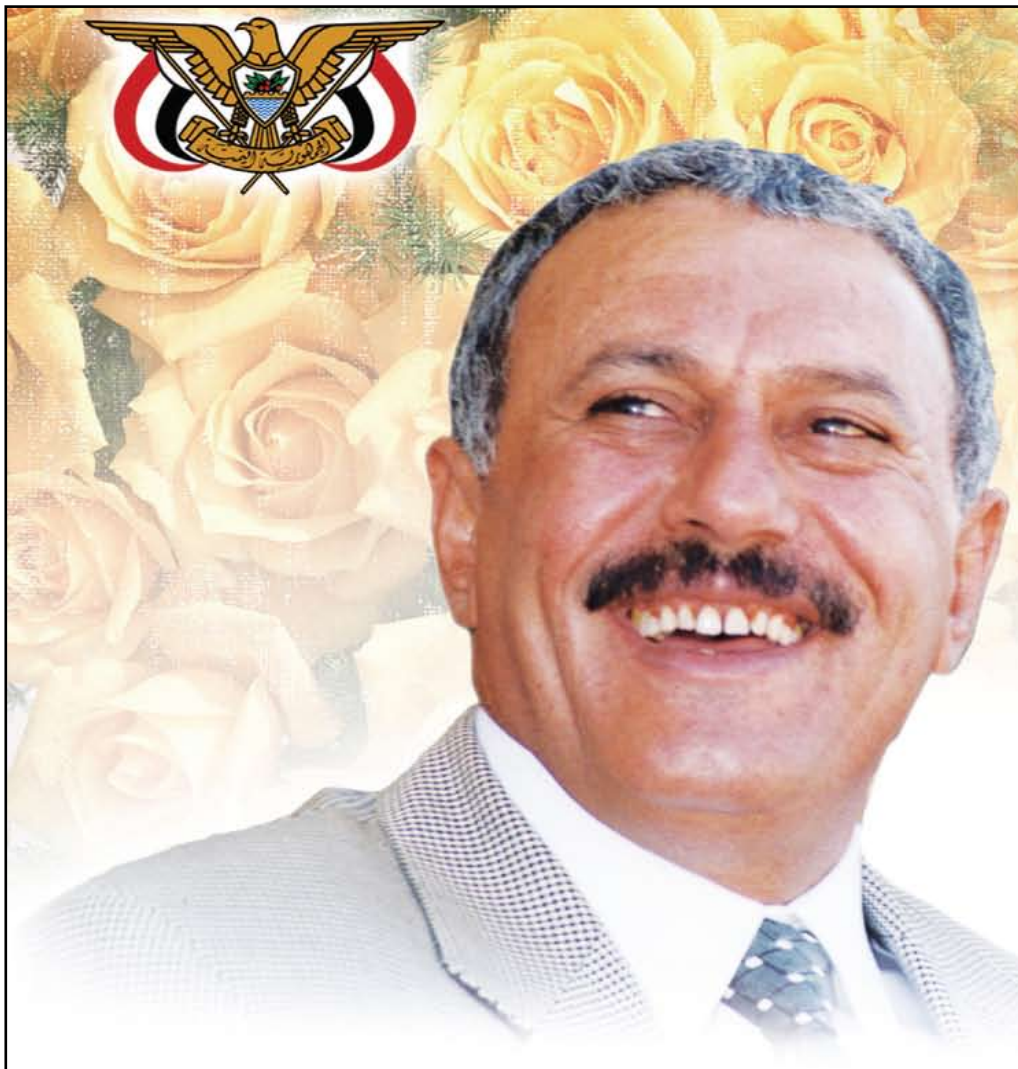

تهانينا

يحتفل شعبنا اليمني بالعيد العشرين لقيام الجمهورية اليمنية التي اشرقت شمسها الخالدة يوم الثاني والعشرين من مايو 1990م فاتحة الطريق لمسيرة حافلة بالانجازات والنجاحات على طريق الديمقرطية والتنمية الشاملة.

وبهذه المناسبة يسرنا باسم كافة العاملين في وزارة الإعلام ومؤسساتها أن نتقدم بأحر التهاني والتبريكات إلى فخامة الأخ الرئيس /

علي عبدالله صالح

رئيس الجمهورية

وإلى كافة جماهير شعبنا في كل أنحاء الوطن اليمني..

سائلين الله أن يديم علينا خيرات الوحدة وأن يحفظ وطننا وقيادتنا السياسية من كل مكروه.

«وكل عام وانتم بخير»

حسن أحمد اللوزي

وزير الإعلام

14 OCTOBER
14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
يصدر عن مؤسسة 14أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر -عدن - الجمهورية اليمنية
تأسست في عدن بتاريخ 19يناير 1968م

اهداف الثورة اليمنية

- التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما وإقامة حكم جمهوري عادل وإزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات.
- بناء جيش وطني قوي لحماية البلاد وحراسة الثورة ومكتسباتها.
- رفع مستوى الشعب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافيا.
- إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل مستمد أنظمته من روح الإسلام الحنيف.
- العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة.
- احترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والتمسك بمبدأ الحياد الايجابي وعدم الانحياز والعمل على إقرار السلام العالمي وتدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم.

السبت 22 مايو 2010م ■ السنة الثانية والأربعون

ملحق خاص بمناسبة العيد الوطني العشرين للجمهورية اليمنية

الشباب والرياضة في رحاب الوحدة

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

بإعـادة تحقيق الوحدة انتهت دورات الصـراعات الدموية والتصـفيات الجسـدية

عدد خاص
بمناسبة عيد الوحدة
22مايو 2010م

الوحدة.. وجدت لتبقى

من منطلق الآية الكريمة التي يأمرنا بها الله عز وجل في قوله: (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداءً فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً) ما هو مصير إذا خالفنا أوامر ربنا وكيف للجاحدين أن ينكروا معنى هذه الآية ويعملون على عكس ما جاء وقد شاء الله أن يصير وطننا بلداً واحداً فتصافحت الأيدي وتآلفت القلوب وتعانقت الجبال والوديان وصار الوطن موحداً ارضاً وانساناً في يوم الثاني والعشرين من مايو الأغر 1990م ، عندما رفع فخامة الأخ الرئيس في مدينة عدن علم الوحدة، علم البلد الواحد علم الجمهورية اليمنية.

بندر حميد الكبودي

فالوحدة اليمنية هي مكسب لكل اليمنيين الذين صنعوها بأيديهم الشريفة وهي من نسيجهم فلا بد لكل واحدٍ منا أن يدافع عنها بشتى الوسائل حتى أخر رمق في الحياة.

فالوحدة خط احمر ، فلا يستطيع ضعفاء النفوس والمجرمون المرتدون والخفافيش الظلامية التي هي من مخلفات الماضي أن يعيدوا الوطن إلى الوراء إلى أزمنة التشطير والتمزق والتناحر والصراع والحقيقة ماهو إلا رهان خاسر.

الم يخطر ببالهم أن أن يتذكروا الماضي ، أحداث 13 يناير في عام 1986م وغيرها من الصراعات كم أريقت من الدماء وكيف كانت التصفية بالبطائق ، أو لا يتذكرون تلك الطوابير الصباحية منذ الفجر من اجل الحصول على شيء يسير من الرغيف أو بعض الفاكهة أو غير ذلك .. لا أريد أن أعيد التذكير بملفات الماضي فقد جاءت الوحدة المباركة تجب ما قبلها.

ما أجمل اليوم الذي ارتسمت فيه الابتسامة على وجه كل يمني يوم أن سطع نور الوحدة وصار يشدو لها كل أبناء الوطن في يوم الثاني والعشرين من مايو 1990م.

وما أجمل اليوم الذي سالت فيه دمعة الفرح وتعانق فيه الأخ مع أخيه والصديق مع صديقه بعد انقطاع دام سنوات ، وكيف لنا أن ننكر ذلك وقد صار شعبنا خلال 19 عاماً من قيام الوحدة المباركة في امن واستقرار وازدهار وقد تحققت كل المكاسب والمنجزات.

فكم بنيت من المدارس والجامعات والمستشفيات وكم أنشئت من الطرق وكثير من المنجزات غطت ربوع الوطن ، كل هذا جاء في ظل الوحدة فلولاها لما وجدت هذه المنجزات ولما انتهت تلك الاحتقانات والصراعات التي غيمت على مرحلة من الزمن في سبعينيات القرن الماضي فكانت بمثابة سحابة صيف انقشعت بوجود الوحدة.

فالحمد لله ، شاء الله لهذا الشعب أن يتوحد وان يصير شعباً واحداً فهذه نعمة لا ننكرها ولا بد أن نحميها وندافع عنها ما استطعنا.

وهنا أدعو كل الشرفاء وكل الغيورين على وحدتهم وعزتهم وكرامتهم ووطنهم أن يتصدوا لثقافة الحقد والكراهية الوافدة والدخيلة على مجتمعنا والإسهام الفاعل في التصدي لمشاريع الفرقة والانقسام ايا كان نوعها وفضح مخططات القوى المتآمرة التي تحاول المساس بمنجزات الثورة والوحدة فالوحدة هي قدر شعبنا ورمز عزته وكرامته وانتصاره في وجه كافة المؤامرات التي تحاك ضد وطننا ووحدتنا .

ونطمئن الجميع بأن القلق على الوحدة وان ما تفتعله تلك العناصر الخبيثة من ضجيج إعلامي لا يتعدى كونه صخباً اجرق يوارون به خبيثهم وفشلهم بعد أن ردت سهامهم الى نحورهم وانتكست مراميهم وتطاردهم لعنات الشعب والتاريخ فالوحدة وجدت لتبقى.

المرأة والرياضة في وطن الثاني والعشرين من مايو

يعد قيام الجمهورية اليمنية بالنسبة لنا نحن الرياضيات عيداً له مكانته الخاصة في أنفسنا فهو العيد الذي حمل في طياته آفاقاً رحبة لوضع المرأة الرياضية ، عيد جاء ينادي بحقوق النساء اليمنيات، جاء كي يعطي لكل امرأة يمنية قنديلاً من الضوء والأمـل حتى تبحث عن مكانها ووضعها المناسب في سائر المجالات حيث أصبح لنا حق العمل وحق الرأي وحق الحرية وحق ممارسة الرياضة التي أصبحت اليوم تمثل أهمية كبرى بالنسبة لنا نحن اليمنيات .

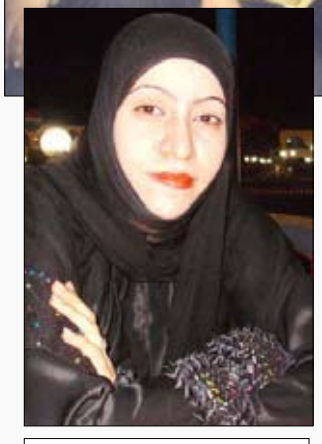

صفاء يوسف الدبعي

ومن كان يقول إنّ المرأة ليس من حقها العمل والرياضة فإن قيام الجمهورية اليمنية جاء ليؤكد له هذه الحقوق بل زاد عليه أكثر فأكثر فلم تقتصر أحقية المرأة على إحدى الرياضات بل فسحت مجالاً واسعاً لممارسة شتى الرياضات مثلنا مثل أشقائنا الرجال بل إننا أصبحنا اليوم نجيد رياضات أفضل مما يجيدها الجنس الآخر ونحظى باهتمام القيادة العليا ممثلةً بفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح الذي يؤازرنا دوماً في كل ما تقوم به المرأة الرياضية حيث أنّ توجيهاته شكلت دافعاً قوياً لإيصال دفة الرياضة النسوية الى وضع أفضل مما كانت عليه حيث أنّ المشاركات اليمنية للرياضة النسوية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية لها بصماتها وآثارها وهذا بشهادة جميع الخبراء والمحللين الرياضيين بل أصبح وضع المرأة الرياضية في اليمن أفضل حالاً ومستوى، مقارنةً ببعض الدول العربية الأخرى فأصبح بمقدور المرأة الرياضية في ظل الجمهورية اليمنية أن تعطي وتبدع وتحقق أرقاماً قياسية لم تحققها من قبل وأصبحت اليمن تزخر بالصالات الرياضية في العديد من المحافظات حتى أصبح بمقدور كل محافظة أن تبدع وتُشارك في كل بطولة رياضية «نسوية» وأن تثبت حضورها وفعالياتها.

كما أنّ الدعم المقدّم للمرأة لم يقتصر على المشاركات الرياضية وإقامة البطولات فقط بل أصبحت المرأة تنال الثقة وتتبوأ مناصب إدارية ورئاسية ممثلة في رياضة المرأة واللجنة الأولمبية وغير ذلك من المناصب التي أصبحت المرأة اليمنية تبرز من خلالها وتضع بصماتها الفعالة فمن حقنا نحن النساء اليوم أن نتذكر ما جاءت به وحدة الوطن، وما حققته لنا سواء أكنا عاملات أو رياضيات فكلنا ننتمي لهذا الوطن ومن حقنا أن نشارك في بنائه ومن حقنا أن ننشد له ونقف له تقديراً واحتراماً.

فاليوم الثاني والعشرون من مايو يوم يحتفي به كافة اليمنيين واليمنيات ونتذكر به منجزاتنا ويوماً تتألق به اليمن وتزداد جمالاً في عيون مواطنيها.

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

إنهم يمثلون عماد الأمة ودعائم نهضتها وبهم تبنى الأمم

الشباب في عيون الرئيس

■ الرئيس مع شباب شعب حضرموت

■ الرئيس يسلم كأس البطولة لرئيس نادي شعب حضرموت

14 اكتوبر / إدارة المعلومات :

شهدت الحركة الشبابية نقلة نوعية وحظيت باهتمام منقطع النظير من فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية - حفظه الله- ايماناً منه بأن الشباب يمثلون عماد الأمة ودعائم نهضتها وبهم تبني الامم أمجادها وبعزائمهم ترتقي الشعوب الى أوج العلا فهم نصف الحاضر وكل المستقبل، حيث أكد الرئيس في أكثر من مناسبة بقوله: « ستظل بلادنا تولي قطاع الشباب كامل رعايتها وستواصل انجازاتها من أجل تنمية مواهبهم ومنحهم المزيد من حقوق المشاركة الفعالة في صناعة القرار والتنمية ».

وقال: « ينبغي على الاحزاب ان تعمل من اجل تنمية الشباب وتعزيز انتمائهم للثوابت الوطنية، وسيظل الشباب بعطائهم المستمر وتضحياتهم المتواصلة الشعلة التي تضيئ لنا الطريق امام انتصارات الارادة الشعبية ».

وتجسدت تلك الاقوال في افعال بتبني الحكومة عدداً من البرامج والسياسات الهادفة تحسين اوضاع الشباب والتوسع في بناء المنشآت الرياضية « ملاعب رياضية، صالات مغلقة، بيوت الشباب، مقرات اندية .. إلخ» وتزامنت عملية إقامة مشاريع البنية التحتية للمناطق الشبابية مع البناء المؤسسي والتشريعي الذي يكفل حماية تلك المنشآت وديمومتها بصدور عدد من القوانين والقرارات الجمهورية التي تصب في اتجاه تطوير الحركة الشبابية اهمها :

- انشاء وزارة الشباب والرياضة كوزارة متخصصة تعنى بشؤون الشباب، بعد ان كانت هذه المهمة ملحقة بوزارات اخرى كالشؤون الاجتماعية.

- إنشاء صندوق النشء والشباب كمصدر تمويل والذي من خلاله اقيمت عشرات المشاريع الرياضية العملاقة.

- وفي خضم تطوير المهارات وبناء القدرات وتشجيع المواهب الشابة تم انشاء جائزة رئيس الجمهورية للشباب المبدعين في شتى المجالات «الدينية والادبية والعلمية والفنية وغيرها» والتي حققت نجاحاً وقبولاً ممتازاً الأمر الذي دفع الأخ الرئيس الى اصدار توجيهاته بتوسيع مجالات الجائزة وتعميمها لتشمل جميع محافظات الجمهورية.

- كما ان الاخ الرئيس بارك وقدم الدعم لانشاء وتكوين «الاتحاد العام لشباب اليمن 2003م» كمنظمة جماهيرية تعنى بقضايا الشباب وتسهم في اقامة العديد من الانشطة والفعاليات الشبابية.

وانطلاقاً من ادراكه بأهمية شريحة الشباب باعتبارها حجر الزاوية في العملية التنموية ونظراً لكثرة التحديات التي تواجه تنمية الشباب وخصوصاً في المجال التعليمي وادراكاً من حكومة المؤتمر الشعبي العام لأهمية التصدي لهذه التحديات عقد المؤتمر الوطني للطفولة والشباب « 19 - 22 فبراير 2006م» الذي خرج بمشروع الاستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب لمعالجة كافة التحديات وتلبية الطموحات حاضراً ومستقبلاً وأهمها ما يأتي:

- بناء القدرات الشبابية وتطوير المهارات من خلال التدريب والتأهيل المستمر في مختلف مجالات العلم والعمل ومتطلبات العصر الحديث وذلك بالتوسع في بناء وتشغيل مراكز التنمية الشبابية متعددة الاغراض وعقد الدورات التدريبية المتخصصة.

- التنشئة والمشاركة السياسية والتنموية للشباب.

- إقامة المنشآت والمرافق الترفيهية وقضاء أوقات الفراغ وتوسيع قاعدة الانشطة الشبابية كماً ونوعاً واقامة المؤتمرات والمخيمات والملتقيات الشبابية .

- الرعاية الصحية والاجتماعية الجيدة والمجانية للاطفال والشباب.

- اقامة مشاريع انتاجية شبابية زراعية، صناعية، حرفية تجارية، سمكية وتوفير التمويلات للمشاريع الشبابية الصغيرة بشروط ميسرة.

- تنسيق وتكامل جهود الهيئات والقطاعات الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني ورفع ادائها لتنمية الاطفال والشباب.

- تحديث وتطوير البناء المؤسسي للهيئات والمؤسسات العاملة في قطاع الطفولة والشباب.

- انشاء مؤسسات طباعة لدعم مؤلفات واصدارات الشباب والمؤلفات الخاصة بثقافة الاطفال وتعميم تداولها بأقل كلفة.

- استيعاب المشاريع الشبابية والمرافق الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة في المخططات الحضرية.

- دعم الموهوبين والمبدعين وتمكينهم من الاستمرار في تطوير معارفهم وتنمية مهاراتهم العلمية .

وبذلك فإن اليمن تعتبر اول دولة في الشرق الاوسط أعدت استراتيجية للطفولة والشباب (بشهادة المنظمات الدولية المشاركة في المؤتمر).

ولم يأت هذا الاهتمام من فراغ ولكنه كان انسجاماً مع توجهات تنظيمنا الرائد المؤتمر الشعبي العام والذي سطرها في كل أدبياته وبرامجه السياسية، وللتدليل على ذلك نورد بعضاً مما جاء في البيان الختامي للمؤتمر العام السابع:

- وفي إطار اهتمامه بالشباب ودورهم الحيوي في خدمة مسيرة البناء والتنمية فإن المؤتمر يؤكد:

- الاهتمام بأوضاع الشباب في مجال التدريب والتأهيل وفي تحسين صورة التعليم.

- توظيف كافة الشباب من خلال الاهتمام بمشاريع انتاجية في المجالات الزراعية والصناعية والحرفية والسمكية والابداعية ورعاية البرامج التي تهدف الى تمويل المشاريع الصغيرة في هذه الجوانب.

- تعزيز بنية المنشآت التي تستوعب مختلف المناشط الشبابية التي تمكن من توسيع قاعدة النشاطات في اوساطهم في المجالات الرياضية والثقافية والابداعية.

- التأكيد على الاهتمام بشريحة الشباب والناشئين من خلال تفعيل برامج الإعداد والتأهيل العلمي والثقافي وتطوير مهارات المشاركة المتعددة بما يمكنهم من تحقيق النماء والرخاء المنشودين والمساهمة الفاعلة في المستقبل، وفي هذا الاطار يوصي المؤتمر على وجه الخصوص بما يلي:

- الاهتمام بالتنشئة السياسية الوطنية للشباب وادماجهم في مختلف المشاركات الديمقراطية والتنموية.

- الاهتمام بالبرامج والملتقيات والمخيمات الشبابية التي ترسخ قيم الانتماء الوطني وتعمق الثقافة المتأصلة على مفاهيم الميثاق الوطني وتحصينهم من افكار التطرف والانحراف.

وفي ضوء ما تقدم فإنه يتضح لنا جميعاً أن تأهيل قطاع الشباب ورعايتهم قد حظيا بقدر كبير من الاهتمام من قيادة حكومة المؤتمر الشعبي العام، وستظل قضايا الشباب في مقدمة الاولويات وذلك ما اكده البرنامج الانتخابي لفخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح حفظه الله والذي نستعرض منه الفقرات التالية:

- مواصلة الاهتمام بالطفولة والنشء وتوفير كافة الرعاية لهم والعمل على توفير الحماية للاطفال من كل اشكال العنف والتسول والعمالة وتفعيل قانون حقوق الطفل وتعديل القوانين الاخرى التي تتعارض مع احكامه والتوسع في حملات التحصين للاطفال من الامراض الفتاكة وتوفير الوسائل الكفيلة بتنمية قدراتهم الذهنية وتنشئتهم في مناخات سليمة وبما يكفل لهم طفولة سعيدة.

- دعم مشاركة الشباب في التنمية وخدمة المجتمع.

- مواصلة انشاء وتمويل مشاريع البنية التحتية المخصصة لانشطة الشباب.

- توفير المزيد من الفرص لممارسة الانشطة الرياضية والترفيهية للشباب وتهيئة البنية المواتية للابداع وتنمية الشخصية المتوازنة والايجابية.

- انشاء المزيد من الاندية العلمية والثقافية والاستمرار في دعم وتشجيع المبرزين من الشباب في مختلف المجالات.

- الاهتمام بتوسيع قاعدة مشاركة الشباب في الالعاب الرياضية محلياً وعربياً ودولياً.

- الاهتمام بالنشاط الرياضي ودعم الاندية الرياضية وتطوير انشطتها الرياضية والاجتماعية والثقافية.

- الاهتمام بالرياضة النسوية وانشاء اندية خاصة بهن.

- إنشاء معهد إعداد قيادات العمل الشبابي والكشفي والإرشاد وفتح فروع له في المدن الرئيسية.

- الاهتمام بالمبدعين من الشباب وتنمية مهاراتهم وقدراتهم.

- مواصلة تبني البرامج التي تكفل غرس قيم الولا ء والانتماء الوطني في نفوس الشباب وتحصنهم من كافة أشكال الغلو والتطرف والانحراف.

- مواصلة الاهتمام ببرلمان الاطفال وتقديم الدعم اللازم له من اجل ممارسة دوره في تنمية الديمقراطية لدى الاطفال وغرسها فيهم.

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

الشباب حاضر ومستقبل الوحدة اليمنية وحراسها الأوفياء

حظي قطاع الشباب والرياضة في بلادنا خلال عهد الوحدة اليمنية المباركة التي تحققت في الثاني والعشرين من مايو 1990م بالعديد من المنجزات في مختلف الأصعدة والتي تمثلت في المنشآت الرياضية (الملاعب والصالات الدولية وبيوت الشباب)وما نلمسه اليوم من تطور وازدهار وتوسع كبير في قطاع الشباب أسهم في تنامي الوعي الوطني من خلال تنفيذ وإنجاز العديد من المشاريع والمنجزات الشبابية والرياضية بمختلف أنواعها وأنشطتها ومجالاتها والتي باتت تغطي عموم محافظات الجمهورية ويستفيد من خدماتها ومكوناتها كافة أبناء اليمن هو من أهم الثمار الخالدة للوحدة المباركة خصوصاً إذا تطرقنا الى جانب المشاركات واستضافة اليمن الكثير من الفعاليات الرياضية المتنوعة بألعابها التي أبهرت كل من زاروا اليمن وأبدوا إعجابهم بما شاهدوه من تطور على كافة الأصعدة التنظيمية والإدارية والصالات التي يتم فيها خوض المنافسات.

أضف إلى ذلك المستوى الرائع الذي يقدمه أبناء الثاني والعشرين من مايو وهم يحصدون الألقاب ويتوجون أبطالاً في منصات التتويج من خلال الأداء الراقي والإبداعات المشرفة، وهم يرفعون علم الوطن على صدورهم، كل هذا وغيره لم يأت من فراغ وإنما من خلال الاهتمام الكبير والرعاية الكاملة والمستمرة التي يحظى بها قطاع الشباب والرياضة من قبل رمز الوحدة وباني نهضة اليمن الحديث فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية -حفظه الله- وعطاء الوحدة مستمر مهما حقد الحاقدون على هذا الوطن الغالي على قلوبنا جميعا.

لقاءات/ نبيل الترابي

نسلط الضوء على ما شهدته الحركة الشبابية والرياضة في بلادنا منذ تحقيق الوحدة اليمنية في الثاني والعشرين من مايو 90م بلقائنا عدداً من المختصين في وزارة الشباب والرياضة، و بعض الرياضيين الذين عاشوا مع الوحدة المباركة وما تحقق من منجزات عملاقة خلال السنوات الماضية من عمر الوحدة اليمنية.

في البداية تحدث الشيخ حاشد عبدالله الأحمر- نائب وزير الشباب والرياضة عما تحقق من منجزات عملاقة في ظل الوحدة المباركة، حيث قال:

من المؤكد أن الوحدة اليمنية جاءت لتطور الكثير من المفاهيم الوطنية وتعيد اليمن الى ما كانت عليه قبل التشطير في ظل راية موحدة وأرض واحدة بلا حدود او فواصل، وثمار الوحدة تحققت بشكل كبير وتطور المستوى العام على صعيد البنى التحتية في كثير من المرافق الحيوية التي انعكست بشكل ايجابي على سير التنمية واستقرار الاقتصاد الوطني.. الوحدة اليمنية كانت خيار الشعب والقيادة الحكيمة التي رأت انه لا مجال للقوة والعمل والعطاء سوى بالوحدة المباركة التي تحققت في الثاني والعشرين من مايو 90م .

وعن منجزات الوحدة قال نائب الوزير: إن ما تحقق للشباب اليوم من منجزات ليس قليلاً مقارنة بما كانت عليه الاوضاع قبل الوحدة، واذا ما ركزنا على الجانب الرياضي لوجدنا الكثير من الايجابيات التي تحققت باخلاص ونية من راعي الشباب الاول فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية -حفظه الله- الذي اهتم بقطاع الشباب اهتماماً بالغاً وجعل قضية الشباب وآمالهم ضمن برنامجه الانتخابي الذي تصدرت فيه قضية الشباب كافة الاولويات، وكان صادقاً في وعوده للشباب من خلال ما لمسناه على أرض الواقع من منشآت وبنى تحتية منتشرة في ربوع الوطن، وفي مختلف المحافظات : ملاعب ومراكز شبابية ورياضية ودعم كبير ومتواصل لكافة رياضيي الوطن بشكل لم يتحقق من قبل.. واصبحت الرياضة في مستوى متطور وحققت طفرة في كثير من المنجزات والمشاركات سواءً المحلية او العربية او القارية والعالمية، كذلك اتحد شباب اليمن وشكلوا لوحة وطنية ستظل خالدة بدعم وتكاتف الجميع بدءاً من أصغر مسؤول الى اكبر مسؤول.

واضاف : الوحدة اليمنية خالدة رغم ما أحيط بها من ظروف، لأننا بوجودها استطعنا ان نضمن مستقبلاً لكل ابنائنا، وارضنا تحتوي طموحاتهم والتنافس مشرف ولان الثوابت الوطنية لا تتغير ولاتباع او تشترى.. وحدة خالدة للأبد، فبها رأينا النور ولمسنا العمل الخالي من الاحقاد واحتفلنا مع الوطن بيمن الثاني والعشرين من مايو نتمنى ان يستمر العمل والبناء وان تعيش بلادنا في خير ورخاء واستقرار وان يعم السلام بين ابناء الوطن وان تزدهر الرياضة اليمنية بشبابها سواء الذكور او الاناث لان كليهما يشكل خطوات النجاح والابداع المغروس بحب الوطن البعيد عن الاحقاد والضغائن التي يخلفها الفكر العقيم والحقد الدفين على ما تحقق من منجزات.. والأيام القادمة ستشهد المزيد من الانجازات التي تخدم شباب اليمن وترفع من شأنه بين مختلف الدول العربية والأجنبية.

حاشد الاحمر

عبد الحميد السعيدي

المهندس نعمان شاهر

حاشد الأحمر : الوحدة حققت العديد من المنجزات العملاقة وستظل خالدة بخلود شعبنا

الكثير من المنشآت

من جانبه تحدث الأخ مشعل الداعري مدير عام مكتب الشباب والرياضة بلحج حول التطورات التي شهدتها بلادنا في كافة المنعطفات السياسية والاقتصادية والرياضية، بالقول:

في البداية أشكركم على متابعة أهم الاخبار الرياضية وغيرها وكذا تسليط الضوء على يمن الثاني والعشرين من مايو اليوم الذي تحقق فيه الحلم الكبير لكل ابناء الشعب اليمني.

كانت الوحدة حلماً وكان ما قبلها مجرد اضغاث احلام لم يكن كل شيء على ما هو عليه الآن.. اليوم وبعد أن مضت بلادنا في ظل راية الوحدة الوطنية رأينا كيف أصبحت الاوضاع واخذت تتطور بشكل كبير، عما كانت عليه سابقا، لمسنا التطور في كافة المنعطفات السياسية والاقتصادية والرياضية، أصبح لليمن ثقل كبير بعد ان كانت تعاني من ويلات الانشطار وشاء الله أن تولد الوحدة حتى ينعم ابناء الوطن الواحد بخيرات الوحدة وثمارها التي تحققت وأبهرت العالم.

واضاف : ما تحقق للشباب اليمن خطوة لم تكن لتتحقق لولا أن ارادة الله وطدت أركان الوحدة على أسس متينة وصلبة باطنها الاخلاص وظاهرها التضحية وحب الوطن، منجزات الوحدة من الصعب أن يتم حصرها في مشروع او اثنين او حتى مائة فما تحقق اكبر بكثير من مجرد ذكر عدد المشاريع التي تواجدت على أرض الواقع، كما لا ننسى ان هناك الكثير من المنشآت التي لا تزال

لقد فشلت المؤامرات وتحطمت على صخرة صمود أبناء شعبنا، وحبهم وولائهم للوطن

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

قيد البناء والتحضير لها.
شباب الوطن بما تحقق هم المستفيدون في عملية البناء والتطوير وما تحقق للشباب يمثل حالة ادهاش لكل من يرصد وقائع التألق والتطور..
صالات رياضية بمواصفات دولية، ملاعب يعاد ترميمها وملاعب تبنى واخرى يخطط لها ومراكز شبابية ورياضية مختلفة وكل هذا جاء بفضل الله ثم بفضل القيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الذي يعتبر الداعم والراعي الاول لكل الشباب على اختلاف مشاربهم، فجاءت ثمار الوحدة طيبة لبلدة طيبة ربها غفور، ورحلة التطوير في ظل الوحدة مستمرة رغم الظروف ورغم الانجرافات الخاطئة وراء تيارات لا تهدف الا زعزعة الأمن والاستقرار لوطن الوحدة.

اما الاخ عبدالحميد السعيدي- الوكيل المساعد لقطاع الرياضة بوزارة الشباب والرياضة فتحدث عن المنجزات الشبابية التي تحققت في ظل دولة الوحدة، قائلا:

إن أبرز المنجزات الشبابية والرياضية تحققت في العهد الوحدوي في مختلف المجالات الشبابية والرياضية رغم المعاناة والمعوقات التي جابهتها ومازال يحدونا الامل والتفاؤل بالمزيد في ظل الرعاية الكريمة التي يوليها القائد الوحدوي الرمز علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية -حفظه الله- ورعاه لابنائه الشباب والرياضيين .

واضاف : ونجدها مناسبة بالعيد الوطني الـ 20 للوحدة اليمنية وقيام الجمهورية اليمنية الفتية ان نرفع الى فخامته أسمى آيات التقدير والشكر والوفاء وواجب العرفان لرعايته لشباب الوطن والرياضيين بشكل خاص، وكذا تسجيل اصدق عبارات التقدير والاعتزاز لرئيس واعضاء الحكومة ورئيس واعضاء مجلس النواب ورئيس واعضاء مجلس الشورى لاهتمامهم ودعمهم ورعايتهم لقضايا الشباب والرياضة وكانت نتائج هذه الرعاية والدعم والاهتمام في بناء المنشآت الشبابية والاستادات الرياضية المركزية والملاعب والصالات الرياضية الدولية

مشعل الداعري

محمد الهاشمي

ايمن محمد علي

المغلقة في العديد من المحافظات حتى وصل هذا الخير من المنشآت الشبابية والرياضية الى عواصم المحافظات النائية.

واستطرد قائلاً : وكذا بناء استثمارات لعدد من اندية الجمهورية ومقرات رفيعة على مستوى الاتحادات العربية بين رئيس ونائب رئيس واعضاء مكاتب تنفيذية وما زال الطموح في هذا الجانب مستمراً لقدرة بلادنا على استضافة عدد من البطولات العربية والآسيوية وغرب آسيا من الناحية الادارية والتنظيمية

الداعري : ما حققته الرياضة اليمنية بعد الوحدة أبهر العالم

جديدة لها وتسوير بعضها مع ملاعبها حتى وصل هذا الخير الى جزيرة سقطرى وبناء المركز الوطني للطب الرياضي بالعاصمة صنعاء الذي يستهدف معاينة وعلاج الرياضيين والشباب مجاناً ويقدم خدماته لهم دون العمليات الجراحية ووصول عدد من القيادات الشبابية والرياضية الى عضوية مجالس ادارات الاتحادات العربية والآسيوية وعضوية اللجان والهيئات والمنظمات الشبابية والكشفية وعضوية لجان المجلس الاولمبي الآسيوي والاتحادات الدولية بل وصل البعض منهم الى مناصب

والبنية التحتية للمنشآت الرياضية من صالات دولية وملاعب رياضية وكذا في احراز العديد من الميداليات الملونة والمراكز المتقدمة التي شرفت بلادنا.. وتأهيل وتدريب العديد من الكوادر الشبابية والرياضية داخلياً وخارجياً في دورات مبتدئة ومتوسطة ومتقدمة وتخصصية للمدربين والحكام والاداريين والقيادات الشبابية والرياضية.

وما من شك في ان العمل الشبابي والرياضي على مدى الـ 20 عاماً يبعث على التفاؤل بالنسبة للانجازات والنتائج التي تحققت في مختلف المجالات الحيوي الذي يشير الى مدى صحة الانجازات والنتائج في الانشطة الشبابية والرياضية وعملية التقييم عادة ما يكون من صفاتها الاستمرار مع الاستعانة في حركة تطور العمل الشبابي والرياضي بالاسلوب العلمي والخبرات العملية في معالجة الامور وحل المشكلات وتقييم العمل في الانشطة الشبابية والرياضية الداخلية والخارجية.

وقال : حقاً بالوحدة اليمنية كبرت اليمن ونعمت وستظل مفخرة للشباب والرياضيين الذين كانوا السباقين إلى التوحد من خلال تشكيل الوفود الشبابية والرياضية.

إن تقييم هذه الانجازات الشبابية والرياضية ودراسة نتائجها أمر مطلوب في مختلف النواحي الايجابية والسلبية في نشاطها من عوامل او نقاط ضعف، لان التقييم امر مهم كونه المفاعل

والمنتخبات الرياضية الموحدة في عدد من الالعاب داخلياً وخارجياً وكذا في إعلان الوحدة الرياضية قبل اعلان الوحدة السياسية في 22مايو وذلك بدمج اللجنتين الاولمبيتين في صنعاء وعدن تحت اسم اللجنة الأولمبية اليمنية.

وقد شهد يوما 8 - 9 فبراير 90م بعدن انهاء التشطير الرياضي الاولمبي باليمن و نجح الرياضيون كما لم ينجح قبلهم آخرون بهذا المستوى متخطين كل حواجز المسافات والتعقيدات، انه منعطف رياضي تاريخي ليس فيه جنوب او شمال سطرته القيادات الرياضية والاولمبية برئاسة الدكتور محمد أحمد الكباب- وزير الشباب والرياضة- رئيس اللجنة الاولمبية بصنعاء، ومحمد غالب أحمد- رئيس المجلس الاعلى للرياضة- رئيس اللجنة الاولمبية بعدن ويعد تجسيداً عملياً لاهداف ومبادئ ثورتي 26سبتمبر و14 اكتوبر المجيدتين وكان هذا هو الدور السباق والمتميز للرياضيين اليمنيين في تعميق الوحدة اليمنية في وطننا العزيز اليمن.. وواجبنا كرياضيين اليوم بالغ الاهمية يكمن في الحفاظ على هذه الوحدة واستنهاض كل الطاقات على دربها.

آمال الشباب

فيما يقول المهندس نعمان شاهر رئيس الاتحادين العربي واليمني للجودو:

لا خلاف على أن الوحدة اليمنية جاءت لتزيل كل الحواجز بين أبناء الشعب اليمني وجمعت الكل تحت مظلة التفاني والتضحية من اجل الوطن، فتعمقت رابطة الدم والنسب بين ابناء الشعب اليمني الواحد.. وبما أن قوة أي شعب في وحدته فقد لمسنا مدى ما تحقق لبلادنا ولشبابنا في ظل الوحدة المباركة من منجزات تجسدت على ارض الواقع من جميع النواحي، رأينا العديد من آمال الشباب تتحقق من خلال المنشآت الكبيرة كالصالات الرياضية التي تواجدت في كل المحافظات ومن خلال الاندية التي احتوت الكثير من الالعاب الرياضية، وكذا الصالات الخاصة بجميع الالعاب ولعل أبرزها صالة 22مايو الدولية

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

الجنوب العربي مشروع استعماري كشف الشعب حقيقته وتصدى له وهزمه

علي الدبعي

فهمي باحمدان

حياة فارع

بصنعاء والتي حملت اسم اليوم العظيم في تاريخ اليمن كما أن المنجزات تمثلت في انشاء العديد من الملاعب الرياضية، وكذا المراكز الشبابية التي مثلت حالة ايجابية لخدمة الوطن من خلال تأهيل شباب واع لأهم قضايا العصر وأهم قضايا الشَّباب القادر على الدفاع عن منجزات الوحدة الوطنية التي جاءت بالخير للجميع .

واضاف : ان ما نلمسه اليوم من تطور وازدهـار هو من اهم الثمار الخالدة للوحدة المباركة، حيث اصبحت اليمن بشبابها تباهي الـدول دون استثناء واصبحنا ننافس الجميع من ناحية الاستضافات لكثير مـن الفعاليات والانشطة التي أبهرت كل من زاروا اليمن وأبدوا اعجابهم بما شاهدوه من تطور على كافة الاصعدة التنظيمية والادارية والاتزان في معالجة الكثير من الاختلالات التي تنتج عن ظروف محاطة بأفكار متخلفة ورجعية.

اليمن ستظل يمن العزة والكرامة والشموخ، ولن يفسدها العابثون ولن ينال منها العملاء، والوحدة هي النور الذي لا يمكن لاي يد سوداء ان تحجبه وهي مصونة من الله، وبارادة الشعب ستظل خالدة على مدى الزمن، و على الجميع أن يدرك ان كل محاولات الفساد ستتغلب على اصحابها والمكر السيئ لا يحيق الا بأهله.

في نهاية المطاف لتستمر رحلة العطاء ولتستمر قافلة العطاء والبناء تحت مرأى ومسمع من كل الشباب الاوفياء.

شاهر : بفضل الوحدة أصبحنا ننافس بلدان العالم في استضافة الأحداث الرياضية والشبابية

إنجازات لا تعد ولا تحصى

 حياة فارع مدربة العاب قوى .. قالت:

انجازات الوحدة اليمنية لا تعد ولا تحصى لانها كثيرة تحققت على ارض الواقع ولأن الانجازات القادمة بإذن الله اكثر واكبر مما تحقق لشباب الوطن وبإمكان الجميع ان يلمس الأرتقاء في الجانب الرياضي بشكل خاص من خلال الانجازات التي توالت بشكل كبير ومنها الصالات والمراكز الرياضية النسوية والشبابية والتي خصص منها قسم كبير للفتيات كي يمارسن الالعاب التي يردنها ويفعلنها بحرية تامة، بحيث لاتتنافى مع التقاليد والعادات اليمنية وهنا نسجل شكرنا لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الذي أولانا الكثير من اهتماماته ومنح الشباب الدعم الكبير وصنفهم ضمن قائمة أولوياته لأنه يدرك كما يدرك الجميع ان الشباب هم امل الحاضر وجيل المستقبل ولهذا اقول إن عطاء الوحدة مستمر وان شباب الوحدة هم القادرون على حمايتها وحماية منجزاتها، لأنهم من ذاقوا حلاوة الوحدة وبها مارسوا كل هواياتهم وكل من يحاول ان يسيء للوحدة هو في الحقيقة انسان جاحد لا يحمل في قلبه ذرة ولاء ولا إيمان ، والجميع سيتصدى لكل محاولات العبث التي تريد ان تنال من وحدتنا المباركة والخالدة على مر العصور بإذن الله.. لا لكل من يسيء لشباب الوطن والممتلكات والمكاسب.

سنحافظ عليها

 الاعلامي فهمي مبارك باحمدان قال:

الوحدة هي مصدر عز وقوة لأي وطن يعرف ابناؤه معنى وقيمة الوحدة والحمد لله أن بلادنا كانت سباقة الى السير في هذا المجال وتوحدنا امام العالم أجمع وبالنسبة لي كرياضي أمارس رياضة الفروسية اقول ان كل ما لمسته الآن دليل على ان هناك اهتماماً بالغاً بالشباب كون المنافسات الرياضية تقام

مما لاشك فيه أن الوحدة اليمنية مثلت نقطة تحول استراتيجية مهمة في تاريخ اليمن بشكل خاص والمنطقة بشكل عام، وقد مثلت الوحدة اليمنية التي كان يحلم بها كل أبناء شعبنا العظيم فرصة بعثت في قلوب الجميع الأمل في

لقد تحقق في عهد الوحدة الكثير والكثير في ظل القيادة السياسية ممثلة بالرئيس الصالح حيث تطورت اليمن في شتى المجالات سواءً الخدمية او التنموية وفي مختلف الاتجاهات السياسية والاقتصادية والثقافية ومنها

بشكل واسع وسنوي دون انقطاع وهذا دليل على أن الحكومة الراشدة تنظر الينا بعين الرعاية والاهتمام وكل ما استطيع قوله إن اليمن كبيرة بابنائها وقوية بهم ولا يمكن ان يطال وحدتنا شيء ونحن على قيد الحياة، و كل ما يحصل لن

حياة فارع : إنجازات الشباب والرياضة في زمن الوحدة كثيرة .. والقادم أروع

يؤثر على تفكيرنا ولن تتأثر عقولنا بأية افكار رجعية وسنحافظ عليها بارواحنا ويكفينا ما نراه على ارض الواقع من منجزات لا يختلف عليها اثنان ويجب ان نكون سباقين في البناء والتطوير ومهما ازدادت الاحداث سوءاً فإن وحدتنا مباركة ومحاطة برعاية الله عز وجل الذي لن يحطم آمالنا واحلامنا حتى نستمر في عملية النهضة ليمن الثاني والعشرين

التقدم نحو الوحدة العربية الشاملة التي نص عليها الهدف الخامس من أهداف الثورة اليمنية.

إن الوحدة التي بارك الله قيامها على يد صانعها وربـان سفينتها الماهر فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية -حفظه الله- في الثاني والعشرين مـن مايو 1990م كانت مفتاحاً هاماً لتلبية طموحات شعبنا

الرياضية، و كان للشباب منها نصيب الاسد، فقد شيّدت الملاعب الرياضية المتمثلة بالاستادات الرياضية الدولية وملاعب الاندية والصالات المغلقة التي وصلت الى جميع محافظات الجمهورية، حيث تحتضن جميع الألعاب الرياضية المختلفة سـواءً الجماعية أو الفردية ومنها القتالية، كما كان للشباب اهتمام خـاص من قِبل راعـي الشباب الاول

حياة فارع : إنجازات الشباب والرياضة في زمن الوحدة كثيرة .. والقادم أروع

من مايو 90م الـذي تحقق فيه كل طموحات الشعب اليمني الابي الذي لن يفرط في شبر واحد من الارض اليمنية العامرة بالخير.

الوحدة في حدقات عيون الشباب

 محمد عـبـده مصلح الهاشمي المسؤول المالي لاتحاد الطاولة :

واساساً متيناً لبناء الدولة الحديثة بكافة اركانها ولعل أهم هذه الأسس هي: الديمقراطية التي نحتفل بها في الـ27 من ابريل من كل عام والتي لم تفرض على بلادنا بل كانت بمحض إرادة أبناء شعبنا فالديمقراطية تجسدت من خلالها حرية الشعب اليمني باختيار من يمثله في حكم البلاد أو البرلمان أو الحكم المحلي والمتمثل بالسلطة المحلية.

فخامة الرئيس -حفظه الله- والمتمثل بالدعم اللامحدود من خلال تكريمهم وإعطائهم عناية خاصة ورعاية كريمة وتشريفه بالحضور في معظم الفعاليات والأنشطة الخاصة بأبنائه الشباب كون الشباب نصف الحاضر وكل المستقبل، وهم من يضع آماله بتحملهم مسؤولية هـذا الـوطـن المعطاء وطـن الثاني والعشرين من مايو المجيد، فالشباب هم

الهاشمي : الوحدة نقطة تحول في تاريخ اليمن والرياضة اليمنية

السواعد المثمرة لبناء الوطن وتطويره والحفاظ على وحدته الى الأبد.

أمل المستقبل

 الصحفي علي الدبعي قال :

الوحدة الوطنية قصة نجاح كبيرة لا تتسع كل الكتب لرصد انجازاتها ولا يستطيع اي إنسان أن يعبر عن كامل مشاعره وأحساسه بالفرح بتحققها وتوحيد ابناء الوطن الواحد في ظل دم واحد ولحمة واحـد.. و من يشاهد ما تحقق لابناء الوطن من منجزات عملاقة سيدرك ان هناك جهوداً بذلت حتى رأينا المنشآت تملأ ربوع الوطن واصبحت الرياضة تـدار بالملايين واصبحت كل محافظة تمتلك العديد من الاندية وكل هذه الاندية يتواجد بها شباب معطاء ومثقف هم عماد الحاضر وأمل المستقبل لا يمكن ان يتم استغفالهم او استدراجهم الى حراك الخطر مهما كانت الاسباب ومن يقعون في الخطأ هم الشباب الذين شردوا عن قطار الوعي الثقافي لأن الوحدة المباركة والغالية على قلوبنا جميعاً علمتنا كيف نحب بعضنا البعض وان لا نترك مجالاً للحاقدين على أبناء الثاني والعشرين من مايو 90م لما يتمتعون به من عطاء وخير وتنمية في جميع المجالات الثقافية والاقتصادية والسياسية وبالذات المجال الرياضي الذي تحققت فيه المنجزات التاريخية من ملاعب وصالات وأتاحت الفرصة للشباب والشابات لممارسة هواياتهم بكل حرية وفخر واعتزاز.

 الأخ ايمن محمد علي تلها مصور صحفي:

تعتبر الوحدة اليمنية مصدر فخر واعتزاز لكل ابناء شعبنا اليمني التي نحتفل بالعيدالعشرين لقيامها والتي تهافتت قلوب اليمنيين فرحاً وابتهاجاً بقيامها، ولما تمثله الوحدة اليمنية من مكسب للاجيال التي ستنعم بخيراتها.

فالوحدة اليمنية صنعت التحولات التاريخية لابناء شعبنا بقيادة ابن اليمن البار فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية -حفظه الله- الذي قاد اليمن الموحد بحكمة وحنكة، نحو بناء هذا الوطن الموحد ومحافظاته العظيمة من اهمها تجسيد الممارسة الديمقراطية عبر صناديق الاقتراع الحر والمباشر وهو صاحب القرار وهذا تحقق في ظل الوحدة اليمنية وكذلك حرية التعبير من خلال الصحف الحزبية والرسمية.

ومـن خيرات الـوحـدة ما تحقق من مشاريع خدمية للشباب نـظـراً لما يمثلونه مـن أهمية كونهم قـادة المستقبل فاصبحوا يأخذون نصيبهم الممتاز من التعليم الاساسي والثانوي والجامعي وتأهيلهم في المعاهد التقنية والمهنية في كافة محافظات الوطن.وقد رعت دولـة الوحدة الشباب من خلال تأهيلهم ثقافياً ورياضياً وتم بناء عدد من الصالات الرياضية والاندية التي فيها يتم استيعاب الشباب وممارسة هواياتهم الرياضية مثل كرة القدم والطائرة والسلة والكاراتية والجمباز والشطرنج والتنس والسباحة والرماية والفروسية والهجن والمصارعة ...الخ، وتقام سباقات لتلك النشاطات الرياضية التي يهتم بها شبابنا وقد حقق شبابنا بعض البطولات العالمية والاقليمية والمحلية، وتم رفع علم الوحدة في الكثير من المحافل الدولية اولت دولة الوحدة اهتماماً للرياضة النسوية التي سيكون لها شأن .

وتحققت تلك المنجزات في ظل عمر الوحدة المباركة التي سيظل ولاؤنا لها وسنحافظ عليها بحدقات اعيننا وبارواحنا ودمائنا.

وكيل وزارة الشباب والرياضة لقطاع الشباب :

الأرقـــــام لاتكـــــذب

حظي قطاع الشباب باهتمام كبير من قبل القيادة السياسية في البلاد ممثلة بالأخ الرئيس علي عبدالله صالح (حفظه الله) الذي ما انفك يؤكد أهمية هذه الشريحة باعتبارها أساس الحاضر وبانية المستقبل والضمانة الأكيدة لاستمرار مسيرة التطور والنماء التي يقودها فخامته.

وانطلاقا من محورية الدور الذي تضطلع به هذه الشريحة والذي سوف تضطلع به مستقبلا فقد كان للبرنامج الانتخابي لفخامته نظرة ثاقبة إلى هذا الدور، ومن خلال هذه النظرة انبثقت العديد من الرؤى والأفكار التي تحولت إلى واقع ملموس تسعى الجهات التنفيذية المتخصصة إلى ترجمته عبر برامج عملية وأنشطة لايمكن تجاهل مردوداتها .

اليوم وتزامنا مع احتفالات بلادنا بالعيد الوطني الـ (20) ليوم الثاني والعشرين من مايو ارتأت صحيفة 14 أكتوبر ومن خلال هذا الملحق الخاص أن تلتقي وكيل وزارة الشباب والرياضة لقطاع الشباب الأخ عبد الرحمن حسن الحسني لتتعرف من خلاله على عدد من الأمور التي تهم هذا القطاع وإستراتيجية الوزارة للعمل معه .. وأمور أخرى لاتخرج عن السياق الشبابي .. نضعها بين أيديكم من خلال السطور التالية :

لقاء / حسن عياش

علام تبنون خططكم في مجال العمل مع الشباب.. وكيف تقيمون سير تنفيذ هذه الخطط ؟

- بالنسبة لنا في قطاع الشباب وضعنا خطة لعام 2010م استندنا فيها إلى الرؤى والمضامين التي جاءت في البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح حفظه الله راعي الشباب الأول ، وكذلك الإستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب. هذه الخطة استوعبت كثيراً من القضايا وفي مقدمتها تفعيل الأنشطة الثقافية في الأندية والهيئات الشبابية والمراكز الصيفية ، بالإضافة إلى الاهتمام التوعوي والتثقيفي للشباب وتحصينهم ضد التطرف والغلو ومسببات الإرهاب والأفكار التي لا تتوافق مع قيمنا الإسلامية ومبادئنا الوطنية.

وبالنسبة للشق الثاني من السؤال نعتقد أن كثيراً من الأمور تسير جيدا والوزارة ممثلة بقطاع الشباب تمضي قدما في انجاز المهام الموكلة إليها بدعم ومباركة من القيادة السياسية للبلاد بزعامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح.

أهم ماتركزون عليه في خططكم وبالتالي عملكم مع هذه الشريحة في ظل ماهو معروف عن حساسية التعامل مع هذه الشريحة خصوصاً ؟

- ابرز ما يتم التركيز عليه في عملنا هو تجذير قيم الولاء الوطني وتعزيزه بين الشباب ، والعمل على تحصينهم ضد كل فكر هدام و غير سوي ، كما نعمل على إيجاد شباب واع ومتسلح بالعلم والمعرفة والثقافة ، قادر على مواجهة الصعاب، وجدير بحمل أعباء الدور المنوط به في عملية البناء والتنمية والإعمار وفي المشاركة السياسية والديمقراطية.

كما نعمل من خلال برامجنا على أن يكون هؤلاء الشباب ركيزة أساسية لصيانة امن البلاد واستقرارها بالفكر والممارسة .

هل من أمثلة عملية تدلل على تقومون به ؟

- على سبيل المثال وليس الحصر هناك توجه بدأنا في العمل عليه في الفترة الأخيرة يتمثل بالعمل مع الشباب في محافظاتهم من خلال إنشاء مراكز التنمية الشبابية ، ومن خلال هذه المراكز يمكن تنفيذ الكثير من الأفكار مع المنخرطين في هذه المراكز ، كما تشمل هذه المراكز الأنشطة و الفعاليات المختلفة ، ولا تغفل جوانب التعلم والمعرفة المباشرة عبر دورات في تعليم اللغات الحية الحاسوب ودورات في مجال التنمية البشرية.

هل هذه المراكز موجودة في كل المحافظات ؟

- بدأنا بهذه المراكز في محافظة الحديدة والأكيد أننا لن نتوقف هناك.

وماذا عن بعض المراكز التي نسمع عنها مثل المركز الفرنسي وغيره ؟

- مركز الدمج الفرنسي جزء من مشروع دمج الشباب في المجتمع وهو يهدف إلى تعليم الشباب وتمكينهم في مجال إنشاء المشاريع الصغيرة.

هذا يقودنا إلى سؤال عما يمكن أن نسميه علاقات تعاون وشراكة مع الأطر الأخرى ، محلية ودولية ، في مجال العمل مع الشباب؟

- لدينا علاقات جيدة مع عدد من الجهات مثل البنك الدولي وعدد من الهيئات المانحة نستثمر هذه العلاقات في طرح قضايا الشباب ومشكلاتهم وخصوصا قضية البطالة وإمكانية مكافحتها بإيجاد فرص عمل جديدة ، فكما هو معروف وملموس أن البطالة باتت اكبر مشكلة يعاني منها الشباب وبالتالي المجتمع ، ونحن نسعى إلى تأهيل الشباب وتدريبهم على المهارات الحياتية المختلفة من اجل مجابهة هذه المشكلة ، وهذا يتم بالتعاون مع عدد من الجهات كما سبق وقلت.

مرة ثانية : هل من أمثلة ؟

- مثلا ، لدينا مشروع مع وزارة التعليم الفني والمهني فيما يتعلق بتأهيل عدد من الشباب في مجال الكهرباء والنجارة والميكانيك وكافة الحرف المهنية لمساعدتهم في إيجاد مصدر دخل ، وليكونوا قادرين على تلبية مطالب سوق العمل .

هل من كلمة تودون قولها للشباب ونحن نشعل شموع العيد الوطني العشرين؟

- أقول إن عليهم التمسك بالثوابت الوطنية وألا ينساقوا وراء الدعوات الباطلة خصوصا تلك التي تمس الوحدة الوطنية.

وادعوهم إلى استحضار الأرقام والشواهد التي تؤكد خير الوحدة اليمنية وتدحض أكاذيب دعاة التشطير والتمزق .. كيف كنا في زمن الحكم الشمولي وكيف أصبحنا اليوم .. انظروا إلى المكتسبات والمنجزات التي تحققت في هذه السنوات القليلة من عمر الوحدة المباركة.

عبدالرحمن الحسني

أقول أيضا : لدينا اليوم مؤسسات تعليمية تتسع لـ (5 000000) طالب وطالبة ولدينا أكثر من 13 ألف مدرسة، ولدينا العشرات من المعاهد العلمية والتعليمية والفنية والتقنية ، والمنشآت الرياضية ، ولدينا الصالات المغلقة التي تنتشر في كل محافظات البلاد.

كما ادعو كل شباب الوطن إلى التسلح بالعلم والمعرفة باعتبارهما سلاح العصر الذي سوف يمكنهم من تحمل مسئولياتهم بقدرة و عن دراية وفهم ، كما أقول لهم إن الواجب يحتم عليهم التصدي للدعوات المشبوهة الصادرة من بعض الخارجين على القانون وان يكونوا درعا واقيا للحفاظ على الوطن ووحدته.

الأخ وكيل وزارة الشباب والرياضة لقطاع الشباب شكرا جزيلا لك في ختام هذا اللقاء.

- شكرا لكم واسمحوا لي أن انتهز هذه الفرصة لتهنئة القيادة السياسية وعلى رأسها راعي الشباب الأخ الرئيس علي عبدالله صالح بالعيد الوطني المجيد ، كما اشكر وزير الشباب والرياضة الأخ حمود عباد ، ونائبه حاشد الأحمر على دعمهما للعمل الشبابي وحرصهما على أن يحقق كافة الأهداف المرسومة.

برامجنا تهدف إلى تكريس قيم الولاء الوطني ونبذ التطرف والغلو والأفكار الهدامة

خيرات زمن الوحدة تدحض أكاذيب دعاة التشطير والشمولية

نكافح بطالة الشباب بتأهيلهم وتدريبهم لتلبية حاجات سوق العمل

بمناسبة العيد الوطني العشرين لقيام الجمهورية اليمنية

الوحدة اليمنية وحدت الجهود للنهوض بالرياضة النسوية

فاطمة علي العرشي
نائبة رئيس الاتحاد العام لرياضة المرأة
رئيسة مركز تطوير رياضة المرأة – عدن

العيد العشرين لقيام الجمهورية اليمنية يشكل بالنسبة للرياضة وخصوصاً رياضة المرأة في الجمهورية اليمنية نقطة تحول ونقلة نوعية صوب الممارسة العملية والعلمية للأنشطة الرياضية التي تتناسب وقدرات المرأة في ظل قيادة حكيمة للأطر الرياضية في اللجنة الأولمبية ووزارة الشباب والرياضة التي أولت اهتماماً خاصاً بالألعاب الرياضية التي تتناسب مع عادات وقيم المجتمع اليمني.

أهمية الرعاية تنبع من حرص واضح وجلي على رياضة المرأة التي تشكل الوجه الحقيقي لحضارة وحداثة المجتمع باعتبار المرأة القوة الحية للتربية وصقل الموهبة باتجاه اكتمال الشخصية الاجتماعية للمرأة التي تحتاج لبناء العقل السليم في الجسم السليم وايجاد التوافق بين عطائي العقل والبدن.

نادية صلاح

امل جميل عبدالسلام

فاطمة عبدالله سليمان

فاطمة العرشي

نود التأكيد أنّ المرأة في عهد الجمهورية اليمنية وفرت مُناخات ملائمة تحاكي الواقع باتجاه أنْ يكون لها دور يكمّل ريادتها في المحافل الداخلية والخارجية من خلال ثبات المواسم الرياضية وتسخير الإمكانيات اللازمة لممارسة صحيحة وسليمة تواكب التطورات الحاصلة في جسم المجتمع اليمني تنظيمياً وهيكلية.. أندية ومجتمعات.. وتهتم بالمؤسسة كمصدر من المصادر المعنية بتفجير الطاقات والإبداعات.. ليتأتى لها تأدية دور وتأثير مهمين في إيجاد مكان لها تحت شمس الإبداع كماً ونوعا، معتمدة على قاعدة عريضة من اللاعبات المتميزات لرياضة فاعلة تحقق الأهداف التربوية والرياضية المنشودة.. هذه القاعدة من حيث العدد والتنوع الإبداعي شكلت امتداداً لتلك النجاحات والإنجازات التي حققتها بعض المحافظات في زمن التشطير لتبدع وتعطي.

إنّ قيام الجمهورية اليمنية وحد الجهود وسرع الخطوات باتجاه أن يكون لنا مشاركة واسعة وشراكة حقيقية مع أطراف العملية الرياضية الرامية معالجة الاختلالات والنواقص للنهوض برياضة المرأة خطوات متقدمة إلى الأمام لتثبيت أقدامها في ميدان العمل الرياضي لتكون مساهمة فاعلة في مختلف الألعاب التي شهدت توسعاً وتنوعاً في مجالات ممارسة الألعاب حيث بدأت في ممارسة الألعاب الذهنية كالشطرنج وتلاها كرة الطاولة لتتوسع هذه القاعدة في الكرة الطائرة التي تقدمت كثيراً بدعم كبير من الجهات ذات العلاقة لتواصل عامها السابع ما بين بطولات نوعية للمؤسسات والشركات في محافظتي عدن وتعز لتتواصل برعاية اللجنة الأولمبية ووزارتي الشباب والرياضة والتربية والتعليم التي نظمت إلى الآن أكثر من ست بطولات وثمانية تجمعات رياضية لألعاب الشطرنج وكرة الطاولة والكرة الطائرة وأم الألعاب (ألعاب القوى)، وأقامت خلال هذا الفترة بطولات ألعاب السلة (الأولى) وكرة اليد الأولى على مستوى الجمهورية والبطولة الثانية لألعاب القوى في العاصمة صنعاء من قبل الاتحاد العام لرياضة المرأة وكذا الإدارة العامة للمرأة اللذين تنافسا في إقامة البطولات والتجمعات الرياضية التي لاقت استحساناً من الجميع قيادات وقواعد وإعلاماً رياضياً.

إننا في ختام حديثنا نعول على قياداتنا الرياضية والتربوية في وزارتي الشباب والرياضة والتربية والتعليم وكذا القيادة السياسية لدعم أنشطتنا وفعالياتنا باتجاه أن يكون لنا صالات رياضية نسوية مغلقة وتأهيل قيادتنا النسوية من خلال الدورات التدريبية والتحكيمية والندوات التقييمية، ترجمة لتوجه المنظمات الراعية والداعمة وإفساح المجال واسعاً أمام مشاركتنا في المحافل الخليجية أولاً ومن ثمّ الانتقال للمشاركة العربية، وثقوا إننا سنقدّم مستويات أداء أفضل بُغية تحقيق مراكز متقدمة بإذن الله.. إضافة إلى أننا ننشد وضعها ضمن مناهج التربية البدنية والمنشآت التعليمية في المدارس والجامعات لتدرس بصورة منهاجية وعلمية صحيحة، كما فعلت الدول المتقدمة والأقطار المجاورة لتغدو واقعاً يومياً مُعاشاً.. وذلك ليس ببعيد على وطن الثاني والعشرين من مايو الذي من خلاله تطوّرت وتحسنت أساليب العمل مع الفتيات والنساء صانعات الأحداث العظيمة في مختلف مجالات الحياة.. فالمرأة مربية جليلة في المدرسة.. ومدربة وصانعة للأجيال في ميدان الإبداع وقائدة ممثلة في العمل السياسي والاجتماعي والرياضي في الحياة.

إننا نريد لوطن 22 مايو توفير فرص العمل والإبداع والخروج لدائرة الأحداث بأحلى حلة وأبهى صورة تظهر بها المرأة اليمنية رياضيا وإبداعيا وإعلاميا، لأنّها المرآة العاكسة لتطورها ومهارتها وقدرتها في تجسيد تأثيرها ودورها في تنمية المجتمع والحياة.

مع تحياتنا لدور صحيفة 14 أكتوبر الريادي وتشجيعها لنا لنكون في مقدمة الصفوف وتتربع محافظة عدن صدارة الأحداث الرياضية وفي مختلف الألعاب فيا له من مجد وخلود يرتسمُ على حياة المرأة، وهي تحتفل بعيد وحدتها المجيدة المباركة وهي تنعم بدعم راعي الرياضة والرياضيين وصانع مجدها الجديد الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.

الرياضة النسوية تطورت على أسس علمية و عملية

العداءتان وسيلة فضل وفاطمة عبدالله سليمان

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

عدد خاص
بمناسبة عيد الوحدة
22مايو 2010م

الرياضة النسوية في ظل الوحدة المباركة

تحظى رياضة المرأة بتشجيع كبير من قبل القيادة السياسية ووزارة الشباب والرياضة وأصبحت الفتاة اليوم تمارس مختلف الألعاب الرياضية منها الشطرنج وألعاب القوى والكرة الطائرة والسلة والجودو والكاراتيه وكرة الطاولة في مختلف محافظات الجمهورية، وتلقى الدعم والرعاية والتشجيع وأصبحت رياضة المرأة تحظى بالاهتمام الكبير من قبل وزارة الشباب والرياضة واللجنة الأولمبية اليمنية .

أحلام كثيرة تحققت وأصبح للمرأة شأن كبير

بفضل الوحدة أصبحت اللاعبة اليمنية متألقة في المحافل الرياضية العربية والآسيوية

وخلال (20عاماً) من عمر وحدتنا المباركة خطت المرأة اليمنية الرياضية خطوات كبيرة نحو ممارسة شتى الالعاب لتبرز فيها وتوفرت لها مقومات النجاح والتألق خاصة بعد ان تم انشاء نادي بلقيس الرياضي والثقافي الذي يحتوي على الكثير من الملاعب الخاصة بالكرة الطائرة والسلة وكرة اليد والطاولة والالعاب القتالية من خلال وجود صالة مغلقة بكل مرافقها . وكذا قيام الوزارة بتشكيل اتحاد رياضي خاص برياضة المرأة يعنى بإقامة الفعاليات الرياضية المختلفة وقد استطاع برئاسة نجمة اليمن اللاعبة الشطرنجية الدولية / نظمية عبدالسلام عبدالله عثمان التي استطاعت ايجاد مقر للاتحاد وقامت بتجهيزه افضل تجهيز من توفير سكن للاعبات وصالة رياضية متعددة الاغراض وباشر هذا الاتحاد عمله بنجاح باقامة المسابقات الرياضية والدورات التدريبية والتحكيمية .

ونحن نعيش اليوم افراح توحيد الوطن وقيام الجمهورية اليمنية المباركة تحدثت الينا عدد من القيادات الرياضية النسوية واللاعبات من مختلف محافظات الجمهورية حول رياضة المرأة في ظل الوحدة المباركة وقيام الجمهورية اليمنية .

الوحدة اليمنية حلم تحقق

**كانت البداية مع الاخت / نظمية عبدالسلام عبدالله عثمان عضوة اللجنة الاولمبية اليمنية رئيسة الاتحاد اليمني العام لرياضة المرأة التي قالت :

وحدة الوطن وقيام الجمهورية اليمنية حدث كان حلماً فتحقق واليوم وبعد مرور 20 عاماً من عمر الوحدة المباركة شهدت اليمن تحولات كبيرة في مجرى الحياة سواء أكانت الاقتصادية أو السياسية والاجتماعية ومن هذه التحولات حدوث قفزة كبيرة في رياضة المرأة جاءت هذه القفزة من خلال اهتمام القيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس القائد علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية باني نهضة اليمن الحديثة الذي أولى المرأة جل اهتمامه ورعايته وأوصى الحكومة إعطاء المرأة اهتماماً ورعاية خاصة وكان من ضمن الاهتمام تشجيع رياضة المرأة وتوفير كل إمكانيات النجاح لها فتم إنشاء إدارة للمرأة في وزارة الشباب والرياضة وفروعها في المحافظات ثم إنشاء نادي بلقيس الرياضي الثقافي الذي يعد اول ناد رياضي خاص بالمرأة وتبعه تشكيل اللجنة النسوية باللجنة الاولمبية اليمنية وكانت القفزة الكبيرة تشكيل الاتحاد اليمني العام لرياضة المرأة .

وكانت القفزة الكبيرة والمميزة وصول المرأة الرياضية إلى اعلى المناصب في اللجنة الاولمبية اليمنية ووجود عضوات اخريات فيها ما يعني ان المرأة الرياضية اليمنية اصبح لها شأن كبير في العمل الرياضي وفخر لنا نحن النساء الرياضيات ان تختار نجمة العرب نائلة نصر عضوة اللجنة الاولمبية اليمنية لاعبة القرن في اليمن وهذا يدل دلالة واضحة على المشوار الذي قطعته المرأة اليمنية .

ليس هذا فحسب بل أصبحت اللاعبة اليمنية اليوم في ظل الوحدة اليمنية المباركة تخوض منافسات رياضية في شتى الالعاب داخلية وخارجية وتحقق نتائج مشرفة واستطاعت المرأة الرياضية اليمنية الخروج من الشرنقة والولوج في افاق رحبة تسابق فيها زميلاتها من الدول العربية الأخرى ونتائج بطلات اليمن في العاب القوى في البطولات العربية واضحة وحققنا المراكز الأولى والميداليات الملونة ليس هذا وحسب بل حققنا انجازات في الشطرنج والجودو وهي كثيرة لا مجال لذكرها .

أصبح للرياضة النسوية شأن كبير

** لاعبة ألعاب القوى بطلة العرب / فاطمة عبدالله سليمان قالت :

مامن شك ان 20 عاما من عمر وحدة الوطن وقيام الجمهورية اليمنية تمثل لنا نحن الفتيات معنى كبيراً حيث اعطي للرياضة اليمنية اهتمام كبير و أوليت لرياضة المرأة عناية فائقة واهتماماً كبيراً وهبت الفتيات يمارسن شتى صنوف الرياضة في ظل الرعاية والاهتمام التي توليها القيادة السياسية لهن وكانت كنبراس اضاء لنا الطريق لكي نفجر طاقاتنا حتى وصلنا الى المنتخبات الوطنية.

ليس هذا وحسب بل تحظى اللاعبة المتفوقة بتكريم لائق عند تحقيقها البطولات الداخلية او الخارجية ما يعكس العناية الكبير لرياضة المرأة في بلادنا حيث إن الفتاة اليمنية لاتختلف عن الفتاة العربية في شيء و نتفوق عليهن أحيانا في الكثير من المنافسات .

وحدة الوطن وقيام الجمهورية اليمنية فتحت آفاقاً رحبة أمام المرأة اليمنية لكي تفجر طاقاتها في ظل القوانين الداعمة لها وتعزيز مكانتها في المجتمع.

المرأة كائن حي

** لاعبتا الطائرة ليزا نواز و ايام فجر قيراط :

يوم الوحدة المباركة لايوصف فقد كان اليوم الذي به التم الشمل وخرجت اليمن من عهود مظلمة الى آفاق رحبة تنعم بالخير والرفاة .. فقد كان قيام الجمهورية اليمنية يوم عيد استطاعت فيه الرياضية اليمنية ان تعبر عن نفسها ويكون لها كيان ومن هذا المنطلق فقد تمكنت الفتاة اليمنية من خوض المنافسات في شتى انواع الرياضة وبرزت فيها كعادتها دائما حتى انها مارست الرياضة القتالية مثل الكاراتية والتايكواندو والجودو وتفوقت .

المرأة ليس كما يقول البعض ناقصة عقل ودين بل هي كائن حي وتعد نصف المجتمع فهي اليوم وزيرة ودكتورة وعضوة مجلس النواب ومستشارة ..... إلخ. وهي تنافس اخاها الرجل بكل شرف واحترام وتبدع في أي مجال

القيادة السياسية تولي الرياضة النسوية اهتماماً غير مسبوق

تشارك به .
والرياضة كانت المتنفس الذي تفرغ فيه شحناتها وتشبع رغبتها ولم يتأت لها ذلك الا في عهد الوحدة المباركة وهي لحظات لاتنسى ومازالت مسجلة في العقل.

** نجمة الشطرنج مدى عبدالله الشريف (لحج) تحدثت قائلة :
الوحدة اليمنية المباركة حلم من احلام اليمنيين تحققت بنجاح كبير وأعادت اللحمة إلى مكانها الطبيعي فكان عناق الاهل من كل مناطق اليمن وهي لحظات لاتنسى ومازالت مسجلة في العقل خاصة انها اقيمت بطرق سلمية حظيت باعجاب كل العالم .
فالرياضة في ظل الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية تطورت كثيراً ولولاها لما مارسنا الرياضة وابدعنا فيها وشاركنا في بطولات محلية وعربية ودولية وكنا منافسات فالمرأة اليمنية متى ما أعطيت لها العناية والاهتمام والرعاية فانها تحقق نتائج جيدة في كل المجالات ومنها الرياضة .

المرأة أصبحت شريكاً فاعلاً في تحقيق الإنجازات

** لاعبة ألعاب القوى سوزان زحيري قالت :
الحكومة أولت القطاع الرياضي النسوي الكثير من الاهتمام من خلال تشكيل اتحاد رياضة المرأة في المحافظات وتعديل اللوائح الرياضية بما يسهم في مشاركة المرأة بكل اتحادات الرياضة وتشكيل إدارة عامة للمرأة واتحاد رياضي وتفعيل أنشطة الرياضة النسوية في كل الالعاب و خصصت موازنة خاصة بالرياضة النسوية واصدرت قراراً لتفعيل الرياضة في المدارس وخاصة رياضة المرأة و هذه القرارات اثمرت بتشكيل العديد من الفرق الرياضية النسوية في المدار س والاندية وتم الاستفادة من الخبرات النسوية العربية الآسيوية في المجال الرياضي بما يعزز من الرياضة النسوية للمرأة اليمنية .
إن المرأة اليمنية اليوم وبعد مرور 20 عاما من عمر الوحدة المباركة وقيام الجمهورية نجدها تتفاعل في كل مجالات الحياة العامة .
ان الفتاة اليمنية الرياضية اليوم وبفضل الوحدة المباركة نجدها تمارس مختلف الالعاب الرياضية وتتألق فيها وتحقق انجازات على المستويين الداخلي والخارجي ولم تعد المراة الرياضية اليوم بعد مضي 20 عاما من قيام الجمهورية المباركة كمالة عدد في الرياضة بل اصبحت شريكاً فاعلاً في تحقيق الانجازات والمراكز المتقدمة .

الأمومة لم تمنعني من ممارسة هواياتي

** نجمة الكرة الطائرة الأبينية / سعيدة صالح محمد تقول:
20 عاماً من عمر الوحدة المباركة تحققت فيها لليمن انجازات كثيرة تتحدث عن نفسها في كل المجالات واصبحت اليمن اليوم رقماً صعبا في الخارطة السياسية العربية والعالمية نتيجة للسياسة الصائبة التي تنتهجها بلادنا بقيادة ابن اليمن البار فخامة الرئيس القائد علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية باني نهضة اليمن الحديث .
وكوني اما ولدي اربع فتيات فان ذلك لم يمنعني عن ان أمارس هواياتي في ظل الوحدة المباركة وقيام الجمهورية اليمنية التي فتحت الباب للمرأة وشجعتها على تفجير طاقاتها الخلاقة في مختلف المجالات ومنها الرياضة التي بدأت تنتعش منذ 20 عاما وحققت الكثير من الانجازات ونافست في مختلف المحافل الرياضية والشبابية .
وانا مثل غيري من بنات بلدي امارس الرياضة في اجواء صحية في ظل الاهتمام والرعاية الذين توليهما الدولة لقطاع الشباب والرياضة وللمرأة بشكل خاص خاصة وانا للفتاة الرياضية الآن كيان ينظم لها كل الفعاليات والانشطة الرياضية المختلفة وهو الاتحاد اليمني العام لرياضة المرأة وفروعه في المحافظات وهو إحدى ثمار الوحدة المباركة التي فتحت آفاقاً رحبة لنا لنتمكن من الخلق والابداع.
قد تستغربون من اني ام ولدي اطفال اصحبهم معي اثناء المباريات والتمارين ولا يمنعني شيء من تحقيق احلامي وطموحاتي ولا تتعارض الامومة مع الرياضة مادامت الإجواء في البيت صحية والرجل متفهم لذلك وما دمت مرتبة اموري جيداً لاثبت للفتيات ان الامومة لاتتعارض مع ممارستهن لهواياتهن المختلفة ونحمد الله ان بعد 20 عاماً من عمر الوحدة قد تحققت اشياء كثيرة للمرأة واصبح لها شأن كبير في المجتمع .

الرياضة ليست حكراً على الرجل فقط

** النجمة / كفى عبيد باجري لاعبة الكرة الطائرة تقول :
الرياضة ليست حكراً على الرجل فقط وانما هي شراكة بين الرجل والمرأة وقد استطاعت المرأة ان تثبت ذاتها وتبرز في المجال الرياضي والشبابي ونحن في عدن كنا سباقات إلى ممارسة الرياضة واحتكرنا اغلب بطولات الجمهورية في الكرة الطائرة والطاولة حتى اليوم في ظل الحراك الرياضي النسوي الذي تشهده بلادنا ولوجود ادارة للمرأة في وزارة الشباب والرياضة تقيم المسابقات والدورات التدريبية والاتحاد اليمني العام لرياضة المرأة الذي ينظم مختلف المسبقات والبطولات .
المرأة اليوم وبعد 20 عاماً من عمر الوحدة اصبحت تتألق كثيراً وتحقق الانجازات على المستويين الداخلي والخارجي وهذا لم يأت من فراغ بل جاء نتيجة الاهتمام والرعاية التي توليها وزارة الشباب والرياضة للمرأة .
رياضة المرأة تحظى باهتمام ورعاية القيادة السياسية وقد اصبحت تتطور من يوم الى آخر ابتداء من المدرسة الى النادي وطموحات الـوزارة كبيرة في نشر الرياضة النسوية في كل مكان وبناء اندية لها في كل المحافظات حتى تستطيع ان تمارس هواياتها بكل حرية وهي طموحات مشروعة .

العمل جار لاستكمال منشآت خليجي (20)

تنفيذ برنامج الرئيس واستكمال المنشآت الرياضية من أولويات وزارة الشباب

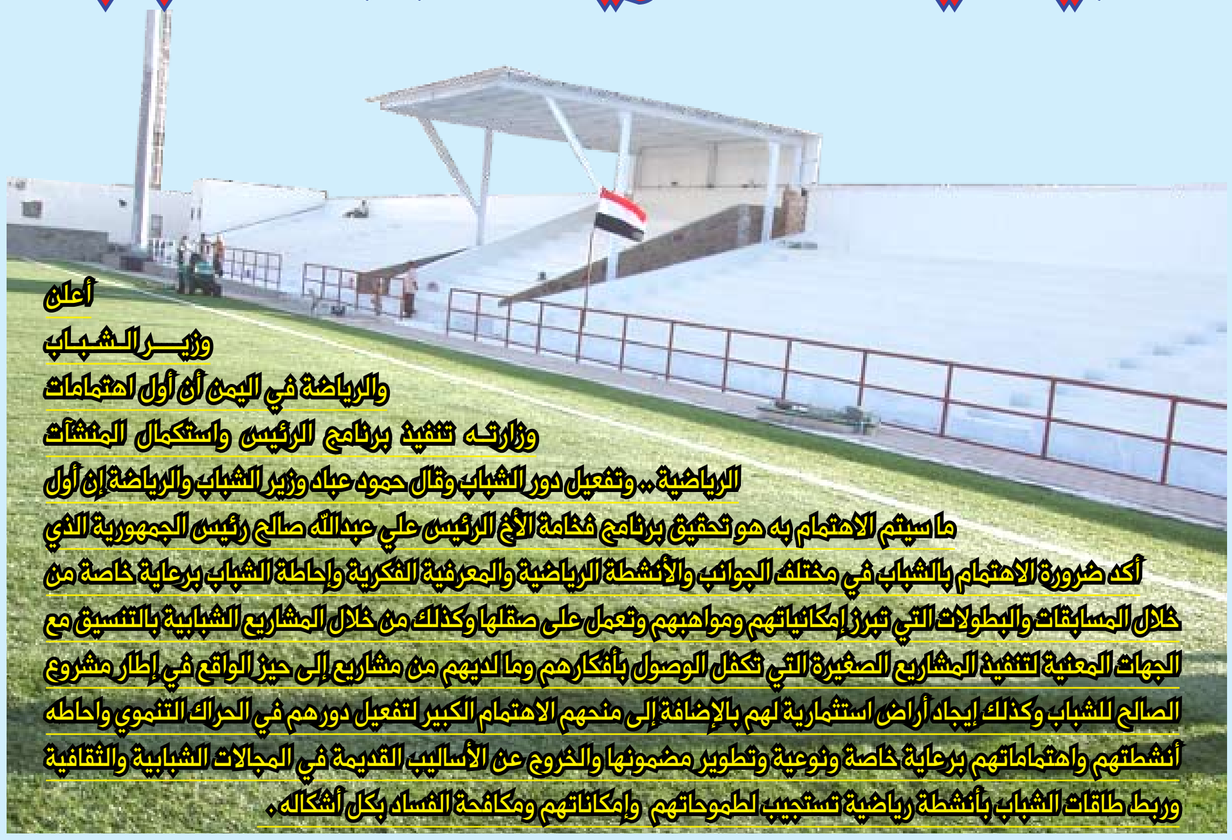

أعلن وزير الشباب والرياضة في اليمن أن أول اهتمامات وزارته تنفيذ برنامج الرئيس واستكمال المنشآت الرياضية.. وتفعيل دور الشباب وقال حمود عباد وزير الشباب والرياضة إن أول ما سيتم الاهتمام به هو تحقيق برنامج فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الذي أكد ضرورة الاهتمام بالشباب في مختلف الجوانب والأنشطة الرياضية والمعرفية الفكرية وإحاطة الشباب برعاية خاصة من خلال المسابقات والبطولات التي تبرز إمكانياتهم ومواهبهم وتعمل على صقلها وكذلك من خلال المشاريع الشبابية بالتنسيق مع الجهات المعنية لتنفيذ المشاريع الصغيرة التي تكفل الوصول بأفكارهم وما لديهم من مشاريع إلى حيز الواقع في إطار مشروع الصالح للشباب وكذلك إيجاد أراض استثمارية لهم بالإضافة إلى منحهم الاهتمام الكبير لتفعيل دورهم في الحراك التنموي واحاطه أنشطتهم واهتماماتهم برعاية خاصة ونوعية وتطوير مضمونها والخروج عن الأساليب القديمة في المجالات الشبابية والثقافية وربط طاقات الشباب بأنشطة رياضية تستجيب لطموحاتهم وإمكاناتهم ومكافحة الفساد بكل أشكاله.

وأشار عباد إلى أن أولويات العمل في الفترة القادمة تتضمن استكمال المنشآت الرياضية بما يلبي كامل الاحتياجات ويجعل اليمن قادرة على استضافة أي فعاليات وبطولات عربية وآسيوية أو دولية وخاصة في الألعاب الجماعية و منها كرة القدم .

وفيما يخص النشء قال عباد : سيتم ايلاء النشء اهتماما كبيرا وإعداد مشروع الأبطال في مختلف الألعاب الرياضية وبالأخص كرة القدم اللعبة الأكثر اتساعا واهتماما وشعبية كما سيتم رفد معظم الاتحادات بمقومات التأهيل والتدريب ضمن إمكانات الوزارة وبما يحقق مواكبة التطورات الحاصلة في الألعاب الرياضية ولتحقيق البطولات وخاصة في الألعاب الفردية التي يحصد من خلالها الآخرون أبرز الإنجازات وأهم الميداليات .

وأضاف: ستهتم بتوصيات أستراتيجية الطفولة والشباب وبتحقيق ما يلبي الطموحات ويعزز من مخرجاتها التي تتضمن مستقبلاً أفضل للاطفال والشباب.

وحول الاعداد لخليجي «20» لكرة القدم أوضح حمود عباد ان اللجنة العليا المنظمة لخليجي «20» برئاسة الدكتور / رشاد العليمي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية تعقد اجتماعات لها متواصلة وتم الوقوف بشكل دقيق ومنهجي وعلمي لتوفير كل ماتتطلبه هذه المناسبة من حيث الإعداد التنظيمي أو الإعداد الفني لمنتخب اليمن لكرة القدم المشارك بحيث تؤكد أن اليمن الدولة المستضيفة قادرة على أن تكون رقما حقيقا وناجحا مشاركة واستضافة.

ولابد لنا أن نعمل لتجهيز كل البنى التحتية في اسرع وقت لإقامة البطولة والعمل جار لانجاز الاستاد رياضي في ابين بموصفات دولية الذي وجه به فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية لبطولة خليجية مهمة وكبيرة ولخصوصيتها في المشاركة أو في المنافسة.

حمود عباد - وزير الشباب

وقال عباد إلى الفترة المتبقية قصيرة جداً وان شاء الله سوف تستكمل كل الاعدادت للبطولة في وقتها وبحجم وأهمية كأس الخليج العربي سواء من حيث تجهيز الملاعب أو الإعدادات الأخرى لكن إذا كان الطموح موجوداً والامكانات متوفرة والشركات متخصصة في تشييد الاستادات الدولية عند مستوى الالتزام وهناك جهود استثنائية وكبيرة فليس هناك مستحيل وبالامكان تجهيز المطلوب وقبل الوقت المحدد.

وأكد أن استضافة اليمن لبطولة كأس الخليج سيكون لها أثر في تعريف الآخرين بما شهدته اليمن من تطور ونهضة في جميع المجالات وقال ان جهوداً كبيرة تبذل حالياً وبتوجيهات من فخامة الأخ رئيس الجمهورية لإحداث الكثير من التطورات من خلال إنشاء الجسور والانفاق وتوسيع الشوارع وتحسين المدينة بالتشجير والنظافة وأنا أتصور أن كل الأجهزة في الدولة ستتعاون وستحرص على إظهار العاصمة الاقتصادية والتجارية بالشكل اللائق والمميز الذي سيعكس انطباعات جيدة عن اليمن وعدن سواء من حيث النهضة التنموية والتطورات المختلفة او ما تتميز به اليمن من تاريخ وحضارة ومناظر سياحية والبطولة تعتبر فرصة لتحقيق الإعداد الناجح والتنظيم المميز بفعالية هائلة تقدم اليمن بأجمل صورة وبانطباعات تزيل كثيرا من الترسبات .

المختلفة الرياضية والادارية والتحكيمية والفنية والإعلامية ووسائل المواصلات والبرامج الترفيهية والسياحية .. وسننسق مع كل الجهات المعنية وسنبذل كل ما بوسعنا لتكون اليمن مؤهلة بصورة متكاملة لاستضافة متميزة

في ظل الوحدة المباركة ومسيرة (20) عاماً

الرياضة اليمنية .. إنجازات وطموحات

تزامناً مع احتفالات جماهير شعبنا اليمني بالعيد الـ 20 لقيام الوحدة اليمنية المباركة في الـ22 من مايو 90م، أجرت الصحيفة لقاءات مع قادة العمل الرياضي والشبابي في بلادنا بمختلف تخصصاتهم، وطرحت عليهم بعض الأسئلة حول التطورات الجارية في مجال الشباب والرياضة وما شهده الوطن خلال (20) عاماً من عمر الوحدة المباركة والتطور الملحوظ الذي طرأ على رياضتنا ومشاركاتنا في المحافل العربية والإقليمية والدولية وما حققته من انتصارات وغيرها من الأسئلة .

بدأنا لقاءاتنا مع الاخ/ عبدالله هادي بهيان وكيل وزارة الشباب والرياضة حيث بدأ حديثه بالقول:

مشاركة الشباب والرياضيين في المحافل الدولية فاعلة

الشباب حقيقة هم مستقبل الوطن وازدهار البلاد وأصبح يتطلع الى ماهو أفضل وفي هذه الفترة تحقق للشباب مالم يتحقق له خلال السنوات الماضية بفضل الدعم السخي واللا محدود الذي تقدمه القيادة السياسية في بلادنا بزعامة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية واهتمامه بالطلائع الشابة ومن خلال هذا الاهتمام تحقق للشباب كثير من المنجزات واهمها انشاء صندوق رعاية النشء والشباب الذي اصبح يساهم فيه كل مواطن من خلال الرسوم التي تفرض على السجائر والقات، والمواطن الآن اصبح يساهم في بناء هذا الجيل ونحن اكثر تفاؤلا وتفاعلاً مع القيادة السياسية بإعتبار الأنشطة الشبابية والرياضية من اهم الوسائل التربوية لخلق المواطن الصالح، فاليوم من خلال هذا الصندوق اصبحت المنشآت الشبابية والرياضية تتواجد في كل محافظات الجمهورية وهي تعتبر البنية الأساسية التي من خلالها يمارس الشباب انشطتهم المختلفة وهذه المنشآت متمثلة في الملاعب الخفيفة التي وجدت في الساحات الشعبية والحدائق العامة وايضاً في المدارس وكذلك المنشآت الكبيرة متمثلة في الصالات المغلقة وملاعب كرة القدم وهذه المنشآت نعتبرها حاضنة للنشء والشباب في الانشطة الرياضية وخلال هذه الفترة توسعت الاتحادات واصبح لها تواجد ايضاً على المستوى العربي والقاري والاقليمي والدولي واصبحت مشاركة الشباب في المحافل الدولية مشاركة فاعلة واصبحوا ينافسون ويحرزون الميداليات خاصة في الالعاب الفردية متمثلة بالعاب الدفاع عن النفس وهذه الألعاب الفردية طبعا برهنت على امكانية الشباب اليمني في المنافسة والحصول على هذه الميداليات الدولية والعربية والقارية في الألعاب الجماعية ونتمنى أن ترتفع مستوياتها مثل الألعاب الفردية . وماتحقق من نتائج طيبة ومشاركات شبابنا في الخارج لا يقوم على اساسيات تحقيق البطولات وانما ايضا يعكس رؤى واهتمام القيادة السياسية ووزارة الشباب والرياضة . .

ان اندماج الشباب في مجالات الرياضة والثقافة والانشطة الاجتماعية اصبح مهما لكي يتعلم ويأخذ الخبرة من خلال النظم واللوائح والقوانين المسيرة لهذه الانشطة الشبابية والرياضية والتزامهم بهذه النظم واللوائح سواءً المحلية او الدولية او العربية او القارية ما يعني ان هذا جزء من تربية الشباب على احترامها ليكونوا قادرين في المستقبل على احترام قوانين ونظم الدولة وهي اهم ماتقوم به الدول لايجاد مواطن صالح يستوعب النظم والقوانين.

الشطرنج اليمني وصل إلى العالمية

الاخ / جمال عبدالرسول اليماني مدير عام مكتب الشباب والرياضة بعدن تحدث عن الانجازات التي تحققت خلال (20) عاما من عمر الوحدة المباركة

حيث قال:

الرياضة اليمنية بشكل عام في تقدم وازدهار وهذا لاشك فيه سواءً من ناحية بناء المنشآت والإهتمام بها لجهة جميع الألعاب الرياضية في اليمن او لجهة الجانب الفني وتطوير الكادر سواءً الكوادر الادارية او الكوادر الذين يباشرون اللعبة نفسها كلاعبين أو مدربين أو حكام في جميع الألعاب فخلال الـ(20)عاماً هناك تطور كبير جداً فعندما كنت لاعبا لم يكن الاهتمام بنا كبيراً ولكن الآن لامست وعايشت الاهتمام والرعاية ومايبذل للرياضة ففي جانب الشطرنج حدثت نقلة غير عادية في نشاطه فاصبح الشطرنج اليمني ينافس في المسابقات والبطولات الخارجية بل ويحقق مراكز متقدمة والقاباً واصبح تواجده في كل محفل عربي وآسيوي ودولي واصبح لنا سمعتنا الطيبة ويعمل لنا الف حساب لما وصل اليه اللاعب اليمني من مستوى جيد ومشرف في ظل الاهتمام والرعاية التي تبذلها القيادة السياسية ممثلة بالقائد الرمز الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية باني نهضة اليمن الحديثة فقد استطاع شطرنج اليمن الوصول الى كأس العالم للشطرنج اضافة الى تحقيقه بطولات عربية كثيرة في كل الفئات واصبح لدينا لاعبون يحملون القاباً دولية بما في ذلك السيدات اللواتي لهن حظ اوفر من التألق والنجاح في عالم الشطرنج وحققن مراكز متقدمة في بطولات الاندية العربية وميداليات ملونة وهذا لم يكن موجوداً من قبل ليس هذا وحسب وانما اصبح الشطرنج اليمني وكوادره متواجدين في قيادات الاتحادين العربي والآسيوي ولجانهما المختلفة .

ففي ظل قيادة فخامة الاخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية واهتمامه الكبير بالشباب وهم دعائم الوطن استطاعت بتوجيهاته وزارة الشباب والرياضة ان ترتقي بالعمل الشبابي والرياضي بشكل لافت للنظر وبشكل طيب وتسعى الى ان يكون القادم افضل واحسن .

اللجنة الأولمبية في تطور

الاخت نوال شفيق رئيسة اتحاد رياضة المرأة يعد تحدث عن الانجازات التي تحققت خلال (20) عاما من عمر الوحدة المباركة والنجاحات التي تحققت رياضيا على كافة الاصعدة والبطولات التي شاركت بها بلادنا في ظل الوحدة داخليا وخارجيا

حيث قالت:

لاشك في ان انطلاقات كبيرة وانجازات عدة قد تحققت للحركة الرياضية في ظل الوحدة المباركة التي تحققت في الثاني والعشرين من مايو 90م وعلى مختلف الاصعدة.. وكان للتواجد التام في كثير من الفعاليات والانشطة على المستوى العربي والقاري والدولي اثره في رفع سمعة اليمن وهذه لاشك في انها ايجابية ماكان لها ان تتحقق بهذه الكثافة لولا الوحدة المباركة.

واما البطولات التي شاركنا فيها في ظل الوحدة، فبعد الاندماج الكامل للرياضة اليمنية شكلت المشاركات اليمنية في البطولات العربية والقارية والدولية قوة هائلة واستطاعت المنتخبات اليمنية ان تسجل حضوراً لافتا في اكثر من محفل رياضي حققت من خلالها انجازات ومكاسب لايتسع الحيز هنا لسردها لكن هناك نقلات رائعة قد حققت لألعاب عدة مثل الشطرنج والطاولة والوجود وبناء الاجسام والكاراتيه والتايكواندو والسلة والجمباز والكونغ فو ورفع الاثقال وتوجت بالعالمية لكرة القدم عبر منتخب الأمل الذي يعد أول منتخب يمني يتأهل الى نهائيات كأس العالم في فنلندا العام 2003 م .

ويعد صندوق رعاية النشء والشباب والرياضة من العلامات المضيئة في العمل الرياضي حيث شكل وجوده دعماً كبيراً ورافداً رئيسياً لمجمل جوانب العمل الرياضي.. والمتتبع لحجم المشاركات الخارجية ونوعية المسابقات الداخلية وكثرتها لاشك في انه سيجد فرقاً شاسعاً بين التمويل سابقاً ولاحقاً.. وبالمقابل سيجد الفرق واضحا في حجم الانجازات والميداليات المتنوعة التي حصل عليها شبابنا على المستوى العربي والقاري.. وكذلك بروز ألعاب عدة عند المشاركات الخارجية ونجوم شابة وناشئة.. مما يجعلنا نقول ان هناك قفزة نوعية في مشاركاتنا من الاحتكاك الى المنافسة ومما لاريب فيه ان للصندوق اسهاماته ليس على هذا المستوى فحسب بل ايضا من حيث

←

صالة نادي بلقيس للمرأة

■ عبدالله بهيان

■ جمال اليماني

■ محسن احمد صالح

■ حمزة صالح

■ نوال شفيق

قيادات رياضية تتحدث: شتان ما بين الأمس واليوم

تطوير البنى التحتية من مقرات للأندية واصلاح الملاعب والصالات وتجهيزها حتى تكون صالحة للمسابقات والتدريب.

اما عن الملاعب الرياضية في ظل الوحدة مقارنة بما كانت عليه قبلها فقالت :

كانت الملاعب الرياضية قبل الوحدة محدودة لا من حيث العدد ولكن ايضا من حيث التجهيز فصحيح انها كانت موجودة ولكن ليس كما هي عليه الآن اضافة الى العدد المتزايد من الملاعب الدولية الكبيرة التي بنيت وفي محافظات عدة وجهزت تجهيزاً حديثاً يمكن لبلدنا معها ان تستضيف مسابقات دولية او قارية وهناك ملاعب او مدن رياضية سوف تنشأ وكذلك عن الحديث على الصالات المغلقة فمنها ما قد انشئ مثل تحفة الصالات (صالة 22 مايو الرياضية) والتي احتضنت كثيراً من البطولات العربية والقارية ومثال ذلك بطولة غرب آسيا للسلة والبطولة العربية لتنس الطاولة وهناك صالات قيد الدراسة والتنفيذ وفي محافظات مختلفة.

ويمكن القول إن وجود الملاعب الحديثة والصالات سوف يسهم في رفع مستوى الألعاب وبالمقابل يرتفع مستوى التمثيل الخارجي.

تطوير البنية التحتية للنشاط الرياضي

الأخ محسن احمد صالح رئيس الاتحاد اليمني العام للكرة الطائرة تحدث عن واقع الرياضة اليمنية على مدى (20) عاما وكيف وصلت إلى واقعها الآن

حيث قال :

الرياضة اليمنية بعد الوحدة في 22 مايو 1990م تسير بشكل موجد في عموم محافظات الجمهورية وخلال 20 عاما من عمر الوحدة اليمنية اشتهرت الساحة اليمنية في تطوير البنية التحتية للنشاط الرياضي حيث تم بناء عدة منشآت رياضية منها على سبيل المثال لا الحصر المدينة الرياضية في العاصمة صنعاء التي تحتوي على استاد رياضي وصالات رياضية مغلقة ومنشآت أخرى وكذلك أستاد 22 مايو الرياضي في عدن وعدة منشآت رياضية أنجزت وبعضها قيد الإنشاء في مختلف المحافظات.

كما تم افتتاح كثير من الأندية ووصلت إلى أكثر من (300) نادٍ شملت مختلف محافظات الجمهورية.. وفي هذا الإطار تطورت ألعاب رياضية وصلت إلى مستوى لا بأس به مثل فريق كرة القدم الذي وصل فيها الفريق الوطني للناشئين إلى بطولة العالم لأول مرة وكذا لعبة الكرة الطائرة والسلة التي تشارك في البطولات العربية والإقليمية كما أن الألعاب الأخرى ومنها الألعاب الفردية هي الأخرى لها تطور ملحوظ ويشارك فيها أبطال الجمهورية في البطولات الخارجية المختلفة ويحققون مراكز لا بأس بها.

وهناك تطور يسير على مستوى الترتيب ألمنتظم على مستوى قيادة الحركة الرياضية في وزارة الشباب والرياضة وفروعها في محافظات الجمهورية فإن الحركة الرياضية سوف تشهد نقلة نوعية في الأعوام القادمة إن شاء الله تعالى وهذا يعود إلى رعاية ودعم فخامة الأخ الرئيس / علي عبدالله صالح -حفظه الله ورعاه- الذي أكد في أكثر من مناسبة اهمية دعم وتشجيع النشاط الرياضي وانتشاره في عموم محافظات الجمهورية وبعزيمة واصرار الأخ/ وزير الشباب والرياضة سوف تنمو الحركة الرياضية في اليمن وتتطور إلى الأمام إن شاء الله .

وعن الحركة الرياضية والشبابية كعنصر وعامل مهم من عوامل الاندماج الجماهيري وتحقيق الوحدة اليمنية قال :

إن الحركة الرياضية هي من العوامل المهمة للاندماج الجماهيري على مستوى الوطن ، حيث أن الفعاليات والنشاطات الرياضية التي تنفذ في عدة مدن أو في الخارج تجمع الشباب من مختلف محافظات ومديريات الجمهورية اليمنية ومن هنا تنمو روح العلاقة الجماهيرية ويتداخل ويتطور النسيج الاجتماعي بين أبناء الوطن الواحد وهنا تتجسد معاني الوحدة اليمنية الحقيقية في أروع صورها.. وهذا الجانب المهم الذي يوليه فخامة الأخ / رئيس الجمهورية جل اهتمامه ورعايته يجب أن يستمر ويتوسع ليشمل العنصر النسائي مع الشبابي في كافة مناطق الجمهورية اليمنية.

■ ابطال تنس الميدان

■ سباق اليوم الأولمبي

الرياضة اليمنية تحقق قفزة نوعية في أنشطتها

الأخ حمزة صالح امين عام اتحاد كرة اليد تحدث حول الانجازات خلال (20) عاما من عمر الوحدة المباركة بالقول:

كانت الرياضة في السابق مجرد اسم ولم يكن هناك انجازات الا قليلا اما بعد الوحدة المباركة فقد حققت الرياضة اليمنية قفزة نوعية في انشطتها واصبح الاهتمام بها كبيراً ونحن في اتحاد كرة اليد استطاع اتحادنا ان يقيم العديد من الدورات التدريبية والتحكيمية ووصل ايضا مع اعضاء الاتحاد إلى الاتحادات العربية والآسيوية ولم يكن قبل دولة الوحدة أي نشاط للعبة كرة اليد فتم تأهيل عدد من الحكام وايضاً استطاع الاتحاد لاول مرة وفي عهد زعيم البلاد وقائد السفينة وداعم الشباب الاول فخامة الرئيس علي عبدالله صالح- حفظه الله- المشاركة والمنافسة وتحقيق مراكز متقدمة والآن بفضل الله وفضل الوحدة المباركة ستنطلق ايضاً مشاركات الاندية والمنتخبات الوطنية الاولى في المشاركات الخارجية وهذا طبعاً لم يكن موجوداً في السابق.

وأؤكد ايضاً أنه في السابق لم تكن هناك امكانات ولم يكن هناك ايضا مقرات وصالات وملاعب إلا في المدن الرئيسية مثل صنعاء وعدن وغيرها،اما الآن وفي ظل الوحدة المباركة في 22 من مايو فقد تحقق الكثير والكثير فصالة 22 مايو الدولية تعتبر منجزاً تاريخياً عريقاً في مجال الرياضة حيث تحتضن جميع البطولات العربية والدولية في الالعاب المختلفة وهناك ايضا مشروع بناء اكثر من ثلاثين صالة صغيرة على مستوى الجمهورية و تعتبر من الانجازات في عهد الوحدة.

14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
يصدر عن مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر - عدن - الجمهورية اليمنية
تأسست في عدن بتاريخ 19 يناير 1968م

رئيس مجلس الإدارة - رئيس التحرير
أحمد محمد الحبيشي
Ahmedalhobishi@Yemen.Net.Ye

السبت 22 مايو 2010م السنة الثانية والأربعون

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

هناك جيل جديد ترعرع في كنف الثورة والوحدة هو من سيدافع عن ثورته ووحدته ومسيرته الديمقراطية وكل الإنجازات الوطنية

شباب الوحدة يعاهدون الرئيس القائد على الوفاء

وحدة اليمن التي تحققت في الثاني والعشـرين من مايو 1990م ستظل محفوظة بإذن الله سبحانه وتعالى إلى الابد رغم انف الحاقدين ممن ليس لهم دور إلا النعيق و النباح بالنعرات الانفصالية .

إن الوحدة اليمنية التي كان يحلمُ بها جميع أبناء شعبنا اليمني مثلت نقطة تحولٍ إسـتراتيجية مهمة في تاريخ اليمن بشـكلٍ خاص والمنطقة بشكلٍ عام و فرصةً بعثت في قلوب الجميع الأمل في التقدم نحوَ الوحدة العربية .

ان الشـباب المتعلم من أبناء الشـعب اليمني في مختلف محافظات الجمهورية عموما يشـدد علـى تعميق أواصر الوحـدة اليمنية التي بـارك الله قيامها على يد صانعها المشـير علي عبد الله صالح في الثاني والعشرين منٍ مايو 1990م والتي كانت مفتاحاً مهماً لتلبية طموحات الشعب اليمني وأساساً متيناً لبناء الدولة اليمنية الحديثة بكافة أركانها.

الوحدة اليمنيـة تمثل أعظم حدث في تاريخ اليمـن المعاصر وقد جاءت نتيجة لنضالات اليمنيين المخلصين وفي مقدمتهم الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الذي وحد اليمن أرضاً وإنساناً.

ولان الدور الذي يلعبه الشباب والطلاب في حماية الوحدة ومكتسباتها مهم لذلك فإن الشباب والطلاب يحظون برعاية خاصة من فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية؛ كونهم يمثلون الرصيد الاستراتيجي للنهوض بالتنمية بكافة أشـكالها الاقتصادية والسياسية والثقافية . ويقع على الشباب دور مهم في إرساء وترسـيخ مفاهيم الاعتدال والوسطية والإخاء والسلام الاجتماعي بين أبناء الوطن الواحد.

إن الشـباب هم عصب الحياة وعمـاد التنمية وحاضرها ومسـتقبلها ويتوجب على الجميع إعدادهـم بدنيا وثقافيا وروحيـا بهدف تكريس ثقافة المحبـة والتآخي فيما بينهم ونبذ التطرف والغلو .

لقد تحققت العديد من المنجزات في عهد فخامة الرئيس والمتمثلة ليس في التنمية بكافة أشـكالها إلى جانب التعددية السياسـية وحرية الرأي والتعبير والحكم المحلي فحسب بل كذلك في الاهتمام بالشباب ولكن للشباب الذي اصبح يمتلك زمام الامور ويسعى الى بذل مزيد من الجهد في حماية الوحدة والديمقراطية الى جانب التحصيل العلمي العالي الذي توفر في عهد الوحدة اليمنية الميمونة التي نحتفل اليوم بميلادها العشرين .

عبدالله قائد علي

14 OCTOBER
14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة

6

يصدر عن مؤسسة 14أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر -عدن - الجمهورية اليمنية
تأسست في عدن بتاريخ 19يناير 1968م

السبت 22 مايو 2010م ■ السنة الثانية والأربعون

اهداف الثورة اليمنية

- التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما وإقامة حكم جمهوري عادل وازالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات.
- بناء جيش وطني قوي لحماية البلاد وحراسة الثورة ومكتسباتها.
- رفع مستوى الشعب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافيا.
- إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل مستمد أنظمته من روح الإسلام الحنيف.
- العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة.
- احترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والتمسك بمبدأ الحياد الايجابي وعدم الانحياز والعمل على إقرار السلام العالمي وتدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم.

ملحق خاص بمناسبة العيد الوطني العشرين للجمهورية اليمنية

الوحدة تدافع عن حقوق المرأة

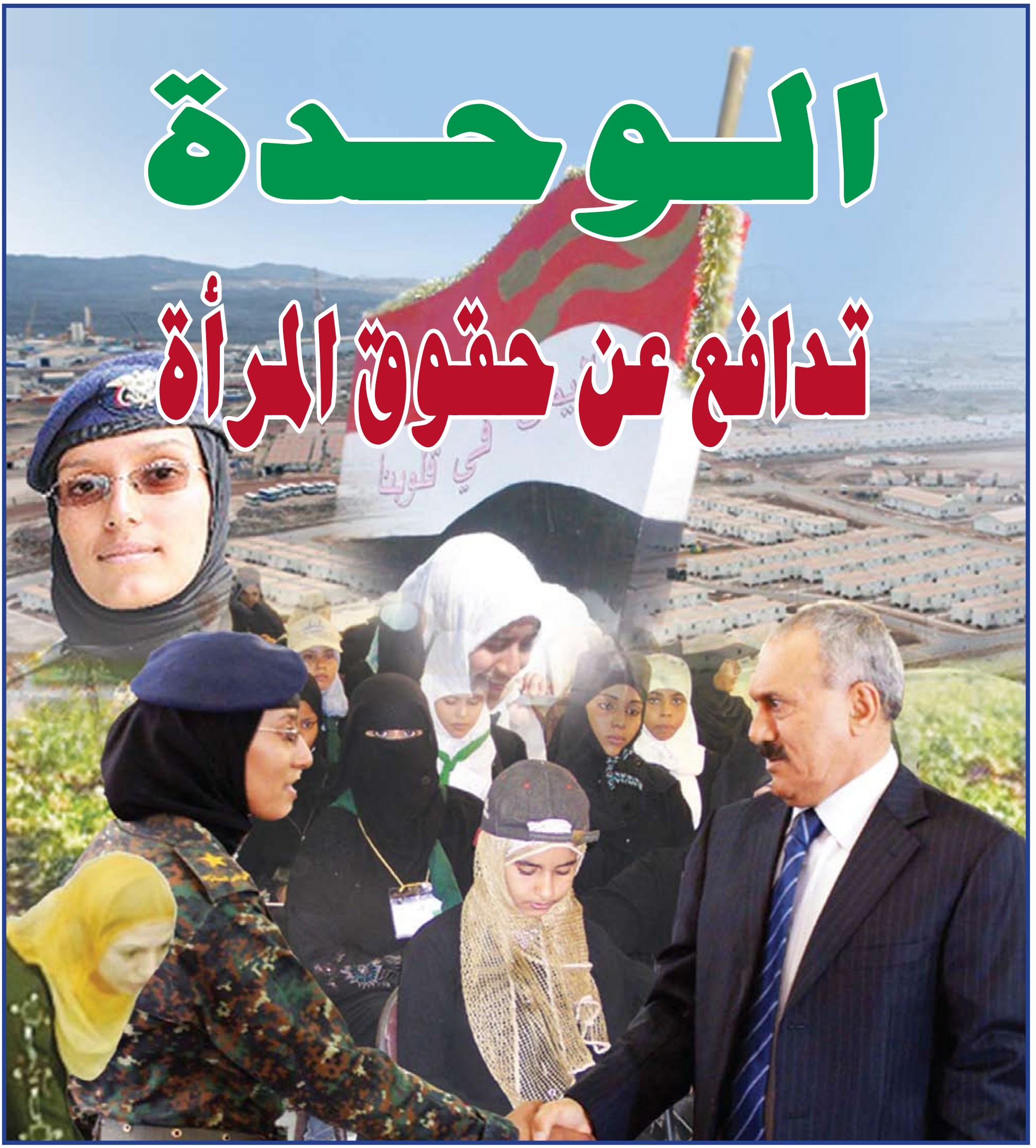

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

مـن يسعى للإضـرار بمصالح الوطـن والمواطنين ومن يدعـو إلى الباطل هو الخاسـر الوحيد .

عدد خاص
بمناسبة عيد الوحدة
22مايو 2010م

وضع المرأة في الجمهورية اليمنية

تنمية المرأة صحياً واجتماعياً واقتصادياً من أهم الإستراتيجيات التي تنفذها الدولة

من قيامها في مايو 1990 م عملت الجمهورية اليمنية على مكافحة الظواهر السلبية تجاه المرأة و خلق المناخات الملائمة لإشراكها في عملية التنمية المجتمعية إلى جانب أخيها الرجل ، فقامت بتحسين أوضاعها في الجوانب الصحية والاقتصادية ونبذت كل أشكال العنف ضدها ، من خلال تنفيذ عدد من البرامج والخطط الهادفة إلى تنمية المرأة وتحقيق أكبر قدر من الاستقرار الصحي والاجتماعي والاقتصادي لها ، وهذا ما برز جليا من خلال النسب ومؤشرات المسوحات التي نستعرضها في هذا الموضوع التي تبين مدى ما تحقق للمرأة في ظل دولة الوحدة التي أولت المرأة اهتماما كبيرا .

عرض / هبة الصوفي

المرأة والصحة

أولـت الجمهوريـة اليمنيـة ممثلـة بـوزارة الصحة والسـكان في ظل الوحدة المرأة اهتمامـاً كبيراً حيث رسمت السياسات ووضعت الاستراتيجيات التي ركزت على تحسـين وضع المـرأة في المجـال الصحي مثل خفض نسـبة الوفيـات وزيادة نسـبة الـولادات تحت إشراف طبي وتوسيع خدمات الأمومة المأمونة وغيرها من الأمور المتعلقة بالصحة الإنجابية ورصدت الموارد المالية لتنفيذ ما جاء في تلك السياسات و على الرغم مما سـبق نجد أن نسبة التحسـن لا تزال ضئيلة وأن الخدمات الصحية لم تلب الزيادة المتسارعة في النمو السكاني الذي يسجل 3,2 ٪ حيث مازالت نسبة وفيات الأمهات 365 حالة من بين 100,000 ولادة حية ومعدل الخصوبة انخفض من 6,2 فـي عام 2004م إلى 5,2 في عام 2008 م كما وصلت نسـبة اسـتخدام وسائل منع الحمل في عـام 2008 م إلى 28 ٪ في حين كانت في عام 2004م لا تتعدى 13,4 ٪.وهي وسائل مجانية مدعومة من الدولة .

أما الولادات تحت إشـراف طبـي فارتفعت من 26 ٪ في عام 2004 م لتصبح 36 ٪ في عام 2008م وكذلك رعاية الحوامل سـجلت نسبة التحسـن فيها 47 ٪ في عام 2008م في الريف والحضر .

وفي إطار نسـب العاملات في القطـاع الصحي فقد ارتفعت نسبتهن من 15 ٪ في عام 2004م إلى 45 ٪ في عام 2008م من مجموع الكادر الطبي كما ارتفعت عدد مراكز الأمومة والطفولة من 333 مركزاً في عام 2004م إلى 586 مركزاً في عام 2008 .

وفيما يتعلق بمـرض الملاريا وصلت نسـبة وفيات النسـاء بمرض الملاريا 30 ٪ وفي هـذا الصدد تقوم الحكومـة بتنفيـذ حمـلات رش علـى أماكـن تواجد البعوض كما تقوم بتوزيع الناموسـيات على سـكان المناطق الموبوءة رجالاً و نساءً حيث وصل عددها إلى (1,049.085) ناموسية. ونسـبة النساء المستفيدات 62 ٪ ، أما عدد المصابات من النساء بأمراض السرطان بالذات سـرطانات الثدي والمبيـض 49 امرأة من بين كل 100,000 وعلـى هذا الأسـاس فتحـت الحكومة قسـماً خاصا بالأورام في أحد المستشفيات الحكومية بالعاصمة صنعـاء تلبية للزيادة المتسـارعة لنسـبة الإصابة للسكان وكلفة العلاج المرتفع خارج اليمن .

وبلغـت نسـبة النسـاء المصابات بالايـدز 38 ٪ من إجمالـي عـدد المصابيـن الذين وصل عددهـم إلى (2550) وهذا العدد ليس فعلياً ثابتاً فقد قدرت منظمة الصحة العالمية أن أي حالة مكتشفة من حالات الايدز تخفي وراءها ما بين 50 – 100 حالة عدوى .

من المعالجات التي اتبعتهـا الدولة لمكافحة مرض الايدز ما يلي :

إنشاء برنامج وطني لمكافحة الايدز.

وضع إستراتيجية لمكافحة مرض الايدز عام 2007م تركز على التوعية المستمرة بمخاطر المرض واتخاذ الوقاية اللازمة من العدوى به .

إنشـاء أربعة مراكز خدمية تمنع انتقال العدوى من الأم إلى وليدها.

كمـا قامـت وزارة الصحة بتشـجيع البحوث ونشـر المعلومات عن المرأة ، عبر تنفيذ مسـح عنقودي عن صحة المرأة والطفـل وقامت اللجنـة الوطنية للمرأة بتنفيذ دراسة ميدانية حول تتبع تطبيق قرار مجانية الـولادات الذي أصدرته وزارة الصحـة ثلاث مرات ولم يطبـق إلا بنسـبة 40 ٪ في المدن الرئيسـية وهناك دراسة حول ختان الإناث توضح حجم الظاهرة وتحدد مخاطرها على صحة البنات.

إضافة إلى ما يبذله المركز الوطني للتثقيف والإعلام الصحي من جهود في مجال نشر التوعية حول الصحة الإنجابيـة وتنظيم الأسـرة والايدز في عشـر إذاعات محلية وبلغ عدد ساعات البث (337) ساعة بث في عام 2008م.

ووصلت المخصصات المالية الموجهة لمشاريع المرأة في المجال الصحي إلى حوالـي (65.330.123) ريالا في عام 2008 م .

العنف ضد المرأة

العنف ضد المـرأة يأخذ أبعادا اجتماعية وثقافية في بلادنا والتحدث عنه أو الخوض فيه يعتبر خطا احمر ومع هذا برزت بعض الإحصائيات للنساء ضحايا العنف مثلا: عدد الفتيات المعنفات من الأحداث (481)، وقد توزعت حالات العنف مابيـن اغتصاب وقتل عمد وهتك عرض وخطف ، وعـدد المجني عليهن من النسـاء بلـغ (2194) ، أما عدد السجينات على مستوى الجمهورية والمرصودات بسـجلات وزارة الداخليـة فهي (257) سـجينة . ومن الإجراءات المتخذة في إطار مناهضة العنف ضد المرأة تعديل القوانين المتضمنة تمييزا ضد المرأة والتوعية المستمرة بأهمية مناهضة العنف ضد المرأة بالشراكة مع وسـائل الإعلام والإدارة العامة للتوجيه والإرشـاد في وزارة الأوقاف وإنشاء شبكة لمناهضة العنف ضد المرأة (شبكة) في عام 2003 تضم في عضويتها 17 عضوا من منظمات المجتمع المدني إضافة إلى اللجنة الوطنية للمرأة حيث قامت بتنفيذ دراسة ميدانية حول ظاهرة الـزواج المبكر التي إثرها قـدم مقترح قانون لتحديد سـن آمنة للزواج لايزال قيد التـداول إلى حد الآن . كما تم فتح خطين سـاخنين لاسـتقبال شكاوى النساء من قبل منظمات المجتمع المدني .

وعقدت عدة لقاءات مع صناع القرار بغرض مناهضة العنف ضد المرأة كان من أهمها وأبرزها اللقاء مع وزارة الداخلية ومصلحة السـجون بشـأن مراعاة السجينات وأبنائهن .

كما نفذت عدة دراسـات حول العنف ضد المرأة منها دراسة اللجنة الوطنية للمرأة التي أوضحت أسباب العنف ونتائجه على مستوى المرأة والأسرة والمجتمع .

و بعد انتشار ظاهرة الزواج السياحي أصدرت وزارة الداخلية تعميما بمنع الزواج إلا عبر استخراج تصريحات موافقـة مـن السفارات .

كما أن كل القوانين الوطنية تمنع الاتجار بالنساء

بالإضافـة إلـى ذلك فقد أنشـأت 3 دور إيواء للنسـاء ضحايا العنف.

المرأة والنزاع المسلح

منعت الجمهورية اليمنية انتشار ظاهرة حمل السلاح في المدن الرئيسية كما منعت إطلاق النار في الأعراس تحسباً لأي أضرار.

ولأن النسـاء عادة لـم يكن طرفا في حـل النزاعات المسـلحة وإنما يجنين ثمار نتائجها التخريبية ، وفرت الجمهوريـة اليمنية تجمعاً سـكنياً متكامـلاً للاجئين واللاجئـات مـن الصومال في عـدن وضواحيهـا ، مع العلم أن آخر إحصائية للاجئات الصوماليات وصلت إلى (4123) لاجئة كما قامت الجمهورية اليمنية ومنظمات المجتمـع المدني بتوفير مخيمـات للنازحين من حرب صعدة وتمدهم بالخدمات اللازمة .

المرأة والاقتصاد

تتمتع المـرأة اليمنيـة باسـتقلالية اقتصادية وفقاً للقانون كما يحق لها أن توقع عقودا وتدير ممتلكاتها الخاصة ، ومن ناحية فرص العمل فهي متاحة للجميع رجـالاً ونسـاء، ولكن النسـاء أقل حظاً بسـبب الأمية والعـادات الاجتماعية التـي تحول أحيانـاً دون وصول النسـاء إلى فرص المنافسة على العمل.. وقد وصلت نسبة المشتغلين (لايشمل العاملين بدون اجر)88.1 ٪ للذكور و53.6 ٪ للإناث من نسبة إجمالي المشتغلين 83.9 ٪ وفقا لكتاب الإحصاء السـنوي 2007 م ونسبة المرأة في النشـاط الاقتصـادي ووصلت 8.8 ٪ للفترة مـن 2006 – إلى 2008م ، فيما بلغت نسـبة النسـاء من إجمالي المشـتغلين 24.6 ٪ ونسـبة النسـاء غير النشيطات اقتصاديا 72.1 ٪ ، ونسبة النساء العاملات في القطاع غير الرسـمي 92.7 ٪ ، ونسبة النساء من قوة العمل 15.5 ٪ .

ومنح التراخيص لإنشـاء و فتح أعمـال حرة لا يوجد فيها تمييز كما أن التدريب والتأهيل في إدارة المنشآت التجاريـة متاحـة أمام الجميـع ، وقد أنشـئ في عام 2007 مجلس لسيدات الأعمال وفروع له في عدد من المحافظات من أهم أهدافه تفعيل دور سيدات الأعمال في صنع القـرار في الجانب الاقتصـادي وبناء قدرات سيدات الأعمال لرفع كفاءتهن لمزاولة الأعمال التجارية ولم يكن هناك تمييز وظيفي على مسـتوى الحكومة وإنما هناك معاييـر وأولويات للتنافس وضعتها وزارة الخدمة المدنية وفقاً للاقدمية والتخصص والمعدل.

إنشاء مجلس لسيدات الأعمال يهدف إلى تفعيل دور المرأة اقتصاديا

إنشاء (3) دور لإيواء النساء ضحايا العنف

د. نفيسة الجائفي الأمين العام للمجلس الأعلى للأمومة والطفولة تتحدث لـ14 أكتوبر :

وضع الأطفال في اليمن في تقدم ملحوظ

هناك وعي بحقوق الطفل وتكامل في الأدوار بين مختلف الجهات ذات العلاقة

د. نفيسة الجائفي

●● قالت الدكتورة نفيسة الجائفي الأمين العام للمجلس الأعلى للأمومة والطفولة إن وضع الأطفال في ظل الجمهورية اليمنية في تقدم ملحوظ وواضح، ففي مجالات التعليم زادت نسبة الالتحاق بالتعليم وهناك اهتمام متزايد بتعليم الفتاة، وقد أعطيت أولوية في مشاريع ربط التغذية المدرسية ، وفي الجانب الصحي ثم تغطية التحصين الروتيني للأطفال دون سن الخامسة بنسبة تقارب (90 ٪) من أطفال اليمن، وتم إعلان اليمن خاليا من شلل الأطفال، رغم أنه ما زالت هناك بعض البلدان في المنطقة لم تحصل على شهادة الخلو من هذا المرض. ●●

لقاء / بشير الحزمي

وأضافت أن ثقافة حقوق الطفل وما يحتاجه الطفل أصبحت ثقافة تخص المجتمع وأولياء الأمور والأسرة والمسؤولين، وأصبح الإعلام الآن يتعاطى بها ويتحدث في مقالاته وأبحاثه وتقاريره وهذا بحد ذاته إنجاز.. مشيرة إلى أن حقوق الطفل كانت شبه منسية؛ والآن أصبحت كل الجهات ، تتحدث عن حقوق الطفل.

ولفتت إلى أنه أصبح الآن هناك اهتمام بوضع حماية الأطفال الذين هم في ظروف صعبة.

ونوهت ببعض البرامج لعمالة الأطفال وأطفال الشوارع وأطفال الأحداث وهناك تطور أفضل وتعاون تكاملي بين الوزارات المعنية ومنظمات المجتمع المدني والمجلس الأعلى للأمومة والطفولة بشكل واضح، وأصبح هناك شبه إستراتيجية موحدة لهذه الجهات، وكانت مرجعيتها الإستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب، وأيضا تصور أو خطة إطارها موحد.

وقالت إن تعدد أو اختلاف اللاعبين أو المنفذين أدى إلى إنجاز أفضل وحقوق أفضل للطفل.

وأوضحت أنه أصبح هناك الآن مراجعة لجميع المواد والقوانين المتعلقة بالطفولة، كما توجد مطالبة بإضافة مواد توضح قضايا ظهرت على الساحة مثل مشاكل تهريب الأطفال عبر الحدود واستغلال الأطفال في الدعارة أو في الاستغلال الجنسي أو في التسول في الشوارع والعنف المتطرف ضد الأطفال.

وعي بحقوق الطفل

وقالت إنه قد ظهرت مشاكل لم نكن نعلم بها من قبل، ولكنها ظهرت، لأن هناك وعيا، ربما كانت موجودة، ولكن لم يكن هناك وعي بحقوق الطفل وما يجب أن يعمله الطفل، فلم يكن أحد يتحدث عنها، والآن ربما زيادة الوعي المجتمعي وعلى مستوى أصحاب القرار والإعلاميين ومنظمات المجتمع المدني أصبحنا نقرأ عن بلاغات وعن إجراءات تتخذ أمام هذه البلاغات، وأيضا الآن تعرفنا على هذه المشاكل فكانت هناك حاجة، لأن تكون هناك مواد مشرعة لتساعد القضاء وتساعد الداخلية في الأحكام المنوطة بهم، والآن هناك مشروع تعديلات شبه موافق عليه، وتم مراجعته من مجلس النواب باللجان المعنية بحقوق الإنسان وتقنين أحكام الشريعة، اللجنة الدستورية، اللجنة الصحية، ولكن للأسف مرت سنتان ونصف السنة وما زال عالقا في مجلس النواب بسبب مادتين اختلفوا عليهما وهما السن الأدنى للزواج وسن الحدث، وللأسف هذه القوانين لم تخرج إلى النور بسبب الخلاف على هذه المادتين اللتين هما بالأصل حماية للطفل.

وأشارت في سياق حديثها لـ «14 أكتوبر» إلى أنه الآن بدأ ربط مشاريع الضمان الاجتماعي مع حقوق الطفل ومع الداعمين أو المانحين وهذا اهتمام، وأنه يتم الآن تقييم مدى وصول الضمان الاجتماعي أو مساعدة الفئة الأشد فقرا إلى الطفل أم لا؟

ونوهت في هذا الصدد بوجود دراسة عن فقر الأطفال وأخرى قامت بها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عن تقييم برنامج الضمان الاجتماعي.. مؤكدة وجود شفافية قصوى وتبادل للمعلومات وتقييم أوجه القصور؟!.

أوجه القصور

وقالت طالما نحن نسعى إلى التنمية ونسعى إلى تحسين الوضع، كلما نكتشف أنه ما زالت هناك أوجه قصور، التي ربما تكمن في عدم كفاية دور الرعاية والإيواء للأطفال الأحداث والأيتام، ليس فقط عدم كفايتها، ولكن ربما نوعية الخدمة التي تقدم، فنريد أن تحسن وتكون أفضل.

وأوضحت أن هناك محاولة الآن من خلال المراقبة والتقييم للإستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب لتحديد أوجه الخلل، وذلك ليس فقط للنقد والاستماع، ولكن للنقد البناء؛ لأنه إذا نحن قيمنا أنفسنا استطعنا أن نقوم مسارنا إلى الأمام.

الأولوية للأطفال

وأشارت إلى أن هناك توجيهات عليا من رئاسة الجمهورية واضحة جدا بإعطاء الأولوية للأطفال ، لكن للأسف التحديات قائمة أبرزها الميزانيات المحددة التي لا تكفي باحتياجات الأطفال وحقوقهم.

ولفتت إلى أن وزارة المالية عندما نتخاطب معها هي أيضا عليها متطلبات أخرى، طرأت على الساحة، كما نعلم عدم الاستقرار الأمني أو السياسي في منطقة صعدة وبعض المشاكل التي تحصل في بعض المناطق، هذه لا يحصدها فقط من تسببوا في إحداث هذه المشاكل ولكن من يحصدها أطفال اليمن قبل البالغين .

وأملت في أن يقوم الإعلام الرسمي بدوره في توضيح ربط المشاريع التنموية للأطفال.

إحياء الهوية

وفي هذا الصدد أشارت د. نفيسة الجائفي إلى أن الهوية هي أحد أنشطة المجلس، حيث وجد أن التنمية من غير هوية كانت غير واضحة الملامح، وأنه قد أصبح هناك الآن تركيز من المجلس على الهوية، وقد بدأت الهوية تشهد انتعاشا وإحياء لها.

وأكدت أنه لم يتم الوصول بعد إلى المستوى المطلوب، ولكن هناك إحياء وتوجد منظمات مجتمع مدني تعمل على دعم الهوية.

اليوم أفضل من الأمس

وقالت إن وضع الأطفال في اليمن اليوم أفضل من أمس، وما زلنا نتطلع إلى الأفضل في الغد، حيث لم نصل بعد إلى الطموح أو للأهداف التي أعددناها للأطفال في اليمن، لكن إذا قارنا اليوم بالأمس سنجد أن اليوم أفضل ، واليوم مشاركة الأطفال أصبحت أقوى وحرية التعبير عن الرأي للأطفال قبل البالغين أقوى وهناك اكتشاف لمواهبهم، ويتم الآن ومن خلال برلمان الأطفال وبعض منظمات المجتمع المدني والأنشطة الطلابية دعم قيادات شابة.

وأضافت أن ما يزيد من فخرنا أنه عندما نرسل أطفالنا إلى الخارج لحضور مسابقات أو مشاركات أو مؤتمرات وندوات دائما يكون أطفال اليمن متميزين ونأمل أن يكون هناك دعما لهؤلاء الأطفال وأن يعاد النظر في الموازنة المقدمة وأن تكون أولوياتنا هم الأطفال.

وطالبت أولياء الأمور بإعادة النظر في إعطاء الطفل أولوية في المنزل من حيث الرعاية والاهتمام.

وعلى الصعيد ذاته أكدت الدكتورة نفيسة أن هناك العديد من المصاعب ما زالت أمام الأطفال لتحسين تغذيتهم وتحسين بنيتهم الجسمية ولتحسين نوعية تعليمهم حتى نتوقع مستقبلا مشرفا إن شاء الله للجمهورية اليمنية.

خطوات قادمة

وقالت الأخت نفيسة بأن المجلس الأعلى للأمومة والطفولة ما زال يعمل ويحث على دعم ومناصرة المصادقة على القوانين، وما زال هناك تواصل دائما مع مجلس النواب للمصادقة على القوانين؛ لأن التشريعات مهمة جدا، كما أن هناك متابعة لأن يكون هناك مشروع لأطفال الشوارع والبحث عن تمويل له، وأيضا مشروع للطفولة المبكرة.

المجتمع المدني يطالب مجلس النواب بالمصادقة على القوانين الخاصة بحماية الطفولة

وأشارت إلى أنه سيتم عمل تقييم الآن للجهود التي بذلت من قبل الحكومة اليمنية لمكافحة تهريب الأطفال لمعرفة الخلل وأين النقاط التي يجب تقويتها وإعداد خطة مستقبلية، وأنه يتم الآن العمل على حماية الأطفال من العنف وتوعية المدارس والهوية.

تهنئة وقول حق

وفي ختام حديثها للصحيفة وجهت الدكتورة نفيسة الجائفي تهنئة خاصة إلى القيادة السياسية والحكومة والشعب اليمني بمناسبة العيد الوطني الـ (20) لقيام الجمهورية اليمنية.

وقالت كل عام والوحدة طيبة وآمنة ومستقرة إن شاء الله وثقة الغد أفضل من اليوم ومن الأمس وأقول لكل من يخون نفسه ويسعى إلى ضرب الوحدة إن أرضه لن تكون ثابتة وسيقع في حفرة مظلمة لا قرار لها.

نساء اليمن .. بناء مؤسسي ونهج سياســـي ديمقراطي عزز دور المرأة في ظل الوحدة

رمزية : اليوم المرأة اليمنية تنطلق بخطى ثابتة ومتسارعة نحو مواكبة العصر

فتحية : المرأة أصبح لها دور إيجابي في مناقشة وتكوين الآراء العامة المتعلقة بمجتمعها

قبلة: التوجه السياسي زاد من الفرص الوظيفية للنساء بدعم من فخامة الرئيس

تألقت المرأة في مختلف المجالات المجتمعية ولا تـزال الفرصة متاحة أمامها في ظل النهج الديمقراطي والدعم السياسي الوحدوي المؤمن بأهمية مشاركة المرأة وضرورة تواجدها وحضورها في المجالات كافة.. وخلال عشرين عاما من الوحدة اليمنية تسارعت خطى المرأة نحو إثبات دورها وجدارتها في البناء والتنمية إلى جانب الرجل وحققت الكثير من الإنجازات على الساحة.

وعما تحقق للمرأة في ظل وحدة الأرض والإنسان اليمني خلال الأعوام العشرين عاما التقينا عددا من الشخصيات النسوية اللواتي عبرن عن آرائهن فإلى الحصيلة التالية :

فتحية عبد الواسع

د . رمزية الإرياني

قبلة محمد سعيد

المرأة تسير قدما

أوضحت الأخت فتحية عبد الواسع وكيل أمانة العاصمة للشؤون القانونية أن دور المرأة يتنامى يوما بعد يوم المرأة أصبح لها حضور فاعل في مختلف مجالات الحياة ونالت الكثير من الحقوق في مجال التعليم والمنح والبعثات وكذا في العمل ومجال الرعاية الصحية ، وتصاعد تواجدها في مواقع صنع القرار ، كما صار لها حضور بارز في أغلبية الأنشطة المجتمعية من خلال النقابات المهنية والجمعيات ، و أصبحت متواجدة على مستوى الفعاليات الرياضية والثقافية لافتة إلى دورها الإيجابي في مناقشة وتكوين الآراء العامة في قضايا المجتمع الهامة، بالإضافة إلى إسهاماتها الواضحة في تكوين الإستراتيجيات العامة والقطاعية في مجالات تخصصها .

وأشارت في مجمل حديثها إلى أن هذا الدعم يأتي من خلال التوجيهات السياسية للدولة والإدارة الإيجابية في التحسين المستمر لقضية تمكين المرأة من المشاركة الفاعلة في مختلف مناحي الحياة وضمان حصولها على معاملة متساوية بحسب ما كفله لها الدستور وتحقيق أكبر قدر من العدالة من خلال تحسين التشريعات وتحقيق أهداف الخطط التنموية والأهداف الإستراتيجية المخطط لها في خطة التنمية الألفية .

ولفتت وكيلة أمانة العاصمة للشئون القانونية إلى أن المرأة تتطلع إلى المزيد من التواجد والحضور وإزالة التحديات والفجوات التي من شأنها أن تعيق أنشطتها وأدوارها في المجتمع ، مؤكدة ضرورة تعزيز مساندة المجتمع لها ودعم الآليات المؤسسية الحكومية والأهلية التي تعنى بقضاياها .

ودعت الأخت فتحية إلى تنسيق كافة الجهود للدفع بالمرأة والنهوض بها في سلم أولوياتها ودعم تمكينها للوصول إلى المجالس المنتخبة

استطلاع / إبتسام العسيري - هناء الوجيه

النيابية والمحلية .

نهج وحدوي ساند المرأة

الأخت رمزية الإرياني – رئيسة اتحاد نساء اليمن تحدثت إلينا قائلة " الوحدة اليمنية تعد من أهم وأغلى المكاسب في تاريخ اليمن، ومن خلالها تحقق لكافة أبناء اليمن العديد من المنجزات والمكاسب والمرأة من أكثر المستفيدين من نهج وسياسة الوحدة المباركة، التي خدمت وبشكل إيجابي تطلعات وطموحات المرأة اليمنية.

وواصلت الإرياني حديثها قائلة " المرأة اليوم مشاركة فاعلة في المجالات كافة ، وتبوأت مناصب مهمة، ونالت مكانة كبيرة، وقالت الإرياني " إن المرأة تنطلق بخطى ثابتة ومتسارعة نحو مواكبة العصر بما تتمتع به من قوة الإرادة التي تدفعها إلى المشاركة في كل المجالات ، و رغم كل معوقات الثقافة التقليدية والتبعية إلا أنها قد تمكنت من الانطلاقة نحو آفاق بعيدة المدى لتلحق عالم التكنولوجيا الحديثة ولتجعل التعليم والعمل غاية ووسيلة لتمكينها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي .. كون التعليم مفتاح التنمية البشرية ، مشيرة إلى أن هناك نساء تقلدن مناصب وزارية وقيادية فهناك 38 قاضية ومحاميات ووكيلات نيابة وقياديات في الأحزاب وفي منظمات دولية ومحلية ، ولها أن تختار وتنشط في المجالات المختلفة التي تتناسب مع طموحاتها وما ترغب في تحقيقه والوصول إليه.

واختتمت حديثها بالتأكيد على ضرورة التمسك والحفاظ على هذا المنجز التاريخي العظيم والتصدي لكل من تسول له نفسه المساس بوحدة وأمن واستقرار هذا الوطن.

تفعيل حضور المرأة

و قالت الأخت قبلة أحمد سعيد رئيسة اللجنة الوطنية – عدن " في ظل الوحدة اليمنية عمل التوجه السياسي على تفعيل حضور المرأة على مستوى الحياة العامة أو السياسية فدخلت المرأة مجلس النواب ثم تولت منصب الوزير ونائب الوزير والوكيل والوكيل المساعد والمدير العام. وواصلت " على مستوى المحافظات أشركت المرأة في المجالس المحلية في الانتخابات ، كما تواجدت على مستوى المكاتب التنفيذية ، وعلى مستوى مؤسسات المجتمع المدني فهناك رئيسات جمعيات لهن أهداف ويعملن برامج متخصصة للمرأة وفي كيفية المساهمة في المجتمع والقضايا التنموية.

وقالت وقد أنشئت اللجنة الوطنية للمرأة بناء على مؤتمر " بيجن " عام 1995 ، وكانت هذه اللجنة هي الآلية المؤسسية التي تعنى بقضايا المرأة على اعتبار أن الدولة وقعت على اتفاقية " السيداو" وكثير من الاتفاقيات ، مشيرة إلى أن مؤتمر" بيجن" وقد حدد قضايا معينة منها وصول المرأة إلى صنع القرار والتعليم وعدد من القضايا التي أدرجت في إستراتيجية تنمية المرأة التي قامت بها اللجنة الوطنية للمرأة لافتة إلى أن هذه الإستراتيجية عملت على دراسة وتنمية وضع المرأة والنهوض بها إلى أعلى المستويات لذا فهي تعد أهم المنجزات التي تحققت للمرأة في ظل الوحدة .

وقالت : عندما نستقرئ إستراتيجية تنمية المرأة نجد الخطوط العريضة نحو وضع المرأة كيف كانت وكيف أصبحت الآن وكيف ستكون بعد عدة سنوات، وهذا بحد ذاته عمل جبار وهو أن يكون هناك جهاز أو إدارة أو آلية معينة تدرس هذه الأوضاع للمرأة وتقدم فيها سياسات وإجراءات للحكومة و يمكن تحقيق الكثير من العوامل على مختلف الجوانب في التعليم،في الصحة،في معالجة الفقر وقضايا التمكين الاقتصادي والمشاركة السياسية الإعلامية.

وبحسب هذه الإستراتيجية حدث تحسن ملحوظ في وضع المرأة وها هي متواجدة في كثير من القطاعات، وهذا كله برعاية وتوجه من القيادة السياسية .

أسهمت في العملية التنموية

من جانبها تحدثت الأخت فاطمة مريسي عضو المجلس المحلي رئيسة اتحاد نساء اليمن - عدن قائلة : نشكر لكم هذا اللقاء ونجدها فرصة طيبة عبركم أن نتقدم بأجمل التهانئ للقيادة السياسية وعلى رأسها القائد الرمز علي عبد الله صالح وإلى أبناء شعبنا العظيم كافة وبصفة خاصة للمرأة اليمنية المناضلة جنباً إلى جنب مع أخيها الرجل للحفاظ على الوحدة ومسارها الديمقراطي والنهج الذي التزم به منذ الثاني والعشرين من مايو 1990م كما وقفا معاً بصمود في وجه أعداء الوحدة أعداء الوطن وعاشا منعطفات سياسية مختلفة.

وأشارت إلى أن الذكرى العشرين لقيام الوحدة المباركة التي وحدت الأرض والإنسان اليمني تأتي وقد تحققت العديد من الانجازات العظيمة لهذا الوطن وكان للمرأة اليمنية حظ فيها استناداً إلى ما جاء في النص الدستوري لدولة الوحدة عام 1990م بأن جميع المواطنين متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات من دون تمييز كما نصت المادة "24" من الدستور أيضاً على تكافؤ الفرص في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كافة ، لافتة إلى أن هناك العديد من القوانين التي تم تعديلها بما يتماشى مع تطور المسار الديمقراطي والنهوض الذي أحرزته المرأة في كافة مجالات الحياة العامة وفرضت قدرتها وتحدياتها من أجل إسماع صوتها وقالت : أسهمت المرأة إسهاما كبيرا في النهوض بالمجتمع اليمني من خلال تنشئتها ورعايتها لأبنائها وغرس روح حب الوطن والدفاع والتضحية من أجله، كما استطاعت المرأة أن ترفع مستواها العلمي كي تتمكن من مواكبة التطورات والنهوض الحضاري الذي تسير عليه اليمن.

وأكدت أن المرأة في ظل الوحدة استطاعت أن تخطو خطوات متقدمة فهي اليوم وزيرة وسفيرة وأكاديمية وبرلمانية وقاضية، كما أنها استطاعت بجدارة المشاركة في العملية الانتخابية فالمجالس المحلية كانت الفرصة المناسبة للمرأة، لتحقق نسبة جيدة في تواجدها وأسهمت إسهاما طيبا في العملية التنموية في مديرياتها ومحافظاتها المختلفة، كما أن وجود المرأة على رأس العديد من الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني دليل على كفاءتها القيادية وأنها فعلاً استطاعت إيجاد مكانة متوازية ومتكافئة مع أخيها الرجل في كافة المجالات .

وقالت أن : الدعم الذي قدم للمرأة خلال الفترة الماضية من القيادة السياسية ممثلة بتوجيهات بفخامة الرئيس علي عبد الله صالح سواء في العملية الانتخابية أم التعيينات ،على سبيل الذكر توجيهاته الأخيرة بتعيين نساء في مواقع مديري عموم ووكيلات مشيرة إلى أن المرأة لا تزال تنتظر خروج هذه التوجيهات إلى النور وأن تتم الترشيحات لهذه التعيينات باقتناع وعدم مرورها في حسابات المجاملات والمحاباة والمحسوبية والقبلية مثل سابقاتها ويجب اختيار أفضل النساء في الأداء والخبرة والمؤهل العلمي لافتة إلى أن هذه التوجيهات من قبل النساء في مهرجان اتحاد نساء اليمن بمناسبة "8" مارس بالعاصمة صنعاء وجاء هذا النداء من منطلق أن هناك قيادات نسائية أسهمت في العملية التنموية ولكنها لم تتحصل على حقوقها .

وأوضحت أن زيادة الفرص الوظيفية للنساء التي أعلن عنها رئيس الوزراء تركت أثراً طيباً لدى النساء ونأمل أن يتفاعل ذلك التوجيه على أرض الواقع وأن تأخذ المعايير الحقيقة والمناسبة لهذه التعيينات وتكون النزاهة والمصداقية هي الفصيل لتوصيل المرأة إلى مواقع تسهم في تحقيق حياة أفضل لها وأسرتها ، مختتمة حديثها بأن المرأة اليمنية تعيش اليوم نهضة وتنمية شاملة، وهذا ما نلمسه بالأرقام يتحقق ونأمل بغد أفضل .

حضور فاعل

الأخت حسيبة شنيف – مدير إدارة المرأة بوزارة المياه والبيئة ترى أن ما حققته الوحدة اليمنية للمرأة لا يمكن حصره من خلال كلمات موجزة، فواقع الحال يشهد ويدل بوضوح على حجم المنجزات التي استطاعت المرأة الحصول عليها خلال عشرين عاما من عمر الوحدة اليمنية المباركة، فها هي اليوم شريك أساسي لأخيها الرجل، ولها حضور فاعل في رسم السياسات والخطط و في العمل الحزبي والسياسي وحققت نجاحات باهرة من خلال العمل في منظمات المجتمع المدني .

كما أن المرأة اليمنية اندرجت من الريادة السياسية ممثلة بتوجيهات بفخامة الرئيس علي عبد الله صالح سواء في العملية الانتخابية أم التعيينات ،على سبيل الذكر توجيهاته الأخيرة بتعيين نساء في مواقع مديري عموم ووكيلات مشيرة إلى أن المرأة لا تزال تنتظر خروج هذه التوجيهات إلى النور وأن تتم الترشيحات لهذه التعيينات باقتناع وعدم مرورها في حسابات المجاملات والمحاباة والمحسوبية والقبلية مثل سابقاتها ويجب اختيار أفضل النساء في الأداء والخبرة والمؤهل العلمي لافتة إلى أن هذه التوجيهات من قبل النساء في مهرجان اتحاد نساء اليمن بمناسبة "8" مارس بالعاصمة صنعاء وجاء هذا النداء من منطلق أن هناك قيادات نسائية أسهمت في العملية التنموية ولكنها لم تتحصل على حقوقها .

وأوضحت أن زيادة الفرص الوظيفية للنساء التي أعلن عنها رئيس الوزراء تركت أثراً طيباً لدى النساء ونأمل أن يتفاعل ذلك التوجيه على أرض الواقع وأن تأخذ المعايير الحقيقة والمناسبة لهذه التعيينات وتكون النزاهة والمصداقية هي الفصيل لتوصيل المرأة إلى مواقع تسهم في تحقيق حياة أفضل لها وأسرتها ، مختتمة حديثها بأن المرأة اليمنية تعيش اليوم نهضة وتنمية شاملة، وهذا ما نلمسه بالأرقام يتحقق ونأمل بغد أفضل .

حضور فاعل

الأخت حسيبة شنيف – مدير إدارة المرأة بوزارة المياه والبيئة ترى أن ما حققته الوحدة اليمنية للمرأة لا يمكن حصره من خلال كلمات موجزة، فواقع الحال يشهد ويدل بوضوح على حجم المنجزات التي استطاعت المرأة الحصول عليها خلال عشرين عاما من عمر الوحدة اليمنية المباركة، فها هي اليوم شريك أساسي لأخيها الرجل، ولها حضور فاعل في رسم السياسات والخطط و في العمل الحزبي والسياسي وحققت نجاحات باهرة من خلال العمل في منظمات المجتمع المدني .

كما أن المرأة اليمنية اندرجت من الريادة السياسية ممثلة بتوجيهات بفخامة الرئيس علي عبد الله صالح سواء في العملية الانتخابية أم التعيينات ،على سبيل الذكر توجيهاته الأخيرة بتعيين نساء في مواقع مديري عموم ووكيلات مشيرة إلى أن المرأة لا تزال تنتظر خروج هذه التوجيهات إلى النور وأن تتم الترشيحات لهذه التعيينات باقتناع وعدم مرورها في حسابات المجاملات والمحاباة والمحسوبية والقبلية مثل سابقاتها ويجب اختيار أفضل النساء في الأداء والخبرة والمؤهل العلمي لافتة إلى أن هذه التوجيهات من قبل النساء في مهرجان اتحاد نساء اليمن بمناسبة "8" مارس بالعاصمة صنعاء وجاء هذا النداء من منطلق أن هناك قيادات نسائية أسهمت في العملية التنموية ولكنها لم تتحصل على حقوقها .

وأوضحت أن زيادة الفرص الوظيفية للنساء التي أعلن عنها رئيس الوزراء تركت أثراً طيباً لدى النساء ونأمل أن يتفاعل ذلك التوجيه على أرض الواقع وأن تأخذ المعايير الحقيقة والمناسبة لهذه التعيينات وتكون النزاهة والمصداقية هي الفصيل لتوصيل المرأة إلى مواقع تسهم في تحقيق حياة أفضل لها وأسرتها ، مختتمة حديثها بأن المرأة اليمنية تعيش اليوم نهضة وتنمية شاملة، وهذا ما نلمسه بالأرقام يتحقق ونأمل بغد أفضل .

حضور فاعل

الأخت حسيبة شنيف – مدير إدارة المرأة بوزارة المياه والبيئة ترى أن ما حققته الوحدة اليمنية للمرأة لا يمكن حصره من خلال كلمات موجزة، فواقع الحال يشهد ويدل بوضوح على حجم المنجزات التي استطاعت المرأة الحصول عليها خلال عشرين عاما من عمر الوحدة اليمنية المباركة، فها هي اليوم شريك أساسي لأخيها الرجل، ولها حضور فاعل في رسم السياسات والخطط و في العمل الحزبي والسياسي وحققت نجاحات باهرة من خلال العمل في منظمات المجتمع المدني .

كما أن المرأة اليمنية اندرجت من الريادة السياسية ممثلة بتوجيهات بفخامة الرئيس علي عبد الله صالح سواء في العملية الانتخابية أم التعيينات ،على سبيل الذكر توجيهاته الأخيرة بتعيين نساء في مواقع مديري عموم ووكيلات مشيرة إلى أن المرأة لا تزال تنتظر خروج هذه التوجيهات إلى النور وأن تتم الترشيحات لهذه التعيينات باقتناع وعدم مرورها في حسابات المجاملات والمحاباة والمحسوبية والقبلية مثل سابقاتها ويجب اختيار أفضل النساء في الأداء والخبرة والمؤهل العلمي لافتة إلى أن هذه

فاطمة مريسي

عائدة عاشور

فاطمة : دستور الوحدة عزز تكافؤ الفرص في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية

عائدة : المرأة تواجدت على مستوى المكاتب التنفيذية وعلى مستوى مؤسسات المجتمع المدني

التوجيهات من الرجال، ومن هنا ندرك أن الوحدة اليمنية تعتبر من أهم وأغلى المكاسب التي ينبغي أن تغذى بالدماء والأرواح من قبل كل أبناء الشعب اليمني الواحد.

تقرير المصير

الأخت عائدة عاشور – رئيسة القطاع النسوي في المؤتمر الشعبي العام محافظة لحج قالت : إن الوحدة اليمنية محل اعتزاز وفخر وهي اليوم نموذج للوحدة العربية، فالتمسك بها والحفاظ عليها يعد من الواجبات الدينية والوطنية.

وأضافت : أما عما حققته الوحدة للمرأة اليمنية فهي أكثر ، من التطلعات والحقوق التي كفلت لها حرية التعبير والاختيار وتقرير المصير والسعي والمطالبة بهدف تحقيق المزيد .

المرأة اليمنية اليوم لها حضور وتواجد كبير كمديرة ووكيلة وزارة ووكيل مساعد ووزيرة دولة، وهي اليوم قادرة على تحديد مصيرها ورسم طموحها والسعي والمطالبة بتحقيق المزيد من الحقوق في ظل النهج الديمقراطي والتعددية السياسية التي تنتهجها بلادنا بقيادة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية التي تعد من أهم مكاسب الوحدة اليمنية.

غرس الولاء الوطني

وفي السياق ذاته تحدثت الأخت غناء المقداد (محامية) قائلة: "أنا بدأت عملي في مجال المحاماة من عام 1991م، وكنت تقريبا من أول الذين عملوا في هذا المجال، وأدرك تماما كيف كانت المرأة قبل الوحدة، وما تحقق لها من طموحات وإنجازات في ظل الوحدة اليمنية المباركة.

فالمرأة لم تكن تعلم يوما أنها ستعمل في مجال القضاء والمحاماة كون هذا العمل كان حكرا على الرجل، ولكنها اليوم من طالبات المعهد العالي للقضاء ولدينا العديد من القاضيات والمحاميات اللواتي يعملن بجدارة وتميز يفوق أحيانا كفاءة وقدرة الرجال أنفسهم.

واختتمت المقداد حديثها بالتأكيد على أهمية الحفاظ على الوحدة اليمنية المباركة، وضرورة العمل على غرس قيم الولاء الوطني الوحدوي في نفوس أبناء الشعب والتصدي لكل من يحاول العبث بوحدة هذا الوطن وأمنه واستقراره.

تعليم الفتاة

أمان البعداني – مديرة إدارة تعليم الفتاة بوزارة التربية والتعليم قالت : أرى أن منجزات الوحدة تظهر جليا من خلال مخرجات التعليم، وما تحقق للفتاة في ظل الوحدة اليمنية المباركة، لا يمكن إنكاره فها هي الفتاة اليوم تفوق الرجل في التأهيل العلمي وهناك عمل دؤوب على تشجيع ودعم الفتيات على الاستمرار وعدم التسرب من التعليم وردم الفجوة ما بين تعليم الذكور والإناث، وحقيقة أن هذه التوجهات وغيرها خدمت المرأة اليمنية وحققت تواجدا وحضورا فرض نفسه في المجالات كافة.

وما هذه المنجزات إلا إحدى ثمار الوحدة اليمنية المباركة، ونهجها الذي يهدف إلى تنمية وتطور أبناء الوطن.

المجتمع المدني

واختتمت لقاءاتنا الأخت قبول المتوكل (مؤسسة تنمية القدرات الشابة) التي ترى أن من أهم منجزات لوحدة النهج الديمقراطي الذي أتاح للمرأة فرص العمل في المجتمع المدني، الذي استطاعت من خلاله أن تحقق مطالبها وتسعى إلى الحصول على حقوقها المشروعة، مؤكدة أن المرأة ينبغي لها أن تعمل في المجالات كافة، وألا تحصر نفسها فقط في قضاياها، لأن ذلك من شأنه أن يعزز تواجدها ويقوي حجم مشاركتها بما يخدم التنمية والنهوض بالوطن.

الإنجازات التي تصب في صالح حقوق المرأة في ظل الوحدة اليمنية المباركة

اليمن التزمت بأهداف التنمية في تحقيق المساواة بن الجنسين وتمكين المرأة

إعداد تقارير دولية لمتابعة تنفيذ اتفاقية (السيداو) و إصدار تقارير حول وضع المرأة اليمنية سنويا

عززت المرأة اليمنية وبعد انقشاع الظلمة والغمة الكهنوتية وإشراقة شمس الثورة الستبمبرية والأكتوبرية المباركة مشاركتها الفعالة وخوضها العديد من المجالات التنموية التي أثبتت المرأة من خلالها جدارتها و أبرز مثال على ذلك المرأة المزارعة في الريف التي كانت تقوم بأدوارها الإنجابية والإنتاجية في آن واحد ولهذا قامت الزراعة في بلادنا على أكتاف النساء بنسبة كبيرة هذا فضلاً عن أعمال أخرى زاولتها النساء منذ ظهور الحضارات البشرية ، ووفقاً للحاجة .

وعندما تحققت الوحدة اليمنية عام 1990م اختارت اليمن الديمقراطية منهجاً يحدد مسارها وكانت الحاجة ماسة لدعم كل فئات المجتمع لتحقيق هذا الخيار وبخاصة المرأة حيث طالبت بمزيد من الحقوق التي برزت بشكل جلي وواضح في الدستور اليمني الذي ساوى بين المواطنين في الحقوق والواجبات ، ولعل مشاركة اليمن في مؤتمر بكين 1995م وإنشاء اللجنة الوطنية للمرأة كآلية مؤسسية وطنية تعنى بقضايا النهوض بالمرأة هي ابرز استجابة لما جاء فيه إذ لم تكتفِ اليمن بالمشاركة وإنشاء الآلية الوطنية المعنية بالمرأة فحسب بل كرست جهودها و بقوة من أجل إدماج المرأة في مختلف المجالات التنموية وتحقيقها إنجازات لا بأس بها هنا وهناك وتظل البقية الباقية منه طموحات وتحديات قائمة نسعى جميعاً لتحقيقها وفي هذا الإطار نستعرض بعض ما جاء في التقرير الوطني للجمهورية اليمنية (بيجن) فيما يتعلق بالإنجازات التي تحققت للمرأة خلال السنوات الماضية في ظل الجمهورية اليمنية في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

عرض / محمد فؤاد راشد

المرأة في ظل الوحدة اليمنية

بعد تحقيق الوحدة اليمنية و إعلان الجمهورية اليمنية في مايو 1990 م بدأ الاهتمام بتجه ويميل نحو الفئات المهمشة و المحرومة من التمتع بالحقوق التي كفلها الدستور والقوانين الوطنية وأول هذه الفئات هي المرأة حيث أنشئت لها إدارة عامة في إطار وزارة الشؤون الاجتماعية سميت بإدارة المرأة والطفل ، هذه الإدارة كان لها دور مميز وبارز في الإعداد والتحضير للمشاركة في مؤتمر بكين خريف عام 1995م حيث ترأس وفد اليمن للمشاركة في هذا المؤتمر وزير الشؤون الاجتماعية حين ذاك. وكانت أول استجابة لتوصيات المؤتمر إنشاء اللجنة الوطنية للمرأة كآلية حكومية تعنى بقضايا المرأة وكان ذلك في عام 1996م .وقد تعزز الهيكل التنظيمي للجنة في مارس 2000م بإنشاء المجلس الأعلى للمرأة برئاسة رئيس الوزراء وعضوية 7 وكلاء وزارات ذات علاقة مباشرة بقضايا المرأة إضافة إلى عضوية مجموعة من القيادات النسائية البارزة. وصدور تعميم من مجلس الوزراء بإنشاء إدارات للمرأة كما تم اختيار منسقات للجنة في كل محافظة، هذا وقد كانت المهمة الرئيسية للجنة هو إدماج النوع الاجتماعي في التيار الرئيسي للتنمية من خلال تجسيد الاحتياجات في سياسات وخطط وبرامج القطاعات المختلفة.

القرارات الجمهورية المتعلقة بالمرأة

في عام 2003م صدر القرار الجمهوري رقم (25) الخاص بتعزيز المجلس الأعلى للمرأة من خلال تمثيل سبعة وزراء ووكيل وزارة إضافة إلى ضم رئيسات فروع اللجنة في المحافظات إلى عضوية المجلس. وكذلك عضوات اللجنة في الوزارات ورئيسات فروعها في المحافظات .

فقد توسعت شراكة اللجنة إلى المجتمع المدني والأحزاب السياسية حيث أصبحت منظمات المجتمع المدني التي لها صلة بقضايا المرأة أعضاء في اللجنة ، كما أن رئيسات القطاعات النسائية في الأحزاب السياسية هن أيضا من العضوات الأساسيات في اللجنة حيث أنشئت شبكة لمناهضة العنف ضد المرأة (شيماء) التي حوت في عضويتها إضافة إلى اللجنة عددا من منظمات المجتمع المدني ، كان من ابرز منجزات هذه الشبكة هو الإعداد والتحضير للمؤتمر الوطني الأول لمناهضة العنف ضد المرأة الذي صادف انعقاده في مارس 2003م فقد أجريت العديد من الدراسات الميدانية حول ظاهرة الزواج المبكر في عدد من محافظات الجمهورية للوقوف على حجم الظاهرة وأيجاد الحلول المناسبة لها.ودعم تحديد سن آمنة لزواج البنات كحد أدنى 18 سنة من خلال تبني تعديل قانوني في إطار قانون الأحوال الشخصية والذي مازال قيد التداول من قبل الهيئات التشريعية..حيث أفتحت دارن لإيواء النساء المعنفات وآخر افتتحته مفوضية اللاجئين للنساء المعنفات من اللاجئات في اليمن و.إنشاء قطاعات تعنى بالمرأة في إطار وزارات ذات علاقة مباشرة ومهتمة بقضايا المرأة الجوهرية من أهمها قطاع تعليم الفتاة في وزارة التربية والتعليم و قطاع تنمية المرأة في وزارة الإدارة المحلية وهذا الأخير فتحت له إدارات عامة لتنمية المرأة في كل محافظات الجمهورية من خلال تحديث إستراتيجية تنمية المرأة -2006 2015م التي تتابع تنفيذها اللجنة الوطنية للمرأة مع الجهات المعنية بالتنفيذ وفقا لمحاورها الستة (التعليم، الصحة، الفقر، صنع القرار، ومناهضة العنف ضد النساء، والإعلام) والتي كان من أهم مرتكزاتها اتفاقية السيداو وأهداف التنمية الألفية.المشاركة في إعداد الخطة الوطنية للتنمية والتخفيف من الفقر -2006 2010 م بفريق مواز للفريق الحكومي الرسمي الذي تشرف عليه وزارة التخطيط والذي كان من أهم نتائجه إدماج احتياجات النوع الاجتماعي في محاور الخطة الخمسية

←

الحالية إضافة إلى إفراد مكون خاص بالمرأة سمي (فصل تمكين المرأة) وهو الفصل العاشر من الخطة أحتوى على أربعة قضايا مهمة هي (مناهضة العنف ضد النساء ، المشاركة السياسية للمرأة ، التمكين الاقتصادي للمرأة إضافة إلى متابعة التعديلات القانونية المتضمنة تمييزا ضد المرأة) . وإدماج مكون النوع الاجتماعي في إطار البرنامج الاستثماري للدولة وهو البرنامج التنفيذي للخطة الخمسية . وادماج مكون النوع الاجتماعي في إطار برامج ومشاريع الجهات المانحة في اليمن.ومراجعة ومسح حزمة من القوانين المتضمنة تمييزا ضد المرأة (قانون الأحوال الشخصية ، قانون الجرائم والعقوبات، قانون التأمينات والمعاشات. قانون العمل، وتعديلها في ضوء تثبيت الحقوق الشرعية والوطنية للمرأة اليمنية المنطلقة من الدستور اليمني والتزام اليمن باتفاقية السيداو والتي قدمت بعد ذلك إلى الجهات ذات الاختصاص للموافقة عليها حيث تم الموافقة منذ بدء إجراء التعديلات إلى الآن على حوالي 14 نصا من مختلف القوانين الوطنية المعدلة أغلبها في قانون الأحوال الشخصية والتأمينات والمعاشات والعمل. التوجيه نحو تعديل النظام المالي في اليمن ليكون مستجيبا لاحتياجات النوع الاجتماعي .

الموازنة العامة والنوع الاجتماعي

وفي هذا الصدد بذلت الكثير من الجهود من أهمها : جعل صناع القرار يشعرون بأهمية استجابة الموازنة العامة للدولة لاحتياجات النوع الاجتماعي كان من نتائج هذه اللقاءات التحسيسية إنشاء إدارة عامة لموازنة النوع الاجتماعي في إطار وزارة المالية و.إجراء دراسات ميدانية لتتبع الانفاق من منظور النوع الاجتماعي في مجالي الصحة ، والتعليم .وإجراء دراسة ميدانية لتتبع أثر المشاريع على المستفيدين من الجنسين مع التركيز بشكل أكبر على المرأة .وتعديل وتطوير دليل تدريبي حول الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي بالتعاون والتنسيق مع منظمتي أوكسفام و GTZ في .اعتماد الدليل التدريبي الخاص بموازنات النوع الاجتماعي في إطار البرنامج التدريبي للمعهد المالي بتوصية من المجلس الأعلى للمرأة.من خلال تنفيذ دورات تدريبية للكادر المالي على المستويين الوطني والمحلي بهدف إدماج احتياجات النوع الاجتماعي في إطار موازنات القطاعات والمحافظات.وإعداد أدلة تدريبية في المتابعة والتقييم والنوع الاجتماعي والتنمية ومناهضة العنف الصحي ضد المرأة .

اتفاقية (السيداو)

وقد تضمنت اتفاقية (السيداو) إنشاء برلمان الظل للنساء من قبل منظمات مجتمع مدني الهدف منه مراقبة قضايا النساء التي تدخل مجلس النواب. وتطبيق سياسة التدقيق النوعي على عدد من القطاعات الحكومية على المستويين الوطني « 6 قطاعات » والمحلي « 4 محافظات» على يد خبراء وطنيين حيث تم الوقوف على ابرز التحديات التي تواجه إدماج النوع الاجتماعي في إطار السياسات والبرامج والمشاريع حيث خرجت بتوصيات من خلال محدد ا لتد خلات المباشرة لمواجهة هذه التحديات والجدير ذكره هنا أن المجلس الأعلى للمرأة أعتمد سياسة التدقيق كمنهجية يجب العمل بها لمتابعة قضايا النوع الاجتماعي أثناء اجتماعه السنوي في مارس 2009م .من ضمن الإنجازات إعداد تقارير دولية لمتابعة تنفيذ منهاج عمل (بيجين) واتفاقية (السيداو) إضافة إلى إصدار تقارير حول وضع المرأة في اليمن سنويا.إعداد خطة تنفيذية لتوصيات اللجنة الدولية حول التقرير السادس لاتفاقية السيداو 2008 - 2011 م .عقد فعاليات سنوية في إطار الاحتفالية باليوم العالمي للمرأة تحديدا في شهر مارس يتخلل هذه الفعاليات مؤتمرات كل ثلاث سنوات تقدم بها العديد من أوراق العمل التي تحدد اتجاهات وضع المرأة في مختلف المجالات وتطرح بشفافية ووضوح أبرز الإنجازات وأهم التحديات والصعوبات التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة .عقد أول مهرجان رياضي للمرأة في مارس 2009م من قبل وزارة الشباب والرياضة .

المرأة على مستوى السياسات

تبنت الجمهورية اليمنية في كثير من القطاعات العديد من السياسات والإستراتيجيات التي تهتم بقضايا النوع الاجتماعي ، بعض من هذه السياسات كانت خاصة بالمرأة والبعض الآخر تضمنت أبعاد النوع الاجتماعي فيها والتي من أهمها مايلي : إستراتيجية المرأة العاملة « 2001 2011- » والتي تمحورت حول زيادة وتوسيع فرص المرأة في سوق العمل ورفع مستوى الوعي بأهمية عمل المرأة في التنمية الشاملة والمستدامة وتشرف على تنفيذها الإدارة العامة للمرأة العاملة بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل والمدعومة من منظمة العمل الدولية. إستراتيجية النوع الاجتماعي في التنمية الزراعية والأمن الغذائي وتستهدف المرأة الريفية والعاملات في القطاع الزراعي وتشرف عليها الإدارة العامة لتنمية المرأة الريفية بوزارة الزراعة بدعم من الحكومة الهولندية .إستراتيجية تنمية المرأة صحيا (2006 - 2010) أعدتها الإدارة العامة لتنمية المرأة في وزارة الصحة والسكان بدعم من منظمة الصحة العالمية .

إستراتيجية الصحة الإنجابية (2006 - 2010م)

من خلال مكون النوع الاجتماعي في السياسات الوطنية والقطاعية فقد أدمجت الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر (2006 - 2011) الكثير من قضايا النوع الاجتماعي في إطار محاورها المختلفة وأفردت فصلا خاصا بتمكين المرأة فيها .أفردت إستراتيجيتا التعليم الأساسي والتعليم الثانوي مكونا خاصا بتعليم الفتاة كما تناولت إستراتيجيتا التعليم الفني والتدريب المهني والتعليم العالي قضايا تعليم الفتاة في كثير من محاورها وركزت الرؤية الإستراتيجية لليمن على أهمية الاهتمام بالمرأة في العديد من المحاور التي ارتكزت عليها السياسات الوطنية السكانية 2001 - 2025م حيث أشارت في برنامج العمل السكاني الذي يعتبر أهم وثائقها على ضرورة تضييق فجوة النوع الاجتماعي في التعليم والعمل.إستراتيجية تنمية المرأة 2006 -2015 م ركزت في محاورها الستة على مجمل قضايا النوع الاجتماعي في مختلف المجالات التنموية .هذه الإستراتيجية أعدت من قبل اللجنة الوطنية للمرأة وتنفذها الجهات ذات العلاقة بتلك القضايا.الخطة الوطنية لإنفاذ توصيات اللجنة الدولية لاتفاقية السيداو (2008- 2011م) :أعدت هذه الخطة بواسطة خبرات وطنية وفقا لـ 60 توصية مقدمة من اللجنة الدولية لمتابعة تنفيذ الاتفاقية والموجهة لبلادنا وفقا للتقرير السادس الخاص بمتابعة تنفيذ الاتفاقية .

القوانين التي كفلها الدستور والقانون لصالح المرأة اليمنية

بدأ العمل بمراجعة القوانين في عام 2001 حينما تم تكوين فريق وطني من اللجنة الوطنية للمرأة والجهات ذات العلاقة العدل ، الشئون القانونية ، الأوقاف والإرشاد ، حقوق الإنسان ، نقابة المحامين ومجلس النواب وكان على الفريق أن يراجع التشريعات الوطنية كافة من زاوية تحقيقها لنصوص ومقاصد الشريعة الإسلامية ، والدستور الوطني والتزامات اليمن ب 11 اتفاقية دولية ذات صلة مباشرة بحقوق الإنسان أهمها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) وكانت نتيجة المراجعة الأولى إقرار (5) نصوص في مارس 2003م من بين (20) نصا على النحو التالي : أضيفت مادة (10) مكرر إلى قانون الجنسية رقم (6) لسنة 1990 ليمنح أبناء اليمنية التي انقطعت صلة الزوجية بزوجها الأجنبي بالوفاة أو الطلاق أو الهجر أوالغياب أوإصابة الزوج بالجنون ، منحهم القانون حق المعاملة كالطفل اليمني لأب أو أبوين يمنيين. ومازالت المطالبة بضرورة تعديل القانون لتشمل النساء التي ما زالت علاقة الزوجية قائمة ومستمرة.

التعديلات القانونية

في هذا الصدد تم تعديل المادة رقم (47) في قانون الأحوال الشخصية رقم (20) لسنة 1992م الخاص بحق الزوجة في فسخ أو إنهاء العلاقة الزوجية لاكتشافها عيوبا أو أمراضا في الزوج سواء أكانت موجودة قبل الارتباط أو نجمت فيما بعد أي أثناء العلاقة الزوجية. وقد عدد المشرع في المادة قبل التعديل العيوب أو الأمراض التي تصيب المرأة وتعطي لزوجها الحق في تطليقها، وأغفل هذه الأمراض أو العيوب التي يمكن أن يصاب بها الرجل وتكون مدعاة لطلب المرأة الفسخ/ الخلع أو التطليق. تعديل المادة رقم (27) من قانون رقم (48) لسنة 1991 بشأن تنظيم السجون وتضمن التعديل عدم تطبيق عقوبات الحرمان أو التقليل من الحصص الغذائية للسجينة التي تحدث شغبا وذلك في حالتي الحمل والإرضاع لأن توقيع هذا العقاب عليها فيه أضرارا بجنينها أو وليدها. تعديل المادة رقم (45) بإضافة مادة مكرر إلى نص هذه المادة في قانون العمل وتعديلاته رقم (5) لسنة 1995 بإنشاء حضانات أو تحمل نفقات حضانة الصغار ما قبل سن المدرسة في منشآت القطاع الخاص أو العام إذا بلغ عدد العاملات في أي من تلك المؤسسات (50) عاملة فأكثر. وبالرغم من صدور هذا القانون في عام 2003م إلا انه لم يطبق على ارض الواقع . تعديل المادة (21) في قانون الأحوال المدنية والسجل المدني رقم (23) لسنة 1991 لتعطي الأم حق التبليغ عن ميلاد طفلها واستخراج الأوراق الثبوتية لوليدها. وكان هذا الحق مقتصرا على الأب ثم الذكور من أهل الأب ثم الإناث. ولم تكن الأم تتمتع بهذا الحق قبل التعديل . قانون حقوق الطفل رقم (45) لسنة 2002 والذي تم وضعه في ضوء الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل) كما تم في ديسمبر من عام 2004 الموافقة على البرتوكول الاختياري لهذه الاتفاقية الدولية. وفي مارس 2008 تم الموافقة على 4 نصوص قانونية في قوانين العمل والتأمينات والمعاشات ساوت بين النساء والرجال في السن التقاعدي بستين عاما على أن يكون (55) سنة اختياريا للمرأة. وأصبح لكلا الزوجين عند التقاعد الحصول على الأجر التقاعدي في حين كان لا يسمح للزوجين إلا بالحصول على أجر تقاعدي واحد. وكان يتم غالبا اختيار المعاش التقاعدي للزوج لأنه الأجر الأعلى.وفي فبراير 2009 تم الموافقة على حزمة أخرى من التعديلات ، إذ ساوى القانون في سن الحضانة لكليهما ب (12) سنة . وأعطى للمطلقة الحاضنة الحق في البقاء في بيت الزوجية لرعاية أطفالها ويسقط عنها هذا الحق بالزواج. وفرض القانون إجراء الفحوص الطبية لكلا الزوجين قبل الزواج. كما أعطى للزوجة الأولى أو الزوجات الأول الحق في الإشعار بأن الزوج ينوي التزوج بزوجة جديدة وكان هذا الحق مقتصرا على الجديدة فقط بأن يعلمها الرجل بأنه متزوج قبلها ، وجاء التعديل ليعطي الزوجة / السابقة/ واللاحقة الحق في الإشعار، إلا أن تطبيق عقوبات على عدم الإشعار قد أسقطت ، واللجنة بصدد متابعة العقوبة وذلك بإعطاء الأولى أو الأولياء حق طلب التطليق والتعويض للضرر. هذا وما زالت مجموعة نصوص في قوانين مختلفة قيد المتابعة مع مجلس النواب لإقرارها.

تعديل قانون تنظيم السجون بعدم تطبيق عقوبات الحرمان أو التقليل من الحصص الغذائية للسجينة

توسيع تواجد فرص المرأة في سوق العمل ورفع مستوى الوعي بأهمية عملها في التنمية المستدامة

مدير عام شؤون المرأة والأحداث بـــــوزارة الداخلية يتحدث لـ 14 أكتوبر:

الشرطة النسائية أبـــرز خيرات الوحدة

في ظل الاهتمام والرعاية الكريمة التي توليها القيادة السياسية للمرأة اليمنية تحقق لها خلال مسيرة الوحدة اليمنية العديد من المكاسب والإنجازات العظيمة التي غطت مختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وجاء إنشاء الشرطة النسائية في بلادنا كضرورة ملحة تقتضيها المصلحة العامة وتعزز من مكانة المرأة اليمنية ودورها في المجتمع كشريك أساسي في التنمية إلى جانب أخيها الرجل.

صحيفة (14 أكتوبر) ومن خلال هذا اللقاء الذي أجرته مع العقيد الدكتور/ علي عوض فروة الفضلي مدير عام شؤون المرأة والأحداث بوزارة الداخلية تسلط الضوء على مختلف الجوانب المتعلقة بالشرطة النسائية في بلادنا فإلى التفاصيل:

■ عقيد.د.علي عوض فروه الفضلي

أجرى اللقاء/ بشير الحزمي

 بداية هل لكم أن تحدثونا عن الوحدة اليمنية في عيدها الـ (20) وابرز ما حققته من مكاسب وانجازات للمرأة اليمنية عموما وللمنتسبات للأجهزة الامنية خصوصا؟

- في البدء أود باسم الإدارة العامة لشؤون المرأة والأحداث وكادرها الوظيفي ان اتقدم بجزيل شكري وامتناني لقراء صحيفة 14 أكتوبر والقائمين عليها لهذه اللفتة الكريمة التي تمثلت بالزيارة المباشرة لإدارتنا بهدف إطلاع الرأي العام على ماهية الشرطة النسائية والدور الذي تمثله في حماية المجتمع.

وقبل ردي على اسئلتكم واستفساراتكم في هذا الجانب اسمحوا لنا أن نغتنم هذه الفرصة المتزامنة مع الذكرى العشرين لقيام الوحدة اليمنية هذه المناسبة الرئاسي الذي وضع الاسس والحلول العملية لقضايا المرأة واتاحة الفرصة لها للمشاركة في مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وضمان جميع حقوقها الدستورية التي تساويها بأخيها الرجل في شغل الوظائف والمناصب القيادية في سلطات الدولة المختلفة (السياسية والتشريعية والتنفيذية).

وما يعنينا في وزارة الداخلية وبالذات الإدارة العامة لشؤون المرأة والأحداث وعلى وجه الدقة والتحديد هو المرأة اليمنية المنتسبة للشرطة تحت مسمى الشرطة النسائية كونها إحدى الإدارات التابعة للإدارة العامة المذكورة التي تضمنها قرار الإنشاء والتأسيس القرار الجمهوري رقم (288) لسنة 2005م.

لذلك فإن الشرطة النسائية جزء لا يتجزأ من مكون المرأة اليمنية قبل الالتحاق بمؤسسة الشرطة وبعده ولاتزال جزءا من هذا النسيج الاجتماعي المتمثل في المرأة اليمنية التي هي نصف المجتمع ويتردد ذلك في كل المنتديات والمناسبات والخطابات وهي في الواقع أكثر من ذلك تعداداً وأهمية لما عليها من مهام والتزامات وواجبات في مجالاتها العملية والتخصصية والمنزلية بالإضافة إلى كونها الأخت والإبنة والزوجة والأم التي حملتنا في احشائها تسعة اشهر وارضعتنا عامين وكذلك تتحمل سنوات التربية اللاحقة.

وفيما يتعلق بالحياة العملية للمرأة في مؤسسات وأجهزة الدولة بما في ذلك القطاعات العامة والمختلطة والخاصة، فقد كان نسبة تواجدها في هذه المجالات ضئيلا قبل إعادة تحقيق الوحدة اليمنية سواءً في شمال الوطن آنذاك أو جنوبه، ويمكن لنا القول ان المرأة اليمنية قد حصلت على الكثير من الحقوق التي تتمتع بها المرأة في بعض الدول العربية والدول الأخرى ولاتزال تطمح إلى تحقيق المزيد من المطالب التي تراها مشروعة وعلى مستوى مختلف مناحي الحياة مع مراعاتها وتقديرها لطبيعة مجتمعنا اليمني كمجتمع محافظ له عاداته وتقاليده، ومع ذلك فـإن للمرأة دوراً فاعلا في بناء المجتمع بفضل الوحدة اليمنية وما تضمنته من التشـريعات الوطنية والخاصة بمسـاواة المرأة في الكثير من الحقوق الأمر الذي مكن المرأة من الوصول إلى منصب وزيرة في العديد من التشكيلات الحكومية وهي لم تصل إلى هذا المنصب قبل الوحـدة، ويمكن التأكيد بأن المرأة متواجدة وفاعلة في كل المؤسسات العسكرية والأمنية.

وإذا كان البعـض مـن الناس ليس مـع تواجد المرأة في المؤسـسات العسـكرية والأمنيـة. ولاضير من وجهـة النظر هذه ولكـن هل يمكنه الإجابـة عن سـؤال واحـد فقط .. من تريد أن يقـوم بتفتيش إحدى المحارم التي ترافقها أثناء السـفر على سبيل المثال.

الشرطة النسائية النشأة .. التكوين .. المهام

 هل لكم أن تحدثونا عن الشرطة النسائية في اليمن منذ إنشائها وعن تكويناتها والمهام والأدوار الموكلة إليها والحاجة إلى وجودها؟

- قبل الحديث عن نشأة الشرطة النسـائية وتكويناتهـا ومهامهـا وأدوارها والحاجة إلى وجودها نود الإحاطـة علمـاً أن المـرأة اليمنية قـد التحقـت بالعمـل الشـرطوي منذ أكثـر من اربعـة عقود مضت ومنهن من كانت شرطية في تلك الحقبة الزمنية على سبيل المثال لا الحصر رئيسـة اتحاد نساء اليمن الحالية لفرع محافظة أبين وغيرها وهناك اعداد أخرى يتمتعن برتب مختلفة اعلاها رتبة العقيد ومنهن من درسن في الخارج ومنهن من درسن في الداخل والبعض خريجات كلية شرطة ما قبل الوحدة وأثناء الوحدة وجميعهن كشرطيات يعملن في مجالات مختلفة في العمل الشرطوي ولكن ليس في إطار مؤسسي معني وظل الأمر هكذا كعاملات والبعض الآخر عاملات مدنيات في الشرطة واستمررن في ممارسة عملهن بشكل طبيعي على كل في مجاله.

ولكن الشرطة النسائية كادارة تم انشاؤها في ظل الوحدة اليمنية وكانت نواة الشرطة النسائية هي الدفعة الأولى التي شملت العديد من بعض محافظات الجمهورية وكانت هي في العمل الشرطوي ثم استقطابهن من بعض محافظات الجمهورية وكانت هي أساس الدفعة الأولى وقد حصلن على اول دورة تدريبية في مدرسة الشرطة، وتم توزيعهن على الوحدات الشـرطوية والخدمية على مستوى الأمانة والمحافظات التي جئن منها وقد اطلق عليهن شـرطة نسـائية بموجب قرار وزاري صادر من وزارة الداخليـة، وتم بعدها في العام 2005م الحـاق وتخرج الدفعة الثانية وفي العام نفسه 2005م، كما ذكرت صدر القرار الجمهوري بإنشاء الإدارة لشؤون المرأة والأحداث وأسندت إليها مهام الشرطة النسائية كادارة ضمن هيكلة الإدارة العامة، وفي العام 2008م تم الحاق الدفعة الثالثة بمدرسـة الشرطة وعند تخرجهن تم توزيعهن على محافظاتهن.

وفيمـا يتعلق بمهامهن وأدوارهن والحاجة إليهـن باعتقادي ان المرأة موجودة كشرطية في مختلف بلدان العالم لما لذلك من أهمية في طبيعة العمل الشرطوي المتعامل مع العنصر النسائي ونحن لا نختلف عن البلدان الاخرى من حيث المهام العملية لمنتسبات الشرطة حيث ستجدهن يعملن في مصلحة الاحوال الشخصية ومصلحة الهجرة والجوازات والعمليات والبحث الجنائي والسجون والمناطق الامنية ومراكز الشرطة والمطارات والموانئ والمنافذ البحرية وكل موقع من هذه المواقع ليس بحاجة إلى توضيح الخصوصية كـون معظمها خدمية ويتعامل معها عامة المواطنين.

قوام الشرطة النسائية وإمكانياتها

 وكم تبلغ قوام الشـرطة النسـائية في اليمن .. وماهي إمكانياتها واحتياجاتها الضرورية؟

- سبق لنا الذكر بأن قوام الشرطة النسائية في اليمن لايتجاوز الثلاث الدفعات التي تم الحاقها وتدريبها بمدرسة الشرطة خلال فترات زمنية متفاوتة والتي تم استقطابها من مختلف محافظات الجمهورية وإعادة توزيعها بعد التخرج على نفس المحافظات التي اوفدتهن وبحكم أن الدفعة الأولى كانت تشكل نواة الشـرطة النسـائية بالرغم مـن ان التجربة الأولى كان فيها نوع مـن التحفظ والتردد من قبل بعض أهالي المنتسـبات إلا أنها فتحت آفاقا واسعة وادخلت الطمأنينة لدى اهالي منتسبات الدفعة الثانية أما الدفعة الثالثة فقد كان العدد الراغب بالالتحاق يتجاوز بكثير العدد المطلوب للدفعة بالرغم من تشـديد الشروط المطلوبة في الراغبة بالالتحاق بالشرطة النسائية، وبالرغم من أن أحد شروط الالتحاق ضرورة الحصول على شهادة الثانوية العامة ومع ذلك فإن البعض من المتقدمات لديهن شهادات جامعية، ونطمح في وقتنا الراهن إلى زيادة اعداد الشرطيات بحيث نتمكن من اسـتيفاء وتغطية النقص في محافظات الجمهورية خاصة وإن قضايا المرأة والأحداث (الأطفال في نزاع مع القانون) بحاجة إلى أن تتعامل معها شرطيات إلى جانب القضايا الأخرى التي تتمثل في بعض المجرمين بزي الشرطة وقد تم ضبط عدة حالات من هذا النوع.

بالإضافة إلى العمل الإرهابي التخريبي تحت زي العباءة الذي له دور في عملية التخفي لمرتكبي الافعال.

وإجمالاً يمكن القول أنه في وزارة الداخلية يبلغ عدد النساء الشرطيات (2685) ضابطا وفرداً وهي تشـغل مناصب ووظائف مختلفة منهـا منصب نائب المدير العام ومديرات إدارات واقسام وحصلن على الشـهادات العلميـة المختلفـة مـن الداخل والخارج كما تقلدن الرتـب العسـكرية المختلفة حيـث بلغ الضباط منهـن برتبة عقيـد (16) ورتبة مقـدم (17) ورائد (28) ونقيـب (3) وملازم أول(2)، وحظيـت باهتمام كبير في مجال التدريب العملي ووظفت في سلك الشرطة خلال الثلاث السنوات الماضية (718) مجندة وبنسـبة تزيد على (60 ٪) من المخطط له وقد وزعت على مختلف وحدات الشـرطة في المحافظات ومن أهم الانجازات للمرأة الشـرطية هو إنشاء الإدارة العامة لشـؤون المرأة والأحداث واستحدثت بعض الفروع لها في عدد من المحافظـات: (صنعاء، تعز، عدن، الحديدة، لحج، أبيـن، إب) وتطوير علاقتها مع الجهات الحكومية والأهلية ذات العلاقة بقضايا المرأة والأحداث.

وفيما يتعلـق بالإمكانيات التي يتطلبهـا قال انها متعـددة وكثيرة لكي تؤدي الشرطة دورها الفاعل في الوقاية من الجريمة وكذلك ضبط مرتكبي ومرتكبات الجرائم، واتمنى من الإخوة مديري أمن المحافظات أن يتفهموا ذلك ويسهلوا مهام وأنشـطة عمل الشرطيات لما لذلك من اهمية وذلك لمختلف مجالات العمل التي يتطلب تواجدهن فيها، كما نتمنى ان تضع قيادة وزارة الداخلية نصب أعينها أهمية العمل الشرطوي النسوي طالما وقيادة الوزارة على إدراك تام بجملة المخاطر التي يتطلب فيها الكشف عن مرتكبي الجرائم والأعمال الإرهابية بزي النساء.

متطلبات النجاح

 ماهي متطلبات نجاح الشرطة النسائية وقيامها بأدوارها المختلفة؟

- فـي مقدمة متطلبات نجاح الشـرطة النسـائية فـي تأدية الـدور المنوط بها، استيعابها التام لكل المواد التطبيقية والدروس النظرية التي تلقتها في فترة الدورة التدريبية وفهم جميع المهام التي يتطلب منها القيام بها مع أخذ الحذر والحيطة حتى لاتتعرض للمخاطر، وكذلك يتطلب منها التعامل بأساليب حضارية والتي ستمكنها من كسب ثقة المواطنين والمواطنات لضمان تعاونهم في التبليغ عن أي حالة يشتبه فيها وهذا الجانب مهم جداً كون الأمن مهما كانت الإمكانيات المتوفرة بدون تعاون المواطنين سـيكون قاصراً، وعند تطبيق شعار الشـرطة في خدمة الشعب بكل ما تعنيه الكلمة من معنى بحيث لا يخل بها جندي أو ضابط فإن الشعب سيكون بالتأكيد في خدمة الأمن.

ومن أجل الإرتقاء بعمل إدارة شؤون المرأة والأحداث بالوزارة وفروعها نظمت عدد من الندوات وورش العمل وانجاز عدد من الوثائق والدراسات المتعلقة بقضايا العنف الأسـري والعنف ضد الأطفال، وحضور عدد من المؤتمـرات وورش العمل والندوات الخاصة بتعزيز دور المرأة وحقوق الطفل والنزول الميداني إلى عدد من المحافظات والسجون ومراكز الإيواء ودور الرعاية، كما تم استحداث إدارة حماية الأسرة في الإدارة العامة لشؤون المرأة والأحداث وتحديد مهامها ووظائفها لخدمة الأسرة والطفل.

وقد حظيت المرأة الشـرطية باهتمام كبير في مجال التدريب والتأهيل حيث بلغ عدد الشرطيات من حملة شهادة الماجستير (9) ضباط ومن حملة البكالاريوس (14) ضابطا ومن حملة الدبلوم (18) ضابطا.

كما تم تجهيز جناح خاص لتدريب المرأة الشرطية في مدرسة تدريب أفراد الشرطة عند التجنيد الجديد في قوة الشرطة.

وخـلال السـنوات الثلاث الماضية تم عقد (8) دورات فـي مجـال الحاسـب الآلي واللغـات الأجنبية فـي كلية التدريب بأكاديمية الشـرطة استفاد منهـا (215) ضابطـا وفـرداً منهـم (56) شـرطية، كمـا تـم عقـد دورات مختلفة في الأمن المركزي استفاد منهـا (43) شـرطية وبلغ عـدد الـدورات التـي نظمت فـي الجامعات والمعاهد العسـكرية والمدنية فـي الداخل (343) دورة بلـغ عدد الملتحقين فيها (880) ضابطـا وفـردا منهم (98) شـرطية شملت مسـاق البكالاريـوس والدبلـوم العالـي والتخصصـي واللغات والنظـم الإداريـة والمحاسبة.

كما تخرجـت شـرطيتـان مـن الاكاديميـة الملكيـة العسـكرية (سـانت هرست) في بريطانيا وتم مؤخراً قبول (44) شـرطية ولأول مرة منذ الوحدة المباركة في كلية الشـرطة وسـيتخرجن بعد عام دراسي برتبة ملازم.

لقد تحصلت الشـرطيات اليمنيات على الحقوق الوظيفية وفقاً للدستور والقانون ويتمثل ذلك في:

حصولهن على الترقيات والتعيينات المستحقة وفقاً للقانون والشواغر.

حصولهن على الأجور والمرتبات وفقا للنظم والقانون.

حصولهن على الإجازات المستحقة وفقاً للقانون.

حصولهن على بقية الحقوق وفقاً للنظم المتبعة وتسـعى قيـادة الوزارة جاهدة إلى توفير البيئة العملية الملائمة للشرطية اليمنية حتى تتمكن من القيام بواجبها على أكمل وجه.

صعوبات وتحديات

 وماهي أبرز الصعوبات والتحديات التي مازالت تواجه عمل المرأة عموماً والشرطة النسائية خصوصاً في بلادنا؟

- المرأة عقب الوحدة تحدت كل الصعوبات والعراقيل التي تحول دون تمكنها من الالتحاق في الحياة العملية وكذلك الالتحاق بالدراسات الاكاديمية والدراسات العليا، بالرغم من مواجهتها للكثير من المشاكل والاعتراضات من الأسر التي تنحدر منها أو غيرهن من اللاتي ظروف أسـرهن المادية لا تسـتدعي منهن الالتحاق بالعمل، ومع ذلك ترى بعض الأسـر ان عمل المرأة عيب وعار مـن وجهة نظرهم لدرجة ان بعض الأسـر لا تشـجع بناتها على التعليم، فالمرأة اليمنية واجهت ولاتزال تواجه جملة من الصعوبات والتحديات ويتوقف ذلك على طبيعة ومستوى الوعي والتعاون بين الأسر في هذا الجانب.

أما بالنسبة للشرطة النسائية وتجربتها بالانخراط في العمل الشرطوي فإنها في الواقع لـم تحصل على هذه الوظيفة أو تلك على طبق مـن ذهب، فهي في الأخير امرأة، وإذا كانت شرطية فإنها تعاني ما تعانيه المرأة المدنية والفارق بين الاثنتين الزي العسـكري لاغير، كون المجتمع اليمني كما اسـلفت مجتمعاً محافظاً تحكمه عادات وتقاليد من الصعوبة بمكان التخلص منها بين ليلة وضحاها ولربما القاطنون في الحضر يشكلون حالة أفضل مقارنة مع مواطني الريف اليمني ولهذا نجد أن نسبة العاملات في عواصم المحافظات تفوق عدد العاملات في المديريات.

(الكلاب تنبح والقافلة تسير)

 برأيكم كيف يمكن مواجهة الأصوات المعارضة لانخراط المرأة في العمل الأمني؟

- اسـمح لي بأن اورد هذا المثل وان كنت لا أود ولا أحيذ قوله حتى لا يفسـره القارئ خطأ مع أنه مشاع مضمونه (الكلاب تنبح والقافلة تسير)، فما جدوى هذا النباح طالما القافلة لم تتعثر في السير وهكذا الحال بالنسـبة لمن يعارض انخراط المرأة بشكل عام في العمل وليس العيب في العمل سواء عمل الرجل أو المرأة طالما وهو خال من كل الشوائب ولا يتعارض مع القيم الاخلاقية والإنسانية وما العيب في عمل المرأة إن كانت يتيمة أو فقيرة أو هي أكبر اخواتها ومتعلمة، وباعتقادي ان من يعارض انخراط المرأة في العمل سـيكون أول من يبارك هذا العمل للمرأة إذا سـمح الله وحصلت قضية ما لإحدى النسـاء من أسـرته ولم يجد أمامه امرأة مثلها تحقق معها، هنا سيحصل تغيير في وجهة نظره السلبية التي تمسك بها إلى ان وقع الفاس في الرأس.

إحصائيات جنائية

 هل تتوفر لديكم إحصائيات جنائية خاصة بالمـرأة ويمكن التأكيد من خلالها على أهمية وضرورة وجود شرطيات للقيام بأدوارهن في التعاطي مع الحالات الجنائية للنساء المتهمات؟

- من خلال الإحصائيات الجنائية لعام 2008م والنصف الأول من عام 2009م فإن إجمالي المتهمات من النساء بلغ (4.437) متهمة مقابل (91.057) متهماً من الذكور بنسبة (5 ٪) من الاجمالي العام للمتهمين منهن (382) حدثاً بنسبة (9 ٪) من اجمالي المتهمات.

تحتل المتهمات الإناث من العرب (المرتبة الأولى) بعدد (2.518) متهمة بنسبة (57 ٪) واليمنيات (1.674) متهمة بنسـبة (38 ٪) والاجنبيات (245) متهمة بنسبة (6 ٪) من اجمالي المتهمات الإناث، كما بلغ اجمالي المجني عليهم (60.913) شخصا منهم (4.186) ضحية من الإناث بنسبة (10 ٪) من اجمالي المجني عليهم وبلغ عدد المجني عليهن من الإناث الأحداث (551) ضحية من اجمالي المجني عليهن من الإناث، يحتل المجني عليهن من اليمنيات المرتبة الأولى وعددهن (4.001) بنسبة (96 ٪) ويليهن المجني عليهن من العرب وعددهن (95) بنسبة (3 ٪) ثم المجني عليهن من الاجانب وعددهن (90) بنسـبة (3 ٪) من اجمالي المجني عليهن من الإناث نتج عن الجرائم الواقعة في عام 2008م، والنصف الأول مـن عـام 2009م مقتل (174) امـرأة وإصابـة (1.757) امـرأة بإصابات جسمانية ونفسية مختلفة.

المرأة عضو فاعل في كل مؤسسات الدولة وأجهزتها بما فيها المؤسسات العسكرية والأمنية

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

عدد خاص
بمناسبة عيد الوحدة
22مايو 2010م

المرأة حين تصنع القرار وتنال حقها المشروع في ظل دولة الوحدة !

نسبة العاملات في مجال الصحافة 25 ٪ عام 2008م

الدولة عملت الكثير من أجل إيصال المرأة إلى أعلى المناصب القيادية ولا تزال حتى اليوم

لقد تحقق الكثير للمرأة اليمنية في ظل الوحدة اليمنية و منحت الحق في صنع القرارات ونصبت في كثير من مواقع صنع القرار بكل ثقة لأنها تستحق ذلك ولأن الدولة عملت الكثير من أجل إيصال المرأة إلى أعلى المناصب القيادية ولا تزال إلى اليوم وليس أدل على ذلك من توجيهات فخامة رئيس الجمهورية بمنح المرأة نسبة 15 من المقاعد ضمن برنامجه الانتخابي في البرلمان والدولة دائما تساند المرأة في كثير من قضاياها لكي تعطيها حقها المشروع رغم الكثير من الاعتراضات التي واجهتها وتصدت لها وقد أدت في مجال الإعلام دوراً بارزاً لتغيير صورتها النمطية التي تتناولها وسائل الإعلام ، وبحسب ما جاء في التقرير الوطني للجمهورية اليمنية « بيجن» نتناول بعض الجوانب المتعلقة بما وصلت إليه المرأة من خلال صنع القرار وتفعيل حقها المشروع في هذا الجانب وكذلك تغيير الصورة النمطية لها في وسائل الإعلام .

إعداد/ فاطمة ناشر

المرأة في مواقع السلطة وصنع القرار

تواجدت المرأة في الهيئات القيادية للأحزاب السياسية في حزب المؤتمر 5 نساء مقابل 35 رجلا في اللجنة العامة وفي الأمانة العامة لحزب الإصلاح امرأة واحدة مقابل 15 رجلا وفي الحزب الاشتراكي 3 في المكتب السياسي مقابل 27 رجلا وفي التنظيم الوحدوي الناصري واحدة في الأمانة العامة مقابل 14 رجلا.

إشراك المرأة في الانتخابات كناخبة ومرشحة

وتم تعيين بعض النساء في مواقع صنع القرار في الجمهورية اليمنية منها : تعيين عضوات في مرحلة القيد والتسجيل للانتخابات المحلية 2006 م 6 نساء في اللجان الإشرافية بنسبة 9.90 ٪ بالمحافظات و60 في اللجان الأساسية بنسبة 6.64 ٪ كما تم تعيين عضوات في اللجان الأصلية أثناء فترة الترشح في المديريات وهن 9 نساء وبالدوائر المحلية 37 أي بنسبة 1 ٪ .

كما تم تعيين نائبة في البرلمان مقابل 300 نائب ونائبتين في مجلس الشورى مقابل 109 نواب ووزيرتين في الحكومة الحالية مقابل 31 وزيرا وسفيرة من بين 104 سفراء ، و38 امرأة عضوة في المجالس المحلية مقابل 7594 عضواً ، 16 وكيلة مقابل 124 وكيلا كما تم تعيين 72 مديراً عاماً من النساء مقابل 2831 مديرا عاما من الذكور.

وفي سلك القضاء وصلت عدد القاضيات33 قاضية وتم تعيين ثلاث قاضيات رئيسات على محاكم الأحداث كما وصل عدد الملتحقات في المعهد العالي للقضاء 12 من الإناث .

المرأة ووسائط الإعلام

تؤدي وسائط الإعلام دوراً كبيراً في تغيير الصورة النمطية للمرأة ولهذا كرست الجهود من قبل اللجنة الوطنية للمرأة من أجل تحقيق هذا الهدف .

وقد وصلت نسبة العاملات في القطاع الإعلامي إلى 16 ٪ في عام 2007م وفي عام 2008م وصلت نسبة الإناث إلى 20 ٪

أما في مواقع صنع القرار فقد وصلت امرأة واحدة إلى درجة وكيل مساعد و7 نساء بدرجة مدير عام .

ووصلت ساعات البث المخصصة للمرأة في عام 2008م 1186,41 ساعة بث .

ووصلت نسبة العاملات في مجال الصحافة 25 ٪ عام 2008م .

كما أصدر وزير الإعلام قرارا بإنشاء البرنامج العام لإعلام المرأة والطفل في مارس 2008 م والذي يتبع الشئون القانونية والمرأة والطفل، و إشهاره بالتنسيق مع العديد من الجهات ذات العلاقة سواء أكانت المحلية أو الأجنبية ذات العلاقة بقضايا التوعية التي يهدف إليها البرنامج ، بهدف تنمية معارف ومدارك الإعلاميين في قضايا المجتمع المتعلقة بهذه الشريحة المهمة" المرأة والطفل " ، حتى يتمكنوا من عكسها على مستوى أعمالهم الإعلامية بما يترجم مضامين السياسة الإعلامية للجمهورية اليمنية ويزيد من مستوى وعي المتلقي بقضايا المرأة والطفولة وعلاقتها المباشرة ببرامج التنمية المستقبلية الاقتصادية والثقافية والصحية وهذا من شأنه إحداث تغيير لدى الناس في المجتمع نحو السلوكيات السلبية والخاطئة وتحويلها إلى سلوكيات إيجابية ، في محصلته النهائية يؤدي إلى تحقيق التنمية المجتمعية المنشودة. وقد تم تعيين طاقم لعمل البرنامج العام لإعلام المرأة .

حقوق المرأة

كما اندرج تحت مهام اللجنة الوطنية للمرأة القيام بعقد دورات تدريبية وورش عمل لتوعية النساء بحقوقهن القانونية تساندها في ذلك عدد من منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة .

وأصدرت اللجنة كتيبا خاصا بوضع المرأة في القوانين النافذة .

وقامت اللجنة بوضع دليل تدريبي لاتفاقية (السيداو) كما تقوم بنشر الاتفاقية على المستويين الوطني والمحلي

كما قامت اللجنة الوطنية بتعديل بعض القوانين التي يوجد فيها تمييز ضد المرأة و قامت بتقديمها إلى الجهات المختصة لإقرارها في مجال الأحوال الشخصية ،والعمل، والجرائم والعقوبات ، والتأمينات والمعاشات، والجنسية .

وتقوم اللجنة الوطنية للمرأة وعدد من منظمات المجتمع المدني باستمرار بتقديم التوعية القانونية فيما يخص حقوق النساء على المستويين الوطني والمحلي .

شموع مضيئة منذ عشرين عاماً

عزيز عبد المجيد □

عشرون عاما من عمر الوحدة اليمنية حملت بلادنا عبر محطات نحو آفاق التنمية في مختلف المجالات تحت سماء بلدنا الكبير اليمن أرضا وإنسانا .

ومثلما مرت بلادنا بمحطات التنمية المجتمعية الشاملة حرصت اليمن على تحسين وضع المرأة والطفل خلال السنوات الماضية في ظل الوحدة ، فالاهتمام بالمرأة يعني الاهتمام بالمجتمع كله والاهتمام بالطفولة مرتبط بالاهتمام بمستقبل الوطن كله .. ولما كانت تنمية المرأة والطفل تعد من الركائز الأساسية في عملية البناء الشاملة المجتمعية . فقد اهتمت الدولة بهاتين الفئتين ووضعت الأطر والآليات المؤسسية والبرامج التي تضمن تفعيل أدوارهما وتنمي من قدراتهما وتهتم بقضاياهما صحيا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا ..

من هذه المؤسسات التي وجدت في ظل دولة الوحدة المجلس الأعلى للمرأة والمجلس الأعلى للأمومة والطفولة واللجنة الوطنية للمرأة واتحاد نساء اليمن ومن بين البرامج والقطاعات نجد أن الدولة فعلت عدداً منها في عدد من الوزارات منها قطاع تعليم الفتاة في وزارة التربية والتعليم وكذا برنامج المرأة والطفل في وزارة الإعلام ..

إن من شأن هذه البرامج والآليات أن تساعد على النهوض بالمرأة وحماية الطفولة وتطوير نشأتها.

وهذا ما نسعى إليه نحن في برنامج المرأة والطفل الذي يعد احد الإنجازات الوحدوية الفعالة في مجال المرأة والطفل .

ومن خلال هذا البرنامج تم تأهيل الكادر الإعلامي في تناول وعكس القضايا المتعلقة بالمرأة والطفل ، وتكلل عمل هذا البرنامج في تأسيس لشبكة الإعلامية اليمنية لحماية الأطفال من العنف كآلية تعمل لصالح الطفولة في هذا الإطار.

وكما كانت هذه الآليات والبرامج أكثر تفعيلا لدور المرأة وتنمية الطفولة فقد تحققت الكثير من التعديلات على القوانين المميزة ضدهم ، وكما تحقق ذلك ، يقينا سيتم تعديل المزيد من هذه القوانين في صالح المرأة والطفل.

ومن هذا المنطلق أدعو مجلس النواب اليمني الموافقة إلى مشروع قانون تزويج الصغيرات وحسم قضية تحديد السن الآمنة لزواج الصغيرات بسن18 سنة.

واحتفاءً بعيد الوحدة المناسبة الجليلة والعظيمة ، فقد تم اعتماد توجه ثابت ومنطلق للنهوض بدور وسائل الإعلام في انتهاج سياسات تشجيعية لحث الإعلاميين على تناول قضايا المرأة والطفل والتثقيف بها بالوسائل الفعالة والمناسبة .

□ منسق البرنامج العام للمرأة والطفل في وزارة الإعلام

الطفولة في ظل الجمهورية اليمنية

الجمهورية اليمنية قامت بمراجعة شاملة لعدد من القوانين الوطنية المتعلقة بالطفولة

تأسيس المجلس الأعلى للأمومة والطفولة وإنشاء عدد من رياض الأطفال الحكومية والخاصة

حرصت اليمن على تحسين وضع الطفولة خلال السنوات الماضية من عمر الوحدة، فالاهتمام بالطفولة يعني الاهتمام بمستقبل الوطن ، واليمن مثلها مثل البلدان الأخرى تولي هذه الشريحة من المجتمع اهتماماً خاصاً، وظهر هذا الاهتمام، من خلال إنشاء المجلس الأعلى للأمومة والطفولة كآلية رسمية تهتم بالطفولة كما وقعت على اتفاقية الطفل عام 1991م وأيضا وقعت على البرتوكولين الاختياريين للاتفاقية عام 2004م ، وهناك العديد من الخطط والإستراتيجيات التي تصب في صالح الطفولة، نستعرض هنا بعض هذه الإجراءات التي اتخذتها الجمهورية اليمنية بشأن الاهتمام بالطفل بشكل عام والطفلة بشكل خاص كما يلي :

عرض / منى علي قائد

قامـت الجمهورية اليمنية بمراجعة شـاملة لعـدد من القوانيـن الوطنية المتعلقـة بالطفولة: قانون حقـوق الطفل- قانون رعاية الأحـداث - قانون الجرائـم والعقوبات - قانون الأحوال الشـخصية- قانون تنظيم السـجون وتم إدخال تعديـلات عليها من حيـث : معالجة التناقض فيهـا حول تحديد سـن الطفولة ليتواءم مع الاتفاقية الدولية لحقـوق الطفل ، وتوفير الحماية القانونية للأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة ومعالجة القضايا الخاصة بالعنف ضد الأطفال مثل ختان الإناث والزواج المبكر وعمالة الأطفال وحقوق الطفل الحدث.

وفيما يتعلق بتشديد العقوبات على مخالفي ومنتهكي حقوق الطفل ، حرصت الحكومة اليمنية على محاربة المواقف والممارسات الثقافية السلبية ضد البنات خاصة فيما يتعلق بختان الإناث هذه العادة المنتشرة في الساحل اليمني بنسبة كبيرة جداً تصل في بعض المحافظات إلى أكثر من 90 ٪ حيث أصدرت وزارة الصحة قراراً تمنع بموجبه ممارسة الختان في المراكز الصحية.

كما تبنت اللجنة الوطنية للمرأة ومعها الكثير من منظمات المجتمع المدني والمجلس الأعلى للأمومة والطفولة عدداً من حملات التوعية بمخاطر ختان الإناث كما صبغت هذه التوعية بصبغة دينية من خلال إشـراك علماء الدين وخطباء المساجد كفئة مؤثرة على المجتمع.

كما أن هناك حمايـة مكفولة لحقوق الطفل والطفلة ومـن أبرز الانجازات التي تمت من اجل تعزيـز وحماية حقوق الطفل والطفلـة. افتتاح عدد من رياض الأطفال الحكومية والخاصة ، وبناء دور لإيواء الأطفال المشـردين والتوعية المستمرة بحقوق الأطفال ومنع الضرب في المدارس ، إفسـاح مسـاحة من الخارطة البرامجية الإعلامية للأطفـال وقضاياهـم ، وكـذا تبني برنامـج تنمية الطفولـة المبكـرة الـذي ينفـذه المجلـس الأعلى للأمومة والطفولة وعدد من الـوزارات ذات العلاقة وفق منهـج متكامل مبنـي على حقـوق الطفولة ، وتأسـيس مركز الموارد لتنمية الطفولـة المبكرة ، كما تم تأهيل وتدريـب 17 كادرا وطنيا من مختلف المؤسسـات الحكومية والأهليـة الخاصة بالاهتمام بالطفل مـا قبل المدرسـة عبر نظـام التعليم عن بعد فـي جامعة فكتوريـا بكندا بدعـم من منظمة اليونيسيف ، وبالنسبة للقضاء على التمييز ضد البنات في التعليم قام قطاع تعليـم الفتاة بحملات توعية بأهمية تعليم الفتاة بمختلف محافظات الجمهورية كما سلطت وسائل الإعلام المختلفة الضوء على هذه الظاهرة إضافة إلى إصدار قـرار بإعفاء الفتيات من الرسوم المدرسـية في الصفوف 1-6 ، كما زاد أيضا عدد البنات المدعومات من برنامج الغذاء العالمي في مرحلة التعليم الأساسـي كنوع من الحافز لتشجيع البنـات على التعليم ، إضافة إلـى ذلك هناك حوافز ماديـة تقدم لبعض الأسـر الفقيرة مـن اجل إلحاق بناتهم في التعليم ممولة من البنك الدولي .

وقد تبنى المجلس الأعلى للأمومة والطفولة فكرة تأسـيس دبلوم تخصصي في مجال تنمية الطفولة المبكرة لمدة عـام في كلية التربيـة جامعة صنعاء بدعم من منظمة اليونيسيف.

و في مجال الصحة والتغذية تبذل جهود كبيرة للاهتمام بشريحة الأطفال من خلال وزارة الصحة العامة والسكان التي حرصت علـى تخفيف وفيات الأطفـال التي وصلت بين أوسـاط الرضع من الجنسين إلى 94 بالألـف عام 2006م بين الأسـر الفقيـرة و 36 بالألـف بين الأسـر الغنية حصة البنات من هذه النسبة 64,7 بالألف.

أما معدلات وفيـات الأطفال اقل من خمس سنوات فقد بلغت إجمالا (78,2) بالألف تصل بين الإناث إلى 75,2 بالألـف و بيـن الذكـور 81,1 بالألف .

وقد اتخذت عدد من الإجراءات لزيادة تغطية تحصينات الأطفال للتقليل من الوفيات في كافة محافظات الجمهورية. وتوفير الأدوية الأساسـية للأطفال مجاناً وتوزيع محلول الإرواء مجاناً على كافة المحافظات وتوسيع عملية توزيع الأغذية على المراكز الصحية من قبل وزارة الصحة للحد من سـوء التغذية بين الأطفال .

كمـا تعمـل إدارة الأغذيـة فـي وزارة الصحة علـى الحد من سـوء تغذية الأطفال والأمهات من خلال تدعيم الأغذية الأساسية كالقمح والزيت والملح بالفيتامينات والمغذيات الدقيقة.

الاستغلال الاقتصادي

تم تنفيذ برنامج وطني لمكافحة عمالة الأطفال انتهت المرحلة الأولى منه عام 2005م ويتم الاستعداد للمرحلة الثانية من خلال التنسيق مع المنظمات الداعمة .

وأدرجت قضية تهريب الأطفال بغرض العمل ضمن الإستراتيجية الوطنية للطفولـة والشـباب ، وكذا بناء قدرات وحـدة عمالة الأطفال بوزارة الشـئون الاجتماعية والعمـل في مجال مكافحة عمالة الأطفال ، وبناء و تحديث قاعدة بيانـات وطنية حول عمالـة الأطفال كما نفذت دراسـات ميدانية حول عمالة الأطفال في الزراعة وأضرار سوء الاستخدام للمبيدات الزراعية عليهم بالذات في مزارع الخضار والقات.

كما تم إصدار قرار وزراي رقم (561) بلائحة الأعمال المحظورة على الأطفال دون 18سنة ، وتم إعداد مسودة خطة عمل وطنية لمناهضة ختان الإناث وهي الآن في طور الإقرار .

وإدراج محـور خـاص بمناهضـة العنـف ضـد الأطفال فـي إطار الإستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب ، وقد تم تنفيذ دراسة ميدانية حول مخاطر الزواج المبكر ، وإنتاج برامج تلفزيونيـة وإذاعية حول العنف ضد الأطفال وأثره على نفسياتهم .

وفي إطار تعزيز وعـي الطفولة بالحيـاة الاقتصادية والسياسية ومشـاركتها فقد تم إنشاء برلمان للأطفال يشاركون فيه ذكورا وإناثا.

كما تقوم عدد مـن منظمات المجتمع المدني بتوعية الأطفـال بحقوقهـم السياسـية والاقتصاديـة إما عبر اللقاءات المباشـرة أو مـن خلال إصدار مجلـة الأطفال التي يحررها الأطفال أنفسـهم . كما عملت الدولة على إشـراك الأطفال برسـم السياسـات الخاصة بالطفولة ، ففي عام 2008م تم إنشـاء مجلـس محلي في أمانة العاصمة للأطفال كتجربة أولية تعزز مشاركة الأطفال في صنع القرار .

وبالنسبة لتعزيز دور الأسرة في تحسين مركز الطفولة في هـذا الإطار تقدم وزارة الشـئون الاجتماعية برامج الإرشاد الأسري في مجال الزواج المبكر وأضرار التمييز بيـن الأطفـال ، وقام جهاز محـو الأمية وتعليـم الكبار بتطوير برامج التوجيه الأبوي بلغت نسبة المستفيدات منه من الإناث 90 ٪ .

رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة تتحدث لـ 14 أكتوبر :

الوحدة اليمنية فتحت آفاقاً جديدة للمرأة

دور المرأة في المجتمع ومشاركتها في التنمية لايزالان دون الطموح

شهدت قضايا المرأة اليمنية خلال مسيرة الوحدة اليمنية الظافرة تحولات كبيرة، استطاعت المرأة خلالها أن تحقق مكاسب وإنجازات عديدة على صعيد العمل التنموي وباتت شريكاً فاعلاً في المجتمع وذلك بفضل الرعاية والاهتمام المتزايد اللذين توليهما القيادة السياسية والحكومة للمرأة اليمنية في شتى مناحي الحياة.

صحيفة 14أكتوبر ومن خلال هذا اللقاء الذي أجرته مع الأخت/ رشيدة الهمداني رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة تقف أمام العديد من المحطات الهامة في حياة المرأة اليمنية خلال مسيرة الوحدة المباركة .. فإلى حصيلة اللقاء:

■ رشيدة الهمداني

أجرى اللقاء/ بشير الحزمي

تحتفل بلادنا قيادة وحكومة وشعباً بالذكرى الـ20لتحقيق الوحدة اليمنية .. ما الذي تودين قوله بهذه المناسبة ودلالات الاحتفال بالعيد الوطني هذا العام؟

- شكراً لصحيفة 14أكتوبر على حضورها واهتمامها الكبير بقضايا المرأة اليمنية، الوحدة تجري في دمائنا كيمنيين، فنحن متوحدون منذ ولدنا واليمن كانت تسمى اليمن في السابق وستظل إلى شاء الله إلى مالا نهاية، قضية 22 مايو وماذا حققت لليمن وماذا حققت للمرأة قضية ذات شجون، أولاً أنا حريصة على بقاء الوحدة واستمرارها وإن شاء الله تبقى لأنها مهرت بدماء اليمنيين ولا يمكن التخلي عنها تحت أي ظرف من الظروف، وطبعاً الظروف الراهنة التي تسير للوحدة اليمنية مزعجة جداً من جميع جوانبها الفكرية والسياسية والاجتماعية والأخلاقية، فإذا هناك أي مطالب ينبغي أن تتم المطالبة في إطار الحوارات وليس في إطار المطالبة بالانفصال أو الحراك الذي يؤثر على اقتصادنا وعلى سياستنا الخارجية وعلى سمعة اليمن، فالحوار من وجهة نظري هو الحل الأسلم لحل أية قضايا فالحوارات دائما تصل إلى نتيجة، فالوحدة اليمنية ودلالاتها كبيرة جداً جداً في قلوب اليمنيين، فلا أعتقد أن هناك من يطالب بالانفصال سوى شرذمة بسيطة ولها مصالح شخصية ولا يهمها مصالح البلد إطلاقاً.

واقع المرأة اليوم

كيف تقرئين الواقع الذي تعيشه المرأة اليمنية اليوم بعد 20 عاماً من تحقيق الوحدة اليمنية؟

- أولاً عندما توحد الشمال والجنوب كانت هناك تجارب مختلفة للمرأة سواء في الجنوب أو الشمال، فالجنوب ظاهريا كان لديهم قانون أحوال شخصية متقدم ومتطور ويعتبر الأفضل على مستوى الإقليم العربي، فالوحدة جاءت بمقولة أو نص ما هو الأفضل سيتم إيقاؤه والاستمرار بالعمل به، فاتفاقية السيداو تم توقيعها في الجنوب وليس في الشمال وبالتالي استمرت، اتفاقية مناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أما قانون الأحوال الشخصية صح أنه شهد رجعة للخلف ولكن نحاول الآن إعادته من جديد كي نكون مماثلين لدول الجوار ودول المنطقة، فالمرأة اكتسبت القوانين التي استمدتها من الجنوب وانطلقت وأصبحت الفرص متاحة لها والآن أعيد هيكلتها وبناؤها حتى تتبوأ مواقع عليا، الدولة فعلا اتخذت هذا الاتجاه فتحت آفاقا جديدة للمرأة وأصبحتْ سفيرة ووزيرة وقاضية، بالإضافة إلى تواجدها في الريف، حيث بدأت النساء الآن يظهرن أصواتهن ويظهرن قضايا كثيرة كانت خافية على المجتمع، كانت تعتبر من الأشياء المعيبة أو أنه يجب عدم الإفصاح عنها، فبدأ الكل يتحدث عن هذه القضايا مثل العنف الأسري التي كانت قضية أسرية سرية لا يمكن البوح بها فبدأت تسجيل هذه القضايا في السجلات الرسمية والكل يعتقد أن عندنا حالات عنف متزايدة وهي ليست متزايدة ولكنها فقط بدأت تظهر على السطح، وهناك معالجات بدأت تتم، والمرأة هي الأسف دائما هي الحلقة الضعيفة في كل القضايا، فوجودنا كلجنة معنية بقضايا المرأة والنوع الاجتماعي وإظهار هذه السياسات ووضعها في مكانها الصحيح أعطت انطلاقة كبيرة للمرأة اليمنية في جوانب عديدة كتعديل القوانين، حيث بدأت هناك تعديلات في القوانين لصالح المرأة اليمنية وهذه كلها بفضل الوعي وبفضل التوجه السليم للقيادة السياسية.

مكاسب وإنجازات

بعد مرور 20 عاماً على تحقيق الوحدة اليمنية ومن خلال المؤشرات الإحصائية والواقع المعاش ما هي أبرز المكاسب والإنجازات التي تحققت للمرأة اليمنية؟

- أبرز مكسب بالنسبة لنا هو إنشاء اللجنة الوطنية للمرأة لنا لأنه بإنشاء اللجنة أصبحت تظهر واقع المرأة سنوياً ويتم التداول بشأن الفجوات ما بين الرجل والمرأة، ومن المكاسب والإنجازات التي تحققت للمرأة هناك سياسات بدأت تظهر سواء في البرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس أو البرامج الانتخابية للمترشحين في الانتخابات الرئاسية أو البرلمانية أو المحلية، وبدأت قضايا المرأة تظهر في كل خطاباتهم وفي كل برامجهم وهذه تعتبر منجزا كبيراً أنهم يتناولون قضايا المرأة بشكل عام وكامل، وبدأت تظهر قضايا مختلفة ونعلن ماذا تحقق وما الذي يتحقق، وصحيح ما زلنا دون المستوى عالمياً ولكن المحاولات جادة وبدأت النساء يحصلن على مواقع في التدريب الداخلي وفي الجامعات، هناك وكيلات لقطاعات المرأة في الوزارات وعندنا عدد كبير من الوكيلات الآن ومدراء عموم لإدارات المرأة التي أنشئت لقراءة السياسات وإضافتها، وهناك إدماج لقضايا النوع الاجتماعي تقريباً في كل سياسات الوزارات، هناك مكون خاص لقضايا المرأة في الخطة الخمسية الحالية التي هي الثالثة والآن نحن بصدد الخطة الخمسية الرابعة نعد العدة لإضافات، وهناك أيضاً التعميم الذي ورد من رئاسة الوزراء بأن يتم إنشاء قاعدة بيانات في كل الوزارات والمحافظات مبنية على النوع الاجتماعي رجالا وإناثاً حتى نستطيع أن نقيس الفجوة بينهم، هناك الكثير من القرارات صدرت، واشراك اللجنة الوطنية وفروعها في مناقشة الموازنات وهذه أكبر خطوة أيضاً في وضع الخطط فهذه خطوات كبيرة تحسب لبلادنا، والقوانين وتعديلاتها تعتبر أيضاً إنجازات كبيرة لبلادنا، وفي الجوانب الخدمية زادت المدارس والمستشفيات والمراكز الصحية وتوسعت خدمات الأمومة بالنسبة للمرأة وأصبحت أن تغطي 45 – 50 ٪ وهذه خطوة كبيرة، وفي مجال التعليم نلاحظ أن أوائل الجمهورية في الثانوية العامة للعام الدراسي 2008/ 2009 معظمهم من الفتيات، فهذه كلها خطوات متقدمة، بالإضافة إلى حصول الفتيات على فرص توظيف وأصبح لهن أولوية في التوظيف في قطاع التعليم.

دور فاعل في المجتمع

إلى أي مدى يمكن القول بأن المرأة اليمنية أصبح لها دور فاعل في المجتمع ومساهمتها في تحقيق التنمية الشاملة؟

- مازال دون الطموح، هناك طبعا انطلاقة للمرأة اليمنية، فهناك تشجيع لها وبدأت تتحدث عن رغبتها في العمل وعن رغبتها في طرح أفكار وقضايا كانت لا تسمع، ولكن بالأرقام ما زالت هناك فجوة كبيرة سواء في التعليم أو في الصحة أو في الوظائف أو في مشاركتها السياسية وصحيح أن المرأة سجلت حوالي ٪45 في قوائم الانتخابات لكن ليس الانتخابات هو أن أذهب وأدلي بصوتي للرجل كما أن إعطاء أصواتنا للمرأة مازال بعيد المنال، الفجوة ما زالت قائمة بين الرجل والمرأة في جميع مناحي الحياة ومازالت دون الطموح.

تحديات وصعوبات

برأيك ما هي أبرز التحديات والمعوقات التي لا زالت تواجهها المرأة اليمنية وما هي سبل مواجهتها؟

- التحدي الأول هو عدم اعتراف المجتمع أن المرأة شريكة في التنمية إذ يعتبرون أن المرأة متلقية وهذا تحد كبير ويدخل في إطار الموروث الثقافي، كوننا نقول أن بلادنا بلد محافظ وفيه انتهاك للشرع نفسه فهناك تباين في هذه الطروحات، كما أن الجهل هو في اعتقادي العدو الأول لتقدم المرأة والتحدي الأول للمرأة وتقدمها، والأمية والتسرب من التعليم هو الأخر تحد كبير حيث مازالت أكثر من 40 ٪ من فتياتنا خارج المدارس بالإضافة إلى 60 ٪ من النساء ما زلن أميات وهذه النسبة من أكبر النسب على المستوى العربي، فالجهل والأمية وعدم التحاق الفتيات بالتعليم وتسرب الفتيات من المدارس لعدم وجود مدارس آمنة أو لعدم وجود حمامات أو لعدم وجود مدرسات أو لعدم وجود أسوار للمدارس فهذه كلها معيقات وتحديات، والتحدي الآخر بعض رجال الدين المتشددين الذين ينظرون إلى المرأة بأنها يجب أن تبقى في البيت، ونحن طبعا نقول أن الأسرة عماد المجتمع، فعندما تتعلم المرأة والرجل وتعمل المرأة سواء داخل بيتها أو خارج بيتها هي نماء للأسرة مما ينعكس على نماء المجتمع نفسه، فهذه القضايا كلها وعدم وجود موارد وعدم وصول المرأة إلى الموارد الطبيعية هذا يمثل عائقا وتحديا كبيراً لها، وفي الجانب القانوني والتشريعي يكمن التحدي في عدم تطبيق القوانين بحذافيرها.

تنمية المرأة اقتصادياً

هل لدى اللجنة نية لتبني مشروع إنشاء بنك خاص بالمرأة .. لاقتراض المرأة وتنمية المرأة اقتصادياً؟

- هناك حاليا ثلاثة بنوك فتحت أقساماً خاصة للنساء، فطالما هناك أقسام خاصة بالنساء هذا يعطي المرأة خصوصية بأن تدخل البنوك وتتعامل معها، وبنك الأمل أكثر قراضه للمرأة، بنك التمويل الأصغر أكثر قروضه للمرأة وهو موجه ليستهدف النساء، فهناك فرص كثيرة متاحة للمرأة، ويتطلب الأمر الآن إنشاء بنك للمرأة كما وأن هناك مطالبة لنا بأن ينشأ حزب خاص بالمرأة طالما أن المرأة لا زالت مهضومة في القضايا السياسية، فالمرأة تشعر أن إنشاء بنك لها لا يمكن أن يلبي طلباتها أو إنشاء حزب لها يحقق آمالها وطموحاتها، ربما يكون هذا واحد من المخارج لها.

مناصرة وتأييد

قضايا المرأة اليمنية وتمكينها من نيل كافة حقوقها المشروعة مسألة لا تزال في مجتمعنا بحاجة إلى مناصرة وتأييد .. برأيكم ما متطلبات تحقيق ذلك وما هو دوركم في اللجنة الوطنية للمرأة في هذا الأمر؟

- دورنا يكمن في إظهار الوضع كما هو وإظهار الفجوات واقتراح السياسات ثم يأتي دور القيادة السياسية، إذا اقتنعوا بهذه السياسات يتم تبنيها وإخراجها إلى النور واعتمادها، فالدور يعول على القيادة السياسية في تبني ما يتم عرضه من

اللجنة الوطنية للمرأة من سياسات، الجانب الثاني هو الدور التوعوي، فمثل ما ذكرنا أن المجتمع محافظ فلا بد أن نحافظ على هذه المحافظة ولكن بطريقة سليمة بأن نظهر ما شرعه الله لنا من حقوق في الإسلام لأن انطلاقنا شرعي، ودستورنا مستند إلى الشريعة السمحاء على أعطت المرأة حقوقا كثيرة ولكنها لا تعرف هذه الحقوق، فالتعريف بهذه الحقوق واجبنا جميعاً كلجنة وطنية وكمجتمع، فالسياسة الإعلامية للدولة ينبغي أن تتبنى هذا الجانب، وأن يتاح للمرأة المجال للمشاركة الفاعلة في كل الفعاليات وفي وضع السياسات ومناقشتها سواء كانت في الجانب السياسي والاقتصادي أو الاجتماعي وغيرها من الجوانب الأخرى.

مواجهة التيارات المتشددة

برأيكم كيف يمكن التصدي لبعض الأصوات التي تطالب المرأة بالمكوث في البيت وتحرض على منعها من بعض حقوقها المشروعة؟

- مع الأسف الشديد أن التيارات المتشددة لا تقول الحقيقة وبالتالي تدلي بدلوها من نظرة يمكن أن تعيدنا إلى الجاهلية مع الأسف الشديد، فعندما يأتي رجل دين ويستخدم منابر المساجد للتضليل وتزييف الحقائق هذا أمر مؤسف وكان الأحرى بهم أن يجعلوا من المسجد منبراً للدعوة إلى الله والتنوير الحقيقي للمجتمع يتصدوا لقضايا كبيرة كقضايا الإرهاب وماذا يدور في الإرهاب والحراك وقضايا العنف ضد المرأة وغيرها من القضايا التي لا نراهم يتبنونها. ولكن عندما طالبنا بقانون لتحديد سن الزواج وقوانين أخرى أدعوا أنها انطلقت انطلاقة دولية وهذا غير صحيح اطلاقاً، فانطلاقنا هو من واقع احتياج موجود فعندنا وفيات مرتفعة وعندنا تسرب من التعليم مرتفع وعندنا نمو سكاني كبير وبطالة وهذه كلها هي قنابل موقوتة تدمر، أفلا يدرون أن هناك قضايا كثيرة لا يتم الإفصاح عنها، فنحن نتمنى أن يكون المجتمع كله يتحدث عن هذه القضايا وليس التركيز على المتشددين وكأننا طرفا نزاع فنحن لسنا طرفي نزاع إطلاقاً، فتقاريرنا تشير إلى كل هذه القضايا وبالتالي عندما أجد فجوة أضع سياسة معالجة وهذا شيء معروف وعندما أضع سياسة معالجة أرفعها للدولة وعلينا جميعاً أن نحترم قرارات الدولة، فإذا عندهم شيء مضاد فليقدموه للدولة كسياسة ولكن ليس في إطار مواجهة معنا.

نقطة الانطلاق

أين يقع دور المرأة نفسها في انتزاع حقوقها المشروعة .. ومن أين تبدأ نقطة الانطلاق في هذا الأمر بالنسبة لها؟

- تبدأ من التعليم أولاً، أن أكون متعلمة حتى أدرك كافة حقوقي المشروعة وأيضا الثقافة العامة، فالتعليم أساسي ثم الثقافة العامة ثم إتاحة التقارير والأدبيات عن حقوق المرأة كلها للنساء والرجال حتى يعوها، وأنا أطالب الرجال أن يساعدوا النساء على تعريفهن بحقوقهن لأنهن غير مدركات لهذه الحقوق ودورنا كلجنة وطنية وكمجتمع ومنظمات مجتمع مدني دور كبير في إظهار هذه الحقوق وأنها شرعية وليست آتية من الغرب أو من العدم، فلماذا نحن نسن قوانين، نسنها لتنظيم المجتمعات وإلا ستكون عشوائية وكأننا نعيش في غاب، القوي يتسلط على الضعيف وغيره، فالقوانين تسن لتنظيم حياة البشر وبالتالي نحن نضع القوانين لإحداث تصحيح أوضاع فمثلاً ثلث وفيات الأمهات تتم في سن مبكرة .. ماذا يعني ذلك .. يعني ضرورة إيقاف الزيجات المبكرة، عندما أجد بناتنا لا يستطعن الذهاب إلى المدارس لعدم وجود مدرسات إذا هنا أطالب بتوفير مدرسات، وعندما نجد مدارس بدون حمامات إذاً أطالب توفير حمامات للطالبات في المدارس، وإذا لم يكن هناك سور في محيط المدرسة يحمي الطالبات في المدارس إذاً أطالب بإنشاء سور وهذه كلها تأتي من حاجة ومن احتياج وليس من الغرب، فالغرب لا يفرض علينا شيئا إطلاقا، فدور التوعية كبير جداً حتى نضع الحقائق ثم يدرك المجتمع أن هناك حقائق لا يعرفها وأعتقد ستتغير مسار الحياة، والمرأة شريك فأنا في المجتمع أعيش إذا كان هناك أي أمر سلبي فأن هذا يضرنا، والمرأة تعيش في المجتمع وتتأثر بكل ما يدور في بيئتها ومحيطها لأنها جزء منه، وهنا ينبغي أن لا أكون كامرأة ضحية أتأثر بما يدور ولكن أكون ناشطة أؤثر بما يدور حتى أصحح مساري وأبني تنمية بلدي.

دور مؤسسات المجتمع المدني

تشير تقارير واحصائيات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل إلى أن منظمات ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بقضايا المرأة في بلدنا تأتي في المرتبة الثانية بعد مؤسسات وجمعيات العمل الخيري.. ما تقييمكم لأداء هذه المؤسسات وتعاطيها مع قضايا المرأة ومشاكلها؟

الجهل والأمية وعدم اعتراف المجتمع بأن المرأة شريكة في التنمية أبرز التحديات التي تواجه المرأة اليمنية

التعليم نقطة انطلاق المرأة للحصول على حقوقها المشروعة

- أولاً زيادة أعداد منظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا المرأة اعتقد أنها مشجعة وإيجابية بما يعني أن قضايا المرأة قضايا حساسة وكبيرة وتولدت الحاجة إلى إنشاء هذه المنظمات لكن العيب في منظمات المجتمع المدني أنه تنحصر كلها في المدن ولا تنشأ في الريف حيث 70 ٪ من النساء تعيش في الريف وبالتالي ما زلن يحرمن من الانصهار والدخول في هذه المنظمات وأكثر قضايانا التي تأتي من الريف كالزواج المبكر ومشاكل المرأة في التنمية، ومشاكل المياه والبيئة في الريف، وكل مشاكلنا طبعا تأتي من الريف، النزوح السكاني من الريف إلى المدينة يؤثر جداً على التنمية وتقديم الخدمات، ومنظمات المجتمع المدني تقوم بدور كبير في التوعية ومتابعة تطبيق القوانين.

دور الإعلام

كيف تقيمون أداء الإعلام اليمني لمناصرة المرأة اليمنية والدفاع عن حقوقها؟

- أنا سعيدة أن الإعلام بصفة عامة أصبح يهتم بالحراك التنموي داخل البلاد فأصبح هناك الآن تسليط ضوء كبير في قضايا عديدة تتعلق بالمرأة وحقوقها وبخاصة تلك التي أثيرت من قبل رجال الدين المتشددين في قضايا سن الزواج حيث أثاروا زوبعة ليس لها أساس مع الأسف الشديد ولكن رد الفعل كان جميلاً من قبل وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمقروء فقد ساهم الكل في تسليط الضوء على هذه القضية، وطبعاً هناك إيجابيات وهناك سلبيات لكن كونه أصبح يتداول بشأن قضايا المرأة في كل مكان هذا بالنسبة لنا يعتبر إنجازاً، فأنا أشكر الإعلام الرسمي لكن كما قلنا أنه لا زال مقتصراً على وقت حدوث ضجة وليس في حالة استمرارية، فنحن نريد الاستمرارية في تناول الإعلام لهذه القضايا والسياسة الإعلامية لازم تغييرها بحيث تصبح قضايا المرأة فيها قضايا أساسية.

تطلعات مستقبلية

ما هي حدود طموحاتكم لما ستحظى به المرأة وقضاياها من اهتمام في الخطة الخمسية الرابعة أو في الانتخابات النيابية القادمة؟

- أولاً نحن في اللجنة الوطنية للمرأة منذ ديسمبر 2009م بدأنا في الإعداد وتجهيز قضايا المرأة والنوع الاجتماعي في الخطة الخمسية الرابعة واعتقد أننا سبقنا بذلك الكثير من الجهات، وقد تكونت فرق لمعرفة الواقع الحالي للسياسات في كل الوزارات ثم الخروج بمقترحات لهذه السياسات ومكون المرأة في الخطة الخمسية الرابعة، فالاستعدادات بدأت مبكرة وقد شارفنا تقريباً على تقديم الرؤى إلى وزارة التخطيط وعرض النتائج قريباً على الوزارات وكل الوزارات طبعاً متبنية لهذه القضايا ولم نجد أي وزارة تمتنع عن تبني قضايا المرأة المطروحة، وبالنسبة لما يمكن أن تقدمه لنا الانتخابات النيابية القادمة نحن سعينا إلى نظام الكوتا ولكن الموضوع لازال في مجلس الوزراء لم يخرج بعد وقد كونت لجنة من أجله غير أنه لم يتم إعادة تداوله على الرغم من مطالبتنا أكثر من مرة ولكن هذا لم يثننا وبادرت الأحزاب في إدخال تعديلات في هياكلها وهذا سبق جيد لقضايا المرأة، وفي هياكل الأحزاب الآن ضمت النساء على كافة المستويات، وكما قلت أن 45 ٪ الآن من النساء هن مسجلات في القوائم الانتخابية وتوجهات المؤتمر الشعبي العام واضحة حيث تبنوا للمرأة 15 ٪ كأقل شيء في الانتخابات القادمة و10 ٪ في مجلس الشورى ونحن نتابع لعكس الأقوال إلى أفعال وتطبيقها، الأحزاب السياسية الأخرى موافقة على قضايا الكوتا ولكن في إطار القائمة النسبية، فلهم سياساتهم وسياساتنا نحن عامة وليست منتمية إلى أي حزب ولكن سياسة عامة للدولة والبلد، وطالما المؤتمر الشعبي هو الذي يرأس الدولة فلا بد أن نتوجه بسياسته وهي سياسة واضحة، ونأمل على عهد المؤتمر الشعبي العام وحكومته الحالية بأن يتبنوا فعلاً نظام الكوتا وتكون سياسة ثابتة استطيعا تطبيقها في أول انتخابات قادمة .. نتمنى ذلك.

رسالة أخيرة

في ختام هذا اللقاء هل من رسالة أو كلمة تودين توجيهها من خلال الصحيفة في هذه المناسبة العظيمة؟

ونحن على أعتاب الاحتفال بعيد 22 مايو أتمنى من الجميع أن يدرك أن الوحدة عزيزة وغالية في قلوب اليمنيين وكانت وما زالت مفخرة لنا أمام الجميع، فإذا أدركنا هذه الحقيقة إذاً لا بد من أن يعمل الكل على التركيز على التنمية، وأن لا نشغل أنفسنا في جوانب ترهات لن تفيدنا في شيء، فالجميع ينبغي أن يعمل لمصلحة هذا البلد، فالبلد بحاجة إلى أن يشعر الجميع عن سواعدهم وأن يعملوا لمصلحة الوطن، والنساء هن شقائق الرجال وبالتالي لا بد أن يدركن أنهن جزء مؤثر في هذه التنمية، وأن يكن حاضرات في كل المواقف وأن يسمعن صوتهن.

وأقول لرجال الدين المتشددين رفقاً بالمرأة فالمرأة كرمها الله سبحانه وتعالى فكيف تأتون أنتم لتهينوا كرامتها، أتمنى لليمن النماء الدائم والاستقرار، وأتمنى من الشباب الذين يفكرون في الانخراط في الإرهاب ويعتقدو نأن هذا سيخدم الوطن أن يعودوا لرشدهم فالإرهاب لا يخدم الوطن ولكنه يضر به، واليمن معروف منذ قديم الزمن بحضارته العريقة فلنكن على قدر هذه العراقة.

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

عدد خاص
بمناسبة عيد الوحدة
22مايو 2010م

تعليم وتأهيل المرأة خلال 20 عاما من عمر الوحدة المباركة

إنشاء قطاع تعليم الفتاة في وزارة التربية والتعليم وجهاز محو الأمية وتعليم الكبار

فتح ثلاث إدارات عامة للمرأة في إطار وزارتي التعليم الفني والتعليم العالي

عرض/ مروان الجنزير

احتوت وثيقة الثاني والعشرين من مايو 1990م على عدة بنود من أهمها تطوير العمل النسوي من خلال تأهيل وتدريب وإشراك المرأة اليمنية وإدخالها كل مجالات العمل السياسي والاقتصادي والثقافي والأمني .

ففي الماضي أي في الخمسينات من القرن العشرين لم يكن المستعمر البريطاني يحترم المرأة ووظيفتها الاجتماعية بل كان يسعى إلى تحقير الوظائف التي تشغلها ويجعلها ضمن نطاق الرجل وهذا كان وضع المرأة في جنوب اليمن .

أما في شمال الوطن كانت الأمية والجهل منتشرين وكانت المرأة منضوية تحت مظلة الفقر والجهل والعزلة ؛ وحتى قيام ثورة 26 سبتمبر 1962م واجهت الدولة آنذاك تحديات كبيرة في ضخ روح التعليم عند الفتيات ولكن في ظل الإمكانيات والوعي غير المتكافئ الذي قلل من مسيرة عمل المرأة وتعليمها .

وبقيام الوحدة اليمنية في 22 مايو 1990م تغيروضع المرأة اليمنية حيث تمكنت الدولة من خلال وسائل الإعلام المرئي والمقروء والمسموع من رفع مستوى الوعي عند الأسر من خلال حثهم على تعليم بناتهم وعمل البرامج وبناء المدارس والجامعات لنشر العلم ، ومنذ ذلك العهد وحتى اليوم امتلأت الجامعات اليمنية بالفتيات وراحت المرأة اليمنية تدخل معترك الحياة العملية جنبا إلى جنب مع شقيقها الرجل فاليوم شهدناها وزيرة ومديرة وطبيبة ومهندسة وشاعرة ورسامة... الخ من ذلك وتحسن وضع المرأة وقطع شوطا كبيرا في مختلف الجوانب ومن خلال المؤشرات التي احتواها التقرير الوطني للجمهورية اليمنية (بيجن) نستعرض عدد من الجوانب المتعلقة بالمتغيرات الاجتماعية التي أنصبت في صالح المرأة.

آليات مكافحة الفقر

هناك عدة آليات اتخذتها الدولة اليمنية للتخفيف من وطأة الفقر إذ التزمت اليمن بتخفيف نسبة الفقر إلى النصف مع نهاية فترة الخطة الوطنية للتنمية والتخفيف من الفقر عام 2010م نذكر منها مشاريع الصندوق الاجتماعي الذي حقق أرقاما كبيرة فيما يخص البني التحتية لتطوير وتأهيل المرأة ؛ ففي الفترة مابين 2004م وحتى ابريل 2009م بلغ عدد المستفيدين من الصندوق نحو(11.424.549) شخصاً؛ نسبة الإناث فيه حوالي 56 ٪.

الدورات تدريبية والصناديق الحكومية الداعمة للمرأة

نظم صندوق الرعاية الاجتماعي عدداً من الدورات التدريبية ، خلال العام 2008م للمرأة ؛ فقد سجلت أعلى الأرقام فيما يخص تأهيل المرأة في إدارة المهام والحرف فقد وصل نحو (3.489) شخصاً من بينهم 38 ٪ نساء وسيدات بيوت .

كما حرص صندوق الإشغال العامة على تدريب وتأهيل النساء ومنح الفرص لهن في عمل المشاريع الصغيرة إذ بلغ عدد المستفيدين من مشاريع صندوق الأشغال العامة حتى عام 2008م (672484) شخصا ؛ كما وفر صندوق الأشغال العامة فرص عمل من خلال تطوير البنية التحتية وصلت إلى (43) ألف فرصة عمل جميعها كانت موجهة للذكور والإناث كما وصلت مشاريع البنية التحتية التي نفذها الصندوق إلى (283) مشروعا استفاد منها (55)ألف مستفيد منهم 48 ٪ للنساء في مجالات التعليم ، الزراعة.

أيضا تم تمويل 182مشروعاً في العام 2006 من قبل صندوق التشجيع الزراعي والسمكي في مجال الري والزراعة؛ كما لم تكن البرامج الأسرية بعيدة عن تطوير وتأهيل المرأة ومحاربة الفقر فقد توسعت خدمة البرنامج الوطني للأسر المنتجة حيث قدر عدد المستفيدات من أنشطة البرنامج (2129)امرأة وفقا لآخر إحصائية في 2008م يدعم البرنامج (41) مركزا لدى منظمات المجتمع المدني أغلبها مراكز مختصة من النساء؛ أيضا تم إنشاء وافتتاح (8) مراكز جديدة في عام 2008م في (7) محافظات إذ وصل مجموع المتخرجات في الفترة من 1990 - 2008م إلى (3223) خريجة من مختلف الأقسام التي يحتويها البرنامج .

القروض المادية للمرأة

بلغ عدد القروض المصروفة للنساء من صندوق الصناعات الصغيرة في الفترة من 2004 - 2009م ب (783) قرضاً بمبلغ (182.088.065) .ريالاً يمنياً.

كما تم افتتاح بنك الأمل عام 2008م للتخفيف من الفقر ووجهت نسبة من القروض التي يمنحها للفقراء لصالح النساء .

تعليم المرأة وتدريبها

من ناحية تكافؤ فرص التعليم بذلت الدولة جهودا كبيرة وفتحت الباب أمام جميع الفئات فقد اهتمت بالبنية التحتية التعليمية كما رسمت السياسات و الإستراتيجيات التعليمية وأفردت مكوناً خاصاً بتعليم الفتاة بالذات في إستراتيجية التعليم الأساسي والتعليم الثانوي كما أنشأت قطاعا خاصاً بتعليم الفتاة داخل وزارة التربية والتعليم إضافة إلى فتح ثلاث إدارات عامة للمرأة في إطار وزارتي التعليم الفني والتعليم العالي وجهاز محو الأمية وتعليم الكبار .

وفي ضوء ما تقدم حرصت الدولة على تضييق فجوة النوع الاجتماعي بين الجنسين في نسب الالتحاق بالتعليم بمختلف مراحله وأنواعه.

وعلى هذا الأساس نجد أن نسب الالتحاق زادت إلى حد ما بين صفوف الإناث والأرقام والنسب توضح ذلك.

فعلى مستوى رياض الأطفال ارتفع عدد الحضانات والرياض في الفترة من 2004 - 2007م من (212 - 408) كما ارتفعت نسبة التحاق الأطفال في هذه الحضانات والرياض في الفئة العمرية من (0 - 6) سنوات من (833) طفل و(6904 طفلة) إلى (11956 طفلاً - 10069 طفلة).

وعلى مستوى التعليم الأساسي وصلت نسبة الملتحقات وفقا للأعوام الدراسية التالية : -2004 2005م إناث /39.83 ٪ وفي الأعوام 2005 - 2006م وصلت نسبة الإناث إلى 40.48 ٪ وفي العام الدراسي 2006 - 2007م وصلت نسبة الإناث 41,5 ٪ والذكور وفي العام الدراسي2007-2008م بلغت نسبة الإناث 42 ٪.

وبالنسبة للتعليم العالي لدوره احتضن مع بداية الوحدة اليمنية في قاعاته الطالبات والنساء العاملات في الإدارات والكليات فقد وصل عدد الجامعات اليمنية إلى 7 جامعات حكومية وعدد الجامعات الخاصة 13 جامعة كما وصل عدد مراكز الأبحاث 14مركزا منهم مركزان يخصان النساء أما الطالبات الملتحقات في التعليم الجامعي فقد بلغت النسبة بين أوساطهن في الأعوام الدراسية -2004 2005 ، 2006-2005 ، -2006 2007 2008م (26,79 ٪) (27,8٪) (28,9 ٪) 28 ٪ بحيث ل ايتعدى 31 ٪ من هذه النسبة في الأقسام العلمية والتطبيقية بينما نسبة الثلثين تسجلها الطالبات في الأقسام النظرية .

أما بالنسبة للكادر النسائي فقد وصلت النسبة في التعليم العام الأساسي والثانوي 22 ٪ في العام الدراسي 2004-2005 و 23٪ في العام الدراسي 2005 - 2006م وفي العام 2006-2007م (23 ٪) أيضا.

وفي التعليم العالي فقد وصلت نسبة الكادر النسائي 18٪ أي 18 من الإناث يقابلهن 100من الذكور .

الكادر النسائي والمعاهد التدريبية

وبرغم حداثة هذا النوع من التعليم بالنسبة للإناث إلا أن النسبة ترتفع من سنة إلى أخرى حيث أصبحت نسبة الملتحقات 10 ٪ و11 ٪ و11 ٪ و11 ٪ في الأعوام الدراسية 2004-2005 م و2005/2006م و2006 /2007م و-2007 2008م .

إضافة إلى ما سبق فإن الدولة خصصت بناء خمسة معاهد خاصة بالفتيات في التعليم الفني والتقني مازالت قيد الإنشاء هذا ناهيك عن الدورات التدريبية القصيرة التي تنظم لكلا الجنسين في معاهد التدريب والتأهيل التابعة لوزارة التعليم الفني مختلف التخصصات كما وصلت نسبة الكادر النسائي في التعليم الفني والتدريب المهني 14.64 ٪ .

أما في التعليم الفني الأهلي الذي ركز على التعليم الصحي وكليات المجتمع فقد وصل عدد الملتحقين فيه إلى 2218 منهم 285 من الإناث.

أما مراكز المعاقين فقد فتحت خمسة مراكز للمعاقين التحق فيها (597)معاقاً ومعاقة وصلت نسبة التحاق الإناث في هذه المراكز 22.4 ٪ كما بلغ عدد الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة بالمدارس (2095) مثلت نسبة الإناث (50.17 ٪) .

و حرصت المؤسسات التعليمية على تأهيل وتدريب الكادر أثناء الخدمة وتعطي الفرص لكلا الجنسين بهذا الخصوص بدون تمييز ولم يقتصر التأهيل والتدريب على مستوى الحضر بل تعداها إلى المناطق الريفية المحرومة ، بالذات في مجالي التعليم العام والفني .

ويشار إلى أن الدولة رصدت أموالاً باهظة للتعليم بمختلف مراحله وأنواعه حيث وصل الإنفاق على التعليم في عام 2007م 231 مليار ريال يمني أخذ التعليم العام منه نصيب الأسد (160.6) مليار ريال ، ويقدر هذا المبلغ بـ 14.3 ٪ من الموازنة العامة للدولة .

تعزيز حق تعليم وتدريب الفتيات والنساء

في هذا الإطار فتحت معاهد التدريب والتأهيل أمام الجميع دون استثناء كما تقوم الجهات المشرفة على التعليم بتدريب الكوادر التعليمية أثناء الخدمة كل وفقا للعمل الذي يمارسه مع تركيز أكثر على الكادر النسائي بالذات في وزارة التربية والتعليم ممثلة بجهاز محو الأمية وتعليم الكبار في العام 2007-2006 م

حيث تم تدريب 180 موجهاً وموجهة(1176) ومعلماً ومعلمة و(180) من ا لكادر الإداري كما بلغ نسبة مشاركة الإناث في الدورات التدريبية والمؤتمرات والورش الداخلية والخارجية عام في 200م 36.6 ٪ في إطار التعليم الأساسي.

إضافة إلى ما سبق وحرصا على تشجيع البنات للالتحاق بالتعليم والإستمرار فيه أصدرت وزارة التربية والتعليم تعميماً وزارياً بإلغاء الرسوم على الفتيات من 1 - 6 أساسي وللبنين من 1 - 3 أساسي هذا ناهيك على أن وزارة التعليم العالي خصصت المنح الداخلية كلها للطالبات في إطار التعليم الجامعي إضافة إلى أنها لا تميز بين الذكور والإناث المتقدمين لطلب المنح الدراسية إلى الخارج.

أمية المرأة وواقعها في ظل الوحدة

استطاعت بلادنا على مدى الفترة الماضية من عمر الوحدة تقليص معدلات الأمية لتصل بها إلى مادون النصف وذلك من خلال فتح فصول محو الأمية في الأرياف التي تنعدم بها مقومات المدارس ؛ فقد قامت الدولة خلال الأعوام القليلة الماضية بفتح مراكز محو الأمية وزيادة نسبة الالتحاق من الجنسين في مراكز محو الأمية وتعليم الكبار وقد وصل عددهم في العام الدراسي 2006-2007م إلى (9157) دارس و(119461) دارسة يتوزعون على (2948) مركزاً وطرأت نسبة تحسن بالذات بين أوساط النساء حيث انخفضت نسبة الأمية من4، 79 ٪ في عام 94م إلى 6،61 ٪ عام 2004م .

لقد فشلت المؤامرات وتحطمت على صخرة صمود أبناء شعبنا وحبهم وولائهم للوطن

نهج ديمقراطي عزز دور المرأة اليمنية في كافة المجالات

دخول المرأة في اللجنة العليا للانتخابات واحدة من أهم الإنجازات السياسية

الجمهورية اليمنية أوجدت آليات مؤسسية نهضت بالمرأة

أنشأت الدولة عدداً من المؤسسات التي تعنى بقضايا المرأة واستحدثت قطاعات وبرامج داعمة للمرأة في عدد من الوزارات والجهات الرسمية وتم إنشاء اللجنة الوطنية للمرأة و المجلس الأعلى للأمومة والطفولة و أكثر من (70) منظمة من منظمات المجتمع المدني تركز أنشطتها على قضايا المرأة، منذ رفرف علم اليمن الواحد في مايو 1990 معلنا عن بداية عهد جديد ، عهد اتخذ من الديمقراطية منهجا يسير عليه في كافة مجالات الحياة في المجتمع الذي أصبح يمثل كياناً كبيراً من جنوبه حتى شماله وكانت الحاجة ماسة إلى دعم كل فئات هذا المجتمع وتحقيق المسار الديمقراطي وجعله واقعا ملموسا.

وكانت المرأة أكثر هذه الفئات حاجة لهذا المنهج الديمقراطي حيث طالبت بمزيد من الحقوق التي برزت بشكل جلي وواضح في الدستور اليمني لدولة الوحدة الذي ساوى بين المواطنين في الحقوق والواجبات ، وهذا ما حدث فعليا فقد برز الاهتمام بالمرأة اليمنية من خلال إنشاء عدد من المؤسسات التي تعنى بقضاياها وتفعل دورها عمليا على الساحة جنبا إلى جنب مع أخيها الرجل، وكان نتاج اهتمام دولة الوحدة بالمرأة إنشاء اللجنة الوطنية للمرأة و المجلس الأعلى للأمومة والطفولة وعدد من البرامج المختصة سواء في مجال الإعلام أو في مجال تعليم الفتاة بالإضافة إلى منظمات المجتمع.

وبحسب ما جاء في التقرير الوطني للجمهورية اليمنية (بيجن) نستعرض أهم الآليات المؤسسية التي تنهض بالمرأة في ظل الجمهورية اليمنية :

إعداد / أمل حزام مذحجي

اللجنة الوطنية للمرأة

أنشئت اللجنة الوطنية للمرأة في عام 1996م وعزز هيكلها بإنشاء مجلس أعلى للمرأة برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية سبعة وزراء زارات ذات علاقة بقضايا المرأة إضافة إلى شخصيات نسائية يمثلن بعض الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. ويوجد للجنة رئيسات فروع في كل محافظات الجمهورية وهن عضوات في المجلس الأعلى للمرأة مهتمات بمتابعة قضايا المرأة على المستوى المحلي.

واستوعبت اللجنة في عضويتها عدداً من منظمات المجتمع المدني التي تعمل في إطار المرأة وعددها أكثر من 54 جهة إضافة إلى أن رئيسات القطاع النسائي في الأحزاب السياسية هن أيضاً عضوات في اللجنة الوطنية للمرأة .

وقد بلغ عدد القوى الوظيفية في اللجنة مابين موظف وموظفة رسمية ومتعاقدة (50) فرداً ، كما بلغ عدد عضوات الحكومة ومنظمات المجتمع المدني أكثر من 80 عضوة إضافة إلى 21 رئيسة فرع في المحافظات . وتبلغ موازنة اللجنة الوطنية للمرأة وفروعها في المحافظات (75) مليون ريال يمني سنويا منها أكثر من 90 ٪ نفقات تشغيلية .

والبرامج والمشاريع الممولة من جهات مانحة هي مشروع الحكم الجيد بمبلغ (19) مليون ريال ممول من منظمة اوكسفام ويركز على التوعية بأهمية تعليم الفتاة وإدماج النوع الاجتماعي في الموازنات. ومشروع النوع الاجتماعي ممول من صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية.

المجلس الأعلى للأمومة والطفولة

أنشئ هذا المجلس في 1999 ومهمته الاهتمام بالأمهات والأطفال ومتابعة قضاياهم في كافة المجالات وله منسقات في كافة محافظات الجمهورية.

القطاعات والإدارات المستحدثة للمرأة

قطاع تعليم الفتاة في إطار وزارة التربية والتعليم أنشئ في 2006م وترأسته شخصية نسائية بدرجة وكيل وزارة .

وقطاع تنمية المرأة في وزارة الإدارة المحلية أنشئ في 2007م وترأسته امرأة بدرجة وكيل وزارة .

وقطاع تعليم وتدريب الفتاة في وزارة التعليم الفني والتدريب المهني في عام 2009م .

وإنشاء إدارة عامة للمرأة في اللجنة العليا للانتخابات.

وإنشاء إدارة عامة لموازنة النوع الاجتماعي داخل وزارة المالية.

و إنشاء إدارة عامة للمرأة والطفل في وزارة الداخلية.

وإنشاء إدارة للمرأة في التوجيه المعنوي التابع للقوات المسلحة.

البرنامج العام لإعلام المرأة والطفل الذي أنشئ في مارس 2008 في وزارة الإعلام.

منظمات المجتمع المدني

إلى جانب الأطر الرسمية وصل عدد منظمات المجتمع المدني إلى أكثر من (5000) منظمة من بينها (70) منظمة تركز أنشطتها على قضايا المرأة، إما بنسبة 100 ٪ أو بنسبة النصف أو أكثر من النصف وللجنة الوطنية مع هذه المنظمات علاقات تنسيق وشراكة.

وهناك مشاريع ممولة من جهات خارجية أهمها: مشروع بناء القدرات والتوعية في قضايا النوع الاجتماعي ممول من صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، ومشروع الحكم الجيد الذي يتمحور حول متابعة السياسات التعليمية من منظور النوع الاجتماعي وكذا إدماج احتياجات النوع الاجتماعي في الموازنة العامة للدولة ، وهذا المشروع بتمويل من منظمة أوكسفام البريطانية، ومشروع النوع الاجتماعي الممول من صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية يركز على دعم إعداد التقارير الوطنية والدولية فيما يخص المرأة مثل التقرير السنوي لوضع المرأة في اليمن وتقرير متابعة تنفيذ اتفاقية (السيداو).

وبناء قدرات كادر اللجنة الوطنية للمرأة وعضواتها في مختلف المجالات التخطيط والمتابعة إعداد المشاريع ، بالإضافة إلى دعم شبكة المعلومات في اللجنة الوطنية للمرأة .

وهناك أنشطة مولت من قبل جهات مانحة ولم تأت في إطار مشاريع مثل دعم المشاركة السياسية للمرأة من السفارة البريطانية وتطبيق سياسة التدقيق من منظمة العمل الدولية وصندوق الأنشطة السكانية .

مشاريع ممولة حكوميا : مشروع المتابعة والتقييم، ومشروع الموازنة الحساسة للنوع الاجتماعي ، ومشروع بناء القدرات وقد يبلغ إجمالي مبالغ المشاريع الحكومية سنويا 8 مليون ريال .

كما أن هناك برامج ومشاريع خاصة بالمرأة في إطار التعليم الأساسي والفني وفي مجالات الصحة والمرأة العاملة تشرف عليها قطاعات وإدارات المرأة في الجهات ذات العلاقة ونذكر على سبيل المثال لا الحصر أن هناك 6 مشاريع لدعم تنفيذ مكون الفتاة في إستراتيجية التعليم الأساسي .

■ الهام عبدالوهاب

الإحصاءات والمؤشرات

وحول البيانات والمؤشرات تقوم اللجنة الوطنية للمرأة سنوياً بحث الجهات عبر رسائل رسمية بضرورة تصنيف البيانات والإحصاءات وفقاً للنوع الاجتماعي كما تشارك بإدراج مكون النوع الاجتماعي في أنظمة التعداد السكاني والمسوحات الوطنية المختلفة إضافة إلى ماسبق فإن اللجنة تقوم سنوياً بجمع البيانات والإحصاءات وفقاً للنوع الاجتماعي من مختلف الجهات الرسمية وغير الرسمية وتعد تقرير سنوياً عن وضع المرأة في اليمن للوقوف على نسبة التقدم فيما يخص النوع الاجتماعي رجالاً ونساءً لمعرفة نسبة الفجوة النوعية بين الجنسين .

التوجهات المستقبلية

تسعى الدولة إلى توسيع آليات مكافحة الفقر والاهتمام بتأهيل المرأة وتدريبها وصقلها بالمهارات الحياتية المناسبة التي من شأنها أن تحسن وضعها المعيشي وتخفف من فقرها، وتعميم خدمة القروض الصغيرة في كافة المناطق والأرياف حتى تستفيد منها المرأة مترافقة بالتوعية والتسهيلات اللازمة ، وإتاحة الفرص أمام النساء والرجال على السواء في مجال الحصول على فرص العمل وصولاً إلى تحقيق مبدأ العدالة والإنصاف في كافة القطاعات الرسمية وغير الرسمية مع تذليل كافة الصعوبات والمعوقات التي تحول دون تحقيق ذلك ، تحسين البيئة الاستثمارية من أجل توفير فرص عمل للجنسين والحد من الفقر والبطالة ، والحد من الأمية وتقليص فجوة النوع الاجتماعي في مراحل وأنواع التعليم المختلفة تطبيقاً لما جاء في السياسات التعليمية المختلفة والجدية في تطبيق ذلك متبعة أفضل الآليات وأقصر الطرق،

وفتح دبلوم وماجستير دراسات عليا للنوع الاجتماعي والتنمية الدولية في كل من جامعتي صنعاء وعدن.

والاستمرار في متابعة تعديل القوانين المتضمنة تمييزاً ضد المرأة وتطبيقها مع الجهات ذات العلاقة من أجل تحقيق المساواة في المواطنة كما نص عليها الدستور اليمني .وكذا المطالبة بالتوقيع على البرتوكول الاختياري لاتفاقية السيداو .

وتكثيف البرامج التوعية لمناهضة العنف ضد النساء وتغيير السلوكيات والممارسات السيئة مثل ختان الإناث وتزويج الصغيرات مع الاستمرار بوضع حد مناسب لسن الزواج .

ومتابعة تنفيذ السياسات الصحية مع الجهات ذات العلاقة وتتبع الآليات التي وضعت من أجل التخفيف من وفيات الأمهات إلى (238) امرأة وفقاً لما جاء في الخطة الخمسية الثالثة 2006-2010م.

وتوسيع نشاط المرأة الاقتصادي وإفساح المجالات أمامها لزيادة نسبتها في قوة العمل من خلال الاستمرار في عقد اللقاءات مع صناع القرار في القطاعين العام والخاص لاستيعاب ذلك.

والاستمرار بالمطالبة بمستوى تمثيل حكومي رفيع للمرأة يرقى مستوى طموحها ويتوافق مع حجم التحديات والمعوقات التي تعرقل تقدمها

والاستمرار في المطالبة بموازنات مستجيبة للنوع الاجتماعي استجابة للحاجة وتطبيقاً لمبدأ العدالة والإنصاف في تقاسم الموارد .

وتغيير الصورة النمطية للمرأة في وسائل الإعلام المختلفة من خلال وضع برامج ورسائل إعلامية هادفة تتحدث عن حقوق وواجبات المرأة كشريكة أساسية في بناء هذا الوطن.

والاستمرار في تقديم الخدمات للمرأة اليمنية في الأرياف والمناطق النائية من خلا تحسين البنية التحتية

وتطبيق نظام الكوتا في الهيئات المنتخبة وغير المنتخبة ومواقع صنع القرار في السلطة

واعتماد سياسة التدقيق النوعية في الجهات الحكومية من أجل الوقوف أمام الإختلالات فيما يخص النوع الاجتماعي ووضع الحلول والمعالجات المناسبة لها .

14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
يصدر عن مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر - عدن - الجمهورية اليمنية
تأسست في عدن بتاريخ 19 يناير 1968م

رئيس مجلس الإدارة - رئيس التحرير
أحمد محمد الحبيشي
Ahmedalhobishi@Yemen.Net.Ye

السبت 22 مايو 2010م السنة الثانية والأربعون

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

سنحرص على تعليم المرأة وتعزيز مشاركتها الفاعلة في عملية التنمية في الوطن

رئيس الجمهورية أمام ناشطات اتحاد نساء اليمن واللجنة الوطنية للمرأة :

- بعض العقول المغلقة تهمش دور المرأة بالرغم من أنها نصف المجتمع .
- تعليم المرأة وشراكتها في الحياة السياسية وعملها في مجال القضاء فخر لنا.
- ليس لدى ذوي العقول المقفلة نوايا طيبة تجاه المرأة ، طالما وأنهم يرون صوتها عورة.. إن تفكيرهم خاطئ .. أما نحن فان تفكيرنا نحو المرأة يختلف عن تفكيرهم.. وينطلق من أنها الأم والبنت والأخت والزوجة والعاملة والمعلمة والوزيرة والسفيرة والطبيبة والمهندسة .. إنها عزيزة وكريمة وعفيفة وتستحق أن تكون في أعلى المناصب السياسية.
- المرأة شريكة الرجل في مختلف المحطات والمستويات.
- لن نتراجع عن توجهاتنا لإتاحة الفرصة للمرأة لأن تكون مرشحة وان تفرغ لها مقاعد بنسبة 15 بالمائة باتفاق كل القوى السياسية.
- المرأة ساهمت مساهمة فاعلة في مجال الأمن والاستقرار والتنمية.
- نحن عازمون على مواصلة النهوض باوضاع المرأة في مجال التربية والتعليم والصحة والمجال الصناعي والدبلوماسي والانتخابات النيابية بأن تكون مرشحة وناخبة .
- ديننا الإسلامي علمنا أن المرأة شريكة الرجل في الحياة وفي كل شئ ولها كامل حقوقها.
- تهميش دور المرأة هو التخلف وهو الجهل بذاته.
- لدينا في اليمن حقيبتان وزاريتان للمرأة في الوقت الذي لدى المرأة حقيبة واحدة في الولايات المتحدة الأمريكية وهي الدولة العظمة والقطب الأوحد ، والمملكة المتحدة إلى قبل 40 عاماً تقريباً لم تكن فيها وزيرة واحدة.

14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة

7

يصدر عن مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر - عدن - الجمهورية اليمنية
تأسست في عدن بتاريخ 19 يناير 1968م

السبت 22 مايو 2010م ■ السنة الثانية والأربعون

اهداف الثورة اليمنية

- التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما وإقامة حكم جمهوري عادل وإزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات.
- بناء جيش وطني قوي لحماية البلاد وحراسة الثورة ومكتسباتها.
- رفع مستوى الشعب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافيا.
- إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل مستمد أنظمته من روح الإسلام الحنيف.
- العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة.
- احترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والتمسك بمبدأ الحياد الايجابي وعدم الانحياز والعمل على إقرار السلام العالمي وتدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم.

ملحق خاص بمناسبة العيد الوطني العشرين للجمهورية اليمنية

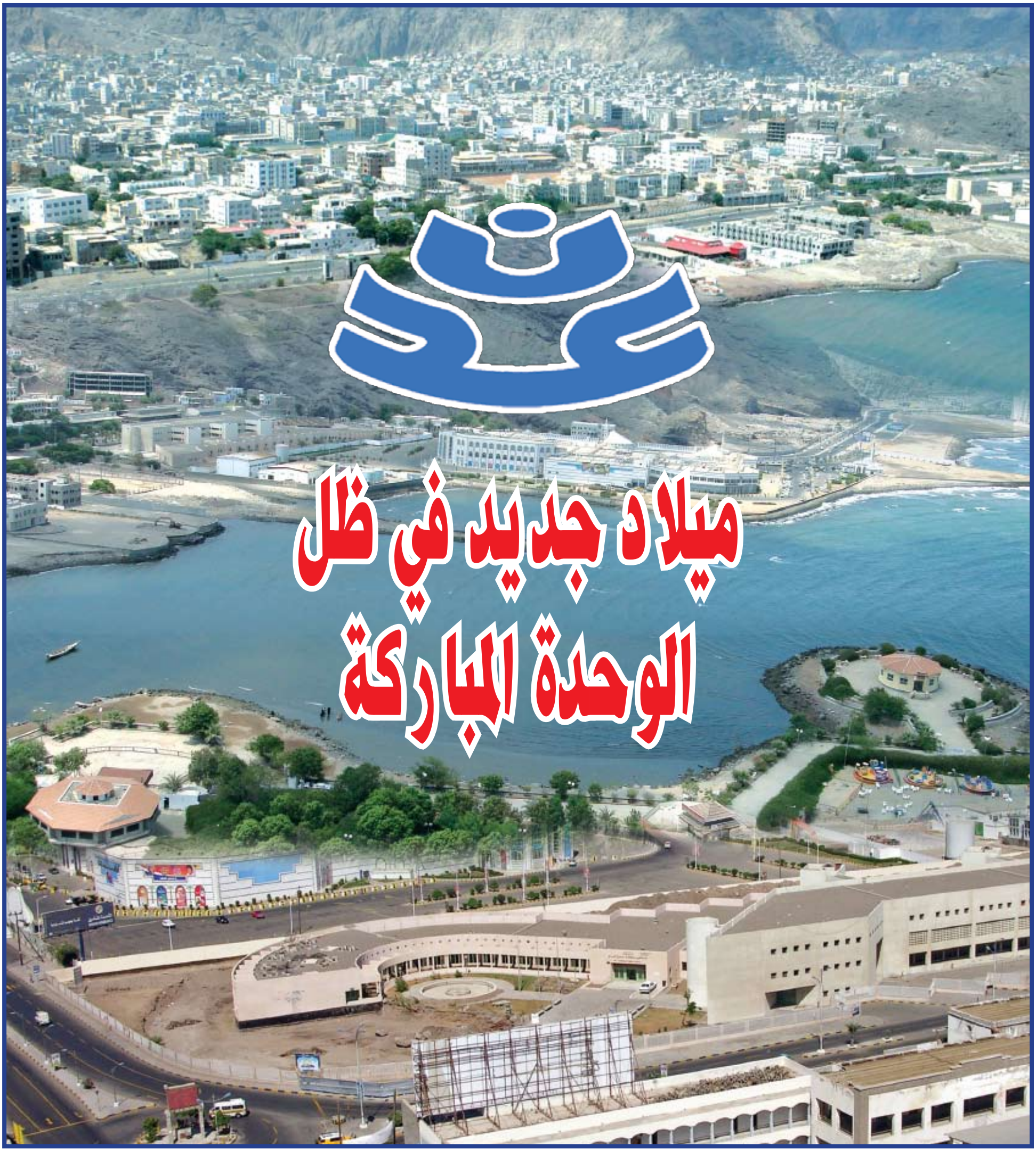

ميلاد جديد في ظل الوحدة المباركة

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

عدد خاص
بمناسبة عيد الوحدة
22مايو 2010م

يـوم مـن الـدهـر لـم تصنـع أشعتـه شمـس الضحـى بـل صنعنـاه بأيدينـا

يحق لأبناء عدن، هذه المدينة الباسلة العاصمة الاقتصادية والتجارية لليمن ، أن يفخروا ويعتزوا بما أنجز لها خلال عهد الوحدة المباركة ، مقارنة بما كان عليه الحال ابان الحكم الشمولي .. إذ حرمت عدن ، مثلها مثل بقية المناطق حضراً وريفاَ في الشطر الجنوبي من الوطن من فرصة تاريخية لإحداث نهضة تنموية فيها . لذا كان لزاما على فخامة الرئيس علي عبدالله صالح ـ رئيس الجمهورية ـ أن يعد عدن خيرا بتعويضها عن فترات الحرمان التي مرت بها قبل إعادة تحقيق الوحدة المباركة وكدأب القائد المخلص يضع عدن في فكرة ونهجه لكي تحظى سنواتها العجاف بمتوالية متسارعة.. وتستعيد مكانتها اللائقة كثغر باسم لليمن وتنهض من عناء الماضي إلى رحابة الحاضر وإشراقه المستقبل .

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

الانجازات التي حققتها عدن خلال عهد الوحدة أسهمت في تحقيق نقلة نوعية في حياة المحافظة وأبنائها

إن كل النجاحات والإنجازات التي حققتها ونالتها عدن خلال عهد الوحدة المباركة من حيث البنى التحتية من طرقات وإنارة وتشجير ورصف للشوارع وإنشاء للحدائق والمتنزهات العامة والكورنيشات والاهتمام بالبيئة والنظافة وتحديث وتطوير مشاريع المياه والصرف الصحي .. فضلا عن التطور الملحوظ في الجانب المعماري والاستثماري الذي معه تمددت المدينة أفقيا ورأسيا مرات مضاعفة وازداد الطلبات الاستثمارية في قطاعات السياحة والصناعة والأسماك والأحياء البحرية والتقدم، تعد خطوات جبارة في استعادة مجد ومكانة عدن الملاحية التي يتوقع لها المزيد من الارتقاء في ظل الشراكة مع موانئ دبي العالمية وإعادة تفعيل مطار عدن الدولي للاضطلاع بدوره المأمول .

شهدت محافظة عدن ،خلال 20 عاما من عمر الوحدة المباركة انجاز كم كبير من المشروعات الحيوية في مختلف القطاعات أسهمت في مجملها في تحقيق نقلة نوعية في حياة المحافظة وأبنائها . وخلال الفترة ذاتها استطاعت دولة الوحدة أن تؤسس لبنية تحتية متكاملة تلبي احتياجات المواطن وتساعد على إقامة نهضة تنموية شاملة تجعل المقارنة بين الأمس واليوم ضربا من الاستحالة .

وحظيت محافظة عدن، كغيرها من محافظات الجمهورية خلال سنوات الوحدة المباركة بالعديد من المنجزات وتنفيذ العديد من المشاريع الخدمية والتنموية .

فقد نفذ بالمحافظة منذ عام 1990 م حتى يونيو 2009م نحو 1264 مشروعا تنمويا وخدميا بتمويل من الدولة بتكلفة تتجاوز 280 مليار ريال وساهم فيها كل من السلطتين المحلية والمركزية والصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة ومشروع برنامج تطوير مدن الموانئ الممول من البنك الدولي بالإضافة إلى القطاع الخاص وبعض المنح الخارجية .

وشملت هذه المشاريع تطوير البنية التحتية من طرقات وكهرباء ومياه وصرف صحي ساهمت في خلق بيئة مناسبة لتشجيع الاستثمار بالإضافة إلى مشاريع الخدمات الأساسية للمواطنين مثل مشاريع التعليم والصحة وغيرها من الخدمات التي تسهم في تحسين مستوى معيشة السكان .

وتوزعت المشاريع المنفذة على 170 مشروعا في مجال الطرقات بتكلفة تجاوزات 13.2 مليار ريال تضمنت إنشاء طرقات جديدة واسعة ربطت محافظة عدن بمحافظتي لحج وأبين وصيانة العديد من الطرقات والشوارع في مديريات المحافظة.

أما في مجال الكهرباء فقد حظيت المحافظة بـ 15 مشروعا بتكلفة إجمالية تزيد على 24 مليار ريال كما نفذ 80 مشروعا في مجال المياه والصرف الصحي بتكلفة تزيد على 9.4 مليار ريال وشهد قطاع الاتـــصـــالات والبريد بالمحافظة تنفيذ 87 مشروعا بتكلفة 12.7 مليار ريال وبلغ عدد المشاريع المنفذة في مجال النقل 59 مشروعا بتكلفة 6.5 مليار ريال كما بلغ عدد المشاريع المنفذة في مجال التربية والتعليم 191 مشروعا بتكلفة 15.3مليار ريال و24 مشروعا في قطاع التعليم الفني والتدريب المهني بتكلفة 1.5 مليار ريال و 36 مشروعا في مجال التعليم العلي بتكلفة 10.6 مليار ريال .

فيما حظي القطاع الصحي بتنفيذ 77 مشروعا بتكلفة 8.1 مليار ريال . وفي قطاع الشباب والرياضة تم تنفيذ 18 مشروعا بتكلفة 3.7 مليار ريال كما بلغ عدد المشاريع المنفذة في مجال الشؤون الاجتماعية والعمل 40 مشروعا بتكلفة مليار ريال فيما شهد مجال المالية تنفيذ 11 مشروعا بتكلفة تقارب 1.5 مليار ريال تمثلت في بناء مكتب المالية وبناء مكتب الضرائب وإنشاء هناجر الفحص للحاويات بالأشعة السينية لجمرك المنطقة الحرة وميناء المعلا .

وفي مجال الإعلام بلغ عدد المشاريع المنجزة في المحافظة عشرة مشاريع بتكلفة إجمالية تزيد على ثلاثة مليارات ريال شملت بناء فرع وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) ومبنى صحيفة أكتوبر وتحديث القناة الثانية والبرنامج الثاني.

في حين بلغ عدد المشاريع الداخلية المنفذة 29 مشروعا بتكلفة إجمالية تقارب 3.3 مليار ريال شملت استحداث أقسام للشرطة في مدينة الشعب والممدارة والبساتين والعريش وشرطة 26 سبتمبر والقلوعة وبئر فضل والشيخ عثمان وتأهيل وترميم المباني القديمة .

بينما تم تنفيذ 41 مشروعا في مجال النفط بتكلفة تزيد على 6.4 مليار ريال منها مشروع إعادة تأهيل محطتي 22 مايو والرضا وشراء ناقلات نفط وبناء خزانات لزيادة السعة التخزينية.

وفي مجال تعزيز القدرات الإدارية الحكومية والدعم المؤسسي والتدريب للمجالس المحلية تم تنفيذ 32 مشروعا بتكلفة 400 مليون ريال بالإضافة إلى بناء مجمعات حكومية في مديريات البريقة ودار سعد وخور مكسر بتكلفة تزيد على 339 مليون ريال .

وأنجز في مجال العدل والقضاء سبعة مشاريع بتكلفة إجمالية بلغت 383 مليون ريال شملت بناء مبنى النيابة العامة ونيابة الأموال العامة والمجمع القضائي التجاري.

وفي قطاع الثقافة بلغ عدد المشاريع المنفذة ثمانية مشاريع بتكلفة تقارب 150 مليون ريال تمثلت في ترميم منارة عدن ومركز الوثائق التاريخية ومعهد جميل غانم للفنون الجميلة وصالة الأكروبات بالإضافة إلى الدعم المؤسسي للمتحف الحربي .

وأولت الدولة قطاع الثروة السمكية في المحافظة اهتماما خاصا من خلال انجاز 17 مشروعا بتكلفة تزيد على 700 مليون ريال أهمـــها مشروع بناء طريق فقم عمران بطول تسعة كيلومترات لتسهيل نقل الأسماك من موقع الاصطياد إلى مناطق التسويق.

وبلغت تكلفة المشاريع الخاصة بالخدمة المدنية 67 مليون ريال تمثلت في تأهيل مبنى السجلات والأرشيف وإعادة تأهيل المعهد الوطني للعلوم الإدارية.

إضافة إلى ذلك فقد قام فخامة الرئيس علي عبدالله صالح بمناسبة احتفالات العيد الوطني التاسع عشر بافتتاح ووضع حجر الأساس لعدد من المشاريع الخدمية والإنمائية بمحافظة عدن بتكلفة إجمالية بلغت 31 مليارا و925 مليونا و980 الف ريال.

في حين افتتح فخامته 15 مشروعا بتكلفة 17 مليارا و837 مليون ريال في مجالات الأشغال العامة والطرق والتربية والتعليم والصحة العامة والسكان والأمن العام والتأمينات الاجتماعية والشباب والرياضة والهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي والنظافة والتحسين لمدينة عدن والاتصالات السلكية واللاسلكية والشئون الاجتماعية والعمل والسياحة وبرنامج تطوير مدن الموانئ والمياه والصرف الصحي والتعليم العالي والمنطقة الحرة والكهرباء والثقافة وقطاع الإعلام .

فيما بلغت تكلفة المشاريع التي تم وضع حجر الأساس لها 14 مليارا و880 مليون ريال شملت مختلف المجالات الخدمية والإنمائية .

وقد اطلع فخامة الرئيس على مخطط مشروع حديقة عدن كبرى التي تضم العديد من المتنزهات والألعاب الكهربائية والمطاعم السياحية والنوافير والمجسمات الجمالية وساحات للألعاب بما يجعل منها متنفسا للمواطن في مدينة عدن ومقصدا سياحيا لزوارها.

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

الجنوب العربي مشروع استعماري كشف الشعب حقيقته وتصدى له وهزمه

عدن بعد الوحدة

تطور ملموس في مختلف القطاعات

باعادة تحقق الوحدة انتهت دورات الصراعات الدموية والتصفيات الجسدية

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

قطاع الأسماك

شـهد القطاع السمكي في عدن العديد من المشـاريع الرامية إلى تعزيز وتطويـر البنيـة التحتية للقطـاع بهدف تحقيـق زيادة مطـردة في حجم الإنتاج السمكي وتطوير معامل التحضير ومخازن ضغط الأسماك والأحياء البحرية.

وأولت وزارة الثروة السـمكية والسلطة المحلية ـ في المحافظة ـ اهتماما خاصا لنشاطات الجمعيات السمكية من خلال توفير محركات وقوارب صيد وتقديمها للصيادين بسعر 50 ٪ من قيمتها الفعلية في حين يتولى صندوق التشـجيع الزراعي تقديم القروض للصيادين لشـراء معـدات الاصطياد . ويسـهم الصيادون التعاونيون ـ في المحافظة البالغه عددهم 2743 فردا يملكون 1113 قاربا وينتمون إلى ست تعاونيات في تامين احتياجات مواطني المحافظة والمحافظات المجاورة من الأسماك إلى جانب إقامة معامل تحضير للأسماك وقد أدى الطلب الخارجي المتزايد على الأسماك والأحياء البحرية إلى التوسع في إنشاء معامل التحضير وكذلك في معامل التجميد ومخازن التبريد التي تبلغ سـعتها التجميدية (110) أطنان بحيث بلغت طاقة مخازن التبريد 4980 طنا .

وفي مجال المشاريع السمكية نفذت خمسة مشاريع حتى الآن كان آخرها المشروع الخامس المدعوم أوروبيا ومشروع الأسماك الثالث الذي نفذ في مارس 2007 م بكلفة 22 مليون دولار بمساهمة من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي وقد شملت تلك المشاريع 10 موانئ صيد عائمة في عدد من موانئ الاصطياد اليمنية وحظيت محافظة عدن من هذا المشروع بإقامة المختبر المركزي في حجيف ومصانع ثلج في عمران وفقم وإقامة وتأهيل عدد من أسـواق الحراج وإقامة مراكز لتدريب المرأة السـاحلية وإصلاح الطرق إلى المناطق الساحلية والمساهمة في إقامة الدراسات البحثية في مركز أبحاث علوم البحار وتدريب الكادر البحثي .

ويشرف مكتب الثروة السمكية بمحافظة عدن على عدة مرافق منها :

1) ميناء الاصطياد عدن/ حجيف :

يقع ميناء الاصطياد في منطقة حجيف في مديرية التواهي م/ عدن الذي انشـئ في عام 1988م ليوفر خدمات الرسـو والتفريغ والشحن والتموين لقوارب الصيد التجارية ويتكون الميناء من رصيف خرساني بطول 553 متر ودعائم خازوقية و ثلاجة خزن سعة (2000) طن و مخزن حفظ الثلج سعته (200) طن، ومصنع ثلج بطاقة إنتاجية قدرها (20) طناً يومياً، وثلاث ورش فنية، وثلاث رافعـات كهربائية، وحوض عائم بطاقـة رفع قدرها (1500) طن.

2) رصيف قوارب الصيد التقليدية حجيف م/ عدن

يقع الرصيف في منطقة حجيف مديرية/ المعلا م/ عدن وتم إنشاؤه في عام 2003م لخدمة قوارب الصيد التقليدية وعلى وجه الخصوص العباري التي غاطسـها لا يزيد علـى (2.5) متر من أدنى مسـتوى جزر ويتكون من رصيف خرساني بطول (82) متراً وأعماق أمام الرصيف تقدر بـ (5) أمتار من أدنى مستوى جزر ويعتبر الرصيف امتداداً لميناء الاصطياد في حجيف التابع للمؤسسة العامة للخدمات وتسويق الأسماك.

3) رصيف الدوكيار» المعلا م/عدن:

يقع رصيف الدوكيار» بمديرية المعلا وتم تأهيله من رصيف خشبي إلى رصيف من الخرسانة المسلحة في عام 1992م لخدمة قوارب الصيد التقليدي وعلى وجه الخصوص قوارب العباري التي غاطسها لا يزيد عن (2.5) متر ويتكون مـن رصيف خرسـاني بطـول (52) متراً ويتبع فرع المؤسسـة العامة لخدمات وتسـويق الأسماك م/ عدن والـذي يعتبر مـن أهم مراكز الإنزال الرئيسية في المحافظة وتتحدد المكونات الملحقـة بالرصيـف في ساحتي حراج للأسماك ومحطة وقود، مصنع لإنتـاج الثلـج، مركز متكامـل لإعـداد وتحضير الأسـماك يتكون مـن صالات للاستقبال والإعداد والتحضير والكرتنة، مجمدتيـن وثلاجة حفظ بالإضافة إلى مبنى للإدارة.

4) صناعـة القوارب:

شـهدت صناعـة قوارب الصيد وخصوصاً المصنوعة مـن الألياف الزجاجية (الفيبر جلاس) تطـوراً متسـارعاً خـلال الأعـوام 1990 - 2004م حيث لـم يكـن يوجـد حينها سوى مصنع واحد تابع لمؤسسة الاصطياد الساحلي أما الآن فيوجد أثنان في م/ عدن.

5) معامل إنتاج الثلج:

لطبيعـة الأسـماك كسـلعة غذائيـة سريعة التعرض للتلف فإن استخدام الثلج في حفظ المصيد من الأسـماك يسـاعد على احتفاظها بخصائصها الطبيعية ودرجة حرارة مناسبة لابقائها طازجة ما جعل هذا الجانب يشهد تطوراً كبيراً بفعل مقدار الاحتياج العام من الثلج لاستخدامه أثناء الإنتاج أو التداول والتحضير والنقل ويوجد في م/ عدن (9) مصانـع للثلج تبلغ طاقتها الإنتاجية اليومية (105) أطنان، حيث ينتج القطاع العـام (55) طناً أما القطاع التعاوني فينتـج (20) طناً يومياً فيما ينتج القطاع الخاص (30) طناً باليوم بالإضافة إلى هذا توجد (4) مصانع تابعة للقطاع العام متوقفة عن العمل نتيجة الاعطال الفنية.

6) وحدات ومعامل تحضير ومعالجة الأسماك:

توسعت معامل تحضير الأسماك ومعالجتها بشكل ملموس خلال الأعوام الماضية وتميز بعضها من حيث الإنشاء والتجهيزات بمواصفات ومقاييس تلبي متطلبات المواصفات والمعايير الدولية لمنافسة المنتجات السمكية في الأسـواق الخارجية وخصوصاً الأوروبية فقد بلغ عدد منشآت معامل التحضير في محافظة عدن (5) معامل يعمل فيها (195) عاملاً أما الطاقة التجميدية لهذه المعامل فتقدر بـ (75) طناً يومياً، كما أن لهذه المعامل سـعة خزن تصل إلى (3630) طناً فيما تبلغ الطاقـة الإنتاجية للثلج في هذه المعامل (20) طناً يومياً أما متوسط الأسماك المحضرة سنوياً فهي (5) آلأف طن.

7) الجمعيات التعاونية السمكية :

يشكل العمل التعاوني السمكي للمشتغلين في مجال الصيد البحري حاجة ملحـة وذلك لطبيعـة مخاطر وأهـوال المهنة وقد تطـور العمل التعاوني بشكله المؤسسي والتشريعي القائم حالياً واسهمت التشريعات القانونية التي صدرت في التوجه الواسـع والاندفاع الفاعل نحو العمل التعاوني كهدف من أهداف الثـورة اليمنية ويوجد حالياً في م/ عدن (6) جمعيات تعاونية أما الصيادون التقليديون في المحافظة فقد بلغ عددهم (2790) صياداً فيما بلغ عدد الصيادين أعضاء الجمعيات التعاونية (1136) صياداً، أما عدد الصيادين الفرديين في المحافظة فقد بلغ (1654) صياداً ويبلغ إجمالي قوارب الصيد في م/ عدن (1195) قارباً.

8) تنمية المرأة الساحلية:

تمثل السياسات الحكومية لدعم وتشجيع ومشاركة المرأة الاقتصادية واجتماعياً رافداً أساسياً للمرأة في المجتمعات الساحلية للمساهمة في تنميـة القطاع من خلال المشـاركة فـي الكثير من الأعمـال المرتبطة بالقطاع ويظهر ذلك في الأنشـطة المتعددة التي تقـوم بها والمتمثلة في الأعمال الإنتاجية في مجال الاصطياد التقليدي والأعمال المساعدة كالتجفيف والتلميع وحياكة الشباك والتمريض.

9) مواقع الإنزال السمكي وساحات المزاد العلني م/ عدن:

تشرف محافظة عدن على شريط ساحلي يبلغ طوله (181) كم وحدوده منطقة العلم شرقاً وقرية قعوة من الغرب وينتشر على امتداد الشريط السـاحلي عدد (11) مركزاً وموقعـاً للإنزال السـمكي (5) مراكز إنزال رئيسية و (6) مراكز إنزال فر عيـة

ومعظم هذه المراكز مجهزة بخدمات ساحلية ومؤهلة لاستقبال وإنزال المنتجات السمكية بشروط صحية مناسبة، ومراكز الإنزال الرئيسية هي صيرة: ويبلغ متوسط الأسماك المنزلة فيه حوالي (2475) طناً فيما يبلغ عدد قوارب الصيد (132) قارباً- الدوكيار: ومتوسط الأسماك المنزلة فيه (7760) طناً وعدد قوارب الصيد (421) قارباً- الضربة: ومتوسط الأسماك المنزلة حوالي (2025) طناً أما عدد قوارب الصيد فهي (135) قارباً- فقم: وتقدر متوسط الأسماك المنزلة فيها (5068) طن فيما وصلت عدد قوارب الصيد إلى (184) قارباً، رأس عمران - ويبلغ متوسط الأسماك المنزلة فيه (6644) طناً وعدد قوارب الصيد (204) قوارب أما مراكز الإنزال الفرعية فهي فقم، عمران، المنصورة، الحسوة، رأس قعوة.

المشاريع التي يشرف عليها مكتب عدن

شـهد القطاع السمكي تطوراً في تنميته واسـتثماره بجهود مشتركة من قبـل الدولة والقطاعين التعاوني والخاص حيث بلغ مجموع الإنفاق الاستثماري الحكومي خلال الفترة 1990 - 2004م مبلغ (10.7) مليارات ريـال بتمويل حكومي وخارجي وقروض ميسـرة من صندوق تشـجيع الإنتـاج الزراعي والسـمكي، حيث نفذت عـدد من المشـاريع والبرامج الإنمائية السـمكية خلال الأعوام الماضية من قبـل الدولة في القطاع السمكي تمثلت مخرجاتها في أرصفة رسو قوارب في عدن وبناء مختبر لمراقبة وضبط الجودة للمنتجات السمكية في عدن.

وخلال العامين 2004 - 2005م انجز مكتب الثروة السـمكية م/ عدن عدة مشـاريع تم تمويلها من صندوق دعم التشـجيع الزراعي السمكي والـذي بلغ مقدارهـا (13.772.716) ريـالاً وتتركز هذه المشـاريع في إعادة تأهيل أسـواق البلدية في عدة مديريات منها إعادة تأهيل سـوق المنصورة في سبتمبر 2004م بكلفة تقدر بحوالي (4.254.763) مليون ريال وإعادة تأهيل سـوق عمر المختار فـي يوليو 2005م بكلفة قدرت بحوالـي (2.947.729) ريالاً بالإضافة إلى إعادة تأهيل سـوق التواهي في أغسطس 2005م بكلفة بلغت حوالي (2.916.585) ريالاً وكذا إعادة تأهيل سوق دار سعد في سـبتمبر 2005م بكلفة وصلت إلى ما يقارب (3.960.080) ريـالاً ريال العمل خلال العام 2006م لبناء سـوق المعلا بكلفة تقدر بـ (15.500.000) ريال وإعادة تأهيل أسواق أخرى.

الرعاية الاجتماعية

بلغ عدد المسـتفيدين في عدن من صندوق الرعايـة الاجتماعية 28 الفا و 621 حالـة بأكثر من 428 مليون ريال كما تم تنفيذ 9 مشـاريع للرعاية الاجتماعية بقيمة 229 مليون ريال وشملت مجال تأهيل الأحداث والجانحات وتدريب الاسـر الفقيرة وتعليم الأطفال المعاقين وإيواء أطفال الشـوارع وتسجيل العاطلين عن العمل . وفي مجال التنمية الاجتماعية تم استحداث مركز تنمية المجتمع والاسر المنتجة ومركز الاسر المنتجة بالشيخ عثمان تـم من خلالهما تأهيل 516 امرأة في مجـالات إنتاجية مختلفة وقدمت قروض لـ (1139) مستفيدة من الأحياء الفقيرة خصوصا اللواتي تخرجن مـن التدريب كما تم اسـتحداث معهد للمكفوفين ومركز لتأهيـل ذوي الاحتياجات الخاصة ودار للعجزة والمسنين ومركز للطفولة الآمنة استوعب 110 حالات من المتدربين .

وفي مجال الجمعيـات والاتحادات التي لم يكن في السابق يسمح بإنشائها فقد بلغ عدد الجمعيات الأهلية التي تمـارس أنشـطتها 117 جمعية منهـا 68 جمعيـة أهلية و 49 جمعيـة تعاونية إلـى جانب الإشـراف علـى 11 ناديـا رياضيـا وتمكـن مكتب الشـؤون الاجتماعيـة والعمل من توزيع أكثر مـن 4 ملاييـن ريال دعماً للمسـتفيدين مـن صنـدوق الرعاية الاجتماعية كما نظم 65 دورة تخـرج منها 1273 متدربا ومتدربة.

كمـا تـم فـي مجـال الشـؤون الاجتماعية والعمل بنـاء سـت ورش تدريبيـة وورشـة لصناعـة الأجهـزة التعويضية إلى جانب مشـغل إنتاج خياطة ومشغل حياكة ومركز للأطـراف الصناعيـة والعلاج الطبيعي وبرنامج الادخار والإقـراض ومركز تأهيل الإعاقة الحركية وبناء تأسـيس مدرسـة و 3 فصول لمحو الأمية والتعليم الأساسي ومكتبـة وملحقاتهـا فـي سـجن المنصورة المركزي .

الديمقراطية.. الضمان الأكيد للوحدة الوطنية والأرضية الصلبة لآفاق التقدم

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

قطاع الشباب والرياضة

قبل الوحدة كانت المؤسسات الرياضية شحيحة وكان نشاط النوادي محدوداً ومصادر التمويل محدودة لم تساعد على إقامة الكثير من المنشآت الرياضية .. وبعد الوحدة أتيحت الفرصة للنوادي للبحث عن مصادر تمويل إلى جانب دعم وزارة الشباب والرياضة وأصبح لكل ناد في عدن منشآت رياضية او تجارية تسهم في تمويل وتسيير أنشطته .

كما بلغت المشاريع في مجال الشباب والرياضة العشرات بتكلفة إجمالية تقارب 8 مليارات ريال توزعت على تحسين ملعب الحبيشي وتجهيز وتكييف بيت الشباب، والمحلات الاستثمارية لنادي التلال ونادي الميناء وتسوير نادي الجلاء وتسوير ملعب الهوكي إلى جانب تسوير نادي التلال وانجاز استاد 22 مايو الدولي وإعادة تحديث الصالة المغلقة وبناء صالة رياضة مغلقة حديثة في ما كان يسمى معسكر بدر ـ خور مكسر .

وحرصت حكومات دولة الوحدة وبتوجيهات من فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح على الاهتمام بالإنسان من خلال بنائه وإيجاد الخدمات الضرورية والترفيهية له على حساب المعسكرات والسجون خلافا لما كان عليه الحال في العهد الشمولي مثل نموذج مدرسة الفتح ـ حديقة معسكر طارق - صالة بدر خور مكسر .

قطاع التعليم الفني والتدريب المهني

ارتفع إجمالي عدد المعاهد التقنية والمهنية التابعة لمكتب التعليم الفني والتدريب المهني في عهد الوحدة إلى (9) معاهد حتى عام 2009 م وهي على النحو الآتي :

- معهد التدريب المهني / المنصورة .
- المعهد التقني الصناعي / المعلا .
- مركز التدريب المهني / خور مكسر .
- المعهد التقني الفندقي السياحي / جولد مور.
- المعهد الفني التجاري / خور مكسر .
- المعهد التقني البحري / خورمكسر .
- المعهد التعاوني / الشيخ عثمان .
- معهد هندسة الري / دار سعد .

وبذلك خطا التعليم الفني والتدريب المهني خطوات واسعة خلال السنوات الأخيرة من عمر الوحدة المباركة حيث توافرت الإمكانيات الفنية الضرورية والإمكانيات الكبيرة التي تم بها إعادة تأهيل عدد من الكوادر الإدارية والتربوية سعيا لمواجهة التوسع الكبير في هذه المعاهد التقنية والمهنية وأصبح بالإمكان إعداد الفنيين والمهنيين في (30) تخصصا في المجالات الصناعية والبحرية والإدارية والمالية والفندقية والسياحية .

كما ان المعاهد التقنية والمهنية تقوم بتنظيم برامج التعليم المستمر والموازي في الفترة المسائية لتدريب الشباب الذين لم تتوفر لهم فرص الالتحاق بالدراسة النظامية بهدف تمكينهم من الحصول على فرص العمل .

الأوقاف

ارتفع عدد المساجد في عدن من 92 مسجدا في عام 90م إلى 283 في 2008م فقد كانت أوضاع المساجد عند قيام الوحدة المباركة عنوانا دالا على أوضاع المحافظة فنحو 92 مسجدا مابين جوامع كبيرة ومساجد متناثرة في عموم مناطق وقرى المحافظة هي كل ما لعدن من المساجد.

أما الأوقاف التابعة لهذه المساجد فقد كانت ضائعة مؤممة ولا يعود شيء منها على المساجد التي ترك الصرف عليها لما يجود به المحسنون في الداخل والخارج مع تسهيلات ضئيلة في الاعفاء الجمركي والشحن والإذن والتراخيص وغير ذلك .

ومع قيام الجمهورية اليمنية شهد قطاع الأوقاف والإرشاد وضعا جديدا تمثل بالعمل في اتجاهين : الأول هدم وإعادة بناء المساجد الآيلة للسقوط وهو ماشمل أكثر من 91 مسجدا من المساجد القديمة فيما تمثل الاتجاه الآخر في إنشاء جوامع جديدة وفق مخططات رسمية ومسقطة ومرخصة بأحدث التصاميم وأفضل طرازات الإنشاء .

ونتيجة لذلك فقد وصل عدد المساجد في عدن حتى العام 2008 م إلى حوالي 283 مسجدا موزعة على عموم مديريات المحافظة وقراها . وخلال عهد الوحدة قام مكتب الأوقاف والإرشاد بالمحافظة بصيانة وترميم أكثر من 80 مسجدا بتمويل من عائدات الاوقاف بالإضافة إلى تكلفة تحديث مستلزمات المساجد .

وفي الاتجاه ذاته نفذ المكتب عشرات الدورات لتأهيل الأئمة والخطباء أسهمت في رفع الوعي وفتح آفاق الخطاب الدعوي على العصر والحياة والحب والتعاون كما قام المكتب برعاية المحاضرات والندوات والدروس والحلقات والمكتبات المقامة في المساجد .

وترجمة للاهتمام بخلق جيل حافظ لكتاب الله فقد أنشئ خلال عمر الوحدة ما يزيد على خمس عشرة مدرسة لتحفيظ القرآن الكريم في كل من المعلا وصيرة والشيخ عثمان والقاهرة والمنصورة ودار سعد وتم اختيار المدرسين من حفظة القرآن الكريم من رباط العيدروس .

وتتوزع مساجد محافظة عدن سواء حديثة الإنشاء او اعيد بنائها على مديريات المحافظة المختلفة بالمعدلات التالية البريقة 41 مسجدا، المعلا 20 مسجدا صيرة 49 مسجداً خومكسر 26 مسجدا، المنصورة 34 مسجدا، دار سعد 37 مسجدا، الشيخ عثمان 45 مسجدا، التواهي 30 مسجدا .

المياه والصرف الصحي

سعيا للنهوض والتطوير اللازمين لرفع مستوى أداء المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي لتلبية الحاجة المتزايدة للطلب في خدمات المياه والصرف الصحي التي برزت في محافظة عدن جراء الطفرة السكانية والعمرانية والاستثمارية التي حدثت بعد الوحدة فقد اتخذت العديد من الإجراءات السياسات المناسبة لمواكبة الاحتياجات الجديدة من خلال البحث عن مصادر جديدة للمياه وتوسيع شبكة المياه وشبكة الصرف الصحي عبر انشاء المشاريع الاستثمارية وتحسين الأداء العام في نشاط المؤسسة . ولمجابهة الوضعية الجديدة تم اتخاذ العديد من السياسات التي كان من شأنها مواكبة التطور الحاصل في المحافظة وكان من بين أهم هذه السياسات استكمال برنامج اعادة هيكلة قطاع المياه والصرف الصحي ورفع كفاءة إدارته وإنشاء وتشغيل نظام مراقبة النوعية ومواصفات الجودة واعادة تأهيل مختبرات وترشيد استهلاك المياه بالإضافة إلى تعزيز مهارات خدمات العاملين في المؤسسة في كافة المجالات .

وخلال الـ 19 عاما الماضية شهد هذا القطاع جملة من التطورات الملحوظة وكانت ابرز مؤشرات هذا النشاط في قطاع المياه زيادة طول الشبكة بحيث تجاوزت ألف كيلو مترا تقريبا كما زاد عدد توصيلات المياه على عشرة آلاف توصيلة وارتفع عدد المستفيدين من هذه الخدمات بحيث تجاوز المائة ألف نسمة فيما تجاوزت نسبة التغطية في خدمات المياه 90 ٪ .

اما في قطاع الصرف الصحي فقد بلغت مؤشرات هذا التطور مع نهاية العام 2008م أكثر من 35.000 كم تقريبا وتجاوز عدد المستفيدين من خدمات الصرف الصحي 105 آلاف نسمة ووصلت نسبة التغطية إلى نحو 79 ٪ وإجمالا فان تحقيق هذا التطور الكبير في قطاع المياه والصرف الصحي كان ثمرة تنفيذ عدد كبير من المشروعات التي كان أهمها مشروع مياه عدن الكبرى الذي يتكون من مجموعة واسعة من الأعمال أسهمت في توسيع طاقة الإنتاج وتحسين منظومة شبكة المياه في المحافظة بشكل عام كما كان من ضمن المشاريع الحيوية والكبيرة التي نفذت في المحافظة مشروع مجاري عدن الكبرى العقد (2.1) المرحلة الثانية والعقد (3) الذي يضم مجموعة من الأعمال ساهمت في احداث نقلة نوعية في مجال الصرف الصحي ويستفيد منها نحو ربع مليون نسمة .

وبلغة الأرقام فإن قيمة الاستثمارات في هذا الجانب بلغت أكثر من 15 مليار ريال فيما قام الصندوق الاجتماعي للتنمية بدورة بتنفيذ سبعة مشاريع في قطاع المياه بكلفة بلغت 348.500 دولار بتمويل أساسي من الصندوق وبمساهمة رمزية من الجهات المحلية المستفيدة كما قام بتمويل ستة مشاريع في قطاع الصرف الصحي بكلفة إجمالية بلغت 1.31.270 دولارا واجمالا فان عدد المشاريع التي نفذت عبر المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بعدن خلال السنوات الماضية من عمر الوحدة المباركة قد بلغت 52 مشروعا بقيمة إجمالية بلغت (18.599.904.000) ريال استفاد منها أبناء المحافظة في عموم مديرياتها الثمان .

عدن الخضراء

في عهد الوحدة نفضت عدن عن وجهها غبار الزمن وأضحت أكثر بهاء ونضارة وجمالا .

وخلال السنوات الماضية أثمرت جهود التجميل والتحسين لعدن نتائج رائعة مستفيدة من الجمال الخلاب والأسر الذي تتسم به عدن مدينة البحر والشمس .

وبدأت خطة تجميل وتحضير مدينة عدن في عام 1997 م واستمرت حتى عام 2007 م وهدفت ـ في البدء ـ إلى تحضير نحو (1.373.472) مترا مربعا واشتملت على تخضير عدد من الحدائق وملاعب الأطفال والمساحات الخضراء في الجزر الوسطية للطرقات والجولات والمثلثات وهي التي تشكل مانسبته 19.6 ٪ من المساحة الإجمالية للمحافظة .

ورصدت السلطة المحلية بمحافظة عدن ولأول مرة موازنات خاصة لتنفيذ شبكات ري حديثة للري بالرش والتقطير وفقا لنظام الري الحديث المسير بلوحة تحكم كهربائية مزودة بمؤقت لتنظيم أوقات الري لواحد وعشرين مشروعا بالمحافظة أسهمت من خلال عملها المنتظم في انجاح عملية التخضير والتشجير وتحويل عدن بمدنها وشوارعها وحدائقها إلى حديقة كبيرة تسر الناظر وتبعث البهجة في النفوس .

وتوفر العديد من الحدائق وملاعب الاطفال التي أنشئت في عدن خلال السنوات الماضية لحظات مفعمة بالبهجة والجمال .

وحتى العام 2007م فقد بلغت مساحة الحدائق العامة في عدن نحو 958.000 متر مربع أي مانسبته 37.6 ٪ من المساحة الكلية للمحافظة .

وخلال الفترة ذاتها أنجزت المحافظة تسعة مشروعات تخضير بمساحة 169.500 متر وربع بتكلفة اجمالية بلغت (902.486) دولاراً فيما بلغت مساحة الحدائق الخضراء التي أنشئت في عدد من مديريات المحافظة نحو 598.000 متر مربع بتكلفة اجمالية تجاوزت (2.670.000) دولار كما تم تخضير مامساحته 6800 متر مربع من مساحة ملاعب الاطفال بالمحافظة بتكلفة بلغت 83.500 دولار .

واجمالا بلغت المساحة الاجمالية التي تم تحضيرها بعدن حتى العام 2007 م نحو (1.418.472 متر مربع) وهي تعادل 20.3 ٪ من المساحة الاجمالية لمدينة عدن .

ولان عدن مدينة ساحلية بديعة الجمال فان الاهتمام بسواحلها كان هدفا اساسيا للسلطة المحلية في المحافظة ولإظهار المدينة بأبهى صورها فقد نفذت في سواحلها العديد من مشروعات التشجير والتجميل حيث اقيمت مشاريع تأهيل السواحل والكورنيشات الخضراء في اهم المواقع السياحية جذباً للسياحة الداخلية والخارجية كما وفرت المتنفسات ذات الخدمات المتكاملة التي يجد فيها المواطن والسائح بهجة فائقة في مشاهدة السواحل ومزاولة هواية السباحة جنبا إلى جنب مع الخدمات الأخرى مثل المطاعم والكافيتريات والأكشاك ذات الأغراض المتنوعة وبفعل هذا الاهتمام أضحت كورنيشات ساحل ابين وصيرة والساحل الذهبي والبريقة وجزيرة العمال آية من الجمال الرباني البديع الذي يروح عن النفس ويمتع النظر ويأسر الألباب .

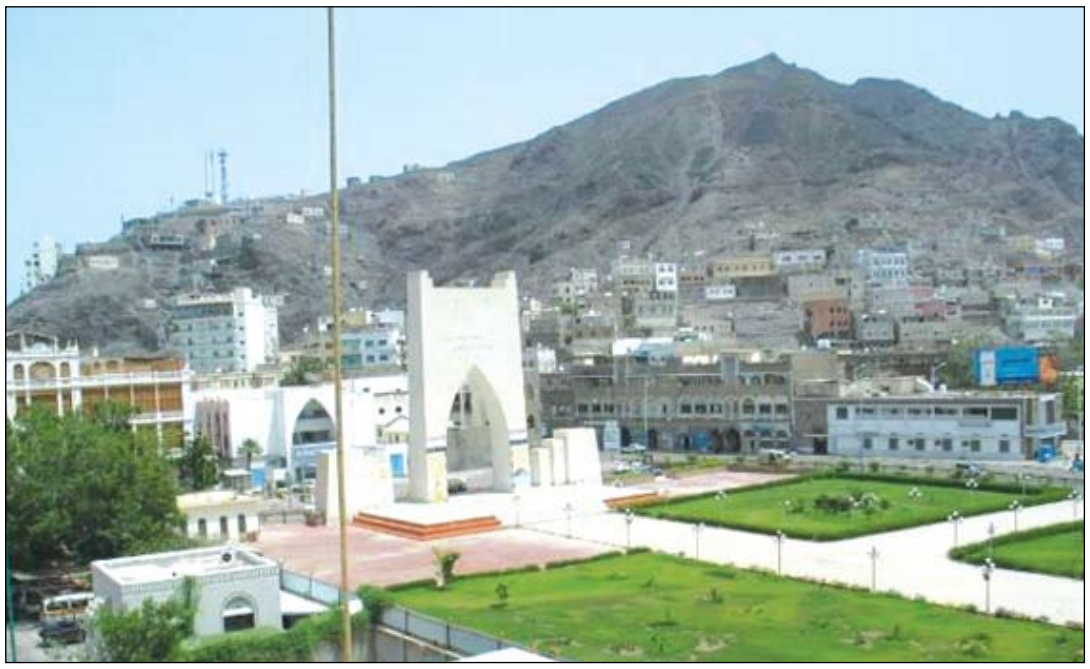

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

من يسعى للإضرار بمصالح الوطن والمواطنين ومن يدعو إلى الباطل هو الخاسر

مطار عدن يشهد تحديثاً في ظل الوحدة

يعد مطار عدن احد المطارات الدولية في الجمهورية اليمنية وفي منطقة الجزيرة والخليج لموقعه المتميز كحلقة وصل بين اليمن وكثير من دول العالم .

وفي عهد الوحدة المباركة شهد المطار تحديثات عديدة فقد تم في عام 2001 م إعادة مبنى الترحيل الدولي وتقوية المدرج الرئيسي للمطار بحيث أصبح ثالث مطار في العالم باستخدام مادة البولمر بعد مطاري كوالا لمبور بماليزيا والقاهرة بمصر وتم إنشاء مبنى البرج والمبنى الفني ومحطة الكهرباء الاحتياطية والاتصالات وغيرها من المشاريع التي مكنته من أن يكون مجهزا لاستقبال أحدث الطائرات .

خلال الفترة الماضية من عمر الوحدة وتأكيدا على أهميته ومكانته فقد شهد مطار عدن تنفيذ جملة من المشاريع التطويرية الهادفة الارتقاء بمستوى خدماته فقد انشئ المبنى الفني للمطار في عام 2000 م الذي يتكون من ثلاثة ادوار تشمل الإدارة العامة للمطار والإدارات الفنية كما بني في العام ذاته برج المراقبة الذي يصل ارتفاعه إلى 39 مترا ويقدم خدمات إرشادية للطائرات في الهبوط والإقلاع ومعلومات أساسية عن حالة المطار والأجهزة الملاحية لضمان سلامة الطيران وأي تسهيلات أخرى .

وفي العام 2000 م أيضا أنشئ مبنى محطة الكهرباء الاحتياطية المكونة من دور واحد يشمل إدارة وورش الكهرباء وكذلك المولدات الاحتياطية لكهرباء المطار .

اما العام 2005 م فقد شهد فيه المطار إنشاء مبنى الإطفاء والانقاذ المكون من دورين ويشمل ايضا برجا علويا لمراقبة الحركة الجوية كما تم في نفس العام بناء حظيرة الاطفاء والانقاذ والتي تستوعب 6 سيارات منها 4 سيارات إطفاء وسيارة إسعاف مجهزة بكافة التجهيزات وسيارة إرشاد الطائرات .

وبدوره حظي قطاع الأرصاد الجوي بمطار عدن باهتمام متزايد حيث شهد هذا القطاع ـ الذي كان العمل فيه يدويا ـ تطورا سريعا وانتقلت إدارته إلى التقنية الرقمية بعد ان دخلت المحطات الاتوماتيكية وأنظمة الاقمار الاصطناعية في الرصد والتنبؤات الجوية .

وقد ترجمت الحكومة اهتمامها بالمطار بضخ أكثر من 5 مليارات ريال بهدف تأهيل المطار ليكون جاهزا لاستقبال كافة أنواع الطائرات من خلال تنفيذ مشاريع كبيرة وذلك بفضل توجيهات واهتمام فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في مختلف المجالات وأهمها التأهيل من خلال وضع برامج لتطوير المهارات لدى العاملين في المطار بشقيه المدني والأمني مكنته من ان يكون مؤهلا من الناحية البشرية والفنية والبنى التحتية ثم جاء قرار مجلس الوزراء رقم 166 لعام 2006 بتطبيق سياسة الأجواء المفتوحة وهو ما يعبر عن الاهتمام الذي يحظى به المطار والأهمية التي يمثلها خاصة بعد ان تم إعادة تأهيله بما يمكنه من استيعاب أي حركة متوقعة تنتج عن اتباع هذه السياسة ويتوقع ان تسهم عملية تحرير الأجواء في فتح آفاق جديدة ومجالات أرحب في البناء التنموي وخلق فرص عمل وتنشيط الاقتصاد وخدمة المنطقة الحرة كما ستعمل على استعادة مدينة عدن لمكانتها الريادية في خدمة التجارة والاقتصاد .

وتشير الإحصائيات والأرقام إلى أن مطار عدن الدولي قد شهد منذ العام 1997م حتى اليوم تنفيذ أكثر من 20 مشروعا هدفت إلى إعادة تأهيل المطار وتطويره واشتملت على تركيب منظومة الإضاءة لمدرج المطار وحظيرة وخزانات تموين الطائرات وإعادة تأهيل مبنى الترحيل الدولي وإنشاء مبنى الدرج والمبنى الفني وإنشاء المحطة الاحتياطية وتوريد وتركيب أجهزة ملاحية واتصالات وإعادة تأهيل مدرج المطار وتركيب منظومة الكاميرات للمراقبة التلفزيونية وإنشاء مبنى جمارك المطار وإعادة تأهيل مبنى تموين الطائرات وإعادة تأهيل حظيرة الشحن وتركيب المحطة البحرية للأرصاد الجوية وإنشاء مبنى وحظيرة الإطفاء والانقاذ وتوصيل وربط شبكة الصرف الصحي لمبنى الإطفاء وإعادة تأهيل ساحة وقوف الطائرات وإعادة تأهيل ممر المدرج وإضاءة ساحة وقوف الطائرات.

وشهد مطار عدن الدولي خلال السنوات الماضية تطورا ملحوظا من خلال تأهيله وتركيب أجهزة ملاحية واتصالات حديثة واكبت التطورات التي طرأت في مجال الطيران المدني والنقل الجوي في العالم بهدف تحويل مطار عدن الدولي إلى مركز جذب استثماري عالمي وممر دولي في الملاحة الجوية العالمية وجعله منافسا للمطارات العالمية من خلال فتح الأجواء والإعفاء من رسوم خدمات الملاحة الجوية ودخول العديد من الشركات الاستثمارية والسياحية إلى سوق النقل الجوي .

كما شهد تطورا ملحوظا في بنيته التحتية حيث تم إعادة تأهيل المطار بالكامل وتطويره وتحديثه بالأجهزة والمعدات اللازمة التي تمكن المطار من استقبال كبرى الطائرات واستيعاب نمو حركة الركاب و الشحن الجوي وخاصة مدرج المطار ومبنى الترحيل ومحطة خدمات الوقود وبتكلفة اجمالية بلغت 25 مليون دولار .

كما تم إنجاز مشروعي إعادة تأهيل مرسى الطائرات المرحلة الثانية الذي تم فيه استبدال الإسفلت الذي كان متهالكا إلى خرسانة في مايو الماضي 2007م وإنجاز مبنى الإطفاء وإضاءة ساحة وقوف الطائرات بتكلفة تقدر بـ /مليار / و/400/ مليون ريال لاستقبال كافة رحلات الطيران ليستوعب من 12 إلى 17 طائرة متنوعة في وقت واحد وكذا استقبال الطائرات الضخمة والكبيرة .

ومطار عدن بالأساس هو المطار الوحيد في الجمهورية اليمنية المهيأ تهيئة كاملة باعتبار المبنى والمرسى والخدمات الأرضية والسلامة في مطار عدن الدولي جاهزة كلها وأدخلت آلية متطلبات السلامة المطلوبة دوليا بعد إعادة تحديثة بالأجهزة الملاحية والاتصالات المتطورة وتوفير سيارات إطفاء حديثة تلبي النمو المتوقع في حركة الطيران سواء كان للركاب او الشحن.

جامعة عدن .. نقلة نوعيـــــة في ظل الوحدة المباركة

جامعة عدن شهدت لأول مرة في تاريخ الجامعات اليـــمنية مناقشة رسائل ماجستير في طب الأطفال

عند قيام الجمهورية اليمنية في 22 مايو 1990م كانت جامعة عدن تتكون من ثماني كليات فقط هي : الطب والحقوق والهندسة والتربية والزراعة والاقتصاد والتربية (زنجبار) والتربية (صبر) والتربية (المكلا) لكن هذا الرقم ارتفع في ظل دولة الوحدة ليصل إلى 19 كلية في عام 2008م بالإضافة إلى عشرة مراكز علمية بدلا من مركز علمي واحد عند قيام الوحدة .

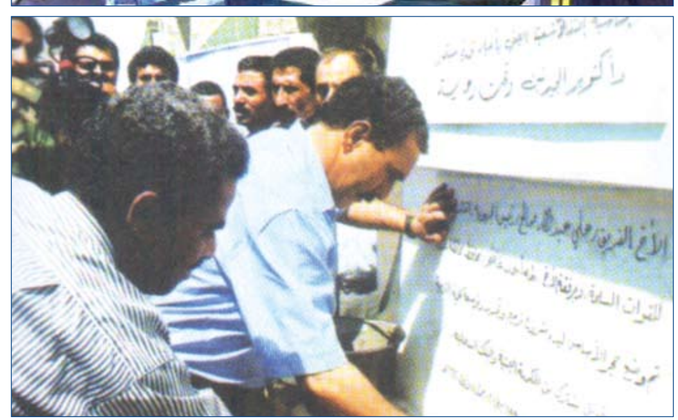

رئيس الجمهورية يضع حجر الأساس لمشروع تعليمي بجامعة عدن

فيما ارتفع عدد طلاب الجامعة من 6088 طالبا وطالبة في عام 1990م ليصل إلى أكثر من 30000 طالب وطالبة في العام 2008 م . وكذلك ارتفع عدد أعضاء الهيئة التعليمية في الجامعة من603 أعضاء لهيئة التدريس في العام 1990م ليصل إلى نحو 2000 عضو هيئة تدريس في العام 2008 م . كما ارتفعت الميزانية المعتمدة للجامعة من 650 مليون ريال في العام 1990م إلى 9 مليارات و 700 مليون ريال في العام 2008 م .

كما شهدت الجامعة زيادة في عدد برامج الدراسات العليا لتصل إلى 35 برنامجا في العام 2008م بدلا من برنامجين فقط في عام 1990م كذلك شهدت الجامعة فتح برامج للدكتوراه لأول مرة منذ تأسيسها وصلت إلى 12 برنامجا . وإجمالا شهدت الجامعة في ظل دولة الوحدة انجاز نحو 50 مشروعا بتكلفة إجمالية بلغت أكثر من 12مليار ريال تمثلت في إنشاء كليات ومختبرات وأقسام للسكن الداخلي ومكتبات وغيرها من المشروعات الإنشائية التي عكست - في مجملها - الاهتمام الذي أولته وتوليه القيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية - للجامعة حتى تتمكن من الوصول إلى المكانة اللائقة بها .

ويجري التحضير لافتتاح ستة مشاريع نوعية خلال العام الجاري بتكلفة706 ملايين ريال ووضع حجر الأساس لستة أخرى جديدة بتكلفة 2.4 مليون ريال .

وتشمل المشاريع التي تم افتتاحها مشروع المبنى الإداري لكلية العلوم الإدارية بتكلفة 324 مليون ريال ومشروع الطرقات (المرحلة الأولى) بمبلغ 120 مليون ريال ومشروع شبكة الكهرباء الخارجية (المرحلة الثانية) بتكلفة 83 مليون ريال.

وكذا مشروع توسيع مكتبة كلية الطب والعلوم الصحية بعدن (المكتبة الالكترونية) بتكلفة 10 ملايين ريال ومشروع استكمال توسيع كلية التربية - بطور الباحة - محافظة لحج (المرحلة الثانية) بتكلفة 143 مليون ريال ومشروع إعادة تأهيل شبكة الكهرباء لكلية التربية بصبر بتكلفة 24 مليون ريال .

جامعة عدن .. صرح علمي شامخ يمتلك مساحة في التاريخ الأكاديمي تتجاوز الأربعة والثلاثين عاماً .. تأسست عام 1975م .. وتمثل ذلك في كلية التربية - عدن، كنواة لتأسيس هذه المؤسسة الأكاديمية.

وبمرور سريع على بعض المؤشرات والأرقام الخاصة بجامعة عدن منذ العام 1990م، أي منذ إعلان الجمهورية اليمنية، يتضح مدى التقدم الذي تحقق في الجامعة، فعدد الكليات بلغ في العام 1990م (8) كليات، ووصلت الآن إلى (19) كلية، أما عدد المراكز والمعاهد العلمية، فقد كانت في العام 1990م مركزاً واحداً فقط، وبلغت الآن (10) مراكز علمية وهي :

- مركز الحاسب الآلي.
- مركز الاستشارات الجامعي.
- مركز العلوم والتكنولوجيا.
- مركز المرأة للبحوث والتدريب.
- مركز دراسات وعلوم البيئة.
- مركز الدراسات الإنجليزية والترجمة.
- معهد اللغات.
- مركز التدريب والتعليم المستمر.
- مركز البحوث والدراسات اليمنية.
- مركز الاستشارات الزراعية وخدمة المجتمع.

أما الطلاب المقيّدون في كليات الجامعة للعام الجامعي 1990م، فتشير التقارير إلى أنّ عددهم بلغ (6088) طالباً وطالبة، بينما بلغ في العامين الماضيين (22,705) طلاب وطالبات، أما الأرقام الخاصة بأعضاء هيئة التدريس فقد كان إجمالي عددهم في عام 1990م (603) أعضاء، وبلغ عددهم اليوم (1525) عضواً، بنسبة بلغت (135 ٪).

وفي جانب الدراسات العليا فقد بلغ عدد برامج الماجستير لسنة 1990م برنامجين، وأصبح عددها الآن (35) برنامجاً، كما بلغ عدد المبعوثين للعام الجامعي 2006م، (53) طالباً وطالبة، ومؤخراً تمّ - لأول مرة - في تاريخ الجامعات اليمنية مناقشة رسائل ماجستير في طب الأطفال بحضور نخبة متميزة من أساتذة طب الأطفال من جامعة القاهرة والجامعة الأردنية والجامعات الفرنسية.

أما الدكتوراه فلم يوجد أي برنامج للدكتوراة حتى العام 1990م، بينما وصل عدد هذه البرامج الآن (6) برامج، وبصدد افتتاح (6) برامج أخرى في التخصصات التالية :

طب الأطفال، أمراض النساء والتوليد، طب المجتمع، الزراعة، الفلسفة والتاريخ لتصبح (12) برنامجاً للدكتوراه .

وجاء التطور الجاري في قطاع المشاريع مكملاً للتطورات المُشار إليها، فقد بلغ إجمالي المشاريع المنفذة من التمويل الحكومي في العام 1993م ما يقارب (125) مليون ريال، بينما بلغت هذا العام (1,4) مليار ريال، بنسبة نمو بلغت (1020 ٪)، ومن أهم هذه المشاريع البدء في تنفيذ مشروع المستشفى الجامعي بعدن، إنشاء كليتي الهندسة والصيدلة بعدن، وتوسيع كلية التربية في كل من زنجبار ولودر والضالع وطور الباحة وردفان، وبناء سكن الطالبات وترميم وتجهيز مبنى شؤون الطلاب وافتتاح قاعة الرئيس علي عبدالله صالح في كلية التربية شبوة.

وقد كللت الجهود بوضع حجر الأساس لبناء الحرم الجامعي في مدينة الشعب الذي يبنى على مساحة قدرت بـ (400) هكتار، وبطاقة استيعابية تبلغ (38,000) طالب وطالبة، وقد تمّ الانتهاء من بناء كلية الحقوق والاقتصاد في نهاية عام 1999م، كما تمّ بناء دار الضيافة وجزء من مباني سكن الطلاب. كما تمّ البدء بأعمال البناء لكلية الهندسة في العام 2004م وهي الآن مشارفة على الانتهاء ، بالإضافة إلى وضع حجر الأساس للمستشفى التعليمي لجامعة عدن في أكتوبر 2005م، وسيتم استكمال بناء كلية التربية طور الباحة وكلية التربية الضالع وكلية التربية زنجبار وكلية التربية لودر م / أبين.

وبهذا فقد شهدت جامعة عدن توسعاً إنشائياً مع ارتفاع كبير في أعداد المقبولين، والمتخرجين، فيما شهد الجانب الأكاديمي تحسناً في مستوى المادة العلمية المقدمة للطلاب وتطوراً في مؤهلات وعدد أعضاء الهيئة التعليمية للجامعة الذي زاد وبنسبة 53 ٪، عما كانوا عليه في عام 1990م.

قطاع التعليم في عدن ..

شهد قطاع التربية والتعليم بعدن نهضة هائلة مكنته من استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة بفعل زيادة السكان واتساع المحافظة خلال الفترة 1990 ـ 2008 م فقد شهدت المحافظة انجاز 173 مشروعا تربويا بقيمة إجمالية بلغت 3.3 مليار ريال وتوزعت هده المشروعات على إنشاء المدارس ورياض الأطفال والمجمعات التربوية وخلال هذه الفترة ارتفع عدد الطلاب الملتحقين بالدراسة بنسبة عالية من حوالي 72 ألف طالب وطالبة في العام 1990م إلى أكثر من 115.800 طالب وطالبة في التعليم الأساسي ، في الوقت الحاضر ومن 13 ألف طالب وطالبة إلى أكثر من 25 ألف طالب وطالبة في التعليم الثانوي .

نهضة هائلة وتطور مستمر

وتواصل شعبة المشاريع والتجهيزات في مكتب التربية والتعليم بالمحافظة المزيد من النجاحات والتطورات في إطار خططها السنوية استكمالاً لما سبق وتم انجازه خلال السنوات الماضية وذلك من خلال الجهود المبذولة من قبل قيادة الشعبة وطاقمها الفني من الكوادر المتمكنة والمتخصصة والذي أضاف بعداً جديداً لطبيعة المشاريع المنفذة وقيد التنفيذ والمستقبلية التي تم إعدادها وتصميمها بشكل يتناسب مع التطورات التي تشهدها الحركة العمرانية في بلادنا وبما يتفق مع روح العصر والتكنولوجيا الحديثة التي تفترض أن يكون المبنى المدرسي ملبياً لحاجات ومتطلبات الثورة العلمية والنهضوية الحديثة .

لقد تم إنجاز العديد من المشاريع في مجال التربية والتعليم في عدن منذ تحقيق الوحدة منها بناء سور وحدة جوار 611 ـ العريش في مديرية خور مكسر بكلفة 5,508,400 ريال، وسور وحدة جوار العريش في خور مكسر عام 2002م بكلفة وقدرها 15,374,800 ريال وسور وحدة جوار 68A3 العريش في خور مكسر بكلفة 8,066,800 ريال وسور وحدة جوار 621 العريش بكلفة 12,451,600 ريال وسور وحدة جوار 539A بئر فضل في المنصورة بكلفة وقدرها 13,559,720 ريالاً وسور وحدة جوار 68A بئر فضل في المنصورة بقية 15,374,800 ريال وسور وحدة جوار (3) 61 بقيمة 4,776,800 ريال.

وسور وحدة جوار 61D8 الممدارة في الشيخ عثمان بكلفة 11,416,100 وسور وحدة جوار 61D5 الممدرة بقيمة 14,851,200 ريال وسور وحدة جوار 522 البساتين في مديرية دار سعد بقيمة 6,227,400 ريال في عام 2001م وسور وحدة جوار (عمران) في البريقة بقيمة 9,015,600 ريال في عام 2001م وسور وحدة جوار 222 بقيمة 6,344,400 ريال في نوفمبر عام 2001م وسور وحدة جوار 574 الشعب في البريقة بقيمة 5,223,800 ريال في نوفمبر 2001م.

فبداية التربية والتعليم كانت مع مشاريع بناء الاسوار، هذا بالإضافة الى ثمانية مشاريع أخرى كبناء عدد من الملاحق والفصول المدرسية منها:

بناء ملحق و4 فصول في مدرسة 22 مايو في المنصورة بكلفة 10,640,352 ريالاً في سبتمبر عام 2001م وبناء ملحق و3 فصول في مدرسة ادريس حنبلة بقيمة 9,792,480 ريالاً في أكتوبر عام 2001م وبناء ملحق و6 فصول في مدرسة نشوان (المنصورة) بكلفة 10,961,432 في نوفمبر 2001م وبناء ملحق و8 فصول مدرسة ابن زيدون بقيمة 4,402,048 ريالاً في ديسمبر 2001م وبناء ملحق و10 فصول مدرسة سعيد ناجي بقيمة 16,490,080 ريالاً في ديسمبر 2001م وبناء مدرسة البساتين في مديرية دار سعد بقيمة 12,382,096 ريالاً في سبتمبر عام 2001م وبناء ملحق و8 فصول مدرسة عمر بن الخطاب بقيمة 14,228,168 ريالاً في نوفمبر عام 2001م وبناء ملحق و6 فصول مدرسة 7 يوليو في الشيخ عثمان بقيمة 12,393,872 في نوفمبر 2001م فلقد بلغ تكلفة بناء الملاحق والفصول 101,290,528 ريالاً وجميعها كانت بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية.

كما أن هناك ثمانية مشاريع أخرى منها هدم وإعادة بناء مدرسة هاشم عبدالله في خورمكسر بكلفة 11,620,579 ريالاً وهدم وإعادة بناء مدرسة الدرين في المنصورة بكلفة 57,628,585 ريالاً وهدم وإعادة بناء مدرسة ابن زيدون بكلفة 18,136,735 ريالاً هدم وإعادة بناء مدرسة البساتين في دار سعد بكلفة 56,364,176, هدم وإعادة بناء مدرسة قرية دار منصور بكلفة 6,697,105 ريالات وهدم وإعادة بناء مدرسة ابن حنبل بكلفة 48,829,350 ريالاً وهدم وإعادة بناء سور مدرسة الممدارة بالشيخ عثمان بكلفة 58,687,724 ريالاً هدم وبناء مدرسة العبادي ملحق و24 فصلاً + ملحق وقد بلغ إجمالي كلفة هذه المشاريع 346,285,342 ريالاً.

هذا بالإضافة إلى تسعة مشاريع كذلك وهي استكمال ترميم ثانوية صيرة بكلفة 21,292,465 ريالاً وترميم مدرسة الروضة بكلفة 40,180,052 ريالاً مدرسة ابن زيدون 36 فصلاً + الملحق بمبلغ 121,735,533 ريالاً في المنصورة ومشروع هدم وإعادة بناء مدرسة الفقيد عبدالله حاتم 36 فصلاً + ملحق في الشيخ عثمان بمبلغ 124,822,190 ريالاً وبناء روضة الأطفال دار سعد بمبلغ 38,979,555 ريالاً وهدم وإعادة بناء ثانوية سبأ 18 فصلاً + الملحق في البريقة بمبلغ 80,564,216 ريالاً وتحسين التعليم وإدخال

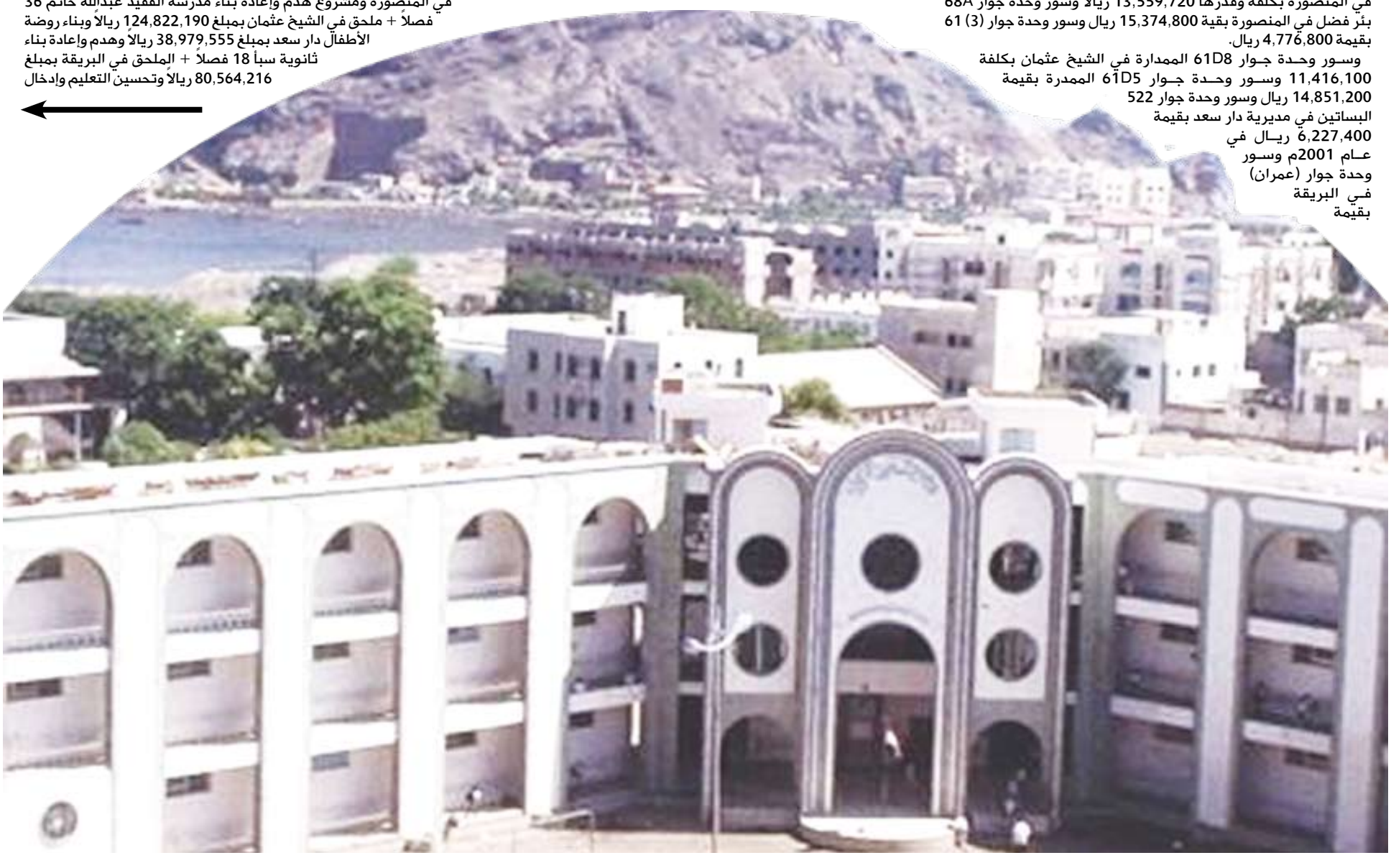

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

22 مايـو وحد الطاقـات والإمكانيات ماديـاً وبشـرياً وثقايـاً وسياسـياً وأمنيـاً

عدد خاص
بمناسبة عيد الوحدة
22مايو 2010م

نظام الكمبيوتر في المدارس الثانوية بمبلغ 64,190,650 ريالاً وصل إجمالي هذه المشاريع إلى 458,980,144 ريالاً.

هذا بالإضافة إلى تسعة مشاريع أخرى اقتصرت على بناء 40 سوراً في بعض المديريات بمبلغ 200 مليون ريال. وإعادة تأهيل عشرة حمامات في مدرسة سيف بن ذي يزن في صيرة بمبلغ 2,600,673 ريالاً وإعادة تأهيل عشرة حمامات بمدرسة الغرباني في صيرة بمبلغ 2,575,160 ريالاً وبناء ستة حمامات في ثانوية عبدالباري قاسم في خورمكسر بمبلغ 1,939,747 ريالاً ومشروع إعادة تأهيل سبعة حمامات بمدرسة الجلاء بمبلغ 1,649,757 ريالاً وإعادة تأهيل أربعة عشر حمام في مدرسة خالد بن الوليد بمبلغ 1,971,000 ريال وإعادة تأهيل عشرة حمامات في مدرسة أبوبكر الصديق بالمعلا بمبلغ 3,933,168 ريالاً وإعادة تأهيل سبعة حمامات بمدرسة الهمداني في التواهي بمبلغ 1,231,313 ريالاً ومشروع بناء أربعة حمامات بمدرسة ابن الهيثم بمبلغ 1,503,671 ريالاً وبناء ستة حمامات جديدة في ثانوية عثمان عبده بالشيخ عثمان بمبلغ 2,104,769 ريالاً وإعادة تأهيل خمسة حمامات بمدرسة ردفان بمبلغ 1,918,921 ريالاً وإعادة تأهيل عشرة حمامات 7 يوليو بمبلغ 1,167,350 ريالاً وبناء عشرة حمامات بمدرسة الشوكاني في دار سعد بمبلغ 2,238,966 ريالاً وإعادة تأهيل ثمانية حمامات بمدرسة عمر بن الخطاب دار سعد بمبلغ 777,981 ريالاً .. حيث بلغ إجمالي قيمة هذه المشاريع بمبلغ 225,612,476 ريالاً.

كما تم هدم وإعادة بناء مدرسة حمزة بن عبدالمطلب 32 فصلاً + ملحق في المعلا بمبلغ 176,927,071 ريالاً ومشروع هدم جزئي وإعادة تأهيل مدرسة فاطمة الزهراء بمبلغ 62,133,184 ريالاً وهدم وإعادة بناء مدرسة الهيثم 18 فصلاً + ملحق في التواهي بمبلغ 90,743,194 ريالاً وبناء مدرسة كالتكس 18 فصلاً + ملحق في المنصورة بمبلغ 73,895,471 ريالاً هدم وإعادة بناء مدرسة 30 نوفمبر 26 فصلاً + ملحق بمبلغ 128,967,963 ريالاً في الشيخ عثمان وبناء مدرسة قرية اللحوم 12 فصلا + ملحق بمبلغ 56,644,572 ريالاً وبناء مدرسة قرية ابو حربة 12 فصلاً + ملحق البريقة بمبلغ 71,540,999 ريالاً وإعادة تأهيل مدرسة أبان في صيرة بمبلغ 113,352,633 ريالاً وإعادة تأهيل مدرسة سيف بن ذي يزن بمبلغ 59,324,938 ريالاً وبناء مجمع الجلاء التعليمي في خورمكسر بمبلغ 92,384,570 ريالاً وإعادة تأهيل مدرسة عبدالباري قاسم بمبلغ 35,867,226 ريالاً وبناء مجمع القادسية التعليمي في المنصورة بمبلغ 140,742,008 ريالات ومشروع هدم وإعادة بناء روضة الفيحاء في الشيخ عثمان بمبلغ 58,541,600 ريال ومشروع بناء مدرسة مصعبين 6 فصول + ملحق في دار سعد بمبلغ 55,473,470 ريالاً ومشروع هدم وإعادة بناء مدرسة الشعب في البريقة بمبلغ 60,865,457 ريالاً .. إجمالي هذه المشاريع 1,736,484,460 ريالاً.

كما تم إعادة تأهيل مدرسة الغرباني 19 فصلاً + ملحق بمبلغ 27,167,463 ريالاً ومشروع بناء إدارة الامتحانات وصالات لجان التصحيح بمبلغ 42,150,700 ريال في خورمكسر ومشروع بناء مستودع مركزي للكتب (مبنى متكامل) بمبلغ 11,318,484 ريالاً وإعادة تأهيل المعهد العالي للمعلمين الى مدرسة 10 فصول + ملحق بمبلغ 23,908,480 ريالاً ومشروع تحويل داخلية المعلمين الى مدرسة 12 فصلاً + ملحق بمبلغ 27,549,900 ريال ومشروع تحويل سكن عمال الميناء إلى مجمع تربوي 32 فصلاً + ملحق بمبلغ 28,688,000 ريال ومشروع هدم وإعادة بناء مدرسة ابن زيدون 36 فصلاً + ملحق في المنصورة بمبلغ 121,735,533 ريالاً وهدم وإعادة بناء مدرسة الفقيد عبدالله حاتم 36 فصلاً + ملحق بمبلغ 124,822,190 ريالاً في الشيخ عثمان ومشروع هدم وإعادة بناء مكتب التربية والتعليم (مبنى متكامل) بمبلغ 22,429,560 ريالاً ومشروع بناء مدرسة دار سعد 12 فصلاً + ملحق بمبلغ 47,888,676 ريالاً.

وفي مديرية صيرة تم تنفيذ مشروع بناء مدرسة أبان بقيمة 113,352,633 ريالاً ومشروع إعادة تأهيل مدرسة سيف بن ذي يزن بمبلغ 59,324,938 ريالاً.

أما في مديرية خورمكسر فنفذ بمشروع إعادة تأهيل ثانوية عبدالباري قاسم بمبلغ 35,867,226 ريالاً ومشروع هدم وإعادة بناء مجمع الجلاء بمبلغ 92,383,612 ريالاً وفي مديرية المعلا تم إنجاز مشروع هدم وإعادة بناء مدرسة حمزة 32 فصلاً + ملحق بمبلغ 176,927,071 ريالاً ومشروع هدم جزئي وإعادة بناء مدرسة فاطمة الزهراء بمبلغ وقدره 62,133,184 ريالاً وفي مديرية التواهي تم إعادة تأهيل سكن العمال وتحويله الى مجمع تربوي بمبلغ 34,457,250 ريالاً ومشروع هدم وإعادة بناء مدرسة ابن الهيثم 19 فصلاً + ملحق بمبلغ 90,743,194 ريالاً وفي مديرية المنصورة أنجزت خلال عام 2005م ثلاثة مشاريع وهي مشروع هدم وإعادة بناء مدرسة ابن زيدون بمبلغ 121,735,533 ريالاً ومشروع بناء مدرسة كالتكس 18 فصلاً + ملحق بمبلغ 73,895,471 ريالاً وبناء مجمع القادسية التعليمي بمبلغ 140,742,008 ريالات.

وفي مديرية الشيخ عثمان أنجز مشروعين هما مشروع هدم وإعادة بناء مدرسة حاتم 36 فصلاً + ملحق بمبلغ 124,822,190 ريالاً ومشروع هدم وإعادة بناء مدرسة 30 نوفمبر 26 فصلاً + ملحق بمبلغ 125,211,615 ريالاً، وفي مديرية دار سعد تم بناء روضة دار سعد بمبلغ 42,162,555 ريالاً ومشروع بناء مدرسة مصعبين بمبلغ 55,473,415 ومشروع بناء مدرسة قرية اللحوم 12 فصلاً + ملحق بمبلغ 56,744,571 ريالاً وفي مديرية البريقة تم انجاز ثلاثة مشاريع وهي هدم وإعادة بناء مدرسة سبأ 18 فصلاً + ملحق بمبلغ 80,564,216 ريالاً ومشروع بناء مدرسة قرية أبو حربة 12 فصلاً + ملحق بمبلغ 71,626,771 ريالاً ومشروع هدم وإعادة بناء مدرسة الشعب بمبلغ 60,865,457 ريالاً.

وفي مديرية التواهي تم إعادة تأهيل سكن العمال وتحويله إلى مدرسة بمبلغ 34,457,250 ريالاً وفي مديرية الشيخ عثمان تم هدم وإعادة بناء مدرسة حاتم 36 فصلاً + ملحق بمبلغ 124,822,190 ريالاً.

أما بالنسبة لمديرية المنصورة تم هدم وإعادة بناء مدرسة ابن زيدون بمبلغ 121,735,533 ريالاً وفي مديرية دار سعد تم بناء روضة دار سعد بمبلغ 42,162,55 ريالاً.

وهناك العديد من المشاريع تم إنجازها بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية خلال عام 2005م منها بناء مدرسة الجوهري 12 فصلاً + ملحق في البريقة بمبلغ 5/63,533,884 ريالات ومشروع هدم وإعادة روضة أروى في الشيخ عثمان بمبلغ 64,407,933 ومشروع إعادةتأهيل مدرسة خالد ابن الوليد خورمكسر بمبلغ 28,709,715 ريالاً فإجمالي هذا العام بلغ 156,648,532 ريالاً.

كما أنجزت مشاريع بتمويل من الأشغال العامة والوزارات منها: مشروع بناء 3 فصول + ملحق + سور مدرسة قرية دار مشهور في البريقة بتمويل من الأشغال العامة بلغ 20,274,000 ريال ومشروع بناء مجمع البريقة التعليمي ممول من وزارة التربية والتعليم بمبلغ 93 مليون ريال.

وهناك العديد من المشاريع التي أنجزت خلال العامين الماضيين في بعض المديريات منها مديرية صيرة تم هدم وإعادة بناء ثانوية أبان 16 فصلاً + ملحق بمبلغ 110,051,100 ريالاً ومشروع إعادة تأهيل فصول لمدرسة لطفي أمان بمبلغ 100,122,520 ريالاً ومشروع ترميم حمامات خمس مدارس شمسان + باحميش + أروى + الغرباني + بازرعة بمبلغ 4,390,000 ريال.

وفي مديرية خورمكسر تم هدم وإعادة بناء مدرسة الجلاء 18 فصلاً + ملحق بمبلغ 89,692,827 ريالاً ومشروع إعادة تأهيل مدرسة عبدالله خليفة + إضافة 8 فصول بمبلغ 30,098,565 ريالاً.

ومشروع ترميم حمامات ثانوية محمد عبده غانم بمبلغ 1,336,500 ريال ومديرية المعلا أنجز فيها مشروعان هما هدم وإعادة بناء مدرسة حمزة بن عبدالمطلب 32 فصلاً + ملحق بمبلغ 171,773,856 ريالاً ومشروع إعادة ثانوية 14 أكتوبر + 8 فصول إضافية بمبلغ وقدره 66,384,700 ريالاً .

قطاع السياحة في عدن يشهد تطوراً متسارعاً بعد الوحدة

بلغ عدد الفنادق القائمة في عدن حتى قيام الوحدة ستة فنادق فقط منها واحد فقط من فئة خمسة نجوم بطاقة إيوائية قدرها 693 غرفة ـ سعة 1144 سريرا .

وبعد تحقيق الوحدة المباركة وإعلان عدن عاصمة اقتصادية وتجارية للجمهورية اليمنية وتأسيس اول منطقة حرة فيها .. بدأت الدولة تنظر في مسألة تنشيط السياحة على مستوى اليمن خصوصاً في محافظة عدن ,فكان لا بد من إعادة النظر في قضية الفنادق والمنشآت السياحية المؤممة منذ عام 1972 م فكان إن صدر قرار مجلس الوزراء رقم 15 لعام 1992 م وقضى بإعادة تلك المنشآت إلى ملاكها اليمنيين.

ومنذ قيام دولة الوحدة المباركة شهدت محافظة عدن تطورا ملموسا ومتسارعاً في قطاع السياحة .. فقد أنشئت العديد من الفنادق والمطاعم السياحة وانتشرت وكالات السفر والسياحية بأعداد كبيرة.

وتزايد الإقبال على الاستثمار السياحي ومن خلال المقارنة التالية يمكن الاطلاع بالأرقام على حقيقة القفزة الهائلة من التطور والتنامي لقطاع السياحة بمحافظة عدن حتى نهاية عام 2008 م على النحو التالي :

ـ الفنادق والشقق الفندقية زادت من (15) فندقا إلى (150) فندقا.

ـ السعة الإيوائية الفندقية زادت من (1144) سريرا إلى (9013) سريرا .

ـ المطاعم السياحية زادت من مطعم واحد إلى (38) مطعما .

ـ وكالات السياحة والسفر زادت من وكالة واحدة إلى (83) وكالة.

الجدير بالذكر انه يوجد حاليا (19) مشروعا سياحيا قيد التنفيذ بقيمة استثمارية مقدارها حوالي (16) مليار ريال . وهي عبارة عن فنادق فئة اربعة نجوم وثلاثة نجوم ومنتجعات وشاليهات سياحية ومنشآت ترفيهية ونتوقع ان يدخل بعضها مرحلة التشغيل خلال العام الجاري 2010 م في اطار الترتيبات الجارية للانتهاء من تشطيبات هذه المشاريع في مدة أقصاها منتصف عام 2011م بمدينة عدن حيث ستوفر سعة إيوائية إضافية بحدود 1408 غرف وما لا يقل عن 400 فرصة عمل .

وفي عدن عدد من المعالم التاريخية الأثرية التي لابد من زيارتها إلا أن صهاريج الطويلة تأتي في مقدمة هذه المعالم التي تعتبر مأثرة معمارية هندسية تدل على عظمة ابتكار الإنسان اليمني لاحتياجاته قديماً وهي عبارة عن مجموعة من الصهاريج موزعة بين سفوح وقمم الجبال المحيطة بالمدينة ولعبت دورا مزدوجا كخزانات للمياه تارة وكقنوات لتصريف المياه وحماية المدينة من أخطار السيول المنحدرة من قمم الجبال تارة أخرى ووظيفة الحماية هذه مازالت مستمرة حتى يومنا هذا ولذلك تعتبر مفخرة لعظمة الإنسان اليمني.

ومن المعالم الأثرية أيضاً قلعة صيرة التي يقال إن تاريخها يعود إلى ما قبل دخول الإسلام إلى اليمن ولعبت القلعة دورا تاريخيا في حماية المدينة من هجمات الغزاة ولا تقتصر المعالم الأثرية التي تزخر بها مدينة عدن على ذلك فحسب بل تحتضن العديد من القلاع والأسوار والأبواب القديمة وأبرزها بوابة عدن التي تعتبر تحفة هندسية ومعمارية إضافة إلى احتضانها المساجد القديمة لمختلف المذاهب الإسلامية والمعابد الفارسية والهندوسية والكنائس ، وغيرها من المعالم ، كما أنه بحكم موقعها الجغرافي المميز حازت على شهرة دولية كمركز للتجارة البحرية ومقصداً لمختلف الأعراق والعقيدة ولذلك نجد المباني القديمة فيها تعبر عن هذا التنوع الجغرافي المتعايش عبر الأجيال المتعاقبة.

وبعد صدور القرار الجمهوري رقم 387 لسنة 2002م بإنشاء الهيئة العامة للتنمية السياحية، تمّ إنشاء هيئة متخصصة تعنى بالاستثمار السياحي وبالتنمية السياحية بشكل عام في محافظات الجمهورية، وعلى وجه الخصوص محافظة عدن ومن مهامها القيام إجراء المسوحات السياحية التي تقوم بها الهيئة "المركز الرئيسي" وفي حدود النطاق الجغرافي للمنطقة السياحية وتقوم على تقديم التسهيلات للمستثمرين في المجال السياحي بموجب قانون الاستثمار واللوائح والأنظمة النافذة وأيضا تمثيل الهيئة في الاجتماعات والفعاليات التي تتم في المحافظات الواقعة في النطاق الجغرافي للمنطقة السياحية وحماية الأراضي والمواقع المخصصة للتنمية والاستثمار السياحي، وهذا يكون بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة ويتم العمل على استقبال طلبات لإقامة مشاريع استثمارية سياحية ودراستها لاتخاذ ما يلزم بشأنها ومتابعة سير تنفيذ المشاريع المرخص لها من الجهات الاستثمارية لمعرفة مدى الإنجاز ورفع تقارير عن وضع تلك المشاريع وإعداد الخطط والبرامج ذات الصلة بالتنمية السياحية، وهذا التنسيق مع الجهات ذات العلاقة في تنفيذ مهام تطبيق الشروط والمواصفات الفنية والمعمارية للمشروعات السياحية والضوابط والشروط الفنية والمعمارية التي تصدرها الهيئة في تشجيع وتطوير المنتجات والمشغولات اليدوية التقليدية المرتبطة بالسياحة والقيام بتحصيل الموارد المالية المستحقة للهيئة في ضوء القرار لإنشاء اللوائح المنظمة لذلك والقيام بأية مهام أخرى تقتضيها طبيعة عمل الهيئة العامة للتنمية السياحية في عدن.

وبلغ عدد المشاريع الإستثمارية السياحية في عدن والتي هي قيد التنفيذ 21 مشروعاً سياحيا بكلفة إجمالية بلغت ستة عشر مليارا وسبعمائة وعشرة ملايين ريال، عدد المشاريع التي تمّ إنشاؤها على الأراضي المصروفة من قبل الدولة لغرض الاستثمار السياحي، وأما المشاريع التي تمّ إنشاؤها على الأراضي الخاصة بهم 10 مشاريع سياحية.

وهناك عدد من المستثمرين الجادين الذين أنجزوا مشاريعهم السياحية مثل إنجاز مشروع فندق ميركيور 4 نجوم ومشروع مجمع عدن السياحي التجاري، وهناك بعض من المستثمرين ومنهم من قام بشراء الأرض من بعض المواطنين وأقام مشروعه السياحي وبعض آخر حوّل مبناه السكني التجاري بعد إجراء بعض التعديلات عليه إلى فندق لتلبية حاجة المحافظة المتزايدة من المنشآت السياحية.

أما المشاريع المرخصة حتى أغسطس 2007م فقد تمّ إنجاز البستان السياحي وموقعه في خور مكسر وأيضا مشروع فندق 3 نجوم الواقع في مدينة المنصورة الخط الدائري وتمّ إنجاز مشروع أجنحة وشقق مفروشة في مدينة كابوتا وفندق ثلاثة نجوم في مدينة الدرين – عبدالقوي وأجنحة سياحية الواقعة في مدينة المنصورة خلف السنافر وفندق ثلاثة نجوم الواقع في طريق عدن – تعز – دار سعد وتقدر الكلفة الاستثمارية لهذه المشاريع سبعمائة وتسعين مليون ريال.

وأما المشاريع الاستثمارية التي هي قيد التنفيذ في محافظة عدن خلال شهر أغسطس الماضي، الذي وصل عددها إلى 24 مشروعا، موزعة بين عدن والمنصورة والتواهي (جولد مور) وخورمكسر والمعلا وطريق عدن – تعز الخط الدائري.

وهذه المشاريع عبارة عن فنادق وشاليهات ومدينة ملاهي وأجنحة سياحية ومشروع ترفيهي ومجمع ومجموعة واحات وأجنحة وشقق مفروشة وهذه تقدر كلفتها الاستثمارية ستة عشر ملياراً وتسعمائة وخمسة وسبعين مليون ريال.

السياحة الداخلية

يعد عام 2002 م البداية لازدهار السياحة الداخلية في العاصمة الاقتصادية والتجارية عدن . فقد تدفق على عدن في عطلتي عيد الفطر وعيد الأضحى ولأول مرة ما لا يقل عن نصف مليون زائر في كل مناسبة وحينها لم يتجاوز عدد الفنادق في عدن 74 فندقا بسعة 4029 سريرا .

ونتيجة للبدايات المشجعة والملموسة لازدهار السياحة الداخلية إلى عدن من مختلف محافظات الجمهورية برزت الحاجة الملحة لإنشاء المزيد من الفنادق والشقق الفندقية لزيادة السعة الإيوائية الفندقية .

فشهدت الأعوام بين 2003 ـ 2008 م تنامياً متزايدا للاستثمار السياحي في عدن حيث فتحت العديد من الفنادق التي تركزت في مديريات المنصورة والشيخ عثمان ودار سعد كما فتحت فنادق (4 نجوم) في كل من خور مكسر والمعلا و فتحت العديد من المطاعم السياحية بمختلف درجاتها لمواكبة الأعداد المتزايدة من زوار محافظة عدن خلال عطلة الأعياد الدينية وشهدت الأعوام 2006 ـ 2007 ـ 2008 م ذروة ارتفاع عدد الزوار إلى ما يقارب مليوناً شمل المغتربين والأشقاء من الجزيرة والخليج الذين يحرصون على قضاء الأعياد في ربوع اليمن كما يفضلون قضاء عطلة الصيف (يونيو ـ أغسطس) من كل عام في عدن الجميلة والساحرة حتى استحقت ان يطلق عليها قبلة السياحة الداخلية وثغر اليمن الباسم .

المنطقة الحرة في عدن
مزايا استثمارية وجغرافية عالمية

بعد قيام الوحدة اليمنية المباركة في 22 مايو 1990م ، تم تعيين وتسمية مدينة عدن كعاصمة اقتصادية وتجارية للجمهورية اليمنية، ووضعت الحكومة ضمن أولويات مهامها الاقتصادية الاستفادة القصوى من مؤهلات عدن .

(الجغرافية -الاقتصادية - البشرية - التاريخية) وتطويرها وتأهيلها لإقامة منطقة حرة متكاملة تجعل من مدينة عدن مركزاً للتجارة الدولية وقاعدة ينهض عليها الاقتصاد الوطني ولتعزيز وتنويع مصادر دخل البلاد ، في إطار فلسفة الاقتصاد الحر.

ففي 3 يناير 1991م عقد مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء اجتماعا مشتركاً في مدينة عدن ، وصدر عن الاجتماع القرار رقم (209) لعام 1991م بشأن إعلان مدينة عدن منطقة حرة ، وإجراءات إنشاء هيئة لإدارة المنطقة الحرة. وفي 25أبريل 1991م صدر القرار الجمهوري رقم (49) لعام 1991م بإنشاء الهيئة العامة للمناطق الحرة وحدد القرار أن تكون للهيئة شخصية اعتبارية ، وذمة مالية مستقلة ، وتخضع لإشراف رئيس الوزراء مباشرة ، ومركزها الرئيسي صنعاء، كما حدد مهامها بتولي إدارة واستثمار وتطوير المناطق الحرة التي يتم إنشاؤها في أي منطقة من مناطق الجمهورية .

وفي الأول من أبريل 1993م صدر قانون المناطق الحرة رقم (4) لعام 1993م وقد نصت المادة الثانية من هذا القانون على الآتي: ((تنشأ بمقتضى أحكام هذا القانون منطقة حرة تشمل مدينة عدن ، ويتم تطبيق نظام المنطقة الحرة فيها على مراحل، ويحدد مجلس الوزراء بقرار ينشر في الجريدة الرسمية الحدود الجغرافية للمنطقة الحرة والمواقع التي سيبدأ فيها التطبيق وتاريخه)) . وفي 25 أبريل 1993م صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (65) لعام 1993م بشأن المواقع وحدودها الجغرافية التي سيبدأ فيها تطبيق نظام المنطقة الحرة في مدينة عدن . و تضمن القرار تحديد (15) موقعاً في مدينة عدن لإقامة مشاريع المنطقة الحرة وفقاً للمقترحات التي وردت في الخطة العامة لتطوير المنطقة الحرة عدن ، ويبلغ إجمالي مساحة هذه المواقع (32348) هكتاراً تقريباً.

وقد قامت الهيئة العامة للمناطق الحرة خلال الفترة 1992م - 1995م بالتحضير والإعداد والتجهيز لإقامة المنطقة الحرة عدن وخلال الفترة 1996 - 1999م تم تنفيذ تطوير المرحلة الأولى لمشاريع المنطقة الحرة عدن، وفي النصف الثاني من عام 1999م بدأت مرحلة التشغيل .

في الأول من أبريل 1993م صدر قانون المناطق الحرة رقم (4) لعام 1993م ويتكون القانون من (39) مادة موزعة على تسعة أبواب . ويؤسس القانون رؤية جديدة للنظام الاقتصادي في البلاد تتفق والتحولات الاقتصادية في العالم ، ويهدف إنعاش الاقتصاد الوطني وخلق المناخ الملائم للاستثمار ، كما إن نطاق القانون يشمل بجانب المنطقة الحرة عدن أي منطقة حرة يتم إقامتها على أراضي الجمهورية اليمنية وفقاً لأحكام القانون.

ويتناول الباب الأول من القانون التسمية والتعاريف ، أما الباب الثاني فيتضمن إجراءات إنشاء المناطق الحرة ، والباب الثالث يتناول الأحكام الخاصة بإدارة المناطق الحرة، والباب الرابع يتضمن الأعمال المرخص بها والمحظورة في المنطقة الحرة ، والباب الخامس يحدد المزايا والضمانات التي يقدمها ويكفلها القانون في المناطق الحرة، والباب السادس خاص بالتعرفة والرسوم، والباب السابع بشأن تسوية المنازعات، والباب الثامن حول الجرائم والمخالفات وعقوبتها ، والباب التاسع أحكاماً عامة وختامية .

وفي 30 يونيو 1999 م صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (295) لعام 1999 م باللائحة التنفيذية لقانون المناطق الحرة رقم (4) لعام 1993 م .

ومن أبرز المشاريع الاستثمارية التي تمّ تنفيذها إقامة ميناء عدن للحاويات على مساحة 85 هكتاراً، حيث يتكون المشروع بمراحله الثلاث من رصيف بطول (1650) متراً وعمق (16 ـ 18) متراً، وستة مراس ومساحة تخزين وطاقة استيعابية لمناولة مليون ونصف مليون حاوية (20 قدماً / سنوياً).

وقد تمّ تدشين العمل في المرحلة الأولى من الميناء في 19 مارس من العام 1999م، كما تمّ بناء محطة كهربائية بطاقة قدرها 14 ميجا وات، قابلة للتوسع إلى 28 ميجا وات. وفي عام 2001م تم زيادة قدرة المناولة إلى 650 ألف حاوية TEU، المشروع الآخر الذي يمكن الحديث عنه هو المنطقة الصناعية التخزينية، تمّ تطوير مساحة 28 هكتاراً منها وخُصصت هذه المنطقة لعمليات التخزين ولبعض الصناعات الخفيفة فهذه المنطقة، جهزت بكل البنى التحتية من طرق وشبكات مياه وكهرباء واتصالات وصرف صحي، فهي تقع بالقرب من ميناء الحاويات.

كما قامت إدارة المنطقة الحرة بإعداد الدراسات الأولية والمخططات العامة لتطوير عدد من المناطق الاستثمارية مثل :

مشروع قرية الشحن والمنتجع السياحي فقم / عمران ومنطقة الصناعات الثقيلة والبتروكيماوية ومشروع ميناء الخامات.

وفي اتجاه آخر ولتعزيز مبدأ الشراكة مع القطاع الخاص فقد تمّ التوقيع في نهاية عام 2006م على مذكرات تفاهم مع مؤسستين من مؤسسات القطاع الخاص لتنفيذ مشروع ميناء الحاويات والمنطقة الصناعية في القطاع M.

ومن أبرز المشاريع الصناعية المنفذة حتى اللحظة، مشروع الشركة العربية المتحدة للحديد والصلب بكلفة استثمارية تزيد على 35 مليون دولار أمريكي، وبطاقة إنتاجية (36) ألف طن من الحديد سنوياً، ويجرى حالياً زيادة الإنتاجية إلى (72) ألف طن في السنة ويستوعب هذا المشروع ما يقارب 300 عامل محلي.

كما يجرى حالياً تنفيذ مشروع مصنع تكرير السكر بكلفة استثمارية تقدر بـ 200 مليون دولار أمريكي وبطاقة إنتاجية تبلغ 800 ألف طن من السكر في السنة ويستوعب أكثر من 580 عاملاً محلياً.

الجدير بالذكر أنّ إدارة المنطقة الحرة في عدن قد منحت منذ العام 2000م عدداً من التراخيص الاستثمارية العدد من المشاريع بلغت كلفتها الإجمالية 836,254,482 دولاراً أمريكياً ومن المتوقع أن تستوعب 6022 عاملاً وكادراً يمنياً، وقد توزعت هذه التراخيص الاستثمارية على المجالات التالية:

المجال الصناعي 43 ترخيصاً والمجال التخزيني 32 ترخيصاً، المجال التجاري 20 ترخيصاً، والمجال السياحي ترخيصان والخدمات العامة 29 ترخيصاً وإجمالي الإسكان 9 تراخيص.. علماً بأنّ هناك 25 مشروعاً من المشاريع سالفة الذكر هي ملكية أجنبية 100 ٪.

وهناك أيضاً العديد من الفرص الاستثمارية وهي الاستثمار في المجالين الزراعي والسمكي وفي المجال الصناعي والتجاري والصحي والسياحي، وفي المجال التعليمي ومجال الغاز والنفط والمعادن والاستثمار في مجال المنطقة الحرة وفي مجال الجزر اليمنية.

ومن أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية ووفقاً لسياسة بلدنا الاقتصادية ونحو تحقيق مزيد من الانفتاح على العالم الخارجي، ستعطي العديد من القوانين الاقتصادية التي من شأنها جذب الاستثمارات .. وفقاً لقانون المناطق الحرة رقم (4) لعام 1993م العديد من الحوافز والمزايا والتسهيلات التي تقدمها المنطقة الحرة للمستثمرين المحليين والأجانب ـ على حد سواء ـ وتتلخص هذه الضمانات في 100 ٪ ملكية أجنبية للمشروع، الإعفاء من الضرائب والجمارك السارية في الجمهورية كافة، وحرية تحويل رؤوس الأموال والأرباح إلى الخارج، لا قيود على استقدام واستخدام العمالة الأجنبية، حرية اختيار مجالات الاستثمار وشكلها القانوني، إضافة إلى تسهيلات إضافية تقررها إدارة المنطقة للمستثمرين تتمثل في منح المستثمرين إعفاءات من إيجاد المساحات المخصصة للطرق والمواقف والساحات الخضراء الداخلة ضمن مشروع الاستثمار ومساعدة المستثمرين في الحصول على المعلومات التي يحتاجون إليها، لإقامة مشاريعهم إضافة إلى توفير احتياجات المشاريع من العمالة الماهرة وإعداد دراسات فرص لبعض المشاريع الصناعية التحويرية، وتعمل المنطقة الحرة حالياً على استكمال الترتيبات الخاصة بتنفيذ توجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية بشأن منح أراض للاستثمار مجاناً للمشاريع الاستثمارية التّي تزيد كلفة استثماراتها على (10) ملايين دولار.

الرؤية المستقبلية للمنطقة الحرة عدن

تتمثل الخطوة الأولى في هذه العملية في إعادة تحديد رؤية لتطوير المنطقة الحرة عدن إلى كيان حديث قائم على سلسلة من النشاطات اعتماداً على ميزتها التنافسية لتكون مركزاً جذاباً للاستثمار المحلي والدولي.

إن المنطقة الحرة بعدن وبإمكانياتها غير المستغلة توفر أساس فعلياً لصياغة رؤية متماسكة لتصميم:

- مركز عالمي شامل للنقل والعمل.
- جذب وخدمة مستثمرين إقليميين وعالميين.
- المساهمة بقوة في ازدهار الاقتصاد الوطني.

وظائف المنطقة الحرة

للمنطقة الحرة عدة وظائف منها :

- مناولة البضائع وتجارة النقل والاستيراد والتصدير .
- مخازن.
- صناعات خفيفة.
- صناعات ثقيلة .
- صناعات بتروكيميائية .
- سياحة .
- خدمات عامة.

خلال إفتتاح ميناء الحاويات بالمنطقة الحرة

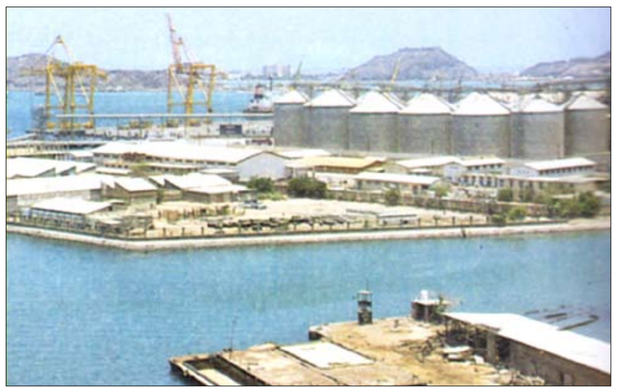

مزايا وفوائد اختيار عدن منطقة حرة

للمنطقة الحرة عدن مزايا عديدة لا تتوافر مجتمعة في أي مكان في الأقليم:

موقع جغرافي مميز .

مدخل طبيعي إلى الميناء بعمق حتى 40 مترا بقنوات سهلة التعميق

تسهيلات إرشاد لسفن عالية التطور والتقنية للملاحة.

وفرة في مساحات الأرض تقدر بـ 325 كم2 صالحة للتوسعة والتنمية.

أسواق نامية تضم 200 مليون مستهلك في جوار اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي المتسارعة اتساعا وجوار دول إقليمية أخرى مشابهة .

تسهيلات ومرافق تخزينية وتوزيعية ملائمة للتعامل مع أفريقيا والبحر الأحمر والخليج العربي.

وفرة من الموارد البشرية المحلية الرخيصة نسبيا.

مزايا مدينة عدن

البوابة الجنوبية لشبه الجزيرة العربية المزدهرة .

- ملتقى الطرق لمناطق الشرق الأوسط وشرق أفريقيا .
- مركز الأعمال التجارية الرائد لليمن.
- ميناء طبيعي محمي رائع وعظيم.
- تقاليد تجارية تعود إلى عدة قرون خلت
- في قلب خطوط التجارة التي تربط أوروبا بجنوب آسيا والشرق الأقصى.

المسافات من عدن إلى الموانئ الرئيسية الآسيوية والأوروبية (بالميل البحري):

- أمستردام (هولندا) 4690 ميلاً بحرياً.
- كولومبو (سريلانكا) 2100 ميل بحري.
- لندن (بريطانيا) 4630 ميلاً بحرياً.
- ممباي (الهند) 1660 ميلاً بحرياً.
- سنغافورة 3630 ميلاً بحرياً.

مزايا الاستثمار في عدن

- ملكية أجنبية للمشروع 100٪ .
- إعفاء من ضرائب الأرباح التجارية والصناعية و ضرائب الدخل لمدة 15سنة قابلة للتجديد لفترة 10 سنوات إضافية.
- حرية تحويل رؤوس الأموال والأرباح إلى خارج المنطقة الحرة.
- لا قيود على العملة.
- إعفاء العاملين غير اليمنيين من ضرائب الدخل.
- لا قيود على استقدام واستخدام العمالة الأجنبية.
- حرية اختيار مجال الاستثمار.
- حرية اختيار الشكل القانوني للمشروع.
- حرية تحديد الأسعار والأرباح .
- توافر مواقع ومساحات واسعة وبأسعار مناسبة.

مزايا ميناء عدن

يقدم ميناء عدن للحاويات في المنطقة الحرة عدن ميزات وفوائد تجارية كبيرة منها:

موقع جغرافي مثالي بميناء على عمق 18 مترا ويحتوي على أجهزة مناولة الحاويات الأحدث صنعاً

- ترتاده باستمرار العديد من البواخر العالمية وذلك بسبب أوقات الملاحة الملائمة والسريعة وبأدنى تكلفة
- به محطة كهرباء كبيرة بطاقة تصل في القريب العاجل إلى 28 ميجاوات
- لديه مساحة تخزينية متكاملة بمواصفات عالية مناسبة ومهيّأة لمتطلبات المستثمرين.
- بجوار وبقرب المنطقة الصناعية والتخزينية، ومطار عدن الدولي والمرافق الإدارية والخدمية بما في ذلك البنوك.

المنطقة الحرة بعدن رهان المستقبل

ميناء عدن في ظل الوحدة .. تطورات ملموسة وإنجازات بارزة

شهدت المنافذ البحرية اليمنية ممثلة بقطاع الموانئ والملاحة منذ إعادة تحقيق الوحدة اليمنية تطورات ملموسة وإنجازات بارزة تظهر جلياً من خلال المؤشرات والأرقام التي تبين نسب الزيادة الكبيرة في الحركة الملاحية والتجارية والأنشطة العملية داخل الموانئ والمراسي اليمنية.. فقد تم استحداث الرافعات الجسرية وحاضنات الحاويات والقاطرات وتزويد أرصفة الموانئ بالعربات وشاحنات النقل لتسهيل حركة نقل البضائع.

كما تم إنشاء وتأهيل الألسن والأرصفة التجارية والسياحية واستحداث مغاطس وتعميق بعض المراسي لتكون مؤهلة لاستقبال السفن العملاقة ، بالإضافة إلى إعطاء الفرصة للقطاع الخاص في الإسهام الفعال من خلال المشاركة داخل ساحات الموانئ من حيث بناء الصوامع للبضائع الجافة والسائلة وكذلك المخازن، هذا بالإضافة إلى ضخ تموينات الوقود .

ميناء عدن هذا الصرح الاقتصادي الاستراتيجي الهام لما يتميز به من عوامل طبيعية تؤهله كي يصبح منافساً عالمياً بسبب موقعه الاستراتيجي القريب من الخط الملاحي الدولي الذي يربط الشرق بالغرب والذي لا يبعد سوى 4 أميال بحرية فقط من منطقة صعود المرشد مما يسهل عليه الوفاء بمواعيد زيارة السفن للموانئ الأخرى دون عناء وبالشكل المثالي كما أن سهولة الوصول إلى المراسي من نقطة صعود المرشد عبر عملية إرشاد متميزة وبسيطة وفي أحوال جوية ممتازة للدخول إلى أي جزء في ميناء الزيت أو الميناء الداخلي، بالإضافة إلى أن حوض دوران السفن جنوب محطة عدن للحاويات كافية لمناورة أي سفينة حاويات ضخمة تخدم حالياً أو أي سفن سيتم تصنيعها في المستقبل.

ها هو ذا الصرح الاقتصادي ينطلق اليوم بكل ثبات وثقة نحو المستقبل المشرق والواعد ممثلاً بمؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية مشتملاً على دائرة التشغيل التي تقوم بتشغيل حاضنات الحاويات والقاطرات البحرية والعربات بالطاقة الحيوية باعثاً النشاط والعمل في كل أرجاء مراسي وأرصفة محطة عدن للحاويات إضافة إلى سجل برج المراقبة الملاحية "الكنترول" والرصيف.

وقد شهد الميناء العديد من المنجزات الهامة في الفترة ما بين 1990 ـ 2007م شملت شراء معدات مناولة البضائع والحاويات ووسائل النقل وسيارة مع السلم الكهربائي وساحبتين بحريتين (وادي حسان) و(وادي حطيب) بلغت قيمتها الإجمالية 11,059,000 يورو.

كما تم تركيبة منظومة مراقبة حركة دخول وخروج الأفراد في بوابة الأرصفة بالمعلا وإلى جانب هذه المعدات والآليات تسلم الميناء ثلاث سيارات إطفاء (إيفكيو ـ إيطالية) ومساعدات ملاحية بالإضافة إلى ساحبتين بحريتين وزورق إرشاد وزورق ربط وزورق عمل ، وكذا شراء رافعة متحركة (8 أطنان) للدائرة الفنية وقاطرتين بريتين ورافعة (43 طناً) لمناولة الحاويات، وثلاث رافعات شوكية 3 أطنان وجهاز رادار ملاحي إلى جانب منظومة تسجيل ومراقبة السفن وسيارة إطفاء ألمانية بالإضافة إلى أجهزة ومحطات اتصالات وتوريد 6 طافيات مع قطع الغيار وتصنيع وتوريد 3 زوارق وتصنيع وتوريد زورقي إرشاد ومكائن لحام للدائرة الفنية وتوريد 28 طافية إنارة 2007م بكلفة إجمالية بلغت 27,331,300 دولار أمريكي.

وأجريت عدد من الدراسات في مجال التشييد والبناء والتصميم المتعلق بتأهيل وتطوير الميناء، فقد تم عمل دراسة وتصميم لتعميق رصيفي 6و5 بميناء المعلا ووضعت تصاميم لإنشاء رصيف بحري وترميم مبنى الفنار ومساكن العاملين في جزيرة ميون، وتم أيضاً إجراء دراسة لتعميق وتوسيع القناة الملاحية وانتشال حطام السفن ودراسة وتصميم منظومة مراقبة مرئية لحركة السفن في ميناء عدن، بالإضافة إلى دراسة المخطط العام للميناء ودراسة لتطوير وتوسيع الدائرة الفنية، وقد بلغت القيمة الإجمالية لهذه الدراسات والتصاميم 268,000 دولار أمريكي.

تجدر الإشارة إلى انه تم عمل دراسة لترميم مبنى رصيف السياح وإدخال شبكة الحاسوب للأنظمة المالية والإدارية بقيمة إجمالية تقدر بـ57,000,000 ريال يمني.

وقد بادرت مؤسسة خليج عدن إلى الاستعانة ببعض الخبرات المتخصصة في مجال الموانئ لتسيير أعمال محطة عدن للحاويات إلى جانب الخبرات الوطنية المكتسبة.

وفي ظل هذه الإنجازات التي يحققها الميناء منذ قيام الوحدة المباركة ارتفعت مستويات الأنشطة في مناولة الحاويات والحركة الملاحية.بالإضافة إلى ارتفاع حركة البضائع الجافة والسائلة المتداولة في ميناء عدن خلال الفترة ما بين 1990ـ 2007م من 8064366 إلى 14012778 طناً وإجمالي البضاعة المتداولة من 3151335 إلى 4976745 طناً للبضاعة السائلة المشحونة ومن 4179370 إلى 6354361 طناً للبضاعة السائلة المفرغة، كما ازداد إجمالي البضاعة الجافة المشحونة من 47902 إلى 236486 طناً ومن 685770 إلى 2445186 طناً للبضاعة الجافة المفرغة.

كما ارتفع مؤشر عدد الحاويات المفرغة والمشحونة خلال الفترة 1990 ـ 2007م من 4058 حاوية مفرغة بوزن 56723 طناً إلى 26363 حاوية مفرغة بوزن 531862 طناً ومن 3727 حاوية مشحونة بوزن 8010 أطنان إلى 24379 حاوية مشحونة بوزن 92428 طناً وبالإضافة إلى ازدياد عدد السفن الوافدة إلى الميناء خلال الفترة 1990 ـ 2007م من 807 إلى 1039 سفينة بضائع جافة ومن 431 إلى 786 سفينة نفط.

ويسير العمل بانسيابية داخل ميناء عدن وذلك بفضل التعاون والتفاهم من جانب الوكالات والشركات والخطوط الملاحية الدولية للحاويات ما ساعد العاملين على استعادة قدراتهم وكفاءاتهم في صيانة وإصلاح بعض الآليات وإعادتها للخدمة والعمل على عكس ما يثار، وميناء عدن قادم اليوم على التحول إلى ميناء محوري إقليمي ونشاط واسع قريباً.

وهناك عدة أسباب لوصول ميناء عدن لذلك المركز و منها الموقع و العوامل الجغرافية والطبيعية التي سنتطرق لها لاحقاً، ولكن السبب الرئيسي لكثافة حركة السفن في الميناء يعود لتوفيره خدمات التزود بالوقود و المؤن للسفن الزائرة. فقد كانت السفن تزور عدن في طريقها على الخطوط التجارية بين أوروبا و آسيا، وذلك للتزود بالفحم الحجري في منطقة حجيف بمديرية التواهي و الذي كان يستورد من مناجم ويلز في المملكة المتحدة. وقد كان في حينها لسفن الركاب حيز كبير من عدد السفن الزائره والمستفيدة من هذه الخدمة، و التي بدورها ساهمت بشكل ملحوظ في تطوير مديرية التواهي بتعدد الفنادق و المطاعم الراقية فيها بالإضافة إلى ازدهار المحلات التجارية في سوقها الحرة التي كانت توفر أرقى و احدث منتجات العالم مثل ساعات الرولكس و غيرها من الحلي و الالكترونيات بأسعار جذابة.

حيث كانت الأفواج السياحية تنتهز فرصة تزود السفن بالوقود للنزول إلى المدينة للتبضع في أسواقها الحرة وزيارة معالمها التاريخية، و بذلك فقد كانت الفائدة من توفير ميناء عدن لخدمة التزود بالوقود تعود لعدن الميناء و المدينة، و هو ما ادى الى شهرة و رقي سمعة الميناء عالمياً.

بالإضافة إلى ذلك هنالك عوامل أخرى لم تول اهتماماً من قبل المؤرخين ولكن كان لها اثر مباشر على حركة السفن في عدن، و هي سلطة و نفوذ بريطانيا كإمبراطورية في وقتها بالإضافة إلى مترتبات الحرب العالمية الثانية. فقوة بريطانيا كدولة عظمى و بحكمها لكثير من دول العالم بالذات في الشرق الأوسط و إفريقيا و جنوب شرق آسيا أدى إلى احتكارها للخطوط التجارية في ذلك الجزء من العالم و خاصة و إنها كانت تمتلك اكبر أسطول تجاري بحري في العالم و الذي كان ميناء عدن محطة رئيسية له على هذه الخطوط. أما العامل الآخر الذي قل ذكره فهو اثر الهجرة الواسعة التي حدثت أبان الحرب العالمية الثانية من أوروبا إلى استراليا و نيوزيلندا الذي كثف عدد الرحلات في تلك الفترة و لعدة سنوات، فكان المهاجرون يبيعون كل ما يملكون قبل رحيلهم من بلدانهم و أثناء وقوفهم في عدن كانوا يستفيدون من أسعار سوقها الجذابة فيشترون كل ما يحتاجون لبدء حياتهم الجديدة. فقد أثرت تلك الهجرة بشكل كبير ولو لفترة وجيزة على عدن من حيث كثافة الحركة في مينائها و ازدهار أسواقها.

وعامل آخر الذي كذلك يجب أن لا ننساه هو أن ميناء عدن كان الوحيد في المنطقة الذي لديه الإمكانية لتوفير كل ما تحتاجه السفن من وقود و ماء و مؤن بالإضافة لقطع الغيار وورش الصيانة ...الخ، كما كان ميناء عدن الميناء الحديث الوحيد في شبه الجزيرة العربية و القرن الإفريقي مما جعله الميناء الرئيسي لتجارة دول المنطقة، فكانت الكثير من بضائع هذه الدول تصل إلى ميناء عدن على متن سفن ضخمة ثم تنقل إما على سفن

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

الجنوب العربي مشروع استعماري كشف الشعب حقيقته وتصدى له وهزمه

عدد خاص
بمناسبة عيد الوحدة
22مايو 2010م

صغيرة أو عبر القوارب الخشبية إلى تلك الدول. و لكن مع تطور موانئ دول الجوار انتهى الاعتماد على عدن بل أن الوضع انقلب فالكثير من البضاعة الآسيوية و الغربية المتواجدة في أسواق دول المنطقة خاصة في اريتريا وجبوتي و الصومال تأتي الآن من دبي.

وقد أدركت دولة الوحدة إمكانية الاستفادة من كثافة الحركة في المياه الاقليمية و بالذات بعد ازدياد استخدام الحاويات في النشاط التجاري العالمي، و بذلك تبلور هذا الإدراك بتطوير ميناء عدن كميناء ترانزيت للحاويات وتم في عام 1990 استلام رصيف المعلا المتعدد الأغراض و القابل لاستيعاب الحاويات، و من ثم و بعد ازدياد الاقبال على الرصيف تم في أواخر التسعينيات إنشاء محطة عدن للحاويات في كالتكس لتطوير هذا النشاط اكثر. وبالفعل بدأ هذا النشاط بالانتعاش بشكل كبير حتى ان الجهات المختصة قررت البت في المرحلة الثانية من المشروع و ذلك ببناء المزيد من الارصفة لمواكبة الاعداد المتزايدة من الحاويات المتداولة في الميناء، و لكن و للاسف الشديد كان لحادثتي الهجوم الارهابيتين على المدمرة الامريكية كول و ناقلة النفط الفرنسيه ليمبيورج في المياه اليمنية الاثر البليغ على نشاط حاويات الترانزيت و الحركة الملاحية بشكل عام في ميناء عدن، فقد تدهورت الحركة الملاحية خلال تلك الفترة الى ان وصلت الى الصفر و خاصة بعد فرض شركات التأمين العالمية رسوماً مجحفة على السفن الزائرة لميناء عدن.

و لكن مع مرور الوقت ولأهمية موقع ميناء عدن الاستراتيجي عاودت السفن بزياراتها للميناء، وخاصة بعد تقليص شركات التأمين العالمية الرسوم المفروضة على السفن الزائرة و الذي نتج بشكل أساسي عن إنشاء مصلحة خفر السواحل اليمنية، الذي بدوره عمل جاهداً على فرض طوق امني محكم على حرم الميناء و مياهنا الإقليمية موفراً بذلك الحماية و السلامة لكل السفن الزائرة.

ميناء عدن بكل عوامل قواه ذو قدرة و مرونة عالية في التغير حيث استطاع ان يتأقلم مع متطلبات الملاحة الدولية المتغيرة فدور ميناء عدن تغير بتغير متطلبات الشركات الملاحية ، فبالماضي كان نجاحه بدوره كميناء للتزود بالوقود و بالحاضر يكمن نجاحه في تطويره كمحطة ترانزيت للحاويات و بالمستقبل ربما يزدهر كميناء مُصنع فلا احد غير الله سبحانه وتعالى يعلم ما تحمله الأقدار لهذا الميناء التاريخي والاقتصادي الهام. ومستقبل ميناء عدن سيكون واعداً باستعادة مركزه كأحد أهم موانئ العالم خاصة وأن عوامل قواه جغرافية طبيعية لا تتأثر بعامل الزمن.. مهما طال.

ولقد كان تطوير الميناء حجر الزاوية لتحتفظ عدن بموقعها التجاري الهام. فافتتاح قناة السويس في 17نوفمبر عام 1869م شكل نقطة تحول رئيسية في تاريخ ميناء عدن.

اذ اتسمت الفترة التي تلت ذلك، وقبلها اعلان ميناء عدن ميناء حراً، باستقطاب تجارة سلع الترانزيت فنشطت التجارة المارة بعدن وتأسست اسواق جديدة في المدينة وازدادت الصفقات التجارية بين الشركات العالمية التي اسست لها مكاتب ثابتة في عدن. كما ساهم دخول خدمة التلغراف الى عدن عام 1870م بتمكين الشركات في عدن من ان تكون على اطلاع دائم على اسعار السلع في العالم.

وحتى تبقى عدن الميناء منافساً في كل وقت، كان لابد لها من مواكبة التغييرات في النشاط التجاري الملاحي.. فاستبدال السفن الشراعية بالبخارية على ان توفر عدن وقود الفحم للبواخر المرتادة وقد نجحت بذلك.. كما نجحت بعد ذلك عندما تحولت البواخر المستخدمة للفحم الى وقود البترول. لاشيء متروك للصدفة بل التخطيط الاستباقي كان سمة عدن في اوج ازدهارها. لقد كانت عين عدن على قناة السويس لحظة بلحظة فعندما كان يتم تعميق القناة لاستيعاب سفن اكبر، تقوم عدن بتعميق مينائها وبزيادة قدم واحد من عمق قناة السويس.

وكما فعل ابن زياد، قامت سلطة الاحتلال بتوفير الامن في عدن ونفذت العديد من المشروعات الخدمية واتخذت سياسات تشجيعية لجذب التجار والمستثمرين اليها فنجحت بذلك حتى اصبحت عدن الميناء من انشط موانئ الخدمات في العالم. لقد كان لهذه الاجراءات والقرارات تأثير مباشر لازدهار عدن.. فحركة ونشاط تبادل السلع الفرنسية والامريكية ارتفعت بشكل ملحوظ وازدهرت تجارة السلع المارة (الترانزيت) وازدادت اعداد المراكب القادمة من الصين والهند والحبشة من (80) مركباً ليصل عددها الى (1120) مركباً خلال السنوات العشر التي اعقبت اعلان ميناء عدن ميناءً حراً. وتوالت الاحداث لتتمكن عدن من استيعاب مايفوق (6000) سفينة في العام في الستينات.

وبينما كان ميناء عدن يحتفل وفي مطلع التسعينات بافتتاح ارصفة المعلا متعددة الأغراض، تحققت اسمى اهداف الثورتين اليمنية(سبتمبر واكتوبر) وتطلعات اليمنيين قاطبة الا وهو الوحدة اليمنية المباركة.

ولقد ادرك قائد مسيرة الوحدة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح منذ الوهلة الاولى اهمية هذا الصرح الاقتصادي لمستقبل اليمن ليمنحه رعاية خاصة فاعلن عدن العاصمة الاقتصادية والتجارية وتلا ذلك اعلان ميناء عدن ميناء حراً في عام 1995م. هذه العناية تمثلت باقرار فخامته تشييد محطة عدن للحاويات بمواصفات عالمية ويعلن للعالم بان ميناء عدن قادم وعازم على استعادة مكانته في خارطة الملاحة الدولية. وكانت نتيجة هذا الاجراء تحسن اداء ميناء عدن وارتقى من المرتبة(310) في عام 1995م من بين الموانئ العالمية المتخصصة بتداول الحاويات ليصبح في المرتبة رقم (119) في عام 2002م. ولقد وعى فخامته ان توفير البنى التحتية الرئيسية واقامة احدث التسهيلات لا يمكن ان ينعزل عن تأمينها، ولهذا وبفطنة قائد مسيرة الوحدة قرر في عام2002م انشاء مؤسسة متخصصة للقيام بمهام تأمين الميناء وهي مصلحة خفر السواحل التي تعد بمقاييس هذه الايام افضل المؤسسات الامنية في المنطقة والذي نتج عنه الغاء علاوة مخاطر الحرب على الموانئ اليمنية من قبل شركات التأمين والتي كبدت الاقتصاد اليمني خسائر فادحة.

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

الوحدة هـي منجز عظيـم ضـمتنا جميعـا ومسـؤوليتنا جميعـا أن نحميهـا ونصـونها

شبكة الطرقات في عدن شهدت تحولات كبيرة خلال السنوات الماضية من عمر الوحدة المباركة

الدولة اعتمدت أكثر من (19) مليار ريال لمشاريع الطرق في المحافظة خلال الأعوام 2002م - 2009م

شهدت شبكة الطرق في محافظة عدن تحولات كبيرة خلال السنوات الماضية من عمر الوحدة المباركة حيث حظيت بالعديد من المشاريع التنموية في جوانب الصيانة والتوسع والتطور والشق والرصف والإنارة لما لها من أهمية بالغة في تسهيل التطور والتنمية الشاملة للمحافظة كإحدى أهم البنى التحتية الضرورية.

وأوضح المهندس/ حسين عوض عقربي نائب مدير مكتب الأشغال العامة والطرق لـ (14 أكتوبر) انه في مطلع الألفية الثانية توفرت الجهود المخلصة والإعتمادات الكافية لإحداث هذه التحولات حيث رصدت لهذه المشاريع خلال الأعوام من 2002م حتى 2009م الإعتمادات الاستثمارية لصيانة وتوسيع وتطوير الشبكة التي بلغت (19) ملياراً و (462) مليوناً و(812) ألفاً و(110) ريالات بطول 639كم موزعة بين مشاريع باعتمادات مركزية ومشاريع باعتمادات محلية مبيناً أن الأعمال التطويرية لشبكة الطرق قد بدأت مطلع 2002م بشكل عملي حيث تم دراسة الأولويات التطويرية وتحديد المتطلبات التنفيذية وأولوياتها من الصيانة والتوسع والتطور المتتالية باعتمادات مركزية واعتمادات محلية للمحافظة.

■ م . حسين عوض عقربي

لقاء/ ذكرى جوهر

والمشاريع المركزية بلغت كلفتها (3) مليارات و(169) مليوناً و (506) آلاف ريال وتم تمويلها بإعتمادات مركزية وبإشراف من الوزارة خلال الفترة الماضية قبل عام 2002م واستمر التنفيذ حتى 2007م بإجمالي أطوال (139كم) بعضها أنجزت كاملاً وأخرى قيد التنفيذ بالإضافة إلى أن جزءاً منها متعثر كما هو الحال في طريق بئر فضل وعمران.

وأضاف المهندس حسين عوض أن المشاريع بإعتمادات استثنائية (محلية) وهي إجمالي الأعمال المنفذة والجارية في محافظة عدن لصيانة وتوسيع وتأهيل شبكة الطرق تم متابعتها من قبل السلطة المحلية ومكتب الأشغال لمحافظة عدن اللذين تمكنا من تأمين وتوفير الإعتمادات اللازمة للتنفيذ على دفعتين.. حيث بلغت كلفة المشروع الأول مليارين و (350) مليون ريال تم توفيرها في مطلع العام 2002م وتم إعداد الدراسات والمناقصات وبدأ التنفيذ في يونيو 2003م وأستمر حتى نهاية عام 2005م وتم خلالها تنفيذ سبعة مشاريع بإجمالي أطوال (110 كم).

أما المشروع الثاني فبلغت كلفته (3) مليارات و (230) مليون ريال بدأت أعمال التنفيذ في أغسطس 2003 م واستمر العمل حتى عام 2007م وشمل تنفيذ مجموعة من الطرق الرئيسية والرابطة وأعمال التوسع وإعادة بناء أجزاء من الشبكة القديمة بالإضافة إلى التوسع الكمي في الشبكة لأربعة عشر مشروعاً بإجمالي أطوال (138 كم) موزعة على جميع المديريات.

وقال نائب مدير مكتب الأشغال العامة إن قيادة المحافظة سعت لتأمين وتوفير الإعتمادات اللازمة لتنفيذ المشروعين الثالث والرابع لأغراض التوسع وإعادة التأهيل للشبكة القديمة بالإضافة إلى تطوير الشبكة بمكونات جديدة في أجزائها وأهمها الطرق الرئيسية والرابطة - وخصوصاً فتح مداخل جديدة للمحافظة وفقاً للمخطط التوجيهي للمحافظة حتى عام 2025م.

كما أوضح المهندس حسين عقربي أن المشروع الثالث قدرت كلفته بحوالي (4) مليارات و(680) مليوناً و (118) الفاً و (418) ريالاً تم توفيرها من خلال المتابعة من قبل السلطة المحلية مع السلطة المركزية وتم توفير وتأمين المبالغ المطلوبة وفقاً للدراسات والتصاميم المقدمة

←

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

22 مايـو.. جلال الانتصـار الذي توّج به الشـعب نضـاله.. علـى درب الثـورة اليمنيـة الواحـدة

عدد خاص
بمناسبة عيد الوحدة
22مايو 2010م

■ سفلتة أحد شوارع عدن

■ طرقات ساحل أبين معبدة

عدن حظيت بجملة من مشاريع الطرق استعداداً لخليجي (20) وكلفة مشاريع الإنارة بلغت نحو 269 مليون ريال

من مكتب الأشـغال العامة في المحافظة لأغراض التوسـع وإعادة التأهيل للشبكة القديمة بالإضافة إلى تطوير الشـبكة بمكونات جديـدة في أجزائها وخاصة الطرق الرئيسية والرابطة حيث بدأت أعمال التنفيذ في النصف الثاني من عام 2006م ومازالت جارية.

وأشـار إلى أن مشـاريع عامي 2008م و2009م مـن المشـروع الرابع بلغـت كلفة عقـود الأعمال فيها مليارين و(392) مليوناً و (608) آلاف و (503) ريالات تمحورت في صيانة وتجديد وتوسعة الطرق الداخليـة في المديريـات بإجمالـي (54كم) لعدد خمسة مشاريع.

وأضاف: كما تم تنفيذ مشروع تجهيز شبكة الطرق للجمعيات السـكنية (مخطط العريـش) بقيمة (3) مليـارات و (667) مليوناً و (73) ألفـاً و (189) ريالاً وتتكون شبكة الطرق في مخطط العريش للجمعيات السكنية من منظومة طرق شاملة خططت وصممت لتؤدي مهماتها الإنشـائية الوظيفية بكفاءة جيدة وتناسق تخطيطي مرن ومنسجم تصميماً لتكون شبكة مترابطة هيكلياً متكاملة عملياً تبدأ بالطرق الداخلية والرابطة شريانا ومحورياً ورئيسياً والمتحدة مع شـبكة الطرق الشـاملة العاملة فـي محافظة عدن.

وفيما يتعلق بالاستعداد لخليجي (20) فقد حظيت مدينة عدن بجملة من المشـاريع الحيوية المهمة في مجال البنية التحتية في مقدمتها شبكة الطرق الرئيسية والمحيطة بموقع الحدث.

وأوضح المهندس حسـين عقربـي عوض أن من بين هذه المشاريع سـفلتة طريق سوزوكي غازي علـوان منطقـة خورمكسـر بكلفـة 286 مليونا و (98) ألفـاً و (731) ريـالاً ومدخل عـدن تعز (جولة القاهرة ـ جولـة القاهرة ـ جولة المجسـم) منطقة الشيخ عثمان ودار سعد بكلفة 537 مليوناً و (814) ألفاً و (156) ريالاً وسـفلتة وتوسـعة طريق الأمن المركزي ـ البحيرة ـ المملاح وجولة سوزوكي منطقة خورمكسـر والطرقات المحيطة بالأستاذ الرياضي بمنطقة الشـيخ عثمان بكلفة 247 مليوناً و (383) ألفـاً و (912) ريالاً وسـفلتة طريق سـاحل أبين ـ العلم المرحلة الأولى (1 ـ ب) خورمكسـر (أ) بكلفة 288,256,926 ريـالاً و (ب) بكلفة 352.063,852 ريـالاً .. وكذلك توسـعة وتأهيل طريق المجسـم مدخـل المدينة الخضراء ـ بازرعة دار سـعد بكلفة 527,932,680 ريالاً.

أما فيما يتعلق بمشاريع الإنارة لخليجي عشرين والتي يجري تنفيذهـا حالياً فـي المحافظة فتبلغ كلفتها 269,859,217 ريالاً.

■ قيادة محافظة عدن أثناء تفقدها عملية رصف الشوارع

■ شق طرق جديدة

■ إضاءة شوارع مدينة عدن

بفضل تحديث منظومة الاتصالات ..

عدن تنفتح على الداخل والخارج بعد الوحدة

حتى قيام الوحدة كان عدد الخطوط الهاتفية المركبة في عدن 19.600 خط يعمل منها 16.879 خطا فيما كانت ضواحي المحافظة تفتقر إلى شبكة الاتصالات وكانت سعة السنترالات وشبكتها القديمة لاتلبي الطلبات المتزايدة على الخدمات الهاتفية ما كان يتسبب في تأخير طلب الحصول على هذه الخدمة لسنوات، وفنيا كانت أنظمة التراسل بين سنترالات المحافظة قديمة وعبارة عن كابلات نحاسية منذ الخمسينيات فيما كان التراسل بين عدن والمحافظات الأخرى يتم عبر شبكة ميكروويف أنشئت في عام 1985 م وكانت السعة الإجمالية لهذه الشبكة 960 قناة منها 196 مخصصة للاتصالات مع المحافظات وقد توقف العمل بهذا النظام في عام 99 م .

ومع حلول عهد الوحدة باشرت وزارة الاتصالات بحزمة من الإجراءات الهادفة إلى تغيير هذا الوضع ومن ذلك تأسيس فرع إدارة إنشاءات في المؤسسة العامة للاتصالات في المحافظة وتحديث شبكة الميكروويف بالتراسل بين عدن والمحافظات وتحويلها من شبكة تماثلية قديمة بسعة 196 قناة إلى شبكة ميكروويف رقمية بسعة 1960 قناة رقمية حديثة .

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

من يسعى للإضرار بمصالح الوطن والمواطنين ومن يدعو إلى الباطل هو الخاسر الوحيد

كما أدخلت خدمة الهاتف السيار في مايو 1992 م لتحل مبدئيا اشكالية محدودية خطوط الهاتف في عدن وإدخال نظام اتصال حديث وكانت اليمن من أوائل الدول في المنطقة التي أدخلت هذا النظام في ذلك الوقت.

وضمن ذلك أيضا تم إلغاء جميع السنترالات القديمة التماثلية واستبدالها بسنترالات رقمية حديثة بسعة إجمالية بلغت ـ مع حلول مارس 2005 م ـ نحو 116.212 خطا مجهزا وبتكلفة إجمالية بلغت نحو 69.727.27 دولاراً.

كما تضمنت حزمة الإجراءات التطويرية تحديث هيكلية نظام التراسل بين عدن والمحافظات باستخدام احدث تقنيات الألياف البصرية .

وشهدت سنوات الوحدة ايضا إنشاء الكابل البحري لربط اليمن بالعالم عبر منفذ عدن جيبوتي بأحدث تقنيات الألياف البصرية بطول 266 كم وإنشاء محطة الربط الطرفية في المعلا لتربط بين شبكة الاتصالات القائمة PSTN ومنظومة الكابل البحري حيث تشمل اجهزة الميتبلكس الخاصة بالدوائر الهاتفية وقد تم تجهيزها حينذاك بحوالي 1930 قناة فيما تبلغ السعة القصوى لهذا الكابل 10 آلاف قناة هاتفية دولية .

وانشآت المؤسسة كذلك سنترال يمن موبايل في مديرية دار سعد للهاتف السيار (الجيل الثالث من نظام CDMA) بسعة مركبة 300.000 خط قابلة للزيادة إلى 600.000 خط وأقيمت 15 محطة تابعة لهذا النظام لتغطية المحافظة وتبلغ سعة كل محطة 1800 قناة لاسلكية فيما بلغت التكلفة الإجمالية للسنترالات والمحطات التابعة لها 804.750.000 ريال ،و4.350.000 دولار تقريبا .

واجمالا فقد شهد قطاع الاتصالات بعدن ـ خلال سنوات الوحدة المباركة ـ انجاز 103 مشاريع تطويرية منها 68 مشروعا أنجزت حتى عام 2004م بقيمة بلغت (14.64.999) ريالاً فيما شهدت السنوات الاربع الماضية فقط انجاز 35 مشروعا بتكلفة (234.769.000) ريال وكان لهذا الكم الكبير من المشروعات اثره في تحسين مستوى وجودة خدمة الاتصالات بعدن لترقى إلى المستوى الذي وصلت إليه أكثر بلدان العالم تطورا في هذا المجال .

وقبل الوحدة المباركة كانت خدمات الاتصالات متواضعة جداً،لاتواكب الحاجة الملحة للمواطنين والمؤسسات الحكومية والخاصة للحصول على خدمات الهاتف وبقية وسائل الاتصالات العصرية فقد استمرت الاجهزة القديمة والسنترالات التي كانت موجودة في عدن قبل الاستقلال الوطني عام 1967م تعمل وتؤدي وظيفة متواضعة حتى عام 1980م عندما تم انشاء هيئة الاتصالات السلكية واللاسلكية وتم البدء بعمل شبكة مايكرويف لربط عدن بالمحافظات وبناء سنترالات متنقلة وادخال التلكس الآلي ومع ان تلك الانجازات التي قامت بها الهيئة قد حلت بعض المصاعب والاختناقات الا ان التجهيزات كانت قديمة وتماثلية ولاتواكب النمو المتسارع على طلب الاتصالات ولاتتماشى مع متطلبات العصر الحديث، حيث كانت عدد الخطوط الهاتفية في محافظة عدن (19.600) خط والعاملة (16.879) خطاً .

وكانت معظم ضواحي عدن قبل الوحدة تفتقر الى شبكة الاتصالات وكانت سعة السنترالات وشبكتها القديمة لاتلبي الطلبات المتزايدة للخدمة الهاتفية ، مما ادى الى زيادة الاختناقات وصعوبة الحصول على خدمة الهاتف ، اما انظمة التراسل بين هذه السنترالات فكانت هي الاخرى قديمة وعبارة عن كيبلات نحاسية منذ الخمسينيات وكان التراسل بين عدن والمحافظات الاخرى يتم عبر شبكة مايكروويف انشئت في عام 1985م وكانت تعمل بتقنيات سابقة تماثلية (تقنية التقسيم الترددي FDM) وكانت السعة الاجمالية لهذه الشبكة (960) قناة منها (196) قناة مخصصة للاتصالات مع المحافظات وقد توقف العمل بهذا النظام في التراسل عام 1999م.

بعد 22 مايو 1990م وقفت قيادة وزارة الاتصالات ومؤسسة الاتصالات أمام هذا الوضع ورأت بأنه لابد من تحديث الاتصالات في عدن . وقد تمثلت اجراءات التحديث في الآتي :

- تأسيس فرع إدارة الانشاءات في المؤسسة العامة للاتصالات في عدن مهمتها انشاء البنية التحتية وتنفيذ مشاريع الاتصالات في المحافظة .
- تحديث شبكة الميكروويف بالتراسل بين عدن والمحافظات وتحويلها من شبكة تماثلية قديمة بسعة (196) قناة الى شبكة مكيروويف رقمية بسعة (1960) قناة رقمية حديثة .
- تحديث هيكلية نظام التراسل بين عدن والمحافظات باستخدام احدث تقنيات الألياف البصرية وقد مر بعدة مراحل :

أ- الهيكل النبضي اللاتزامني بسعة اجمالية بلغت (1920) قناة.

ب- الهيكل النبضي المتزامن :

المرحلة الاولى (1920) قناة
المرحلة الثانية (7560) قناة
المرحلة الثالثة (30240) قناة

- انشاء الكيبل البحري لربط اليمن بدول العالم عبر منفذ عدن جيبوتي بأحدث تقنيات الألياف البصرية بطول (226) كيلو متراً وإنشاء محطة الربط الطرفية في المعلا لتربط بين شبكة الاتصالات القائمة (PSTN) ومنظومة الكيبل البحري حيث تشتمل على أجهزة الملتيبكس الخاصة بالدوائر الهاتفية ، وقد تم تجهيزها حينئذ بـ (1920) قناة علماً بأن السعة القصوى لهذا الكيبل تبلغ (10) آلاف قناة هاتفية دولية.
- انشاء سنترال يمن موبايل في دارسعد للهاتف السيار - الجيل الثالث - من نظام CDMA بسعة مركبة (300) الف خط قابلة للزيادة الى (600) الف خط.

كما تم اقامة (15) محطة تابعة لهذا النظام لتغطية محافظة عدن ، وبلغت سعة كل محطة (1800) قناة لاسلكية وقد بلغت كلفة انشاء سنترال يمن موبايل والمحطات التابعة له في محافظة عدن ثمانمئة واربعة ملايين وسبعمائة وخمسين الف ريال اي مايقارب اربعة ملايين وثلاثمئة وخمسين الف دولار.

- إدخال خدمة الهاتف السيار في مايو 1992م ليحل مبدئياً اشكالية محدودية خطوط الهاتف في عدن وإدخال نظام اتصال حديث وكانت اليمن من أوائل دول المنطقة التي تدخل هذا النظام في ذلك الوقت.
- الغاء جميع السنترالات القديمة التماثلية واستبدالها بسنترالات رقمية حديثة بسعة اجمالية بلغت في 5 مارس 2005م (116.212) خطاً مجهزاً يعمل منها (82.984) خطاً بمبلغ اجمالي يقارب تسعة وستين مليوناً وسبعمائة وسبعة وعشرين الفاً ومائتي دولار امريكي.
- انشاء منظومة الاتصالات الريفية في عدن لتغطي ضواحي عدة مكونة من :

أ- الهاتف اللاسلكي الثابت CDMA بسعة مركبة (690) خطاً لتخدم المواقع التي لاتتوفر فيها الشبكة وخاصة في ضواحي محافظة عدن.

ب- محطات الاتصالات الريفية ويبلغ عددها (5) محطات بسعة مركبة (414) خطا هاتفياً تعمل منها حالياً مايزيد على (228) خطاً وكلفة هذا المشروع تبلغ حوالي سبعمائة واثنين وسبعين الفا وثمانمئة دولار.

- الغاء الشبكة الهاتفية القديمة واستبدالها بشبكة هاتفية جديدة وبسعات كبيرة جداً وتزامن ذلك مع استبدال وصلات التراسل بين سنترالات مناطق محافظة عدن بشبكة الياف بصرية مزودة بأحدث التقنيات.

الانترنت

تم تجهيز مشروع متكامل للإنترنت يشمل جميع المحافظات ، اما في محافظة عدن فقد بدأ العمل فيه في ابريل عام 2002م وكان عدد المشتركين (4759) حتى نهاية 2002م ونهاية عام 2004م وصل عدد المشتركين في خدمة الانترنت الثابتة الى (31444) بالاضافة الى مشتركي بطائق الدفع المسبق.

سوبر يمن نت

يوجدفي عدن حالياً ستة سنترالات ATM FR + لتراسل المعطيات وتستطيع هذه السنترالات ربط المناطق الموجودة فيها بجميع انحاء الجمهورية ، كما تم تركيب نظام ADSL في اربع مناطق من عدن هي منطقة المعلا بعدد (120) قناة ومنطقة خورمكسر (70) قناة والمنصورة (70) قناة ومنطقة كريتر (70) قناة بعدد (336) مشتركاً وهو عدد قابل للزيادة.

وقد بلغت الكلفة التقديرية للمشاريع في مجال البناء وتحديث الاتصالات خلال الفترة (1990م حتى ديسمبر 2004م) ستة عشر مليار ريال مشتملة على متطلبات الكهرباء والتكييف والاثاث والماء وعدد من المباني المنتشرة في جميع مدن ومديريات محافظة عدن بحيث تحتوي هذه المباني على السنترالات الجديدة المنتشرة ومراكز خدمة المشتركين ومراكز صيانة الخطوط الهاتفية.

وهذه المشاريع حسب التسلسل الزمني هي كالآتي:-

- استبدال السنترالات الرقمية القديمة باخرى حديثة وبسعة (23) الف خط في عدن عام 91م بتكلفة قدرها (725.000) ريال.
- سنترال الهاتف السيار سعة (15) الف خط مع محطات خلال التغطية في محافظة عدن بتكلفة (84) مليون ريال عام 92م اضافة الى تركيب سنترال صغير (ماتيل) في المعلا.
- تركيب جهاز كمبيوتر لإعمال الادارة في المؤسسة بمديرية المعلا عام 93م بتكلفة بلغت (24.19) مليون ريال.
- مشروع كمبيوتر / فاكس (1500) ميجابيت في المعلا عام 94م بكلفة قدرها (15.72) مليون ريال.
- الكابل البحري الذي يربط عدن بجيبوتي وشرق آسيا واوروبا سعة (345) قناة في عدن ومشاريع خدمة النداء الالي (البيجر) وخدمة الراديو تلفون في مديرية المعلا بتكلفة اجمالية للمشاريع قدرها (323) مليون ريال عام 95م .
- مكتب بريد المنصورة وشبكة خدمة المعلومات (انترنت) عام 96م بكلفة وصلت الى (13.291) مليون ريال.
- وفي عام 97م كانت المشاريع هي تحديث وتطوير الاتصالات في محافظة عدن، شبكة الكابلات صيرة - عدن ، مكاتب بريد المعلا ودارسعد ، مكتب بريد تبادلي توسعة سنترال عدن عدد (5) آلاف خط هاتفي والمرحلة الاولى من الاتصالات بسعة (500) خط ووصلت التكلفة الكلية لهذه المشاريع (847.571) مليون ريال.
- وفي عام 98م كانت المشاريع هي مباني رأس برادلي مع استكمال السور (4) وهدم وإعادة بناء مكتب بريد الشيخ عثمان بكلفة قدرها (138.384)مليون ريال.
- اما مشاريع عام 99م فهي (7) سنترالات مع شبكة الكابلات في عدد من المديريات بسعة خطوط بلغت (33) الف خط، مكتب بريد التواهي ، مباني منطقة العريش، مبنى سنترال دارسعد مع السنترال الرقمي بسعة (4) آلاف خط ، بناء مكتب بريد القلوعة، ترميم صالة الجمهور(البريد العام) ، إنشاء مركز الحاسب الآلي بالشبكة الوطنية (البريد العام) ، إنشاء سنترال العريش وجميع هذه المشاريع تكلفتها إلى اكثر من (5.2) مليار ريال.
- اما مشاريع عام 2000م فكانت سنترال دارسعد مع اجهزة التراسل والشبكة والقوى وكبينة الاتصالات في صلاح الدين (120) خطاً بكلفة بلغت (497.500) مليون ريال .
- وفي عام 2001م تم توسعة سنترال المنصورة بسعة خطوط(4048) خطاً وبكلفة بلغت (312.980) مليون ريال.
- توسعة سنترالات الممدارة ومدينة الشعب بسعة خطوط (4524) ومشروع السنترال والشبكة في بئر أحمد بسعة 1500 خطاً، مشاريع سنترال وشبكة رئيسية وفرعية في المنصورة والبريقة بسعة خطوط(1024) ومشروع اعادة تأهيل وتحسين ثلاثة مكاتب بريد في المحافظة وكذا انشاء سنترال وشبكة في المنطقة الحرة كالتكس وجميع هذه المشاريع تمت عام 2002م بكلفة وصلت الى اكثر من (2.2) مليار ريال.
- اما عام 2003م فقد شهد توسعاً في عدد من السنترالات والشبكات مع اضافة خطوط بلغت (13.264) خطاً وبكلفة وصلت الى اكثر من (1.573) مليار ريال.
- وفي عام 2004م فقد تركزت مشاريع الوزارة في انشاء (15) محطة يمن موبايل + قوى + غرفة+ برج+ وباجمالي سعة خطوط وصلت الى (27) الف خط وبكلفة قدرها (527.250) مليون ريال.

القطاع الصحي في عدن يشهد تناميـــا ملحوظا في ظل الوحدة المباركة

شهد القطاع الصحي في عدن خلال عهد الوحدة المباركة تناميا ملحوظا من حيث عدد المنشآت والتجهيزات وعدد المراكز الصحية الجديدة في مختلف مديريات المحافظة، فضلا عن المراكز التخصصية وإنشاء المستشفيات العامة الجديدة المواكبة للازدياد السكاني والتوسع العمراني المذهل الذي شهدته عدن .

ويمكن القول إن الاكتفاء ملحوظ في عدد المرافق والمنشآت الطبية الحكومية ناهيك عن المنشآت والمستوصفات الطبية الأهلية التي منحتها الدولة ممثلة بوزارة الصحة العامة تراخيص لإنشائها ومزاولة مهنها والتي تؤدي هي الأخرى الدور الإيجابي المكمل للمرافق الصحية الحكومية بالمحافظة .. في إطار التكامل والاهتمام بالاستثمار الصحي الذي يعول عليه كثيراً .

وتتميز عدن بوجود الكادر الطبي المؤهل من خلال الأطباء العموميين والاختصاصيين الذين ارتفع عددهم من 566 طبيباً في عام 1994 م إلى نحو 950 طبيبا بالإضافة إلى الفنيين والمهندسين والصيادلة الذين يصل عددهم الإجمالي إلى نحو 5000 موظف موزعين على مختلف منشآت المحافظة بينما كان عدد أطباء الأسنان في عدن في عام 1994 م حوالي 30 طبيباً فقط وعدد الصيادلة لايتجاوز 48 صيدلياً .

والمنشآت والمرافق الصحية الجديدة التي تم إنشاؤها في المحافظة في عهد الوحدة المباركة كثيرة ومتنوعة ولعل أهمها أول مركز للقلب يجري إنشاؤه الآن في عدن وكذا إعادة تأهيل وتجهيز مستشفى عدن العام الذي من المتوقع استكماله قريباً بكلفة قدرها 31 مليون دولار إضافة إلى بناء وتجهيز مستشفى 22 مايو بالمنصورة بكلفة قدرها 120 مليون ريال وتجهيز مستشفى الجمهورية وقسم الحوادث به بأكثر من 265 مليون ريال وبناء وتجهيز المختبر المركزي بمبلغ 165 مليون ريال كما تم تجهيز بنك الدم بالمحافظة بمبلغ 200 مليون ريال . بالإضافة إلى إنشاء وتجهيز المركز الإقليمي للسل بمبلغ 850 مليون ريال وإعادة تأهيل مستشفى الوحدة التعليمي بالشيخ عثمان بكلفة 200 مليون ريال .

وهناك العديد من المشاريع الأخرى من مراكز أمومة وطفولة وإعادة تأهيل مستشفى النساء والولادة ومستشفى الأمراض النفسية والمراكز والمجمعات الصحية الأخرى التي تم إنشاؤها في مختلف المناطق والتجمعات السكانية فضلاً عن مباني مكتب إدارة الصحة العامة ومبنى الهيئة العليا للأدوية .

وإجمالا فان أكثر من 12 مليار ريال هي كلفة المنشآت والمباني التي نالتها عدن في العهد الوحدوي ولا تزال وتيرة العطاء مستمرة ومتسارعة وصولا لتحقيق الأهداف والغايات المأمولة ويأتي في مقدمتها قرار تحويل مستشفى الجمهورية إلى هيئة والذي تم إقراره مؤخرا في إطار اهتمام القيادة السياسية بشؤون عدن باعتبارها عاصمة اقتصادية وتجارية لليمن كما تصب الاهتمامات ـ خلال الفترة القادمة ـ في استكمال ماتبقى من إعادة تأهيل شبكة الخدمات الصحية في المحافظة وتجهيز وتحديث القدرات العلاجية والتشخيصية للمرافق الصحية .. والمواكبة لتغطية المناطق السكنية الجديدة بالخدمات الصحية والمشاركة بفعالية في تنفيذ خطط وزارة الصحة العامة والسكان والهادفة إلى استكمال تغطية الفئات السكانية المستهدفة بالخدمات الوقائية.

كما يجري التركيز على خطط تأهيل الكادر الصحي الطبي والتمريضي والفني المساعد عبر وزارة الصحة العامة والسكان .. في إطار الاهتمام العام وتوجهات الدولة لتفعيل وتطوير القطاع الصحي على مستوى الوطن كافة .

وقد بلغ عدد المستشفيات في عام (2000) أربعة مستشفيات احتوت على (1337) سريراً وبلغت كذلك عدد مؤسسات الرعاية الصحية الأولية ثمانية مجمعات وخمسة مراكز صحية ومركزين للأمومة، أما في العام 2004م فقد وصل عدد المستشفيات إلى خمسة مستشفيات وعدد الأسرة فيها (1437) سريراً، ومؤسسات الرعاية الصحية الأولية: مجمعات (8) ومراكز صحية (5) ومراكز أمومة (6)، أما في العام 2006م قدرت عدد المستشفيات بنحو (5) مستشفيات وصل عدد الأسرة فيها إلى (1437) سريراً، ومؤسسات الرعاية الصحية الأولية مجمعات (12) ومراكز صحية (9) ومراكز أمومة بلغ عددها (6) مراكز.

وفي مستشفى الوحدة التعليمي بمديرية الشيخ عثمان هناك إنجازات ومشاريع تمّ تحقيقها، منها بناء العيادات الخارجية بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية عام 2001م بكلفة قدرها (25) مليون ريال بتمويل من السلطة المحلية في المحافظة ومشروع مركز الكلى الإقليمي بقيمة 420 مليون ريال يمني، بتمويل من وزارة الصحة لا زال العمل جاريا فيه، ومشروع مركز الطوارئ التوليدية بتمويل من السفارة الأمريكية بكلفة قدرها (224) ألف دولار، أي بما يقدر (44) مليون ريال يمني، ومشروع إعادة تأهيل مبنى الأمومة المرحلة الأولى بكلفة (67) مليون ريال يمني، عام 2005م، بتمويل من وزارة الصحة والسكان .

ومن ضمن المشاريع التي تمّت بمستشفى الوحدة كان التركيز على مبنى الأمومة، فلقد تمّ تأهيله بشكل جزئي ويتكون من أربعة أدوار، بالإضافة إلى تركيب مولد كهربائي احتياطي جديد بقوة 500 كيلو فولت إمبير، وقد تمّ إنجاز هذا المشروع عام 2004م، بالإضافة إلى مشروع آخر بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية حيث تمّ إنجازه في عام 2001م.

ويعتبر مركز الكلى من المشاريع التخصصية التي يتم التركيز عليها تركيزاً كبيراً، ومن المراكز المهمة التي يجب أن تتوافر داخل محافظة عدن .

14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
يصدر عن مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر - عدن - الجمهورية اليمنية
تأسست في عدن بتاريخ 19 يناير 1968م

رئيس مجلس الإدارة - رئيس التحرير
أحمد محمد الحبيشي
Ahmedalhobishi@Yemen.Net.Ye

السبت 22 مايو 2010م السنة الثانية والأربعون

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

تعزيز الوحدة الوطنية وتوظيف الطاقات والجهود والإمكانيات لتحقيق أهداف التنمية يجسد قمة الوفاء لمبادئ الثورة اليمنية الخالدة

14 أكتوبر

14 OCTOBER

يومية - سياسية - عامة

يصدر عن مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر - عدن - الجمهورية اليمنية

تأسست في عدن بتاريخ 19 يناير 1968م

اهداف الثورة اليمنية

- التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما وإقامة حكم جمهوري عادل وإزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات.
- بناء جيش وطني قوي لحماية البلاد وحراسة الثورة ومكتسباتها.
- رفع مستوى الشعب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافيا.
- إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل مستمد أنظمته من روح الإسلام الحنيف.
- العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة.
- احترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والتمسك بمبدأ الحياد الايجابي وعدم الانحياز والعمل على إقرار السلام العالمي وتدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم.

8

السبت 22 مايو 2010م ■ السنة الثانية والأربعون

ملحق خاص بمناسبة العيد الوطني العشرين للجمهورية اليمنية

الوحدة

أدارت عجلة الاستثمار في المحافظات الجنوبية

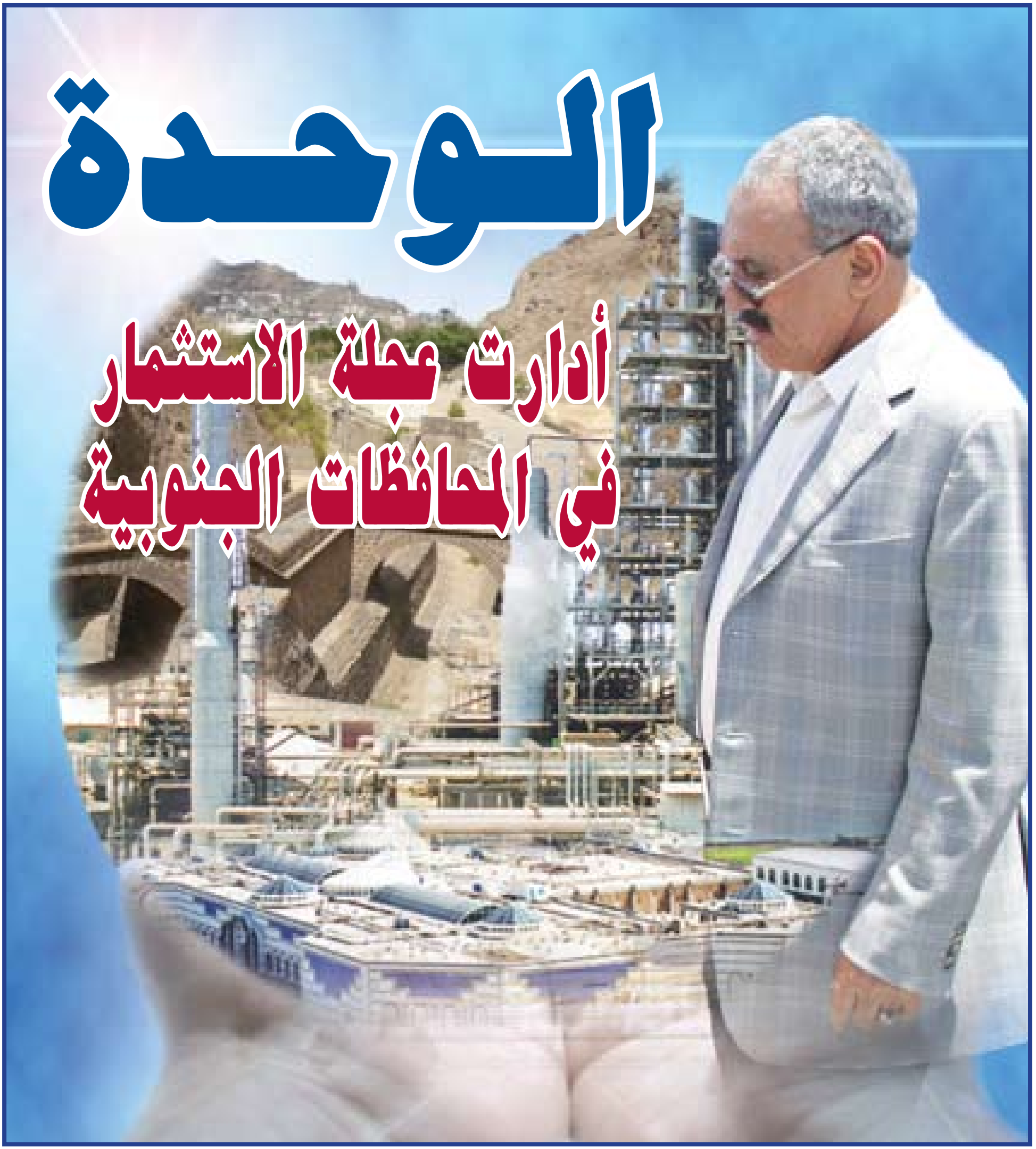

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

نحن كبرنا في عيون الآخرين فلا نقزم أنفسنا ولا نعود إلى الماضي التشطيري أو الإمامي أو الاستعماري

الاستثمار في المحافظات الجنوبية والشرقية نهضة غيرت وجه الحياة

■ المنطقة الحرة وعد القائد لشعب اليمن

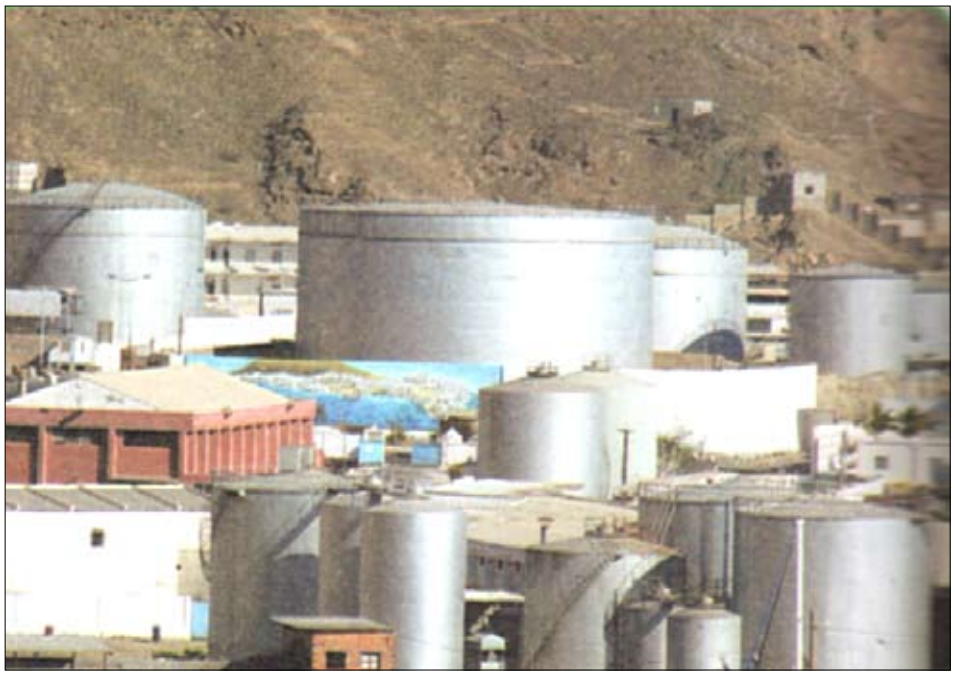

■ مشاريع صناعية في حضرموت

حظي الاستثمار بأولوية كبيرة في اهتمامات فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الذي أكد منذ خطابه الأول بمناسبة إعلان قيام الجمهورية اليمنية في 22مايو1990م بناء الاقتصاد الوطني القومي والاهتمام بالإخوة المغتربين كتجسيد لحرص دولة الوحدة على رعايتهم وتقديم كافة التسهيلات لهم ودعم استثماراتهم داخل الوطن ومساعدتهم على المساهمة الفعالة في جهود التنمية الشاملة .

ولم يخل بيان سياسي أو خطاب أو كلمة لفخامة الرئيس القائد من تجديد التأكيد على إعطاء المزيد من الاهتمام للاستثمار وتشجيع المستثمرين وتكرار الدعوة لهم للاستثمار في اليمن وأنهم سيجدون من الجهات المعنية كافة التسهيلات والرعاية سواء في المجال السياحي أو الصناعي أو الزراعي أو الصحي أو في مجالات الطاقة والنفط والغاز والمعادن وفي المنطقة الحرة بعدن وغيرها بما يحقق المصالح المشتركة للجميع .

ويحرص فخامته على استقبال المستثمرين ورجال الأعمال العرب والأجانب الدين يقومون بزيارة اليمن واللقاء معهم خلال زياراته الخارجية بهدف تأكيد جدية القيادة السياسية والحكومة في تقديم كافة أوجه الدعم لهم وتشجيعهم على الاستثمارفي اليمن وعرض الفرص الاستثمارية المتاحة في اليمن كوجهة استثمارية واعدة

كما يحث فخامته دائما الحكومة على تقديم المزيد من التسهيلات للاستثمار والتركيز على المشاريع الإنتاجية والإستراتيجية التي توفر المزيد من فرص العمل وتسهم في إيجاد تنمية حقيقية وعادلة تعالج قضايا المجتمع .

وحقق الاستثمار في المحافظات الجنوبية والشرقية من الوطن – قفزة كبيرة نتيجة للرعاية الخاصة التي أولاها فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية للاستثمار والمستثمرين وتوجيهاته المستمرة للجهات المعنية بتقديم كافة التسهيلات والامتيازات التي يمنحها قانون الاستثمار رقم 22لسنة 2006 بإنشاء الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني التي دمجت مصلحة المساحة والسجل العقاري ومصلحة أراضي وعقارات الدولة وقطاع التخطيط الحضري بوزارة الأشغال العامة والطرق في هيئة واحدة من أهم أهدافها تحقيق الاستفادة القصوى من أراضي وعقارات الدولة واستغلالها الاستغلال الأمثل وتحديد وظائفها وأولويات التصرف فيها بما يخدم أغراض التنمية المختلفة وإيجاد بيئة مناسبة لجذب الاستثمارات المختلفة وتشجيعها وتقديم التسهيلات اللازمة لإقامتها .

وشجع فخامته المستثمرين اليمنيين والعرب والأجانب على القدوم إلى اليمن والاستثمار لما للاستثمار من أهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير فرص العمل وتقليص البطالة والحد من الفقر وخصوصا في المحافظات الجنوبية والشرقية .

ويعتبر إيجاد بيئة استثمارية جاذبة احد أهم محاور البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية الذي أكد تشجيع الاستثمار وتقديم كافة التسهيلات للاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية وتطوير القوانين والإجراءات المتصلة بالاستثمار وفي مقدمتها قانون الاستثمار وتخصيص أراض للاستثمار في كافة المحافظات وتوفير الخدمات الأساسية لها وتفعيل دور الهيئة العامة للأراضي وتعزيز ثقة المستثمرين واتخاذ المزيد من الخطوات لتبسيط الإجراءات الجمركية والارتقاء بنوعية الخدمات المصرفية والوصول بها إلى المستوى العالمي.

وتنفيذا لتوجيهات رئيس الجمهورية فقد بذلت الحكومات المتعاقبة جهودا كبيرة في تحسين بيئة الاستثمار من خلال تقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وتطبيق مبدأ النافذة الواحدة للتعامل مع كافة المشاريع والأنشطة الاستثمارية عبر جهة واحدة هي الهيئة العامة للاستثمار حيث تم التوقيع على العديد من اتفاقيات التفاهم بين الهيئة وكافة الجهات الحكومية ذات الارتباط بالنشاط الاستثماري التي تحدد كافة الاختصاصات والمهارات التي تقوم بها مكاتب الجهات المعنية لدى الهيئة العامة للاستثمار كما صدر قرار مجلس الوزراء في نهاية العام 2007 بشان إنشاء الهيئة العامة القابضة للتنمية العقارية والاستثمارية والتي تم تسليمها كافة أراضي الدولة الصالحة للأنشطة الاستثمارية لتقوم بإدارتها والترويج لها والدخول بها كشريك مساهم في المشاريع الاستثمارية مقابل قيمة الأراضي .

وقامت الحكومة بإقرار مصفوفة تحرير مناخ الاستثمار وإصدار القرارات اللازمة لتنفيذها وتفعيل دور المحاكم التجارية وتخصيص قاض فيها للبت في القضايا الاستثمارية .

وشهد العام 2007 حدثا استثماريا كبيرا تمثل في انعقاد موتمر فرص الاستثمار في الجمهورية اليمنية بمشاركة واسعة من الشركات والمؤسسات الخاصة في اليمن ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وقد أسفر المؤتمر عن توقيع العديد من الاتفاقيات لمشاريع استثمارية واعدة وكبيرة بقيمة إجمالية تصل إلى (7,3) مليار دولار.

■ قفزة نوعية في مشاريع الاسمنت في لحج

■ استثمارات على ساحل أبين

■ منشآت صناعية في المهرة

(2885) مشروعا في مختلف القطاعات الاقتصادية

المحافظات الجنوبية تجتذب المشاريع الاستثمارية في ظل الوحدة

في إطار جهود الحكومة لتحسين البيئة الاستثمارية وتعزيز وتطوير نتائج هذا المؤتمر شهدت مدينة المكلا- بمحافظة حضرموت – في بداية عام 2008 التظاهرة الاستثمارية والاقتصادية المتمثلة في مؤتمر الاستثمار السياحي والعقاري الذي نظمته غرفة تجارة وصناعة حضرموت بالتعاون مع الهيئة العامة للاستثمار ووزارة السياحة يومي 26و 27 مارس وعرضت فيه فرص استثمارية حقيقية وجاهزة على رجال الأعمال بكلفة استثمارية بلغت (3) مليارات دولار .

كما تم تشكيل لجنة فنية بقرار من مجلس الوزراء تتولى الإعداد والتحضير لعقد منتديات اقتصادية دورية للترويج للاستثمار على مستوى القطاعات الاقتصادية منها مؤتمر صناعة مستقبل اليمن الذي عقد في مدينة المكلا يومي 22و23 ديسمبر من عام 2008 والذي نظمته غرفة تجارة وصناعة حضرموت ووزارة الصناعة والتجارة .

وتؤكد إحصائيات الهيئة العامة للاستثمار أن عدد المشاريع الاستثمارية المرخص لها في المحافظات الجنوبية والشرقية منذ تأسيس الهيئة في عام 1992 حتى عام 2008- قد بلغ (2885) مشروعا في القطاعات الصناعية والزراعية والسمكية والخدمات والسياحية.

وقدر إجمالي رأس المال الاستثماري لتلك المشاريع بتريليون و130 مليارا و 765 مليونا و632 ألف ريال والموجودات الثابتة (569) مليارا و100 مليون و 924 ألف ريال ووفرت تلك المشاريع (906؛71) فرص عمل خلال الفترة 1992 - 2008 م .

وقطاعيا حاز القطاع الصناعي على العدد الأكبر من المشاريع الاستثمارية في المحافظات السبع (1377) مشروعا برأس مال استثماري قدره (623) مليارا و (695) مليونا و(387) ألف ريال وبموجودات ثابتة قدرها (444) مليارا و (905) ملايين و (736) ألف ريال وفرت (33,821) فرصة عمل.

وتلاه القطاع الزراعي (210) مشروعات برأس مال استثماري قدره (13)مليارا و 348 مليونا و 834 ألف ريال وبموجودات ثابتة وقدرها (7) مليارات و 971 مليونا و 168 ألف ريال كما وفرت (3744) فرصة عمل.

وسجل القطاع السمكي (150) مشاريع برأس مال استثماري قدره (37) مليارا و 805 ملايين و 563 ألف ريال وبموجودات ثابتة قدرها (25) مليارا و 871 مليونا و 540 الف ريال كما وفرت (5053)فرصة عمل.

أما القطاع الخدمي فقد وصل عدد مشاريعه (693)مشروعا برأس مال استثماري قدره (317) مليارا و 746 مليونا و750 ألف ريال وبموجودات ثابتة قدرها (51) مليارا و 608 ملايين و 836 ألف ريال وفرت (13,234) فرصة عمل.

بينما استقطب القطاع السياحي (455) مشروعا برأس مال استثماري قدره (138) مليارا و 169 مليونا و96 ألف ريال وبموجودات ثابتة قدرها (38) مليارا و 743 مليونا و 644 ألف ريال وفرت (054 . 16) فرصة عمل .

محافظة عدن

حلت محافظة عدن في المركز

مجمع الرماح السكني - عدن

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

نحن مع الرأي والرأي الآخر ولكننا ضد الإرهاب والعنف وأعمال الشغب والتخريب

عدد خاص
بمناسبة عيد الوحدة
22مايو 2010م

المستشفى السعودي وعدن مول - عدن

حركة عمرانية مستمرة في مدينة عدن

الأول على مستوى المحافظات الجنوبية والشرقية في عدد المشاريع الاستثمارية المرخصة من الهيئة العامة للاستثمار التي بلغ عددها (1477) مشروعا برأس مال استثماري قدرة (429) مليارا و 228 مليونا و 461 ألف ريال وبموجودات ثابتة قدرها (158) مليارا و 813 مليونا و870 ألف ريال ووفرت المشاريع (31, 826) فرصة عمل .

وسجل القطاع الصناعي (719) مشروعا وبرأس مال قدره (133) مليارا و 918 مليونا و 779 ألف ريال وبموجودات ثابتة قدرها (91) مليارا و649 مليونا و 723 ألف ريال وفرت (462,14) فرصة عمل.

وسجل القطاع الزراعي (18) مشروعا برأس مال وقدره مليارا و81 مليونا و59 ألف ريال وبموجودات ثابتة قدرها (618) مليونا و 874 ألف ريال ووفرت (4 0 0) فرصة عمل.

وبلغ عدد المشاريع السمكية (23) مشروعا برأس مال قدره (12) مليارا و 225 مليونا و 11 ألف ريال ووفرت (1649) فرصة عمل وبلغ عدد المشاريع الخدمية (466) مشروعا برأس مال قدره (169) مليارا و 84 مليونا و 812 ألف ريال وبموجودات ثابتة قدرها (28) مليارا و 717 مليونا و 147 ألف ريال ووفرت (6923) فرصة عمل بينما بلغ عدد المشاريع السياحية (251) مشروعا برأس مال وقدره (112) مليارا و(917) مليونا و(872) ألف ريال وبموجودات ثابتة قدرها (28) مليارا و115 ألف ريال ووفرت (8392) فرصة عمل.

محافظة حضرموت

جاءت محافظة حضرموت في المركز الثاني بواقع (904) مشاريع برأس مال استثماري قدره (258) مليارا و (624) مليونا و 453 ألف ريال وبموجودات ثابتة قدرها (162) مليارا و 554 مليونا و 697 ألف ريال كما وفرت (25,999) فرصة عمل.

و كان نصيب القطاع الصناعي منها (446) مشروعا برأس مال قدره (159) مليارا و(540) مليونا و 778 ألف ريال وبموجودات ثابتة قدرها (129) مليارا و (60) مليونا و (289) ألف ريال ووفرت (249 . 11) فرصة عمل.

وسجل القطاع الزراعي (112) مشروعا برأس مال قدره (5) مليارات و 952 مليونا و 592 ألف ريال وبموجودات ثابتة قدرها (4) مليارات و(498) مليونا و (178) ألف ريال ووفرت (1751) فرصة عمل.

وسجل القطاع السمكي (85) مشروعا برأس مال وقدره (20) مليارا و508 ملايين و 842 ألف ريال وبموجودات عنانثابتة قدرها (13) مليارا و (55) مليونا و 728 ألف ريال ووفرت (2704) فرص عمل.

وبلغ عدد مشاريع القطاع الخدمي (124) مشروعا برأس مال قدره (54) مليارا و (519) مليونا (819) ألف ريال وبموجودات ثابتة قدرها (8) مليارات و (812) مليونا و(19) ألف ريال ووفرت (3806) فرص عمل وبلغ عدد مشاريع القطاع السياحي(137) مشروعا برأس مال قدره (18) مليارا و (102) مليون و(412) ألف ريال وبموجودات ثابتة قدرها (7) مليارات و (128) مليونا و (310) آلاف ريال ووفرت (6489) فرصة عمل .

ومن أهم المشاريع الإستراتيجية في محافظة حضرموت مصنع اسمنت حضرموت الذي تبلغ كلفتة حوالي (21) مليار ريال ومشروع استزراع الروبيات ومصنع الأدوية بوادي وعدد آخر من المشاريع التي ستسهم دون شك في تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمحافظة.

محافظة لحج

في محافظة لحج رخصت هيئة الاستثمار (181) مشروعا برأس مال استثماري قدره (201) مليار و(550) مليونا و(922) ألف ريال وبموجودات ثابتة قدرها (98) مليارا و(355) مليونا و (909) آلاف ريال ووفرت (5579) فرصة عمل.

وتوزعت مشاريع لحج كالآتي :

القطاع الصناعي (98) مشروعا برأس مال قدره (124) مليارا و(359) مليونا و (950) ألف ريال وبموجودات ثابتة قدرها (86) مليارا و (844) مليونا و (678) ألف ريال ووفرت (3367) فرصة عمل .

وسجل القطاع الزراعي (53) مشروعا برأس مال قدره (3) مليارات و (885) مليونا و (565) ألف ريال وبموجودات ثابتة قدرها مليار و 377 مليونا و 39 ألف ريال ووفرت (1171) فرصة عمل .

وفي القطاع السمكي هناك مشروع واحد برأس مال قدره (250) مليون ريال

مصنع اسمنت المسيمير - لحج

العلماء مطالبون بتوعية المجتمع لتحصينه ضد الممارسات الخاطئة والنعرات المقيتة والمغرضة

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

وبموجودات ثابتة قدرها (140) مليونا و (835) ألف ريال ووفر (22) فرصة عمل.
بينما سجل القطاع الخدمي (25) مشروعا برأس مال قدره (72) مليارا و (70) مليونا و (407) آلاف ريال وبموجودات ثابتة قدرها (9) مليارات و (703) ملايين و (546) ألف ريال ووفرت (919) فرصة عمل.
وسجل القطاع السياحي (4) مشاريع برأس مال قدره (985) مليون ريال وبموجودات ثابتة قدرها (811) ألف ريال ووفرت (100) فرصة عمل.

محافظة أبين

في محافظة أبين سجلت هيئة الاستثمار
(32) مشروعا برأس مال استثماري قدره (162) مليارا و (798) مليونا و(897) ألف ريال وبموجودات ثابتة (100) مليارو (261) مليونا و(826) ألف ريال كما وفرت (3021) فرصة عمل.
وكان نصيب القطاع الصناعي منها (20) مشروعا برأس مال استثماري قدره (154) مليارا و(829) مليونا و(709) آلاف ريال وبموجودات ثابتة قدرها (99) مليارا و (536) مليوناو(841) ألف ريال ووفرت (2860) فرصة عمل.
وبلغ عدد المشاريع الزراعية أربعة مشاريع برأس مال قدره (318) مليونا و (466) ألف ريال وبموجودات ثابتة قدرها (157) مليونا و (361) ألف ريال ووفرت (38) فرصة عمل.
وفي حين لم يسجل القطاع السمكي أي مشروع فقد بلغ عدد المشاريع الخدمية (7) مشاريع برأس مال قدره (7) مليارات و (637) مليونا و (22) ألف ريال وبموجودات ثابتة قدرها (540) مليونا و 75 ألف ريال ووفرت (113) فرصة عمل.
وهناك مشروع سياحي واحد برأس مال قدره (13) مليونا و(700) ألف ريال وبموجودات ثابتة قدرها (9) ملايين و (549) ألف ريال ووفر (10) فرص عمل.

محافظة شبوة

في محافظة شبوة سجلت هيئة الاستثمار (49) مشروعا برأس مال استثماري قدره (47) مليارا و (172) مليونا و (597) ألف ريال وبموجودات ثابتة قدرها (34) مليارا و (408) ملايين و (314) ألف ريال كما ووفرت (1179) فرصة عمل . وتوزعت مشاريع شبوة كالآتي :
القطاع الصناعي (26) مشروعا برأس مال قدره (43) مليارا و (933) مليونا و (16) ألف ريال وبموجودات ثابتة قدرها (32) مليارا و (710) ملايين و (990) ألف ريال ووفرت (720) فرصة عمل.
وسجل القطاع الزراعي مشروعين برأس مال قدره (545) مليون ريال وبموجودات ثابتة قدرها (310) ملايين و (18) ألف ريال ووفرا (28) فرصة عمل.
وهناك مشروعان في القطاع السمكي برأس مال قدره (138) مليونا و (793) ألف ريال وبموجودات ثابتة قدرها (127) مليونا و (711) ألف ريال ووفر المشروعان (36) فرصة عمل.
بينما سجل القطاع الخدمي (13) مشروعا برأس مال قدره مليار و(179) مليونا و (119) ألف ريال وبموجودات ثابتة قدرها (887) مليونا و (886) ألف ريال ووفرت (271) فرصة عمل.
وفي القطاع السياحي هناك (6) مشاريع برأس مال قدره مليار و(376) مليونا و (669) ألف ريال وبموجودات ثابتة قدرها (371) مليونا و (709) آلاف ريال ووفرت (124) فرصة عمل.

محافظة المهرة

في محافظة المهرة رخصت هيئة الاستثمار (199) مشروعا برأس مال استثماري قدره (28) مليارا و (189) مليونا و (693) ألف ريال وبموجودات ثابتة قدرها (12) مليارا و(596) ألف ريال كما وفرت (3397) فرصة عمل.
وتوزعت مشاريع المهرة كما يلي : القطاع الصناعي (63) مشروعا برأس مال قدرة (7) مليارات و(5) ملايين و (795) ألف ريال وبموجودات ثابتة قدرها (5) مليارات و (24) مليونا و(27) ألف ريال ووفرت (1116) فرصة عمل.
وبلغ عدد المشاريع الزراعية (10) مشاريع برأس مال قدره (665) مليون ريال وبموجودات ثابتة قدرها (391) مليونا و (149) ألف ريال ووفرت (155) فرصة عمل.
وسجل القطاع السمكي (39) مشروعا برأس مال قدره (4) مليارات و (681) مليونا و (991) ألف ريال وبموجودات ثابتة قدرها (3) مليارات و (309) ملايين و(255) ألف ريال ووفرت (642) فرصة عمل.
وبلغ عدد مشاريع القطاع الخدمي (36) مشروعا برأس مال قدره (11) مليارا و (805) ملايين و (464) ألف ريال وبموجودات ثابتة قدرها مليار و(761) مليونا و (19) ألف ريال ووفرت (653) فرصة عمل .
فيما سجلت المشاريع السياحية (51) مشروعا برأس مال قدره (4) مليارات و (31) مليونا و (443) ألف ريال وبموجودات ثابتة قدرها مليارات و (162) مليونا و (146) ألف ريال ووفرت (831) فرصة عمل .

محافظة الضالع

في محافظة الضالع سجلت مشاريع الاستثمار (43) مشروعا برأس مال استثماري قدره (3) مليارات و(200) مليون و (609) آلاف ريال و بموجودات ثابتة قدرها مليارات و (58) مليونا و(712) ألف ريال كما وفرت (905) فرص عمل.
وتوزعت مشاريع الضالع على النحو التالي : القطاع الصناعي (5) مشاريع برأس مال قدره (107) ملايين و(350) ألف ريال وبموجودات ثابتة قدرها (79) مليونا و (188) ألف ريال ووفرت (47) فرصة عمل وبلغ عدد المشاريع الزراعية (11) مشروعا برأس مال قدره (901) مليون و(152) ألف ريال وبموجودات ثابتة قدرها (600) مليون و (549) ألف ريال ووفرت (201) فرصة عمل وفي حين لم يسجل القطاع السمكي أي مشاريع فقد قدر عدد المشاريع الخدمية بـ (22) مشروعا برأس مال قدره مليار و(450) مليونا و (107) آلاف ريال وبموجودات ثابتة قدرها مليار و(186) مليونا و (971) ألف ريال ووفرت (549) فرصة عمل فيما بلغ عدد المشاريع في القطاع السياحي (5) مشاريع برأس مال قدره (742) مليون ريال وبموجودات ثابتة قدرها (192) مليونا و (4) آلاف ريال ووفرت (108) فرص عمل.

صوامع الغلال عدن

الغاز الطبيعي المسال في صدارة الاستثمارات في المحافظات الجنوبية

مشروع الغاز المسال سيوفر لليمن على مدى العشرين عاماً القادمة إيرادات تتراوح بين (30 ـ 50) مليار دولار

يعد مشروع الغاز الطبيعي المسال في منطقة بلحاف بمحافظة شبوة الذي تقدر كلفته بأكثر من (5) مليارات دولار وأشرف عليه شخصيا وتابعه لحظة بلحظة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية من المشاريع الإستراتيجية والإنمائية والخدمية وهو أكبر مشروع استثماري في اليمن.

وقد دشن رئيس الجمهورية في 19 نوفمبر من عام 2008 المرحلة الأولى من المشروع المتمثلة في وصول الغاز الطبيعي من حقول الغاز في القطاع رقم 18 بصافر في مأرب إلى منطقة ميناء بلحاف على ساحل البحر العربي عبر خط الأنبوب الممتد من صافر إلى منشآت التسييل والتصدير في بلحاف بطول (320) كيلومترا .

فخامة الرئيس يدشن مشروع الغاز الطبيعي المسال في بلحاف

مشروع بلحاف للغاز المسال - شبوة

إن تهويد القدس الإسلامية والمسيحية وكل الممارسات الإسرائيلية لا يمكن أن تلغي حقاً أو تضمن أمناً

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

تصدير الغاز.. أكبر مشروع استثماري في اليمن

يتكون المشروع من معملين لتسييل الغاز «إل إن جي» بطاقة مقدارها (6) ملايين و (900) ألف طن من الغاز الطبيعي في السنة الواحدة وبمعدل (3) ملايين و (450) ألف طن لكل معمل وخزانين للغاز الطبيعي المسال بسعة (140) ألف متر مكعب لكل خزان ورصيف بحري بطول (680) مترا لتحميل الغاز المسال إلى ناقلات الغاز البحرية بالإضافة إلى عدد من المرافق وتشمل مطارا جويا ومساكن للعاملين ومرافقها الخدمية ومباني دارية وورش صيانة ومتطلبات تشغيل المعامل.

كما يتكون المشروع من عدد من المنظومات التي تتضمن وحدات إزالة الغاز الحمضي ووحدة التخفيف ووحدة إزالة الزئبق ووحدة ما قبل التبريد للغاز الداخل ووحدة فصل الغازات ووحدة التسييل ووحدة التبريد ومنطقة تخزين غازات البروبان السائل والإيثان بالإضافة إلى مرافق تشمل وحدة طاقة كهربائية وتحلية المياه وأكسيد النتروجين وخزانات الديزل والمياه المقطرة وميناء تفريغ المواد والشعلة الرئيسية والحماية البحرية وغرفة التحكم المركزية ومطفأة الحريق والمباني الإدارية .

وأدار فخامة الرئيس عجلة التشغيل ايذانا بتدشين المرحلة الأولى ووصول الغاز الطبيعي إلى معامل التسييل في منطقة تصدير الغاز بلحاف وإيقاد شعلة الغاز في المشروع .

ويعمل في المشروع حوالي (12) ألف عامل منهم (60٪) من العمالة اليمنية بالإضافة إلى فرص العمل التي وفرها المشروع للآلاف من العمال الذين قاموا بالعمل في مشروع مد الأنبوب من منطقة صافر بمأرب إلى منطقة التصدير بلحاف وبطول (320) كيلومترا وبقطر (38) إنشا . وبدخول مشروع الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال حيز الوجود يصبح هو المشروع الاستثماري الصناعي الأكبر على الإطلاق في الجمهورية اليمنية.

ولذا فقد سجل تدشين الشركة في أغسطس من عام 2005م دخول الحكومة اليمنية والشركاء المساهمين في مرحلة جديدة ومهمة من التعاون تتمتع اليمن بموقع جغرافي متميز يتيح المجال للوصول بسهولة ويسر إلى كافة الأسواق العالمية للغاز الطبيعي المسال في حوض المحيط الهادئ في آسيا وكذا الأسواق الممتدة على طرفي المحيط الأطلنطي في كل من أوروبا وأمريكا.

كما أن كمية احتياطي الغاز الطبيعي المؤكدة كافية لإنتاج وتصدير (6,7) مليون طن متري من الغاز الطبيعي المسال سنويا لمدة عشرين سنة على الأقل لعملاء الشركة المشترين للغاز على المدى البعيد في كل من الأسواق الرئيسية في أمريكا الشمالية وكوريا الجنوبية وأسواق مستقبلية أخرى .

وتضم كمية احتياطي الغاز المؤكدة علميا والمتخصصة للمشروع (9,15) تريليون قدم مكعب يخصص منها حوالي تريليون لتلبية احتياجات السوق المحلية .

كما يوجد احتياطي محتمل أخر يقدر بنحو (0,7) تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي المسال حيت سيتم نقل الغاز المخصص للاستهلاك المحلي عبر خط انابيب فرعي إلى مدينة معبر الواقعة بمحافظة ذمار ذات التضاريس الجبلية .

ويزيد حجم المشروع على أربعين ضعفا بالمقارنة مع متوسط حجم الاستثمارات الكبرى في اليمن لذا فإن المشروع من شأنه أن يسهم بشكل كبير في تعجيل وتيرة النمو الاقتصادي الكلي واحدات نقلة صناعية نوعية في اليمن خلال الأعوام القادمة وترجح التقديرات الاقتصادية ـ بصورة متحفظة ـ أن يوفر المشروع للحكومة اليمنية على مدى الاعوام العشرين القادمة إيرادات تتراوح بين (30 ـ 50) مليار دولار ما يمنح البلاد حافزا اقتصاديا مهما يسهم في تعجيل وتيرة النمو والتقدم الاقتصادي.

وبالإضافة إلى الفوائد التي ستجنيها اليمن على المستوى الكلي سيوفر المشروع فرصا جمة للمواطنين اليمنيين لتطوير مهاراتهم التخصصية في بعض المجالات الهندسية والتجارية .

ولاشك أيضا في أن المشروع سيساعد على تعزيز فرص الاستثمار للشركات المحلية من خلال الخوض في منافسات تجارية على مستويات دولية.

ويوفر المشروع ـ حاليا ـ آلافا من فرص العمل خلال مرحلة الإنشاء وسيوفر حوالي (700) وظيفة دائمة لذوي الكفاءات العالية إضافة إلى حوالي (700) وظيفة خدمية عبر شركات تعاقدية طوال فترة عمل المشروع .

وقد تم تشغيل وحدة المعالجة الأولى بينما سيكون موعد جاهزية وحدة المعالجة الثانية خلال العام القادم .

وكانت الشركة وقعت ثلاث اتفاقيات طويلة المدى « تصل إلى 25 عاما « لتامين مبيعات الغاز الطبيعي المسال وتم توقيع إحدى هذه الاتفاقيات مع شركة « كوغاز » يتم بموجبها أمداد السوق الكورية سنويا بحوالي (30٪) من إجمالي حجم الصادرات السنوية للمشروع .

وحصلت الشركة بموجب هذا العقد في حينه على واحد من أفضل الأسعار في السوق الآسيوية . وتم توقيع العقود الأخرى مع كل من شركة « جي دي أف سويز» وشركة «توتال » للغاز والطاقة يتم بموجبها إمداد السوق الأمريكية بحوالي (70٪) من إجمالي حجم الصادرات السنوي للمشروع .

كما يتميز العقد الموقع مع السوق الآسيوية « كوغاز « بقدرته على تأمين دخل مستقر وثابت للمشروع بالمقارنة مع السوق الأمريكية التي تواجه احتمالات كبيرة للأرباح لكن بصورة أقل استقرارا لذا فقد تم اختيار السوق الآسيوية لضمان استقرار مستوى العائدات في الحالات التي تنكمش فيها السوق الأمريكية وكذلك لضمان الحصول على التمويل الإقراضي اللازم للمشروع من البنوك والهيئات المالية العالمية والذي بلغ (8.2) مليار دولار في عام 2008م .

وتتكون مجموعة ملاك الشركة من شركة توتال المديرة للمشروع بحصة (62.39 ٪) وشركة هنت للنفط بحصة (17.22 ٪) والشركة اليمنية للغاز بحصة (73،16 ٪) والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والمعاشات بحصة (5٪) وكذا مؤسسة اس كي الكورية الجنوبية بحصة (55،9٪) والمؤسسة الكورية للغاز «كوغاز « للغاز بحصة (6٪) والشركة هيونداي بحصة (5.88 ٪) .

وكانت الشركة استكملت في 27 فبراير من عام 2009 م أسطولها من ناقلات الغاز الأربع المؤجرة لصالح الشركة طيلة فترة المشروع والتي صنعتها شركة ميتسوبيشي للصناعات الثقيلة في مدينة ناجازاكي باليابان لصالح الشركة المالكة (ام آي اس سي بيرهاد) الماليزية وهي سري بلقيس و «ماريسك مأرب « و «سرية بلحاف « وستقوم تلك الناقلات بنقل الغاز الطبيعي المسال المصدر من اليمن الى أسواق أمريكا الشمالية كجزء من اتفاقيات مبيعات أبرمتها الشركة مع عدة مشترين بما في ذلك شركة توتال للغاز والطاقة المحدودة باعتبارها احد المشترين للغاز الطبيعي المسال الذي سينتجه المشروع على المدى البعيد .

وإجمالا سيتطلب المشروع (12) ناقلة لنقل الغاز الطبيعي المسال الذي سيتم تصديره من بلحاف الى المشترين الثلاثة وهم توتال للغاز والطاقة المحدودة وشركة سويس للغاز الطبيعي المسال ومؤسسة كوريا للغاز «كوغاز».

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

سنعرص دوما على تطوير العلاقات الثنائية مع الأشقاء والأصدقاء على قاعدة المصالح المشتركة وتبادل المنافع وعدم التدخل في الشؤون الداخلية

عدد خاص
بمناسبة عيد الوحدة
22مايو 2010م

المنطقة الحرة بعدن مشروع المستقبل

تعد مدينة عدن العاصمة الاقتصادية والتجارية لليمن وأول منطقة حرة صناعية وتجارية . وتتوفر فيها الثروة السمكية والأنشطة الصناعية المختلفة وفيها أقدم مصفاة للنفط . وتتوسع فيها باطراد استثمارات القطاع الخاص في المنطقة الحرة والمناطق الصناعية وفي النشاط السياحي.

وأصدر فخامة الرئيس علي عبدالله صالح القرار الجمهوري رقم 49 لسنة 1991 م بإنشاء الهيئة العامة للمناطق الحرة وأصدر القانون رقم 4 لسنة 1993 بشأن المناطق الحرة الذي ينص على إنشاء منطقة حرة تشمل مدينة عدن وتطبيق نظام المنطقة الحرة فيها على مراحل وإنشاء مناطق حرة أخرى في الجمهورية اليمنية بقرار من رئيس مجلس الوزراء .

ميناء المنطقة الحرة - عدن

وتتمثل مهام واختصاصات إدارة المنطقة الحرة بعدن في مسؤوليتها عن إدارة واستثمار وتطوير المنطقة الحرة من خلال إصدار التراخيص والمستندات القانونية اللازمة للأعمال ولمختلف النشاطات والمهن المسموح بها داخل المنطقة الحرة وتخصيص المساحات والمستودعات والأرصفة اللازمة للمشاريع داخل المنطقة الحرة وتمكين المستثمرين من الحصول على مختلف الخدمات والتسهيلات اللازمة وتملك واستئجار وتأجير الأراضي والعقارات .

وتوفر إدارة المنطقة الحرة في عدن خدمات تنافسية عالية المستوى لتأسيس وتشغيل المشاريع الاستثمارية.وتبذل جهدا مستمرا لبناء قدراتها المؤسسية وتحسين إجراءاتها الإدارية وإيجاد بيئة عمل جاذبة للمستثمرين.

كما تنسق المنطقة الحرة مع الهيئة العامة للاستثمار لرصد سوق الاستثمارات الاقليمية والدولية لتعزيز قدرتها التنافسية والعمل لتحقيق أهدافها من خلال الالتزام بمبادئ الشفافية والمحافظة على البيئة والتحسين المستمر لعملياتها وخدماتها لمجتمع الأعمال.

وتستهدف الحكومة تطوير عدن كمحور اقليمي بمواصفات عالمية لتقديم الخدمات اللوجيستية والتصنيع بحيث تكون المنطقة الحرة بعدن القوة المحركة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عدن واليمن عموما .

وتحتل المنطقة الحرة بعدن أولوية في خطط واستراتيجيات الدولة لما تتمتع به من إمكانيات جغرافية واقتصادية.

وبدأ تنفيذ المرحلة الأولى من تطوير المنطقة الحرة بعدن في عام 1996 م من خلال اتفاقية التطوير الموقعة مع شركة «يمنفست» وبدأ تشغيل ميناء الحاويات في عام 1999م بقدرة مناولة (500) حاوية .

وقامت الحكومة بانهاء الاتفاق السابق في عام 2004 م وتوقيع اتفاقية التطوير الاستراتيجي للمنطقة مع شركة موانئ دبي العالمية في عام 2005م.

وفي 13 يوليو من عام 2008 م وقعت الحكومة اليمنية ـ ممثلة بمؤسسة موانئ خليج عدن مع شركة موانئ دبي العالمية ـ على اتفاقية جديدة لتشغيل وتطوير ميناء الحاويات بالمنطقة الحرة بعدن .

وتم بموجب الاتفاقية إطلاق شركة مشتركة لإدارة الميناء «شركة دبي وعدن لتطوير الموانئ المحدودة» بين مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية وشركة موانئ دبي العالمية المحدودة التابعة لموانئ دبي العالمية برأس مال يبلغ (220) مليون دولار بنسبة مشاركة (50 ٪) لكل طرف.

وحددت الاتفاقية فترة إيجار الأراضي بـ (25) عاما على أن تجدد لمدة عشر سنوات .

←

بانجاز الوحدة حقق شعبنا أروع انتصاراته.. الهدف الاستراتيجي للثورة اليمنية والحلم التاريخي العظيم للشعب

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

حركة تنموية هائلة بالمنطقة الحرة

وتشمل مواقع التأجير محطة عدن للحاويات ورصيف المعلا للحاويات وكذلك الأراضي المخصصة للتطوير في مرحلتين مع الأخذ بعين الاعتبار استخدام ميناء المعلا لسفن البضائع العامة في حالة عدم وجود سفن حاويات.

وبحسب الاتفاقية فإن المرحلة الأولى لمشروع التطوير البالغة تكاليفها (200) مليون دولار ستبدأ مباشرة بعد نفاذ الاتفاقية وتستمر لمدة خمس سنوات كحد أقصى وتشمل توسعة مساحة خزن الحاويات في المحطة الحالية وشراء وتركيب رافعات رصيف جسري ومعدات متحركة لمناولة الحاويات بحيث يتم رفع الطاقة الاستيعابية من (500) ألف إلى (900) ألف حاوية في العام .

كما يشمل المشروع تصميم وإنشاء رصيف بطول (400) متر وعمق لا يقل عن (17) متراً وذلك لاستيعاب سفن الحاويات العملاقة بالإضافة إلى تركيب رافعات جسرية وتوفير رافعات متحركة وقاطرات وبقية المعدات اللازمة لمناولة الحاويات لرفع الطاقة الاستيعابية للمحطة لتصل الى مليون و800 ألف حاوية في العام الواحد.

في حين تشمل المرحلة الثانية البالغة تكلفتها (650) مليون دولار التي ستبدأ عند وصول حركة مناولة الحاويات في المحطة إلى (70٪) من الطاقة الاستيعابية إنشاء رصيف بطول (900) متر ما يتيح للمحطة أن يكون لديها (5) مراس إضافية طولها الإجمالي (2000) متر وبعمق (18) مترا وذلك لاستيعاب مختلف سفن الحاويات وتركيب معدات مناولة الحاويات لرفع الطاقة الاستيعابية للمحطة من ثلاثة ملايين و 500ألف حاوية تقريبا إلى خمسة ملايين و500 ألف حاوية في العام .

ومن المتوقع أن تصل الإيجارات المتوقعة خلال فترة هذه الاتفاقية إلى (872) مليون دولار في حدها الأدنى .

وأنشئت الشركة الجديدة بشراكة مناصفة مع موانئ دبي وللجانب الحكومي اليمني المشاركة في القرار والرأي بشكل متساو وكذا مراقبة سير العمل بشكل متساو .

وتتضمن هذه الشراكة تقاسم كافة الأرباح بالتساوي حيث أصبح ميناءا عدن ودبي شريكين وليس نظيرين أو متنافسين كما أن مؤسسة موانئ خليج عدن تبقى هي المالكة للميناء وهذا يخدم مصلحة الدولة .

ويصل إجمالي عوائد الدولة إلى (500) مليون دولار وهذه تمثل (50٪) من صافي الأرباح بمعنى أن إجمالي إيرادات الدولة ستصل الى مليار و 400 مليون دولار مقارنة بـ 493 مليون دولار فقط وفقا للاتفاقية السابقة .

ووقعت شركة دبي وعدن لتطوير الموانئ توسعة ساحات التخزين في ميناء الحاويات بالمنطقة الحرة بعدن بتكلفة تقديرية تتجاوز مليار ريال .

ويستهدف هذا المشروع تطوير نشاط مناولة الحاويات في محطة الحاويات.

وتتضمن توسعة ساحات التخزين في المحطة بنحو (8) هكتارات بمواصفات تتميز بقوة تحمل كافة أنواع الآليات الثقيلة وتتجاوز تكلفته الإجمالية مليار ريال.

وتم تصميم الساحة مع كافة الخدمات الضرورية والمستقبلية كالاتصالات والطاقة الكهربائية والتحديثات الوقائية.

وأنجزت تصاميم مشروع توسيع الساحة شركة «هالكرو » العالمية وستتولى تنفيذه شركة «شفا» للمقاولات وسترفع طاقة الخزن لمحطة الحاويات إلى حوالي ألفي وحدة « فتحات أرضية » وبنسبة مئوية تتجاوز (55٪) الأمر الذي من شأنه رفع قدرة المحطة لاستيعاب نحو (900) ألف حاوية نمطية في السنة .

توجه حكومي لاستثمار قطاع المعادن بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية

إنشاء منطقة صناعية في (التشيمة - بلحاف) بمحافظة شبوة على ساحل البحر العربي

إعداد / إدارة المعلومات:

تتجه الحكومة خلال العام الحالي بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية « ذراع القطاع الخاص لمجموعة البنك الدولي» نحو تنفيذ حزمة من الإصلاحات التشريعية والقانونية في قطاع التعدين في خطوة تهدف لجذب الاستثمارات الخليجية والعربية والأجنبية إلى قطاع المعادن الغني في اليمن، في حين تتوقع المؤسسة الدولية أن يرفد قطاع التعدين في اليمن الخزينة العامة للدولة بنحو مليار دولار سنوياً .

وأوضح رئيس الهيئة العامة للمساحة الجيولوجية والثروات المعدنية الدكتور إسماعيل الجند أن مؤسسة التمويل الدولية بالتعاون مع الحكومة اليمنية انتهت مؤخراً من إعداد مشروع قانون جديد ونظام ضريبي للتعدين لتحسين وتبسيط إجراءات إقامة المشاريع الاستثمارية الخاصة في مجال الثروة المعدنية وإنشاء مركز معلومات للثروة المعدنية يتضمن كافة المعلومات التعدينية والخرائط الجيولوجية لتقليل المخاطر وجذب الاستثمارات المساهمة في إعادة هيكلة هذا القطاع الحيوي .

وأضاف «إن مسودة هذا القانون التي تسلمتها هيئة المساحة الجيولوجية جاء وفقاً لأقلمته على البيئة اليمنية من حيث أسلوب وصياغة اللوائح التنفيذية الموجودة فيه في خطوة تهدف إلى إيجاد إطار قانوني ونظام مالي وإداري لقطاع التعدين يرتكز على أفضل مثال دولي مخطط ومدروس.

وأشار الجند إلى أنه سيتم قريباً إحالة مشروع قانون تحسين بيئة الاستثمار في قطاع التعدين في اليمن إلى مجلس الوزراء لمناقشته وإقراره، من ثم إحالته إلى مجلس النواب لمناقشته والمصادقة عليه بصورة رسمية ونهائية بحسب الإجراءات الدستورية والقانونية المتبعة في ذلك.

ولفت إلى أن مؤسسة التمويل الدولية ركزت أثناء إعدادها مشروع القانون الجديد الذي يعكس رغبة الحكومة اليمنية في تحرير الصناعة ومنح المزيد من الشفافية للحقوق المعدنية على تحسين ضمانات الملكية للمستثمرين في قطاع المعادن من حيث النظام المالي الذي يتضمن استيفاء حقوق الدولة والمستثمر في آن واحد، بالإضافة إلى الإجراءات المالية والنظام المالي المبسط من حيث الوقت والكلفة بالنسبة للمشروع.

كما عملت المؤسسة الدولية على إعادة تصميم ووضع سياسة تعدين قومية وكذا مراجعة وظائف هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية بالتعاون مع وزارة النفط والمعادن بهدف استقطاب استثمارات القطاع الخاص الخليجي والأجنبي في مجال المعادن مرتفعة القيمة.

وقال الدكتور الجند«إن الهدف الرئيس من إنجاز هذا القانون التطويري لقطاع المعادن هو تعزيز و تقوية إطار خطة التعدين الحالية وتطويرها وتوفير مناخ استثماري جذاب ومناسب يستند على إطار شامل لخطة تعدينية ترتكز على أفضل نظام دولي في هذا المجال وتبسيط إجراءات بدء تنفيذ المشاريع وتذليل الصعوبات أمام المستثمرين في القطاع الخاص».

وأضاف«كما يهدف إلى خفض كلفة تسجيل المشاريع الجديدة والوقت الذي تستغرقه هذه الإجراءات لتشجيع الاستثمارات الخليجية والمحلية والأجنبية للاستثمار في قطاع التعدين والذي يعول عليه كثيراً ليكون بديلاً عن النفط من حيث توفير عملة صعبة للبلاد تساعد على تنمية البنية التحتية والدفع بعملية التنمية الاقتصادية في اليمن للأمام».

ونوه الجند بأن اليمن لديها قدرات هائلة في قطاع التعدين وإن تحسين إطار سياسات هذا القطاع الهام والاستفادة المثلى من ثروات البلاد المعدنية الغنية سواءً الفلزية أم اللافلزية والصخور الإنشائية وكذا أحجار الزينة من شأنه المساهمة في جذب استثمارات جديدة ما سيدعم الاقتصاد الوطني .

وأضاف الدكتور الجند:« أنه إذا تحسنت البيئة الاستثمارية لقطاع التعدين والترويج للقانون الجديد في هذا القطاع المهم وماذا يحمل في طياته فإن المستثمر سيجد في القانون المعدل مميزات كثيرة ويحوي أفضل الممارسات الدولية فهذا بحد ذاته سينعكس على الإقبال، وقطاع التعدين يمكن أن يشغل عمالة كبيرة أكثر من عمالة النفط وينشط كذلك الصناعة التعدينية الحرفية».

وأكد ان انجاز مسودة مشروع قانون التعدين يأتي ضمن سلسلة من الإجراءات والخطوات الجادة التي تسعى الحكومة لتنفيذها خلال العام الحالي 2010 بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية للاستفادة من قدرات وإمكانيات الثروة المعدنية الهائلة في اليمن منها تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع تنمية

←

مكان استخراج الملح الصخري في منطقة عياذ في مديرية جردان - -بشبوة

شاطئ بلحاف في بئر علي بمديرية رضوم - بشبوة

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

إن الأمن والأمـان والا ستقرار مسؤوليـة الجميع

عدد خاص
بمناسبة عيد الوحدة
22مايو 2010م

وكشف رئيس الهيئة العامة للمساحة الجيولوجية والثروات المعدنية الدكتور إسماعيل الجند عن ان مكوناتٍ المشروع الذي تستغرق عملية إنشائه عاما ونصف عام تستخدم فيها أحدث التقنيات لاستخراج الزنك بطاقة إنتاجية تصل إلى 80 ألف طن سنويا ,فيما سيوفر المشروع فرص عمل ثابتة لأكثر من 400 موظف وعامل من العمالة المحلية اليمنية ,و1500 فرصة عمل غير مباشرة ، ناهيك عن مكونات المشروع الأخرى المتمثلة بإنشاء 400 وحدة سكنية للعاملين فيه..

وتوقع الجند تصدير أول شحنة من الزنك اليمني في النصف الثاني من العام 2010، بعد الانتهاء من أعمال التجهيزات النهائية لمصنع المعالجة في موقع المشروع ومن ثم افتتاحه ليكون أول منجم للزنك والرصاص والفضة في اليمن بعد أن أكدت دراسة الجدوى الاقتصادية وجود كميات تجارية كبيرة من المعادن الفلزية.

وقال الجند «: إنه لا يجب أن ننظر إلى العائد المادي للدولة من قبل شركات التعدين الأجنبية في اليمن بحجم المنظور الآخر والمتعلق أصلا بواجب الدولة بتوفير فرص عمل محلية ، حيث أن عائدات اليمن من مشروع استغلال الزنك والرصاص تشتمل على عوائد مالية من ضرائب وإتاوات، وتوفير فرص عمل لحوالي 400 عامل حيث ستشكل العمالة الوطنية حوالي 95 بالمائة بعد أربع سنوات من بدء مرحلة الإنتاج الخام، إضافة إلى تطوير البني التحتية في منطقة المشروع الواقعة في منطقة الجبلي بمحافظة صنعاء، وتوفير الخدمات الاجتماعية من مياه وكهرباء وطرقات ووحدات تعليمية وصحية للمناطق النائية والمجاورة للمشروع».

وأكد الجند ان تدشين الأعمال الإنشائية لهذا المشروع الاقتصادي الضخم يؤكد أن الحكومة اليمنية ماضية في خططها وبرامجها الجادة لاستغلال الخامات المعدنية التي تزخر بها اليمن وتحقيق الانتفاع منها محلّيا فضلا عن التصدير للأسواق الخارجية ، خاصة مع الترتيبات الجارية حالياً بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية ذراع القطاع الخاص لمجموعة البنك الدولي لتنفيذ عدد من الإصلاحات والسياسات التشريعية والقانونية لإدارة قطاع المعادن وتطوير القدرات التنفيذية والمهارات الفنية العاملة في مجال التعدين المذكورة آنفاً .

على جانب متصل أعلن البنك الدولي عن قيامه بالتعاون مع الحكومة اليمنية بإعداد خطة شاملة تستهدف تأهيل وتطوير المؤسسات والقطاعات العاملة في مجال المعادن باعتباره واحداً من اهم القطاعات القابلة للنمو لدعم عملية التنمية في اليمن ورفد الاقتصاد الوطني .

وتوقعت مؤسسة التمويل الدولية ان يرفد قطاع المعادن في اليمن حال استغلال إمكانيات هذا القطاع الحيوي وتهيئة البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات التعدينية الخزينة العامة للدولة بمليار دولار سنوياً .

وقالت المؤسسة الدولية في تقرير أعدته أخيراً لهذا الغرض ان قطاع التعدين في اليمن يمتلك إمكانيات هائلة يمكن ان تساهم بحوالي 3 - 7 بالمائة في حصيلة الاقتصاد القومي للبلاد .

وأشارت في بيانها حول مشروع تحسين بيئة التعدين في اليمن الذي نفذته بالتعاون مع الحكومة اليمنية إلى أهمية صناعة التعدين الدولية لجعل اليمن وجهتهم المقصودة لاستغلال هذه الإمكانيات الهائلة التي تزخر بها اليمن .. مؤكدة أن كثيراً من المشاريع التي ستقوم بتبسيطها المؤسسة الدولية سيسهم فيها عدد من المستثمرين الخليجيين واليمنيين.

يذكر ان الجمهورية اليمنية تمتلك فرصاً استثمارية واعدة خصوصاً في قطاع التعدين، الغني لامتلاكه العديد من المعادن الفلزية كالذهب والفضة والحديد والزنك والرصاص والنحاس والنيكل، بالإضافة إلى المعادن الصناعية مثل الحجر الجيري والجبس وأحجار البناء والجرانيت والرخام وغيرها من المعادن الصناعية الواعدة .

وتولي الحكومة اهتماماً كبيراً بتقديم كافة التسهيلات اللازمة والتشريعات الشفافة والمرنة ويتمتع هذا القطاع الواعد بموقع جغرافي على الطريق التجاري الرئيسي حول العالم وشريط ساحلي يمتد إلى حوالي 2500 كيلو متر على طول سواحل البحر الأحمر والبحر العربي ما يجعل حركة الاستيراد والتصدير مفتوحة تماماً، ويؤهل العمليات الاستثمارية لدخول الأسواق العالمية عبر الموانئ البحرية والجوية ، كما تعتبر اليمن غنية بالثروات المعدنية، بتواجد العديد من المعادن الفلزية والصناعية، وتنتشر معادن الزنك والرصاص كأهم المعادن الصناعية بشكل واسع في المناطق اليمنية كما تؤكد البحوثات الاستكشافية، ويرتبط معظمها أساساً بالمنخفض التركيبي الكبير بمنخفض حوض رملة وذلك على هيئة شقوق وجيوب في الصخور الكربونية بالإضافة إلى الكبريتيدات الكتلية ذات الأصل البركاني.

وتستهدف الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2006 / 2010 استكمال المسوح الجيولوجية لليمن وإنجاز الخرائط التفصيلية للمعادن وتقييم المواقع والمكامن المعدنية والمخزون والتحقق من الجدوى الاقتصادية لهذه الثروات المحتملة والاستمرار في أعمال التنقيب وحفر مناطق التمعدنات وتحديد نماذج التعدين وبناء قاعدة بيانات وفق نظام المعلومات الجغرافية.

كما تسعى إلى تحسين طرق استغلال الخامات والأحجار خاصة للأغراض الصناعية ووضع قواعد وضوابط لاستغلالها مع الحفاظ على البيئة ودراسة واستغلال المواد الصناعية والإنشائية وتشجيع إقامة الصناعات المعتمدة على الخامات المعدنية والإنشائية المحلية والعمل على جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية من خلال الترويج للفرص الاستثمارية في القطاع وتوفير البيئة الاستثمارية المناسبة والبنية التحتية الداعمة وتصدير الخامات المعدنية والإنشائية التي يمكن استغلالها بكميات تجارية والعمل على زيادة القيمة المضافة لها من خلال إجراء عمليات تصنيعية عليها.

شبوة وغيرها من المحافظات تمتلك فرص استثمارية واعدة خصوصاً في قطاع التعدين الغني لامتلاكه العديد من المعادن الفلزية كالذهب والفضة والحديد والزنك والرصاص والنحاس والنيكل، بالإضافة إلى المعادن الصناعية مثل الحجر الجيري والجبس وأحجار البناء والجرانيت والرخام وغيرها من المعادن الصناعية الواعدة

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

لاخـوف على الوحدة فهـي محمية بإرادة اللّه .. وكل أبنـاء الوطن

الوحدة اليمنية أطلقت حركة الاستثمارات النفطية والمعدنية في المحافظات الجنوبية

شهد قطاع النفط والمعادن في بلادنا خلال السنوات الأخيرة نشاطاً مكثفا وتوسعاً ملحوظاً في مختلف جوانبه نتيجة لما يحظى به من رعاية واهتمام من القيادة السياسية الحكيمة ممثلة بفخامة الأخ / علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية والحكومة التي تعقد على هذا القطاع آمالاً كبيرة في أن يلعب دوره في دعم الاقتصاد الوطني والدفع بعجلة التنمية .

ان كل المعلومات الاخرى والدراسات العلمية تؤكد وجود كميات تجارية كبيرة من النفط والمعادن في بلادنا سواء في القطاعات المستكشفة أو القطاعات المفتوحة وقد مكنت هذا القطاع خلال السنوات الاخيرة من جذب العديد من الشركات العالمية العاملة في مجال الاستكشاف والتنقيب عن المعادن بمختلف انواعها وهو ما يبشر بمستقبل واعد خصوصاً ان معظم ما تمتلكه بلادنا من هذه الثروة لم يستغل بعد .

بعد تحقيق الوحدة اليمنية المباركة في 22 مايو 1990م توفر المناخ الاستثماري الملائم للشركات الاجنبية ، وشهدت الجمهورية اليمنية قدوم عدد كبير من الشركات النفطية العالمية للعمل في مختلف مناطق الجمهورية التي تم تقسيمها الى قطاعات نفطية ، حيث شهدت نشاطات استكشافية واسعة تعززت باكتشافات نفطية جديدة في عدد من القطاعات وتوسعت الانشطة المرتبطة بها ، وبحسب المعلومات المتوفرة فإن عدد الشركات النفطية العالمية العاملة في الجمهورية اليمنية حتى عام 2004م هي (24) شركة منها (14) شركة تعمل في (26) قطاعاً استكشافياً (8) شركات انتاجية تعمل في و(8) قطاعات بالاضافة الى تجمع الشركات النفطية العاملة في قطاع جنة هنت رقم (5) ليبلغ عدد القطاعات المنتجة حتى بداية عام 2005م (9) قطاعات. أما القطاعات المفتوحة فقد بلغت (40) قطاعاً معروضة امام الشركات النفطية للاستثمار والتنقيب فيها.

وبحسب المؤشرات الاحصائية فقد ارتفع معدل الانتاج من النفط الخام خلال الفترة (1990 - 2004م) من (179و189) برميلاً في اليوم عام 1990م الى (000 و438) برميل في اليوم خلال الأعوام (2000و2004م) لترتفع بذلك عائدات الحكومة من الصادرات النفطية من (5و530) مليون دولار عام 1990 الى (2) مليار دولار عام 2004م ، وارتفعت العائدات من المبيعات المحلية للمشتقات النفطية من (6و5) مليارات ريال عام 1990م إلى حوالي (143) مليار ريال عام 2004م.

واصبح اعتماد الاقتصاد الوطني بشكل اساسي على قطاع النفط والغاز الذي رفد الخزانة العامة للدولة بما لايقل عن 75 ٪ من اجمالي الإيرادات ومساهمته ب (35) من الناتج المحلي الإجمالي ، كما إنه يشكل حوالي (95 ٪) من اجمالي صادرات بلادنا الخارجية .

بعد تحقيق الوحدة اليمنية كان لابد من ايجاد آليات اكثر فاعلية بغرض تحفيز وتشجيع الشركات النفطية العاملة في المناطق الواعدة لتسريع انشطتها الاستكشافية والدخول في مرحلة الانتاج وقد تحقق خلال الفترة 1990 - 2005م انجاز وتدشين المشاريع النفطية التالية :

نتيجة للجهود الاستكشافية التي قامت بها شركة كندين اوكسي في قطاع المسيلة (14) فقد حققت اكتشافاً تجارياً في حقل سونا عام 1991م تبعته عدد من الاستكشافات الاخرى وتم بناء المنشآت السطحية ومد خط الانبوب لتصدير النفط في منطقة الضبة محافظة حضرموت على البحر العربي .

وفي عام 1992م اعيد حقل غرب عياد الى برنامج الانتاج بمعدل 8500 برميل في اليوم .

وفي اكتوبر 1993م دشن فخامة الاخ / علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بدء تصدير النفط الخام من قطاع (14) المسيلة بحضرموت وبدخول هذا القطاع مرحلة الانتاج زادت كمية انتاج اليمن من النفط الخام .

وفي اكتوبر 1996م اثمرت الاعمال الاستكشافية في قطاع (5) جنة عن انتاج النفط بمعدل 15 برميلاً في اليوم ومن ثم تم تصدير الحقول المكتشفة في هذا القطاع حقل (حلبوة / النصر / الذهب) وبناء المنشآت السطحية .

كما كان للاتفاقية التي وقعت في اكتوبر 1987م مع شركة توتال في قطاع (10) شرق شبوة نتائج ايجابية اظهرت تحقيق اكتشافات نفطية عام 1997م في حقول خرير وعطوف وتاربه بمعدل انتاج 20 ألف برميل في اليوم .

وبدأت عملية الضخ للانتاج والتصدير عبر خط انبوب المسيلة قطاع رقم (14) الذي تعمل به شركة كندين اوكسي التي عدل اسمها لاحقاً الى شركة كندين نكسن.

وفي عام 1999م اعلنت شركة (دي - إن - أو) النرويجية العاملة في (قطاع حواريم 32) عن اكتشاف النفط وبدأت عملية الضخ للإنتاج والتصدير عبر خط انبوب المسيلة في عام 2001م.

كما تلا قيام شركة دوف البريطانية بالإعلان التجاري للنفط (قطاع شرق سار 32) عام 2001م حيث بدأت عملية الضخ للانتاج والتصدير عبر خط انبوب المسيلة في بداية عام 2002م .

في 14 أكتوبر 2003م قامت شركة فينتج الامريكية بالاعلان التجاري عن الاكتشاف النفطي (قطاع دامس اس 1) حيث من المتوقع ان يتم ربط الانتاج والتصدير عبر خط انبوب جنة خلال النصف الاول من عام 2005م.

في 17 ديسمبر 2003م قامت شركة كندين اوكسي بتروليم يمن المحدودة بالاعلان التجاري عن الاكتشاف النفطي بقطاع شرق الحجر (51) حيث من المتوقع ان يتم ربط الانتاج والتصدير عبر خط انبوب المسيلة الشحر خلال

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

إن الوحدة جاءت وتحققت كترجمة لأهداف الثورة اليمنية المباركة (سبتمبر وأكتوبر)

النصف الاول من عام 2005م .
وقد اخذ انتاج النفط خلال الفترة 1986م 2004م مساراً تصاعدياً باستثناء انخفاض محدود عامي 1992م 2004م وبالرغم من محدودية الانتاج خلال عام 1986 - 1987م الذي لم يتجاوز 20,000 برميل في اليوم نجد ان الانتاج في عام 1988م يقفز ليتجاوز (160) الف برميل في اليوم.
وبحسب المعلومات الرسمية فان عدد قطاعات الامتياز النفطي في اليمن قد بلغت حتى عام 2005م (84) قطاعاً منها (26) القطاعات الاستكشافية و(9) قطاعات انتاجية و(49) القطاعات المفتوحة فيما بلغ عدد الشركات الاستكشافية حوالي (14) والشركات الانتاجية (8) .

التكرير

تكرر مصافي عدن (90 ٪)من حاجة السوق المحلية من المشتقات النفطية كما تقوم شركة مصافي عدن بنشاط المتاجرة بالمشتقات النفطية خارجياً كشراء كميات مختلفة من المشتقات النفطية وبوجه خاص الديزل لتغطية الطلب المتزايد في السوق المحلية .
وقد تم خلال هذه الفترة انجاز مشاريع هامة في كل من مصفاتي عدن وذلك على النحو التالي :
- اعادة بناء خزانين للزيت الخام بسعة 50 ألف طن بتكلفة اجمالية 7.5 مليون دولار.
- بناء خمسة خزانات بسعة 65 ألف طن بتكلفة اجمالية 8.5 مليون دولار .
- رفع سعة خزانات البوتاجز من 2.500 طن إلى حوالي 4.000 طن بتكلفة اجمالية 5 .2 مليون دولار .
- شراء باخرة لنقل المشتقات النفطية بمبلغ 30 مليون ريال.

مشروع مصفاة الضبة حضرموت

صدر القرار الجمهوري رقم (38) لسنة 2002م بالمصادقة على اتفاقية انشاء مصفاة الضبة (محافظة حضرموت) والموقعة بتاريخ 20 / 1 / 2002م بين الحكومة ممثلة بوزارة النفط والمعادن وشركة مصافي حضرموت .

مواجهة ازدياد الاستهلاك المحلي

شهدت محافظات الجمهورية وخاصة الجنوبية والشرقية بعد قيام الوحدة اليمنية حركة داخلية واسعة ادت الى زيادة كميات المشتقات النفطية المستهلكة محلياً .
ولمواجهة تلك الزيادات قامت الحكومة ممثلة بوزارة النفط والمعادن باتخاذ كافة التدابير لضمان امداد جميع محافظات الجمهورية باحتياجاتها من المشتقات بأسعار مناسبة.
وباكتشاف الثروة الغازية في اليمن بكميات تجارية تبنت الدولة سياسات ناجحة لتوظيف هذه الثروة في خدمة الاقتصاد الوطني على الصعيدين المحلي والخاص..
- بناء اربع وحدات لاستخلاص مركبات النفط الخفيف (+ سي 5) والغاز البترولي المسال في منطقة العمليات البترولية بصافر .
- انجاز مشروع التوسعة لمحطة التخزين والتحميل وتطويرها .
- مد انبوب بطول 26 كيلو متراً للغاز من اسعد الكامل الى محطة التحميل بصافر .
- انجاز المرحلة الاولى من مشروع احلال الغاز محل مواد الوقود الاخرى والذي يشتمل على توسيع اسطول نقل الغاز البترولي المسال من محطة التحميل بصافر الى مناطق الاستهلاك وانشاء العديد من محطات تعبئة اسطوانات الغاز .
وقد كان لانجاز المشاريع السابقة الفضل في مواجهة التزايد المستمر في الاستهلاك المحلي لمادة الغاز البترولي المسال (ال . بي . جي)

ثروة نفطية تبشر بالخير

وقد رافق تطور استهلاك الغاز البترولي محلياً زيادة في المشاريع الاستثمارية مثل اسطول النقل ومحطات التعبئة اضافة إلى المشاريع المتعلقة باستخدامات هذه المادة كوقود للسيارات والمصانع الخفيفة باعتباره احد المقومات الاساسية لحماية البيئة . كما

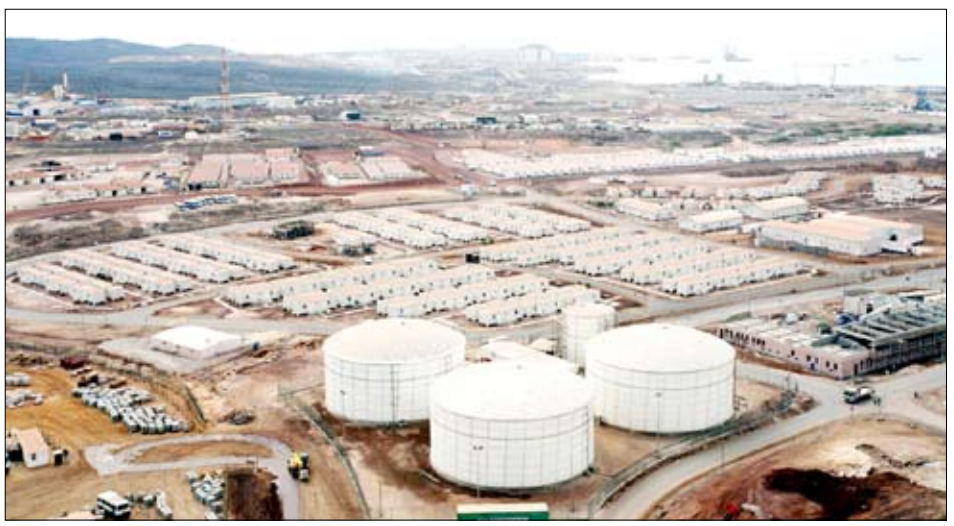

عملت الوزارة على استغلال الغاز البترولي المسال داخلياً(طبخ، مركبات ، صناعات خفيفة) وقد تم خلال الفترة 1990 - 2004م توسيع الخارطة التسويقية للاستهلاك المحلي في القطاعات إلى جميع محافظات الجمهورية ليرتفع اجمالي الإستهلاك للغاز البترولي المسال من (433 .7) طناً متريا عام 1990م إلى حوالي (660.000) طن متري عام 2004م .
أما على الصعيد الخارجي فقد تمثل استغلال الغاز الطبيعي بانشاء الشركة اليمنية للغاز المسال في عام 1996م لتقوم بتشييد وتشغيل منشآت مصنع تسييل الغاز وخطوط الانتاج والتخزين ومصب ورصيف السفن.
إلا ان البدء في تنفيذ هذا المشروع قابله الكثير من المعوقات خلال الفترة الماضية من أهمها عدم توفير اسواق خارجية للتصدير بالرغم من الجهود الترويجية المكثفة وقد تم منح تمديد اضافي لاتفاقية تطوير الغاز لفترة اربع سنوات اضافية من يونيو 2002 - يوليو 2006م وذلك لغرض اعطاء الوقت للبحث عن اسواق.

الثروة المعدنية

لقد نال قطاع الثروة المعدنية في بلادنا قسطاً من الاهتمام والرعاية اذ شهدت الأعوام الماضية نشاطاً ملحوظاً من اجل الاستغلال الامثل للثروة المعدنية في مناطق واسعة من الاراضي اليمنية وشملت الجهود الدراسة والبحث والتنقيب عن الثروة المعدنية والمواد الانشائية ودراسة الاحواض المائية الجوفية واعداد الخرائط الجيولوجية اضافة إلى الرصد الزلازلي وركزت الدراسات البحثية على اماكن تواجد المعادن ذات المؤشرات الايجابية في عدد من المحافظات كما تم تحديد العديد من مواقع وجود الخامات اللافلزية كالحجر الجيري والرخام والجرانيت ورمال الزجاج والجبس وغيرها و نال مستثمرون يمنيون وعرب تراخيص لاستغلال بعض الخامات المعدنية وخاصة الداخلة في صناعة الاسمنت .
وقد اثمرت الدراسات الهيدرولوجية والجيوفيزيائية والمسوح الجيولوجية الاشعاعية خلال الفترة 1990 - 2005م جذب اهتمام الشركات الاجنبية للاستثمار في اليمن وهو ما ادى إلى توزيع مناطق امتياز على هذه الشركات اثبتت اعمالها الاستكشافية وجود معادن عديدة وهامة مثل الذهب والفضة والزنك والرصاص والنيكل والكوبلت والنحاس ومجموعة البلاتين.
وفيما يلي اهم انجازات قطاع المعادن في بلادنا خلال الفترة 1990 - 1995 كالتالي:

أولاً : المسوحات الجيولوجية

أ) البحث والتنقيب والتحري الاولي عن المعادن الفلزية في العديد من محافظات الجمهورية وذلك بناءً على الدراسات السابقة التي تمت قبل الوحدة وبمساعدة الفرق الاجنبية أو من خلال الفرق المحلية البسيطة حيث تم القيام بدراسة العديد من التمعدنات(الرصاص، الزنك، الفضة ، النحاس ، الكوبلت ، البلاتين ، وغيرها من التمعدنات ذات المؤشرات الاولية الايجابية) .
ب) التخريط الجيولوجي بمقاييسه المختلفة والذي يعتبر القاعدة الاساسية لكثير من الاعمال المختلفة ومنها المسوحات والاستكشافات المعدنية والنفطية والمائية واقامة المنشآت ورصف الطرقات وبناء السدود ولأهمية ذلك تم القيام بجمع المعلومات والبيانات من صور الاقمار الصناعية وتطبيقاتها في مجال البحث والتنقيب عن الثروات المعدنية لعمل خرائط جيولوجية بمقاييس مختلفة وتنفيذ اجراءات التخريط الحقلية واخراجها بصورة نهائية :

المسح الإشعاعي والدراسات الجيوفيزيائية

بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية تم انشاء وحدة مصغرة للدراسات الاشعاعية في المختبرات التابعة للهيئة لدراسة التمعدنات وتحديد مصدر الاشعاع في الصخور وفقاً لما خرجت به المسوحات الجوية الاشعاعية والمغناطيسية التي تمت من خلال مشروع

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

لا تراجع عن الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحرية الصحافة

الموارد الطبيعية كما استمرت الاعمال والدراسات الجيوفيزيائية لتحليل وتفسير هذه المعلومات التي خرج بها هذا المشروع لما لها من أهمية في تحديد أماكن التمعدنات وتحديد نطاقات الاحواض المائية والنفطية .

الشركات الأجنبية العاملة في مجال التعدين

اثمرت بعض الدراسات التي قامت بها الهيئة جذب اهتمام الشركات الاجنبية للاستثمار في هذا المجال مما ادى إلى توزيع المناطق الواعدة للثروة المعدنية على هذه الشركات إلى مناطق امتياز وقد عملت في مجال التعدين في اليمن عدد من الشركات هي :

شركة ميرديان الايرلندية : عملت في البحث عن تمعدنات الذهب في منطقة وادي مدن محافظة حضرموت .

شركة ميناركو : عملت على دراسة الجدوى الاقتصادية لتمعدنات الزنك والرصاص والفضة (منطقة الجبلي نهم)، (طبق م / شبوة) وقد اثمرت الدراسة الاولية دخول شركة زنك اوكس للعمل في المراحل التفصيلية كونها من الشركات المتخصصة في هذا المجال حيث تم عام 2006م التوقيع على اتفاقية لاستغلال خام الجبلي وتعد أول اتفاقية للاستغلال في اليمن بموجب قانون المناجم والمحاجر رقم 24 لعام 2003م.

شركة مينورا : عملت في دراسة الجدوى الاقتصادية لمنجم الذهب في وادي مدن م / حضرموت وبسبب انخفاض اسعار الذهب عالمياً انسحبت الشركة من المنطقة وقد تم منح مجموعة آل ثاني رخصة لتطوير المنجم والاعمال الاستشكافية في المنطقة والمنطقة والمجاورة .

الشركة اليمنية الاسبانية للتعدين : عملت في البحث والتنقيب عن الالمنيوم وسليكات المغنسيوم كمواد للاغراض الصناعية في المكلا ولم تستمر الشركة في اعمالها .

شركة لورفن بروجكت الهندية : عملت في منطقة الراحة بمحافظة لحج لاستغلال الحجر الجيري في المنطقة وعمل بعض الدراسات الاستكشافية وبسبب بعض العراقيل التي واجهتها الشركة مع ابناء المنطقة ولصعوبة عملية التصدير عبر ميناء الحاويات في عدن لم تواصل الشركة عملها .

شركة فالي هاي فينشور : تعمل في دراسة الفلسبار في منطقة يرامس في محافظة ابين.

النشاطات الأخرى

1) المختبرات:

تعتبر المختبرات التابعة للهيئة من الركائز الاساسية التي تعتمد عليها اعمال الدراسات البحثية والاستكشافية التي تنفذها مشاريع الهيئة أو الشركات والقطاع الخاص لأنها تعطي النتائج الخاصة بالعينات المحصلة من الاعمال الحقلية والتي في ضوئها يتم تأكيد تواجد المواد المعدنية ومؤشراتها وقد تم تزويد المختبرات ببعض الاجهزة الحديثة خلال السنوات العشر الاخيرة وذلك من خلال التعاون مع بعض الجهات المحلية كمجلس حماية البيئة لتطوير العمل في مجال التحاليل المختبرية المختلفة والجدير.

بالذكر ان معظم الاجهزة الموجودة في الهيئة قديمة منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي ولكن بفضل الصيانة المستمرة وجهود العاملين لازالت هذه الاجهزة تعمل لاجراء التحاليل المطلوبة للمشاريع والقطاع الخاص وبعض الباحثين والدارسين.

2) الاستثمار والتراخيص:

مع صدور قانون المناجم والمحاجر رقم (50) لسنة 1991م امكن الاستغلال الأمثل للثروات المعدنية والصخور الصناعية والانشائية التي كانت تستغل بصورة عشوائية ودونما ضوابط تنظمها وبالرغم من صعوبة تطبيق القانون والمشاكل التي واجهت الهيئة لتنفيذه والازدواجية التي كانت ولازالت قائمة في صرف التراخيص لاستثمار هذه المواد إلا ان هذا القانون والقانون رقم 24 لعام 2002م الخاص بالمناجم والمحاجر قد اعطى الهيئة الحق الكامل في اصدار التراخيص والاشراف على العمليات الفنية التي تتم في كافة مراحل العمل المرتبطة بالمناجم والمحافر والدراسات الاولية وحتى مرحلة الاستغلال للمواد المعدنية باستثناء مراحل الاستغلال للمعادن الفلزية وتسعى الهيئة بالتنسيق مع الجهات المعنية في الدولة لتطبيق ماورد في هذا القانون من اجل الحفاظ على هذه الثروات المعدنية التي تزخر بها اليمن.

واستطاعت الهيئة ان تحقق بعض النجاحات الملموسة في مجال اعمال الحفر والجيوتكنيك بالرغم من قدم الاجهزة والمعدات التابعة لها حيث تم القيام باعمال حفر لصالح شركة (بي ارجى ام) الفرنسية لمد خط انابيب في منطقة بلحاف م /شبوة كما تعمل الهيئة مع وزارة الزراعة والري في اجراء دراسة جيوتقنية لمواقع بناء عدد من السدود في بعض محافظات الجمهورية وكذا اعمال الحفر لدراسة مواقع التمعدنات لاقامة مصانع الاسمنت في كل من حضرموت ولحج .

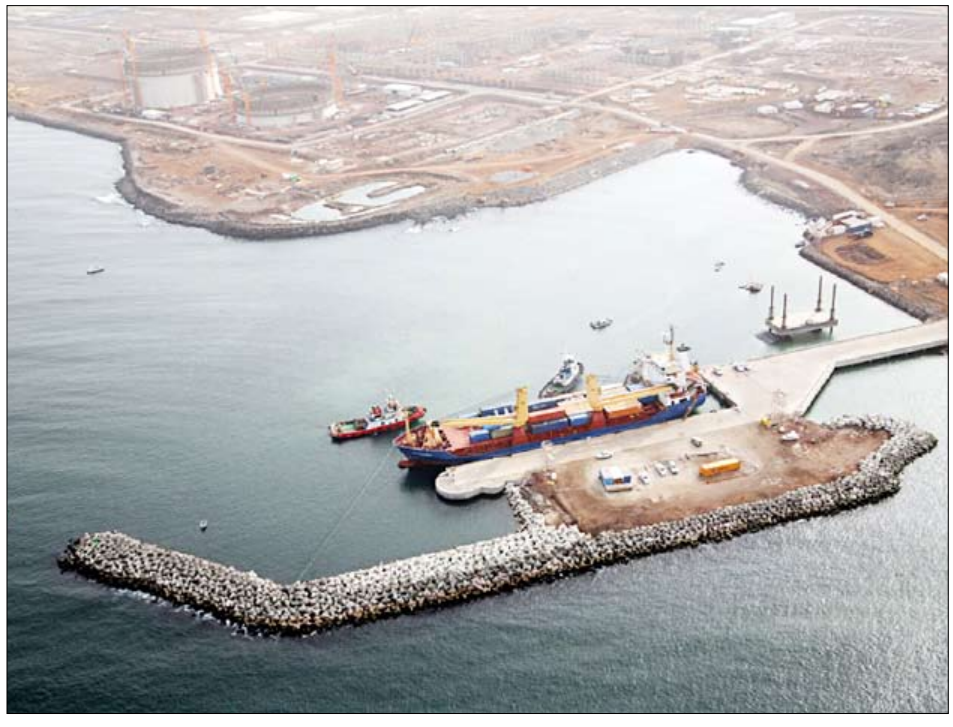

النشاط الترويجي

شهدت السياسة الترويجية للوزارة اهتماماً متزايداً يهدف إلى جذب وتشجيع الاستثمار العالمي في القطاع النفطي والغازي باليمن منتهجة في ذلك الوسائل والاساليب الترويجية الحديثة المتمثلة بالمشاركة في الندوات والمؤتمرات الترويجية والمعارض الدولية اضافة إلى اصدار البروشورات والكتيبات التعريفية للاحواض الرسوبية والقطاعات النفطية المفتوحة وغيرها من فرص الاستثمار في بلادنا وبناء على ذلك فقد تم عقد العديد من الندوات والمؤتمرات بالاضافة إلى المشاركة في العديد من هذه الندوات والمؤتمرات الخارجية نوجزها على النحو التالي :

التدريب والتأهيل

تولي الحكومة ممثلة بوزارة النفط والمعادن تدريب وتأهيل الكادر اليمني في مجال الصناعة النفطية اهتماماً كبيراً بهدف متابعة وتقييم اعمال الشركات النفطية العاملة وتشغيل المنشآت النفطية عند تسليمها للدولة بكفاءة واقتدار .

وقد تمثل انجاز وزارة النفط والثروات المعدنية في تحقيق الاهداف السابقة خلال الفترة 1990 ـ 2005م فيما يتعلق بتطوير وتحسين اداء كوادر الوزارة والوحدات التابعة لها بالتالي : انشاء مركز التدريب النفطي في عام 1997م ليقوم بتدريب وتأهيل الكوادر العاملة في القطاع النفطي والمعدني كما يقوم المركز ايضاً بتدريب وتأهيل الكوادر وتنمية قدراتهم الفنية والادارية وذلك بعقد الدورات التدريبية في مختلف التخصصات وحسب متطلبات مهام وانشطة القطاع وقد بلغ عدد المتدربين من بداية انشاء المركز حتى العام 2004م حوالي 11.449 متدرباً الى جانب التدريب الخارجي الفني التخصصي للكوادر في عدد من الجامعات والمعاهد المتخصصة في الصناعة النفطية.

اليمننة والإحلال

وفي ما يتعلق بيمننة الوظائف في الشركات النفطية عملت الوزارة خلال 90 ـ 2004م على استيعاب الكثير من الكوادر اليمنية للعمل في الشركات النفطية وخصوصاً الانتاجية منها.

حـــضـــرمـــوت

موارد ضخمة وفرص استثمارية واعدة

يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات الإنتاجية في حضرموت ويعزى إليه الدور الحاسم في تحقيق التنمية الاقتصادية بنسبة تفوق القطاعات الأخرى ويمثل القاعدة المادية للنهوض بالاقتصاديات المختلفة بمساهمته في ارتفاع مستويات الإنتاج والدخل القومي ورفع مستوى الاستخدام والاستغلال العلمي والموضوعي للموارد المتاحة وحسن استخدام وتأهيل الموارد البشرية.

وتشير مسودة إستراتيجية النمو والتخفيف من الفقر لمحافظة حضرموت حتى 2015م الصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي والسلطة المحلية في حضرموت بالتعاون مع المؤسسة الألمانية للتعاون الفني (جي تي زد) وغرفة تجارة وصناعة حضرموت وجهات أخرى إلى أن في محافظة حضرموت العديد من العوامل التي تساعد على نمو الصناعة ،يأتي في مقدمتها الموقع المتوسط للمحافظة ومحاذاتها لعدد من المحافظات وموقعها البحري الذي يسهل الوصول إلى الأسواق الخارجية الإقليمية والدولية.

وفي جانب الموارد توجد بها ثـروات طبيعية منها النفط والغاز وهما الأساس لصناعات التكرير والبتروكيماويات والأحياء البحرية المتواجدة على طول الشريط الساحلي وجزيرة سقطرى إلا أن معظم الموارد المتاحة لم يتم استغلالها بعد.

حضرموت / أحمد سعيد بزعل:

وتوجد في محافظة حضرموت كمية كبيرة من خام الفلورايت الذي يمكن اسـتخدامه فـي صناعة وإنتاج حمض الفلوريك المستخدم في تنظيف الفولاذ وإزالة الطلاء ومعالجة اليورانيوم وغيرها من الصناعات إلى جانب الخامـات المعدنيـة الفلزيـة وخصوصا الذهب والفضة والنحاس والنيكل التي أثبتت الاستكشـافات وجودهـا بكميـات تجارية كبيـرة , كما توجـد خامات السيراميك والدولوميت وخامات الزجاج الحجر الجيري والصخور التي تدخل في صناعة الطلاء والبلاسـتيك والمـواد الصحيـة والاسـمنت والصناعات الإنشـائية وغيرهـا , وتوجـد خامـات صناعة الاسـمنت والزجاج والسيراميك والطوب الأحمر.

وفي مجـال البنيـة التحتية تحققت خطـوات مهمة رغم تواضعها ولكنها تهيئ لتوسع أكبر في المستقبل وخصوصا في توفير الطاقة الكهربائية والمياه ووسائط النقل والاتصالات وتحديد المواقع للمناطق الصناعية على أسـس تخطيطية وبيئيـة واقتصادية متكاملة , والسعي لمدها بالخدمات اللازمة .

وتسـهم الصناعات التحويلية بحوالـي (63.9٪)من قيمة الإنتاج الصناعي الإجمالي , والكهرباء بـ (35.8) والصناعات الاستخراجية (بدون استخراج النفط) بأقل من (0.3٪)

وتتركـز الصناعـات التحويلية في الفـروع التالية : صناعة تعليب الأسماك , مصانع الفيبر جلاس, مصنع الأنابيب البلاسـتيكية , مواد البناء مثل الطوب الأحمر والرخام والبـلاط , الصناعات الغذائيـة مثل الوجبات الخفيفة والزيوت والمياه المعدنية , صناعة الإسفنج.

أما الصناعات الاستخراجية فتقتصر حتى الآن على اسـتخراج النفط ومعامل تقطيع الأحجار والكسارات , وهناك غياب شبه كامل للصناعات التعدينية وصناعة المواد الأساسية باستثناء صناعة الاسمنت .

وقد عرفت محافظـة حضرموت منذ القدم صناعات حرفيـة كبيـرة وصغيـرة لتلبيـة احتياجات السـكان ومعيشـتهم , منها ماقد اندثر بفعل مناقسة المنتوج المسـتورد والبعض نتيجة لتخلـف تكنولوجيا الإنتاج وأخرى بسبب اندثار التقاليد الإنتاجية الموروثة , وفي الوقت الراهن فان هذه المهن والحرف هي مستلزمات الزراعة (أدوات حديدية وخشـبية) صناعة الملبوسات (الحياكة والغزل والنسـيج) صناعة مستلزمات الصيد التقليدي (قوارب خشبية , شباك صيد وغيرهما) صناعة مستلزمات البناء والتشييد (أحجار طوب طيني , نورة , جبس) صناعة الأثاث ومستلزمات المعيشة المنزلية: صناعة الزيوت باستعمال العصر الميكانيكي (معاصر زيت الجلجل) صناعة الحلي من الذهب والفضة.

تنقسـم المنشـآت الصناعية بمعيار القـوة العاملة إلـى : صناعات كبيرة وتضم المصانع التي تسـتخدم (10)عمال فأكثر , وصناعات متوسطة وتستخدم بين (5- 9) عمال وصناعات صغيرة وتستخدم (1-4) عمالاً، ويشـمل القطاع الصناعي كذلـك الصناعات الحرفية والمشـغولات اليدويـة والتـي تنخـرط فيهـا العمالة التقليدية وتأتي في المرتبة الثانية من حيث الاستخدام بعد الصناعات الصغيرة بنسبة (43.4٪) أما الصناعات الكبيرة والمتوسـطة فلا تزيد نسـبة الاستخدام على (0.89٪و3.8٪).

لايزال القطـاع الصناعي بوزنه الكبيـر في مراحل تكوينه الأولـى بعد ظهور عدد مـن المصانع الكبيرة والمتوسطة مثل الصناعات الغذائية وتعليب الأسماك والصناعات التشكيلية المعدنية والبلاستيكية ولا تزال الغلبـة للصناعات الصغيرة والحرفيـة التي يعمل بها شخص أو شخصان .

يتجه معظـم الإنتاج الصناعي إلـى تلبية احتياجات المحافظة ماعدا تعليب التونا الذي يتجه جزء كبير منه إلى التصدير الداخلي والخارجي .

ولايوجد تكامل بيـن المنشـآت الصناعية من حيث إنتـاج بعـض المصانع لمدخـلات المصانـع الأخرى , بينمـا يوجد نوع مـن التكامل بين القطـاع الصناعي والقطـاع السـمكي , حيث أن القطـاع الصناعي يوفر بعض محتاجات القطاع السمكي (قوارب فيبرجلاس وصناديق بوليسـترين) وبالمقابل القطاع السـمكي يوفر للقطاع الصناعي المادة الخام (الأسماك) لمصانع تعليب(التونا).

يتركـز القطـاع الصناعـي الكبير والمتوسـط في المناطق الحضرية المحيطة بمدينتي المكلا وسيئون وفي مديريات أرياف المكلا وغيل باوزير وبروم / ميفع والشر .

تنتشر الحرف المهنية واليدوية في معظم المديريات وتتباين من حيث العدد ونوعية المنتجات من مديرية لأخرى .

تتوفر في محافظة حضرمـوت العديد من العناصر الجاذبة للاستثمار منها المسـاحات والمواقع الملائمة لإقامـة المنشـآت الاسـتثمارية والمواقـع المخططة للمناطـق الصناعيـة وتوفـر المـواد الخـام الزراعية والسمكية والحيوانية ومواد البناء المعدنية والنفطية وخصوصا في المجالات التالية :

- صناعة الأسمنت .
- توجـد مواد خـام منتوجـات زراعية تؤهـل لقيام صناعة الطماطم والتمور والزيوت والخضروات .
- إقامة حظائر تربية أغنام حديثة لتلبي حاجة السوق المحلية من اللحوم والألبان ومشتقات الألبان.
- صناعة الجلود.
- حظائر الدواجـن لتلبية حاجة السـوق من الدجاج والبيض.
- تصنيـع شـمع العسـل حتى يتـم الاسـتغناء عن الاستيراد من الخارج .
- معامل خياطة لتصنيع الملابس لسد حاجة السوق المحلية .

كمـا تتوفر فـي المحافظـة مـواد خـام للصناعات الإنشائية وبعض الصناعات الغذائية و توفر مواد خام للصناعات السمكية.

وهنـاك مؤشـرات لتوفر المعـادن وخاصـة الذهب والفضـة والنيكل وتوفـر قطاع كبير مـن الصناعات الصغيـرة إضافة إلـى موقـع المحافظـة القريب من شـواطئ شـرق إفريقيا والخليج يدعم فرص القطاع الصناعي لأغراض التصدير .

وتواجد النفط والغاز بالمحافظة وكذا موانئ التصدير على سـاحل المحافظـة وتوفـر رؤوس الأمـوال من المغتربين من أبناء المحافظة إضافة إلى توفر الأيدي العاملـة الرخيصة مقارنة بالدول المجاورة وكذا توفر المسـاحات الكافية لإقامة المناطق الصناعية ووجود ميناء بحري رئيسـي بالمحافظة والتوجهات لتوسعته وإقامة منطقة حرة بجانبه.

أمـا الكثافـة السـكانية للمحافظـة وللمحافظـات المجاورة فإنه يدعم فـرص القطاع الصناعي الملبي حاجة الاستهلاك المحلي .

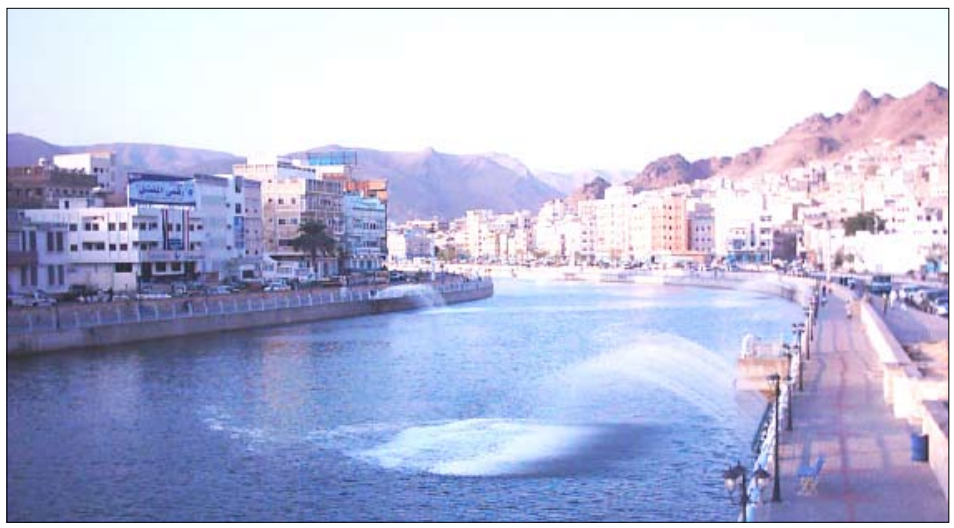

14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
يصدر عن مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر - عدن - الجمهورية اليمنية
تأسست في عدن بتاريخ 19 يناير 1968م

رئيس مجلس الإدارة - رئيس التحرير
أحمد محمد الحبيشي
Ahmedalhobishi@Yemen.Net.Ye

السبت 22 مايو 2010م السنة الثانية والأربعون

احتفالنا بالعيد الوطني يكتسب ميزته ودلالته من خلال ما يتم من تدشين للمشاريع الإنمائية والخدمية

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

عطاء لايتوقف

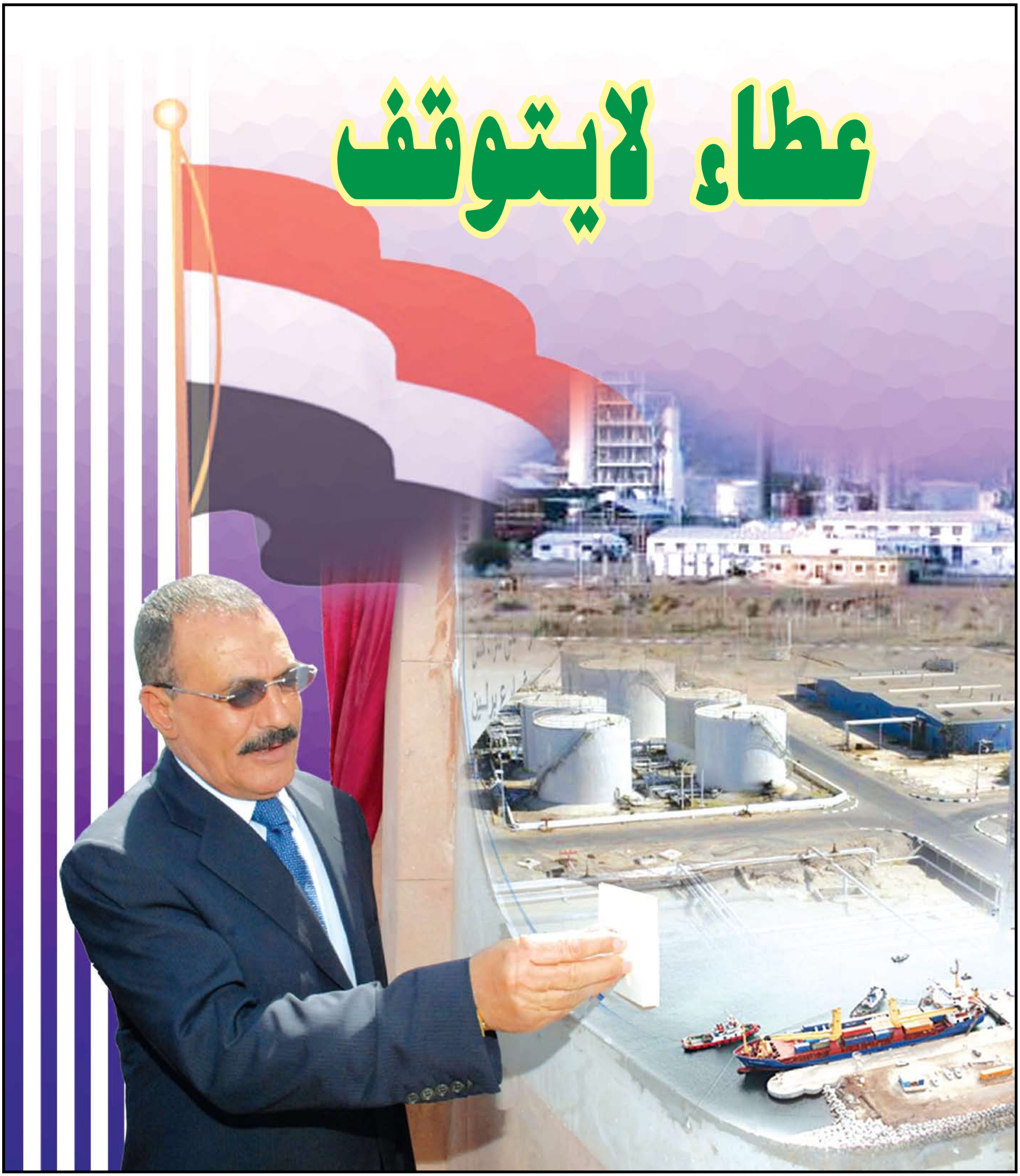

14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة

يصدر عن مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر - عدن - الجمهورية اليمنية
تأسست في عدن بتاريخ 19 يناير 1968م

السبت 22 مايو 2010م ■ السنة الثانية والأربعون

اهداف الثورة اليمنية

- التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما وإقامة حكم جمهوري عادل وإزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات.
- بناء جيش وطني قوي لحماية البلاد وحراسة الثورة ومكتسباتها.
- رفع مستوى الشعب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافيا.
- إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل مستمد أنظمته من روح الإسلام الحنيف.
- العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة.
- احترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والتمسك بمبدأ الحياد الايجابي وعدم الانحياز والعمل على إقرار السلام العالمي وتدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم.

ملحق خاص بمناسبة العيد الوطني العشرين للجمهورية اليمنية

الوحدة
تُطلِق عجلة التنمية في المحافظات الجنوبية

محافظة لحج .. تعانق إنجازات الوحدة وتنعم بعطائها

محافظة لحج حظيت بدعم حكومي ملحوظ تمثل في تنفيذ عدد من المشاريع الخدمية والإنمائية

تنعم محافظة لحج اليوم بخيرات الوحدة وعطائها الزاخر مثلها في ذلك مثل بقية المحافظات خصوصا المحافظات الجنوبية والشرقية بفضل اهتمام القيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بهذه المحافظة يؤكد ذلك انجاز أكثر من (877) مشروعا بتكلفة (103.434.049.696) ريالاً خلال الأعوام الماضية من عمر الوحدة المباركة ويبرهن عليه التوسع العمراني الذي يشاهده المرء على طول الخط من عاصمتها الحوطة مرورا بصبر حيث أصبحت شبه متواصلة عمرانيا بمحافظة عدن.

وكذا ما تشهده من إقامة مشاريع تنموية وخدمية وصناعية وزراعية إلى جانب استخراج الثروات المعدنية والمواد الخام وبناء المصانع مثل مصانع الحديد والسيراميك، والاسمنت ، والبلاط وتشييد عدد من المدن السكنية إلى جانب تحديد منطقة صناعية فيها تربط مدينة الرئيس بالمنطقة الصناعية التي تم إنشاؤها وربطها بالخط الاسفلتي برأس عمران والتي يزيد طول شريطها الساحلي على 180كم .

وشـملت المشـاريع المنجزة ، مختلف مديريات وقرى المحافظة وتوزعت على مختلف القطاعات حيث ان 321 مشروعا من إجمالي تلك المشاريع كانت مـن نصيب قطاع التربيـة والتعليم و 116 مشـروعا في قطاع الصحة العامة والسكان و15 مشـروعا في الإدارة المحلية و 22 مشـروعا في قطـاع الكهرباء و63 مشـروعا في قطـاع المياه والصـرف الصحـي و35 مشـروعا فـي قطـاع الأشغال والعامة والطرق و55 مشروعا في قطاع الزراعة والري و66 مشروعا في قطاع الاتصالات و13 مشـروعا في قطاع الشـباب والرياضة و22 مشروعا لتحسـين المدن و4 مشـاريع في قطاع التعليـم الفني والتدريب المهني ولمشـاريع في مجال الثقافة والسـياحة و31 مشروعا في قطاع الأمن و60 مشروعا استثماريا. هذا إلى جانب كثير من مشاريع الاستثمارية التي وفرت فرص عمل لأعداد كبيرة مـن أبناء المحافظـة والمحافظات المجاورة فضلا عن إنشـاء العديد من المشـاريع الخدمية في مختلف مديريات المحافظة وفي شتى المجـالات الخدمية من كهربـاء وتعليم وطرقات وصحة وسـدود وحواجـز مائية ومعاهـد مهنية وجسـور فيما تسـير الخطوات حثيثة لتأسـيس جامعة لحج .

ان عجلة التنمية في محافظة لحج والتي انطلقت مع بزوغ فجر الوحدة في 22 مايو 1990م تواصل دورانها بعزيمة وقدرة كبيرة لتحقيق آمال وأحلام ابناء المحافظة في البناء والتنمية والتطوير.

وتحظى لحـج باهتمام خاص مـن قبل فخامة الأخ رئيس الجمهورية الذي يحرص على المتابعة الشـخصية لكل ما يعتمل فيها من نشاط وعمل دؤوب وصولا إلى الغايات المنشودة .

وتنعـم لحـج بخيرات الوحـدة في ظـل قيادته الرشـيدة وما تلك المشـاريع الا ثمرة من ثمرات نهجه الصائب في الاهتمام بالبنية التحتية لكافة مناطق ومحافظـات الجمهورية وتوفير الخدمات للمواطنين وتحسين مستوى حياتهم .

تلـك هي المعطيـات الواضحـة والثابتـة التي أفرزتها الحركة التنموية خلال السنوات الماضية وتؤكدها قناعات المواطنين . فحينما ينظر أبناء لحج اليـوم إلى تلك الانجازات يتذكرون سـنوات الحرمـان التـي عاشـوها فـي الماضـي فيزداد اعتزازهـم وفخرهم بما تحقق لهم في سـنوات الوحدة المجيدة من انجـازات تلامس الطموحات وتلبي التطلعات.

وهذا كله غرس في قلوب أبنائها الحب والوفاء للوحـدة ومحققها الذي بفضلـه وبفضل قيادته ينعمون بهذه المشاريع .

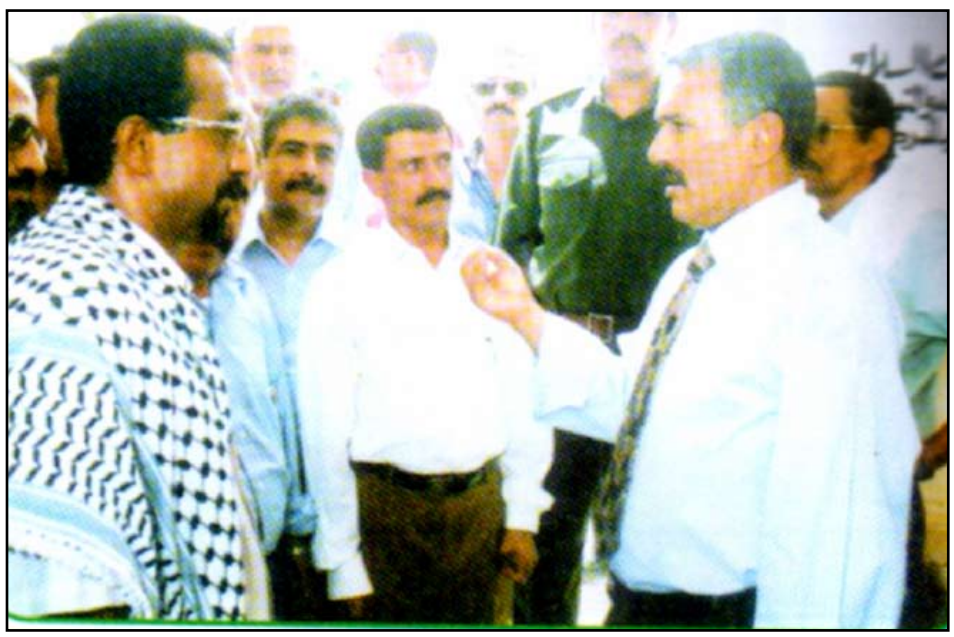
حوار ودي بين الرئيس ومواطنين في الحوطة

قطاع التعليم

على صعيد المبنى المدرسـي شهدت محافظة لحج زيادة في عدد المدارس والفصول الدراسية بلغت نسبتها 85 ٪ كما زاد عدد الشعب الدراسية لتصل إلى 7.14 ألف شـعبة بزيادة بلغت نسبتها 166 ٪.

وزاد عدد المعلمين والمعلمات من (3778) معلما ومعلمة إلى (11074) معلما ومعلمة بزيادة تقدر نسبتها بـ293 ٪ عما كانت عليه عام1990م .

وارتفع عـدد المعلمات عمـا كان عليه في عام 1990م مـن (728) معلمة إلـى (24004) بزيادة قدرهـا 330 ٪ وارتفـع عدد التلاميـذ في مرحلة التعليم الأساسي من (8381) تلميذا عام1990م إلى (17244) تلميذا عـام 2005م بزيادة قدرها (206٪) .

وارتفع عدد الفتيات في التعليم الأساسـي من (24204) تلميذة فـي عام 1990م إلى (71574) تلميذة عـام 2005م بزيادة قدرها (295 ٪) كما ارتفع الطلاب والطالبات في مرحلة التعليم الثانوي من (8.243) طالبا عام 1990م إلى (25970) طالبا في عام 2005م بزيادة قدرها (315 ٪) .

وارتفع عـدد الطالبات في التعليـم الثانوي من (1141) طالبة في عام 1990م إلى (7562) طالبة في عام 2005م بزيادة قدرها (266 ٪) .

جامعة لحج

يجري العمل بوتيرة عالية لإنشـاء جامعة لحج تنفيذا لتوجيهـات فخامة الرئيـس علي عبدالله صالـح وتطبيقـا لما جـاء فـي برنامـج فخامته الانتخابـي . كتتويـج لما شـهدته المحافظة من منجزات كبيرة فـي عهد الوحدة المباركة وتوفير فرص مناسـبة تشـجع عـدداً اكبر من السـكان وقطاعا واسعا من الإناث على الالتحاق بالتعليم الجامعي والاستفادة من مخرجاته بعد زوال موانع وصعوبات الانتقـال إلى المحافظات الأخرى طلبا

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

22 مايو وحدة الطاقة والإمكانيات مادياً وبشرياً وثقافياً وسياسياً وأمنياً

للتعليم الجامعي .

وتوجد في محافظة لحج حاليا قاعدة أكاديمية للتعليم الجامعي تتمثل في خمس كليات تابعة لجامعة عدن وهي كلية ناصر للعلوم الزراعية وكلية التربية بصبر ، وكلية التربية بيافع ، وكلية التربية بردفان ، وكلية التربية بطور الباحة. وتضم هذه الكليات (27) قسما علميا ويتولى التدريس فيها أكثر من (233) عضو هيئة تدريس وهيئة تدريس مساعدة .

وإدراكا من القيادة السياسية للآفاق الواسعة التي فتحتها الوحدة المباركة لتلبية الحاجات الاجتماعية لكافة شرائح المجتمع وان التعليم أساس النهضة ودعامة الأمن القومي ومحرك التنمية وقاطرة التقدم فقد ضمن فخامته في برنامجه الانتخابي توسيع رقعة التعليم العالي . وعكست الحكومة هذا التوجه في نشاطها فكان صدور القرار من وزير التعليم العالي رقم (284) لعام 2007م بتشكيل لجنة لإعداد الدراسة الفنية المتعلقة بإنشاء جامعة لحج مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية المنطقة وعدم تكرار ما هو متوفر من الكليات والتخصصات في باقي الجامعات الحكومية .

وتوج هذا التوجه بإصدار فخامة الأخ رئيس الجمهورية قرارا برقم (119) لسنة 2008م بشان إنشاء جامعات (لحج ، ابين ، الضالع، حجة، البيضاء) .

الجدير بالذكر ان جامعة لحج بدأت بكلية ناصر للعلوم الزراعية والصناعات الغذائية وكلية التربية النوعية بصبر بالإضافة إلى وظيفتها الحالية (إعداد معلم ثانوي) وكليات التربية في ردفان ويافع وطور الباحة ككليات اعداد معلمين للمراحل المختلفة بدءا من اعداد معلم ماقبل المدرسة ومعلم صف ومعلم مجال وفقا لحاجة البيئة المحيطة بالكلية والإمكانات المتوفرة فيها وكلية التمريض والعلوم الصحية وكلية العلوم الإدارية وكلية التربية الرياضية وفتح ثلاثة مراكز علمية هي : مركز المعلومات ومركز خدمة المجتمع ومركز تطوير الأداء الأكاديمي بالإضافة إلى مركز الاستثمارات الزراعية وعلوم البيئة الموجود حاليا في كلية ناصر للعلوم الزراعية .

اما الكليات المستقبلية لجامعة لحج فهي كلية الفنون التطبيقية وكلية هندسة الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات وكلية العلوم الطبيعية والتطبيقية وكلية اللغات. وبذلك تسعى جامعة لحج إلى ان تكون جامعة متميزة وإحدى الجامعات المرموقة في الوطن بارتكازها على الإرث العلمي التاريخي للمحافظات وكليات ومراكز عريقة وكليات جديدة نوعية .

وشهدت محافظة لحج ـ بعد تحقيق الوحدة اليمنية المباركة ـ اهتماماً كبيرا من قبل القيادة السياسية بزعامة فخامة الأخ رئيس الجمهورية ونشاطا تنمويا واسعا لتقوية النشاط الاقتصادي وتنويع خيارات العمل والإنتاج استثمارا للمقومات والمزايا النسبية التي تتمتع بها المحافظة .

وفي المجال الزراعي تم توسيع الرقعة الزراعية بالمحافظة وتحديث نظام الري من خلال استصلاح وشق قنوات الري وبناء الجسور والسدود ونشر شبكات الري الحديثة وتوفير البذور والتقاوي الجيدة والمناسبة للمزارعين وتطوير برامج مكافحة الأمراض النباتية وتوسيع برامج الدعم للمزارعين والفلاحين من خلال تقديم المعدات وتسهيلات القروض وغيرها .

وفي الجانب السمكي بلغت كمية الإنتاج من الأسماك والأحياء البحرية الأخرى المصطادة (الصيد التقليدي والصناعي) خلال عام 2006م (11.169) طنا بقيمة (1916) مليون ريال .

وحظي الجانب الاجتماعي والخدمي في المحافظة باهتمام كبير منذ قيام الوحدة المباركة خصوصاً بعد عام 1994 م (خاصة في مجالات التعليم والصحة والطرقات والكهرباء والمياه).

مشاريع متنوعة

وحظيت المحافظة خلال العام 2008م بدعم حكومي ملحوظ تمثل في تنفيذ عدد من المشاريع الخدمية والإنمائية بكلفة بلغت (60.2) مليون دولار شملت حفر آبار مياه وتجهيزها بمعدات الضخ وبناء خزانات للشرب ومد شبكات الصرف الصحي وشق طرق بالإضافة إلى وضع حجر الأساس لمشروع سكني من (3400) وحدة سكنية لذوي الدخل المحدود والشباب ضمن البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ رئيس الجمهورية . إلى جانب وضع حجر الأساس لعدد من المشاريع الاستثمارية الخاصة بالقطاع الخاص منها مصنعان للمرطبات والمشروبات الغازية والطلاء. وتم أيضا خلال العام 2008م تسجيل (8) مشاريع استثمارية تقدر تكلفتها الإجمالية بحوالي (100) مليون ريال .

التنمية البشرية

كما شهد الوضع الصحي في المحافظة تحسنا مماثلا في عدد المرافق الصحية في المحافظة : مستشفى مركزي (1) ومستشفيات تخصصية (2) ومستشفيات المديريات (5) والمستشفيات الريفية (8) والمراكز الصحية (23) والوحدات الصحية (157) . وتم إنشاء شبكة طرقات داخلية كبيرة في المحافظة ربطت بين المديريات والمدن والقرى والتجمعات الريفية وبين المحافظة والمحافظات الأخرى .

وفي مجال التعليم حدثت في محافظة لحج نهضة تربوية حقيقية وتشير إحصاءات المسح التربوي إلى ان عدد الملتحقين بالتعليم الأساسي ارتفع من(96732) طالبا وطالبة في عام 1994م إلى (171065) طالبا وطالبة في عام 2006م وبلغ عدد طلاب مرحلة التعليم الثانوي في محافظة لحج للعام الدراسي 2005 /2006م (23324) طالبا وطالبة نسبة الإناث فيه (30.99 ٪) وبلغ إجمالي مخرجات التعليم الثانوي في المحافظة (6885) طالبا وطالبة في العام الدراسي نفسه (82 ٪) منهم قسم علمي و(18 ٪) قسم أدبي وتبلغ نسبة الذكور من الخريجين (69.3 ٪) ونسبة الإناث (30.7 ٪) وتؤكد هذه البيانات الإقبال الكبير على التعليم في المحافظة من الجنسين وان كانت نسبة الإناث منخفضة نسبيا مقارنة بالذكور.

مشاريع وطرق

شهدت محافظة لحج في عهد الوحدة المجيدة قيام العديد من مشاريع شق وسفلتة الطرق بلغت (35)مشروعا بتكلفة إجمالية وصلت إلى (4.189.112.000) ريال بتمويل محلي إضافة إلى عدد كبير من الطرقات المركزية أبرزها طريق العسكرية ـ لبعوس ـ البيضاء بكلفة (4) مليارات ريال وبطول (146) كيلو مترا .

الشباب والرياضة

وحظي الجانب الشبابي والرياضي في محافظة لحج باهتمام كبير أيضاً فقد انصبت جهود وزارة الشباب والرياضة وصندوق النشء والشباب في دعم الأنشطة الرياضية والشبابية وتأسيس البنى التحتية لهذا القطاع فكان بناء وتأهيل استاد الشهيد معاوية لكرة القدم في العاصمة الحوطة وقد بلغت كلفته نحو (550) مليون ريال .وهناك خطة لإعادة تأهيله استعداداً لـ «خليجي 20» وتم رصد مبلغ (800) مليون ريال تقريبا لهذا الغرض .

المجمع القضائي بلحج

كان من انجازات الوحدة في محافظة لحج بناء صرح قضائي هام تمثل بالمجمع القضائي الذي يعد المبنى الأكبر في المحافظة من حيث السعة والتكوينات والمساحة التي يقع عليها . ويضم المجمع الذي تم إنشاؤه بكلفة بلغت (600) مليون ريال عددا من النيابات المتخصصة ونيابة الاستئناف ومحكمة الاستئناف وعددا من المرافق القضائية إلى جانب باحة واسعة في محيط المبنى .

محافظة لحج

مجمع خولة التربوي

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

منجـز الوحـدة العظيـم ليس ملك فرد او شـخص هو ملك لـكل أبناء الوطن وكل الشـرفاء وكل المخلصـين

محافظة حضرموت ..

مشاريع تنموية عملاقة في رحاب الوحدة

تعد محافظة حضرموت أكبر المحافظات اليمنية مساحة ومن أهم المحافظات الواعدة لذلك فقد حظيت وتحظى برعاية واهتمام فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ونالت نصيب الأسد من عموم المشاريع التنموية العملاقة . وماشهدته محافظة حضرموت من تقدم وتطور في كافة المجالات بعد تحقيق الوحدة المباركة يعد قفزة نوعية في مسار النهوض الشامل بعد ان عانت كثيرا من الحرمان في ازمنة التشطير .. فقد تحولت حضرموت إلى ورشة عمل دائمة في ظل الاهتمام الكبير في تنميتها وتشجيع أصحاب رؤوس الأموال من المغتربين للاستثمار فيها .

فالمشاريع الخدمية التي تحققت خلال سنوات الوحدة واضحة للعيان سواء في الطرقات التي وصلت إلى كافة المناطق أو في جوانب الاتصالات والكهرباء والتعليم وغيرها من المجالات الخدمية والتنموية التي جعلت من مدن الساحل والوادي مناطق حضرية تنعم بالخدمات الأساسية في حين كانت فيه تلك المناطق تفتقر إلى أبسط المشاريع الخدمية .

لقد تغيـرت ملامح محافظة حضرموت بعـد الوحدة وتبدل وجهها من القحـط والعدم إلى التحضر والتقدم في كافة المجالات فالمشـاريع الخدمية لمدينة المكلا ـ مثـلا ـ كانت محصورة على مناطق محدودة وكانت المدينة تعاني من الأوبئة وسـوء المنظر بسبب وادي العيقة الواقع في قلب المدينة والذي كان مصبا للمجاري والقمامة ولايوجد في المدينة سوى فندقين متواضعين اما اليوم فقد نهضت المكلا وشملتها المشاريع الإستراتيجية . لقد شهدت محافظة حضرموت منذ اعادة تحقيق وحدة الوطن اليمني جملة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية شملت شتى المجالات المرتبطة بالبنى الأساسية والقطاعات الخدمية المختلفة ورافقها تنامي وتطور العديد من المؤشرات الاقتصادية التي يعكسها الواقع ويلمسها كل المواطنين من داخل وخارج الوطن اليمني وماكان لذلك النهوض ان يتحقق لولا الرعاية الخاصة والكريمة التي توليها القيادة السياسـية ممثلـة بفخامة الأخ رئيس الجمهورية لهذه المحافظة الزاخرة بمستقبل واعد بالخير والعطاء .

شبكة طرقات حديثة

على مسـتوى شبكة الطرق شـهدت المحافظة ـ خلال السـنوات القليلة الماضية ـ سفلتة ما يقارب 3200 كيلو متر إلـى جانب مايقارب 3800 كيلو متـر تحت التنفيذ بكلفة تتجاوز عشـرات المليارات

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

هنالك جيل جديد ترعرع في كنف الثورة والوحدة هو من سيدافع عن ثورته ووحدته ومسيرته الديمقراطية وكل الانجازات الوطنية

من الريالات مقارنة مع (716) كيلو مترا في عام 1990م وبهذا أصبحت المحافظة متواصلة مع بعضها البعض بشبكة حديثة من الإسفلت ما سهل على المواطنين والمستثمرين عملية التنقل وسرعة انجاز المشاريع الخدمية الأخرى خاصة في المناطق النائية من مديرياتها .

ومن أهم المشاريع التي شهدتها حضرموت في هذا المجال مشروع طريق صنعاء - حضرموت وهو من المشاريع الحيوية الكبرى التي تربط جميع أجزاء محافظة حضرموت بالعاصمة عبر خط صافر بمحافظة مأرب وبلغت تكلفته الإجمالية 63 مليون دولار إلى جانب مشروع تحديث طريق المكلا - سيئون البالغ طوله35 كيلو مترا بتكلفة إجمالية بلغت ثلاثة مليارات ريال ومشروع طريق الشحر - سيحوت الذي يمتد إلى محافظة المهرة ومنها إلى محافظة حضرموت ومنها إلى منفذ شحن والمزيونة الحدودي مع سلطنة عمان وهو من المشاريع التي ستعود بالفائدة على المناطق التي تمر بها وعلى الوطن بشكل عام باعتبار هذا الطريق سيسهل التنقل بين اليمن وسلطنة عمان ومنها إلى باقي دول الخليج العربي .

ويجري العمل حاليا في مشروع طريق رأس حريرة - العيون بطول 60 كيلومتراً بتكلفة اجمالية بلغت 6 ملايين دولار كما يجري العمل في طريق المكلا - دوعن والطريق القبلية التي تبدأ من المكلا حول مسحة وظهر القرون والصبيحات وثلة العليا ونويمة ومنطقة العكابر وحنيش مرورا بمناطق الصوب وحيرة والسبية وفرضة دوعن ويبلغ طول الطريق 159.5 كيلو متر وتبلغ تكلفته حوالي (6.500.000.000) ريال وهناك مشروع كبير أطلق عليه (الدائري) يبدأ من حلا إلى جول مرحى وسيبدأ العمل به قريبا.

وأخيرا تم استكمال (11) مشروعا في مجال الطرق منها ستة مشاريع في مجال الشق والسفلتة للشوارع الداخلية بمديريات المكلا ،غيل باوزير، الشحر والديس الشرقية بطول (110) كيلومترات ومشروعين في مجال الرصف للشوارع والساحات العامة بمساحة إجمالية (210000) متر مربع ومشروعين في مجال تحسين وتجميل المدن بالمكلا بالإضافة إلى مشروع إعادة تأهيل طريق شحير - غيل باوزير بطول (11) كيلو متر كخط مزدوج .

كما ان العمل جار في تنفيذ (34) مشروعا من أبرزها : الخط الدائري لمدينة المكلا طريق حجر يبعث - الضليعة بطول (357) كيلو متراً طريق حديبو - قرية مومي - نوجد - طريق حرو - غيل بن يمين بطول (88) كيلومترا ومشروع الطرق الإسفلتية لمدن وادي العين ، مصعب ، الديس ، الريدة الشرقية ،غيل باوزير وشحير بطول (80) كيلو مترا .

وبالنسبة لعام 2009 م فقد حظي فيه قطاع الأشغال العامة والطرق بمحافظة حضرموت بنصيب الأسد من الموازنة التقديرية للمشاريع الرأسمالية والاستثمارية بملغ قدره 21 مليارا و 639 مليونا و300 ألف ريال فهناك 71 مشروعا سيتواصل العمل فيها خلال العام الحالي خصص لها من الموازنة العامة مبلغ 15 مليارا و 589 مليونا و 300 الف ريال ومن بين تلك المشاريع طريق المشهد - دوعن وطريق حورة - زاهر وسفلتة 50كيلو متراً في مدن وادي عمد بدوعن وأكثر من 400 كيلو متر في مدن وقرى وادي حضرموت وإنشاء 50 وحدة سكنية في حوارم ومشروع حرز السكني في قف العوامر بمديرية العبر وإنشاء جسر حيد قاسم بمديرية تريم وسفلتة شوارع مديرية العبر بطول 130 كيلو مترا وشق وسفلتة عدد من الطرق الريفية التي تربط مديريات المحافظة بعضها ببعض إلى جانب سفلتة ورصف وإنارة وتشجير عدد من شوارع مدن المحافظة في الساحل والوادي وإعداد الدراسات والتصاميم لبناء 4 جسور معلقة للمركبات وسبعة جسور معلقة للمشاة بمدينة المكلا وبدء العمل في المرحلة الثانية من خور المكلا السياحي . اما المشاريع الجديدة التي سيدشن العمل فيها العام الحالي في إطار المشاريع الرأسمالية والاستثمارية المقترحة لمحافظة حضرموت فعددها 51 مشروعا خصص لها مبلغ 6 مليارات و 55 مليون ريال ومن بين تلك المشاريع إنشاء جسر معلق بمنطقة (حيرة) بشبام وجسر ارضي في منطقة (بور) بسيئون وربط الطرق الفرعية بمديرية عمد وحماية مدن وادي حضرموت من السيول وإقامة كباري مشاه في كل من سيئون وساة ومدن أخرى بواديي حضرموت وبدء العمل في الحديقة الكبرى بسيئون وسفلتة اكثر من 500 كيلو متر من الطرقات في كل من الضليعة واريافد مدينة المكلا وحورة وحريضة ومدن الوادي ومنها ساه وغيل عمر وتريم والسوم والقطن واستكمال ربط الطرق الفرعية بوادي عمد بدوعن وغيرها من مديريات الوادي والساحل إلى جانب رصف مجموعة من شوارع مدن المحافظة وإنارتها وتشجيرها وتوريد معدات لمشروع النظافة والتحسين والإنارة بواديي وصحراء حضرموت .

طرق سقطرى

عرفت سقطرى الطرق قبل فترة قريبة لكنها نجحت في لملمة إجرائها برابط إسفلتي سهل الكثير على المواطنين في التنقل بين المدن والمناطق فهناك مشاريع تم انجازها تربط عاصمة الجزيرة بالمناطق الأخرى وهناك مشاريع مازالت قيد التنفيذ مثل طريق موري - قلنسية الذي يبلغ طوله 90كم ومشروع موري حديبو الذي يبلغ طوله 12 كم ومشروع موري - قلنسية (المرحلة الثانية) الذي يصل طوله إلى 35 كم.وهناك خط دائرة في حديبو (عاصمة الجزيرة) سمي شارع أربعين وأوشكت الشركة المنفذة على الانتهاء منه .

أما مشاريع الطرقات التي مازالت تحت التنفيذ فأهمها مشروع - موري ديسكم الذي بلغ طوله 75 كم ويمر من موري على ساحل الجزيرة إلى أعالي الجبال في ديسكم وهذا المشروع يسهم بشكل قوي في إنعاش السياحة والاستثمار لمروره في مناطق سياحية فريدة كما يجري تنفيذ مشروع حديبو نوجد البالغ طوله حوالي 93 كم ومشروع قلنسية - معلا - شعاب ويصل طوله إلى 30 كم وقد بدأت الشركات بتنفيذ مشروع طريق ديسكم منهي التي يبلغ طولها 30كم.

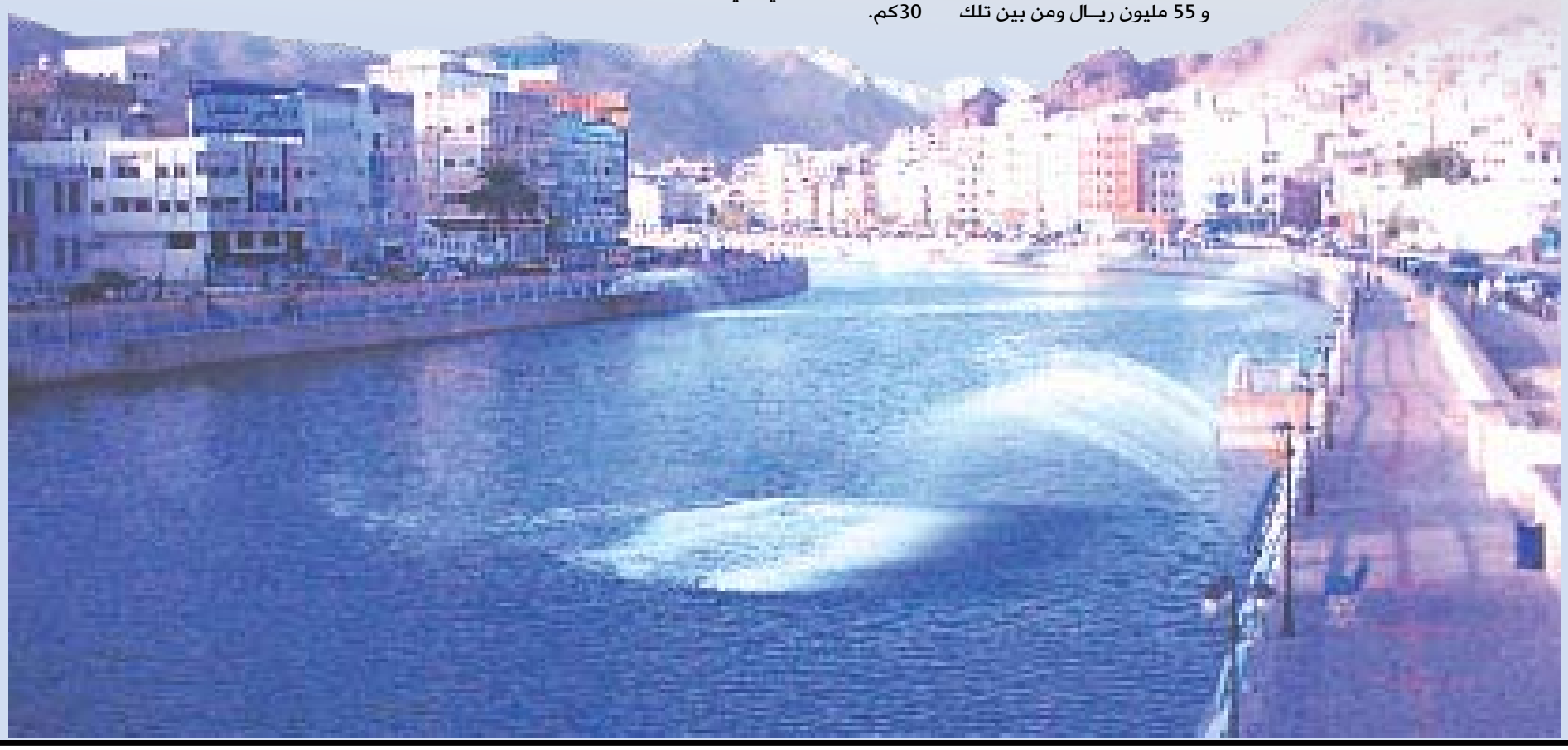

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

المشاريع التنموية في حضرموت .. طموح واسع وخطوات هادفة

المكلا ستكون قريبا أول مدينة يمنية تستكمل فيها البنية التحتية للمياه والصرف الصحي

المياه والصرف الصحي

ارتفع عدد المساكن المزودة بالمياه في حضرموت لتصل في العامين الأخيرين إلى (55.449) مسكنا كما زادت كميات المياه المنتجة لتصل في نهاية عام 2008 م إلى (20.664) مليون متر مكعب وبالمقابل ارتفع حجم الاستهلاك من المياه لمختلف الاحتياجات السكنية والاقتصادية ـ في عام 2008م إلى (14.427) مليون متر مكعب وارتفع عدد المنتفعين من المياه ليبلغ في عام 2008م بحدود (413.005) منتفعا .

وفيما يتعلق بمؤشر عدد المساكن المزودة بالصرف الصحي فقد ارتفع لdبلغ في عام 2008م (25360) مسكنا وفي الاتجاه نفسه ارتفع عدد المنتفعين من الصرف الصحي ليصل في عام 2008م إلى (15753).

وفي مجال المياه والصرف الصحي فإن مدينة المكلا ستكون قريبا أول مدينة يمنية تستكمل فيها البنية التحتية للمياه والصرف الصحي بعد الانتهاء من المشروع الكبير للصرف الصحي في امبيخة الذي تقدر قيمته بحوالي 100 مليون دولار . وهناك مشاريع كبيرة في هذا المجال يجري تنفيذها حاليا منها مياه ومجاري مدينة غيل باوزير والشحر وغيرها من مدن المحافظة الرئيسية وهذه المشاريع ستسهم دون شك في الحفاظ على البيئة في هذه المدن وهناك العديد من مشاريع المياه المعتمدة والتي ستنفذها الدولة خلال الأعوام القليلة القادمة في عدد من القرى التي لم تشملها مشاريع المياه.

أما في مجال الاتصالات فقد ارتفع مؤشر السعات المجهزة لخطوط الهاتف من (10آلاف) خط في عام 1991 م إلى (62.608) خطوط في نهاية عام 2008 م . كما شهد مؤشر السعات العاملة لخطوط الهاتف ارتفاعا من (6.433) خطا في عام 1990 م إلى (52435) خطا بنهاية عام 2008م وقد جاءت هذه الزيادة في السعات العاملة لخطوط الهاتف نتيجة لزيادة الطلب على الخدمات الهاتفية من قبل المواطنين وتوسع وتزايد النشاط الاقتصادي والاستثماري بالمحافظة.

الزراعة والأسماك

وفي الجانب السمكي فقد حدثت زيادة في الإنتاج من الأسماك والأحياء البحرية إلى (40.892) طنا في عام 2008م وزادت قيمة الإنتاج إلى (6.305) ملايين ريال فيما زاد حجم الصادرات من الأسماك والحياء البحرية إلى (23.015) طنا في عام 2008 م كما زادت قيمة هذه الصادرات إلى (65.704.000) دولار خلال الفترة نفسها إضافة إلى ذلك فقد حدث تحسن ملحوظ على مستوى المؤشرات المتعلقة بوسائل الإنتاج والحفظ والمؤشرات الأخرى ويمكن تلخيصها في الآتي :

ـ زيادة عدد الصيادين إلى (13.950) صيادا في عام 2008 م .

ـ زيادة عدد قوارب الصيد إلى (6.180) قاربا في عام 2008 م .

ـ زيادة عدد مصانع الثلج إلى (43) مصنعا في عام 2008 م والمجمدات إلى (25) وحدة وعدد مخازن الحفظ إلى (37) مخزنا وزادت ـ نتيجة لذلك ـ الطاقة الإنتاجية لمصانع الثلج إلى (400) طن / يوميا في عام 2008 م وسعة المجمدات إلى (340) طنا في اليوم وسعة مخازن الحفظ إلى (14322) طنا .

ـ زيادة عدد شركات القطاع الخاص إلى (36) شركة في عام 2008 م .

وفي الجانب الزراعي والسمكي فهناك مشروع للتنمية الزراعية والسمكية بساحل حضرموت بكلفة 12 مليون دينار كويتي بتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاجتماعي والاقتصادي وبمساهمة من الحكومة وهو مشروع طموح سيحدث نقلة نوعية تطويرية في قطاع الزراعة والأسماك في ساحل حضرموت من خلال إقامة العديد من السدود المائية وتهيئة ما يقارب 720 هكتارا من الأراضي الزراعية وإدخال أنظمة الري الحديث إليها وحماية الأراضي الزراعية من الانجراف وإدخال أنماط محصولية جديدة وتحسين المحاصيل البيئية وزيادة فرص العمل وتحسين دخل العاملين الزراعيين والحد من الهجرة من الريف إلى المدينة وفي جانبه السمكي سيسهم المشروع في تطوير ميناء الشحر السمكي وفي زيادة الإنتاج من الأسماك من خلال توفير قوارب صيد كبيرة وحديثة بهدف إيجاد فرص عمل جديدة للشباب في هذا القطاع وتطوير مواقع تحضير وتجميد وحفظ الأسماك إلى جانب توفير الخدمات الفنية والدعم المؤسسي للقطاع السمكي وهناك مشروع مهم في هذا الجانب وهو مشروع الأسماك الخامس بكلفة 32 مليون دولار و سيسهم هو الآخر في تطوير الثروة السمكية بالمحافظة التي تعد الأولى في مجال تحضير وتصدير الأسماك إلى عدد من دول العالم .

ويوجد بالمحافظة ما يقارب 27 شركة لاصطياد وتحضير وتصدير الأسماك إلى الخارج منها 23 شركة حاصلة على الرقم الأوروبي مايسمح لها بإدخال إنتاجها السمكي المحضر إلى أسواق دول الاتحاد الأوروبي ودول الخليج وجنوب شرق آسيا ولهذا القطاع أهمية كبيرة في رفد الاقتصاد الوطني بالعملة الصعبة وهو قطاع متجدد دائما إذا ما تم الحفاظ على نجاحه من خلال إدخال الأساليب العلمية في عملية الاصطياد والحفاظ على البيئة البحرية . وقد بدأ العمل في مشروع مزرعة لاستزراع الأسماك

رئيس الجمهورية يضع الحجر الأساس لمحطة الكهرباء الغازية - سيئون

خيـار الدولـة هو السـلام وستظل حريصـة عليه من أجـل أن تتفـرغ للبنـاء والتنميـة وإعـادة الأعمـار

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

رئيس الجمهورية يفتتح مشروع مصنع الاسمنت في حضرموت

رئيس الجمهورية يضع الحجر الأساس لمشروع الحلقة التراسلية الرابعة

ذات القيمة العالية بمنطقة (شحير) وهو مشـروع اسـتثماري ألماني - يمني ويعد الأول من نوعه على مسـتوى الوطـن العربي كون أحواض هذه المزرعة ستكون مغطاة لتفادي تقلبات الطقس .

وحدثـت زيـادة فـي المسـاحة المزروعـة بأهم المحاصيل الزراعيـة إلى (16725) هكتارا في عام 2008 م بعـد عملية اسـتصلاح الأراضـي الزراعية وتشـكل مسـاحة الأراضـي المرويـة (95 ٪) من مساحة الأراضي المزروعة فعلا كما زاد حجم الإنتاج مـن مختلف المحاصيل إلـى (222.920) طنا خلال العام نفسه.

وفيما يتعلق بقطاع الإنتاج الحيواني فإن البيانات المتوفـرة عـن إعـداد الثـروة الحيوانيـة بسـاحل حضرموت تقول إن إجمالي أعداد الماعز قد زاد إلى (1.281.868) رأسـا في عـام 2008 م والضأن إلى (195.865) رأسـا والأبقار إلـى (10.904) رؤوس والجمال إلى (10.609) رؤوس خلال العام نفسه .

مشاريع زراعية جديدة

بالإضافة إلى ما سبق هناك 8 مشاريع جديدة في قطاع الزراعة بمحافظة حضرموت خصص لها مبلغ مليارين و664 مليونـا و410 آلاف ريـال وذلك في إطار المشاريع الرأسـمالية والاستثمارية المقترحة للمحافظة للسـنة المالية 2008م إلى جانب سـبعة مشـاريع قيد التنفيذ خصص لها مبلغ 460 مليونا و 810 آلاف ومن بين المشـاريع الجديدة تطوير إنتاج محاصيل الخضـار والفواكه وتنفيذ 14 خزانا ارضيا لحفـظ مياه الأمطـار ومشـروع للحدائـق المنزلية وجميعها بجزيرة سـقطرى وإنشـاء مختبر بيطري إقليمـي بمدينة سـيئون وأربعة حقـول نموذجية لزراعـة النخيل فـي كل من تريم وشـبام والقطن والسموم بوادي حضرموت وإنشاء ثلاثة سدود جديدة في الوادي نفسـه إلى جانب الاستمرار في مشروع التنميـة الزراعيـة بحضرمـوت السـاحل والتنمية الريفية بـوادي حضرموت فيما تتضمن المشـاريع قيد التنفيذ تطوير وادي حضرموت الزراعي بسيئون وحماية ضفاف وادي عرف بمديرية الشحر وتطوير وادي جـد الزراعي بمديرية غيـل باوزير إلى جانب الأعمال الإنشـائية للحواجز والقنوات المائية بوادي المحمديين بمديرية بـروم ميفع والحاجـز المائي بمنطقة المسنى بمديرية أرياف مدينة المكلا و10 مشاريع خاصة بالحواجز المائية في عدد من مديريات المحافظة واستكمال مشروع سوق سيئون التعاوني .

قطاع السياحة

شهدت السياحة في حضرموت تطورا كبيرا نتيجة لما تتمتـع به من تنـوع حضاري وثقافـي وفلكلور شـعبي لذلك فهي تعتبر إحدى الوجهات الرئيسـية للسـياح . ومن هذا المنطلق فقد شـهد هذا القطاع إنشاء العديد من المنشات السياحية الإيوائية البالغ عددها ما يقارب 200 منشـأة سياحية لاتزال تشهد ازدحاما مـن قبل الوافدين خاصة في فصل الصيف إذ يتوافد إلى المحافظـة عدد من الإخوة المغتربين فـي دول الجوار وفـي مقدمتهـا المملكـة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة إلى جانب مواطني هذه الدول . وهنالك توجه لتحسين الخدمات السياحية في السـاحل والوادي لاسـتيعاب النشاط السـياحي المتزايد ومن اهم المشـاريع السـياحية العملاقة خورِ المكلا الـذي أضفى على عروس بحر العـرب جمالاً حضاريا وسـياحيا راقيا وقـد جاء قرار إنشاء هذا المشـروع بتوجيهات من فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيـس الجمهورية في منطقة الخور .

المجال الصحي

وعلى صعيد قطاع الصحة فقد شـهد هذا القطاع تطويرا كبيرا من خلال انتشار المستشفيات والمراكز والوحـدات الصحية في عموم مديريـات المحافظة وتحويل بعـض المراكز الصحية إلى مستشـفيات ريفية كان للقطـاع الخاص فيه إسـهام واضح من خلال إقامة المستشـفيات والمستوصفات الصحية الخاصة .

ومن المشـاريع الجاري تنفيذها فـي هذا القطاع مستشـفى الأمومة والطفولة بالمـكلا بمواصفات حديثة وهو في طور التشطيبات النهائية إلى جانب مستشـفى مماثل تابع لجامعة حضرموت / بتمويل من مجموعة بن لادن السـعودية للمقاولات بكلفة 270 مليون دولار ومشروع المستشفى الجامعي الذي سـيقام في حرم المدينة الجامعية بمنطقة (فلك) بتمويل من مجموعة من رجال الأعمال في المملكة العربية السـعودية ومركز الأمير سـلطان لأمراض السرطان ومستشفى الكلى بمدينة القطن وغيرها من المشاريع الصحية .

قطاع الكهرباء

شهد قطاع الكهرباء - في حضرموت - تطورا ملحوظا في عهد الوحدة المباركة تمثل في تركيب العديد من المولدات لزيادة الطاقة الكهربائية في المسـتقبل وسوف يتم تزويد محطتي (الريان) بالمكلا و (الوادي) بسيئون بطاقة 100 ميجاوات بمعدل 50 ميجاوات لكل محطة بعـد أن تم تزويد هاتيـن المحطتين بـ 40 ميجـاوات بمعدل 20 لكل محطة وذلك بناء على توجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية . وهناك زيادة في عدد المساكن المضاءة للكهرباء إذ بلغت في عام 2008 م (63.815) مسـكنا وارتفع عدد المنتفعين من الكهرباء إلى (80.925) منتفعا بنهاية عام 2008 م كما حدثـت زيادة في حجـم الطاقـة المولدة من الكهرباء إلى (370.522) ميجاوات عام 2008م.

وارتفـع عـدد المولـدات لمحطـات توليـد الطاقة الكهربائيـة إلى (41) مولدا وبقـدرة (125.1 م . و) في عام 2008 م .

قطاع النقل

وفـي مجـال الموانـئ والنقـل البحـري شـهدت المحافظة تطورا كبيرا تبعا لزيادة حجم الاستثمارات التي خصصت لهذا القطاع المهم والتي ساهمت في تعزيز وتجهيز ميناء المكلا وكذا الاستمرار في تنفيذ عدد من المشاريع الحيوية مثل بناء رصيف بحري في سقطرى إلى جانب إنشاء الألسـنة البحرية في كل من الديس الشـرقية وقصيعر وعبد الكوري وبروم وتقدر الكلفة الاسـتثمارية لتلك المشروعات بأكثر من (10) مليارات ريال .

وفي مجال المطـارات والنقل الجوي تـم الانتهاء مـن المرحلتين (الأولى والثانيـة) من تجهيز مطار سـيئون وكذا إجراء بعـض التحسـينات على مطار المكلا الدولي التي من أهمها توسعة مرسى المطار بمسـاحة (37.5) ألف متـر مربع واسـتحداث مبنى إسـعافي للركاب القادمين وبناء صالة للتشـريفات وتسوير المطار وغيرها ما ساهم في خدمة الطيران وحركة المسـافرين وحركة البضائـع المنقولة جوا ويقدر إجمالي الاستثمارات في هذا المجال بـ (8)

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

قطاعا التعليم والشباب والرياضة في حضرموت ..

نقلة نوعية في رحاب الوحدة

نهضة تعليمية

وعلى صعيد التعليم الأساسي والفني والمهني والثانوي والجامعي شهدت محافظة حضرموت نقلة نوعية من حيث الإقبال على التعليم والتجهيزات الفنية .

ففي مجال التربية والتعليم بلغ عدد المشاريع المنفذة حتى نهاية عام 2007 م حوالي (450) مشروعا وبكلفة إجمالية بلغت حوالي (9) مليارات ريال أسهمت في تطوير وارتفاع مؤشرات التعليم حيث ارتفع عدد الملتحقين إلى أكثر من (220) ألف تلميذ وتلميذة في العام الدراسي 2006 / 2007م مقارنة بـ(108) آلاف تلميذ وتلميذة في العام الدراسي 1990 / 1991 م وبزيادة تفوق الـ (100٪) تشكل نسبة الإناث فيه حوالي 42 ٪ .

وزاد عدد المدارس في حضرموت من (308) مدارس في العام الدراسي 1991 ـ 1992م إلى (349) مدرسة في العام الدراسي 2007 / 2008م وارتفع عدد الطلاب الملتحقين في التعليم الأساسي إلى (119157) طالباً وطالبة منهم (43 ٪) إناث بنمو سنوي بلغ (10.3 ٪) كما ارتفع عدد المعلمين إلى (5710) معلمين من الجنسين.

وهناك تحسن واضح في مؤشرات التعليم الثانوي فقد ارتفع عدد المدارس الثانوية من (16) مدرسة إلى (23) مدرسة وارتفع عدد الشعب من (270) شعبة إلى (315) شعبة . ونما عدد الطلاب في التعليم الثانوي إلى (10150) طالبا وطالبة في العام الدراسي 2007/ 2008 م وزاد عدد المعلمين في التعليم الثانوي إلى (817) معلما ومعلمة .

وعلى صعيد التعليم الفني والتدريب المهني فقد بلغ عدد المشروعات المنفذة ـ حتى الآن ـ أربعة مشاريع بلغت كلفتها أكثر من مليار ريال لترتفع السعة الصافية لهذا المجال إلى حوالي (37) فصلا دراسيا ساهمت في زيادة عدد الطلاب الملتحقين في العام الدراسي 2006 / 2007م إلى (1200) طالب وطالبة مقارنة بـ(415) طالبا وطالبة في العام الدراسي 1990/1991م .

ولا يزال العمل جاريا في عدد من المشروعات التي من أهمها المعهد التقني البحري بالشحر وكلية المجتمع في جزيرة سقطرى وكلية المجتمع بسيئون والمعهد التقني الصناعي بالريدة الشرقية والمعهد الصناعي بالمكلا بكلفة إجمالية تفوق (7.2) مليار ريال .

■ الرئيس يكرم أوائل الخريجين في جامعة حضرموت

جامعة حضرموت

لقد شهد التعليم الجامعي في حضرموت تطورا كبيرا تزامن مع سنوات الوحدة المباركة في حين لم يكن هناك وجود لأي جامعات قبل الوحدة وتزخر المحافظة بجامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا وعدد من الجامعات الخاصة مثل جامعة الاحقاف وغيرها .

وحظيت جامعة حضرموت منذ اللحظات الأولى لتأسيسها بدعم ورعاية خاصة من فخامة الأخ / علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الذي صدر قراره التاريخي بإنشاء جامعة حضرموت بعد ان ظلت حلما يراود أبناء المحافظة لسنوات طويلة. وتعددت أوجه الدعم والرعاية لتشمل العديد من مجالات الرعاية الدائمة للجامعة وأنشطتها والدعم المادي اللامحدود الذي مكن الجامعة من إحداث نقلة كبيرة في فترة قياسية ويتضح ذلك من خلال المشاريع التي شهدتها الجامعة في البنية التحتية وكذا امتلاك كليات الجامعة للمعامل والمختبرات الحديثة وفي إطار هذا الدعم المستمر ستشهد الجامعة خلال هذا العام البدء في كثير من مشاريع البنية التحتية بالمدينة الجامعية بفلك.

شهدت جامعة حضرموت توسعا كبيرا في التخصصات العلمية والكليات حيث زاد عدد الكليات من ثلاث عند بدء نشاط الجامعة في العام 1996 م إلى ثلاث عشرة كلية في هذا العام.

وسعت جامعة حضرموت للعلوم

←

إن الوحدة جاءت وتحققت كترجمة لأهداف الثورة اليمنية المباركة (سبتمبر وأكتوبر)

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

والتكنولوجيا منذ تأسيسها إلى اختيار التخصصات العلمية وفق احتياجات القطاعات الاقتصادية في مختلف المجالات وتميزت الجامعة بفتح تخصصات عملية جديدة غير متوفرة في بقية الجامعات في اليمن واستمرت الجامعة في اتباع هذا النهج خلال السنوات القليلة الماضية من عمرها حيث تم افتتاح العديد من التخصصات العلمية في عدد من الكليات تلبية لمتطلبات العمل فقد تم افتتاح كلية التمريض التي ستتخرج منها في هذا العام - أول دفعة وتمثل رافدا مهما للقطاع الصحي في المحافظة والمحافظات المجاورة .. وتلبية لمتطلبات إستراتيجية التعليم الأساسي والثانوي التي أعدتها وزارة التربية والتعليم فقد تم تطوير البرامج الدراسية في كلية التربية بافتتاح كليتي العلوم والآداب إضافة إلى دبلوم عال للتربية بإتباع النظام التتابعي، كما تم استحداث برامج معلم المجال بكلية التربية لتغطية احتياج التعليم الأساسي «الصف الخامس إلى التاسع» من المعلمين والمعلمات.وفي إطار سعي الجامعة لتشجيع الفتاة للالتحاق بالتعليم الجامعي تنفيذا لما جاء في البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ رئيس الجمهورية فقد تم استحداث برامج دراسية جديدة في كلية البنات في تخصص الفنون التشكيلية والخدمة الاجتماعية ومن اجل مواكبة مخرجات الجامعة لمتطلبات السوق فقد تم تحويل الدراسة في الكليات العلمية للتدريس باللغة الانجليزية ما سيكون له الأثر الكبير على الخريج ويمكنه من المنافسة في سوق العمل داخليا وخارجيا.

لقد اكتسبت جامعة حضرموت خلال الفترة الماضية سمعة جيدة ومتميزة بين الجامعات ويلقى خريجوها القبول لما لديهم من القدرة المتميزة على مستوى الوطن بل حتى على المستوى الخارجي كما استطاع خريجو الجامعة الالتحاق بالدراسات العليا في جامعات كثير من الدول .

وانفردت جامعة حضرموت بفتح تخصصات الهندسة البترولية والهندسة الكيميائية في كلية الهندسة والبترول وتخصصات أخرى في كلية العلوم البيئية والأحياء البحرية وبعض التخصصات في كلية البنات (كلية خاصة بالتمريض) كما ان كلية الطب قد اتبعت منذ تأسيسها نظاما دراسيا عن طريق حل المشاكل المحلية وهذا النظام توصي به منظمة الصحة العالمية كونه يربط الطالب منذ السنوات الأولى لدراسته بالمشاكل الصحية المحلية .

وأدى تميز جامعة حضرموت ببعض التخصصات العلمية إلى إقبال عدد كبير من الطلاب من محافظات الجمهورية المختلفة إليها بالإضافة إلى الطلاب الدارسين من محافظة حضرموت والمحافظات المجاورة كما تتميز جامعة حضرموت بانتشار كلياتها في مدينة المكلا بساحل حضرموت ومدينة سيئون بوادي حضرموت بالإضافة إلى كلية في جزيرة سقطرى وكلية أخرى بمدينة الغيضة - محافظة المهرة .

ومن خلال المؤشرات فقد ارتفع عدد الطلاب المقيدين بالجامعة من (7116) طالبا وطالبة منهم (30 ٪) إناث للعام الجامعي 2005 /2006م إلى (8564) طالبا وطالبة منهم (33 ٪) إناثا للعام الجامعي 2007 /2008م كما زاد عدد المدرسين في الجامعة إلى (488) مدرسا ومدرسة منهم (150) أجنبيا للعام الجامعي 2005 /2006م ثم إلى (587) مدرسا ومدرسة منهم (161) أجنبيا للعام الجامعي 2007/2008م .

الشباب والرياضة

وفي مجال النشاط الرياضي فقد تم تحديد موقع المدينة الرياضية في منطقة (فلك) بالمكلا ، التي ستضم ملعبا لكرة القدم ومضمارا للسباقات وخمس صالات مغلقة إلى جانب الصالة الرياضية المغلقة المقامة حاليا في منطقة (خلف) بالمكلا. وعلى مستوى الساحل فهناك مشروع الملعب الرياضي الحديث الذي هو في مراحل انجازه النهائية في مدينة سيئون .

وفيما يتعلق بالمشاريع الاجتماعية ومنها مشاريع ذوي الاحتياجات الخاصة فهناك العديد من المشاريع لتأهيل هذه الفئة وإدماجها في المجتمع منها دار الأيتام وأخرى للرعاية الاجتماعية إضافة إلى دعم أنشطة منظمات المجتمع المدني ومنها المنظمات التي تعنى بشؤون المرأة إلى جانب مشاريع ثقافية واجتماعية أخرى شهدتها المحافظة من أبرزها مركز (بلفقيه) الثقافي بالمكلا وهناك مشروع للمركز الثقافي سيتم إنشاؤه في مدينة سيئون في وادي حضرموت.

وفي مجال الخدمات الأخرى فقد تم الانتهاء من تنفيذ أكثر من (372) مشروعا منها في مجال الأوقاف والإرشاد (255) مشروعا بكلفة إجمالية قدرها (3.8) مليار ريال. وفي مجال الثقافة السياحية (28) مشروعا بكلفة إجمالية (4.8) مليار ريال و(102.599) دولار وفي مجال الشؤون الاجتماعية بلغ عدد المشروعات المنفذة (23) مشروعا بكلفة (193) مليون ريال و(553482) دولاراً بالإضافة إلى تنفيذ عدد من المشاريع في جانب : الإدارة المحلية الشباب والرياضة ، العدل ،الأمن ، الآثار ، المتاحف ، الإعلام، وتمكين المرأة وغيرها بلغ عددها (66) مشروعا بكلفة تصل إلى (5.9) مليار ريال .

وفي مجال الأعمال الخيرية يجري تنفيذ الكثير من المشروعات لخدمة العديد من المناطق الريفية بالمحافظة من بينها مشاريع مكتب وجمعية الشيخ زايد الخيرية والبالغة نحو (40) مشروع مياه ريفياً نمطياً بكلفة تقدر بنحو (800) مليون ريال ومشروع التنمية الخيري للشيخ خالد بن محفوظ في مديرية حجر الذي يشمل نحو (16) قرية بكلفة إجمالية تقدر بـ(700) مليون ريال .

محافظة المهرة تشهد إنجازات تنموية وخدمية واسعة خلال مسيرة الوحدة

تنمية الوطن وتطوير مجتمعاته والارتقاء بأبنائه مسار عطاء وحدوي لم يقتصر على محافظات بعينها ولم يتوقف عند حدود مجال معين أو يخص مجتمعاً بحد ذاته بل كان خيراً طال الوطن على امتداد خارطته ولامست ثماره الإيجابية ومردوده المتنامي كل أبناء الوطن في شتى المجالات التنموية البشرية والاقتصادية.. والمهرة خير مثال على ذلك المسار المعطاء للوحدة، وصورة زاهية ورائعة لبصمات النماء والتطور والحداثة والعصرية ونموذج مثالي لحسن التخطيط في إقامة المشاريع العملاقة التي تخدم المجتمع وتساعد على تمهيد الطريق أمام فرص الاستثمار للولوج في معترك التنمية من خلال تهيئة مقومات الحياة وبما يشجع الآخرين للتهافت عليها والبحث عن فرصة ومجال للإسهام التنموي للرأسمال الوطني والعربي فيها.. إلخ.

مقومات التنمية في المهرة فصول وحكايات من العمل الدؤوب والاهتمام المستمر والنجاحات المتميزة، ورسم صورة واضحة عن ذلك لا يتطلب البحث والعناء، فملامحه جلية وواضحة للعيان ولا يحتاج المرء إلاّ لزيارة المكان والاستماع للمواطن المهري حين يتحدث عما كان عليه الحال وكيف أصبح في ظلال شجرة الوحدة المثمرة.

الاتصالات في المهرة

تمثل الاتصالات في محافظة المهرة أحد أهم مجالات التنمية التي باتت تنعم بخدماتها مختلف مناطق ومديريات المحافظة التي تمثل البوابة الشرقية لليمن حيث ترتبط المحافظة بمسارين من كابلات الألياف الضوئية مسار الكابل البري الذي يربط اليمن مع سلطنة عُمان عبر خط شحن ومسار الكابل البحري الذي يربطها بدول شرق آسيا ويتداخل مع المسار الذي ترتبط فيه اليمن مع أوروبا عبر البحر الأحمر إلى جانب ذلك توافرت في المحافظة شبكة نحاسية واسعة والمحطات الثابتة التي تغطي معظم مديريات المحافظة، بالإضافة إلى التغطية لشبكة الجوال «يمن موبايل» وغيرها التي تجاوز تغطيتها 80٪ من مساحة المحافظة المترامية الأطراف ..وهناك الآن حوالي خمسة آلاف رقم عامل في عموم المحافظة وهناك أعمال توسعة في عاصمة المحافظة تقدر ب2000 خط وأعمال جارية لتوصيل شبكة حديثة إلى مديرية حات.

وبمثل هذه القاعدة المادية من شبكة الاتصالات التي زودت بها المحافظة تكون المهرة قد قطعت شوطاً كبيراً وتحولاً جوهرياً في هذا المجال نتيجة لثمار الوحدة المباركة بعد أن كانت قبلها تعتمد في التواصل عبر بداية خطوط متواضعة لا يمكن لها توفير الخدمة إلا عبر وسيط وبصعوبة بالغة، أما اليوم فهي تمتلك سنترالات حديثة ومتطورة بتقنيات عالية الجودة تساهم بفعالية في إضفاء مردود اقتصادي واجتماعي كبير وتدفع بعجلة التنمية وحراكها المتسارع إلى الأمام بفضل ما تيسر من خلالها من خدمات مكنت من سرعة التواصل ومقاربة البعيد إزاء المجتمع في المهرة والنجاحات المحققة مردها بلا شك الاهتمام الكبير الذي توليه قيادة الوطن لتنمية المحافظة وإخراجها من عزلتها وكذا المتابعة الجادة والمتواصلة لقيادة المحافظة ودعمهم لجهودنا التي نبذلها.

التعليم مهمة وطنية

التعليم في محافظة المهرة قطاع تنموي اجتماعي تنامى بصورة كبيرة وبوتيرة مرتفعة خلال سنوات الوحدة المباركة، فبعد أن كانت تنحصر فيه العملية التعليمية خلال تلك الفترة في المرحلة الثانوية على مدرستي حسان في الغيظة وأخرى في سيحوت على مستوى المحافظة أصبحت اليوم بعد موجة الإنشاءات الواسعة للمدارس في عموم مديريات المحافظة تتم من خلال اثنتي عشرة مدرسة خمس منها في عاصمة المحافظة واثنتين في سيحوت واثنتين في جشن وفي المسيلة ثانوية واحدة وفي حوف ثانوية واحدة، وفي حصوين ثانوية واحدة وفي مديريات الصحراء حات وشحن ثانويات ملحقة لمدارس التعليم الأساسي وبعض من هذه الثانويات خاصة بالبنين وأخرى بالبنات.. أما بالنسبة للتعليم الأساسي فقد بلغ عدد المدارس فيها مائة واثنتين وعشرين مدرسة الى جانب خمس رياض أطفال منتشرة في عدد من المديريات وهذا الكم من المدارس مكن من استيعاب الأعداد المتزايدة لطلاب العلم الذين تتفاوت كثافتهم من مدرسة لأخرى في بعض المديريات وهناك عدد آخر من المدارس في طور الإنشاء وقيد التنفيذ وفقاً للخطط والبرامج المعتمدة للمحافظة.. وهناك وعي كبير بين الأهالي يدفعهم لتشجيع أبنائهم على التعليم والإقبال عليه رغم مقومات الطبيعة في المهرة والتي تعد صعبة جداً نتيجة الظروف الجغرافية التي تمتاز بها باعتبار التعليم ركيزة لكل تنمية وتطور ينشدونه لمحافظتهم وقد ساهم في نشر هذا الوعي والحث على تشجيع الأبناء من الذكور والإناث ذلك الانتشار الواسع في بنية المدارس في الوديان والصحارى والسواحل التي تتشكل خارطة محافظة المهرة..

أن تعليم الفتاة في المهرة هو تعليم حديث إذ لم يكن هناك اهتمام بهذا الجانب.. بعكس اليوم الذي يحظى باهتمام واسع واستحداث قطاع تعليم الفتاة في وزارة التربية زاد من الدفع بالفتاة نحو التعليم في المهرة خاصة وعلى مستوى مختلف المديريات ومن انعكاسات نجاح المسار التعليمي لدينا تلك الصورة الإيجابية التي بات يجسدها الكادر التعليمي اليوم والذي يتشكل من أبناء المحافظة بينما كان بالأمس القريب معتمداً كلياً على مدرسين من محافظات أخرى، بل إننا أصبحنا نعاني من مسألة الإبقاء بالدرجات الوظيفية للراغبين في الإسهام في عجلة التعليم والمؤهلين للقيام بها من مخرجات كلية التربية فرع المهرة.

التعليم الجامعي والمهني

لم يتوقف الحال بالاهتمامات في مجالات التعليم عند نقطة التعليم الأساسي والثانوي لأبناء محافظة المهرة بل امتد ليبلغ ذروته من خلال إنشاء كلية للتربية كنواة لجامعة المستقبل وكلية للمجتمع ايضاً استوعبتا في صفوفهما المئات من أبناء المحافظة لاكتساب التأهيل العالي ومفردات المعرفة العلمية لتشكل مخرجاتها أدوات عملية للارتقاء بالمجتمع ككل.

وضم هذا المسار بالاهتمام العلمي افتتاح معهد مهني لاستقطاب الطلاب الراغبين في الالتحاق به وبدأ التنوير المهني فعلياً في جوانب الحاسوب والمحاسبة الذي يدرس فيه الآن حوالي 36 طالباً وطالبة بنسبة إقبال للجنسين متساوية 50٪ لكل منهما والأنظار للدفع بهذا المجال العلمي والتعليمي تتطلع الى تنامي الإقبال على هذا النوع من التعليم بعد اكتمال إنجاز المبنى الحديث المخصص ليكون معهداً والذي يجرى العمل فيه بخطى حثيثة واعمال الإنشاء والتجهيز تشارف على الانتهاء في القريب العاجل.

ثروة سمكية واعدة

القطاع السمكي بمحافظة المهرة من القطاعات الهامة والواعدة باعتبار ان المهرة تمتلك اكبر شريط ساحلي على مستوى محافظات الجمهورية حيث يبلغ طول هذا الشريط 550 كيلو متراً ممتداً من الحدود مع سلطنة عمان مرور بضربة علي وصولاً لمنطقة الدمت وهي المنطقة المتاخمة لمحافظة حضرموت وتنضوي تحت هذه المسافة البحرية حوالى 22 موقع انزال سمكي و17 جمعية سمكية ينضم في عضويتها حوالى 6 آلاف صياد يمارسون عبر «3850» قارباً مهنة الصيد التقليدي.

وتشتهر المحافظة بانتاج سمكي هام مثل: الحبار، الشروخ الصخري السردين، اللخم الى جانب انواع كثيرة اخرى من الاسماك السطحية أو القاعية وتمتاز ايضاً بوجود مراع لتكاثر انواع عدة من الاسماك.

وخلال سنوات الوحدة المباركة حظيت المحافظة بمشاريع هامة جداً في هذا القطاع عكست مدى اهتمام الدولة والوزارة بمجال الانتاج السمكي الذي يمثل ثروة وطنية متجددة وواعدة وقد ساهمت المشاريع المقدمة في استفادة حوالى 70-80 ٪ من سكان المحافظة وهي نسبة العاملين في مهنة الصيد ويعتمدون عليها الى جانب اسهامها في التهام نسبة كبيرة من قوى العمل العاطلة من غير الصيادين عبر اشتغالهم في مجال نقل الانتاج او في مصانع القطاع الخاص بالأسماك وتتمثل مظاهر الترميم للدولة ومشاريعها في هذا المجال في اقامة ساحات الحراج التي تساهم في تجميع الانتاج وتصريفه توفير العديد من مصانع الثلج اللازم لحفظ الانتاج وغيرها من التسهيلات الكثيرة الى جانب التنفيذ الحالي لمشروع الاسماك الخامس الذي بدأ تنفيذه فعلياً والذي تم فيه حتى الآن اعادة تأهيل ثلاجة نشطون بكلفة ثلاثة ملايين دولار حيث سيتم اعادة تنشيط ميناء نشطون السمكي بكافة مكوناته وايضاً بناء ساحات حراج جديدة في كل من محيفيف وحصوين والدمت والعمل فيها جار وقيد التنفيذ الى جانب ساحات اخرى في الأماكن التي تحتاج الى مثل هذه المشاريع والتسهيلات وكذا اعتماد بناء مصانع ثلج جديدة في قشن وحصوين ومحيفيف وسيحوت ويتضمن المشروع ايضاً بناء مركز صادرات سمكية في منطقة صرفيت لضمان جودة الانتاج واعداده للتصدير اضافة الى برامج دورات تدريبية للعاملين في القطاع السمكي للارتقاء بالعاملين في هذا القطاع في كافة جوانبه الادارية والتسويقية والمهنية.

كما حظيت المحافظة بمشاريع مهمة من صندوق دعم الانتاج الزراعي والسمكي هي بناء مختبر جودة الاسماك وهو مشروع قيد التنفيذ وكذا بناء محطة بحثية في منطقة محيفيف وهي قيد التنفيذ، ومثل هذه المشاريع سيكون لها اكبر الأثر في ارشاد الصيادين لتحسين انتاجاتهم والمحافظة على الثروة السمكية عبر وضع جداول مواسم الاصطياد للاصناف البحرية والتعريف بالوسائل المثلى للاصطياد لمنع العشوائية التي من شأنها القضاء على الثروة السمكية في المحافظة واختفاء بعض الانواع المهمة من الانتاج.

وهناك كثير من الخطط والمشاريع المستقبلية التي اختصت بها المحافظة كبناء مجمعات صيد جديدة ومتكاملة في أماكن معينة سيتم تحديدها وفقاً للاحتياج.. وقد أدق مثل هذه المشاريع والتسهيلات دوراً بلاشك في تحسين الانتاج السمكي للمحافظة ليصل الى ارقام كبيرة بلغت 29 الف طن من مختلف الأنواع في عام 2008م وكان لها مردود مادي كضريبة للدولة بلغت 132.496.980 ريالاً.

كما أدق دوراً في تنشيط الحركة التجارية وتشجيع الاستثمار في القطاع السمكي والاسهام في سوق العمل باستيعاب العمالة والقضاء على البطالة، وبهذه المشاريع ايضاً تغير وجه المحافظة بعد ان كان يذهب معظم انتاجها هدراً فيما مضى.

توسع عمراني متميز

محافظة المهرة كانت قابعة في عزلة عن بقية محافظات الجمهورية خلال الفترة السابقة ولم يتسن لها الخروج من هذه العزلة والسماح لابنائها من التواصل مع غيرهم إلا خلال سنوات الوحدة المباركة التي شهدت خلالها المهرة عملية واسعة للتخطيط والتنفيذ لشبكة من الطرق الاستراتيجية التي ربطتها مع الداخل من محافظات الوطن والخارج مع دول الجوار الى جانب شبكات فرعية لربط المديريات بعضها ببعض وكذا شبكة الطرق الداخلية في شوارع المدن والمديريات التي تواكبت مع موجة العمران والتوسع الكبير اللذان تشهدهما عاصمة المحافظة مع مديرياتها الى جانب الخدمات المصاحبة لهذه الشبكة كالإنارة وغيرها من الخدمات الأخرى.

وقد كان لمثل هذه المشاريع العملاقة دور ايجابي في فك الأزمة على المواطن وتسهيل حركة سيره سمح بوجود حركة تجارية نشطة وموجة سياحة داخلية من اول محافظة المهرة وسمح بتوجه الاستثمار ورؤوس الاموال نحو عاصمة المحافظة خاصة التي شهدت طفرة من الانشاءات الفندقية والمتاجر والمحال الخدمية والتخطيط الحضري للعديد من وحدات الجوار المقامة والشق لوحدات جوار جديدة وفقاً للحاجة التي تنظمها عاصمة المحافظة والتوسع في الضواحي لفتح منتفس جديد لانتشار العمران فيها وبالنسبة لبقية المديريات هناك تواصل وتنسيق بين المكتب والسلطة المحلية لتحديد الخدمات اللازمة للمديريات من اسواق وطرق لربط القرى مع عواصم المديريات.

شبكة طرق استراتيجية

طبيعة جغرافية المحافظة وبعدها الكبير قاداها فيما مضى لعدم تسليط الضوء عليها ولكن بفضل الوحدة المباركة وتوجيهات فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بالاهتمام بتنمية المناطق البعيدة ما ادى للتركيز على محافظة المهرة ليكون لها نصيب الأسد من مشاريع الطرق الاستراتيجية التي ازالت عوائق الفاصل الجغرافي الوعر واخرجتها من عزلتها الطويلة ومراحل الحرمان من مظاهر التنمية والتطوير فكان لهذه الشبكة من الطرقات دورها في ايصال الحضارة للمحافظة والسماح لها بالاسهام في الحراك التجاري ا لوطني عبر صادرتها من الانتاج السمكي الذي تشتهر به المهرة، وبالنسبة للمشاريع المنفذة في ظل الوحدة المباركة فهي طريق الغيضة - حوف بطول 125 كم على نفقة الدولة وبهذه الطريق اصبحت حوف قريبة جداً من مرتاديها وقبلة للسياحة لما تتمتع به من مناخ بديع وخاصة في موسم الخريف، كما سهلت الحركة عبرها من والى عُمان التي ترتبط معها بمنفذ حدودي بري وكذا طريق آخر حيوي واستراتيجي وهو طريق الغيضة - شحن والذي نفذ بفضل التعاون الايجابي مع سلطنة عُمان الشقيقة وهو بطول 254كم وهو الطريق الذي سهل حركة التبادل التجاري من والى اليمن، كما ان هذا الطريق يرتبط بطريق آخر مع محافظة حضرموت عبر طريق (شحن- رماه- تريم) والذي يبلغ طوله 620 كم نفذ على نفقة الدولة ليصبح احد الحلقات التي كانت مفقودة في حياة المحافظة.. وطريق منفذ آخر هو طريق (سيحوت - نشطون) وهو بطول 162 كم تتخلله اربعة انفاق بطول اجمالي 4100 متر طولي اختصر من خلالها ثلث المسافة الفاصلة بين النقطتين وبهذه الشبكة توقف اعتماد المواطن على وسيلة النقل الجوية التي كانت وسيلته الوحيدة وتحول للانتقال براً بكل يسر وسهولة الى جانب مرونة تسيير منتجاته التجارية.

وقد اظهرت قيادة الوطن اهتماماً غير عادي من خلال تنفيذ مراحل تلك المشاريع لأهميتها وحيويتها وبالتأكيد لم يتوقف ذلك الاهتمام عند مرحلة الانتهاء بل تواصل حتى اليوم بمتابعة اعمال الصيانة الضرورية لضمان استمرار جاهزية الطريق وخاصة في فترة السيول العارمة التي اجتاحت المحافظة وتسببت بأضرار جسيمة لهذه البنية الاساسية التي نجحنا بفضل التوجيهات من اجراء الاصلاحات واعمال الصيانة اللازمة لضمان فتح الطريق في وقت قياسي.. ولا زال الاهتمام مستمراً بالمحافظة ونحن بصدد مشروع طريق استراتيجي مهم جديد يربط الغيضة بمحافظة حضرموت عبر الصحراء وسيكون بطول 340 كيلو متراً وقد انجزت الدراسة اللازمة ولم يتبق سوى البحث عن التمويل ونتوقع البدء في التنفيذ خلال الاشهر القادمة ان شاء الله وهناك مشاريع اخرى قيد الدراسة وتهدف لربط عاصمة المحافظة بمديرياتها عبر الصحرء وطريق اخر عبر الشريط الصحراوي.

أبين في ظل الوحدة

إنجازات لا تخطئها العين

حظيت محافظة أبين في ظل الوحدة المجيدة برعاية واهتمام الدولة والقيادة السياسية بشكل لم تشهد له مثيلا ، وهما رعاية واهتمام نابعان من أن هذه المحافظة إلى قبيل تحقيق الوحدة كانت تفتقر ألى أبسط مقومات الحياة الأساسية الأمر الذي جعل القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح وبعد اطلاعه الشخصي وزياراته للمحافظة يوجه الحكومة بإعطاء أبين نصيبها من هذه المشاريع .

واليوم يمكن لأي زائر للمحافظات أن يرى هذه الانجازات الكبيرة أمامه ظاهرة للعيان في مختلف المجالات وفي جميع مناطق ومديريات المحافظة في مجال شق الطرقات الرئيسية والفرعية الداخلية وفي المنشآت التعليمية والمستشفيات والمراكز الصحية ومشاريع المياه والصرف الصحي وتحسين المدن والمتنفسات وفي مد شبكة الكهرباء إلى تلك المناطق التي حرمت منها طويلا في الماضي وكذلك توسيع خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات التي عمت كل مديريات المحافظة .

وقد شهدت المحافظة في مجال التربية والتعليم تقدماً هائلاً تمثل في ارتفاع عدد المدارس التي أنشئت في المناطق النائية والتي حرم أبناؤها من التعليم ردحاً من الزمن وارتفع عدد العاملين في قطاع التربية والتعليم وأعداد الطلاب في مختلف مديريات المحافظة، حيث بلغ عدد المشاريع التي نفذت في هذا القطاع حتى نهاية العام المنصرم 2008م 348 مشروعاً بكلفة إجمالية بلغت 2.523.306.000 ريال إلى جانب ما توليه السلطة المحلية بالمحافظة من اهتمام ومتابعة لنشاط هذا القطاع المهم وتحسين أوضاع العاملين فيه ورفع مستوى الأداء في المدارس لتطوير القطاع التربوي والتعليمي والاهتمام بالتدريب والتأهيل لرفع مستوى الكفاءات والقدرات التي تستطيع أن تربي النشء على حب العلم والعمل وبناء الوطن وحماية مكتسباته وغرس مفاهيم الإخاء والمحبة والاعتدال التي تحميهم من الانزلاق في مهاوي الأفكار الضالة والهدامة والدخيلة على عادات وتقاليد شعبنا اليمني.

أما قطاع المياه والبيئة والصرف الصحي فقد شهد هو الآخر تطوراً ملموساً مع ما شهدته مناطق المحافظة من تطور عمراني وسكاني ما تطلب توسيع مستوى الخدمات التي توفر الاستقرار ومتطلبات الحياة من المياه والصرف الصحي التي واكبت هذا التطور المتسارع الذي خرج أحياناً في بعض المناطق عن التخطيط الحضري العمراني الذي أدى في بعض الأحيان إلى إرباكات في خطة عمل هذا القطاع ورغم ذلك بذلت السلطة المحلية جهوداً لتجاوز هذه المسألة وإيجاد الحلول الكفيلة لتحسين مستوى الخدمات وقد بلغت المشاريع المنجزة في هذا القطاع حتى العام المنصرم 137 مشروعاً بكلفة إجمالية 4.368.167.000 ريال إلى جانب العديد من مشاريع المياه التي نفذت في بعض المناطق ، والدعم الذي قدم للمشاريع الأهلية في عدد من المناطق في مديريات المحافظة ، ومؤخراً خاصة بعد زيارة الأخ معالي وزير المياه والبيئة للمحافظة ومناقشة أوضاع تموين المياه، ولتجاوز مشكلة أزمة التموين بالمياه لمدينتي زنجبار وجعار والمناطق المجاورة فقد أقر مجلس الوزراء استبدال الخط الذي يزود مدينة زنجبار بالمياه لقدمه وتهالكه وإهدار كميات كبيرة من المياه بكلفة 175 مليون ريال.

ومن القطاعات التي شملتها المشاريع المنفذة يأتي قطاع الزراعة والري الذي يحظى باهتمام كبير في المحافظة لخاصيتها الزراعية واعتماد كثير من أبناء المحافظة على هذا القطاع في حياتهم . وقد بلغت المشاريع التي نفذت في جانب الزراعة والري 50 مشروعاً بكلفة بلغت (2.129.770.000) ريال .

وكان فخامة الرئيس قد وجه بسرعة تنفيذ مشروع سد وادي حسان الذي يمثل أهمية كبيرة في الجانب الزراعي حيث يعمل على توسيع الرقعة الزراعية في دلتا أبين وسيساهم في تعزيز الأمن الغذائي من خلال الاستفادة من المياه القادمة إلى الدلتا عبر وادي حسان في ري مساحة واسعة من الأراضي الزراعية وتحسين الحياة المعيشية للمواطنين ، إلى جانب ما ستشهده قنوات الري والجسور التحويلية في منطقة الدلتا لتنظيم عملية الري بمياه السيول ..كما تحظى عدد من المحاصيل الزراعية التي تتميز بها المحافظة باهتمام ودعم المزارعين والمنتجين لها منها القطن وتشجيع زراعة الحبوب في عدد من المناطق تنفيذاً لتوجيهات الحكومة في هذا الجانب،وفي قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات شهدت المحافظة تطوراً ملحوظاً حيث غطت خدمة الاتصالات كافة مناطق المحافظة من خلال ما تم تنفيذه من مشروعات في العديد من مناطق المديريات وقد بلغت المشاريع المنفذة في المحافظة في هذا القطاع حتى ديسمبر 2008م 73 مشروعاً بكلفة إجمالية بلغت (5.449.847.000)ريال، ويحظى هذا القطاع باهتمام الدولة من خلال توسيع وتنويع الخدمات المقدمة في مجالات الاتصالات والمعلومات المواكبة لأحدث التقنيات في العالم.

أما قطاع الصحة العامة والسكان فقد نال نصيبه من الاهتمام والتطوير لأهميته في حياة الأفراد والمجتمع بالمحافظة وقد بلغت المشاريع المنفذة في مجال الصحة 58 مشروعاً في مختلف المديريات بكلفة بلغت (845.303.000) ريال.

وقد شهدت الطرق وتحسين المدينة تطوراً كبيراً وساهمت في ربط العديد من مناطق المحافظة بعضها ببعض وارتبطت المحافظة بمحافظات أخرى وقد بلغت مشاريع الطرق وتحسين المدينة (55) مشروعاً بكلفة (7.226.141.000) ريال كما شهدت بقية القطاعات تنفيذ المشاريع المختلفة في مجال الأسماك والكهرباء والشؤون الاجتماعية والثقافة والإعلام والتعليم الفني والتدريب المهني والشباب والرياضة والإدارة المحلية والأمن والعدل والقضاء وعموماً فقد بلغت المشاريع المنفذة على مستوى المحافظة في مختلف القطاعات (871) مشروعاً بقيمة إجمالية بلغت (33.335.108.000) ريال.

فخامة الرئيس يضع حجر الاساس لمشاريع في أ بين

..و يفتتح المجمع القضائي في أبين

..و يزيح اللوحة التذكارية لمشاريع في أبين

المجمع الحكومي -أبين

محافظة شبوة حاضنة التـــنمية في عهد الوحدة

المحافظة شهدت شبكة مترابطة من مشـــاريع الطرق بين مديريات المحافظة

لمحافظة شبوة ميزة خاصة من بين محافظات الجمهورية من الناحية الجغرافية والاقتصادية فهي من الناحية الجغرافية في موضع متوسط بين المحافظات الغربية والمحافظات الشرقية للجمهورية اليمنية، والطرق الرابطة لهذه المحافظة التي أوجدت في ظل دولة الوحدة، تمر من وسط محافظة شبوة وتقطع وسائل النقل ذهابا وإيابا مسافة طويلة بمناطق ووديان وصحارى محافظة شبوة .. وقد أخذت حركة وسائل النقل والمواصلات بين الجهتين تزيد يوما بعد يوم .. وفي السنوات الأخيرة بدأت محافظة شبوة تحتل أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني حيث تحتضن اليوم اكبر مشروع اقتصادي في اليمن وهو مشروع تصدير الغاز المسال في منطقة بلحاف الساحلية بالإضافة إلى قدوم عدد من الشركات النفطية لاستكشاف البترول وهناك مؤشرات واعدة لهذه الثروة في المحافظة.

ظلت شبوة ضمن الأولويات الماثلة أمام القيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في الاهتمام بالجوانب التنموية والخدمية بمفهومها الواسع على المستوى الوطن اليمني والإصرار على إزالة الفوارق في التنمية بين جميع المحافظات والمناطق والمدن والقرى اليمنية دون استثناء .

وفي هذا السياق وجه فخامة الرئيس الحكومات المتوالية بإعطاء محافظة شبوة اهتماما واسعا حتى يتسنى لها اللحاق بالركب التنموي في بقية محافظات الجمهورية عبر البرامج الاستثمارية وكل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما تضمنته هذه الخطط من سياسات وأهداف وما شملته البرامج الاستثمارية التنفيذية السنوية المركزية منها والمحلية من مشاريع غطت كل قطاعات التنمية دون استثناء وان كانت بنسب متفاوتة.

وشهدت محافظة شبوة - خلال الفترة (1990 - 2008م - تنفيذ عدد كبير من المشروعات الإستراتيجية ومشروعات البنية التحتية والمشاريع الخدمية الأخرى التي شملت عموم مديريات المحافظة وبلغ عددها (2.214) مشروعا تنمويا وخدميا وبلغت كلفتها (38.005.419.586) ريالا .. كان نصيب مركز المحافظة منها (520) مشروعا بكلفة (10.626.269.331) ريالا .

ووصل عدد المشاريع المنفذة خلال الفترة نفسها في مديرية عتق (150) مشروعا بكلفة (3.897.773.111) ريالا ووصل عدد المشاريع المنفذة في مديرية بيحان ثاني اكبر مديريات محافظات شبوة خلال الفترة ذاتها (113) مشروعا بكلفة (1.761.893.384) ريالا . وفي مديرية ميفعة (100) مشروع بكلفة (1.678.927.254) ريالا خلال الفترة نفسها .

وفي مديرية الصعيد بلغ عدد المشاريع التنموية والخدمية المنفذة خلال نفس الفترة (128) مشروعا وبكلفة (1.676.833.564) ريالا . وفي مديرية نصاب بلغ عدد المشاريع المنفذة خلال الفترة ذاتها (115) مشروعا بكلفة بلغت (1.379.373.983) ريالا وفي مديرية مرخة السفلى بلغ عدد المشاريع المنفذة خلال نفس الفترة حوالي (108) مشاريع وبكلفة (1.832.021.251) ريالا بينما وصلت المشاريع المنفذة في مديرية مرخة العليا والتي ضمت إلى شبوة في عام 2001م حوالي (39) مشروعا بكلفة (150.483.131) ريالا .. وفي مديرية عين وصل عدد المشاريع المنجزة في الفترة ذاتها (102) بكلفة (339.725.919) ريالا .

وفي مديرية عرماء وصل عدد المشاريع المنجزة في الفترة ذاتها (86) مشروعا وبكلفة (357.609.630) ريالا وفي مديرية عسيلان وصل عدد المشروعات المنجزة خلال الفترة ذاتها (96) مشروعا بكلفة (586.174.655) ريالا .. وفي مديرية حطيب وصل عدد المشروعات المنجزة في الفترة ذاتها (58) مشروعا بكلفة (183.805.881) ريالا .. وفي مديرية دهر وصل عدد المشروعات المنجزة في ذاتها الفترة (35) مشروعا بكلفة (125.19.729) ريالا . وفي مديرية حبان بلغ عدد المشاريع المنفذة في الفترة نفسها (115) مشروعا بكلفة (1.327.046.510) ريالات كما بلغ عدد المشروعات المنجزة خلال الفترة ذاتها في مديرية جردان (84)مشروعا بكلفة (829.370.218) ريالا كما بلغ عدد المشاريع المنجزة خلال الفترة ذاتها في مديرية الطلح (61) مشروعا بكلفة (263.239.273) ريالا.. وفي مديرية الروضة وصل عدد المشاريع المنفذة في الفترة نفسها (108) مشاريع بكلفة (1.324.659.128) ريالا وبالإضافة إلى تلك المشروعات تم افتتاح (104) مشاريع في عدد من مديريات المحافظة خلال (سبتمبر- أكتوبر نوفمبر) من عام 2008م بكلفة (1.406.455.000) ريال.

قطاع التعليم

كان لخدمة التعليم نصيب الأسد في كل الخطط والبرامج التنموية التي تم تنفيذها من عام 90م حتى اليوم .. فالتعليم شهد توسعا أفقيا ورأسيا حيث شمل معظم التجمعات السكانية التي كانت تفتقر كثيرا إلى هذه الخدمات فبحسب الاحصاءات الرسمية في المحافظة بلغ عدد المدارس في الفترة التي سبقت قيام الوحدة المباركة حوالي (136) مدرسة أساسية وعدد الطلاب فيها لا يتجاوز (28.008) طلاب وعدد الطالبات لايتجاوز (5042) طالبة .. أما المدارس الثانوية في نفس الفترة فلم تتجاوز الـ5 مدارس يدرس فيها حوالي (1988) طالبا وخمس طالبات.

وارتفع عدد مدارس التعليم الأساسي بالمحافظة من (127) مدرسة في عام 1990م إلى (463) مدرسة في عام 2008م وعدد المدارس الثانوية من خمس مدارس إلى (75) مدرسة .

وارتفع عدد الطلاب من (28.008) طلاب إلى (64.893) طالبا والطالبات من(5042) طالبة إلى (35.816) طالبة وارتفع عدد المدارس من (5) إلى (70) مدرسة ثانوية وعدد الطلاب من (1988) طالبا إلى (8494) طالبا والطالبات من (5) إلى (1005) طالبات ثانوية .

ومن خلال ذلك نجد أن المشاريع التربوية لم يقتصر التركيز عليها من حيث الكم وحسب بل من حيث الكيف فجميع هذه المدارس تمتلك المواصفات الفنية والمعمارية الحديثة والمعاصرة والمتناسبة أيضا مع فنون وطابع الفن العمراني الخاص بالمحافظة كما وفر لها الأثاث وبعض المتطلبات الضرورية الأخرى وان كان الاحتياج لايزال قائما بسبب التوسع الكبير والمستمر وازدياد عدد السكان ووجود أبنية قديمة ناهيك عن التوسع في تعليم الفتاة بعد ان عملت قيادة المحافظة والسلطة المحلية على الدفع بالفتاة نحو التعليم من خلال التشجيع لها حيث ارتفعت نسبة الالتحاق من 8 ٪ إلى 50 ٪ تقريبا في الأعوام الأخيرة فمن المعروف ان محافظة شبوة لم يكن بها من قبل مبان او مدارس خاصة للفتاة قبل الوحدة واليوم توجد في المحافظة (39) مدرسة أساسية وثانوية خاصة بالبنات أما إذا أضيف إلى ذلك المدارس التي تعمل وفق نظام الفترة الصباحية للبنين والمسائية للبنات فان نسبة الارتفاع في عدد مدارس الفتاة تصل إلى حوالي (70) مدرسة وهذا يظهر الاحتياج الضروري لمبان مدرسية للفتيات .

الخدمات الصحية

اذا نظرنا إلى المراحل التطورية التي مرت بها الخدمات الطبية والصحية المقدمة لأبناء محافظة شبوة فان حجم هذا التطور لايقل شأنا عن الخدمة التعليمية فعلى صعيد البنية التحتية ارتفع عدد المستشفيات من أربعة إلى (15) مستشفى وصلت قدرتها الاستيعابية السريرية إلى نحو (640) سريرا والمراكز الصحية الأولية من اثنين إلى (20) مركزا والوحدات الصحية من (60) إلى (136) وحدة صحية .

وفي عام 2009م بلغ عدد المنشات الصحية في المحافظة (205) منشآت صحية بني في عهد الوحدة المباركة منها (14) مستشفى و 23 مركزا صحيا بعد ان كان عددها في عام 1990م مركزين فقط و(156) وحدة صحية بعد ان كانت في العام نفسه (60) وحدة .. وهناك (11) وحدة صحية قيد الإنشاء . وكان عدد الكوادر العاملة في القطاع الصحي في محافظة شبوة- في عام 1990م لايتجاوز (450) موظفا في عموم المحافظة واليوم لدينا أكثر من (2222) موظفا وهؤلاء يتم تدريبهم وتأهيلهم بشكل مستمر حتى يتمكنوا من تقديم أفضل الخدمات الطبية للمواطن هذه الكوادر المتواجدة في كل المنشآت الصحية بالمحافظة تقدم الخدمة لحوالي (70 ٪) من سكان محافظة شبوة . ويشهد مستشفى عتق المركزي بعاصمة المحافظة التشطيبات الأخيرة من المرحلة الأولى . هذا المستشفى الذي يمول مركزيا شيد في أطراف مدينة عتق من الجهة الغربية ويتربع على مساحة كبيرة ويتكون المشروع من ثلاث مراحل الأولى تضمنت تسوير المستشفى بالإضافة إلى إنشاء الطابق الأول والذي يضم في جوانبه الأربعة قسم رقود للرجال وآخر للنساء كل قسم مستقل عن الآخر بسعة سريرية تقدر بـ (195) سريرا وكذا مبنى العيادات الخارجية ومبنى للطوارئ مستقلين ايضا هناك ملحقات للمستشفى مثل ثلاجة الموتى وقسم الكشافة وقسم المختبرات ،ومحرقة،ومطبخ ،ومغسلة، وسكن للأطباء، يتكون من مبنيين في كل مبنى (8) شقق وقد وصل المشروع إلى نهاية المرحلة الأولى وقريبا سيتم الإعلان عن مناقصة المرحلة الثانية والتي تشمل إضافة طابقين إضافيين تقدر كلفتها بحوالي (600) مليون ريال بالإضافة إلى زيادة في مباني سكن الأطباء وتنفيذ شبكة طرق وحدائق المستشفى . أما المرحلة الثالثة فتتضمن إنشاء مبنى وحدة نفسية ومستودعات ورعاية صحية أولية ووحدة جلدية وقد تم إعداد الدراسة لذلك.

إن انتشار شبكة الخدمة الضرورية والأساسية في حياة المواطن تعكس حجم المكانة التي يحتلها أبناء هذه المحافظة في سلم اهتمامات القيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية .

الطرق .. شريان الحياة

تعد الطرق شرايين الحياة وهذا ما افتقدته محافظة شبوة قبل الوحدة المباركة ففي ذلك الحين لم يكن يوجد في محافظة شبوة إلا طريق واحد هو طريق النقية - بيحان. وفي عهد الوحدة المباركة شهدت محافظة شبوة تنفيذ العديد من مشروعات الطرق لتشكل في مجموعها شبكة كبيرة أسهمت في ربط مديريات المحافظة بعضها ببعض وبمركز المحافظة وبالمحافظات الأخرى وخلقت حركة واسعة لنقل السلع والمنتجات الزراعية من والى المحافظة بل إلى محافظات أخرى اذ وصل عدد مشروعات الطرق المنفذة في المحافظة منذ عام 1990 م حتى هذا العام (18) مشروعا استراتيجيا وحضريا بلغ فيها طول الطرق الإسفلتية المنجزة فعليا أكثر من (1050) كم من أصل (1668) كم مخطط لها حتى عام 2010م اما الطرق الحصوية فبلغ طول الطرق المنفذة فيها حوالي (90) كم من أصل (125) كم مخطط لها حتى عام 2010م .. أي ان الخطة في هذا القطاع قد حققت نجاحا في نسبة التغطية لربط حقيقت الجمعات السكانية المقدرة بـ (389) تجمعا سكانيا بنسبة تقارب (60 ٪) بلغت نسبة الطرق الإسفلتية وصيانة وتحسين الطرق الترابية (81 ٪).

وابرز الطرق الإستراتيجية المنفذة في شبوة طريق عتق - شبوة القديمة - خشم رميد - العبر وخشم رميد الخشعة بكلفة إجمالية (3.700.000.000) ريال وطريق نصاب - خطيب - مودية وتبلغ كلفتها الإجمالية (3.000.000.000) ريال وسيتم الإعلان قريبا عن مناقصة طريق البيضاء - واسط وهي من الطرق الإستراتيجية والتي ستحدث تغيرا في التنمية وفي اختصار المسافة إلى العاصمة صنعاء .. اما على مستوى شوارع العاصمة عتق فقد تم تنفيذ (179.000) متر مربع بكلفة (9.055.000.000) ريال ومن المخطط له حوالي (354.000) متر مربع سيتم تنفيذها في عاصمة المحافظة و 7 مدن ثانوية .. وأخيرا تم تدشين العمل في سفلتة مداخل مدينة عتق بمساحة إجمالية (400.000 متر مربع) وبكلفة

مشروع بلحاف للغاز المسال - عتق

محافظة شبوة

شيئ مؤسف أن تسعى مجموعة من الحاقدين إلى خلق ثقافة سيئة لدى بعض الشباب ..ثقافة الكراهية المناطقية القروية السلالية العنصرية

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

(1.351.000.000) ريال .

نهضة عمرانية

شهدت محافظة شبوة نهضة عمرانية خاصة في البنية التحتية لمؤسسات الحكومة ففي عام 1990م لم يكن لمكاتب الدولة وجود عدا بعض المباني التابعة للحزب الاشتراكي وهي مبان متواضعة جدا وخلال عقدي الوحدة تم تنفيذ عدد كبير من المباني الحكومية الحديثة والمتطورة والمجهزة بمختلف الوسائل والأثاثات اللازمة لإدارة هذه المكاتب ومن أهم هذه المباني مبنى قيادة المحافظة الذي نفذ على مساحة واسعة من الأرض والآن يجري استكمال مبنى الضيافة في نفس الموقع كما يتم الآن تنفيذ الملعب الرياضي والصالة الرياضية المغلقة وكذلك تم تنفيذ مبنى امن المحافظة والذي تألف من ثلاثة طوابق وقد صمم بطراز هندسي بديع جدا كذلك تم إنشاء كلية النفط ومبنى البنك المركزي ومبنى الشباب والرياضة ومبنى الزراعة ومبنى المؤسسة الاقتصادية والتربية والتعليم وعدد من المدارس في عاصمة المحافظة وكذلك مبان في عدد من المدن الثانوية مثل مبنى الشرطة في مديرية الصعيد ومديرية عسيلان وسور الإذاعة والتلفزيون وعنابر الأمن المركزي وسكن مدير الأمن وتسوير مباني المجمع الحكومي في مديرية حبان ونصاب .

قطاع الكهرباء

وإدراكا من القيادة السياسية لأهمية الطاقة الكهربائية في حياة الإنسان ودورها وإسهاماتها اللامحدودة في التطور التنموي والخدمي بمفهومهما الشامل والعميق سعت السلطة التنفيذية والمحلية إلى توفير هذه الخدمة الضرورية والحيوية في محافظة شبوة وتطويرها وتوسيع نظافتها حيث لم يكن في محافظة شبوة قبل الوحدة سوى محطة عتق كمحطة رئيسية في المحافظة حيث كان يوجد بها خمسة مولدات من نوع دويتز تم تركيبها في العام 1988م وكانت قدرتها التوليدية لاتتجاوز (3.5) ميجاوات لاتكفي مدينة عتق كما ان غلب هذه المولدات خارجة عن الخدمة بسبب الأعطال منذ وقت مبكر وبالتالي شهد قطاع الكهرباء عجزا في الطاقة بلغ ذروته في العام 1996م وكان لابد من وضع حلول عاجلة لهذه الإشكالية وبالفعل تم رفد محطة عتق الرئيسية بمولدات جديدة من نوع كتر بيلر .

واستهدفت الخطة زيادة الطاقة المركبة بنسبة (180 ٪) والطاقة المولدة بنسبة (318 ٪) والمساكن المضاءة بنسبة (64 ٪) وتغطية مالا يقل عن (75 ٪) من المساكن في المحطات القائمة وربط المديريات وتوفير مولدات اسعافية . وقد نتج عن ذلك ربط (7) مديريات بالطاقة الكهربائية من محطة عتق الرئيسية ما رفع نسبة الطاقة المولدة بنسبة (17 ٪) وزاد عدد المنتفعين بنسبة (65 ٪) حيث وصل عدد المشتركين من الأهالي والحكومة إلى أكثر من (35)ألف مشترك وبلغ معدل التغطية لـ(7) مديريات حوالي (92 ٪) وبالنسبة لمحطة التوليد ببيحان فقد ارتفعت الطاقة المولدة بنسبة (6 ٪) وزاد عدد المستفيدين بنسبة (100 ٪) عما كان عليه في العام 2007م كما بلغ معدل التغطية (80 ٪) في العام 2008م ومع ذلك التوسع الكبير في توليد الطاقة وتوزيعها فان ارتفاع النسبة الاستهلاكية أدى إلى وجود عجز في الطاقة وتعطل بعض المولدات الكهربائية في محطة عتق الأمر الذي دفع بالجهات المعنية إلى اتخاذ خطوات عاجلة وفي مقدمتها الدخول في مشروع شراء الطاقة حيث توجد الآن مولدات (4.5) ميجاوات تعمل على مدار 24 ساعة ومولدات (4.5) ميجاوات تعمل لمدة 12 ساعة .

أما الخطوة الثانية فستشهد بدء العمل على صيانة المولدات المعطلة وقد تم إعادة تشغيل الوحدة الأولى بقدرة (700) كيلو وات و صيانة مولدات كتر بيلر ورفع قدرتها من (1700) كيلووات إلى (2500) كيلووات وفي عام 2009م بدأ تركيب محطة توليد جديدة في مدينة عتق بقدرة (5) ميجاوات بمبلغ (4.744.854) دولاراً وأضحت خدمات الكهرباء موجودة اليوم في مدينة عتق ومديرية الصعيد وحبان ونصاب وجردان والروضة وميفعة وبيحان ويعمل اليوم بقطاع الكهرباء بمحافظة شبوة مايقارب (331) موظفا وبلغت مديونية القطاع لدى الدوائر والأحزاب والمنظمات الجماهيرية نحو (13.327.238.011) ريالاً .

ومن المشاريع المستقبلية للطاقة الكهربائية التي ستشهدها المحافظة إقامة مجمع الصناعات البتروكيماوية في بلحاف وإنشاء محطة كهرباء بلحاف بقدرة (450) ميجاوات والتي ستعمل بالغاز المسال وستوفر احتياجات المناطق الصناعية والموانئ والمدن في الساحل من الطاقة .

وفي السياق ذاته تمت إنارة شوارع العاصمة عتق حيث تمت المرحلة الأولى في عام 1995م إنارة شارع واحد بطول (2 كم) وفي عام 2005م تم اعتماد المرحلة الثانية بطول إجمالي 5 كم وقد اعتمدت إنارة لمدينة عتق للمرحل الثالثة بكلفة إجمالية قدرها (140) مليونا وستغطي أكثر من (20) كم من شوارع مدينة عتق بالإضافة إلى أن هناك مبلغا إضافيا لموازنة المحافظة اعتمد وسيتم إنارة حوالي (10 كم) من الشوارع الرئيسية في (7) مدن ثانوية بالمحافظة .

الاتصالات

ومن الخدمات التي شهدتها محافظة شبوة خدمة الاتصالات للمواطنين وللشركات العامة والخاصة باعتبارها ركنا أساسيا في التنمية فلا تنمية بلا اتصالات وبفضل توجيهات فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في توفير الاتصالات وخاصة في المحافظات النائية ومنها محافظة شبوة فقد أوليت رعاية خاصة بتوفير وسيلة الاتصالات وتوصيلها إلى جميع المديريات .

وبحسب التقارير الرسمية للمحافظة فقد تم تنفيذ سبعة مشاريع ووصل عدد السعات المجهزة للسنترالات إلى نحو (35.857) خطا وعدد الخطوط العاملة في الشبكة الهاتفية الثابتة إلى نحو (18.048) خطا ومن المتوقع أن تصل إلى (20.949) خطا خلال العام الماضي كما بلغ عدد المكاتب البريدية على مستوى المحافظة (5)مكاتب وعدد الصناديق البريدية حوالي (80) صندوقا .

وتم اخيرا تشغيل كبينة الجوهرة - بيحان بسعة (800) خط قابلة للتوسعة وهي شبكة ثابتة وكذلك فتح محطة يمن موبايل عتق (2) وكذلك محطة يمن موبايل عبدان وكذلك عمل مقوي ربيتر في سلمون ويشبم لتقوية الإرسال والاستقبال وتلافي الازدحام في الاتصالات على يمن موبايل وكذلك تم توسعة الانترنت (100٪) في عاصمة المحافظة لتلبية الطلبات المتزايدة .

وخلال العام الماضي تم تنفيذ العمل في (3) محطات يمن موبايل في حفولة الطلح والحوطة الخشبة - الشعيب واستكمال العمل إنشائيا في (5) محطات يمن موبايل في حورة الساحل - المعجاز - وادي خر - شحاوح - عبدان وتم تنفيذ العمل في (4) كبائن الياف ضوئية في عبدان - الصلبة - امكداة - قوبان - باكبيرة .. وفي مجال البريد تم اعتماد بريد بيحان - ميفعة - الصعيد بكلفة قدرها 25 - 25 -47 مليون ريال على التوالي .

تنمية زراعية

اتسمت الانجازات التي شهدها القطاع الزراعي في محافظة شبوة منذ فجر الوحدة المباركة حتى اليوم بطابع الحيوية والاستمرارية والتوسع في المساحة الصالحة للزراعة من خلال خطة استهدفت التوسع في المساحة الصالحة بنسبة (45 ٪) حيث وصلت المساحة المزرعة فعلا إلى (21.740)هكتارا وكمية الإنتاج الزراعي إلى (126.834) طنا .

وهذا لم يأت من فراغ وإنما من جهود وظروف وعوامل توافرت وأعطت هذه النتائج ووفق هذه الظروف تم انجاز عدد من السدود والحواجز المائية وقنوات الري والمراكز الإرشادية منها سد لهم جردان والعمل جار أيضا في سد خمر مركز عتق وحاجز مائي بمشيط ، والصحيفة ،ودفاعات وادي سمارة وحاجز لتهريب السيول في وادي عبدان وإصلاح قنوات المياه في حبان والروضة وعتق والصعيد ونصاب وإصلاح سواقي مديرية ميفعة ورضوم وغيرها من المديريات وبالتالي ارتفعت مساحة الأراضي المزروعة بنسبة (9 ٪) والأراضي المزروعة على مياه الري بنسبة (33 ٪) والأراضي على مياه الأمطار بنسبة (67 ٪) ادى ذلك إلى زيادة الإنتاج بنسبة (12 ٪) والفواكه بنسبة (43 ٪) وقد ساهم في تحقيق هذه النتيجة الخدمات والتسهيلات التي يقدمها بنك التسليف الزراعي بالمحافظة للمزارعين وتمويل المشروعات الزراعية المختلفة .

ومن جانب ثان يحظى النحالون بالمحافظة باهتمام وتشجيع من قيادة المحافظة والجهات المعنية حيث تقدم لهم إرشادات وحلول للمشاكل التي تواجههم بالإضافة إلى منح تراخيص للتجار لتصدير العسل حيث بلغت الكميات المرخص لها حوالي (23.945) كجم ..

المياه والصرف الصحي

أخذ قطاع المياه

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

الوحدة هي منجز عظيم ضمتنا جميعا ومسؤوليتنا جميعا أن نحميها ونصونها

والصرف الصحي نصيبه من الاهتمام وكأولوية في مهام السلطة التنفيذية والمحلية فمنذ ما يزيد على عقد ونيف أعدت لمحافظة شبوة خطة تحسين وتغطية الحاجة من مياه الشرب النقية لسكان المحافظة في العاصمة والأرياف لتصل نسبة التغطية الإجمالية إلى (46 ٪)وفي هذا الإطار تم في مدينة عتق حفر عدد من الآبار الارتوازية وإقامة شبكة توصيل المياه إلى إحياء المدينة والمناطق المجاورة لها.
وفي العام الماضي أنجز مشروع ضخ جديد لمناطق جديدة كما تم حفر بئر في منطقة العوشة في مركز عتق ولايزال العمل جاريا في حفر بئرين وكذا حفر آبار تجريبية في مركز عتق ايضا كما تم توريد مضخات وأنابيب لبعض الخطوط في عتق وكذا للآبار الجديدة في العوشة وتم تنفيذ جزء كبير من مكونات مشروع مياه الشبكية وربط اغلب مناطقها حيث ارتفع عدد المساكن المزودة بالمياه النقية بنسبة (5 ٪) كما ارتفعت التغطية بنسبة (5 ٪) حيث بلغ عدد المستفيدين أكثر من (30.000) نسمة أما في مجال مياه الريف فقد بلغت الزيادة في عدد من المشاريع العاملة حوالي (13 ٪) وعدد المستفيدين (36 ٪) كما زادت نسبة التغطية خلال العام الماضي بنسبة (5 ٪) وكانت تلك الزيادة نتيجة للقيام بعدد من الأنشطة منها استكمال مكونات حوالي (48) مشروعا وتوريد (34) مضخة وكذا أنابيب لـ (17) مشروعا .
كما شهد العامان 2007ـ 2008م تنفيذ (23) بئرا و(31) خزانا و(57) أنبوبا و (51) مضخة وزعت على عدد من مديريات المحافظة وبلغت الكلفة الإجمالية حوالي (1.492.772.367) ريالا، كما أن العمل مستمر في حفر (4) آبار في الرقة ـ مربون ـ حدجة شعب آل التوم كما وضعت (80) دراسة تفصيلية بمكونات مختلفة اعتمد منها حوالي (14) مشروعا ضمن موازنة السلطة للعام الجاري.

الشباب والرياضة

حظي قطاع الشباب والرياضة بمحافظة شبوة خلال السنوات الماضية من عمر الوحدة المباركة بـ(12) مشروعا بكلفة (923) مليونا و(299) ريالا.
وركزت قائمة المشاريع الرياضية على البنية التحتية الأساسية للنشاط الشبابي والرياضي بالمحافظة .
كما تضمنت المشاريع الثلاثة ملاعب يجري تنفيذها حاليا بمركز المحافظة وتشمل المرحلة الأولى من مشروع الاستاد الرياضي العام لكرة القدم بتكلفة (403) ملايين ريال ويتكون من المدرجات الغربية ومنصة كبار الضيوف ومكاتب إدارية وغرف ملابس واستراحة اللاعبين ويتسع لعشرة آلاف متفرج .
وتضمنت المشاريع التي تنفذ حاليا بناء الصالة الرياضية للألعاب المغلقة كألعاب الطائرة والسلة واليد التي تنفذ بكلفة (180) مليون ريال وتتسع لحوالي (2500) متفرج وتسوير المدينة الرياضية بكلفة تقدر بنحو (60) مليون ريال كما شملت المشاريع الرياضية إعادة تأهيل وإصلاح الملعب القديم لكرة القدم بالمحافظة بكلفة (66) مليون ريال .
وبدأ العمل بمشروع بناء مقر نادي التضامن الرياضي بعتق بكلفة (38) مليون ريال ومشروع تسوير أرضية نادي الراية الرياضي بمديرية نصاب بكلفة (أربعة) ملايين ريال .
وقد أنجزت ستة مشاريع رياضية بالمحافظة منذ العام 2000 م تضمنت بناء وتجهيز بيت الشباب بكلفة (44) مليون ريال وبناء وتجهيز المرحلة الأولى من مبنى مكتب الشباب والرياضة بكلفة (18) مليون ريال وبناء وتجهيز مقر نادي اتحاد جردان بمديرية جردان (بعشرة) ملايين ريال ومقر نادي الصمود الرياضي بمديرية الصعيد بتكلفة (23) مليونا و (146) ألف ريال .
وتضمنت المشاريع المنجزة أيضا بناء وتجهيز مسبح عام بمدينة عتق على مساحة تبلغ ألف متر مربع واشتملت مكوناته على مسبح بطول (20) مترا وعرض (8) أمتار مع بناء صالة لألعاب القوى وملعبين لكرة الطائرة والتنس ومطعم وغيرها من الملحقات بتكلفة (سبعين) مليونا و(945) ألف ريال .
وشهدت محافظة شبوة خلال السنوات الماضية من عمر الوحدة تطورا في عدد الأطر الشبابية والرياضية حيث ارتفع عدد الأندية الرياضية المعترف بها من (ثمانية) أندية في عام 1990م إلى (21) ناديا في عام 2009م منها (14) معترف به رسميا و(سبعة) معترف بها مؤقتاً .
وارتفع عدد فروع الاتحادات الرياضية من (خمسة) إلى (11) فرعا لاتحادات القدم والطائرة والشطرنج والعاب القوى وتنس الطاولة واليد والسباحة والأثقال والسلة والكاراتيه والرياضية للجميع كما ارتفع عدد ملاعب كرة القدم المسورة بدون مدرجات من (ملعب) بمركز المحافظة إلى (أربعة) ملاعب بإضافة ملاعب لأندية التضامن والصمود والكفاح .
فيما وصل عدد الفرق الشعبية التابعة للأندية الرياضية المعترف بها في المحافظة إلى (535) فريقا تمارس العديد من الأنشطة الرياضية والشبابية بالإضافة إلى إنشاء (16) إطارا شبابيا لمفوضية الكشافة والمرشدات والمراكز الكشفية والإرشادية بالمحافظة .

مجالات متعددة

الأرقام التي تضمنتها الخطط والبرامج الاستثمارية التي تم تنفيذها في شبوة تتعدد بتعدد المناشط وتفاوت الاحتياجات ففي مجال الرعاية الاجتماعية بلغ عدد الحالات المستفيدة من الرعاية الاجتماعية (36.942) حالة ومن المتوقع أن يرتفع الرقم هذا العام إلى ما يزيد على (50) ألفا كما تم منح قروض ميسرة لعدد من المستفيدين من الذين تلقوا تدريبا على الاعتماد على النفس في توفير الاكتفاء الذاتي واندماجهم في سوق العمل ومساهمتهم في التنمية .
وتم إعداد دراسة لإقامة ورشة إصلاح القوارب في بئر علي (مصنع فيبر جلاس) وتم الترويج للدراسة وتم صرف الأرضية لمستثمر محلي في بئر علي ويتم حاليا استكمال إقامة المصنع بالإضافة إلى القيام بأنشطة أخرى حيث تم تحديد المنطقة الصناعية في بلحاف رقم (2) بالنشيمة وما زالت المتابعة جارية لاستلام الخرائط وتحديد العلامات الجغرافية وهناك فرص استثمارية سياحية وصناعية كبيرة ناقشتها ندوة الفرص الاستثمارية في محافظة شبوة والمنعقدة في العام 2007م في عتق والتي أبرزت قائمة وجدوى الفرص الاستثمارية المتاحة في المحافظة وهي في طريقها للترويج والتسويق الداخلي والخارجي .
وفي مجال الثقافة والآثار شهد العام 2008م العديد من الأنشطة منها : إقامة عدد من الفعاليات الثقافية والمعارض وكذلك أمسيات وغيرها وتم تنفيذ الموسم الثالث من المسح الأثري الشامل لـ(46) موقعا كما تم العمل في توسعة وترميم متحف عتق بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية وتم اعتماد مشاريع (حفريات حنو الزرير / ترميم متحف بيحان / تسوير ميناء قنا).
أما في مجال الشباب والرياضة فالعمل مستمر في المدينة الرياضية والاستاد الرياضي والصالة المغلقة ومتابعة حصة المحافظة الـ(30٪ من صندوق الشباب والنشء واستضافة تجمعين لابناء المحافظة لكرة القدم الكرة الطائرة وإقامة (22) مركزا صيفيا وموقعا شبابيا كما تم خلال العام 2008م القيام بأنشطة مختلفة في بقية القطاعات الأخرى .

مكتب الثقافة والسياحة -عتق -شبوة

شبكة الخدمات الضرورية والأساسية أصبحت جزءاً من حياة مواطني شبوة

التعليم شهد توسعا أفقيا ورأسيا في شبوة وشمل معظم التجمعات السكانية التي كانت لا تعرف هذه الخدمات

مبنى ديوان محافظة شبوة

14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
يصدر عن مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر - عدن - الجمهورية اليمنية
تأسست في عدن بتاريخ 19 يناير 1968م

رئيس مجلس الإدارة - رئيس التحرير
أحمد محمد الحبيشي
Ahmedalhobishi@Yemen.Net.Ye

السبت 22 مايو 2010م السنة الثانية والأربعون

بقوة وحدتنا الوطنية
نواجه تحديات
المستقبل ونزعات
العنصرية والقبلية
والدجل والجهل

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

تهانينا

يحتفل شعبنا اليمني بالعيد الوطني العشرين لقيام الجمهورية اليمنية التي اشرقت شمسها الخالدة يوم الثاني والعشرين من مايو 1990م فاتحة الطريق لمسيرة حافلة بالإنجازات والنجاحات على طريق الديمقرطية والتنمية الشاملة.

وبهذه المناسبة يسرنا أن نتقدم بأحر التهاني والتبريكات إلى فخامة الأخ الرئيس/

علي عبدالله صالح

رئيس الجمهورية

وإلى كافة جماهير شعبنا في كل أنحاء الوطن اليمني..

سائلين الله أن يديم علينا خيرات الوحدة وأن يحفظ وطننا وقيادتنا السياسية من كل مكروه.

«وكل عام والوطن بخير»

عبدالكريم شائف
الأمين العام للمجلس المحلي

د. عدنان الجفري
محافظ محافظة عدن